الفاضي ناصر الدين البيضاوي

وأثره في أصول الفقه

رسالة علمية نالت مرتبة الشرف الأولي، وأوصت اللجنة بطبعها
وتباركها مع جامعات مصر والعالم العربي، وكانت مناقشتها في ١٠/٥/١٩٧٦

تأليف

الدكتور جلال الدين عبد الرحمن

الطبعة الأولى

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

مطبعة السعدية
بجدة - شارع الملك سعود
١٩٩٧ - ١٩٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله .
نحمده سبحانه ونستعينه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .
ونصلي ونسلم على رسوله الأمين ، المبعوث رحمة للعالمين .
أما بعد :

فإن الإنسان ينشد دائماً معرفة ذاته ، أو يسعى إلى معرفة الكمال والقص
في غيره ، مقروفاً إلى ذاته ، وكأنه يريد أن يطمئن إلى نفسه بما يراه من
صور غيره .

فالإنسان يقرأ السيرة وكأنه يرى فيها صورته ، أو صورة ما ينشده ، فقد
تمنحه النقة فتدفعه إلى الطموح ، أو تضي عليه نوعاً من التأسى عن طموح
لم يتحقق ، وعلى كل فنحن جميعاً نسمى وراء التجربة الإنسانية .

ودراسة السير في حياة الفرد عبارة : عن البحث عن الحقيقة في حياة إنسان
قد ، والكشف عن مواهبه وأسرار عبقريته ، من ظروف حياته التي عاشها ،
والأحداث التي واجهها في محيطه ، والأثر الذي خلفه في جيله .

فدراسة السير ، تكون على ضوء الأعمال التي قام بها الفرد ، والتي جعلت
منه شخصية مميزة تجذب الاهتمام بها من دون الشخصيات .

والسيرة ليست سجلاً لحياة فرد من مولده إلى مماته ، واسكنها قصة إنسان
قد ، أو مميزات بكل ما ينبض به قلب هذا الإنسان من أحاسيس وعواطف ،
وما أيده الله به من الذكاء الفذ .

ولعل أبرز ما في السيرة : هو العمل الكبير الذى قام به صاحبها ، والأثر للفعال الذى تركه بعمله في الحياة الإنسانية ، وبقدر ما يعظم هذا العمل ، ويعظم تأثيره ، يحفل الناس به ، فيقص خبره ، ويروى سيرته : من النشأة ، والتربية ، والحياة العامة التى يحياها ، والتي تصل بالباحث إلى الحافز الذى قاد صاحب السيرة إلى هذا المجد الخالد .

فبالحافز تتحدد إرادة الإنسان ، ويحدد سلوكه ، ومن خلال الإرادة والسلوك تتحدد معالم شخصيته .

وجهد الباحث - في هذا المضمار - أن يبين الحقيقة وسط ركام من الآراء والانفعالات ، بل والإرادة التى صنعت تلك الآثار ، والمدونات التى تنم عن الوقائع ، أو تعبر عنها .

فإذا عمل الباحث على أن يتعمق - جهد طاقته - كل أسباب الخطأ ، واستطاع أن يستخلص الحقيقة نقية بلقاء ، فإن هذا وحده لا يكفي ، وإنما عليه أن يربط تلك الحقيقة بالنزعات التى ساقتها ، فيسكون بمحتملها شاملاً للوقائع والأحداث ، والنزعات التى أفضت إليها ، والتي هى الحقيقة الأزلية للنفس البشرية .

وعمل الباحث في السيرة : أن يكشف في النهاية عن النزعات البشرية التى تسوق الناس للعمل ، تلك النزعات التى تنم عن الطاقة الكبرى الكامنة في روح الإنسان ، حتى يتم فائدة الإقضاء في ذلك ، لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا .

فربما أفاد التاريخ حزمًا وحزمًا ، وموعظة وعلما ، وهمة تذهب هما ، وثباتًا يزيل وهماً ، وصبراً ينعته الناس بمن مضى ، واحتساباً يوجب الرضى بما مر وحل من القضا .

وقد تخيرت هذا المجال ، لأقدم فيه بمعنى هذا ، الذى تناولت فيه سيرة عالم فذ من علماء القرن السابع الهجرى ، لا بقصد التأريخ له ، والسير فى درب المؤرخين ، وإنما بقصد الكشف عن حقيقته العلمية ، وإبراز فلسفته الأصولية ، متخذاً من الوقائع والأحداث نبراساً أهتدى به .

وكان الدافع لاختياري لهذا الموضوع ، هو أنه لا يتخلو من فوائد جمة أهمها : جمع فنون كثيرة من المعرفة ، وطرق أبواب مختلفة فى التصنيف ، والإفادة فى شتى العلوم ومختلف الفنون .

فهو خلاف البحث فى نقطة معينة ، من علم معين ، فإن صاحبه - غالباً - ما يكون متخصصاً فى موضوعه لا يتعمد ، ولا يجيد الإلمام بسواه . والباحث فى سيرة شخص من الأشخاص ؛ بقصد إبراز فلسفته العلمية ؛ لا بد له من البحث فى مجالات مختلفة ؛ وطرقه أبواباً متعددة :

فهو الباحث الاجتماعى حين يبحث فى أحوال المجتمع ليقف من خلاله على تكوين شخصية صاحبه .

وهو المؤرخ السياسى حين يبحث عن الحالة السياسية التى تسود عصره ، ليرى مدى تأثيرها على صاحبه .

وهو المترجم حين يبحث سيرة صاحبه ، ويخرج من خلال بحثه إلى مدى ما وصل هذا الصحاب إليه من مواهب أبرزت شخصيته من بين أقرانه ، وأعمال علمية بقيت وحفظت سيرته ، مخلدة ذكراه على مر الزمان .

وهو باحث التراث ، الذى ينقب عن أعمال صاحبه ، ويعرضها عرضاً يسهل للباحثين إخراجها .

وهو الباحث المتخصص ، والفيلسوف المحنك ، حين يتناول من تصانيف

صاحبه بالدراسة ما هو في مجال بحثه وفن تخصصه ، فيبرز من خلال دراسته لهذا التصنيف المجال العلمي الذي اشتهر فيه صاحبه ، والجانب الفلسفي الذي ميزه عن أهل عصره ومصره ، والتأثيرات التي بقيت من بعده يحملها جيلا بعد جيل .

وهو الباحث الناقد الذي يحلل أعمال صاحبه - من خلال مقارنتها بأعمال غيره من السابقين له والمتأخرين عنه - ويخرج من خلال بحثه المقارن بالحقيقة التي توصل إليها ، مبيناً مكانة صاحبه العلمية .

من خلال هذا العمل يمكن أن يقدم الباحث ما هو جدير بالإفادة ، وما يؤهله للظفر بأسمى الدرجات العلمية ، لما توصل إليه من كل جديد ، مما يساعد على فتح المجال أمام الباحثين ، ويحجب للراغبين المتأثرين بالعمل والإقتداء .

لهذا : بحثت عن الشخصية التي تستحق أن تكون موضوعاً لبحث جدير بنيل درجة العالمية « الدكتوراة » في أصول الفقه . واخترت أصول الفقه لأنه من أشرف علوم الشريعة ، وأهم العلوم الموصلة إلى معرفة أحكام الله تعالى في كتابه وسنة رسوله « فهو العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع ، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل ، فلا هو تصرف بمحض العقول ، بحيث لا يلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد »^(١) . وقد وقعت حائراً بين جمهرة الأصوليين ، فكلهم أصحاب فضل ، وجميعهم أرباب علم ، فأقلامهم بالأصول سائلة ، وعقولهم لأسراره جامعة . فاستخرت الله ، فأخارني ، وهداني إلى البحث عن شخصية قاضي القضاة « ناصر الدين البيضاوي » صاحب « منهاج

الوصول إلى علم الأصول « الجامع بين المقول والمشروع ، المشهور بين علماء
الأصول والفروع ، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ .

قدمت بدراسة هذه الشخصية العظيمة ، من جميع نواحيها ، في أم الكتب
العلمية والتاريخية ، التي ترجمت له ، أو تكلمت عنه .

وقد قسمت بحقي هذا إلى : تمهيد ، وأربعة أبواب ، وخاتمة .

أما التمهيد ، ففي الكلام على عصر البيضاوي ، من النواحي الاجتماعية
والسياسية والفكرية .

وقد اشتمل على فصول ثلاثة :

- ١ — الفصل الأول : في الحالة الاجتماعية لعصره .
- ٢ — الفصل الثاني : في الحالة السياسية لعصره .
- ٣ — الفصل الثالث : في الحالة الفكرية لعصره .

وأما الباب الأول من الرسالة : ففي حياة القاضي البيضاوي .

وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

- ١ — الفصل الأول : في التعريف به .
- وقد تضمن مباحث ثلاثة :

للمبحث الأول : في نسبه وولادته .

المبحث الثاني : في نشأته وصفاته .

المبحث الثالث : في رحلته وتأثير عصره فيه .

- ٢ — الفصل الثاني : في حياته القضائية والعلمية .

وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في حياته القضائية .

المبحث الثاني : في حياته العلمية والفنية .

٣ — الفصل الثالث : في وفاته ورأى الناس فيه .

وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في وفاته .

المبحث الثاني : رأى الناس فيه .

وأما الباب الثاني : ففي شيوخه ، وأقرانه ، وتلاميذه .

وقد تضمن ثلاثة فصول :

١ — الفصل الأول : في شيوخه .

٢ — الفصل الثاني : في أقرانه .

٣ — الفصل الثالث : في تلاميذه .

وأما الباب الثالث : ففي مصنفاته وآثاره العلمية .

وهو قسمان :

القسم الأول : في مصنفاته على وجه العموم .

وقد اشتمل على فصول ثلاثة :

١ — الفصل الأول : في مصنفاته مرتبة حسب الحروف .

٢ — الفصل الثاني : في مصنفاته حسب الفنون ، مع عرض ما وقفت عليه .

٣ — الفصل الثالث : في المصنفات التي نسبت إليه خطأ .

القسم الثاني : في كتابه المنهاج على وجه الخصوص .

وقد اشتمل على تمهيد وفصول ثلاثة :

أما التمهيد : ففي تاريخ علم أصول الفقه .

وقد شمل مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : في نشأة علم أصول الفقه ، ووضعه ، وتدوينه ، وطريقة

التأليف بعد عصر الشافعي .

المبحث الثاني : في طريقة الإمام الرازي .

المبحث الثالث : في المتأثرين بطريقة الإمام .

١ — وأما الفصل الأول : ففي كتاب المنهاج بوجه عام .

٢ — وأما الفصل الثاني : ففي الشروح والحواشي التي شرحته أو عاقت عليه أو خرجت أحاديثه .

وقد تضمن مبحثين :

المبحث الأول : في شروح المنهاج .

المبحث الثاني : في حواشي المنهاج .

٣ — وأما الفصل الثالث : ففي الكتب التي خرجت أحاديثه .

وأما الباب الرابع : ففي آراء البيضاوي الأصولية على ضوء ما ورد في المنهاج مع الكلام عليه بالتفصيل .

ثم ختمت الرسالة بدراسة أصولية مقارنة لموضوعات هامة .

وقد قمت بجمع مادة البحث العلمية من مراجعها الأصيلة ، فقد أتجهت أولاً : لتراثنا المخطوط بجمعاً وبتقريباً ، حتى تجمع لدى الشيء الكثير من مادة بحثي العلمية ، كما وقفت على بعض كتب القاضي فاصر الدين البيضاوي ، بين مخطوطات تراثنا القديم ، لم تخرج بعد إلى عالمنا . وقد قمت بمرضها عرضاً يوضح معالمه ، وأعطيت وصفا تفصيلياً لشروح المنهاج المخطوطة الموجودة في ثنايا تراثنا .

وانتهت ثانياً إلى الكتب المطبوعة - المؤلفات قديماً وحديثاً - فجمعت منها ما يتعلق ببحثي حتى اكتملت لدى المسادة العلمية الغزيرة .

بعد ذلك بدأت بدراسة ما جمعته ، و انتهت دراستي بهذه الرسالة التي
أمضيت فيها ما يربو على أربع سنوات ، بين البحث والدراسة والكتابة .
ويعلم الله أني لم آل جهداً في البحث والتصنيف ، فإن كنت قد وفقت ،
فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن تكن الأخرى ، فهذا جهد الضعيف ،
ولا يكاف الله نفساً إلا وسعها ، وأدعوه سبحانه أن يوفقني فيما هو آت
إنه سميع مجيب .

وأخيراً : فهذا نذر آبائي ، أو شك أن أفضيه ، وأتضرع إلى الله ، أن
يهديني لما يرضاه ، وأن يجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ،
وأن يمن عليّ بنعمة العلم ، والعمل به . فهذه أمنية أبي الذي رحل عن الدنيا
بعد أن مهد لي طريقه وحبب إلي السير فيه ، فوضع لبناته الأولى في قلبي .
جزاه الله عن خير الجزاء ، وتقبله في عبادته الصالحين .

كما أتوجه إلى الله - وكلّي رجاء - أن يهب أستاذنا الشيخ عبد الغني
عبد الخالق الصحة والعافية ، وأن يجزه عن خير الجزاء .

وأختم كتيبي هذه بقول الله تعالى « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب
لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » ، « ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب » صدق الله العظيم .

جهل الدين عبد الرحمن جهل

القاهرة في ٢٢ / ٩ / ١٩٧٥ م

التصنيف ف عصر القاضى البيضاوى

إن البحث عن الشخصية ، يتطلب من الباحث ، دراسة العصر الذى عاش فيه صاحبه ، بكل ما حواه مجتمعه من أفكار علمية ، واتجاهات سياسية ، وعادات اجتماعية ، ومبادئ أخلاقية .

هذا إلى جانب ما يدين به الناس من عقائد ، وما يتنخل مجتمهم من مذاهب ، إلى غير ذلك كله ، من سائر ما يصل بالباحث إلى كشف النقاب عن شخصية صاحبه ، من خلال دراسته لعصره ، وكشف جوانب حياته ، ومدى تأثير مجتمعه في تكوينه الفكرى .

ومن ذلك : يستطيع الباحث أن يبرز آراءه العلمية ، ويوضح منزلة هذه الآراء ومكانة الشخص بين أقرانه ، إلى غير ذلك مما يطول شرحه ، وما سنبينه إن شاء الله في موضعه .

وقد أزمى للبحث عن شخصية « القاضى ناصر الدين البيضاوى » بدراسة العصر الذى عاش فيه - وهو القرن السابع الهجرى ، الثالث عشر الميلادى - حتى أستطيع من خلال الدراسة أن أقف على تكوينه العلمى ، وما أثر في حياته من الأحوال الاجتماعية ، والأمور السياسية ، وبعدها أستطيع تقييم أعماله وآرائه الأصولية ، التى هى مبتغانا من جانب شخصيته العلمية .

هذا إلى جانب الكشف عن فلسفته في التصنيف ، والمقارنة بينه وبين نظرائه

في الشرح والتأخير ، وتوضيح مسيرته لأهل عصره في جمع شتات العلوم .
ولهذا رأيت أن أمهد لبعضى هذا ، بوضع صورة واضحة أمينة لعصر صاحبنا
تفاوتها من جوانبها الثلاثة :

(١) الجانب الاجتماعي (٢) الجانب السياسي (٣) الجانب الفكري .

وعليه قسمت هذا « التمهيدي » إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الحالة الاجتماعية .

الفصل الثاني : في الحالة السياسية .

الفصل الثالث : في الحالة الفكرية .

وقد أولينا الاهتمام - في كل فصل - بما يتعلق به من الجوانب الهامة ،
غير عابئين بالتفصيلات التي قد تخرج بفا عما نحن بصدده .

الفصل الأول

الحالة الاجتماعية في القرن السابع الهجري

« تكوين المجتمع الإسلامي - القيم الدينية - طبقات المجتمع - القضاء والقضاء - أحوال المجتمع الاقتصادية - الفرق الإسلامية - دور العلماء في المجتمع - ترجمة لعز الدين عبد السلام » .

(١) تكوين المجتمع الإسلامي :

تكون المجتمع الإسلامي - في القرن السابع الهجري - من عناصر متعددة، يقيمون في دويلات كثيرة ، قد تفككت الروابط بين تلك الدويلات ، وانحلت وحدة الأمة ، وتقطعت الأوصال ، وانفصمت العرى ، فضاعت قوة الوحدة التي كانت ترتكز عليها دولة العباسيين ، وأصبحت الخلافة لا حول لها ولا قوة ، إذ أن تبعية هذه الدويلات للخلافة ، كانت تبعية اسمية ، وكانت الخلافة لا تعدو الزعامة الروحية .

كان هذا المجتمع يغطي رقعة عظيمة من الأرض ، تشمل بلاد فارس ، وما وراء النهر ، وبنداد ، والجزيرة العربية ، والشام ، ومصر ، والسودان ، والغرب الأقصى ، وبلاد الأندلس .

وقد تكونت أسر هذا المجتمع بعد أن زاد الاختلاط والتصاهر بين أفراد اختلافت ديارهم وألوانهم ، جمعهم الإسلام ، ووطد العلاقة بينهم ، فامتزج دم العنصر العربي الفاتح ، وأخذ يذوب مع دماء الشعوب الأجنبية .

ونستطيع القول : بأن هذا المجتمع - كسكل - تكون من أجناس وألوان مختلفة ، ما لبثت جميعها أن انصهرت في بوتقة الشعب العربي ، وسيادة لغته العربية ، التي تغلبت على ألسنتهم ، والإسلام الذي تغلب على معتقداتهم ، حتى عرفت البلاد الواقعة غربى دجلة بالبلاد العربية . وأما البلاد الواقعة شرقى دجلة ، فرغم سيادة الإسلام ، وانتشار العربية ، فقد ظلوا يحفظون بلغاتهم .

واستطاعت قوة الإسلام ومبادئه السامية ، أن تصهر هذه الأجناس ، وأن تجمع قومياته وعصبياته ، في مجتمع واحد ، ليس بينه حدود أو قيود ، فتناقلوا الحضارات ، والعلوم ، والفنون ، فانصهرت هي الأخرى ، وظهرت في ثوبها الإسلامي الرائع .

ولعل خير دليل على هذا « أن أعقاب « هولوكو » في إيران - الذين حكموا البلاد في النصف الأخير من القرن السابع - تركوا معتقداتهم الوثنية ، واعتنقوا الدين الإسلامى ، مما سبب انفصالهم نهائياً عن ذوى قرابهم ، واندماجهم في النهاية بالشعوب المغلوبة على أمرها ، التي كانت تخضع لحكمهم » (١) .

فالمجتمع الإسلامى - في القرن السابع الهجرى - كان وحدة واحدة ، في الجنس والدين ، واللغة . وإن كانت هذه الوحدة ناتجة عن اندماج أجناس مختلفة ، ولغات متعددة ، وديانات متضاربة .

أما الجند ، فقد كان يشكون من عناصر مختلفة أيضاً ، « فنرى بينهم العربى

والكردي ، والحراساني ، والتركي ، والسلاجوقي - ويؤلفون أغلبية الجند -
والديلمي ، والرومي ، والأرمني ، والعراقي «^(١) .

ولم يخل المجتمع الإسلامي - في ذلك الحين - من أقليات من الذميين الذين
بقوا على دين آبائهم ، فعاشت تلك الأقليات بين المسلمين إخوانا متحابين ،
مقمتين بعدالة الإسلام التي أسدلتها عليهم .

(ب) القيم الدينية :

ظل المسلمون يتهاونون في أمور دينهم جيلا بعد جيل ، حتى إذا كان القرن
السابع الهجري ، كانت الرذيلة قد تفشت ، وأوشكت أن تسود ، فانتشر
شرب الخمر ، وكثرت المواخير والحانات ، وظهرت موجة انحلال خلق في
أنحاء المجتمع ، كما كثرت المنافسة ، والدس ، والرشوة ، ابتغاء الوصول إلى
المناصب المنفوعة .

كان هذا كله نتيجة حتمية لضعف المعتقدات الدينية ، وعدم التمسك
بالشريعة ، والبعد عنها ، فكثرت التشبهون ، واختلقت أحوالهم ، وتستر بزيمهم
المتسترون ، وفسدت أعمالهم بما أدخلوه على الإسلام من البدع ، وشاعت
العداوة والبغضاء بينهم وبين القلة الذين تمسكوا بالكتاب والسنة ، وتوقدت
بينهم نار الفتنة التي اصطلت بها جمهرة المستضعفين من أهل العراق وفارس .

ومع هذا الانحلال ، وذلك البعد عن الدين ، فقد ظلت جذور الإيمان ممتدة
في القلوب . فبالرغم من فساد الحكام ، والحاشية المحيطة بهم ، وانتشار الحقد
بينهم ، وكثرة الجور والظلم الذي صبوه على رءوس المسلمين ، فقد قام ببعض

(١) تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٦٢٧/٤

الصالحين والعلماء العاملين ، في وجه هذا التيار وحاربوه وأنكروا على الحكام
تفشى الخمر ، ووجود الخانات في مجتمهم^(١) ، وعملوا جاهدين على إزالة هذا
المنكر ، فأكثروا من مجالس الوعظ في المساجد ، وكانوا يتحeminون فرص
وجودهم في بيوت السلاطين والأمراء ، ليلتقوا إليهم المواعظ والإرشاد ، لمن
ضل السبيل . وكثيراً ما كان الواعظ يبكي لهول ما أصاب المسلمين ، ويبكي
من في مجلسه حتى السلاطين والأمراء .

فكان لرجل الدين : الإعجاب والتقدير والإحترام ، لما قدمه لمجتمعه من
أعمال جلييلة تمثلت في اشتراكه في الحروب ، وتحريره الناس على القتال ،
وتقوية الروح المعنوية في الجند إذا أصابهم الوهن ، وجمع الكلمة إذا ظهرت
بوادر الفشل .

فكانوا زعماء للأمة يذودون عن حقوقهم ، فيفتقون من أجلها
في وجوه الملوك والحكام . وكان من أعظم القرب التي يقترب بها إلى
الله « كلمة حق في مجلس ظالم » . فكان المسلمون أطوع لهؤلاء من الملوك
والسلاطين^(٢) .

ومما ترتب على ضعف العقيدة ، تفسك وحدة العالم الإسلامي ، وتفرق
جمعهم ، فلم تستطع جمعهم في فارس والعراق والشام ، مواجهة الغزو المغولي
الذي حطم المجتمع الإسلامي وكاد أن يقضى عليه .

كما دفع هذا الضعف ببعض ملوك الشام - وكان موالياً للفرنج - إلى تسليمه

(١) انظر الزيد في ترجمتنا للمز بن عبد السلام ، في نهاية الفصل .

(٢) انظر : الحركة العسكرية في مصر - لعبد العاطف حمزة ص ٦٨

بعض القلاع لهم - لغرض كان في نفسه - فقتله المسلمون ، وشدد بعض العلماء
النكير عليه^(١) .

ولعل ما ظهر لأهل هذا العصر من الآيات والنذر ، التي رأوها : في غزو
العتار ، والنار التي ظهرت بأرض الحجاز ، فأضاعت أعناق الإبل ببصرى ،
وما أصاب المسجد النبوي من الحريق الذي أتى على جميع سقوفه ، وغرق بغداد ،
والسيل الذي اجتاح دمشق ، إلى غير ذلك كله - قد نبه أولى الألباب ، فتاب
أناس ، وأقلموا عما كانوا عليه من المظالم والفساد ، وشرعوا في أفعال
الخير والصدقات^(٢) .

وإذا وصلنا إلى نهاية هذا العصر ، نرى الناس أكثر إيماناً وأشد عزماً ،
مما كانوا عليه ، وأحرص - ممن سبقهم - على التمسك بشريعة الله ، وأشد جمعاً
وإلاماً لتراثهم الذي كادت أيدي الفزاة أن تمحوه ، فجزى الله الشدائد كل
خير ، حيث عادت بالمسلمين مرة أخرى إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله
- صلى الله عليه وسلم - .

(ج) طبقات المجتمع :

قد تكون المجتمع الإسلامي - في القرن السابع - من جماعات عدة ، يمكن
جمعها تحت طبقتين :

- (١) انظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٥٥ - وشذرات الذهب ٥ / ١٨٩ -
(٢) انظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٨٥ - ومرآة الجنان ٤ / ١٣١ ، ١٧٠ -
وشذرات الذهب ٥ / ٢٦٣ وتراجم رجال القرن السادس والسابع ص ١٩١ - ١٩٣ ،
ومرآة الزمان ٨ / ٧٩٠ ، ٧٩٤ ، والنجوم الزاهرة ٧ / ٣٦
(٢ - القاضي البيضاوي)

١ — طبقة الخاصة : وهي تمثل الخليفة، وذوى قرباه، ورجال دولته البارزين وتوابع هؤلاء جميعا .

٢ — طبقة العامة : وتشمل السواد الأعظم ، وهم قسمين : سكان القرى (وهم المزارعون) ، وسكان المدن (وهم الصناع والباعة والرعاة) .

(١) أما طبقة الخاصة : فملى رأسها الخليفة ، وملوك الدول .

فالخليفة : هو صاحب السلطتين الدينية والديوية .

والملوك : هم أصحاب السلطة الديوية ، ويرجعون إلى العلماء والقضاة فيما يختص بأمر الدين .

ثم يأتي بعد هذا : الأشراف والأمراء ومن في مرتبتهم ، وهم أقرب الناس إلى الخلفاء والملوك ، يختصونهم برواتب من بيت المال ، فضلا عن النعم والهدايا ، رغبة في كف أذاهم ، وقطم أسنتهم ، واشملهم بذلك عن طلب الملك . فانممس أكثرهم في الترف ، وانهمكوا بالشراب والغناء ، والتصور السماء ، والحدائق الغناء ، وجمعوا إليهم المغنيين والقيان ، وقربوا الشعراء والأدباء ؛ وكثيراً ما كانت دسائس الخليفة توقع بهذه الطبقة ، دون ذنب اقترفوه .

ثم يأتي بعدهم البارزون من رجال الدولة : من الوزراء والكتاب، والقضاة والقواد ، وغيرهم من أرباب المناصب العالية ، وكانوا يختلفون نفوذاً وسطوة ، باختلاف الخلفاء والسلاطين .

ويأتى بعد هذه الطبقة، أتباعهم الذين أخرجوهم من طبقة العامة— بما خصوهم به من أسباب القربى ، أو الخدمة—: من الجفود ، والأعوان والموالي ، والخدم^(١) .

(١) انظر : الحركة العسكرية في مصر . لعبد اللطيف حمزة ص ٦٧ — وتاريخ الإسلام . لحسن إبراهيم ٤ / ٦٢٥ وما بعدها — وتاريخ التمدن الإسلامي . لزيدان ٥ / ٢٠ وما بعدها .

(٢) وأما طبقة العامة ، فنستطيع حصرهم في فئتين :

(١) الفئة الأولى : المقربون من الخاصة ، الذين استظلوا بهم ، وعاشروا في كنفهم ، من العطايا أو الرواتب ، أو من جلب السلع لهم .

فمنهم أصحاب الفنون ، وخاصة المصورون الذين ارتقى منهم في بلاد فارس ، بعد أن اجتمعت كلمة للفرس تحت سيطرة القطار ، إثر فتح هولاء كوه . وظهرت هذه الفنون - بصورة أكبر - بعد أن استناد الفرس من فنههم الذي جلبوه معهم ، فارتقى بهم فن التصوير ، وانتشر في سائر ممالك المسلمين .

وبعد من أصحاب الفنون : الشعراء والموسيقيون والمغنيون ، وقد اكدسوا الأموال الطائلة ، بسبب تقربهم من الخلفاء ، وسائر طبقات الخاصة .

ومنهم : العلماء والأدباء والمترجمون ، ممن تقربوا إلى الخاصة ، فكان الخلفاء والسلاطين ، والوزراء والأمراء - يرغبون في مجالسة الفقهاء ، والمحدثين ، والنحاة ، والأدباء من أصحاب الأخبار ؛ وفي الاستماع إليهم . فقربوهم ، وعظموا شأنهم ، وفرضوا لهم الأهطيات والرواتب ؛ مما ساعد على تنشيط العلم ، وتسابق العلماء .

أما المترجمون ، فكأنوا من غير المسلمين : من السريان والروم والفرس ، وغيرهم : ممن نقلوا العلوم القديمة إلى العربية ، وقد تقربوا من الخاصة ، فأكرمهم من أجل علمهم .

ولإذا ما تركنا أصحاب الفنون ، نجد من المقربين للخاصة ، فئات من التجار والصناع .

أما التجار المقربون : فهم باعة السلع الثمينة التي تتطلبها الحضارة - كالجوهر والمصوغات ، والرباش ، والنياب الثمينة - وكان أكثر هذه الفئة من جالية

الفرس والروم ، وغيرهم الذين كانوا يحملون أصناف التجارة . وكانت إقامتهم بالمدن الإسلامية ، وارتزاقهم من الخاصة .

وكان هؤلاء التجار يحملون الرقيق الأبيض - : من الصقالبة والأتراك ، والخراسانيين والفونج - والرقيق الأسود - من السودان وبلاد المغرب -

أما أرباب الصناعات الهامة ، فلم يكونوا أقل حظاً من التجار ، وخاصة البارعون منهم ، فقد كانت لهم منزلة لا بأس بها عند الخاصة^(١) .

(ب) والفئة الثانية : هم السواد الأعظم من الزراع ، وأصحاب الصناعات البسيطة ، والعيارين والشطار والصوص ، والمخنثين والصماليك ، وغيرهم ، ويمكن حصرهم في طائفتين : أهل القرى ، وأهل المدن .

فأهل القرى : هم المزارعون ، ويؤلفون معظم سكان المجتمع الإسلامي ، وفيهم أكثر أهل الذمة . وغالبيتهم كانوا يتكلمون لغات البلاد الأصلية . وقد تملب العنصر العربي بلفته ودينه عليهم ، حتى ساد الإسلام على غالبيتهم ، وعت العربية بلادهم .

وأهل المدن : هم الذين عجزت نفوسهم عن اللحاق بأهل الممم ، وأصحاب القرائح ؛ فاضطروا إلى احترام ما يتعيشون به : بما لا تموزه همة أورأى . وهم أخلاط من مولدى العرب والفرس ، والترك والديلم ، والروم والنبط ، والأرمن والجركس ، والأكراد والسكرج والبربر ، وغيرهم .

(١) انظر : تاريخ التمدن الإسلامي ٢٢/٥ وما بعدها - وتاريخ الإسلام ٦٢٥/٤ وما بعدها .

ويمثل هذه الفئة : أصحاب الصفاعات اليدوية ، والباعة الذين يبيعون أصناف المأكولات ، وأنواع المنسوجات والصلع الدينية^(١) .

ويلحق بهم المرتزقون بالدعارة والنهب والصوصية ، وهم الذين نشأوا على أثر الفتن والانشقاق بين أهل الدولة .

ولعل ما دعاهم لذلك ، هو ما أصاب البلاد : من الغلاء الذي صلى بويلانه هذه الفئة ، وهو الذي دفع بهم إلى التمرد ، ومناوأة أصحاب الأموال .

ومن هؤلاء : الذين عدّو من أهل الاحتميال الدائمة ، بأساليب الخداع والشعوذة ونحوها .

فطبقات المجتمع في القرن السابع ، لم يبد عليها التغيير كثيراً عن مجتمعات القرن السابق :^(٢) « رءوس رفعمهم الحظ ، وأكتاف عظيمهم التدبير ، وأعجاز أشهرهم المال ، وأدباء الحقمهم بهم التأديب ، والناس بدمهم أشباه البهائم : إن جاعوا ساموا ، وإن شهعوا ناموا »^(٣) .

(د) القضاء والقضاة :

ارتبط القضاء في المجتمع الإسلامي - في القرن السابع الهجري - ارتباطاً وثيقاً بحكامه : في تحرى العدل وإقامته ، أو إهداره والبعد عنه . ولذا : سأقدم هذا البحث بعرض موجز لما كان عليه حكام هذا العصر من الخلق والسلاطين :

(١) انظر : المرجع السابق نفس الصفحات .

(٢) انظر : تاريخ الإسلام ٦٢٧/٤ وما بعدها - وتاريخ التمدن الإسلامي ٣٢/٥

وما بعدها - والحركة الفكرية في مصر ص ٦٨ .

(٣) بهذا وصف الأحنف الناس لمعاوية بن أبي سفيان (تاريخ التمدن الإسلامي ٤٩/٥)

أما الخلفاء ، فقد كثر عددهم في النصف الأول من هذا القرن ، وكانوا في غالب الأمور خاضعين لنفوذ القوة المحيطة بهم ، وزال أثرهم بغزو التتار لبغداد سنة ٦٥٦ هـ .

وقد اختلف هؤلاء الخلفاء عدلاً وجوراً ، فقد كان الخليفة الظاهر ابن الناصر^(١) ، يسير في الناس سيرة حسنة ، حيث رد مظالم كثيرة ، وأسقط مكوسا كان قد أحدثها أبوه ، وأمر القاضي : أن كل من ثبت له حق بطريق شرعى ، يوصل إليه بلا مراجعة .

وهذا عكس ما كان يسير عليه أبوه الناصر لدين الله ؛^(٢) فقد كان سيء السيرة في رعيته ظالماً لها ، ضرب في أيامه العراق ، وتفرق أهله في البلاد ، وأخذ أموالهم وأملاكهم ، وغلت الأسعار في أيامه^(٣) .

وأما السلاطين فلم يكونوا أكثر من الخلفاء استقرارا واستمرارا في حكم البلاد ، وخاصة في الشام ومصر . وكان منصب القضاء يخضع عادة لهوامم ، فاندم بالتالى استقرارهم في مناصبهم^(٤) .

وكان من السلاطين أيضا ، الصالح الذى يقيم العدل بين الرعية ، ويعاقب الولاة إذا استبد بهم الأمر ، ويمنع الموبقات من الانتشار في المجتمع ، ويعمل

(١) هو أبو نصر محمد بن الناصر لدين الله أبو العباس أحمد بن المستضى بالله أبي المظفر يوسف بن المقتضى لأمر الله . التوفى سنة ٦٢٣ هـ [البداية والنهاية ١٣ / ١١٢]

(٢) هو الناصر لدين الله أبو العباس أحمد بن المستضى بالله أبي المظفر يوسف ابن المقتضى لأمر الله . ولد ببغداد سنة ٥٥٣ هـ وتوفى سنة ٦٢٢ هـ [البداية والنهاية ١٣ / ١٠٦] .

(٣) أنظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٤) أنظر : تراجم رجال القرنين السادس والسابع - لأبي شامة ص ٢١٥ .

على إصلاح البلاد وتقوية الجيش . وكان منهم الظالم الذى أهلك العباد ، وسلم البلاد للأعداء ، وأضعف من شأن المسلمين ، بما كان عليه : من سوء السيرة ، وضعف الإرادة . وقد قوى في عهدهم نشاط الفرق ، الأمر الذى أدى إلى إثارة الفتن والاضطرابات في البلاد ، وبخاصة بلاد فارس^(١) .

أما القضاء : فرغم أنه ظل محتفظاً بمكانته عند الخلفاء والسلطين ، إلا أنه قد تطور نظامه ، تطوراً كبيراً ، بعد أن ضعفت روح الاجتهاد في الأحكام ، وتأثر القضاء بالسياسة تأثراً ملحوظاً ؛ فقد حمل الحكام القضاء على السير وفق رغباتهم في الحكم ، حتى يُكسبوا أعمالهم الصيغة الشرعية ، مما أدى إلى امتناع كثير من الفقهاء عن تولى القضاء ، خشية أن يحملوا على ما يخالف شريعة الإسلام ، ولا يتفق مع ما لا ترضاه ضمائرهم^(٢) .

فقد امتنع فخر الدين بن عساكر^(٣) ، أن يلي القضاء بدمشق . ولما عرض على العلامة عماد الدين الجبلى^(٤) ، لم يقبله إلا بشرط أن يورث ذو الأرحام .

-
- (١) انظر : ذيل مرآة الزمان - ١ / ٤١٠ - ٢ / ٣٢٥ ، ٣٤٦ ، ٤٥٤ ، ٨٨ / ٣ - ١١٨ ، ٢٣ / ٧ . والنجوم الزاهرة - ١٤٩ / ١٣ .
- (٢) انظر : تاريخ الإسلام - حسن ابراهيم - ٤ / ٣٧٧ - والبداية والنهاية ١٣ / ٢٦٨ .
- (٣) هو : عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله ولد سنة ٥٥٠ وافته على مذهب الشافعى وبرع فيه ودرس بالجاروخية بدمشق ، وبالصالحية بالقدس . استدعاه الملك العادل وسأله أن يلي القضاء فامتنع ، فشق على السلطان امتناعه . وتوفى سنة ٦٢٠
- [انظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٠١ . ومرآة الزمان ٨ / ٦٣٠ ومرآة الجنان ٤ / ٤٧ وطبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٦٦]
- (٤) هو عماد الدين أبو صالح نصر بن عبد الرازق ابن الشيخ عبد القادر الجبلى قاضى القضاة توفى سنة ٦٣٣ هـ [انظر : النجوم الزاهرة ٦ / ٢٦٥ ، ٢٩٦]

وقد رأى بعض الفقهاء أن منصب القضاء يخول لهم الوقوف في وجوه الأحكام ، ومنع أذام ، ويمكنه من العمل على تنفيذ أحكام الله تعالى ، فسعوا في طلب القضاء ، وإن كلفهم ذلك بذل المال . وكثيراً ما كان يصب السلطان الظالم ، وابل سخطه على القاضى العادل - فيسجنه أو يعزله - إن هو تمسك بالحق^(١) .

ونستطيع القول : بأن الطابع العام لقضاة هذا العصر هو : العفة والنزاهة ، فهم لا يقبلون شفاعة أحد ، ولا تأخذهم في الله لومة لائم . وقد استطاع مجلس القضاء في بغداد ، إثبات الرشا على أحد الوزراء ، وعزله^(٢) .

ولا يضاف من قولنا هذا ، تولى بعض القضاة الذين لا خلاق لهم^(٣) ، وما عرف عنهم من استهزاء بأمر الشرع ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والسعى في طلب القضاء بالرشا وبذل المال ، وموالاتهم للأعداء ، إلى غير ذلك من الشناعات ، فقد كان مرجعه فساد حكاهم وضلال وزراءهم ، الأمر الذى مكن لهم من تولى هذا المنصب ، إذ كان « يشترط فى القاضى أن يكون مقبجراً فى الفقه مشهوداً له بالنزاهة والاستقامة^(٤) » .

وقد جمع لبعض القضاة ، الإشراف على قضاء الموطن كله ، والإذن له أن يولى من قبله قضاة ينوبون عنه ، وكان هذا القاضى يقيم بعاصمة الدولة ، ويسمى : « قاضى القضاة » أو « قاضى الجماعة » .

(١) انظر : البداية والنهاية ١٣ / ٨٣ ، ٨٤ . وطبقات الشافعية الكبرى

٢٧ / ٥ .

(٢) انظر : البداية والنهاية ١٣ / ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) مثل : الرقيع الجبلى ، والحوي ، وغيرهم [انظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٥٥ ،

١٦٢ ، ومرآة الزمان ٨ / ٧٤٤] .

(٤) النظم الإسلامية - لحسن إبراهيم وعلى إبراهيم ص ٣٠٧ .

كما جمع لبعضهم إلى منصب القاضى؛ الخطابة والحسبة، ومشيخة الشيوخ، وتولى التدريس وإمامة الجوامع؛ إلى غير ذلك من الوظائف الهامة فى الدولة. ولم يعين للقاضى مقر يجلس فيه ليحكم بين الناس، وإنما كان المسجد والمدرسة ودار القاضى، مكاناً للنظر الدعوى^(١).

وقد كان لقاضى القضاة ببغداد، ديوان يعرف باسمه. وكان القضاة فى الأندلس يعرفون الأسبانية القديمة، كما كان قضاة فارس يعرفون الفارسية. ولم يقتصر عمل القضاة على النظر فى الحكم بين الناس، وإنما كانوا يكلفون من جهة الحكام بحمل الرسائل الهامة: من تعيين الملوك وعزلهم، وإثبات نسب الخلفاء، والسفارة بين الملوك، وخاصة وقت الحرب.

ولما اتسعت سلطة القضاة - فى النصف الثانى من هذا العصر - سمح للقاضى أن يستنيب من كل مذهب من المذاهب الثلاثة نائباً، ثم ولى - بعد ذلك - قاضى قضاة مستقبل لكل مذهب حتى لا تتوقف أعمال القضاة فى تنفيذ الأحكام^(٢).

أما قاضى المظالم، فكان يلجأ إليه الناس: إذا عجز القاضى عن تنفيذ حكمه فى قضية رجل من عياليه القوم، أو إذا اعتقد أن القاضى لم يحكم بالعدل. فكان الغرض الأساسى لقاضى المظالم، هو: وقف تمدى ذوى الجاه والحسب. ولهذا كانت تسند إلى رجل جليل القدر، كثير الورع.

وكان للمظالم ديوان خاص، وله سلطة تماثل سلطة القاضى. وكثيراً ما كان الخليفة أو الولى، أو من ينوب عن أحدهما، يحضر نظر المظالم، وينتقد المجلس

(١) انظر: البداية والنهاية ١٣ / ٦٨، ١١٤، ١٣٦، ١٥٨، ١٨١، ٢٤٩.
(٢) انظر: البداية والنهاية ١٣ / ٢٣٤، ٢٤٦ - ومرآة الجنان ٤ / ١٦١ - وذيل مرآة الزمان ٣ / ٣٢٤ وتاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٤ / ٣٧٨ - والنظم الإسلامية - لحسن إبراهيم وطى إبراهيم ص ٣٠٦.

تحت إشرافه . وكانت تنظر المظالم في المسجد ، ويحدد لها يوم معين : لتكون على مرأى ومسمع من الناس .

وكان يحاط بقاضى المظالم جماعات خمسة :

(١) الحماة (٢) والأعوان (٣) والحكام (٤) والفقهاء (٥) والكتّاب ولا ينتظم المجلس إلا بوجودهم جميعاً^(١) .

وقد خصص للقضاة رواتب مجزية ، عدا ما كان يمنع لهم من الصلوات . وهكذا كان القضاة على درجة عالية من النزاهة ، كما كانت أحكامهم - فى الغالب - موضع التقدير والاحترام ، مشمولة بقوة التنفيذ ؛ الأمر الذى هيا للقضاة مكانة مرموقة فى المجتمع الإسلامى .

(هـ) أحوال المجتمع الاقتصادية :

ينال الإنسان من رزقه على مقدار كده وجده ، مع اعتبار درجة عقله وذكائه ، سواء كان ذلك بالتجارة ، أو الزراعة ، أو الصناعة ، أو بالمنع والعطايا من رجال الدولة .

فالتجارة والزراعة والصناعة ، كانت هى حرف العامة ، وعليها قام الاقتصاد فى المجتمع الإسلامى . أما المنع والعطايا ، فكانت أرزاق الخاصة الذين يعيشون حول السلاطين والوزراء^(٢) .

أما التجارة فتعتبر عماد الاقتصاد فى المجتمع الإسلامى ، على مر العصور . فقد اهتم الخلفاء والسلاطين بتسهيل سبلها ، حتى غدا تجار المسلمين يجولون بلاد العالم كله .

(١) انظر : تاريخ الاسلام - لحسن ابراهيم ٤ / ٣٨٣ .

(٢) انظر : تاريخ التمدن الاسلامى - لزيدان ٥ / ٦٩ .

ففي النصف الأول من القرن السابع الهجري ، كانت بغداد - حاضرة الدولة العباسية - سوقاً نافذة للتجارة ، ودمشق مركزاً هاماً للتواصل القادمة من آسيا الصغرى ، أو من أقاليم نهر الفرات إلى بلاد العرب ومصر .

« وكان لعناية الخلفاء العباسيين ، بتيسير الطرق البرية والبحرية ، أثر بعيد في ترقية التجارة التي تقوم على تبادل السلع . . . وكانت العلاقات التجارية بين أوروبا وآسيا تعتمد على السلع التي يحملها هؤلاء العرب إلى سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر . وقد أنشأ العرب محاط تجارية قبيل الحاط التي أنشأها أوروبا »^(١) . وقد توصل العرب في هذا القرن إلى اختراع البوصلة^(٢) وغيرها من وسائل تيسير المواصلات ، فزاد نشاط التجار حتى كان لهم المسكنة الأولى في التجارة العالمية .

وكما كانت طنجة وتلمسان ووهران والنيروان والمهدية وطرابلس وبرقة والفسطاط والاسكندرية والفرما ، أكبر المدن التجارية بالغرب - كانت دمشق وبغداد والكوفة والبصرة ، من المراكز الهامة التجارية ، وكانت موو وبنخ وبنجاري وسمرقند وقبريز ، وأترار وغيرها ، من أهم مدن المشرق التجارية . وكانت هذه المدن أسواقاً لتجارة الصين - بلاد التتار - و« أترار » هي المدينة التي قتل حاكمها تجار « جنكيزخان » المحملين بصوغات بلاده ، وأخذ ما بأيديهم ، بعد أن ألقى في روع ملك خوارزم أنهم جواسيس للتتار ، وكان ذلك سبباً في بدء الغزو التتري ، الذي اجتاحت البلاد ، وأهلك العباد^(٣) .

(١) تاريخ الإسلام - لعسن ابراهيم ٤ / ٤٠١ .

(٢) اخترعها ابن عذاري للراكني المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري .

(٣) أنظر : تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٥٥٧ .

« وكانت تجارة الذهب تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات العصور الوسطى ، فكانت تصدر إلى بلاد المغرب وإلى غربي أوروبا »^(١) .

وكانت العملة في البلاد الإسلامية - أول هذا العصر - : القراضة والذهب ، والقبراط والحبة ، ونحو ذلك . وفي سنة ٦٣٢ هـ ضربت ببغداد دراهم ، وقررت في البلاد وتعاملوا بها^(٢) .

ثم أدخلت العملة المعدنية ، والعملة الورقية - من بلاد الصين مع الغزو التتري ، بعد أن كانت العملة الذهبية (الدينار) والفضية (الدرهم) شائعة الاستعمال في البلاد الإسلامية^(٣) .

وقد كانت في هذا العصر محاولات من الفرنج لهدم الاقتصاد الإسلامي ، ففي سنة ٦٥٩ هـ ضربوا الدراهم المعروفة « بالياوية » وكانت كثيرة الغش ، مما أدى إلى افتقار خلق كثير^(٤) ، وفي سنة ٦٦٩ هـ ضرب الفرنسيون دراهم مغشوشة على سكة صاحب تونس وأخرجوها في الحقوق الموجبة عليهم ، فزعزع الاقتصاد ، الأمر الذي دعا صاحب تونس إلى استئصال أموال الفرنج المقيمين ببلادهم وحبسهم ، مما أشعل نار الحرب بينه وبين « ريدافرنس »^(٥) ، فانقصر المسلمون عليه^(٦) .

(١) تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٤ / ٤١١ .

(٢) انظر : مرآة الجنان - لليافعي ٤ / ٧٥ .

(٣) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٤ / ٤١٨ .

(٤) انظر : ذيل مرآة الزمان - لليونيفي ١ / ٣٧٦ - وتراجم رجال القرنين السادس

والسابع . لاني شامة ص ٢١٥ .

(٥) من أعظم ملولا الفرنج ، و « ريد » بلغتهم هو الملك - أي ملك افرنس -

وهو الذي نزل دسياط بجيشه سنة ٦٤٧ هـ ، وتملكها بغير قتال ، وهزم هو وجيشه

بالبصورة ، وأسر سنة ٦٤٨ هـ .

(٦) انظر : ذيل مرآة الزمان - لليونيفي ٢ / ٤٥٤ .

وكان اليهود والفصاري المقيمون بالبلاد الإسلامية ، يتعاملون بالربا في بعض الأحيان بقصد زعزعة الاقتصاد أيضاً ، وقد حرم الإسلام التعامل به .

« وقد اعتاد المسلمون أن يقيموا الأسواق في أوقات معينة ، في المدن التجارية الهامة التي تعتمد على الأسواق . وتقيم كل طائفة من التجار في قسم من أقسام هذا السوق ، ولا يعودون إلى دورهم إلا في المساء^(١) » ، فكانت الأسواق منتظمة ، وكانت الدول تقاضى من التجار الموردين لها مكوساً على السلع ، مما يساعد على تنشيط الاقتصاد الذي هو موضع اهتمام السلاطين والخلفاء .

أما في النصف الأخير من القرن السابع ، فقد اجتاحت التتار بفزوم المشرق الإسلامي إلى الشام « ولم يألوا جهداً في إيقاع الدمار والحراب بالأماكن التي اجتازتها جيوشهم ، وكانوا يعمدون إلى إحراق الحبوب والغلات التي تزيد على حاجتهم^(٢) » ، فأهلكوا التجار ، واستولوا على تجارتهم . فضعف شأنها وظهر أثر ذلك على الاقتصاد ، فقلت الأسعار ، واجتاحت البلاد قحط شديد ، ووباء مفرط ، حتى أكلت الجيف ، وكثر الموتى ، وقد تدارك الملك الظاهر بيبرس أمر الغلاء في مصر سنة ٦٦٢ هـ ففرق الصعاليك على الأغنياء والأمراء ، وألزمهم بإطعامهم ، وفرق القمح والخبز . وهو ما لم يفعله غيره من السلاطين^(٣) بل إن هذا « غير ما كان يرتكبه الحكام أنفسهم : من خزن الأقوات ، فقفل أرزاق العامة ، فيعمدون إلى التعدي ، ويؤلفون عصابات لمناوأة أصحاب الأموال من التجار وغيرهم^(٤) » .

(١) تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٤ / ٤١٢ .

(٢) تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٥٦٠ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ٥ / ٣٠٧ - و امرأة الجنان ٤ / ٢٢٧ - و ذيل مرآة

الزمان ١ / ٩١ ، ٤٩٨ ، ٥٥٤ .

(٤) انظر : تاريخ التمدن الإسلامي ٥ / ٤٦ .

وأما الزراعة ، فهي لا تقل شأنًا - في اقتصاديات المجتمع - عن التجارة ، فعليةا قامت أكثر التجارات ، وعاش الغالبية العظمى من الناس ، وبها اهتم الخلفاء والسلاطين ، فعمروا الجسور ، وشقوا الأنهار ، وحفروا الآبار ، وشجعوا الفلاحين ، وأسقطوا عنهم خراج الأراضي التي قد عطلت .

فسارت الزراعة سيراً حسناً - في أوائل هذا القرن - وانتشرت مدارسها ، فدرسوا أنواع النباتات وصلاحيمة التربة لزراعتها ، وانظم الري في مصر والعراق واليمن وشمال شرقي فارس وبلاد ما وراء النهر . فسكثرت الزراعة في العالم الإسلامي ، وتعددت أنواع الحاصلات والثمار ، « وقام ابن البيطار - النباتي المشهور الذي عاش في القرن السابع الهجري - بفرس نباتات الشام وآسيا الصغرى ، وفارس ومصر . . . وألف كتابه المشهور في النباتات . ومات سنة ٦٤٦ هـ ^(١) » .

أما في النصف الثاني لهذا القرن ، فقد لحق البلاد الدمار الذي حل ببلاد فارس والعراق والشام - إثر غزو التتار - فقتلوا الفلاحين ، وأحرقوا الحبوب والغلات التي رأوا أنها تزيد من حاجاتهم ، الأمر الذي ظهر أثره سريعاً في المجتمع : من ارتفاع الأسعار ، حتى صارت « الفرارة من القمح بأربعمائة وخمسين درهماً ، ومن الشعير (بمائتين وخمسين درهماً) ٠٠٠ ثم اشتد القلاء في جميع الأصناف ، ومات خلق كثير من الجوع ^(٢) » . وتناقم الخطب على السلاطين الذين أنهكهم الغزاة من التتار والصليبيين ، فلم يستطيعوا التعلب على ما حل بالمجتمع من ويلات .

وأما الصناعة فقد نالت في أول القرن السابع الهجري حظاً كبيراً من عناية

(١) تاريخ الاسلام - لرحمن ابراهيم ٤ / ٢٨٨ .

(٢) ذيل مرآة الزمان - لليونيني ٢ / ١٦٢ .

الخلفاء والسلاطين والأمراء ، الذين اهتموا باستخدام موارد الثروة المعدنية على اختلافها ، فاستخرجوا : الفضة والنحاس والرصاص والحديد ، من مناجم فارس وخراسان ؛ كما استخرجوا : الخبز والتمر ، من تبريز ؛ والملح والكبريت ، من شمال فارس . وقد اشتهرت فارس وأرمينية ببلاد ما وراء النهر ، بصناعة الملابس والفرش الصوفية .

كما اشتهرت صناعة : الخبز والزخرفة ، وبناء السفن ، وصناعة المعادن . وانتشرت مطابخ السكر ، ومصانع العسل ، وصناعة الزيت واستخراجه من السمسم والزيتون والفجل والخس ، حتى أن هذه النباتات احتلت مكانة مرموقة في الصناعة . وانتشرت أيضاً : صناعة الصابون والشمع والزجاج والبلور ، كما اشتهرت بغداد بالصباغة المقتبسة من الفرس ، التي بلغت درجة كبيرة من الدقة والجمال^(١) .

وكان يقوم بهذه الصناعة مجموعة كبيرة من الصناع المهرة ، الذين وصلوا بالصناعة حد الإنقان ، والدرجة الرفيمة . وكان هؤلاء الصناع من عامة الشعب الإسلامي ، وعندهم نقلت الصناعات إلى بلاد العالم .

وبعد أن غزى القطار بلاد الإسلام ، جمعوا عامة الصناع ، وأصحاب الحرف الذين كانوا يلحقونهم بخدمتهم ، أو يبعثون بهم ليقوموا على تعمير بلادهم ، فتركوا البلاد وقد خلت من الصناع ، فتأخرت الصناعة ، بل فقد المجتمع الإسلامي كثيراً من الصناعات والفنون ، وأصبح المشرق الإسلامي وعاصمة الحضارة بغداد خلوأ تماماً من الصناع والصناعات .

ونستطيع بعد هذا أن نقول : إن النصف الأول من القرن السابع الهجري كان الاقتصاد فيه - في سائر أنحاء البلاد الإسلامية - بحالة مرضية عدا بعض

(١) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ص ٢٩١ / ٤ - ٢٩٧ .

بلاد المشرق الإسلامي ، التي اصطلت بنار الغزو التتري منذ سنة ٦١٧ هـ .
أما باقي بلاد الإسلام فكانت تنعم بالخير العميم ، والرزق الكثير .
وأما النصف الثاني من هذا القرن - بمد غزو التتار ، وسقوط بغداد ، وغزو
الشام - فقد أصيب الاقتصاد فيه بويلات الغزو ، وتوقفت التجارة ، وهالكت
الزراعة ، وانتقل الصنيع إلى بلاد الفزاة . فتأخر الاقتصاد الإسلامي قروناً ،
وبات المسلمون تحت تهديد المجاعات ، والأوبئة التي أطاحت بالآلاف
من المسلمين .

(و) الفرق الإسلامية :

جاء القرن السابع الهجري : وبالمجتمع الإسلامي العديد من الفرق الإسلامية
التي انتشر أمرها ، وزاد خطرها ، وأصبحت سبباً في زيادة التفكك الذي
أصاب الولايات الإسلامية . فقد عجز السلاطين والخلفاء عن إضعاف شأنهم
وتقليل خطرهم ، لكثرة أعوانهم ، وزيادة نفوذهم ؛ حتى صارت بعض الفرق
قوة لا يستهان بها ، وأصبحت بغداد محل نزاع مسعور بين أهل السنة والشيعة
أدى بهم أخيراً إلى حروب وشدائد كان رائدها الجهل والغفلة عن المصالح^(١) .
كما عاش ببلاد فارس العديد من الفرق ، وكان أشدها خطراً « الإسماعيلية
الحشاشين » .

وكان أخطر أحداث هذه الفرق - في ذلك العصر - ما رواه الذهبي
وابن كثير^(٢) ، عن الفتنة المهولة التي أثارها الرافضة ببغداد . فقد حدثت

(١) أنظر : محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - لمحمد الخضرى ص ٥٣٧ .

(٢) أنظر : دول الإسلام - للذهبي ٢ / ١٢٠ والبداية والنهاية - لابن

فتنة عظيمة في سنة ٥٦٥٥ بين أهل السنة والرافضة، أدت إلى نهب «الكرخ» - محلة للشيمة، ودور الرافضة، حتى دور قرابات الوزير ابن العلقمي - وكان ذلك بأمر «أبي بكر» أحد أولاد الخليفة «المستعصم بالله» وقتل عدة من الرافضة، فغضب لها ابن العلقمي، وتمرد، وكان ذلك من أقوى الأسباب في مملأته القتار، ليشتفي من السنين.

وكان الحشاشون - وهم فرقة من الإسماعيلية، يسكنون «قلعة الموت» وقلاع الشام - أصحاب قوة وشجاعة مفرطة، عرف عنهم الكثير من الاغتيالات، وبات اسم الحشاشين عند الخلفاء والملوك والأمراء والعلماء، مقترناً بعناصر الرهبة والرعب، فعظمت مخافتهم، وهملوا على تجنبهم، والبعد عن طريقتهم. أما الذين سكنوا - من الحشاشين - بقلاع ساحل الشام، فقد نالوا شهرة عريضة في ربوع أوروبا واستطاعوا أن يثبتوا مكانتهم السياسية^(١). ولا أحد يستطيع أن يفكر الفتن والاضطرابات التي فسكت عرى المجتمع وأنهكت قواه، بسبب الخلافات والمشاحنات والاغتيالات، التي كانت تثار من حين لآخر.

كما أن أحداً لا يفكر فضل هؤلاء الفرق على الفكر الإسلامي، ولا يقلل من أعمال البطولات التي أحرزها الإسماعيليون ضد الصليبيين، والتقار الذين اعتبروا أصحاب قلعة الموت يمثلون خطراً عظيماً عليهم، فحاصروهم ولقوا العناء في حصارهم، حتى قضوا عليهم تماماً.

ولم يكن الفصاري أقل إثارة للشغب، واقتناصاً لفرص الانتقام - من المسلمين

(١) انظر: تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٢٥٢ - ٢٥٨ - وعاضرات

تاريخ الأمم الإسلامية - للخضري ص ٥٣٧ - ونزهة الجليس للموسوي ١/٢٣٤ .

(٣ - القاضى البيضاوى)

من متطرفي الفرق، وخاصة حين قدم القتر إلى بلاد الشام، فقد شتموا وتجرؤوا على المسلمين، واتصلوا بهولا كوا، وجاءوا من عده بفرمان يتضمن الوصية بهم، والاعتناء بأمرهم؛ ودخلوا به البلاد: وصلبانهم مرتفعة، وهم ينادون حولها بارتفاع دينهم، واتضاع دين الإسلام، ويرشون الحجر على الناس، وفي أبواب المساجد؛ وألزموا الناس في حوائثهم بالقيام للصليب، ومن لم يقوم أخرجوا به وأهانوه، وشقوا السوق على هذا الوجه. فحصل عند المسلمين من ذلك هم عظيم، وفي الغد صعد المسلمون مع قضائهم وشهودهم إلى «إيلبان» بالقلعة، فأهانهم، ورفعوا قسيس النصارى عليهم، وأخرجوهم من القلعة بالضرب والإهانة. وبعد غده، كانت كسرة القطار سنة ٦٥٨ هـ، وهروب فوابهم، وأصبح الناس إلى دور النصارى يهبونها ويخربون ما استطاعوا منها، وأخربوا كنيسة اليماقبة، وأحرقوا كنيسة مريم، حتى بقيت كوماً من الحيطان حولها، تعمل الفيران في أخشابها، وقفل مفهم جماعة، واخفى الباقون^(١).

وقد كان للنصارى «أمل طالما تردد في نفوسهم، بأن يكسبوا إلى جانبهم المنول، وأن ينجحوا في جلبهم إلى حوزة المسيحية ومعتقها، حتى يتمكنوا من القضاء على الإسلام الأخير الذي لا يبعث بعده»^(٢).

وقد كان في اعتناق «أحمد تاكداخان» للإسلام سنة ٦٨١ هـ القضاء النهائي على آمالمهم.

(١) أنظر: ذيل مرآة الزمان - لليونيني ١/٣٦١ - ٣٦٣ - والنجوم الزاهرة -

لابن تغربردي ٧/٨١.

(٢) تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٥٦٢.

(ز) دور العلماء في المجتمع :

تحمل علماء هذا القرن العبء الأكبر من أثقال المجتمع ، فإلى جانب عملهم الدائب على تنشيط الحركة الفكرية والثقافية ، أقفوا بكل ثقلهم في المارك الفكرية التي أشعل فارها الفرق الإسلامية الذين اتخذوا الثقافة والعلم وسيلة لتحقيق أغراضهم السياسية ، فجادلوه وقارعوهم بالحجج ، وألزموهم بالبراهين ، فحفظوا للشريعة طابمها القويم ، بكثرة ما قدموه للعالم الإسلامي من مؤلفات قيمة في جميع الفنون ، وقد ساعدتهم على ذلك رغبة السلاطين ، ومباقتهم في تقريب العلماء ، فأكثروا من المناظرات ، وتنوعت وساهم فيها العامة ، وكثيراً ما تحولت هذه المناظرات بفضل العامة إلى نضال وكفاح^(١) .

ولم يقف جهد العلماء إلى هذا الحد ، وإنما نصبوا من أنفسهم زعماء للشعوب وأمناء على الحفاظ عليهم ، والسهر على سلامتهم ، فزعموا الحركة السياسية ، ووقفوا في وجوه الملوك ، وأجبروهم على رد المظالم ، ومنعواهم عن المساس بأموال الناس ، وبنوا في الناس الوعي الكافي . فن فوق المنبر في دمشق علا صوت العز بن عبد السلام مندداً بالملك الصالح إسماعيل الذي سلم البلاد للفرنج ، وعلا أيضاً صوت ابن الحاجب يؤيده . وفي ساحات الوعي وقف هؤلاء العلماء يحملون السلاح ، ويبثون في الجيوش روح الجهاد ، وحب الاستشهاد .

واعل خير ما يحفظ لهؤلاء العلماء ، ما قاموا به - بعد تخريب مراكز الثقافة الإسلامية المشهورة - من جمع ما بقي من التراث الإسلامي . وتدوين أفكار

(١) أنظر : تاريخ آداب اللغة العربية - لزيدان ١٠/٣ - وتاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٤/٤٢٠ والآداب العربي وتاريخه - لمحمود مصطفى ٢/٢٩٧ - ٣٠٠ .

عقولهم ومعارفها في مصنفات أفادت العالم إلى يومنا هذا ، مما دفع تبديل
الكليات الاجتماعية والثقافية لهذه البلاد .

وخير دليل يوضح لنا صورة علماء هذا العصر ، ودور الكفاح الذي قاموا
به - نجده كامناً في شخصية العز بن عبد السلام .

(ح) سلطان العلماء : العز بن عبد السلام :

هو : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد بن المهذب
أبو محمد السلمي الدمشقي ، الإمام الفقيه الشافعي .

الملقب بعز الدين ، وشيخ الإسلام ، وسultan العلماء .

ولد بدمشق : سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسة مائة هجرية (٥٧٧ : ٥٧٨ هـ)
ونشأ بها وطلب علوم عصره ، فدرس الفقه على الإمام نضر الدين ابن عساكر ،
وقرأ الأصول على الأمدى ، وسمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم
ابن أبي القاسم بن عساكر^(١) ، والقاضي عبد الصمد الخرساني^(٢) ، وشيخ
الشيوخ عبد اللطيف بن إسماعيل بن أبي سعد البغدادي ، وغيرهم .

(١) هو : القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله - ولد سنة (٥٢٧ هـ) وسمع
بدمشق من شيوخ زمانه ، وأجاز أكثر شيوخ والده ، وكتب الكثير وسمع منه خلق ،
وحدث وناصر السنة وحارب البدع ودخل مصر وانتفع به أهلها . وتوفي سنة (٥٦٠ هـ)
[انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ١٤٨]

(٢) هو : عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل بن علي بن عبد الواحد - جمال الدين
أبو القاسم الأنصاري - من الفقهاء البارزين في المذهب الزاهدين الورعين . ولد سنة
(٥٢٠ هـ) ولي قضاء دمشق والشام ودرس بالمزينية . وتوفي سنة (٥٦٤ هـ)
[انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٧٤ والنجوم الزاهرة ٦ / ٢٢٠]

ثم رحل إلى بغداد من أجل استكمال العلوم ، وجمع الفنون ، وأقام بها أشهراً ، فأخذ عن الشيخ المتصوف شهاب الدين السهروردي ، وغيره .
وعاد إلى الشام وقد « برع في الفقه والأصول والعربية ، وفاق الأقران والأضراب ، وجمع بين فنون العلم : من التفسير والحديث ، والفقه والأصول والعربية ، واختلاف أقوال الناس وما أخذهم ؛ وبلغ رتبة الاجتهاد ، ورحل إليه الطلبة من سائر البلاد »^(١) ، فأُسند إليه تدريس الفقه والعلوم الإسلامية ، في « الزاوية الفزالية » بالشام ، وولى الإفتاء سنين متطاولة ، وكانت الفتوى تأتيه من الأقطار .

وقد ولى الخطابة والإمامة بالجامع الأموي ، وتخرج عليه كثير من أئمة العلماء ، منهم : شيخ الإسلام ، ابن دقيق العيد^(٢) ، وروى عنه : أبو محمد الدمياطي^(٣) ، وخرج له أربعين حديثاً عوالم ، وتخرج عليه أيضاً : علاء الدين

(١) شذرات الذهب ٣٠١/٥ - وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٥١ خ .

(٢) هو : تقي الدين أبو الفتح محمد بن طي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة الشقيري ، المنفلوطي ، المالكي الشافعي ، ولد سنة (٦٢٥ هـ) ، وتفقه على والده بقوص ؛ وكان مالكي المذهب ، ثم تفقه على العز ، فحقق المذهبين ، وأفق فيهما ، وولى قضاء الديار المصرية ، والتدريس ، له مصنفات مشهورة ورحل إليه الطلاب ، وتوفي سنة (٥٧٠٢ هـ) [انظر : شذرات الذهب ٥/٦ - وأعلام العرب - للدجيلي ١١٥/٢] .

(٣) هو : عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين بن الخضر بن موسى التنوني - شرف الدين أبو محمد الدمياطي - تفقه بدمياط ، وانتقل إلى القاهرة ، والشام وسمع بمكة والمدينة وبغداد ، من الجهم الغفير . له مصنفات غزيرة العلم . ولد سنة (٦١٣ هـ) وتوفي سنة (٥٧٠٥ هـ) [انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٣٣] .

أبو الحسن الباجي^(١)، وتاج الدين بن الفركاح^(٢)، وأبو محمد هبة الله القنطلي^(٣)،
وشهاب الدين أبو شامة^(٤)، وغيرهم من الشاميين والمصريين^(٥).

(١) هو : علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب الباجي
المصرى الشافى . ولد سنة (٦٣١ هـ) وتفقه بالشام على العز ، ولى قضاء الكرك .
واستوطن بالقاهرة ، وناب فى الحكيم ، ثم تفرغ للتدريس وصنف فى علوم متعددة .
توفى سنة (٧١٤ هـ) ودفن بالقرافة [انظر : شذرات الذهب ٢٤/٥] .

(٢) هو : أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزارى الدمشقى الشافى
ولد سنة (٦٢٤ هـ) تفقه على الإمامين ابن الإمامين ابن الصلاح وابن عبد السلام ،
وبرع فى مذهب ، وبلغ رتبة الاجتهاد ، وصنف التصانيف ، وتوفى سنة (٦٩٠ هـ)
ودفن بمقبرة باب الصغير [انظر : شذرات الذهب ١٣/٥ - وطبقات الشافىة
الكبرى ٦٠/٥] .

(٣) هو : بهاء الدين هبة الله بن عبد الله بن سيد السكل القنطلى . ولد سنة
(٦٠٠ أو ٦٠١ هـ) اجتمع بالشيخ عز الدين وأخذ عنه ، ورجع إلى بلده ، وانتفع به
الناس ، وتخرج به الطلبة . ولى قضاء إسنا ، وتدریس المدرسة المعزية بها ، وكانت
إسنا مشحونة بالروافض ، فقام فى نصره السنة ، وأصلح الله به خلقا . ترك القضاء
واستمر على العلم والعبادة وتوفى بإسنا سنة ٦٩٧ هـ ودفن بالمدرسة المحيدية [انظر :
شذرات الذهب ٤٣٩/٥] .

(٤) هو : أبو العباس أحمد بن فرج بن أحمد الأشيبلى الشافى ، المحدث الحافظ ،
تفقه على ابن عبد السلام وكان له حلقة اشتغال بجامع دمشق . عاش خمسا وسبعين سنة ،
وكان ذا ورع وعبادة وصدق توفى سنة (٦٩٩ هـ) [انظر : شذرات الذهب
٤٤٣/٥] .

(٥) انظر : تاريخ الدول والملوك - لابن القرات ١١/٨ ، ٩ - ومفتاح السعادة .
لطاش كبرى زاده ٢/٣٥٣ ، ٣٥٤ - وفوات الوفيات - لابن شاکر الکتبى
١/٥٩٤ ، وطبقات الشافىة - لابن هداية ص ٨٥ ، وطبقات المفسرين - للأودنى
لوحة ٥٥ خ .

كفاحه :

عاش العز في عصر كان طابعه الجمود الفكري ، والتخلف الاجتماعي ، مما جعله يضيق به ؛ إلا أنه لم يستسلم لهذا الجمود ، ولم يأبه بهذا التخلف ، ولم يساير الناس فيما طبعهم به العصر ، من الجبن والخوف من سلاطينهم ، بل اتبع طريق الإيمان ، فقد كان عالمياً شجاعاً ، يتكلم بالحق ، ويصدع به ، ولا تأخذه فيه لومة لائم ، فلا غرو أن كان من البرزين الذين تصدوا للأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . فما أن ولى خطابة المسجد الأموي ، حتى أخذ في إزالة بدع الخطباء ، فادق بسيفه على المنبر ، وما لبس سواداً ، ولا سجع خطبة ؛ بل كان يقولها مترسلاً ، كما أنه اجتنب الثناء على الملوك ، وكان يدعو لهم بالصلاح ، ولم يؤذن بين يديه يوم الجمعة إلا مؤذن واحد ، كما أبطل صلاة الرغائب ، والنصف من شعبان^(١) . إلى غير ذلك من البدع التي تباعد بين المسلمين وبين عقيدتهم الصحيحة ، وقد كان هذا سبباً في إثارة بعض المعاملين ، الذين يجنون النفع من وراء ذلك .

وسار العز في طريق الإصلاح ، مهتدياً بنور إيمانه ، وآراء المخلصين من أسلافه الصالحين ، فكان لأرائه شأن لا يدانيه شأن في نفوس تلاميذه ومريديه ، وعارفي فضله .

ولم تجد هذه الآراء قبولا لدى رعاة الحنابلة وأهل الظاهر ، الذين قصرت مداركهم عن إعمال العقل في نصوص الأحكام . وتلك الفئة هي التي تحييط

(١) انظر : شذرات الذهب / ٥ / ٣٠٢ - وأعلام العرب - للدجيلي / ٢ / ٨٢ - وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٥١ خ - وطبقات الشافعية الكبرى - لابن السبكي

بالسلطان ، وتمثل بطانته . فتجركت في صدورها آفة الحقد ، فأوجبوا الفضال
ضده ، واستنصروا عليه بالسلطان الأشرف ابن العادل . وذلك إثر تدبير عدد
من مسائل الخلاف بينهم وبينه ، عرضوها عليه في شكل فتوى ، تدارك
أمرها العز لأول وهلة ، فلم يضعف أمامها ، وإنما قال : « هذه الفتيا كقبت
امتحناناً لي . والله لا كقبت فيها إلا ما هو الحق » .

وأجاب عنها مبيناً رأيه الذي هو تعبير عن رأى أهل السنة والجماعة ،
في شجاعة من يعرض الحق ، وإقدام الواثق بعمله وإيمانه .

« ولقد نجح خصوم ابن عبد السلام ، في إيهام الملك الأشرف ، أن آراءه
هذه إنما هي محض المرطقة والخروج عن مذهب السلف . . . وصوروا له فتواه
هذه على أنها الدليل المادى ، على صدق كل الوشائيات التي قالوها للملك
منذ زمن طويل ضده ، فعلق الملك الأشرف ، على هذه الفتوى ، غاضباً ،
في حضور جمع غفير من علماء دمشق ، قائلاً : لقد صح عندى ما قالوه عنه ،
وهذا رجل كنا نعتقد أنه متوحد في زمانه في العلم والدين ، فظهر بمد الاختهار
من الفجار ، لا بل من الكفار »^(١) .

ولم يعبأ العز بفضب السلطان ، وإنما كتب إليه مؤكداً إصرار الواثق
من موقفه ، قائلاً : إن « الفتيا التي وقعت في هذه القضية يوافق عليها علماء
المسلمين من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة ، وما يخالف في ذلك
إلا رعاغ لا يعبأ الله بهم »^(٢) . « وطلب من السلطان أن يعقد مجلساً من العلماء ،
ويقيم فيه المناظرة بينه وبين خصومه »^(٣) . ولكن السلطان لم يستجب لهذا

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٩٢ - ومسلمون ثوار - لمحمد عمارة ص ٧٨ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٩٤ .

(٣) التنحفة البية في طبقات الشافعية . لوحة / ١٤٢ خ

للطلب ، وكتب إليه : « قد وقفنا على خطه وما أنهى به ، وعلمنا من عقيدته ما أغنى عن الاجتماع به » (١) .

وقد كان موقف العز - هذا - صفحة مشرقة مضيئة بأنبل المعاني ، التي يجب أن يتحلى بها علماء الإسلام ، الذين حملوا على عاتقهم نقاء المجتمع الإسلامي من شوائب البدع ، التي أخذت تتعاغل بشكل واضح ، فضعف أمامها إيمان العامة ، وقد ساعد السلاطين على رسوخها في المجتمع الإسلامي ، بقصد ضعف العقيدة ، التي شككت خطراً على سلطانهم ، وقيدته عن الإنطلاق في طريق النقى والاستبداد .

وكان العز ، عاملاً هاماً في إعطاء المجتمع الإسلامي فاعليته وتأثيراته التي جاء بها الدين القويم ؛ من نصرة الحق ، ودفع الظلم ؛ يقول : « ينبغى لكل عالم - إذا أذل الحق ، وأهل الصواب - أن يبذل جهده في نصرهما ، وأن يجعل نفسه بالذل والمحول أولى منهما ؛ وإن عز الحق فظهر الصواب ، أن يستظل بظلمهما والخاطرة بالنفوس مشروعة في إعزاز الدين ، ولذلك يجوز للبطل من المسلمين ، أن ينغمر في صفوف المشركين ؛ وكذلك الخاطرة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ ونصرة قواعد الدين بالحجج والبراهين مشروعة فمن خشى على نفسه سقط عقه الوجوب ، وبقي الاستحباب » (٢) .

ولو أن الوجهين اتبعوا ما جاء بهذه العبارة ، ما فشل توجيههم ؛ ولو عمل بها العلماء مخلصين ، ماضوا طريقهم ، ولو بقيت إلى آخر الدهر ، ما غير الزمان مفعولها ؛ فالحق في كل زمان ومكان ؛ هو مبتغى الكافة ، ومطلب الضعيف ؛

(١) طبقات الشافعية للسكري ٥ / ٩٣ .

(٢) المرجع السابق ٥ / ٩١ .

والمجتمع لا يصل إلى درجة الأمن والاطمئنان ، إلا إذا علا فيه الحق ، وأقيم فيه العدل ، وإلا كان مرتعا للطغاة : يبيد القوى الضعيف ، ولا يرحم الغنى الفقير .

كان العز بنحشى أن يسود المجتمع ظلم السلاطين والأمراء ، فوقف فيه موقف المصلح الذى يمنع من الانحراف ، وقد عرف للعالم قيمته ، وللكلمة فاعليتها ، وبين أنهما عدة العلماء ؛ إذ يقول : « سلاح العالم علمه ولسانه ، كما أن سلاح الملك سيفه وسنانه . فكما لا يجوز للملوك إغجاد أسلحتهم عن الموحدين المشركين ، لا يجوز للعلماء إغجاد أسنتهم عن الزائفين والمبتدعين ؛ فن فاضل عن الله ، وأظهر دين الله - كان جديراً بأن يجرسه الله بعينه التى لاتقام ، ويعزه بمزه الذى لا يضام ، ويحوطه بركنه الذى لا يرام ، ويحفظه من جميع الآثام ؛ ولو شاء الله لاتنصر منهم ، واسكن ليبلو بعضهم بعضا »^(١) .

وانتهت فتنة الحنابلة بعزل « ابن عبد السلام » ، واعتقاله فى بيته ، ومنعه من الفقيه . وما أن شاع الخبر حتى اهتزت دمشق لهذا الموقف العصيب ، فتمحرت مظاهرة مهيبة ، قادها شيخ علماء الحنفية ، وسارت إلى قلعة السلطان ، وافتحمتها عليه ، فأوجس خيفة من هذه الجموع التى حركها دافع الدين ، لدفع الظلم عن عالم جليل .

وبهذه القوة التى جمعت علماء دمشق ، والتى جاءت تؤيد الحق وتناصره ، وترفع بيد من حديد ، هذا الجور الذى حل بالعز بن عبد السلام ، وبالتدعيم والتأييد الشامل من العامة والخاصة - ضعف السلطان أمام هذا الجمع الغفير ، وجعل يسترضيهم ؛ فتراجع عن قراره ، وأصدر أمره بالعتفو عن العز بن عبد السلام .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٩٠ .

وكان أجل موافق الشيخ شجاعة ، وأكثرها صلابة ، حين استعان الملك الصالح إسماعيل بالصلبيين ، على أخيه الصالح نجم الدين أيوب سلطان مصر ، فتنازل لهم عن بعض القلاع ، وسمح لهم بدخول دمشق لشراء السلاح .

فشق ذلك على أهل الخير ، فتجمع تجار السلاح في دمشق ، عند العز يسألونه عن حكم بيع السلاح للأعداء ، فصعد المنبر - يوم الجمعة - وحمل على السلطان حملته الجريئة ، وأفتى بتحريم بيع السلاح للأعداء^(١) ، ولم يكف بذلك ، وإنما ترك الدعاء للسلطان ، بل دعى عليه في عبارة واضحة . حيث قال : « اللهم أبرم لهذه الأمة إبرام رشد : تعز فيه أولياؤك ، وتذل فيه أعداؤك ، ويعمل فيه اطاعتك ، وينهى فيه معصيتك »^(٢) .

وكان في دعاء العز ، راحة لنفوس مسلمي دمشق الذين استاءوا لما كان من تفریط سلطانهم في وطنه للأعداء ، واعتبروا ذلك انتهاكا لحزمة الإسلام واغتصاباً لبلاد المسلمين .

وقد شد عضده « أبو عمرو بن الحاجب » الفقيه المالكي ، فلم يكن أقل جهراً بعداء السلطان من العز ، مما أدى إلى عزلها واعتقالها ، إلا أن اعتقال العز لم يدم طويلاً ، فقد أفرج عنه السلطان ، وألزمه بيقته .

وضاقت على العز دمشق بما رحبت ، فخرج منها مولياً وجهه شطر مصر ، وصحبه ابن الحاجب . وعقد القدس لحق به جيش السلطان ، واعتقله مرة

(١) انظر : تاريخ الدول والملوك ١١ / ٩ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٠٢ ، وفوات الوفيات ١ / ٥٩٥ وطبقات الشافعية - للأسدي - لوحة ٥٢ ، وتاج المعارف ص ٢٥ ، وأعلام العرب ٢ / ٨٢ ، ومرآة الزمان - لابن الجوزي ٨ / ٧٣٢ ، ومرآة الجنان - ليافى ٤ / ١٥٣ ، والنجوم الزاهرة ٧ / ٢٠٨ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٩٢ .

أخرى ، ولم يطل اعتناله أيضا ، فقد خلصه جيش مصر ، الذي ألحق بالسلطان إسماعيل وحلفائه الصليبيين الهزيمة .

ويقال : إن الافراج عن الشيخ ، كان بواسطة فرنجي رآه وسمع قرآنه وهو في خيمته موسما عليه ، وسأل عنه ، فقال السلطان : « هذا كبير المسلمين » ، فأنكر أن يعامل مثله بمثل ذلك ، قائلا : « لو كان هذا قسيسنا لفسلنا رجليه ، وشرينا مرقمها »^(١) . فافرج السلطان عنه ، فتوجه إلى مصر .

وبمثل هذه المعرة التي يندى لها الجبين ، أضع السلاطين الدين ، وأضعفوا المسلمين ، ومكنوا للأعداء الغادرين . ولكن رجال الله لهم رابضون ، يناوئوهم بالحق المؤيد بحبل الله المتين ، حتى يكون مصيرهم الخزي والخسران المبين .

وقد وصل العز بن عبد السلام ، القاهرة سنة (٦٣٩ هـ) ، فاستقبله أهلها بمفاوة بالغة ، وتلقاه الملك نجم الدين أيوب ، وبالغ في احترامه . ولا غرابة في ذلك ، فالز هو الذي نصح السلطان الأشرف - وهو على فراش الموت - : أن يولى وجهة جيشه قبل المشرق ، أيواجه الغزو القترى ، بدلا من وجهة مصر ، ومحاربة أخيه السلطان الكامل . وقد أراد بذلك : أن يحل الوفاق بينه وبين أخيه محل الخلاف ، كسبيل للوحدة التي تدفع خطر النازحين من المشرق . وتم له ما أراد .

« واتفق وصوله ، موت قاضي القضاة (شرف الدين بن عين الدولة) »^(٢) .

(١) انظر : تاج المعارف ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ - وطبقات الشافعية الكبرى ١٠١/٥
(٢) هو : محمد بن عبد الله بن الحسن بن طي بن أبي القاسم بن صدقة بن حفص الصغراوي الاسكندراني ، ولد سنة (٥٥١ هـ) بالاسكندرية ، وتفقه بمصر ، وناب في الحكم بالقاهرة عن ابن السكرى ، ثم ولى قضاء القضاة وكان فيها فاضلا أديبا ، توفي سنة (٦٣٩ هـ) [انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢٦ - ٢٨] .

فولى - العز - قضاء مصر والوجه البحرى ، مع خطابة جامع مصر ^(١) .
« وكان توليه القضاء أوائل سنة أربعين وسبعمائة ، بعد امتناعه من القبول
فأخ عليه ، فتولى ^(٢) ، « وأقام بالمنصب أتم قيام ، وتمكن من الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٣) .

أما الشيخ عبد العظيم المنذرى ^(٤) ، فإنه امتنع عن الفتح لأجله ، قائلا :
« كنا نفق قبل حضور الشيخ عز الدين ، أما بعد حضوره فنصب النقيصا
معين فيه ^(٥) .

ولم تكن هذه المناصب المتعددة تشغله عن مواصلة جهاده الذى بدأ فى
دمشق ، بل كانت تلك المناصب سلاخا قويا : يحق به الحق ، ويقم به العدل ،
ويرفع هامة العلماء ، وشأن الإسلام والمسلمين .

-
- (١) تاريخ الدول والملوك ١١ / ٩ خ - وفوات الوفيات ١ / ٥٩٥ - وتاج المعارف
ص ٢٥٠ خ - والحركة الفكرية فى مصر ص ٢٠٥ .
(٢) الكافى فى معرفة علماء مذهب الشافعى لوحة ١٣ خ . وجاء فى تاج المعارف
« أن توليته كانت فى تاسع عشر القعدة ، .
(٣) شذرات الذهب ٥ / ٣٠٢ - وطبقات الشافعية - للأسدى - لوحة ٥٥ خ -
والتحفة البهية فى طبقات الشافعية لوحة ١٤٢ خ - وتراجم رجال القرنين السادس
والسابع - لأبى شامة ص ٢١٦ .
(٤) هو : عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سعيد المنذرى
- الحافظ الورع الزاهد - زكى الدين أبو محمد المصرى - فقيه محدث ، ولد سنة
سنة (٥٨١ هـ) سمع من فقهاء مصر ومكة ودمشق وحران والرها والاسكندرية .
وصنف التصانيف وتوفى سنة (٦٥٦ هـ) [طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٣٨] .
(٥) انظر : طبقات الشافعية - للأسدى . لوحة ٥٢ خ - وطبقات الشافعية
الكبرى ٥ / ٨١ - وقيل مرآة الزمان لليونينى ١ / ٥٠٥ .

ظهر ذلك السلاح حين رأى « العز » أن المالك المجلوبين ، تحطوا نطاق الخسدية ، ليصبحوا هم الوزراء والولاة وحكام الأقاليم ، حتى أصبح نائب السلطان بمصر واحداً منهم ، وعانوا في الوطن فساداً .

ففكر « العز » في أمر يهز به جهاز الدولة ، هزة تعيد لأصحابه بعض التعمق ، وتنزل بكبريائهم وعنجهيتهم إلى الحضيض . فرأى أن هؤلاء المالك قد اشتروهم الدولة وهم صفار ، بالمال كمبيد ، ثم علمتهم ودربتهم على السلاح ، فهم أرقاء لم يحررهم أحد ، وإن ارتفعت مناصب بعضهم ، حتى ولو كان نائبا للسلطان . فرفعتهم هذه لا تميز من هذه الحقيقة « الفقهية » شيئاً . إذا فلا بد من بيع هؤلاء الحكام والأمراء المتعجبين ، كما يباع الرقيق ، ولا بد من عرضهم في الأسواق والمناذاة عليهم في المزاد .

ثم كانت فتواه التي أذهلت الجميع ، وأطارت صواب المالك والأمراء ، بل وأغضبت السلطان نفسه ، لأنه قد اعتبر أن « العز » قد تجاوز اختصاصاته ، وتمدى حدوده ، ووصل بتصميمه المعركة إلى نائب السلطان ، فإذا عساه يصنع غداً مع السلطان ؟

ورفض السلطان الانصياع لرأى « العز » وأصر « العز » على ضرورة بيع هؤلاء الأمراء لحساب بيت المال ، ثم تحريرهم من رقهم بطريق شرعى ، ولما لم يستجب له السلطان ، عزم على الرحيل عن مصر ، ولكن سكان القاهرة لحقوا به في الطريق ، وأحاط به الرجال والنساء والأطفال ، في تجمع شعبي أدرك السلطان عراقب تطوراته ، فابتلع غصته ، وركب هو الآخر ليلحق به ، واسترضاه ، وطيب خاطره ، وعاد به إلى القاهرة ، ورفض قبول استقالته .

وأحسن المالك أن الأمور تجري في غير صالحهم ، فأرادوا إرهابه ، وقال

نائب السلطان: « كيف يفادى علينا هذا الشيخ وبييعنا ، ونحن ملوك الأرض ، والله لأضربنه بسيفي هذا » وزحف ومن خلفه الأمراء والماليك إلى منزل الشيخ وأحاطوا به ، وعندما أخبره ابنه بحصار المنزل ، وأن القوم يطلبون حياته ، قال له : « يا ولدى أبوك أقل من أن يقتل في سبيل الله . وخرج عليهم في جلال الحق وقوته وجبروته ، وحين وقع بصره على «نائب السلطان» بيست يد النائب وسقط السيف منها ، وارتعدت فاصله ، فسكى وسأل الشيخ أن يدعوله ، وقال : « ياسيدي خبرني أى شىء تعمل ؟ » قال الشيخ : « أنادى عليكم وأبيعكم » قال النائب : « فيم تصرف ثمننا ؟ » قال : « في مصالح المسلمين » ، قال النائب : « من يقبضه ؟ » قال : أنا ثم انفصل الأمر على ما أراد ، ونادى على أولئك الأمراء ، واحداً واحداً ، ولم يبعهم إلا بالثمن البالغ ليسكون الحظ والقبضة لبيت المال ، وهذا لم يسمح به لأحد غيره^(١) .

ويسجل التاريخ « للعز » موقفاً آخر مع الصالح أيوب : وذلك أن السلطان اتبع أساليب العظمة والجور في الحكم ، فخطم « العز » كبرياءه بمناداته ، وهو في مجلس مملكته ، قائلاً : « يا أيوب ! ما حجتك عند الله إذا قال لك : ألم أبوء لك ملك مصر ، ثم تبيع الخمر ؟ . فقال السلطان : هل جرى هذا ؟ قال « العز » : نعم الحانة الفلانية تباع فيها الخمر وغيرها من المنسكرات ، وأنت تقفاب في نعمة هذه المملكة . فقال السلطان : ياسيدي ، هذا أنا ماعليته ، هذا من زمان أبى . فقال العز : أنت من الذين يقولون : إنا وجدنا أبائنا على أمة .

وعند ذلك ، انقطعت حجة السلطان ، وتحطم كبرياؤه ، وأصدر مرسوماً بإغلاق تلك الحانة ، ومنع ما فيها من المنسكرات .

(١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٨١/٥ - ومسلمون توارس ٩١ ، ٩٢ .

ولما سأل بعض أصدقاء الشيخ شيخهم عن سر خطابه الغليظ هذا للسلطان،
أجابته : يا بني ، رأيت في تلك العظمة ، فأردت أن أهينه لثلاث تكبير عليه نفسه
فتؤذيه ، فلما قيل له : أما خنته ، قال : والله يا بني استحضرت هيبة الله تعالى ،
فسار السلطان قدامى كالقط^(١) .

ويذكر المؤرخون^(٢) : « أن بعض غلمان وزير الملك الصالح - وهو فخر
الدين عثمان ابن شيخ الشيوخ - بنى بنيانا على سطح مسجد بمصر ، وجعل فيه
« طبلخانة معين الدين » فأنكر ذلك ابن عبد السلام ، ومضى بجماعته ، وهدم
البنيان ، وعلم أن السلطان والوزير يفضبان ، فأسقط عدالة الوزير^(٣) ، وعزل
نفسه عن القضاء ، فعظم ذلك على السلطان ، وقيل له : اعزله عن الخطابة ،
وإلا شنع عليك على المنبر ، كما فعل في دمشق ؛ فعزله ، فأقام في بيته بشمل الناس ،
والتدريس ، وأخذ في التفسير في دروسه » .

ولم يكن هذا العزل نهاية لكفاح الشيخ ، وإنما كان منطلقا له من أغلال
الوظيفة والتقيدها ، فظل يمارس جهاده ، ويفيد مجتمعه من زاوية أخرى ، هي
تعليم العلم ، وبث روح الإيمان في النفوس ، فبالعلم يقوم المجتمع ، وتزول
موبقاته .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٨١ ، ٨٢ - وتاج المعارف ص ٢٥٠ خ .
(٢) ابن الفرات في تاريخ الدول والملوك ١١ / ٨ ، ٩ خ - والكتبي في فوات
الوفيات ١ / ٥٩٥ - وابن السبكي في طبقاته الكبرى ٨١ / ٥
(٣) ظن نخر الدين وغيره ، أن هذا الحكم لا يتأثر به نخر الدين في الخارج ،
ولكن حدث خلاف ذلك ، فقد رفض الخليفة المستعصم العباسي روايته عن السلطان ،
وقال : إن المذكور أسقطه ابن عبد السلام فنحن لا نقبل روايته . [انظر : طبقات
الشافعية الكبرى ٨١ / ٥] .

ولم يباعد التدريس بين « سلطان العلماء » ، « وسلطان مصر » ولم يسعد السلطان قطز ، ولم يصف له حكم البلاد ، فقد كان على حذر دائماً في تصرفاته ، وكان الخوف يلاحقه دائماً من « سلطان العلماء » فهاهو يقف في وجهه - والتتر على أبواب مصر - مانعاً إياه من فرض ضرائب على الشعب ، مطالبها السلطان وأتباعه من إخراج ما عندهم وعند حريمهم: من ذهب ، وهدايا وآلات نفيسة ، ويقتصر كل منهم على مر كوبه وسلاحه ، ويتساوون بالعامية ، ويمجد السلطان قطز أن لا مقر من الامتثال لأمر الشيخ ، وأحضر ما عنده وعند عساكره بين يدي الشيخ ، ليعوزها على الجيش . ويخرج الجيش وكله رضا بما فعله « سلطان العلماء » ، فينقذ العالم الإسلامي من جفاف التتار ، ويعود بنصر الله .

إن ما صنعه شيخ الإسلام - وهو شيخ بلغ الثمانين - من تجريد السلطان ومالئكه من أموال قد تشغلهم عن الحرب ، أو تثبط همهم ، أو تضعف عزائمهم ، أو تجعلهم يتعالون بخيلهم وركبهم ، على غيرهم - هو عين العلاج الناجع ، وإن العدل وقتئذ ، هو مقوم النصر . وبعد هذا قال لهم : « إخرجوا ، وأنا أضمن لكم على الله النصر »^(١) . وقد كان .

ولما مرض العز طلب منه السلطان : أن يعين مناصبه لمن يشاء من أولاده تكريماً له ، ولكن العز يرفض قائلاً : ما فيهم من يصلح . فإن الأمانة التي حفظها ، أبت عليه أن يحميد عن الحق ، فأشار على السلطان بأن المدرسة الصالحية تصلح للقاضي تاج الدين ، إذ ليس هناك من هو أصلح منه للتدريس فيها ، ويعتدل السلطان لرأيه .

وتوفى - رحمه الله - بالمدرسة الصالحية في عاشر جمادى الأولى سنة ٦٦٠ هـ .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٨٣/٥ .

ولما بلغ السلطان خبر موته ، قال : لم يستقر ملكي إلا الساعة ، لأنه لو أمر الناس فيّ بما أراد لبادروا إلى الامتثال .

وحضر جنازته الخاصة والعامة ، وصلى عليه الظاهر بيبرس ، كما صلى عليه بجامع دمشق وغيره من جوامع الشام . ودفن في آخر القرافة بعيداً عن الموتى . مما يلي الجبل ، في ناحية البركة .

وترك خلفه ثروة عامية انتفع بها العالم الإسلامي ، وكان له الأثر الطيب في القلوب ، وما زال هذا التراث يتناقله جيلاً بعد جيل إلى وقتنا هذا .
رحم الله العزيز بن عبد السلام ، وهدانا للسير في طريقه .

الفصل الثاني

الحالة السياسية في القرن السابع الهجري

« التقسيمات السياسية للعالم الإسلامي - النظام السياسي للدول الإسلامية -
الاضطرابات السياسية - الحروب وموقف الدول الإسلامية منها - أثر الحالة
السياسية على المجتمع والفكر » .

(١) التقسيمات السياسية للعالم الإسلامي :

في مستهل القرن السابع الهجري ، تكاثرت النكبات على المسلمين في أنحاء
العالم الإسلامي ، نتيجة لتفككه إلى دويلات صغيرة منفصلة متعادلة في غرب
آسيا ، وشمال أفريقيا ، والأندلس .

فبلاد فارس : كانت مقسمة إلى دويلات متعددة ، وملوك مختلفين ، لجنوبها
الغربي كان تحت حكم أتابكة فارس « السلفريين » بينما تقاسم جزءها الأكبر
أتابكة أذربيجان والخوازرية والغوريين ، ثم جمعها الغزو القزى تحت حكمه
إلى نهاية القرن .

وكانت خراسان وما وراء النهر ، تحت حكم الخوارزمية حتى سنة ٦١٧ هـ ،
ثم استولى عليها التتار ، فصارت تحت حكمهم .

وكانت أفغانستان تحت حكم الغوريين ، حتى فتحها الخوارزمية سنة ٦١٢ هـ
ثم استولى عليها التتار .

وكانت أرمينية ، تحت حكم أمراء أذربيجان حتى سنة ٦٠٥ هـ ، ثم تحت حكم فوج من الأيوبيين ، ثم استولى عليها التتار .

وقد ظلت هذه البلاد تحت حكم التتار منذ غزوها إلى نهاية القرن .

وأما جزيرة العرب : فكانت مكة والمدينة تحت حكم الأيوبيين حتى منتصف هذا القرن ، ثم في حكم المماليك البحرية إلى نهايته .

وكانت اليمن في حكم فرع من الأيوبيين ، ثم صارت في حكم بني رسول إلى نهاية القرن .

وكان الساحل الشرقي في حكم بني نبهان ، وداخل الجزيرة في حكم القبائل العربية .

وأما بلاد الجزيرة : فقد تقاسمها فرع من الأيوبيين حتى سنة ٦٤٢ هـ ، فحكم بنو زنكي في الموصل ، وبنو بكتكين في أربل ، وبنو أرتق ، ثم أتابكة كردستان ، ثم بنو لؤلؤ في ديار بكر . حكم هؤلاء حتى سنة ٦٥٧ هـ ، ثم استمر الصراع على هذه البلاد بين المغول والمماليك إلى نهاية القرن .

وظلت بغداد في حكم الخلفاء العباسيين حتى استولى عليها المغول سنة ٦٥٦ هـ ، ثم خضعت لحكمهم إلى نهاية القرن .

أما شمال أفريقيا : فكانت مصر وإفريقية الشرقية في حكم الأيوبيين حتى سنة ٦٤٨ هـ ، ثم في حكم المماليك البحرية حتى نهاية القرن .

وكانت الصحراء في حكم البدو المسلمين .

وكانت طرابلس وتونس في حكم الموحدين حتى سنة ٦٢٧ هـ ، ثم صارت في حكم الحفصيين .

وكانت الجزائر العربية ومراكش ، في حكم الموحدين ، ثم في حكم المرينيين حتى نهاية القرن .

وكانت جزائر البليار ، في حكم الموحدين ، ثم انتزعتها الأغويون .

أما أسبانيا : فقد تنازعها الموحدون والمسيحيون حتى سنة ٦٣٢ هـ ، ثم الأمراء المسلمون من أهلها ، وقد اقتصر ملكهم بعد سقوط أشبيلية سنة ٥٦٤ هـ على مملكة غرناطة التي كان يحكمها بنو نصر أو بنو الأحمر^(١) .

وكانت الدول الفتية في هذا القرن تتمثل في دولة الخوارزمية ، التي كانت تعتبر السور الأمامية للشرق العربي ، والتي قضى عليها التتار قضاء مبرماً في الربع الأول لهذا القرن .

وكانت دولة الأيوبيين في مصر والشام ، التي قضت على أطماع الصليبيين في الشرق ، ثم حلت مكانها دولة المماليك التي صدت التتار وأنهت أسطورتهم .

أما دولة الخلافة فلم يكن لها حول ولا قوة ، بعد أن صار الخلفاء العباسيون العوبة في أيدي الوزراء .

وكذا كانت بقية الدويلات ببلاد فارس والجزيرة وشمال إفريقيا والأندلس ، فقد انشغل حكام تلك الدويلات بالتوسع كل على حساب الآخر ،

(١) انظر : النظم الإسلامية - لحسن إبراهيم وطى إبراهيم ص ٩٨ ، وتاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٤/٣٠٩ ، ومحاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - للخصري ص ٥٣٩ ، وتاريخ آداب اللغة العربية - لزبدان ٣/١٢١ ، وأطلس التاريخ الإسلامى - لهارى . و . هازارد ص ١٨ وما بعدها .

ولم يدرك هؤلاء الحكام ما كان يحيط بهم من الخطر الصليبي والعتري ، حتى كاد التجار أن يفنوا العالم الإسلامي .

(ب) النظام السياسي للدول الإسلامية :

أما النظام السياسي في البلاد الإسلامية ، فرغم اختلافه في الدويلات المتعددة إلا أن النظام الملكي الوراثي أصبح سائداً في جميع البلاد حتى في بغداد - التي استقرت فيها دولة الخلافة حتى سنة ٦٥٦ هـ - فلم يخرج نظام الخلافة فيها ، عن نظام التوريث في بني العباس .

وكان نظام الخلافة قد أشرف على الانحلال ، إلا أن أصحاب الأطراف قد استبقوه ليستعينوا به أعلى تأييد ساطتهم بالبيعة ، وكان هؤلاء الخلفاء يعيشون من إقطاعات مقررة ، ويقضون أوقاتهم في بناء القصور وترميمها^(١) .

وكانت دولة الخلافة حينذاك تتنازعها أمم ثلاث^(٢) ، وكانهم اقتسموها فيما بينهم ، وهم : الأتراك السلاجقة وقوادم في المشرق ، والأيوبيون والأكراد في مصر والشام ، والبربر في المغرب والأندلس .

وظلت هذه الدول على اختلاف أجناسها وأطوارها - خلال النصف الأول من هذا القرن - مجمعة على مبايعة الخليفة العباسي في بغداد - رغم ضعفه وانحلال دولته - مختصة فيما بينها على الاستئثار بالسلطة^(٣) .

وقد حكم بغداد أصحاب النفوذ فيها : من القواد والوزراء والأمراء الذين حجبوا الخليفة ، وجرده سلطانه ، وكان الخليفة - كسلطة سياسية - شبحاً

(١) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم - ٣٠٦/٤ .

(٢) انظر : تاريخ التمدن الإسلامي لزيدان ١٠٤/٤ .

لا يؤرق حتى أضعف الطامعين ، فقد قوضته الخلافات المذهبية والسياسية التي عصفت ببغداد وأطراف الخلافة . فساد الاضطراب وعمت الفوضى ، ولم يكن للشعب أن يطمع في الاستقرار والأمن ، فالخليفة نفسه لم يكن في مأمن ، فقد كان بعض الأمراء ينال منه ، ويعلمن الحرب عليه ، فيلجأ الخليفة إلى أمير آخر يطلب منه الحماية والمون .

وظل الحال على هذا المنوال ، حتى حل على دولة الخلافة « غضب الله »^(١) فنزع سلطانهم ، وأراق دماءهم .

أما بقية دول العالم الإسلامي ، فقد كان دويلات منفصلة متعادلة ، في صراع مستمر ، وحرب لا ينتهى .

فكان بالشرق الإمبراطورية الخوارزمية ، التي اتسم الحكم فيها - في عهد علاء الدين تكش ، وابنه جلال الدين خوارزمشاه - بالقوة وكثرة الحروب التي صلاوا بها المسلمين في توسعهم غربا ، فأهلكوا العباد ، وخرّبوا الديار ، وأضاعوا كل أمل في وحدة الصف ، وتكريس القوى الإسلامية في صد أعداء الله . خاصة بعد حدوث النزاع بين علاء الدين خوارزمشاه والخليفة العباسي . وإعلان ملك خوارزم أن الخليفة العباسي لا يمكن أن يعتبر إماما للمؤمنين ، ونصب أحد الأشراف من سلالة « على » في مكانه ، واعترف له بالسلطة الروحية التي كانت للخليفة ، فزج بنفسه في خصومة حامية مع خليفة بغداد^(٢) .

(١) لقب اتخذ « جنكيزخان » لنفسه .

(٢) انظر : تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٥٥٧ - وتاريخ الشاه - راب

الإسلامية - لبركلان ص ٢٥٨

ونسى جلال الدين خوارزمشاه ، الأهوال التي أنزلها التتار بدولته ، فانصرف إلى محاربة أولئك الذين لم يساعده في حربهم ، وكانهم هم مصدر الخطر الوحيد عليه ، لا التتار^(١) .

وكان بجانب الإمبراطورية الخوارزمية ، بلاد فارس في الجنوب الغربي ، وبلاد أذربيجان في الشمال ، وكانا تحت حكم الأتابكة ، وقد اتخذ سلاطين هذه البلاد لقب « شاه » ومعناه « الملك » ، كما اتخذوا لقب « أتابك »^(٢) ، وكان الشاه أو الأتابك يملك جميع السلطات في يده ، فيورث ملكه في أولاده ، ويتخذ النواب والوزراء والقواد والأمراء لمساعدته .

وكانت مصر والشام تحت حكم الأيوبيين ثم المماليك ، وقد اتخذوا لهم لقب الملوك والسلاطين ، وكانت الإدارة الحكومية - في ظل المماليك - لها شكل آخر يتفق ومزاجهم ، ويتناسب وظروفهم ، فقد كان العرش المصري يظفر به عادة أقوى أمراء المماليك وأشجعهم وأمههم ، وأقدرهم على صيانته والتمسك له .

(١) انظر : محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - للخضري ص ٥٥٥ ، والعرب والتتار - للعدوي ص ٦١

(٢) كان السلاجقة أيام سلطتهم يولون الأعمال أو الولايات قوادا من مماليكهم يسمونهم الأتابكة ، وهو لفظ تركي معناه مربى الملك ، فكان آل سلجوق إذا امتاز أحد قوادهم بهذا الامتياز ، أطلقوا عليه هذا اللقب ، واستحق به أعلى درجات التكريم والاحترام ، وقد وصل بعض هؤلاء الأتابكة إلى درجة وزير ، ثم إلى درجة الملك ، وأخذ الأتابكة يستقلون بولاياتهم شيئا فشيئا حتى اقتسموا المملكة السلجوقية فيما بينهم إلا الفرع الرومي في آسيا الصغرى ، فإنه ظل في حوزة السلاجقة

[انظر : تاريخ التمدن الإسلامي - لزيدان ١٧٦/٤ . ومحاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - للخضري ص ٥٠٤ ، وطبقات الشافعية - للأسنوي ٥٩٠/٢] .

واستطاع الظاهر بيبرس ومن أتوا بعده من سلاطين ، أن يحدثوا تغييراً
جوهرياً في نظام الإدارة المصرية ، حتى أصبح هذا النظام مضرب الأمثال
في الرقة وحسن الانسجام .

ولعل أظهر التغييرات التي حدثت في وظائف الإدارة ، قلة نفوذ الوزير ،
وزيادة نفوذ « نائب السلطان » الذي أصبحت سلطته سياسية وحرية مما .

وقد استطاعت هذه الدولة أن تقوم - فوق ما قامت به : من طرد الصليبيين
نهائياً من البلاد - بواجب آخر لا يقل خطورة ، وهو : صد المغول الذين
هجموا على الشام وحاولوا الوصول إلى مصر بقصد امتلاكها ، فجال للمالِك
بينهم وبين الوصول إلى أغراضهم ^(١) .

أما في المغرب : فقد قامت دولة الموحدين ^(٢) ، في المغرب والأندلس ،
ولم تبق طويلاً ، إلا أن دعواهم ظلت قائمة بقونس ، فقامت دولة الحفصيين على
أنقاضهم - والحفصيون فرع من الموحدين - واستطاعت هذه الدولة أن
تكسب حكمها صبغة شرعية بتأسيس دولة مستقلة .

وعلى أثر زوال الخلافة العباسية بعام ، بايع شريف مكة وأهل الحجاز
الخليفة الحفصي ، باعتباره وارثاً للخليفة العباسي ، وبذلك أكسبت هذه البيعة
الخلافة الحفصية ، صبغة الشرعية .

وبعد زوال سلطان الموحدين في أسبانيا ، وإقامة مملكة غرناطة على يد
بنى نصر أو بنى الأحمر ، لم يجدوا بداً من مبايعة الخليفة الحفصي ، الذي أصبح

(١) انظر : الحركة العسكرية في مصر - لعبد اللطيف حمزة ص ٤١ ، ٤٩

(٢) كان الموحدون يرون أنهم أحق بالخلافة من غيرهم ، لأنهم أكثر الناس

إيماناً وأصحاء مذهباً

أقوى حكام المغرب في ذلك الحين ، وذلك لحماية دولته الناشئة من إغارات الأسيان .

وأقام بنو مرين في المغرب الأقصى ، وبنو زيان في المغرب الأوسط - الدعوة للخليفة الحفصي ، لكي يكسبوا حكمهم الصبغة الشرعية في نظر شعوبهم .

وبذلك ظهر في المغرب الكبير خلافة قوية ، هي : الخلافة الحفصية ، التي امتد سلطانها الروحي على بلاد الحجاز شرقاً وإلى المغرب والأندلس غرباً ، وعدت حاضرتها « تونس » مركزاً سياسياً وثقافياً هاماً .

ولمادب الضعف إلى الخلافة الحفصية ، أبطل بنو مرين الدعوة للدولة الحفصية ، واتخذ ملوك بني الأحمر في غرناطة لقب « خليفة » لقباً لهم .

وبعد سقوط الخلافة ببفداد أصبح في استطاعة كل أمير قوى تغلب على بلد من البلاد الإسلامية ، أن يلقب نفسه بلقب الخليفة .

وبذلك انقرضت الخلافة بمعناها التقليدي « الحاكم الروحي »^(١) .

أما بلاد المشرق - في النصف الثاني لهذا القرن - فقد خضعت جميعها لحكم المغول وأصبحت عاصمة الخلافة العباسية تحت إمرتهم .

وقد فاق المغول في قسوتهم أشد الشعوب همجية ، فقتلوا غيلة جميع من وقع في أيديهم من أهل البلاد التي فتحوها ، وكان من ينجو برأسه من سيوفهم ، لا يستطيع أن ينجو بنفسه من عسفهم وظلمهم .

وكانت حكومتهم تعمل على نشر الفساد؛ فتنقص كل من عرف بالشرف

(١) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٣١٧/٤ ، والنظم الإسلامية - لحسن

والفيل ، وتقرب كل من اشتهر بالضعف والخسة ، وتجزئهم على طاعتهم الذليلة ، وعلى خضوعهم لسادتهم من ذوى القلوب الغليظة - بكل ما يتمنون : من مال أو قوة أو سلطة يستطيعون بها التمسك مع ذوى قربانهم ، وأبناء جلدتهم .

وقد كان المغول يمتازون بالنظام والخضوع وطاعة الرؤساء ، وكانت الترقية عندهم قاصرة على من يكون جديراً بها لكفاية أو دراية .

وقد تساهل المغول في أمور الدين أشد التساهل ، فساووا بين رجال الدين في مختلف العقائد والمذاهب . وميزوهم ببعض المميزات ، وأعفوهم من بعض الضرائب . وهكذا كان حالهم في معاملتهم للأطباء ، ولجماعات خاصة من أرباب الحرف . وقد سوى جنكيزخان بين الأديان جميعاً ، دون أن يعتقد واحداً منها .

وقد قسم « ستانلى لين بول » استملاء نفوذ المغول في المشرق إلى عهدين :

الأول : عهد كبار الملوك - أو الخانات - وهو العهد الذى حكم فيه « جنكيزخان » ، وامتد إلى سنة (٦٥٥ هـ) . وامتاز هذا العهد بأن الولايات المختلفة التى فتحها المغول ، وأصبحت جزءاً من امبراطوريتهم - كان يقوم على حكمها ولاية يمينهم « الخان الأكبر » .

والثانى : عهد الإيلخانيين . وهو يبدأ بعبور « هولوكو » لنهر جيحون سنة (٦٥٤ هـ) ، وينتهى بقتل « بايدو » سنة (٦٩٥ هـ) . ويمتاز هذا العهد بأن الإسلام فيه أخذ يستعيد قوته ، وأخذ يناضل بكل ما يملك من قوة لحفظ كيانه وكان « هولوكو » أول من اتخذ وزراء مسلمين ، فكان « نصير الدين الطوسى » من أقرب المقربين إليه . كما يمتاز هذا العهد أيضاً بأن الصلات ،

التي كانت تربط الإيلخانيين في إيران ، بأباطرة المغول في موطنهم الأصلي ، أخذت تنفصم وتقلشى^(١) .

(ج) الاضطرابات السياسية :

لقد كان القرن السابع الهجري من أخطر القرون التي مرت بالإسلام منذ أن صار للإسلام دولة . فقد تنازعت تيارات مختلفة ، فإلى جانب تيارات الحروب الجارفة التي اجتاحتها ، كانت هناك تيارات داخلية لا تقل خطراً وعظماً عن التيارات الخارجية ؛ فقد شهد هذا القرن ، اضطرابات داخلية هنيئة ، قوضت الأركان ، وزهزعت العقائد ، وجعلت من أهل الديار الواحدة جماعات متطاحنة .

هذه الاضطرابات تستر محركوها في زى الدين ، ابتغاء مرضاة السياسة ، فظهروا في أنحاء العالم الإسلامي كقوى انفصالية هدامة ، لا تقل في أهميتها وخطرها عن القوى السياسية أو الحربية .

فصاحبة الخلافة - بغداد - لم تسلم سنة واحدة من وقوع القتال بين طوائف الشيعة وأهل السنة ، وكانت حكومة الخلافة تتوسط في الصلح بينهما ، وغالباً ما كانت تضغط على خصومها من الشيعة الذين كانوا راضين بفروعهم يتحيمون ساعة الانقضاء والاستئثار بالخلافة .

وكان أخطر فروع الشيعة الرافضة^(٢) ، الذين كانوا لا يجمدون نار الفتنة بينهم وبين السنة . وقد كانت بينهما فتنة عظيمة سنة (٦٥٥ هـ) ترتبت

(١) انظر : تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٥٥٣ وما بعدها .

(٢) فرقة من الشيعة سموها « رافضة » لأنهم رفضوا متابعة زيد بن علي ، في احترامه للشيخين وعدم سبهما . أو لرفضهم إمامتهما . [انظر : اعتقادات فرق المسلمين والشركيين - للفاخر الرازي ص ٥٢ ، والفرق بين الفرق - للبندادي ص ٢١-٢٥] .

عليها قتل كثير من السنين ، فأمر أبو بكر - أحد أولاد الخليفة المستعصم -
المسكر ، قهبوا السكرخ - مقر الشيعة ، ومحلة الرافضة - وسفكوا دماء
الرافضة ، وهتكوا أعراضهم ، مما كان له أسوء الأثر في نفوسهم ، فأثار فيهم
كوامن الأحقاد ، الأمر الذي دفع مؤيد الدين ابن العلقمي^(١) ، وزير المستعصم^(٢)
- وكان من كبارهم - إلى الانتقام ، فكاتب التتار ، يحرضهم على قصد بغداد
ويطمعهم فيها ، ويعدم بالمساعدة ، وصار من أشد عملائهم تحمسا ، وأكثرم
مساعدة ، بقصد الانتقام من الخلافة العباسية ، بعد أن خدعته وعودهم الطيبة ،
وأعماه التمصب الديني ، وزين له تفضيل الوثني الكافر على من يخالف مذهبه
من أهل دينه ، فأخذ بيت الرعب في نفس الخليفة ، وينصحه بمصانعة التتار ،
وقطع أرزاق الجند ، مما أدى إلى نقص عدد الجيش ، فضعفت قوته ، وتمكن
التتار من إبادته بدون مقاومة تذكر ، أو سلاح يشهر^(٣) .

(١) هو : محمد بن محمد بن العلقمي - الوزير مؤيد الدين - ولي وزارة العراق
أربع عشرة سنة . وكان متغاليا في التشيع ، ذا حقد وغل على أهل السنة . كاتب
التتار ، وطلب أن يكون نائبا لهم ، حسن لهؤلاء أن يقيم خليفة علويا فلم يوافق . بعد
سقوط بغداد انتكس حاله ومات غما وكدأ سنة (٥٦٥ هـ) . [انظر : تاريخ الأدب
في إيران ص ٥٨٧ وما بعدها ، وشذرات الذهب ٥/٢٧٢ ، ومرآة الجنان ٤/١٤٧] .
(٢) هو : أبو أحمد بن المستنصر بالله أبي جعفر منصور بن الظاهر محمد بن الناصر
العباسي - المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين - ولد سنة تسع وستائة . أخذ العلم عن
مشاهير علماء عصره . وكان حلما كريما ، قليل الرأي حسن الديانة . مات شهيدا
بيد التتار سنة (٥٦٦ هـ) . [انظر : شذرات الذهب ٥/٢٧٠] .

(٣) انظر : البداية والنهاية ١٣/٢٠٠ ، وتاريخ الأدب في إيران ص ٥٨٧ ، وتاريخ
التمدن الإسلامي ٤/٢٠٩ ، وتممة المختصر ٢/١٩٥ ، والحضارة الاسلامية - لأحمد زكي
ص ٤ ، ودول الاسلام - للذهبي ص ١٢٠ ، وذيل مرآة الزمان - البيهقي ١/٨٥ ،
والعرب والتتار - للهدوى ص ٨٠ ، ومحاضرات في تاريخ الاسلام - للبخاري ص ٥٣٧ ،
والمختصر في أخبار البشر ٣/١٩٣ ، والنجوم الزاهرة ٧/٤٧

ولم تكن السكرامية^(١)، أقل خطراً في بلاد فارس، من الرافضة في بغداد. فقد أثاروا فتنة بالنورية^(٢) - وكانت كلها كرامية - إثر جدال بينهم وبين الإمام نجر الدين الرازي، في مسألة دينية، كادت أن تذهب بسطان البلاد « غياث الدين^(٣) » لولا أنه تدارك الأمر، وأخرج الإمام الرازي إلى هروا. ومهما كثر خطب الشيعة وفرقهم، فلن يصل خطرهم إلى ما وصل إليه الإسماعيلية الحشاشون^(٤)، الذين أصبحوا - في هذا القرن - قوة لها مكانتها

(١) فرقة من الشيعة تنسب إلى محمد بن كرام، المطرود من سجستان، دعا اتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعم أنه جسم له حد ونهاية، والجهة التي منها يلاقى العرش، وقد اختلفت هذه الفرقة اثني عشر صنفاً، ولكل صنف منهم رأى يخالف الآخر [انظر: الفرق بين الفرق - للبغدادي ص ١٣١، وللعلل والنحل - للشهرستاني ١٠٨/١] .

(٢) حدثت فتنة عظيمة في عسكر السلطان « غياث الدين » ملك النورية بالمعجم، حين قدم عليه الإمام نجر الدين الرازي، فبالغ في إكرامه، وبني له مدرسة، فأثار حقد السكرامية عليه، خاصة وأنه كان يناقضهم في المذهب، ويمتدئ عليهم بالشم والإيذاء، فثاروا عليه وامتلات البلد فتنة، أجبرت السلطان على إخراج الإمام الرازي [انظر: الكافي، للبهنسي لوحة ٣٢ خ، وتاريخ ابن الشحنة ص ١٨١ خ، وتاريخ ابن الوردي ١١٤/٢] .

(٣) هو: أبو الفتح محمد بن سام بن الحسين الفوري، صاحب غزوة وغيرها. لم تنهزم له راية قط، مع الدهاء وحسن العفة، كان كرامياً ثم صار شافعيًا. نسخ المصاحف بخطه لمدارسه. توفي سنة (٥٩٩ هـ) [انظر: تاريخ الأدب في إيران، لبراون ص ٣٢٦، وتتمة المختصر - لابن الوردي ١١٥/٢] .

(٤) عرفت هذه الطائفة بالنزارية - نسبة إلى زرار بن الخليفة المستنصر الفاطمي، كما عرفت بالحشاشين وبالباطنية. وهم فرع من الشيعة ينتسبون إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق. واشتهرت تلك الطائفة بظهور عدد من اتباعها اتصفوا بالإلحاد بدأت قوتهم السياسية باستيلائهم على قلعة الجبل الحصينة المعروفة بـ « الموت » وغيرها من الحصون، بدأت ثم أحداثهم السياسية من قتل الخلفاء والوزراء والقضاة وغيرهم =

السياسية ، وموطنها المستقل ، فقد استولوا على كثير من القلاع ، وصاروا من أقوى العوامل المميزة لهذا القرن .

وانتشرت هذه الطائفة ، في بلاد فارس وخراسان والشام ، ولم يقتصر نشاطهم على هذه البلاد ، بل امتد نفوذهم الروحي إلى بلاد الهند نفسها . وكونوا لأنفسهم دولة ذات طابع خاص ، وقاموا بدور كبير في حياة السلاطين والخلفاء ، « فضرّبوا أروع مظاهر العبقرية الفارسية في التآمر ، ونشر المذهب الباطني في الخفاء ، إن الاعتقال كان بالنسبة لهؤلاء - كالحرب عند رجال الحكومات الحديثة - ليس إلا امتداداً للجدل السياسي »^(١) .

وقد حاربهم ، « جلال الدين خوارزمشاه » سنة (٦٢٥ هـ) - إثر قتلهم أمير كبير من فوابه - فقتل منهم خلقاً كثيراً ، وخرب مدينتهم ، وسبي ذراريهم ، ونهب أموالهم ؛ مما دعاهم لسكاتية التتار وإخبارهم بضعفه^(٢) .

ومع ذلك فقد تنهبوا منذ عهد مبكر إلى خطر التتار ، وأرادوا قبل قيام التتار بخرابهم التوسعية الثانية ضد العراق ، عقد تحالف مع ملوك إنجلترا وفرنسا ، ولكن لم يتم لهم ذلك ، فوقفوا في وجوههم ، ولم يستسلم جميع قلاهم - بعد موت زعيمهم^(٣) ، الذي أبي « هولاكو » أن يقبل ولائه وقتله -

= حق ساد الخوف جميع الناس ، وأصبح من الأمور العادية أن يلبس من يخشى رقمة الحشاشين درعاً تحت ثيابه ، وقد نال المسلمون منهم ضرراً عظيماً من أخذ الأموال . وقتل النفوس ، وقطع الطريق والقاء الرعب والفرع في القلوب . [انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٢٧٠/٤ ، وتاريخ الأدب في إيران . لبراون ص ٢٨٨] .

(١) تراث فارس ص ١١٩

(٢) انظر : البداية والنهاية ١١٧/١٣

(٣) ركن الدين خورشاه بن علاء الدين بن نور الدين محمد بن الحسن الصلاح .

آخر خلفاء الإسماعيلية . سلم نفسه لهولاكو . قتل بيد المغول سنة (٦٥٥ هـ) [انظر : تاريخ الأدب في إيران ص ٥٧٦ وما بعدها] .

وإنما بقي منها قلاع حمل دعاتها السلاح في وجه المغول ، واستمروا على مدافعتهم واستطاعوا أن يقتلوا أعداداً كبيرة منهم ، فكان أشد أعداء المغول في فارس هم طائفة الإسماعيلية ، وقد توجه إليهم « هولاء كو » بنفسه مزوداً بتعليمات مشددة باستئصال شأقتهم ، وحاربهم حرباً عنيفة حتى استطاع أخيراً - وبعد حرب دامت أربع سنوات - القضاء عليهم ، والاستيلاء على قلاعهم الحصينة ، وقتل جميع من بها ، ولم يستثن منهم أحداً^(١) .

وقد انبرى من هذه الطائفة فرقة سموها « بالدرزية^(٢) » وهم غلاة الإسماعيلية الذين ألهو الحاكم ، وعلى الرغم من أن الدرزية قد انطوا على أنفسهم حتى أصبحوا جماعة مغلقة ، لا يعرف الناس من أمرهم شيئاً . تراهم يماونون المسلمين في صراعهم مع الصليبيين معاونة صادقة في سبيل الاحتفاظ بالساحل في لبنان . واشتركوا مع المماليك في موقعة عين جالوت^(٣) .

« ومن المحقق أن نظرتنا إلى الإسماعيلية الحشاشين على أنهم مجرد قطاع طريق متوحشين سفاكين للدماء ، تنطوى على خطأ في فهم هدف الناس ، فقد كانوا يرمون إلى ادخال نظام الإمامة ، وما يتحقق معه في حكومة وطيدة

(١) انظر : تاريخ الأدب في إيران ص ٢٨٨ ، وتاريخ الشعوب الإسلامية ، لبروكمان ص ٢٧٠

(٢) الدرزية - بالفتح - واحد دروز - وهو فارسي معرب - ومعناه الخياط ؛ والعامية تضم الدال ، فتقول : درزي ، وفي الجمع درزي . والصواب درزية . والشائع اليوم « دروز » وهو خطأ .

(٣) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٢٧٧/٤ ، وتاريخ الأدب في إيران لبراون ص ٥٧٦ وما بعدها ، ودول الإسلام - للذهبي ص ١٢٠ ، والمرب والتتار ، للمدوي ص ٢٨٠ وما بعدها .

الأركان ، لأنهم كانوا يرون أن هذا النظام يبعث على الاستقرار في عالم شاعت فيه الخلافات السياسية ^(١) .

وقد كانت باليمن ، الدعوة الطيبية ، وهي دعوة شيعية تدعوا : لأبي القاسم ابن الخليفة المستعل الفاطمي ، ولقبوه بالطيب ، وكانت هذه الدعوة قوية في البداية ، إذ كانت تعضدها وتشد من أزرها قوة الصليحيين السياسية ؛ ولما زال نفوذهم ، أصاب الدعوة الضعف والوهن ، وأخذ أتباعها يتحولون تدريجياً إلى جمعية سرية دينية ، كل همها أن تعيش هادئة ، وأن تحتفظ بتراث هذه الدعوة ^(٢) .

إلا أن الأمر لم ينف على اختلاف الشيعة بأنواعها مع السنين ، وإنما خرج إلى اختلاف السنين أنفسهم « فكثيراً ما كانت المذاهب الأربعة سبباً في الاختلاف وانقسام المسلمين على أنفسهم ، فقد كانت مدينة الرى ، منقسمة على نفسها بسبب الاختلاف بين أصحاب المذاهب الإسلامية الأربعة فيها ، على تفسير بعض نصوص القرآن ، وفتح قاضي القضاة الشافعي أبواب المدينة للتتار لينتقموا من خصومه ، غير أن التتار بعد أن فرغوا من إبادة نصف سكان المدينة ، انقلبوا على الموازين لهم من أصحاب المذاهب الأخرى وقتلهم بلورهم ^(٣) .

وهكذا أدت المفارقات المختلفة ، والميول السياسية المتضاربة ، وما نشب منها من الخلافات والجدليات إلى فتح باب لظهور الفحل المتعددة ، ووقوع

(١) تراث فارس ص ١٢٠

(٢) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٢٧٩/٤ وما بعدها .

(٣) العرب والتتار - للمدوي ص ٥٦ ، ٥٧ .

الحزن السيئة التي صدعت أركان هذه الدويلات ، وقوضت دعائمها ،
وطمست معالمها .

(د) الحروب وموقف الدول الإسلامية منها :

لقد بلى الإسلام والمسلمون في هذا القرن بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم :
فقد أقبل التتار من المشرق ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها ،
وأقبل الفريج من المغرب قاصدين مصر ، فغربوا وقتلوا ، واستولى القوط على
العديد من الإمارات الإسلامية في الأندلس .

وظل القرن كله والفتن قائمة على ساق ، والسيف بين الأمم مسلول .

ففي مستهل القرن السابع الهجري ، هاجم التتار^(١) ، البلاد الإسلامية ،
بمحافلهم الجرارة ، وسيلهم الجارف ، ونارهم الآكلة ، يقودهم زعيم جبار يسمى
« جنكيزخان »^(٢) ، « ولم تكن غاية المغول الفتح والاستيطان ، ولا الغنم
والاستلاب فحسب ، بل لإراقة الدماء ، وتعذيب الأرواح ، ودرس البلاد ،

(١) التتار والمغول بمعنى واحد ، غير أن للأوربيين العرب ، آثروا إطلاق كلمة
التتار على فتوحات المغول . وهم يرجعون في نسبهم الأول إلى الجنس القوراني ، وموطنهم
الهضبة الآسيوية التي تمتد من أطراف الصين إلى وسط آسيا . وكانوا قبائل رحل
يعيشون في الخيام .

(٢) هو : تيموجن - ومعناه الصلب التين - ولد بقبيلة التمرجي سنة (٥٤٨ هـ)
أخذ مكان والده في السيادة ، وخضعت له القبائل وسار صاحب الكلمة العليا على
منطقة شاسعة . تولى عرش المغول سنة (٦٠٣ هـ) ولقبوه « جنكيزخان » أي
امبراطور البشر كله ، عمد إلى غزو العالم الإسلامي وتخريبه ، وصار اسمه دلالة على
« غضب الله » حتى عرف به . هلك سنة (٦٢٤ هـ) . [انظر : فوات الوفيات - لابن
شاکر البکتي ٢١١/١ - ٢١٢] .

وملاشاة العمران ، فذبحوا الشعوب ، ودكوا المدن ، بحيث لم ينج بلاذحل
فيها المغول من الهول ، وكان شأهم في قطر شأهم في سائر الأقطار»^(١) .
فأصابوا الحضارة الإسلامية بلطمة قاصمة لم تستطع أن تفيق من شدتها . وكان
الخراب الذي أصاب بلاد خوارزم شديدا ، وكانت بلاد فارس حيفاذا تحت
حكم الأتابكة من آل سلفو الذين اتخذوا من شيراز حاضرة لحكمهم ، وقد رأى
هؤلاء أن من الأسلم مهادنة التتار ، فقدموا لهم فروض الطاعة والولاء ،
فسلمت بلادهم من شر هؤلاء الذئاب المتعطشين للدماء . الذين « طعموا الإسلام
والنصرانية معاً طعمة خارقة . إذ حاق بأقطار شرق أوروبا مثل ما حاق بغيرها
من الأقطار الآسيوية ، غير أن الهول الذي نزل بالعالم الإسلامي كان أشد مما نزل
بالعالم النصراني»^(٢) .

انحدرت جيوش « جنكيزخان » كالسيل على الأقاليم الإسلامية الخاضعة
لسلطان الخوارزميين في خراسان وما وراء النهر وفارس ، في قسوة ووحشية
أذهلت الإنسانية ، وقضت على جيوش الخوارزميين بقيادة ملكهم « علاء الدين
خوارزمشاه »^(٣) الذي أهمل حشد قواته كلها في الميدان ، ولو أنه فعل لأرقت
جيوشه على جيوش التتار ، ولسكنه اكتفى بتحصين الثغور ، وكان في إمكانه
- بشيء من العزيمة الصادقة ، وبما قد تبقى لديه من قوات - أن يهاجم التتار
لا سيما وقد كانت جيوشه تعلم علم اليقين ، أن التتار لن يبقوا عليهم ، ولسكن

(١) حاضر العالم الإسلامي - لوثرروب ص ١٦ .

(٢) حاضر العالم الإسلامي - لوثرروب ص ١٦ .

(٣) هو : خوارزمشاه محمد بن تكش بن إيل أرسلان ، السلطان علاء الدين .

كان مسلكا واسع الملك كثير الحرب ، ذا ظلم وجبروت ، دالت له الملوك ، وذات له
الأمم . عرف بالطمع والخيانة والتردد . انهزم أمام التتار ومات سنة (٦١٧ هـ) .
[انظر : شذرات الذهب ٧٦/٥ - والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٦]

المزيمية خارت ، والقوة تحوت ، والمقاومة الإسلامية ضعفت في وجه القطار ،
فلسكوا أكثر بلاده ، وبات أهل البلاد التي لم يطرقوها خائفين مترقبين
وصولهم . وقد استقام للقتار ذلك ، حيث لا مانع يمنعهم ، ونتيجة لما جناه
« علاء الدين خوارزمشاه » : من قتل ملوك سائر الممالك ، وجمعه البلاد تحت
أيدى نوابه ، فلما حلت المزيمية خلت البلاد ، ولم تجد من يدفع تقدم القطار
بعد موت سلطانهم .

ثم حل اللواء من بعده ابنه « جلال الدين منكبرتي »^(١) فجالد قوات القطار
في شجاعة نادرة ، شهد له بها « جنكيزخان » نفسه ، وقد اقتصر عليه في عدة
مواقع ، وتبعهم المسلمون يقتلون ويأسرون ، لولا أن « جلال الدين » كانت
تنقصه العقيلة العسكرية : من حوث التنظيم ، وتقدير الموقف المحيط به :
فماون بعد أن حقق نصراً خاطفاً ، لم يؤكد بانتصارات حاسمة ، كما أنه
لم يكرس كل قواه لمحاربة أعدائه الحقيقيين - القطار - وإنما أنهكها في محاربة
المسلمين في السرج وتفليس وغيرهما وكان هؤلاء هم أعداؤه الحقيقيون - فأذاقهم
المهل واستفجّل أمره في القتل والتخريب وعظم شأنه كالقتار تماماً ، فساعت بذلك
صيرته ، ولم يعد له - من ملوك الأطراف - صديق ، حتى كأنه كان يهد بذلك
طريقاً للقتار ، فلا يجلدون عناءً في غزوهم .

وكان لجلال قواد « جلال الدين » له ، وتفرقهم عنه وهو في ساحة القتال

(١) هو : جلال الدين منكبرتي خوارزمشاه ابن السلطان علاء الدين محمد .
كان يضرب به المثل في الشجاعة والإقدام . افتتح المدن وسفك الدماء - وظلم وعسف
وغدر . قاوم للقتار ، فكان سداً بين المسلمين والقتار حتى تفرق قواده عنه وهزمه
القتار ، هام على وجهه في بلاد الأكراد حتى قتله أحد فلاحهم سنة (٦٢٩ هـ) وبموته
انتهت دولة الخوارزمية . [انظر : مرآة الجنان ٤/٦٧ ، ٦٨ ، وشذرات الذهب
١٣٠/٥ ، ١٣١ - وأخبار الدول - لقرماني ص ٢٨٦] .

— بسبب فتنة وقعت بينهم ، وعقب انتصار أحرزوه على القطار — ضربة أضعفت جيشه ، وفتنت عضده ، ولم يعد في مركز يساعده على أن يقامر بهجوم جديد ، فحلت به أبشع الهزائم وأنكرها^(١) .

هذا ما كان من أمر الغزوة الأولى للقتار ، التي قادها « جنكيزخان » . أما الغزوة الثانية ، فكانت بقيادة « هولاكو »^(٢) . وقد استهدف فيها القضاء على الإسماعيلية الحشاشين — وقد تم له ذلك بعناء وجهد شديد — ودخول بغداد ، والقضاء على الخلافة الإسلامية ، فدخلها بجنده بعد أن دبر ابن العلقمي مكيدته ، وقتلوا الخليفة والعلماء والأمانيل ، واستباحوا بغداد أربعين يوماً قتلاً وتخريباً ، وأمسّت بغداد في سلطة « هولاكو » وذهبت الخلافة العباسية إلى الأبد .

ولم تنف أطاع « هولاكو » عند هذا الحد ، بل كان عليه أن ينفذ البقية الباقية لخططه التي شملت غزو بلاد الإسلام كلها .

وبعد أن ملك جميع العراق ، توجه إلى الشام فلك حلب وبعض الشام ،

(١) انظر : البداية والنهاية ١٣/٨٦ — وتاريخ الدول الإسلامية — لزيني دحلان ص ٦٨ . وتاريخ الأدب في إيران ص ٥٤٦ . وتاريخ الشعوب الإسلامية — لبروكلمان ص ٢٦٤ . وتنمية المختصر ٢/١٣٧ ، وأخبار الدول وآثار الأول — للقرماني ص ٢٧٦ . وشذرات الذهب ٥/٦٥ والمختصر في أخبار البشر ٣/١٢٢ . وثرات فارس ص ١٧٧ . وخلاصة تاريخ العرب — لسيديو ص ١٣٨ .

(٢) هو : هولاكو بن طلو بن جنكيزخان ، كان من أعظم ملوك التتار مهابة وكفاية وخبرة بالحروب ، وامتاج المعاول والحصون . لم يتقيد بدين ، هلك بملّة الصرع سنة (٦٦٤ هـ) ببلدة مراغة . وذكر البيضاوي في تاريخه أنه أسلم على يد أحد الصالحين . [انظر : أخبار الدول — للقرماني ص ٢٨٧ . وذيل مرآة الزمان ٢/٣٥٧ . ومرآة الزمان ٤/١٩٧ .]

وجيلة من أراضي الروم ، بعد أن أعمل فيها معول التخريب والتدمير ، حتى
كاد يححو من بهم من البشر .

وقد ذت مغاتيح دمشق وحماة إلى « هولاء كو » ، ونسلم قلعة بملك ، وأخذ
نابلس وغيرها بالسيف ، وكاد الأمر يتم للتتار ، ولولا هذا النصر الذي حققه
الماليك لدمر التتار مزيداً من تراث المسلمين وحضارتهم ، ولأوردوا آلاماً
مؤلفة من المسلمين مورد الردى .

وقد كان الماليك أول من وقف في وجه التتار ، فلم يؤثر في نفوسهم ما ذاع
عنه ، ولم يفت في عضدهم ، فاندعت بينهم الشائعات ، وانضم إليهم الكثير
من أمراء الشام وجنوده الذين أبو الضيم والخضوع للغزاة ، وتحملت مصر
— شعماً وجنداً — عبء هذا اللقاء . والتقى الجمعان فأنزل جند الله بالتتار هزيمة
فكرراء عند « عين جالوت » — غرب بيسان — وقتل « كقبغا »^(١) وطائفة
جمعه من أمرائهم ، وتبعهم « بيبيرس »^(٢) فاستخلص الشام برمته من أيديهم .
وكانت هذه نهاية جبايرة التتار ، ووقف توسعاتهم وإبادتهم للشعوب .

(١) هو : كتيبانوين مقدم عساكر التتار ، كانوا يعتمدون على رأيه وشجاعته
وتدبيره ، اقتتح معظم بلاد المعجم والعراق . كان يسوق أسرى المسلمين أمامه
كترس يهدد به المسلمون في حصونهم حتى يتم له فتحها . قتله الأمير جمال الدين آقوش
الشمس وأسر ولده في موقعة عين جالوت سنة (٦٥٨ هـ) . [انظر : ذيل مرآة
الزمان ٣٣/٢ ، ٣٥] .

(٢) هو : ركن الدين أبو الفتوح شومن التركي الصالحى النجمى . اشتراه
علاء الدين الصالحى ، وأخذه الملك الصالح ، فكان من جملة مماليكه . كان شجاعاً
فارساً . سار أميراً في الدولة الممزية وتقلبت به الأحوال إلى أن ولي السلطنة سنة
(٦٥٨ هـ) . له آياد بيضاء في الإسلام . ولولا ظلمه وجبروته لمد من الملوك العادلين
تتوى سنة (٦٧٦ هـ) بدمشق . [انظر : شذرات الذهب ٢٤٩/٥ ، ٢٥٠ . وذيل
مرآة الزمان ٣٦٥/٢ . ومرآة الجنان ١٧٥/٤ . وحسن المحاضرة ٣٩٥/٢ ، ٩٥-١٠٥] .

وبقيت بغداد وبلاد فارس وخراسان وأذربيجان وخراسان ، تحت حكمهم حتى نهاية هذا القرن^(١) .

والدارس المدقق لتاريخ التتار ؛ يرى أن التتار لم تكن لهم القوة الضاربة ، ذات الشجاعة الموهولة التي منحول لهم فتح هذه البلاد بتلك البساطة . ولا أحد ينكر من المؤرخين ، أنهم كانوا أصحاب مكر وخداع ، اتخذوا من الوعود والمهود سبيلا لتمكينهم رقاب الناس ، واستخدموا الأسرى كتقاريس يتلقون عنهم ويلات الحرب ، ثم إهم دائما كانوا ينقضون على فريستهم بعد تجريدهم من السلاح بفضاعة لم يسبق لها مثيل ؛ الأمر الذي أفرغ الشعوب وأذلهم عند لقاءهم ، حتى كادت تنعدم المواجهة المسلحة بين جيشهم وجيوش البلاد الإسلامية ؛ ولو أن التتار وجدوا من هذه الآلاف المؤلفة - الذين سفست دماؤهم ، فوعا من المقاومة - لتغير الحال ، ولما غزوا كل هذه البقاع في هذا الوقت القصير .

والذي يلاحظ: أن المغول كانوا يتجنبون ما استطاعوا مواجهة الجيوش - حفاظا على إراقة دماؤهم ، فقد تجنبوا الاستمرار في معركة مع « جلال الدين خوارزمشاه » ، استمرت ثلاثة أيام ، قتل فيها كثير منهم ، فولوا منهزمين متحيزين فرصة أفضل ، وتجنبوا أن يقصادم جيشهم مع جيش الخليفة وصاحب أربيل ، وتقهقروا دون قتال . وتردد « كتيبا » في ملاقات المماليك ، ولولا مازيفه له خونة بلاد الإسلام - الذين كانوا في صحبته - من النصر والغلبة ، لتجنبها .

(١) انظر: البداية والنهاية ١٣/٢٠٠ ، وتاريخ الدول الإسلامية - لزيني دحلان ص ٦٨ ، وتاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلان ص ٢٧١ ، وتاريخ الإسلام - لنصار ومراد ص ١٢٨ ، وتممة المختصر ٢/١٩٥ ، وحاضر العالم الإسلامي للوثروب ص ١٧ ، ودول الإسلام ٢/١٢١ ، وذيل مرآة الزمان ١/٨٥ ، وشذرات الذهب ٥/٢٨٧ . والمختصر في تاريخ البشر ٣/١٩٣ ، والنجوم الزاهر ٧/٤٧ .

والحقيقة أن انتصاراتهم كانت تمتد دائماً وأبداً على الشائعات التي تمحوطهم
بهيلمان من الجيروت ، كسلاح نفساني يفتك بفريستهم ، حتى إذا ما انتهوا
إليها أبادوها بدون عناء .

فقد كان المغولي الواحد يدخل الحى أو القرية فيقتل كل من بها ، لا يصادفه
مدافع عن نفسه ، وليس ذلك إلا لشدة الخوف الذى سيطر على النفوس ،
إلا أن هذا الخوف قد تبدد بين صفوف الممالك الذين قضوا على التتار
قضاء لا حياة بعده .

وآمن ضمايف النفوس بأن القول : بأن أعداءهم لا يقهرون ، كان مجرد
خرافة وخرزعة . فاستجمعوا قوتهم من جديد ، وتمسكوا من أن يتقصروا
عليهم فى كثير من المواقع الفاصلة .

* * *

وفى مستهل القرن السابع أيضاً ، توجهت أنظار الصليبيين إلى مصر مركز
القوى فى الشرق بمد أن فشلت حملاتهم التى وجهوها إلى بيت المقدس عن
طريق الشام .

وكانت مصر هى مصدر ازعاجهم والقضاء عليهم دائماً ، فوجهوا حملاتهم
إليها بقصد القضاء على هذه القوى ، وفى سنة (٦١٥ هـ) توجهت حملة صليبية
نزلت على دمياط ، فجز الملك المادل (١) عساكره بقيادة ابنه الكامل (٢) ،

(١) هو : سيف الدين أبو بكر بن أيوب ، الملك المادل صاحب مصر والشام ، ظل
ملكه تسع عشرة سنة ، وهو أول من سكن قلعة الجبل ، قسم مملكته بين أولاده ،
وصار ينتقل فى ممالك أولاده ، وهو العمدة والممول عليه . لما وصله خبر نزول الفرنج
دمياط ، حزن حزناً شديداً ، ومرض من ساعته مرض الموت . توفى سنة (٦١٥ هـ)
عن سبع وسبعين سنة . [انظر : حسن المحاضرة ٢/٢٢٢ . والنجوم الزاهرة ٦/٢٢٢] .

(٢) هو : ناصر الدين أبو المالى محمد بن الملك المادل . ولد سنة (٥٧٦ هـ) =

فحصارهم ، ودام حصارهم وقتاله لهم أربعة أشهر ، ومات الملك المادل ، فأضعف ذلك المسلمين وفشلوا ، فتمكن الصليبيون من أخذ دمياط بعد أن هلك أهلها بالتحط والوباء ، فسلموها بالأمان ، الذي قابله الصليبيون بالفخر ، فقتلوا وأسروا وعملوا جامعها كنيسة ، وبعثوا بالمصاحف ورءوس القتلى إلى بلادهم ، إلا أن ذلك لم يدم كثيراً ، ولم يستطيعوا التوسع داخل بلاد مصر ، فقد أقبلت جيوش الإسلام إليهم من كل مكان ، فانهزموا وعادوا بعد أن تم الصلح مع الملك الكامل الذي خلف أباه^(١) .

ولم تسكن هذه المحاولات - من الصليبيين - إلا إتماما لمخيلاتهم السابقة ، فلما بدأت هذه الحملة بالفشل ، سلكوا طريق الدهاء والمكر ، واستطاعوا في عام (٦٢٦ هـ) أن يتسلموا بيت المقدس من الملك الكامل ، ثم تسلموا من الملك الصالح إسماعيل^(٢) ، سنة (٦٢٨ هـ) قلعة الشقيف وغيرها .

وكان لهذه التصرفات - من الملوك - ردود فعل في نفوس المسلمين ، من المقت والإفكار والتنشيع ، لمواالاتهم لأعداء الله .

وقد تنافس هؤلاء الملوك أو ظاهريهم التي تملكها الصليبيون ، وأخذوا يناوئ بعضهم البعض في حروب داخلية ، بغية التوسع وإيذاء الرعية ، والقتل والتدمير

= كان شجاعاً زكياً يحب العلماء والأمانيل ويلقى عليهم المشكلات؟ وكان ينوب عن والده بمصر في أيام غيابه ، واستقل بها بعد وفاته . وولى يده خرج الفرنج من دمياط تلك دمشق وغيرها واتسع ملكه . توفي سنة (٦٣٥ هـ) بدمشق [انظر : حسن المحاضرة ٢/٢٣ ، والنجوم الزاهرة ٦/٢٢٧ وما بعدها] .

(١) انظر : دول الإسلام . للذهبي ٢/٨٨ ، ٨٩ . والبداية والنهاية ١٣/٨٠ ، ٩٤ ، ٩٥ .
(٢) هو : عماد الدين إسماعيل بن المادل « الملك الصالح » أقيم في الملك بعد أخيه الملك الناصر . توفي سنة (٦٤٦ هـ) وعمره نحو عشرين سنة [انظر : حسن المحاضرة ٢/١١٧ . والنجوم الزاهرة ٦/٣٢١ وما بعدها] .

والنهب^(١)، حتى انتهى الأمر باستدعاء الملك الصالح أيوب^(٢) - صاحب مصر - للخوارزمية سنة (٦٤٢ هـ)، ليعضدوه على عمه «الصالح إسماعيل» - صاحب دمشق - الذي استنجد هو الآخر بالصليبيين، ووعدهم بجزء من بلاد مصر. ودارت حرب طاحنة بين الفريقين، قرب عسقلان، انقصر فيها المصريون والخوارزمية على الشاميين والصليبيين، الذين استجروا فيهم القتل وأسرت ملوكهم وقسوسهم وأساقفتهم، وهزمت صلبانهم وراياتهم العالية على رؤوس أطلاب المسلمين^(٣).

تلك المنافسات والحروب الطاحنة أنهكت جيوش مصر والشام، ولم تعد على الرعية إلا بالجماعات، وهلاك الناس وإضعاف المسلمين. مما قوى أطماع الصليبيين في مواصلة حملاتهم على مصر، فهاجوا دمياط للمرة الثانية سنة (٦٤٧ هـ)، وفي هذه المرة، كانت تتم المؤامرة الكبرى بين الصليبيين والتتار الذين التقوا معا وتماهدوا - فيما بينهم - على سحق المسلمين واستئصال شأقتهم عن طريق حملة صليبية تنزل مصر وتتجه نحو الشرق، تقابلها حملة تترية من جهة الغرب. وبدأ المخطط بحملة نزلت دمياط وتملكوها بدون مقاومة،

(١) انظر: شذرات الذهب ١١٨/٥، ومرآة الجنان ٥٩/٤، ١٠٠ والنجوم الزاهرة ٣٥٢/٦.

(٢) هو: نجم الدين أيوب بن الكامل ناصر الدين محمد بن العادل سيف الدين أبي بكر. ولد بالقاهرة سنة (٦٠٣ هـ) تملك مصر سنة (٦٣٧ هـ) كان مهيبا دبر المملكة على أحسن وجه، بنى المدارس، وعمر قلعة الروضة، واشترى المالك. توفي بعد أن استحوذ الفرنج على دمياط سنة (٦٤٧ هـ).

[انظر: حصن المحاضرة - السيوطي ٣٥، ٣٤/٢ والنجوم الزاهرة ٣١٥/٦-٣٦١].

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٦٤/١٣. تتمه المختصر - لابن الوردي ١٧٤/٢. ومرآة الجنان ١٠٥/٤.

وقتلوا خلقاً كثيراً ، وفر آخرون فلام السلطان الصالح أيوب الفارين على ترك
المصاهرة ليرهبوا عدو الله وعلوهم ، وشنق خلقاً منهم ، ونصب نجيم جيشه تجاه
العدو . إلا أن المنية واقته ، فاستدعوا ابنه الملك المعظم « توران شاه »^(١) ،
وبايعوه . فتولى قتال الصليبيين فكسرهم ، وقتل منهم مقتله عظيمة ، وغنموا
مالاً لا ينفحصر ، وأسروا نيفاً وعشرين ألفاً ، فيهم ملوك وكبار الدولة
واستردوا دمياط منهم سنة (٦٤٨ هـ)^(٢) ، (ورد الله الذين كفروا بغيظهم
لم ينالوا خيراً)^(٣) وفشل مخططهم .

وما أن فرغ المسلمون من حملات الصليبيين حتى كان التتار في طريقهم إلى
الشرق العربي بنحيلهم ورجاهم وعقادم ، والمسلمون في ثبات من نوم عميق .
ووصلت كتب « هولاء كو » إلى صاحب دمشق - بعد أن ضرب التتار
بغداد - فأزعجته كما أزعجت غيره ، ووصلت الرسل بكتهم أيضاً إلى السلطان
سيف الدين قطز^(٤) - صاحب مصر - تحمل الإنذار والوعيد ، والهلاك

(١) هو : الملك المعظم توران شاه ابن الملك الصالح أيوب . قاتل الفرنج على دمياط
وكسرهم وقتل منهم ثلاثين ألفاً وغرق أكثرهم ، وأسر الفرنسييس ملك الفرنج . قرب
المعظم بماليكه وأبعد مالكه أبيه ، فنبرت قلوبهم منه وقتلوه سنة (٦٤٧ هـ) وكانت
ملكته شهرين . [انظر : حسن المحاضرة - للسيوطي ٣٥/٢ ، والنجوم الزاهرة
٢٦٤/٦ وما بعدها] .

(٢) انظر : البداية والنهاية ١٣/١٧٧ ، وشذرات الذهب ٥/٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ،
ومرآة الجنان ٤/١١٦ - ١١٨ .
(٣) سورة الأحزاب آية ٢٥ .

(٤) هو : سيف الدين قطز بن عبد الله مملوك الملك المعز عز الدين أيك بن
عبد الله الصالحى . كان بطلاً شجاعاً هماماً كانت مدة ملكه نحو سنة . كسر التتار
كسرة جبر بها الإسلام . قتل مظلوماً بالقرب من الصالحية من منازل الرملة سنة (٦٥٨ هـ) .
[انظر : حسن المحاضرة ٢/٣٨ ، ٣٩ ، وذيل مرآة الزمان ١/٣٧٩ ، ٥٩٠ ، ٥٨/٢]
وشذرات الذهب ٥/٢٩٣ ، ٢٩٤ .

والقديم^(١) . فلم يبال بهم ، وأمر بقتل رسلهم ، وأخذ يعد العدة ، ويجمع شمل المسلمين ، ويؤاف قلوب المسارقين ، ويظهر قلوب الخاقدين ، حتى استطاع أن يكون جيشاً عظيماً من المسلمين والأمراء والملوك الفارين من وجه التتار ، فاجتمع أمر المماليك وقت الشدة ، على حين انشق الفرس ، وتفرق الأخوان « غياث الدين وجلال الدين) في ساحة الوغى أمام عدوهم .

وخرج الجيش وقلوب الامامة تنبض بالخوف والرجاء ، معلقة بالأمل في نصر الله والتقى الجمعان في عين جالوت سنة (٦٥٨ هـ) ، فكانت موقعتهم موقعة عظيمة وقصراً رائعاً للمسلمين غير وجه التاريخ ، وكانت بداية لسلسلة من الهزائم ألحقها المسلمون بالتتار ، فلم تقم لهم بعدها قائمة .

* * *

وكان الفرنج في شمال الأندلس ، يمدون العدة للتصاء على المسلمين والعودة ببلاد الأندلس إلى النصرانية ؛ فلما كان القرن السابع الهجري - وقد وصل المسلمون بالأندلس إلى ما كانوا عليه من الضعف - أخذ الفرنج في محاربتهم وإيقاع الهزائم بهم ، ودفعهم جنوباً ، مستردين منهم البلاد كورة فسكورة^(٢) .

لم تسكن بلاد الأندلس أكثر استقراراً من غيرها ، فقد دب فيها الفساد السياسي ، الذي أدى إلى انحلالها إلى دويلات صغيرة ، تقاسمها ذوا الأطماع ، وكثرت فيها الثورات الداخلية ، التي أوجبت النضال ضد الظالمين ، وصرفت حكامها عن الأعداء الحقيقيين^(٣) ؛ فنحاذلوا أمام عدوهم ، حتى أن ملوك

(١) أنظر : ذيل مرآة الزمان ١/٩٠ ، ٩١ وشذرات الذهب ٥/٢٧٢ ، ٢٧٣

(٢) أنظر : حاضر العالم الإسلامي - للوثروب ص ١٧

(٣) أنظر : الإسلام والحضارة العربية - لمحمد كرد ١/٢٧٦ ، وتاريخ الشعوب

الإسلامية - لبروكمان ص ١٩٨ وما بعدها .

النصارى كانوا يأخذون الإتاوة من ملوكهم قاطبة مدة سنين طويلة ، وكان يلتجئ أحدهم إلى عدوه الإفرنجى ليعينه على أبيه وأخيه . ولذلك رأينا عرب الأندلس يهلكون لانتقامهم على أنفسهم ، أكثر من هجمات الأجنبي عليهم^(١) .

وقد حاول بعض ملوك المسلمين في الأندلس ، أن يوحد أم المدن الأندلسية تحت رايته ، فلقب نفسه بالخليفة : حتى يستطيع جهاد النصارى ؛ إلا أن الوقت لم يسعفه ، فمرعان ما استأنف النصارى هجماتهم على المسلمين ، منزلين بهم المزيمة^(٢) .

والواقع أن التناحر الذى نشب بين المسلمين ، جعل « الأسبان » فى القرن السابع ، يستولون على جزيرة ميورقة سنة (٦٢٧ هـ) ، وعلى قرطبة - عاصمة أسبانيا الإسلامية القديمة - سنة (٦٣٣ هـ) ، وعلى شاطبة سنة (٦٣٥ هـ) ، وعلى بلنسية سنة (٦٣٦ هـ) ، وعلى مرسية وأشبيلية سنة (٦٤٥ هـ) ، وعلى شلب وطلبيرة سنة (٦٥٩ هـ) - ولم يبق للمسلمين فى الأندلس سوى غرناطة وضواحيها^(٣) التى احتفظ بها ملوك بنى الأحمر .

وكان ما انتهجه ملوكهم - : من سياسة التقلب بين ملوك النصارى وطلب حمايتهم حيفاً ، وبين ملوك بنى مرين فى مراکش ، والاستغلال بحمامهم وتحت رايتهم أحياناً - سبباً فى بقاء دوائهم مائتين وخمسين عاماً ، فى الإقليم الضيق

(١) انظر : الإسلام والحضارة المرية ٢٥٠/١

(٢) انظر : تاريخ الشعوب الإسلامية ص ١٩٨ . ودول الإسلام - للذهبي ١٠٤/٣

وعذرات الذهب ١٥٩/٥

(٣) طبقات الأصوليين - للمراغى ٤٤/٢

الممتد من ساحل جبل طارق حتى الربية ، والمنبسط في الداخل حتى سلسلة
جبال رُنْدَة وجبال البيرة^(١) .

وقد حدث بين بني الأحمر والنصارى - في هذا القرن - مواقع مشهورة ،
كان أعظمها ما وقع سنة (٦٦٣ هـ) ، حيث انتصر بنو الأحمر على النصارى
وألحقوا بهم هزيمة نكراء ، فقتلوا وأسروا الكثير ، واستردوا عدة مدائن
من النرويج^(٢) . وقت أن كان المسلمون - في المشرق - يستعيدون بلادهم
من التتار .

بعد هذا ، نستطيع القول : بأن القرن السابع الهجرى أتى على العالم الإسلامى
ومعه أخطر النوازل ، وأشد المصائب التى حلت على الأمة الإسلامية ، وكان
العالم غير الإسلامى قد تآمر على الإسلام ، وتماهد على القضاء عليه ، فقام دفعة
واحدة لتحقيق ما أراد ، ولم يضع فى اعتباره : أن الله - الذى أنزل الإسلام ،
بوتكفل بحفظه على مر الدهور - هو أشد منهم قوة وأكثر جمعاً ، وقد شاءت
إرادته سبحانه أن تتحطم كل هذه القوى على صخرة الإسلام الصلبة ، فباءوا
بالهزيمة ، وبقي الإسلام شامخاً ، وسيظل كذلك إلى ما شاء الله .

(٥) تأثير الحياة السياسية على المجتمع :

بعد هذا العرض السريع للتمزق السياسى الذى أصاب العالم الإسلامى
فى شرقه وغربه ، والذى نتج عنه إبادة أغلب شعبه ، واحتلال معظم أرضه ،
ومحاولة القضاء على علمه وفتنه ، نقول :

-
- (١) انظر : تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٢٠٢ ، والنظم الإسلامية - لحسن إبراهيم
وطى إبراهيم ص ٩٨ .
(٢) انظر : الإسلام والحضارة العربية ١/٣٥٠ . وشذرات الذهب ٥/٣١٢ .
ومرآة الجبان ٤/١٦١ .

لقد كان لاختلاف حكام هذا الوطن وتعدددهم ، وتباعد أفكارهم ،
واقترار حكوماتهم إلى أساليب سياسية حكيمة - أثر بالغ في تدهور حاله ،
وانهيار إمبراطورياته العظيمة^(١) .

لقد كان « أظهر حادث أصاب العنصر الإسلامي في آسيا هو «الفتح المغولي»
حيث أصاب الحضارة الإسلامية بلطمة قاصمة لم تستطع أن تفيق من شدتها ،
فهم بتعظيمهم للخلافة العباسية في بغداد - قد قضوا نهائياً على وحدة العالم
الإسلامي . . . وكان الخراب الذي أصاب « إيران » شديداً ، فقد كانت
جموع الغول كالثئاب المتعطشة إلى الدماء ، فأخذوا يقتلون كل من يصادفهم ،
ويحرقون ويدبرون كل ما يعترض سبيلهم ، دون أن تأخذهم في قسوتهم رحمة
أو شفقة^(٢) .

على أن الذكبات تكاثرت على المسلمين ، فلم يصبح الغزوى القترى وحده
هو الذي يهدد بلاد المسلمين ، وإنما كان لغارات الصليبيين على مصر ، وللقوط
على الأندلس ، والفرنج على تونس - أثره البالغ على المجتمع .

وقد خلق هذا الجو - من الهزائم المتلاحقة - في نفوس الناس ، الفزع
والرعب من هول ما سمعوا عن الأعداء ، وما ارتكبوه من جرائم تفنخلع
لها القلوب^(٣) .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا الخوف : أن أنساق بعض ضعاف النفوس في
خدمة الأعداء ، خانوا أوطانهم ، وباعوا دينهم ، وأذلوا نفوسهم ، حرصاً على
حياتهم . وقد لقي معظم هؤلاء حتفهم^(٤) .

(١) انظر : الحضارة الإسلامية - لحودا بخش ص ٧٧

(٢) تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٢١

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٥٦١

(٤) انظر : ذيل مرآة الزمان ١١٧/٢

وصحب هذا الفرع والرعب ، القحط والأويشة . فتخالف على المجتمع أشد
العناصر الفناكة التي أنهكت قواه ، وأذلت حماه ، وأضاعت عزه ومجده ،
وكادت تمحي منه القيم والمبادئ ، وبات الناس يسودهم الخوف ، ويخيم
عليهم الحزن والبؤس .

وحيث إن المسلمين قد انقسموا على أنفسهم ، وكان كل أمير يعمل على
النضاء على الأمير الآخر - فإننا لا نعجب لما ناله الغزاة : من الانتصارات ،
وتحطيم تلك الدويلات ، والنضاء على الجانب الأكبر من تراثهم وآدابهم .

ولكن : رغم هذا كله ، فقد بقيت الثقافة الإسلامية شامخة ، والحضارة
متطورة ، والعلوم والهنون في ازدهار ونمو دائم ؛ فلم يؤثر ما صنعته المغول :
من حرق التراث أو إغراقه أو هدمه ، أن تقلهم الصناعات إلى بلادهم ، أو قتلهم
العلماء ؛ كما لم يؤثر ما صنعته الفرنج في الأندلس من محاولات لمحو الثقافة وإزالة
الحضارة ؛ فكل من هؤلاء وأولئك ، بادروا إلى استئصال شأفة الحضارة في
المشرق والمغرب . إلا أن ذلك عاد بعكس ما أرادوا ، فقد تنوعت الثقافة ،
واتسعت الحضارة ، وازداد التعمق في فروع المعرفة .

ويرجع الفضل في ذلك إلى علماء هذا العصر : الذين شمروا عن سواعدهم ،
فعملوا على حفظ ما بقي من التراث ، وتجديد ما بدده الغزاة ، ولم يكتفوا بذلك
بل أضافوا إليه ما استحسنوه من فنون الأعداء ، وما تخيروه من أفكارهم
وثقافتهم - بعد أن انكبوا عليها درساً وفهماً - فمادوا بالثقافة والحضارة ،
في نهاية القرن - إلى أحسن مما كانت عليه .

وكان لتشجيع حكام الدويلات الإسلامية للعلماء ، وتنافسهم في جذبهم
إليهم - سبب كبير في أن جعلهم يتخذون من بلاط قصورهم ما يشبه مراكز
البحوث ، ودور الندوات ، يجتمع فيها العلماء : يبحثون ويتفكرون ، ويقدمون

كل جديد ، مما كان له الأثر العظيم ، والنفع العميم ، والجهد المشكور في إحياء التراث ، والنهوض بالمعارف الثقافية ، والمسائل الفقهية .

حتى إن الغزاة الذين استوطنوا بلاد الإسلام ، واتخذوا منه ديناً لهم - ساهموا بدورهم في بناء الحضارة ، ورفع شأن الثقافة الإسلامية ، فاجتمعوا العلماء وأرباب الفنون ، وشملهم برعايتهم . ولقد شهدت إيران وغيرها - من المدن التي ظلت تحت حكمهم في نهاية هذا القرن - نهضة ثقافية كبرى ارتفع فيها شأن اللغة العربية « ونبع فيها الشعراء والأدباء والمؤلفون في كل فن . والسبب في ذلك : أنها كانت لمة السياسة في معظم تلك الدول ، ولغة الدين والعلم فيها كلها تقريباً . حتى إن المنول الذين قاموا للإجهاز على العرب ، كان أكثر سعيهم في سبيل العلم عربياً ، وأكثر ما ألفه علماءهم ألفوه في اللغة العربية »^(١) . فانتشرت في أبناء جنسهم .

وكان ما أثارته الفرق الإسلامية - من أفكار ومجادلات فلسفية ، وآراء متطرفة ، تشكل خطراً على الدين . - دافعا لعلماء المسلمين إلى إعداد العدة لهم ، والتزود بمثل ما تزودوا به ، ومقارعتهم الحجج بمثلمها ، والبراهين بما يشاكلها . فأضافوا للمكتبة الإسلامية الكثير والمديد من الأبحاث المختلفة النافعة ، فأفادوا الثقافة بقدر إضرارهم للإسلام وأذاهم للمسلمين : بما أحدثوه من الفرقة ، وما أشملوه من الفتن والثورات داخل المجتمع^(٢) . الأمر الذي أضعف كيانه ، وقوض أركانه .

وعموماً : فانشغال الناس بالفتن والحروب ، وفساد الحكام وكثرة الأراجيف ، لم يوقف سير الحضارة ، وإن كان قد عرقل سير المجتمع اقتصادياً وسياسياً .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية - لزبدان ١٣٢/١ .

(٢) أنظر : تراث فارس ص ١١٩

الفصل الثالث

« الحالة الفكرية في القرن السابع الهجري »

« العلوم التي شغلت علماء العصر — العوامل التي أدت إلى ازدهار العلوم وتنوع الفنون — انتشار مراكز الثقافة — طابع التأليف لهذا العصر — تأثير الفرق على الفكر الإسلامي — تراجم لبعض مشاهير علماء القرن » .

(١) العلوم التي شغلت علماء العصر :

لما كانت الحياة الفكرية جزءاً من الحياة العامة ، كان من الطبيعي أن تتأثر بما تأثرت به الحياة العامة : من القوة والضعف ؛ إذ إن أفكار الناس نابعة من البيئة التي يعيشون فيها ، وصورة لما عليه المجتمع من التقدم أو التخلف ؛ سواء أ كان ذلك في الثقافة أم العلوم أم الفنون المختلفة .

وفي القرن السابع الهجري — وقد وصل الحال لما أوضحناه في الفصولين السابقين — بان أثره واضحاً على أفكار الناس ، بعد أن قيد الحكام ألسنتهم وشغلت الحروب عقولهم ، فزاد ذلك قراءتهم جيداً عما كانت عليه في العصر السابق .

وهذا شأن كل مجتمع من المجتمعات يواجه خطر الإبادة والزوال ، فنادرًا ما يلجأ إلى العقل والمنطق والفلسفة والبحث في العلوم الإلهية ، ونادرًا ما يتبع لسلك هذه العلوم الجو الملائم لها كي تزدهر ، خاصة وأن الأخلاق قد تبدلت ، والمبادئ قد تزعمت ، والسليقة قد فسدت ، وتغيرت صور الكلام عن أصولها

وأصبح التعريف ملكات راسخة في كلامهم وتقاضى أغراضهم . وصحب هذا تعدد اللهجات ، واختلافها اختلافاً متبايناً يكاد أن يذهب بمفهوم الكلام^(١) .

ويجتمع تذوق فيه اللغة - وهي مقياس حضارة الأمة ، وميزان رقيها ، وأجل مظاهر عظامتها - لا بد أن يفقد أهله شيئاً فشيئاً : صفاء الأخلاق ، وقوة التريخية ، وبساطة الأهداف ، ويصبح الشعرفيه صناعة لفظية ، بعد أن كان قريحة فطرية ، وتكسد بضاعته حين يفقدون تذوقه^(٢) .

لهذا فترت حركة التأليف في المشرق الإسلامي - أرائل هذا القرن - بضعف عمالكة ، واستمجام حكوماتها ، واستيلاء الجهل على رؤسائها ، قبيل إغارة القطار ، وأثناء غلبة الدولة الخوارز مشاهية ، حتى اجتمت سيل التتار الجميع ، وطمس في المشرق آثار العرب والمصريين : بإبادة العلماء وتحميق السكتب .

غير أن رغبة البقية الباقية من العلماء والمصنفين - الذين نجو من الغزاة - في حفظ تراثهم ، والاستفادة والإفادة به ، دفعهم إلى إحياء هذه الحركة أو تقويتها .

وقد ساعد على ذلك وجود العديد من الدول المتجاورة المتنافسة ، التي تحرص كل منها : أن تفوق الأخرى في إحراز وسائل القوة ، وعتاد الملك ، وترفيه العيش الذي لا يكون إلا بتأهيل الحضارة وتمضيد العلم^(٣) . فشجعوا العلماء وأغدقوا عليهم ، فنهضوا بالتأليف في كل فن ، وأتوا في مؤلفاتهم بالعجب العجاب ، وبخاصة في العلوم العقلية والطبيعية . وذلك لشغف الخلفاء والملوك والأمراء في المشرق بها .

(١) أنظر تاريخ آداب اللغة العربية - ل محمد الظواهري ص ٧٨

(٢) أنظر تاريخ آداب اللغة العربية - ل زيدان ١٢٦/٣

(٣) أنظر تاريخ آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندري ص ٢٢٧ و ٢٢٨

ولم تصل عفاية علماء وملوك الشام ومصر بالعلوم العقلية ، مبلغ عناية علماء المشرق ، وذلك لتأثير عظمة بغداد والمدرسة النظامية في الشرق ، ولاشغال بال المسلمين في الجزيرة والشام ومصر بالفارات الصليبية ، وغارات القطار^(١) .

وقد عد مسلمو تلك الدول - في أوائل هذا القرن - الاشتغال بالعلوم العقلية نوعاً من الانحلال ، ونادى ملوك الشام بالبلدان : أن لا يشتغل الناس بذلك ، وأن يشتغلوا بعلوم التفسير والحديث والفقہ ، وعزلوا عن التدريس كل من اتهم بالاشتغال بالعلوم العقلية^(٢) ، وأحرقوا كتبهم وأموالهم ، وأصبح الفلاسفة متهمة بالكفر والزندقة والانتساب إلى التعطيل^(٣) .

وكانت دولة الأيوبيين في مصر عفيفة في معاملة الفلاسفة ، فهم لا يتهاونون في تعاقبهم ، ولا يتساهلون في قتلهم وإبادتهم ، ولا يقبلون منهم جدلاً ، ولا يرضون منهم عمداً ، ونظروا إلى الفلاسفة على أنهم خطر ديني وسياسي . وكان ابن الصلاح الشهرزوري^(٤) ، يقول : إن الفلاسفة أس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ، ومثار الزيغ والزندقة ، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المطهرة ، المؤيدة بالحجج الظاهرة ، والبراهين الباهرة^(٥) . وليس هذا إلا تمبيراً عن الرأي السائد في البيئة السنية في هذه البلدان .

(١) انظر تاريخ آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندري ص ٢٦٥

(٢) انظر البداية والنهاية - ابن كثير ١٣ / ١٢٤

(٣) انظر : تاريخ التمدن الاسلامي - ثريدان ٣ / ١٧٧ .

(٤) هو قتي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري - أبو عمر ابن الصلاح . أحد أئمة المسلمين علماء وديناً ، ولد سنة (٥٧٧ هـ) وتوفي سنة (٦٤٣ هـ) [انظر : مفتاح السعادة ٢ / ٣٥٥ وكشف الظنون ١ / ٧٤ والتحفة

البيهية - للشرفاوي ص ١٣٧ خ]

(٥) الحركة الفكرية في مصر - لعبد الطيف حمزة ص ٣٣٥

ويمكن حصر العلوم التي اشتغل بها المسلمون في ثلاثة لا يخرج عنها :

(١) العلوم التي كانت في الجاهلية وارتقت إلى الإسلام ، وهي : علوم اللغة وما نشأ عنها ، وهذه العلوم قد ضعف شأنها في هذا العصر ، لشدة ما أصاب اللسان العربي من العجمة التي طرأت عليه من الغزاة والمولدين ، وكان تأثير العربية باللغات الدخلية - من الناحية اللفظية - أمراً نسبياً لم يضر باللغة ، وإنما أضر باللسان بكثرة اللحن وتفشيهِ ، حتى صارت لغة تخاطب الخاصة من الخلفاء والرؤساء والعلماء ، وسطا بين الفصيحة وعامية زمنهم (١) .

وبقيت اللغة العربية هي لغة الأدب والتأليف ، رغم ما أصابها من الضعف ، ومن ظهور المنافسين « من الشعراء الفارسي الأصل ، الذين افتخروا في منظومهم جهاراً ، بتراث الآباء والأجداد ، ومجدوا الفرس على حساب العرب (٢) » ، فأظهروا في العربية فضل لفهم ولعلمهم أرادوا بذلك مسرة الأمراء من الفرس فيما نقل من الفارسية ، أو لكي يكون لأبنائهم اتصال بلغة آبائهم (٣) .

(٢) العلوم التي اقتضاها الإسلام أو العلوم الإسلامية ، وهي : علوم القرآن والحديث ، والفقه والأصول ، وعلم الكلام ، والتاريخ .

وقد انصرف علماء هذا العصر « إلى تنوع كتب الحديث ، وتجديد فقه الشافعية والمالكية ، وتأييد مذهب الأشاعرة في الكلام ، وسير الأبطال والفزوات . . . فألفت في جميع ذلك كتب مختلفة لا يزال كثير منها باقياً (٤) .

(١) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندري ص ٢١٠

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية - لبروكلان ص ٢٦

(٣) انظر : الأدب العربي وتاريخه - لمحمود مصطفى ٣/٢٣٦

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندري ص ٢٦٥

(٣) العلوم التي نقلت إلى العربية من اللغات الأخرى ، وهي : علوم الطب والهندسة والفلسفة والفلك ، وسائر العلوم الطبيعية والرياضية . ويمكن تسميتها بالعلوم الدخيلة^(١) .

وقد شغلت هذه العلوم المشرق الإسلامي ، فدرس المشرقيون هذه العلوم بإمعان إلى جانب دراستهم للعلوم الإسلامية ، ونبغ فيها أجلة من أفاضل علماء المسلمين ، وتوصلوا بالاشتغال بها إلى المهارة : في الطب والفلك وبقاء المرآصد ؛ إلى غير ذلك مما سنتناوله بالإيضاح فيما يأتي .

(ب) العوامل التي أدت إلى ازدهار العلوم وتنوع الفنون :

حل القرن السابع الهجري ، وملكات العلوم والفنون في النفوس راسخة ، والتصنيف والتعليم صناعة متقنة . ولم يكن لعلماء هذا القرن حظ من العلم كسابقهم ، إذ كان كل عملهم « تفريراً وتنظيماً ، وتحقيقاً وتدقيقاً ، ومناقشات ومجادلات لم تؤد إلى ابتكار شيء جديد من أصول العلوم ، اللهم إلا أفاذاً كانوا ينجحون في أزمان مقطعة - طوال العصر - لا ترتبط بهم سلسلة علم ، ولا يستطيل معهم تاريخ نشأة فن »^(٢) .

ففي أول هذا القرن : انشغل العالم الإسلامي بالفتنة : من المغول الذين خربوا « عواصم العلم في فارس مثل : طوس ونيسابور وقزوين وأصفهان وشيراز وغيرها »^(٣) ؛ ومن الصليبيين الذين خربوا مدن وحصون الشام ومصر ؛ ومن الفرنج الذين أبادوا المسلمين وتراثهم في الأندلس .

(١) انظر : تاريخ التمدن الإسلامي - لزيدان ٣/٣٧

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندري ص ٧٤ .

(٣) الإسلام والحضارة العربية - لمحمد كرد ١/٣٠٢ .

لقد قضت هذه الحروب على جلة العلماء ، ولم ينج منهم إلا من فر من وجوههم ؛ كما قضى الغزاة على معظم مدن العالم الإسلامي وما فيها من تراث ؛ بالهرق أو التعريق أو التحريق ؛ فبنوا بكتب العلماء اصطبلات لحيولهم ، وطولات المعالف ، عوضاً عن اللبن . وأقاموا على دجلة ثلاثة جسور بكتب العلم ، وهذا خلاف ما أحرقه الفرنج في الأندلس وما نهب من خزائن العلماء والمكتبات العامة^(١) .

أما الممالك التي احتفظت بتراتها ولم يعيث به أيدي الغزاة ؛ فهي : مصر ، وفارس . أما مصر فقد صارت ملجأ للعلماء ، ومقصدًا للقارين من وجه الغزاة ، وأما فارس ، فكانت تحت إمرة الأتابكة من آل سلجق ، فحين استولى المنول على « إيران » ، دخلوا في طاعتهم ، وقبلوا أن يؤديوا إليهم إتاوات ترضيهم ، فحموا بهذه الوسيلة جفوب إيران من التدمير^(٢) .

« ولقد أثر هذا التخريب والتمتيل وتلك الغارات ، في الأدب والعلوم ، تأثيراً بالغاً : فلم يقتصر ذلك فقط على أقطاب العلماء والنضلاء ، بل خربت أيضاً المساجد والمدارس ، وهدمت الأضرحة وخزائن الكتب التي كانت تحوى كثيراً من الكتب والآثار . وذهب كل ذلك طعمة للنهب والسلب ، واختفى من نجا من السيف من العلماء ، وفر إلى جهات أخرى ، ولم يبق في تلك النواحي (من المشرق الإسلامي) من كان ذا شهرة من رجال العلم والمعرفة ، وتغلب الجهل والفوضى على العلم والنظام »^(٣) .

(١) انظر : الإسلام والحضارة العربية ٣٠٣/١ .

(٢) انظر : تاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده شفق ص ١٢٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٠ .

وبما لا شك فيه ، أن سوء الأحوال الاقتصادية أدى إلى ازدياد تدهور الحالة العقلية ، وخنق الإنتاج الفكري^(١) .

ولكن خلال هذا العصر ظهرت في مصر والشام حركة علمية ناشطة ، وثقافة تنوعت فروعها ، حمل لواءها أعلام نابغون ، انفقوا على شيء واحد : هو نشر العلم وإحياء النهضة الفكرية في مجالاتها المختلفة ، وفروعها المتنوعة ، « فن فقهاء على المذاهب الأربعة ، إلى نحاة ولغويين وعروضيين ، ومحدثين ومفسرين ومقرئين ومتكلمين ، ورجال أدب وبلاغة ، ومؤرخين وجغرافيين وعلماء بعلوم الأوائل : من منطق وفلسفة ، وسياسة وطب ورياضة وموسيقى ، ولم يخل العصر من فلاسكين ومنجمين » .

« وساعد على ازدهار هذه الحركة : انتشار دور العلم في أرجاء مصر والشام وما ألحق بها من خزائن الكتب ، وما كان العلماء يستطيعون أن يصلوا إليه من أسنى المناصب في الدولة . وما كانوا يظفرون به عند السلاطين والأمراء من تشجيع وتقريب ، وما نالوه عند الشعب من إجلال وتقدير » .

« وكان حكام ذلك العصر مثقفين ويحيطون أنفسهم بطبقة ممتازة من المثقفين يقربونهم ويفدقون عليهم^(٢) ، ويشاركونهم مشاركة فعلية في الحركة العلمية ، « فكان الأيوبيون يقربون الأدباء ، ويخلعون عليهم . والأيوبيون أكراد لكنهم تعربوا وأحبوا لغة العرب وآدابها ، ونبغ منهم جماعة من أهل الأدب والشعر والعلم ، أشهرهم : أبو الفداء المؤرخ المشهور^(٣) وبهرام شاه

(١) انظر : تاريخ العرب - لفليب حق ص ٦٣٢ .

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية - لأحمد بدوي ص ٤ ، ٥

(٣) هو الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبي الفداء - صاحب حماة - ألف

« المختصر في أخبار البشر » في أربعة أجزاء ، وطبع بمصر . توفي سنة ٥٧٢٢ هـ .

[انظر : مرآة الجنان ٤/ ٢٨٤] .

ابن فرخشاه ، صاحب بملبك المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) ، وكان شاعراً أديباً ،
والملك الناصر بن الملك العظيم عيسى المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) ، وكان مشغولاً
بجمع سيل الكتب النفسية ويحيز الأدباء ، والملك العظيم عيسى ابن العادل
صاحب دمشق المتوفى سنة (٦٢٤ هـ) ، وكان راغباً في الأدب وأهله حتى
شروط لكل من يحفظ المفصل للزنجشري مائة دينار وخلعة^(١) .

« وكان كبار المؤثرين السوريين والمصريين ، كزملائهم العراقيين - من
قبل - يفتنون بمقتكباتهم الضخمة على وجوه البر وخدمة العلم ، صيانة لها من
المصادر^(٢) » . وتشجهاً للعلم والعلماء .

« من أجل هذا كثرت مجالس العلم وتعددت حلقاته ، وشاعت المناظرة
فيه ، فكفت ترى هذه المجالس وتلك المناظرات ، في المساجد الجامعة ...
كذلك مجالس العلم في دور الخلفاء والسلاطين والأمراء ، وفي الأسواق العامة ،
وكان للشعر مجتمعات كثيرة في مقاصر القصور وحانات الخمر ، والأديرة
والرياض والبساتين^(٣) » ، ولما كانت علوم الدين مرتبطة بعلوم النحو واللغة
والتاريخ ، تطرقوا إليها ورغبوا فيها ، وكان لاطلاع العلماء ، على ما أحاط
بهم من علوم الفرس : من الطبيعة والفلسفة والنجوم ، أن تآقت أنفسهم إليها
واشغلوا بها ، فنبغ فيها جماعة انتظموا في سلك أهل العلم الطبيعي ، إلى جانب
إتقانهم لعلوم الدين واللغة ، وصنفوا فيها جميعاً^(٤) .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية - زويدان ٣/٩٤ .

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية - لبروكلان ص ٢٤٩ .

(٣) الأدب العربي وتاريخه - محمود مصطفى ٢/٢٩٨ .

(٤) انظر : تاريخ التمدن الإسلامي - زويدان ٣/١٦٩ .

وينبغي أن نلاحظ : أن التزق السياسي في هذا العصر أدى إلى تأكيد الثقافة ، وتطور الحضارة ، وازدهار العلوم والفنون ، كما أدى إلى تنوع واسع وعميق في فروع المعرفة الإسلامية .

وبعد الانتصارات التي حققها جيش مصر على التتار ، وتخليصهم بعض الإمارات من أيديهم ، ودرء غاراتهم التي بلغت حد التوحش والقسوة ، استمكك العلماء والفضلاء إلى هذه البلدة ، فاجأوا إليها من كل مكان ، وأقاموا آمنين مطمئنين ، و « راحوا يلتفتون إلى واجبههم الذي أوجت به ظروفهم ، فاتجهت نيتهم إلى إتقان الثقافة من مخالب الجهل والوحشية ، وذلك بجمع المواد التي تعالفت منها هذه الثقافة في كتب كثيرة ، على شكل موسوعات عظيمة ، لا تدع صغيرة ولا كبيرة من مواد هذه الثقافة إلا أحصتها »^(١) .

وقد كان الأسماء المسلدون في هذا العصر يتنافسون في تنشيط اللغة العربية : لأنها لغة الدين والعلم والسياسة ، فأغدقوا على العلماء والأدباء ، وتنافسوا في ضمهم إلى مجالسهم ، وأغرامهم هؤلاء بتأليف الكتب ، واستنباط دقائق العلوم لفائدتهم ، فكثرت الكتب والمصنفات في العلوم التي وضعت في هذا العصر^(٢) ، فازدهرت وكثرت فيها المؤلفات الكبرى على أسلوب يخالف أساليب العصور الماضية ، وساعد على ذلك رغبة السلاطين الأيوبيين في العلم وأهله ، فإن دولتهم انقسمت إلى فروع حكمت مصر ودمشق وحلب وما بين النهرين وحماة وحمص واليمن وهي أهم الأصقاع العربية »^(٣) ، « فضمن ذلك للعلم أن

(١) الحركة العسكرية في مصر - لمبد اللطيف حمزة ص ٣١٥ .

(٢) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندري ص ٢٢٧ .

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية - لزبدان ١٠/٣ .

يبقى رواجه وتدوم العناية به ، لأن أغلب هذه العلوم إنما أحدثت لخدمة
الدين وسهولة الوصول إلى فهمه ، كذلك شادت المنافسة بين هؤلاء الملوك أن
يبالغوا في إكرام العلماء ، وأن يقدقوا عليهم المطاء . . . فكثرت التعاليف ،
وكانوا يحملون عليه العلماء ليسجلوا أسماءهم في مؤلفاتهم ^(١) ، فأحدث ذلك
أثراً عظيماً في الجد في سبيل العلم ، حتى رأينا متعلق كل همة ، ومفانط
كل أمل .

وكان أتابكة فارس - آل سلغر الذين احتفظوا بإمارتهم (بلاد فارس) في
الجنوب الغربي لإيران - لا يقولون عن سلاطين مصر والشام ، في تشجيع
العلماء وحثهم على تدوين مؤلفاتهم ؛ وكانت اللغة العربية في إيران هي لغة العلم
والأدب ، حتى أنه لم يتجه أحد منهم إلى الكتابة باللغة الفارسية ، على أن
نفوذ العربية كان يقاومه اجتهاد الإيرانيين الشعبيين ، في ترويج اللغة الفارسية
أو رعايتها ، لكن لم يتحقق لهم ما يبتغون ، حتى صار أشهر علماء العربية
في الفقه والنحو والتاريخ والسير من الإيرانيين ^(٢) .

« ولا جدال في وجود تأثيرات فنية خارجية ، فقد كانت بلاد فارس جزءاً
من الإمبراطورية الإسلامية ، وكان من اليسير أن يتبادل ذلك الجزء مع
غيره - في حرية تامة - كل الأفكار العقلية والفنية سواء ^(٣) .

ومع ما أصاب هذه البلاد من الفتن ، وما اكتنفها من التشريد والتخريب
في عصر هذه الدولة ، لم تنزل - في الحقيقة - كل الآثار العلمية والأدبية في إيران

(١) الأدب العربي وتاريخه - محمود مصطفى ١٧٦/٢ .

(٢) انظر : تاريخ الأدب الفارسي ، لرضا زاده ص ١٤ ، ١٥ .

(٣) تراث فارس ص ١٦١ .

غيمد لمن ركزت حركة المغول قليلا ، عاد النشاط العلمي والأدبي يسلك طريقة من جديد ، كما أن بعض فروع العلوم ، وخاصة ما كان يتصل منها بفن التاريخ قد كان لها شأن في العصر المغولي ؛ ومن الممكن أن يقال : إن هذا العصر قد نما فيه الاهتمام بتاريخ الأدب ^(١) ، فظهر في هذه المملوكة - مئآت من العلماء المبرزين ، في كل ناحية من فواحيها ؛ ورغم حملة المغول التي أطاحت بالكثير من الكتب والعلماء ، فقد نما مقدار من الكتب والآثار - اتفاقا - من أيديهم واحتفظ بمقدار آخر منها في المدن بعيداً عن عبث الأيدي . ونجا عدد من كبار العلماء من أيدي الجلادين ، وقد لجأوا - خصوصاً - إلى الولايات الجنوبية بـيران ، وهي التي نجت من التخريب ، وأخذوا يظهرن همتهم في نشر ما يحملون من العلوم والمعارف .

وقد تقبل المغول - بعد أن توطنوا في إيران - أفكار العلماء ، وتغيرت طبائهم ، « فتجردوا عن طبيعة الفز ، ورجعوا تدريجياً في اعتناق المدنية الإسلامية والإيرانية ، وأخذوا يصطحبون العلماء ، وصار بعضهم من رجال الفضل وطلاب المعرفة ، وعاش كثير من العلماء في كفهم ورعايتهم . . . وكان نصير الدين الطوسي ، وزير هولاءكو ، من كبار العلماء المشهورين بـيران ، يجتمع حوله مئآت من الطلاب في حلقة التدريس ، وأظهر ميله إلى نشر المعارف الإيرانية الإسلامية ، وكان صاحب الديوان وزير آباقا يشجع العلماء ، وقد مدحه الشيخ سمد الشيرازي ، وتولى ابنه عطا ملك الجويني ^(٢) ،

(١) تاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده ص ١٣١ .

(٢) هو : علاء الدين عطا ملك الجويني ، وزير هولاءكوخان . ألف تاريخ

« جهانكشاي » ومعناه « تاريخ فاتح العالم » ويقصد به جنكيزخان . صاحب هولاءكو في أشد معاركة . ولد سنة (٦٢٣ هـ) وقتله آباقاخان سنة (٦٧٦ هـ) .

[انظر : مؤرخ المغول الكبير - للصياد ص ٥٨ ، ٢٢٧ . وتاريخ الأدب في إيران -

لبراون ص ٥٩٩ ، ٦٠٠] .

الوزارة أيام ملوك المغول ، واهتم بنشر العلم والأدب . . . فلا عجب إذن : أن ظهر في عصر المغول - مع كل هذا التدمير والتشتيت - كثير من الأدياء ورجال العلم فلسنا نرى - فقط - بعضاً من شعراء الإيزانيين قد تسنحوا الذروة من الشهرة ، في هذا العهد ، بل تسنمها أيضاً غيرهم من المؤرخين والكتاب والشعراء . . . ولم يقل في هذا التشجيع شأن الأسر الأخرى التي حكمت نواحي إيران ، كأسرة الأتابكة التي منها : سعد وأبو بكر وابنه سعد ، الذي عاش السعدي في كنفهم ، ولجأ إليهم أهل الفضل ، فراراً من وحشية المغول^(١) ، فشهدت إيران نهضة ثقافية كبرى ، وظهر كثير من المؤلفات القيمة في مختلف فنون المعرفة .

ومن هذا نرى أن العالم الإسلامي يدين بالفضل لهؤلاء العلماء الذين تحملوا مسئولية إحياء التراث والحفاظة على ما بقي منه بعيداً عن أيدي العابثين ، بعد أن ذاقوا من الفزاة التعذيب والتشريد ، فصبروا وجالدوا ، وحقق الله لهم ما أرادوا .

وقد ساعدتهم على ذلك ، وشد من أزرهم سلاطين وملوك وأمراء وأثرياء ، رأوا بعين البصيرة ما حل بتراثهم من الخطر الداهم ، وما توقعوا أن يحل بمقيدة الإسلام من الضياع ، فقدموا كل نفيس لدفع الخطر عن صرح الحضارة ، فكثرت مراكز الثقافة وتنوعت ، وعمل الجميع حتى عادوا بالحضارة الإسلامية لما كانت عليه من رفعة ومجد وخالد .

(١) تاريخ الادب الفارسي ص ١٣١ ، وانظر : تاريخ الادب في إيران ص ٥٦٣ وما بعدها .

(ج) انتشار مراكز الثقافة :

انتشرت مراكز الثقافة في العالم الإسلامي - أوائل هذا القرن - امتداداً لما كانت عليه ، حتى كان غزو التقار وما فملوه من قتل العلماء ، وإبادة الكتب والمؤلفات ، مما سبب ركود الحركة العلمية ، فما خلت مدينة من المدائن - قبل غزدهم - من مدارس وخزائن كتب ، وعلماء قاموا بنشر العلم خير قيام وكافت غالبية القرى تشبه المدن في هذا على صورة أصغر ؛ فأتى الغزاة على ما تعب العرب بإيجاده ستة قرون ، فغربوا مراكز الثقافة الإسلامية : في غزوة ونيسابور وشيراز وبخارى وسمرقند وبغداد وغيرها من البلدان . فكم من خزائن كتب أحرقت ، ومن مدارس علم قوضت ، ومن مراصد فلسفية دمرت على يد جنكيزخان وحفيده هولاكو^(١) .

إلا أنه بعد الانتصارات التي حققها المماليك على التقار « رأى المماليك أنه لا شيء يقربهم ويوطد سلطانهم إلا أن يعظموا الدين وأهله ، ويرفعوا من قدر العلم والعلماء ، فأسسوا المدارس ، وأرصدوا لها العلماء ، فهُرِعَ إليها الألوف من الطلاب ، ينهلون العلم من أصنى موارده ، ويدرسون الفقه على مختلف مذاهبه ؛ فكانت المدارس الصالحية والصلاحية والتؤيدية والظاهرية والناصرية والكاملية وغيرها » .

« وترغيباً في العلم وحداً على أهله ، أقاموا الخوانق والرباطات ، وحسبوا عليهما المال والضياع ، وفقاً على طلبية العلم ، وترفيها عنهم » .

« وغصت المدارس بخزائن الكتب ونفائس المصنفات مهيئة لطلاب العلم والمعرفة في كل مكان ؛ وذخرت القاهرة والإسكندرية بالأعيان من العلماء

(١) انظر : الإسلام والحضارة العربية - لمحمد كرد علي ١/٣٠٠

والأعلام من الفضلاء : الفقهاء والمؤرخين وأصحاب المعاجم ومؤلفي الموسوعات^(١).

فهياً ذلك لطلاب العلم كل وسائل العيش ، فانصرفوا إلى الدراسة والبحث من غير أن يصرفهم شاغل من شواغل الحياة^(٢).

وكانت مراكز الثقافة تتمثل في المدارس والمسكتبات والمناظرات التي كانت تقام في دور الخلفاء والسلاطين والأمراء ، كما كانت تقام في المساجد والأماكن العامة ندوات الوعظ والإرشاد العامة وتثقيفهم في الدين . وقد انتشرت هذه المراكز في أنحاء العالم ، مع اختلافها كثرة وقلة من بلد لآخر .

أما المدارس : فقد عرفت بعد القرن الرابع ، وتم بناؤها على شكل دور منظمة ، بها غرف وإيواء وقاعة للدرس ؛ يأوى إليها طلاب العلم ، وتدر عليهم فيها الأرزاق ، ويقولى التدريس لهم وتثقيفهم فئة صالحة من المدرسين والعلماء ، يختارون ممن يحسنون القيام بالفرض الذى ندبوا للقيام به ، ويجازون بما تعلموا من ضروب المعارف الإلهية والبشرية^(٣).

وفي القرن السابع حرص الخلفاء والسلاطين والوزراء على الاقتداء بالأبار ، فحاولوا إقامة المدارس وتشبيدها ، وشجعوا الصناع فأظهروا بدائع فنهم ، حتى صارت هذه المدارس من مفاخر هذا القرن .

خلفاء بنى العباس لم يتباطأوا في بناء المدارس والحفاظ على ما وجدوه قائماً في بغداد وغيرها . واقطفى أئرم الوزراء والأمراء والأنبياء .

(١) الزهر ، للسيوطى ٦٥٢/٢

(٢) الحياة العقلية ، لأحمد بدوى ص ٨٢

(٣) انظر : الحياة العقلية ص ٣٠

واعلم أعظم ما أقيم في بغداد - هذا القرن - هي المدرسة المستنصرية التي أنشأها الخليفة المستنصر بالله ، وأتم بقاءها سنة (٦٣١ هـ) فلم تبين مدرسة مثلها قبلها ، ولم يكن لها نظير في العالم الإسلامي من حيث : نظامها الهندسي ، ونخامة أبنائها ، وقد احتوت على أربعة أقسام مستقلة ، لكل مذهب من المذاهب الأربعة السنية قسم خاص به ؛ وعين لكل مذهب اثنان وسقون فقيها ، وأربعة معيدون ، ومدرس ، ويرأس كل مذهب عالم . يزداد على هذا : شيخ حديث ، وقارئان ، وعشرة مستمعين ، وشيخ طب ، وعشرة من المسلمين يشتغلون بعلم الطب ، ومكتب لتعليم الأيتام . وقدر للجميع - من الخبز واللحم والحلوى والنقطة - ما فيه كفاية ووفرة لكل واحد .

وزودت هذه المدرسة بمكتبة تحوى كتباً نادرة في مختلف العلوم ، لم يسمع بمثلها في كثرتها وحسن نسخها ، ووضعت نظم تمكن جميع الطلبة من الاطلاع عليها بسهولة ، ونسخ ما يريدون من المخطوطات ، مع منحهم ما يلزمهم من أقلام وأوراق^(١) .

ولم يكن السلاطين في المشرق والمغرب أقل حرصاً أو حماساً من الخلفاء على نشر العلم وتيسير طرقه بنشيد المدارس ، وتخصيص الرواتب ، وتكريم العلماء ؛ وقد امتلأت مدن إيران - شمالها وجنوبها - بالمدارس المتنوعة ، التي خصصت للمذاهب المختلفة سنية وغير سنية ، فكانت نهضة عظيمة ، قضى عليها القطار ، وكانت في شيراز مدرسة يدرس فيها الطب والفلسفة والتنجيم والكيمياء والرياضيات ، وقد تفوقت المدرسة العربية على المدرسة اليونانية في طب الثيون وتركت للخلف تراثاً ضخماً ، كما عرفت الجراحة ، وتفوق أهلها في ميدان

(١) أنظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٣٩ . والحضارة الإسلامية - لحدودابنحش

التشخيص ، وقد اهتم المشرقون بهذه العلوم اهتمامهم بعلوم الدين واللغة فنبهوا فيها جميعاً^(١) .

وكانت المدارس الأندلسية في قرطبة وغرناطة وبلنسية وغيرها من مراكز العلم ، وقد قصدها طلبة العلم من كل أرجاء العالم ، ووجد اليهود - الذين اضطهدوا القوط في ظل المسلمين - ملجأً وفرصةً لتحصيل العلم ، ثم انتشر هؤلاء اليهود في البلاد المختلفة ، فكانوا رسل الحضارة الإسلامية إلى أوروبا المسيحية^(٢) .

وفي مصر والشام بقيت النهضة العلمية طوال هذا العصر .

ولم يقتصر بناء المدارس على السلاطين ، بل أخذ بعض الوزراء بنصيبهم في إشادة دور العلم ، وبنى بعض مستخدمى الدولة مدارس : في مصر والقدس والشام ، وبنى الموثرون أيضاً من المعلمين مدارس ، ووقفوا عليها أملاكاً تكفي للإئناق عليها ، كما ساهم أغنياء التجار مساهمة ضئيلة ، وكان لسيادات الأسرة الأيوبية يد طولى في بناء المدارس ، والوقف عليها - وبخاصة في الشام - واشترك الخدم والعقلاء في تشيد المدارس يفتنون بذلك أثر ساداتهم^(٣) ، وقد تنوعت هذه المدارس :

فكان منها ما هو خاص بتدريس الحديث ، مثل : المدرسة الكاملية - التي بناها الملك الكامل أبو المعالى محمد ابن الملك العادل أبي بكر أيوب سنة (٦٢١ هـ) - وهي ثانی دار أقيمت لدراسة الحديث النبوی^(٤) .

(١) انظر : تراث فارس ص ٣٩٧

(٢) انظر : الحضارة الإسلامية - لحدود البحث ص ١٤٨

(٣) انظر : الحياة العقالية - لأحمد بدوى ص ٣٦ وما بعدها .

(٤) أول دار بنيت لدراسة الحديث : هي التي بناها الملك العادل نور الدين

زنكى ، بدمشق .

ورتب الملك الكامل لدرسته وفقاً جيداً ، ووقفها على المشتغلين بالحديث النبوى ، وبنى فيها منازل يسكن بها الطلبة والمدرسون ، وجعل لها خزانة كتب يلها أحد الرجال المثقفين^(١) .

ومنها : ما هو خاص بتدريس الفقه ، يختص معظمها بمذهب واحد من المذاهب الأربعة .

ومنها : ما هو خاص بتدريس النحو ، وكان الاهتمام بتلك الدراسة فى المشرق - بلاد فارس وغيرها - أكثر منها فى غيرها . فلم يوجد بمصر مدرسة واحدة خاصة به ، وإنما وجد مدرسة بالقدس ، وأخرى بدمشق أنشأها الملك المعظم عيسى .

« وكان معنى التخصص فى هذه المدارس : أن المادة الأساسية فيها هى التى أنشئت المدارس من أجلها ، وليس ذلك بمنع من أن يدرس إلى جانبها مواد أخرى ، فكانت المدرسة التى تنشأ للشافعية مثلاً يدرس فيها كثير من ألوان الثقافة الأخرى غير الفقه : كالتقراءات والتفسير والحديث ، وغيرها لتلاميذ شافعية^(٢) . »

وكما أنشئت مدارس خاصة بعلوم الدين والعربية . أنشئت أيضاً فى مصر ودمشق وحلب ، مدارس خاصة بالطب ، فقد بنى خارج القاهرة ، الطبيب محمد بن أبى الوحش - المعروف بابن خليفة - مدرسة للطب أدت وظيفتها فى نشر الثقافة الطبية إلى جانب المدرسة المنصورية ، كما كان يدرس منهج الطب إلى جانب المواد الأخرى فى بعض المدارس^(٣) .

(١) أنظر : الحركة الفكرية فى مصر ص ١٦٢ . وحسن المحاضرة - للسيوطى

١٤٢/٣ . والحياة العقلية ص ٤٠ ، ٥٢ . ومرآة الجنان ٤/٩٠ ، ٩١

(٢) الحياة العقلية - لأحمد بدوى ص ٤١ (٣) الحياة العقلية ص ٥٣

أما المدارس الجامعة للعلوم ، فكانت كلها بالعواصم : القاهرة ودمشق
وبغداد ، وغيرها من العواصم .

فأنشئء بالقاهرة من المدارس الجامعة في هذا العصر :

١- المدرسة الصالحية : التي « بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة
(٦٣٩ هـ) وكانت أشبه شيء بجامعة كبرى ذات كليات أربع ، تختص كل
واحدة منها بمذهب من مذاهب السنة الأربعة »^(١) ، « فكانت أول مدرسة
أنشئت بمصر للمذاهب الأربعة معا ، وكان بها مساكن للطلبة »^(٢) .

٢- المدرسة الظاهرية : التي بناها الظاهر بيبرس البندقدارى سنة (٦٦١ هـ)
وجعل لها أربع إيوانات ، وجعل بها خزانة كتب تشتمل على أهميات الكتب
في سائر العلوم ، وبنى بجانبها مكتبة لتعليم أيتام المسلمين القرآن ، وقد درس
بها مذهب الشافعية والحنفية ، كما درس بها الحديث والقراءات^(٣) .

٣- المدرسة المنصورية : التي « بناها الملك منصور قلاوون سنة (٦٧٩ هـ)
ورتب فيها دروساً للفقهاء على المذاهب الأربعة ، والحديث والتفسير ، ودروساً
بذلك في الطب »^(٤) ، وبنى بجانبها بیمارستان^(٥) ، سنة (٦٨٣ هـ) ، فكان

(١) الحياة الفكرية في مصر ص ١٦٢

(٢) الحياة العقلية ص ٤٩ .

(٣) انظر : الحركة الفكرية في مصر ص ١٦٢ . والنجوم الزاهرة ٧/١٢٠

(٤) الحركة الفكرية في مصر ص ١٦٢

(٥) هي كلمة فارسية الأصل - وهي مركبة من (بیمار) بمعنى مريض و (ستان)

مكان، والمارستان - مختصر - وهو من تعبيرات أهل الشام ومصر . وم ناد بلفة المصر

(الاستثنى) [انظر : طبقات الشافعية - الأسنوى ٢/٦١٢] .

يعالج فيه المرضى على اختلاف طوائفهم ونحلهم ، وكان فيه لكل مريض قاعة ، يطوف الطبيب المختص بها ، وبين يديه المشارفون والقوام لخدمة المرضى ، ويصف لهم الأدوية وكان بهذه المدرسة إلى جانب الدراسة الدينية درس اللط ، كان الطلبة يتلقونه نظريا بالمدرسة ، وعمليا في البجارسقان بجانبها .

كما أنشأ إلى جانب المدرسة مكتبا لتعليم أيتام المسلمين ، ورتب لهم الخبز والكسوة في الشتاء والاصيف^(١) .

وقد اختلفت مناصب هؤلاء الأفاضل ، الذين تولوا التدريس بهذه المدارس ، فقد وردت عبارات توضح مناصبهم في كتب التواريخ بعبارات « تصدق للإقراء » أو « تولى الصدارة » و « تولى التدريس » و « عين معيدا » .

والمدقق في هذه العبارات يخرج منها بمراتب ثلاثة :

أولا : مرتبة الصدارة للإقراء ، ويبدو أنه لا يقوم بها إلا إمام العصر في الفقه أو الحديث أو التفسير أو الأصول ، أو من هو أكبر الأئمة وأكثرهم تمكفا من مادته ، وعليه يتخرج الكثيرون من نوابغ المدرسين .

ثانيا : مرتبة التدريس ، ويقوم بها الذين يعينونهم أهل الصدارة في شرح مادتهم .

ثالثا : مرتبة الإعادة ، ويقوم به عدد أكثر من المدرسين في الغالب ، وقد عرف ابن السبكي المعيد بقوله : « المعيد ، عليه قدر زائد على سماع المدرس : من تفهيم بعض الطلبة وفهمهم ، وعمل ما يقتضيه لفظ الإعادة »^(٢) .

(١) انظر : الحياة العتبية ص ٤٩ . وتاريخ التمدن الإسلامي - لزيدان ٣/١٨٨ .

(٢) طبقات الشافعية - للأستوى ٢/٦١٦ .

وكان هؤلاء جميعاً يتقاضون الرواتب المجزية ، ويتلقاهم عِلمية القوم بالاحترام والتقدير .

أما مواد الثقافة التي كانت تدرس في تلك المدارس ، فكانت تشمل جميع ألوان الثقافة المعروفة في ذلك الحين ، وعلى رأسها : الفقه والحديث والتفسير والقراءات والفرائض والأصول ، ومسائل الخلاف وعلم الكلام ، والتاريخ ، وما إليها من المواد التي تتألف منها ثقافة إسلامية خاصة ، ولم يكن هناك عالم من علماء المسلمين - في ذلك العصر - إلا وهو عارف كل المعرفة بهذه الثقافة الدينية ، مشهور شهرة صحيحة في كل مادة من موادها ، أو في هذه المواد كلها متى أمكن ذلك^(١) .

ولهذا : كانت هذه المدارس كمنارات للثقافة ، يشع منها نور المعرفة في كافة بلاد الإسلام ، ويلجأ إليها أبناء المسلمين يتلقون فيها علوم دينهم ، وغيرها : من علوم الطب والهندسة والرياضة والفلك وغير ذلك .
وقد نبغ من هذه المدارس فحول العلماء في هذا العصر وما تلاه .

ولم يكن هناك خير من هذه المدارس يتعلم فيها أبناء المسلمين علومهم ، اللهم إلا قلة قليلة كأبناء الخلفاء والملوك والأمراء - الذين أتوا بالعلماء إليهم وولم أمر تلقين أبناءهم العلم وتهذيبهم - أو الأفاضل من ذوى العلم الذين تولوا بأنفسهم تلقين أولادهم العلم حتى نبغوا في العلوم ، وحازوا شهرة عريضة فيها .

أما المكتبات : فكانت هي الأخرى مراكز ثقافية يشع منها نور العلوم والمعارف ، فقد حوت المكتبات كل ما جال في عقول العلماء ، وما توصلوا إليه من أفكار ، فكانت المكتبات الإسلامية - أوائل القرن السابع -

(١) انظر : الحركة الفكرية في مصر ص ١٦٩ - ١٧٢

عاصرة بمشراحت الآلاف ، بل بمئات الآلاف من الكتب ، ما بين مبسطة مفصلة ، ووسيلة محضلة ، ومختصرة مركزة ، وكان لكل من هذه الأنواع دوره في خدمة الثقافة ، وإسعاف طلاب المعرفة ، وكان أكثر هذه المكتبات في المساجد والمدارس ، وكان يقوم بشأتها رجال متخصصون ، يقدمون لطلاب لمعرفة كل ما يحتاجون إليه من الإطلاع أو النسخ أو غير ذلك .

وفي منتصف القرن السابع الهجرى ، قلت المكتبات لذهاب أكثرها حرقاً وغرقاً ، أثناء الفتن ، أو في الحروب على أيدي المغول في الشرق ، والأسبان في الغرب .

فقد أحرق الكثير من الكتب بسبب التعارض بين الفرق الإسلامية ، كما أحرق كتب العلماء المهمين بالزندقة والفلسفة .

« أما التتار فبالنوا في الإحراق والتخريب ، فأحرق « جنكيزخان » من المسكاتب في بخارى ونيسابور وغيرها من مدائن العلم في فارس ، مالا يدرك إحصاؤه . . . أما « هولوكو » فقد ذكر التاريخ إتلافه كتب العلم في بغداد ، وإن لم يبين مقدارها تماماً » .

« وكذا في الأندلس : فإن الأسبانيين كانوا كلما فتحوا بلداً أخرجوا العرب منه ، وأحرقوا كتبهم على جارى عادة الفتح في تلك الأيام »^(١) ، « والحقيقة أنه كان بالأندلس - زمن قوة المسلمين - أكثر من سبعين مكتبة عامة ، مما يدل على أن الثقافة لم تكن مقصورة على الطبقات العليا ، بل كانت بين عامة الناس »^(٢) .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية - زيدان ١٣٣/٣ ، ١٢٤

(٢) الحضارة الإسلامية - لودو انجش ص ١٨٤

وكذا فعل الصليبيون بالشام ، فقد أحرقوا مكتبتها التي حوت ثلاثة ملايين مجلداً^(١) .

وقد شعر علماء العصر المغولي بنقص الكتب في أيامهم ، فتحوّلت العناية في جمعها - في النصف الثاني لهذا القرن - إلى الأفراد من العلماء ، أو عشاق الكتب ، حتى صارت المكتبات الخاصة تحوى آلافاً من الكتب ، وترتب عليه نشاط سوق الكتب بمصر والشام وغيرها ، فاحتوت الأسواق على أعداد ضخمة من المؤلفات المختلفة ؛ وقد شب حريق سنة (٦٨١ هـ) بدمشق في سوق الكتب ، فأحرق لشمس الدين إبراهيم الجزرى - وحده - خمسة عشر ألف مجلد ، سوى الكراريس^(٢) .

وقد انتقل الكثير من هذه الكتب إلى أوروبا عن طريق الحروب الصليبية ، واليهود الأسبان ، وعرب صقلية وإفريقيا ، فأثرت على التفكير الأوربي ، بعد أن انتقلت أفكار العلماء إليهم ، فالتقى الشرق بالغرب للمرة الأولى ، وتمكنت أوروبا من أن تقتبس من ثقافة الشرق الناضجة^(٣) .

وعليه فإن الكتب والمكتبات ، كان لها دور لا ينفكر في نشر الثقافة الإسلامية ، خاصة وأنها قد عمت المدن والقرى ، فلجأ إليها المسلمون قبل محنتهم بالفوزة ، ولجأوا إليها بعد محنتهم ، وانكبوا على ما فيها من كتب ، باحثين بين ثغاياها عن ماضيهم العريق ، مجددين ثقافتهم ، ناهضين علومهم ، فكانت المكتبات بحق خير معين على نشر الثقافة الإسلامية ، ليس في الشرق وحده ، بل في أوروبا أيضاً .

(١) انظر : تاريخ التمدن الإسلامى - لزيدان ٣/٤٥

(٢) انظر : الحياة العقلية - لأحمد بدوى ص ٨٥

(٣) انظر : الحضارة الإسلامية - لحداد بنحس ص ١٨٤

أما المناظرات : فقد انتشرت انتشاراً عظيماً في هذا القرن ، وكانت تدار بالمدارس والمساجد والخوانق^(١) ، وقصور السلاطين ، وكانت تلقى منهم عناية خاصة ، وخصوصاً في علوم الدين والفقه .

فقد تعود سلاطين وملوك هذا القرن ، الجلوس في مجالس القضاء ، واستماع الأحكام ، « ومن ثم كان الملوك حراساً على أن يعرفوا شيئاً من الفقه الإسلامي وأصوله ومذاهبه وقوانينه ، حتى يسيطعوا مشاركة القضاء في إصدار أحكامهم في القضايا التي ينظرون فيها بحضرتهم »^(٢) .

وقد تنوعت المناظرات العلمية ، والمحاورات الدينية ، وكثيراً ما هبت الفتن من خلال هذه المناظرات ، فأطاحت بالأفاضل من العلماء ، وأشعلت نار الحرب بين السنيين والفرق الإسلامية ، أو بين المذاهب بعضها مع البعض .

وكان العامة يسهمون في هذه المناظرات بقدر محدود^(٣) ، ويمكن أن نعتبر هذه المناظرات نوعين من الثقافة الرفيعة يستفيد منها فئات الخاصة من المثقفين ، كما يستفيد من المدارس وثقافتها ، عامة الشعب على اختلاف طبقاته ، وكذا المكتبات وما فيها .

ومن هذا نخرج : بأن القرن السابع الهجري لم تتوقف فيه الحركة العلمية ،

(١) الخوانق : أما كن خصصت للمبادة ، كان للتصوفة يخنون إلى أنفسهم وإلى عبادة الله فيها . وكان التصوفة يشتملون دائماً بالعالم ، وكان يقد إلى هذه الخوانق الكثير من العلماء والفقهاء ليلقوا عليهم دروساً في الحديث والفقه ، فكان من بالخوانق على جانب من الثقافة والوعى الديني [انظر : الحركة الفسكرية في مصر ص ١٠٤ ، ١١١] .

(٢) الحركة الفسكرية في مصر - لمبد اللطيف حمزة ص ١٥٤

(٣) انظر : الأدب العربي وتاريخه - محمود مصطفى ٢/٣٠٠

ولم يتعمل فيه النشاط الثقافي وانتشار المعارف - رغم ما أصابه من التخريب والدمار - بالتقدير الذي كان يقتضيه هذا التخريب ، بل سارت الحركة الفكرية - رغم هذا كله - بأوسع ما يكون ، وبخاصة أواخر هذا القرن .

(د) طابع التأليف :

إذا نظرنا إلى التأليف بعين النقد والتدقيق ، وجدناها لا تخرج عن أمور « لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها ، وهي : إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه ، أو شيء متفرق يجمعه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه » .

« وينبغي لكل مؤلف كتاب ، في فن سبق إليه ، أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد : استنباط شيء كان معضلا ، أو جمعه إن كان مفرقا ، أو شرحه إن كان غامضا ، أو حسن نظم وتأليف ، أو إسقاط حشو وتطويل » .

« وشرط في التأليف : إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقص ، وهجر اللفظ الغريب ، وأنواع المجاز ، اللهم إلا في الرمز والاحتراز عن ادخال علم في علم آخر ، وعن الاحتجاج بما يتوقف بيانه على المحتجج به عليه - لئلا يلزم الدور - وزاد المقأخرون : اشتراط حسن الترتيب ووجازة اللفظ ، ووضوح الدلالة ، وينبغي أن يكون مسوقا حسب إدراك أهل الزمن ، وبعقضى ما تدعوهم إليه الحاجة »^(١) .

وكانت الحاجة : هي الداعية إلى تسلسل العلوم والمعارف عند المسلمين ،

حتى دخلت الفلسفة والعلوم الرياضية ، وكان أعظم داع إلى بحث هذه العلوم : هو الدفاع عما جاء بالقرآن ، لما نشأ من الزنادقة والملحدین وغيرهم ما يعيبه .

وفي القرن السابع « انصرف أصحاب القوايح عن الاشتغال في الفلسفة والفلك والرياضيات إلى الأبحاث الدينية ، وامل السبب في ذلك كثرة ما تولى الناس من الإحن ، فالتجأوا إلى الدين أعظم تعزية لهم ، وحوّلوا أكثر تلك العلوم : إما إلى خدمة الدين ، وإما إلى الخرافات »^(١) ، وراحوا يدوفون ما تجود به قرائحهم بما استوعبت من العلوم ، وكان لمعظم علماء هذا القرن ميسم خاص ، فالمتورخ فقيه ، والفقيه مؤرخ ، وهما قد أخذوا بنصيب كبير من اللغة والحديث والتفسير ، ولم يثنهم عن طلب العلم ما كان يحيط عصرهم من مؤثرات الظلم ، فصدر عنهم الجليل من المصنفات ، والكتب الجامعة لمختلف المعارف والفنون .

« وكان لكتابة العلوم أسلوب خاص امتازت به كتابة الرسائل ، ولم تقاثر بما تأثرت به تلك الكتابة في عصورها المختلفة ، وبما كان ذلك راجعاً في الغالب إلى أن العبارة العلمية لا يقصد منها إلا إفهام المراد ، وإيصال المعنى إلى ذهن القارىء . فلم تكن مجالاً للتأنق والزينة التي استعدت التسكف في أواخر العصر ، ثم إن المعاني العلمية المحدودة لا تتحمل التحويل ولا المضي مع الخيال ، ولا يقبل فيها المجاز ، وإذا برئت من ذلك فهي غالباً عبارة تؤدي المعنى من أقرب طرقه ، وتستعمل فيها الألفاظ فيما وضعت له لغة واصطلاحاً ، لا تتعمد ذلك ، كذلك وبما رجع الأمر إلى أنه لا يتناول التأليف عادة إلا

كل عالم ، وهم في الغالب ذووا ملكات سليمة واطلاع يشهد أذهانهم ، وللعلم مقام يصونه غالباً عن الادعاء»^(١) .

وأخذت الكتابة - في النصف الأخير لهذا القرن - تنحو بالتدريج مفتحة خاصة في تنوع عبارتها بتنوع موضوعاتها ، وترسم النظام والتقسيم والتفصيل فيها ، وترجع كفة اللفظ على المعنى^(٢) .

وكان من سمات هذا القرن أيضاً : ظهور نوع مختصر من التأليف ، لم يظهر من قبل ، ولعل الدافع لهذا الاتجاه : قصور المهتم عن الإكثار ، وميلها إلى الإيجاز والاختصار ، « فمتى كانت الخواطر ثاقبة ، والأفهام المراد من الكتب متناولة ، قام الاختصار لها مقام الإكثار ، واكتفت بالتلويح عن التصريح » .

« وقد ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق في العلوم ، وأخذوا يدونون منها مختصراً في كل علم ، يشتمل على حصر مسأله وأدلتها ، باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن ... وربما عمدوا إلى الكتب المطولة فاختصروها تقويماً للحفظ كما فعله ابن الحاجب في أصوله ، وابن مالك في العربية ، وفيه إخلال بالتحصيل : لأن فيه تخليطاً على المبتدئ . بإلقاء الغايات من العلم عليه ، وليس له استمداد لقبولها ، ثم فيه شغل كثير ، بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم ، لتزاحم المعاني عليها ، ثم إن للمسئلة الحاصلة من المختصرات إذا تم على سداده ، فهي ملسكة قاصرة عن المسئلة التي تحصل من الموضوعات البسيطة ، لكثرة ما فيها من التكرار والإطالة

(١) الادب للعربى وتاريخه - محمود مصطفى ٩٩/٢

(٢) انظر : آداب اللغة العربية - لأحمد الاسكندرى ص ١١٢

المفيدين لحصول الملكة القامة ، ولما قصدوا إلى تسهيل الحفظ أركبهم صعباً
بقطعهم عن الملكات النافعة»^(١) .

وقد جاء فيما أوردناه من العبارة السابقة ، عيوب هذه المختصرات ، ولم
يشر صاحب الكشف إلى الدافع الذي دفعهم إلى تأليفها .

وإذا عدنا إلى ما كان عليه الناس - في هذا القرن - نرى العلماء - وقد
أزعجهم ما صنعه الفزاة بتراث الإسلام - يندفعون بكل طاقاتهم ، عاملين
لإعادته : بتلخيص ما حوته قرائمهم من علوم ، في مختصرات بسيطة خفيفة
الجل ، جامعة للعلم ، راعوا في كتابتها : قصر أعمارهم عن إتمامها ، وقصور
الهمم عما فيه تكثير للفظ وتشحيد للخاطر ، وحفاظا على أفكار من سبقهم
من العلماء ، فأكثروا من التلاخيص الجامعة ، فجاء الكتاب الواحد حاويا
لمشترات من الكتب ، وقد أحسنوا تبويب ذلك وترتيبه ليسهل الانتفاع به ،
وإننا لنقف أحيانا أمام الواحد من هذه المؤلفات ، فيبدو لنا في عظمته كأنه
طود أشم ، سواء أكانت هذه العظمة بارزة فيه من ناحية جمعه واستيعابه ،
أم من ناحية دقته وسلامته ، أم من ناحية تركيزه وتنقية فصوله ، وهذا الاتجاه
من الكتابة اشتهر به كتاب الفرس - في تصانيفهم - أكثر من غيرهم .

وما ذكره صاحب الكشف ، لا ينزل بالمختصرات من رفعتها ، ولا ينقص
من كالمها ، ولا يخرجها عن دائرة العظمة كونها لا تصلح للمبتدىء .

وفي نهاية القرن - وقد عادت الطمأنينة إلى النفوس ، وتلاش شبح الحرب -
بدأ العلماء في كشف وبيان وإيضاح هذه المختصرات ، ببراهين تنبه الذاهل ،

وتوقظ الغافل ، وتعين على تحصيل العلوم ، بما ارتآه صاحب كشف الظنون ، بل وأكثر من ذلك ظهرت الموسوعات العلمية .

فالحاجة إذن : هي التي جعلت العلماء يلجأون إلى هذه الطريقة ، ولو تحريفاً الدقة عن وقت تأليف هذه المختصرات ، لوجدنا أكثرها ألف في النصف الأول لهذا القرن ، أو في بداية نصفه الثاني ، أي وقت الإبادة التي قام بها التتار للعالم الإسلامي .

ثم بعد هذا ننظر داخل هذه التصانيف على اختلافها ، لنوضح طابع تأليفها :

١ - العلوم العربية : وتشمل النحو والصرف والبيان والعروض وفقه اللغة والمحاضرات والإنشاء ؛ وعلماء اللغة في هذا القرن - بوجه عام - لم يتخصصوا في واحد منها ، وإنما جمعوا بينها ، فوضعوا أهم كتب النحو والصرف : كالشافية والسكافية لابن الحاجب ، وألفية ابن مالك ، والتصريف للزنجاني ؛ كما نضجت في هذا القرن أيضاً علوم البلاغة^(١) . وقد نشط العلماء في تدوينها نشاطاً عظيماً ، وكانوا مدفوعين إليه بشعور غريب سيطر على نفوس المسلمين بعد سقوط بغداد ، وبعد عبث الفزاة بالتراث العربي الإسلامي^(٢) .

وقد أهمل هؤلاء العلماء ذكر الروايات فيما صنفوه في الأدب ، وقل الإطناب ، واكتفى من الروايات بذكر محصلها ، واختصرت القواعد والأحكام ، ودخلت تحت حدود وضوابط عامة خصوصاً كتب النحو^(٣) .

(١) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية - لزيدان ٣ / ٣٨ .

(٢) انظر : الحركة الفكرية في مصر - لمبد اللطيف حمزة ص ٢٣٨

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية - للأسكندري ص ٢٢٩

« وتناول علوم البلاغة قوم من الأعاجم ، فخلطوا مباحثها بالفلسفة ، وأجروا على قواعد تلك العلوم أحكام هذه الفلسفة ، وتقاسيمها وافتراضاتها ، فتمعدت مسائلها وركت - في الغالب - عباراتها ، وتمسفت تماريفها . وقلت الرغبة في الأدب خاصة ، ونقصت الملكات تقصاً فاحشاً ، فتورط أهل العصر في أنواع التحسين اللفظي والمعنوي ، يجمعونها على العبارة الواحدة حتى تنمو بحملها »^(١) ، فكانوا يتبعون العويص حتى انتهوا إلى الألفاظ ، فأكثروا منها وصارت موضع سحرهم ومجال مباراتهم ، وزاد إمعانهم في التشبيه والاستعارة ، حتى أتوا بالسخيف البارد ، وأكثروا في المبالغة حتى تورطوا في مقابحها ، فأتوا بالمحال ، ثم إنهم تمعدوا المحسنات البديعية وألحوا في تمعدها ، وأكروهوا أبيها ، ولم يقصدوا إلى المعنى ، فجاءت عبارتهم بمقوتة ، فيها إخلال بالمعنى ، وإضرار بالمبنى . « وتغير حال الشعر في هذا العصر عما كان عليه قبله . وصارت أكثر أمور الدولة إلى الأعاجم ، وانصرفت القرائح إلى الفقه والتصوف وغيرهما من العلوم الدينية . . . فلم ينبغ فيه - من الشعراء البلغاء - نصف ما ينبغ في العصور السابقة ، على أن ما انتاب الشعر - من أطوار المدنية ، والاتقلابات الاجتماعية - أحدث تغييراً في قواعده وأساليبه »^(٢) .

فكتب الشعر في أغراض لم يسبق إليها : كالخوض في الجون ، والقول في المصلوبين ، وهجاء المغنمين ، والذم بالرشوة ، ووصف أنواع المطاعم ، وضبط قواعد العلوم^(٣) . فصار الشعر خادماً لتلك العلوم : من فقه ونحو وطب وتاريخ وما إليه .

(١) الأدب العربي وتاريخه - لمحمود مصطفى ٢ / ٩١ ، ١٠٠

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية - لزيدان ٣ / ١٣

(٣) انظر : الأدب العربي وتاريخه - لمحمود مصطفى ٢ / ٢٤١

وقد ظهرت الصناعة - في النثر والنظم العربي - عند علماء الفرس أيضا ، فقد شغل عدد من الكتاب بالألغاز ، وترسموا المبارات الغربية . وظهرت موجة الشعوبيين - الذين يطالبون بالعودة إلى اللغة الفارسية ، وهجر العربية - فأكثروا من التأليف بها ، وخاصة في الأدب والتاريخ ، إلا أن ما ألفوه بالفارسية شيء يسير إلى جانب ما ألفوه بالعربية في مختلف العلوم .

وقد ارتقى الشعر الصوفي - في هذا العصر - وظهرت فيه نماذج جيدة فيها أحسن معاني التصوف وألطفها في الشعر الفارسي ، وظهر كذلك في هذا العهد أشهر الصوفية أمثال « جلال الدين الرومي ^(١) » وغيره .

« ولعل أهم العوامل القوية في ظهور هذه الناحية ، هو عسف المغول وجورهم فإن ذوى النفوس المرهقة - حينما ظهر في العالم هذا الطغيان - قد تألموا ، وانطوت قلوبهم على الحسرة ، فلا كرب أنهم قد اتجهوا نحو العالم الروحي ، ورجعوا في الحياة المعنوية ، والتأملات الباطنية والرياضة الصوفية ^(٢) » .

« والذي ينبغي ملاحظته أن هذا العصر قد ضم بينه كتابا أفاضل ، كانوا في الكتابة نجوما ساطعه ، لم يمثلوا عصرهم ، ولا شابهوا إخوانهم ، وإنما مرجع ذلك إلى النشأة الخاصة لذلك الغابنة بين هؤلاء السقاط ، وذلك أن الطبع

(١) هو : جلال الدين محمد بن محمد بن حسين الخطيبي البكري - أكبر الشعراء الصوفية في إيران - ولد ببلخ سنة (٥٦٠٤هـ) ، وكان أبوه يمد من عظماء الصوفية ومشايخهم تلقى العلم عليه أولا ، وطلى غيره ، ثم رحل إلى دمشق في طلب العلم والاختراط في سلك أصحاب الطريقة ، ثم عاد إلى قونية وبها نهض للتعليم والتدريس . امتلأ شعره الصوفي بأفكار لطيفة ، فاجتذب إليه النفوس . توفي سنة (٦٧٢هـ) في قونية . [أنظر تاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده ص ١٤٥ وما بعدها . وتاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٦٥٤ وما بعدها] .

(٢) تاريخ الأدب الفارسي ص ١٢٤ ، ١٣٥

السليم إذا اجتمع إلى تحصيل البليغ الكلام ، وحرص على طريقة السابقين ،
خرج صاحبه عن طبيعة عصره »^(١) .

٢ - العلوم الدينية : في هذا القرن أهمل مصنفو الكتب الدينية ذكر
الروايات باختلاف طرقها وإثبات أسانيدها ، واكتفى من الروايات بذكر
محصلها ، واختصرت القواعد والأحكام ، وأدخلت تحت حدود وضوابط
عامة ، وخصوصا كتب الفقه والأصول^(٢) .
وكان لكل علم من هذه العلوم سمة خاصة ، وطابع يميزه .

فالتفسير لم يكتف مصنفوه ببيان معاني الآيات ، بل بينوا ما فيه من وجوه
البلاغة ، وأعرّبوا ألفاظ الآيات ليساعد على أفهم ، كما تناولوا مسائل الفقه
والأصول كلما عرض لها مناسبة ، فتمازجت العلوم كلها في تفسير القرآن باجتماع
الخصائص الروحية والعقلية والمادية ، كما أنهم تركوا الأسانيد التي كانت تلازم
التفسير القديمة^(٣) ، ثم إنهم خلطوا بين التفسير بالرأى والقياس فجمعوا بينهما
مع الاختصار^(٤) ، وظهرت التفسير العلمية المدعمة بالمنهج السنّي^(٥) .

وأما الحديث : « فلم تزد رواياته بعد الكتب الصحاح التي دونت في العصر
الماضي شيئاً جديراً بالذكر ، وكان جل اهتمام المحدثين حفظ ما جمعه شيوخهم
السالفون ، وتبيين مراتب الحديث ، ولسكفهم توسعوا في علوم رواية الحديث

(١) الأدب العربي وتاريخه - محمود مصطفى ٢ / ٩١

(٢) أنظر : تاريخ آداب اللغة العربية - للأسكندري ص ٢٢٩

(٣) أنظر : الأدب العربي وتاريخه - محمود مصطفى ٢ / ٢٠٧

(٤) أنظر : تاريخ آداب اللغة العربية - للأسكندري ص ٢٤٤

(٥) أنظر : التفسير ورجاله - لمحمد الفاضل ص ٦٦

ومصطلحه وغريبه ومعاني شكه ، وجمعوا بين صنفى التأليف : من المختصرات المشتملة على طائفة من الحديث فى موضوع خاص ، ومن المطولات الجامعة للكتب السمة وغيرها (١) .

وأما الفقه وأصوله ، فقد بدأ فى أوائل هذا القرن بالركود ، وانتهى فى أواخره إلى الجمود ، وإن كان فى بحر هذا القرن ، قد برز بعض الفحول اللامعين من الفقهاء والأصوليين .

وقد ساد الفكر التقليدى المغلق ، وانصرفت الأفكار عن تلمس العلل والمقاصد الشرعية فى فقه الأحكام ، إلى الحفاظ الجاف ، والاكتفاء بتقبل كل ما فى الكتب المذهبية دون مناقشة ، وركدت حركة التخريج والترجيح والتنظيم فى فقه المذاهب ، وقد أصبحت المؤلفات الفقهية والأصولية - إلا القليل - أواخر القرن ، اختصاراً لما وجد من المؤلفات السابقة ، أو شرحاً لها ، فأنحصر العمل الفقهى والأصولى فى ترديد ما سبق .

وشاعت طريقة المختصرات فى التأليف الفقهى والأصولى ، وأصبحت هى الطريقة السائدة العامة ، وحلت كتب المتأخرين فيها محل كتب المتقدمين . وقد عمد المتأخرون فى مختصراتهم إلى أن يجمعوا فيها أبواب العلم كلها ، فى ألفاظ ضيقة يتبارون فيها بالإيجاز ، حتى تصل أحياناً إلى درجة المسخ والإفزاز ، وتكاد كل كلمة أو جملة تشير إلى بحث واسع ، أو مسألة تفصيلية .

ثم عمد المؤلف بعد ذلك إلى وضع شرح لمختصره ، لإيضاح عباراته ، وبسط تفاصيل مسأله . وكثيراً ما كان يضع هذا الشرح غير مؤلفه ،

(١) تاريخ آداب اللغة العربية - للأستاذ سكندرى ص ٢٢٤

وتتضمن هذه الشروح كثيراً من المناقشات اللفظية في حل العبارات والألفاظ ،
دون المقاصد الجوهرية في العلم^(١) .

وأما علم الكلام ، فقد اختلط بالرد على الفلاسفة لكونهم أصل الابتداع
في الملة ، فقد « انتشر بانتشار الفلسفة اليونانية نوع جديد من الإلحاد ، فاضطر
علماء الكلام أن يدرسوها ليردوا على أهل الزيغ من نوع أدلتهم ، واستعملوا
لذلك الأقيسة المنطقية ، فامتزجت الفلسفة الإلهية بعلم الكلام ، حتى صاروا
كشيء واحد ، وكانت عبارة كتبها في بدء أمرها واضحة مفهومة ، ثم جنحوا
فيها إلى الاختصار وتمميتها على من ينتصبون لمارضتهم من الفقهاء والحنابلة ،
فصعبت عبارتها حتى صارت رموزاً وكفايات »^(٢) .

وقد كان للعلماء مطلق الحرية في التعبير ، لا يتقيدون بعبارات غيرهم ، بل
يمولون على تأخير حجتهم وبلاغة أسنتهم ، إلا في نص ينقل ، أو شاهد يورد ،
كما استعاروا أساليب الفلسفة والمنطق ، وأخضعوا علمهم لقواعدها .

ولقد كان للفرق الإسلامية - في هذا المضمار - باع طويل ، وظهر لهم
- في هذا القرن - مؤلفات كثيرة ، كما ظهرت مؤلفات دينية تفصل بتعاليم
الشيعة^(٣) .

وأما التاريخ والسير ، فقد ازداد التأليف فيهما ، وبقي لنا حتى الآن قدر
هائل من الكتابات التاريخية ، سواء أكانت بالعربية ، أم بالفارسية ،

(١) انظر : المدخل الفهسي العام - لمصطفى الزرقاء ١ / ١٨٤

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية - للاسكندري ص ٧٨ . وانظر أيضاً : الأدب

العربي وتاريخه - لمحمود مصطفى ٢ / ٢١٨ . وتاريخ التمدن الإسلامي - لزيدان ٣ / ١٧٧

(٣) انظر : تاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده ص ٢٤٢

وكتب المؤرخون العرب تصانيف جمعوا فيها بين السير والتاريخ السياسي والتاريخ العام . فاستمادوا النظرة الإنسانية السابقة إلى التاريخ من حيث هو تاريخ المجتمع ، وعلاوة على هذا ، فإن نظرتهم العلمية تبدو فيما بذلوا من جهود للجمع بين تواريخ السير والتواريخ السياسية .

وقد طمعت في بعض التواريخ ، أخبار الوفيات على الأحداث السياسية ، إلى حد أن هذه تقتصر في الغالب على بضعة عبارات لا رابط بينها .

وظهر إلى جانب التواريخ العامة إنتاج عظيم من تواريخ الأقاليم والسلالات الحاكمة والسير ، كتبه مؤلفو تلك التواريخ أنفسهم ، كما ظهرت بعض التواريخ المختصرة القصيرة .

وكان الأسلوب المتبع في تصنيف التاريخ : هو النثر الطبيعي ، وإن كان هناك من صنف كتابه سجما أو نظاما .

وقد دون علماء الفرس التاريخ بالفارسية ، ولم تكتسب مصنفاتهم من الأهمية واستقلال الشخصية إلا بمقدار ما تنفرد به ، فافتصرت مصنفاتهم على تلخيص المراجع السابقة لها مع مواد إضافية تعالج الأحداث حتى زمن التدوين ، فجمعت كتبهم ضئيلة الأهمية من حيث الرواية والنقد ، مفتقرة إلى التراجم التاريخية^(١) .

وتميزت كتب التاريخ - في هذا القرن - بحذف الأسانيد ، وجمع الحقائق الكثيرة في الكتاب الصغير ، فكان الكتاب الواحد يحوى عشرات من كتب التاريخ وتقويم البلدان ، ولذا أطلقوا عليها اسم المعاجم^(٢) .

(١) انظر : دراسات الحضارة الإسلامية - لجب ص ١٦٥ - ١٧٢ . والحركة

الفكرية في مصر ص ٣١٣

(٢) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية - لزيدان ١١ / ٣

٣ — العلوم الدخولة : كانت العلوم المسيحية قد ترجمت وهذبت وصححت ، ونبغ فيها فطاحل تصرفوا فيها ، وتعمقوا في إيجاز عبارتها ، وجذبوها إلى علوم الدين ، فظهر في التفسير علوم الفلك والطبيعيات ، كما أصبحت الفلاسفة خادمة لتلك العلوم ، بفضل صنيع العلماء المخلصين ، وكان نتيجة حذق هذه العلوم : أن ألفوا فيها ، وتقدمت أبحاثهم العملية : فهنوا المراصد والبيارستانات ، ليطبقوا فيها ما توصلوا إليه من أبحاث نظرية^(١) .

وقد بقيت بعض مؤلفات من ذلك القرن مصونة عن العبث في رعاية الحكومات الصغيرة ، والدول التي لم يتمكن القول من تدميرها^(٢) . ومن خلال النظر في بعض هذه المصنفات ، يستطيع الوقوف على نماذج من التأليف في هذا القرن ، من أراد ذلك .

(٥) تأثير الفرق الإسلامية على الفكر :

نشطت - في هذا القرن - بعض الفرق الإسلامية نشاطا ملحوظا ، وازداد التوتر بينها وبين السنيين ، وأشعلت نار المصارك الكلامية التي كان الدعاة يد كونها على غير انقطاع .

وقد أخذ هذا التوتر أشكالا مختلفة ، وسلك دروبا متفرقة ؛ إلا أننا في نهاية الأمر لا ننكر ما خلفته هذه الفرق من أبحاث علمية ، وما نتج عن مجادلاتهم الفلسفية من مباحث علمية نافعة ؛ وإذا كانت الفرق بفروعها المختلفة قد تزودت بالفلسفة والمنطق ، وكانت دائما على استعداد للجدل والمناقشة والتصنيف ، في سبيل المحافظة على مذهبها ونشر تعاليمه ، فإنه لا غرابة : إذا وجدنا علماء السنة

(١) أنظر تاريخ آداب اللغة العربية - للأسكندري ص ٢٢٩

(٢) أنظر تاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده ص ١٨٩

اندفعوا جادين في التزود بأرائهم الفلسفية ، وبراہینهم المنطقية ، ليقارعوا
الحجة بمثلهما ، والبرهان بنظيره « فنشأ عن هذا قدر كبير من النشاط الفكري ،
ورغبة شديدة في تحصيل معارف ذلك الزمان وفلسفاته »^(١) .

فصنفوا مكتبة قيمة زودوها بأحدث النظريات الفلسفية والبحوث الدينية ،
دفعوا فيها الشبهة ، وأقاموا الحجة ، وقعدوا القواعد ، وأبطلوا المذاهب ،
ويفنوا مذهب أهل السنة والجماعة ، وكان لهم الفضل الأكبر في جذب الفلاسفة
إلى الدين وتحويلها لخدمته ، ومسايرتها في نصرته ؛ فكأنت لهم ناصراً ومعيناً
في الرد على هؤلاء المتطرفين .

(و) تراجم لبعض مشاهير علماء القرن :

بعد هذا : يحسن بنا أن نورد تراجم لبعض مشاهير العلماء في هذا القرن ،
فنختار عالماً من أشهر علماء أمم القفون ، حتى تكمل لنا صورة واضحة
يتم بها ما قدمناه للحالة الفكرية ، ونكون قد مرضنا بمض المشاهير النابغين
في العلوم المختلفة .

١ — من أشهر النابغين في الأصول : « سيف الدين الآمدى »

هو : سيف الدين على ابن أبي على بن محمد بن محمد بن سالم بن محمد ، أبو القاسم
وأبو الحسن ، الآمدى ، الثعلبي « أو الثعلبي » ، الإمام الأصولي ، والفقير
الحنبلي ثم الشافعي^(٢) .

(١) تراث فارس ص ١١٩

(٢) انظر : البداية والنهاية ١٣ / ١٤٠ . وتاريخ روضة الناظر - لابن الشحنة

ص ١٩٠ خ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي ١٣ / ٢٧٢ خ . والمبر - للذهبي =

ولد بآمد^(١) ، سنة إحدى وخمسين وخمسمائة (٥٥١ هـ) ، وقرأ بها القرآن .
القراءات . ولما بلغ أربع عشرة سنة ، رحل إلى بغداد ، وتفقّه على الإمام أبي الفتح
ابن النقي الحنبلي^(٢) ، فاشتغل أول الأمر بمذهب الحنابلة ، ثم انتقل إلى مذهب
الشافعي ، وصحب الإمام أبا القاسم ابن فضلان الشافعي^(٣) ، وأخذ عنه
الخلافاً وتميز فيه .

وقيل إنه « أخذ علم الأوائل من جماعة من نصارى الكرخ ويهودها ،
وتظاهر بذلك ، فغناه الفقهاء وتحاموه ووقعوا في عقيدته ، وفر من العراق »^(٤) .

ولو صح هذا لتلصنا للآمدى العذر في أنه إنما لجأ لهذه الجماعة لتفردهم بعلم
الأوائل وإتقانهم إياه ، بمد أن هجره علماء الإسلام واعتبروا الاستغفال به
إلحاداً وخرجوا عن الدين .

ولم يكن الآمدى يرى هذا الرأي ، وإنما كان يرى أنه لا غنى عن الفلسفة

-
- = ١٢٤/٥ . ومراة الجنان ٧٣/٤ ، ومراة الزمان ٣٩١/٨ ، والوفى بالوفيات -
للفصدى ٢٦٧/٥ خ ، ووفيات الأعيان ٦٩٢/١ خ ، ونثر الجنان - للفيوى ٣٦/٢ خ
(١) آمد : لفظة رومية ، تطلق على مدينة كبيرة في ديار بكر ، مجاورة لبلاد الروم .
محيط بأكثره دجلة [أنظر مفتاح السعادة ١٧٩/٢ ، ومراصد الاطلاع ص ٦]
(٢) هو : نصر بن قتيان بن مطر النهروانى المعروف بابن النقي ، كان فقيهاً محدثاً ،
انتفع به جماعة كبيرة ، ولد سنة (٥٥١ هـ) وتوفى سنة (٥٨٣ هـ) [أنظر وفيات
الأعيان ٩٦٣/١ خ ، والذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب ٣٥٨/١ وما بعدها]
(٣) هو : واثق [أو يمين] بن على بن الفضل بن هبة الله بن بركة البغدادي -
ابن فضلان الشافعي . ولد سنة (٥١٧ هـ) كان من أئمة الفقهاء وأعلام العلماء ، وتوفى
سنة (٥٩٥ هـ) ، [أنظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٢٠/٤ ، ومعجم البلدان ٦٣٢/٢
والعبر ٢٨٩/٤]
(٤) مفتاح السعادة ١٧٩/٢ .

لمن أصاب من العلم قسطا ، ومنع من المعرفة نصيبا ، خاصة وأن هذا العصر ،
كثرت فيه المتكلمون ، وزادت فيه الفرق الذين اتخذوا علوم الكلام نهجا
فأتقنوها ، وعلى دربها أخذوا يشككون في العقيدة ، فرأى الأمدى وأمثاله
لزاما عليهم معرفة سلاح الخصم ، وإتقان مفهجه في البحث والمناظرة ، حتى
يتمكنوا من تجنب زلاته ، ورد صولاته وجولاته ، وإخامته في ميدانه .

ثم خرج الأمدى من بغداد قاصداً حلب ، وفيها اجتمع بشهاب الدين
السهوردي^(١) ، الحكيم المقتول ، فأخذ عنه ودرس عليه العلوم العقلية ، حتى
الم بها ، ووقف على مكنونها ، وحفظ الكثير منها .

ثم واصل رحلته إلى مصر فدخلها سنة (٥٩٢ هـ) ، وكان متزوداً بعلوم
عصره ، متبحراً في المفقول ، متفرداً في المعقول ، ذا ذكاء متوقد ، فأن به
الأقران ، وسبق النظراء في معرفة العلوم والفنون المختلفة .

وفي مصر تلقاه ملوك بني أيوب بالخفاوة والتمكريم ، فأسندوا إليه الإعادة
بالمدرسة المجاورة لضريح الإمام الشافعي ؛ ثم تصدر بالجامع الظاهر بالقاهرة ،
مدة كانت كافية لاشتهار فضله وعلمه ، فاشتهر عليه الناس ، واتقنوا به ،
وقصده الطلاب من سائر البلاد^(٢) .

(١) هو : أبو الفتح يحيى بن حبش بن أميرك - شهاب الدين السهوردي -
وقيل اسمه عمر ، ولد في سهرورد ونشأ بمراعة ، وسافر إلى حلب . وكان أوحد زمانه
في العلوم الحكيمية والفلسفية بارعا في الأصول الفقهية ، نسب إلى انحلال العقيدة ، فأنقذ
العلماء بإباحة دمه . قتل سنة (٥٨٧ هـ) بقلعة حلب [أنظر مفتاح السعادة ١/١٩٩
والأعلام - ط العربية ٣/١١٤٥]

(٢) أنظر السكافي في معرفة علماء مذهب الشافعي لوحة ١٠ خ . والتحفة البهية
في طبقات الشافعية لوحة ١١٦ ، ١١٧ خ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/١٢٩ .

وصنف في مصر بعض تصانيفه في علوم الأوائل ، والأصليين . وتحركت آفة الحقد في صدور خصومه الذين أخذوا يدبرون له المكيدة ، فاستعملوا سلاح العصر - وهو النسبة إلى سوء العقيدة ومذهب الفلاسفة والحكماء - وكتبوا محضراً بذلك ، ووضعوا خطوطهم بما يستباح دمه ، ولكن الله أحببنا أعمالهم ورد كيدهم ، فقيض لهم رجلاً منهم فيه إيمان ومعرفة بالله ، استنكر تمامهم عليه - وقد حملوا إليه محضرم ليكتب فيه بمثل ما كتبوا - فكذب فيه :

حسدرا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم^(١)

وأحس الأمدى بقآلبهم عليه ، فترك مصر إلى الشام فبلغ حماة ، واستوطنها ، واتصل بالملك المنصور^(٢) ، فأحسن إليه وأعطاه مدرسة ، وظل في كنفه سنين مقرباً عنده ، ألف له خلالها « المصارع في التاريخ » و« طبقات الشعراء » وغيرها .

ولم تكن حماة هي نهاية مطافه . فما أن ظهر شأنه وطار خبره إلى الشام حتى « كتب إليه الملك المعظم عيسى بن العادل ، ووعده إن قدم إليه ، أن يحسن إليه ، وحبب إليه سكنى دمشق ، وكان سيف الدين يجلبها ويؤثر المقام بها ، فخرج من حماة ليلاً ، ولم يعلم به صاحبه ، ودخل دمشق فأحسن إليه المعظم ، وولاه المدرسة العزيزية - المجاورة لثربة الملك الناصر صلاح الدين ، وأقبل على الأشغال والاشتغال والتصنيف ، وعقد له مجلس المناظرة ليلة الجمعة ليلة الثلاثاء

(١) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي - ظالم بن عمرو بن ظالم - وهو أدل من أسس النحو ؛ وكان من سادات التابعين ، ولى قضاء البصرة ، وهو أول من نقط المصحف ، أسن ومات سنة (٦٩٩ هـ) بطاعون الجارف .

[انظر : مفتاح السعادة ١/١٤٩] .

(٢) هو : محمد بن تقي الدين بن شاهنشاه بن أيوب ، كان شجاعاً شاعراً يحب العلماء ويقربهم ويصفون له التصانيف ، له مع الفرنج حروب ، توفي سنة (٨٦٢٧ هـ) .

[انظر : تمة المختصر - لابن الوردي ٢/١٣٩] .

بالخائض السماك من جامع دمشق ، وكان يحضره الأكابر من كل مذهب ،
ورحل إليه الطلبة من جميع الآفاق ، من سائر الطوائف لطلب العلم ^(١) .

فاستفاد رواده ، وازداد حقد حساده ، فأخذوا يكيدون له عند المعظم ،
متخذين من نفخ الاشتغال بالفلسفة لحنا يوقعونه من حين لآخر على مسمع
مليسيهم ، حتى سئم من الآمدى وماله ، وامتلاً قلبه له بغضاً ، وزادت نفسه منه
بعداً ، فنقل من احترامه ، وجاهر في عدائه .

يقول سبط ابن الجوزية ^(٢) : « إن بنى العادل والمعظم والأشرف [كانوا]
يكرهون الآمدى لما اشتهر عنه من الاشتغال بالمنطق وعلوم الأوائل ، ومع
كراهة المعظم له ، فإنه فوض له أمر المدرسة العزيزية ، وكان إذا دخل على
المعظم والمجلس غاص ، لا يتحرك له ، فكنت أخجل من الآمدى ، حتى قلت
للمعظم يوماً : « عوض ما تقوم لى قم للآمدى . فقال : ما يقبله قلبى » .

« وأقام مدرسا بالعزيزية إلى أن توفى المعظم وملك الأشرف ، فأخرجه
من العزيزية » .

هكذا كان موقف الملوك من العلماء - فى غالب الأحيان - موقف عدا
خاصة إذا كان لهذا العالم شأن لم يبلغه الحاقدون، وعلم عجز من تحصيله المنافقون
الذين يسرون فى ركابهم ، يزينون لهم ؛ وما كان أيسر من اتهام فضلاء
المسلمين بالزندقة والاشتغال بعلوم الأوائل ، التى تذرع بها الأشراف فى عزل
الآمدى ، فقد نادى فى المدارس بعد عزله : من ذكر غير التفسير والحديث
والفقه ، أو تعرض لسكلام الفلاسفة نفيته ^(٣) .

(١) الوافى بالوفيات - لصفدى ٢٦٧/٥ خ

(٢) فى مرآة الزمان ٣٩٢/٨

(٣) انظر : شذرات الذهب ١٤٥/٥ ، وطبقات الشافعية - للأسدى لوحة ٤٧ خ

وأخبر الصفدي عن عزل الآمدي : بأن « صاحب آمد ، الملك المسعود
ركن الدين ابن الملك الصالح أبي الفتح محمود بن موفق الدين محمد بن فخر الدين ،
قد رغب أن يكون للشيخ سيف الدين الآمدي مقصب في آمد ، وكتابه ،
ووعده أن يجعله قاضي القضاة ، ويقطعه جاديا كبيرا ، وجهد في ذلك ، وكان
أصحاب الشيخ سيف الدين يرون ذلك ، ليقسم الرزق عليهم ، فإن الشيخ كان
يؤثر الراحة والقناعة ، وكان يحب سكنى دمشق ، فلما تكرر طلبه ، وعده
بالإجابة ، وجعل يدافع من وقت إلى وقت ، فلما أخذ الملك الكامل آمد من
صاحبه ، ورتب فيه الفواب ، أراد أن يولي فيها قاضيا من جهته ، فأجرى
الحديث في ذلك - والسلطان الملك ابن العادل حاضر ، وصاحب آمد يسمع -
فقال صاحب آمد : يا مولانا ، كان الكول قد كاتب الشيخ سيف الدين
الآمدي ، في أن يجعله قاضيا في آمد ، وأجاب إلى ذلك - وأراد أن يرفع
الشيخ سيف الدين بهذا القول - فنظر الكامل إلى الأشرف كالمنكر عليه أن
يكون في بلده مثل هذا الرجل ، وقد عزم على مفارقتها ، وهو يكاتب ملكا
آخر - فبقيت في ففس الأشرف ، إلى أن ورد دمشق ، فأخذ المدرسة العزيزية
منه ... وقطع جاريه ، وأمره أن يلزم بيته فبقي على هذه الحال إلى أن مات (١) .
وأيا كانت التهمة التي وجهت إلى الآمدي ، فإننا ندفعها عنه وعن أمثاله ،
من تعرضوا للمثل ما تعرض له ، فقد كان هناك ما هو أبعد من ذلك .

وقد كان الاشتغال بالفلسفة هو أقرب اتهامها ، وأيسر إقباتها ، وأكثر
شيوعا ، وأمضى سلاحا بأيدي أولئك الذين يستقرون لتنفيذ مآربهم خلف الدين .
كما كان ذلك سبيلا للانتقام والقضاء على الذين يمتازون بملهمم فلا يجيدون
دروب الفناق ، ولا يحسنون المشى في ركاب الملوك ، ولا يستطيعون طاعة الرءوس

(١) الوافي بالوفيات ٢٧١/٥ ، ٢٧٢ خ

ومجتمع هذا شأنه لم يدع مكاناً لعالم جليل ، أو مجالاً لمرشد أمين ، فلا بد للجهل أن يأخذ مكان العلم ، وبتلاشي الإخلاص من النفوس ، وبسيطر النفاق ، ويرتفع شأن المنافقين الجاهلين .

كان على الآمدي أن يلزم بيته امتثالاً لحكم الأشرف؛ إلا أنه لم يدع نفسه تستسلم لليأس ، فمبتدع عن العلم ، فيموت بموته ؛ لقد اتخذ التصنيف طريقاً يتم به رسالته ، ويبلغ به علمه وينفع الناس بعده ، فأتم تصانيفه على نهج محمود ، إن دل فإنما يدل على براعة فائقة ، وذكاء خارق ، وسعة إدراك تغلب عليه الخبرة ؛ فتنن في علم النظر وتقدم ، وحاز فيه قصب السبق ، وأورد على نفسه سؤالاً في تسلسل العلة ، وزعم أنه لا يعرف عفه جواباً ، ثم بنى عليه إثبات العالم . فكان لا يقرر في كتبه إثبات الصانع ، ولا حدوث العالم ، ولا وحدانية الله ، ولا السموات ، ولا شيء من الأصول الكبار ، إذ أنه يرى أن تقرير ذلك بالنظر لا ينهض ، وإنما ينهض بالكتاب والسنة إلى غير ذلك مما يجعل الآمدي غاية ومعروفة ونهاية في المعقول .

فكان بحق شيخ المتكلمين في زمانه ، وصاحب طريقة ونهج في الأصول لم يسبقه إليه غيره ، وقد حمل منهجه من بعده تلامذة بررة أمثال ابن الحاجب ، والعزيز بن عبد السلام والصفى المراغي^(١) ، وابن سني الدولة^(٢) ، وغيرهم .

(١) هو : أبو الصفاء خليل بن أبي بكر بن محمد بن صديق المراغي - الفقيه الحنبلي - قرأ الأصول على السيف الآمدي نائب في القضاء بالقاهرة ، وكان بصيراً بالمداهب عالماً بالخلاف والطب توفي سنة (٦٨٥ هـ) بالقاهرة ، [انظر شذرات الذهب ٢٩٠/٥] .
(٢) هو : صدر الدين أبو العباس أحمد بن قاضي القضاة شمس الدين أبو البركات يحيى بن هبة الله بن الحسن بن يحيى بن صدقة التتلي الشافعي - المعروف بابن سني الدولة - ولد سنة (٥٩٠ هـ) وكان عالماً بعلوم شتى ، ودرس في عدة مدارس ، وتولى قاضي القضاة ، وتوفي بدمشق سنة (٦٥٨ هـ) [انظر : ذيل مرآة الزمان ٣٨٥/١] .

وقضى الآمدي ثمانين عاماً مجاهداً في سبيل العلم ، خير الطباع ، سليم القلب ، حسن الاعتقاد ، قليل التعصب .

قال عنه سبط ابن الجوزية : « لم يكن في زمنه من يجاربه في الأصلين ، وهلم الكلام ، وكان يظهر منه رقة قلب وسرعة دمعة »^(١) .

وقال عنه المز بن عهد السلام : « ما سمعت أحداً يلقى الدرس أحسن منه ، كأنه يخطب ، وإذا غير لفظاً من الوسيط ، كان لفظه أمس بالمعنى من لفظ صاحبه ، أو كما قال : فإني علقتة من حفظي » .

وقال أيضاً : ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الآمدي .

وكان ابن الحاجب يقول : ما صنف في أصول الفقه مثل كتاب سيف الدين الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ؛ ومن محبته له اختصره^(٢) .

وتوفي الآمدي سنة إحدى وثلاثين وستمائة (٦٣١ هـ) بدمشق ، ودفن بسفح قايسون .

ولما مات توقف الأكابر والعلماء بدمشق عن حضور جنازته ، خوفاً من الملك الأشرف ؛ فخرج الإمام عز الدين في جنازته ، وجلس تحت قبة النسر ، حتى صلى عليه ، فلما رأى الناس ذلك بادروا إليه وصلوا عليه^(٣) . فلم يحرم الآمدي تقدير من عرف فضله وحفظ علمه .

وترك الآمدي ثروة علمية عظيمة ، وطريقة في البحث جليلة ، دونها تلاميذه الذين أخذوا عنه - رحمه الله وجزاه عما قدم للإسلام خير الجزاء .

(١) مرآة الزمان ٣٩٢/١

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي ٣٧٢/١٣ ، ودول الإسلام ١٠٢/٢

ودائرة المعارف الإسلامية ٦١٨/٢ ، وأعلام العرب - للدجيلي ٥٨/٢

(٣) انظر : مفتاح السمادة ١٨٠/٢ ، والوافي بالوفيات ٢٧٢/٥ خ

٢ — من النابغين في التفسير : موفق الدين الكواشي :

هو : موفق الدين أبو العباس ، أحمد بن يونس بن حسن بن رافع بن حسين الشيباني الكواشي الموصلي الشافعي^(١) .

ولد بكواشة^(٢) سنة (٥٩١ هـ) قرأ على والده ، وقدم دمشق فأخذ عن السخاوي وغيره^(٣) .

برع في القراءات والتفسير والعربية ، فكان منقطع النظر .

اتصف بالزهد والصلاح ، والصدق والتبتل ، يزوره السلطان فن دونه ، فلا يعبأ بهم ، ولا يقبل لهم شيئاً^(٤) .

حج وزار بيت المقدس ، ورجع إلى الموصل ، فتمعد وأقام بالجامع العتيق منقطماً عن الناس ، مجتهداً في العبادة ، فكان له كشف وكرامات^(٥) .

صنف : « التفسير الكبير » في اثني عشر مجلداً ، و « التفسير الصغير » في مجلدين ، حرفيه أنواع الوقف والإعراب ، وأرسل منه نسخة إلى مكة

(١) انظر : سلم الوصول إلى طبقات الفحول - لحاجي خليفة ص ١٦٠ خ ، وطبقات

الشافعية - للأسدي لوحة ٥٦ ، وكشف الظنون ١/٢٤٥ ، ٣١٤ ، ومفتاح السادة

١٠٣/٢ ، ونثر الجمان - للفيومي ٢/٢٤٤ خ

(٢) كواشة : قلعة من أعمال الموصل .

(٣) انظر : شذرات الذهب ٥/٣٦٥ ، ومفتاح السادة ٢/١٠٣

(٤) انظر : شذرات الذهب ٥/٣٦٦ ، وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٥٦ خ ،

وطبقات المفسرين - للأوذني لوحة ٥٦ خ ، ومرآة الجنان ٤/١٩٣ ، ومفتاح

السادة ١٠٣/٢

(٥) انظر : سلم الوصول ص ١٦٠ خ ، وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٥٦ خ ،

ونثر الجمان - للفيومي ٢/٢٤٤ خ .

والمدينة والقدس . وصنف أيضاً : « كشف الحقائق في التفسير » و « مواقيت في القراءات »^(١) .

قضى حياة - نيفت على التسعين بأشهر - في خدمة العلم مهتماً بالتفسير والقراءات ، وكف بصره قبل موته بعشرين عاماً أو أكثر ، فتلقى ذلك بالرضا والتسليم .

وتوفي سنة ثمانين وستمائة (٦٨٠هـ) ، وترك تصانيف بقيت مغلدة ذكراه^(٢) . فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء .

٣ - من النابغين في الحديث : محيي الدين الفروى .

هو : شيخ الإسلام ناصر السنة ، محيي الدين أبو زكريا ، يحيى بن شرف ابن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحازمي النوى . العالم الحافظ الفقيه الشافعي^(٣) .

ولد سنة (٦٣١هـ) بنوى^(٤) ، وحفظ القرآن بها ، وقدم دمشق سنة (٦٤٩هـ) مع والده ، وسكن بالمدرسة الرواحية ، واشتغل بها ، فدرس الفقه والحديث والأصول والنحو ، فقرأ على ابن مالك وغيره من خيرة علماء عصره ، ولزم الاشتغال ليلاً ونهاراً نحو عشرين سنة حتى فاق الأقران وحاز قصب السبق في العلم والعمل^(٥) .

(١) انظر: كشف الظنون ١/٢٤٥، ٣١٤-٢/٣١٨، ٥٦٣، ومفتاح السعادة ٢/١٠٣

(٢) انظر: شذرات الذهب ٥/٣٦٦، وطبقات الشافعية - للأسدی لوحة ٥٦خ، ومفتاح السعادة ٢/١٠٣، ونثر الجمان ٢/٢٤٤ خ

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٣/٢٧٨، وشذرات الذهب ٥/٣٥٤

(٤) نوى: قرية من قرى حوران بالقرب من دمشق .

(٥) انظر: الحياة العقلية ص ١٤٠، وشذرات الذهب ٥/٣٥٥، ومرآة

حج مع والده سنة (٦٥١ هـ) ، وأقام بالمدينة شهراً ونصفاً ، ثم عاد إلى دمشق . وأخذ في التصنيف من حدود سنة (٦٦٠ هـ) فأبدع فيه وأجاد وأفاد ، وأحسن الانتقاد إلى أن مات .

وكان - مع تبحره في العلم ، وسعة معرفته بالحديث والفقہ واللغة وغير ذلك مما قد سار به الركبان - رأساً في الزهد ، وقدوة في الورع ، عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المفكر ، أنسكراً أموراً على الملك الظاهر حتى أغضبه ، وكان يكثر المكاتبات إليه ، ويعظه في أمور المسلمين قائلًا : وقد أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نقول الحق حيثما كنا ، والأناخاف في الله لومة لائم . فكان السلطان يقبل بعض نصائحه أحياناً ، وأحياناً يرفضها مهدداً ، فلا يثنيه التهديد عن أن يعيد النصح ، حتى كان السلطان يقول : أنا أفزع منه ^(١) .

كان الإمام النووي، قانعاً باليسير راضياً عن الله ، والله عنه راض ، مقتصداً إلى النهاية في ملبسه ومطعمه وأثاثه ، تعلوه سكينه وهيبته ، باشر تدريس الإقبالية نيابة عن ابن خلدكان، وناب في الفلكية والركنية، وولى مشيخة دار الحديث الأشرفية . وكان لا يتناول من معلومها شيئاً بل يقتنع بالقليل مما يبعثه إليه أبوه . وكان قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل به ، فكان لا يأكل في اليوم والليلة إلا أكلة واحدة بعد العشاء الأخيرة ، ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر ، ولم يتزوج .

وبعد عمر مليء بالاشغال بالعالم : تدريساً وتصنيفاً وعملاً به مع إخلاص العبادة لله - توفي سنة ست وسبعين وستمائة (٦٧٦ هـ) ، وهو في الخامسة والأربعين من عمره ؛ ودفن ببلدته نوى ، حيث كان في زيارة أهله .

(١) انظر: البداية والنهاية ١٣/٢٧٨، والحياة العقلية ص ١٤٢، ومرآة الجنان ٤/١٨٤

وترك مصنفات شتى في : الحديث والفقہ ، واللغة ، والتاريخ^(١) .
فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء .

٤ — من التابعين في الفقه : الإمام الرافعي :

هو : إمام الدين أبو القاسم ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم
ابن الفضل بن الحسين بن الحسن ، الرافعي القزويني الشافعي^(٢) .
ولد برافعان^(٣) ، سنة (٥٥٥ هـ) وقرأ على أبيه وغيره ، وكان من بيت
العلم أبوه وجده ، وسمع الحديث من جماعة من المحدثين في عصره .

كان من العلماء العاملين ، وأحد أعلام الدنيا الجامعين لأشتات الفضائل ،
فكان إماماً بارعاً في المعلوم والمعارف ، زاهداً متواضعاً ، له كرامات
ولطائف ؛ قال عنه ابن الصلاح في الطبقات : أظن أني لم أر في بلاد
العجم مثله .

انتهى إليه معرفة المذهب ، فكان أواحد عصره في الأصول والفروع ،
ويجتهد زمانه ، وفريد وقته في تفسير القرآن ، شرح الوجيز ، ومسند الشافعي ،

(١) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية - لزيدان ٢٥٩/٣ ، ٢٦٠ ، والحيـاة
العقلية ص ١٤٣ ، وشذرات الذهب ٢٥٦/٥ ، وكشف الظنون ٨٠/١ ، ١٠٤ ،
١٧٦ ، ٢٤٦ ، ٣٥٠ . ومرآة الجنان ١٨٥/٤ ، ١٨٦ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي ١٨٢/١٣ خ ، وشذرات الذهب ١٠٨/٥ ،
والكافي - لابن عيسى لوحة ٣٣ خ . وطبقات الشافعية للأسنوي ٥٧١/١ ، ومفتاح
السعادة ٣٥٤/٢

(٣) رافعان : بلدة من بلاد قزوين ينسب إليها ، وقيل : إن نسبته إلى رافع بن
خديج الأنصاري .

وصنف الكثير من الكتب الفغيسة ، فكان ظاهر البيان ، كثير الأدب ، شديد الاحترازات في المنقولات ، لا يطلق نقلاً عن أحد غالباً إلا إذا رآه في كلامه ، فإن لم يقف عليه فيه ، غير اقوله : وعن فلان . كما كان كثير الاحتراز أيضاً في مراتب الترجيح ، وكان له مجلس للتفسير وتسميع الحديث بجامع قزوين .

روى عنه الحافظ عبد العظيم المنذرى وغيره ، وتوفى بقزوين في ذى القعدة سنة ثلاث وعشرين وستمائة (٦٢٣ هـ) ، تاركاً وراءه ثروة علمية عظيمة^(١) .
فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء .

٥ - من النابغين في العربية : أبو البقاء العسكري :

هو : محب الدين أبو البقاء ، عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين ، العسكري الأصل^(٢) ، البغدادي المولد والدار ، الأزجى الحنبلى النحوى الضريب^(٣) .

ولد ببغداد سنة (٥٣٨ هـ) ، ونشأ بها ، وأخذ العلم من مشايخ عصره ،

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ١٣/١٨٢ ح ، وشذرات الذهب ١٠٨/٥ ، ١٠٩ ، وطبقات المفسرين للأودنى لوحة ٥٢ خ ، وطبقات الشافعية - للأسدى لوحة ٤٦ خ . وكشف الظنون ١/١٤٨ ، ٢/٣٩١ ، ومفتاح السعادة ٢/١١٥ ، ٣٥٥ ، ومراة الجنان ٤/٣٢ .

(٢) العسكري : نسبة إلى عكبرا وهي بلدة على دجلة فوق بغداد بمنزلة فراسخ [وفيات الأعيان ١/٥٦٢ خ] .

(٣) انظر : إشارة التعمين إلى تراجم النحاة والنويعين - لأبي الحسن ص ٤٦ خ . ورسالة في طبقات فقهاء الحنفية - لابن خضرم لوحة ٣٤١ خ ، وطبقات المفسرين - للأودنى لوحة ٥١ خ ، وممبج المؤلفين - لسكحالة ٦/٤٦ .

حتى صار ضليعا في علوم كثيرة ، ومن الرؤساء المتقدمين في العربية ، ولم يكن في آخر عمره مثله في فنونه .

قصده الناس من الأقطار ، فأقرأ النحو واللغة والخلاف والفرائض والحساب ، وانتفع به خلق كثير ، أضر في صباه بجدرى لحقه ، فلم يثقه ذلك عن المعالي ، فقد كان ثقة صدوقاً عزيزاً فاضلاً ، كثير المحفوظ ، ديناً حسن الأخلاق متواضعاً ، وكان كثير التردد إلى الرؤساء لتعليم العلم .

كان إذا أراد التأليف ، أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن ، وقرئت عليه فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه . وكان لا يمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم . ترك مصنفات كثيرة نافعة وشروحاً مفيدة في فنون مختلفة . وتوفي سنة ست عشر وستمائة (٦١٦ هـ) ببغداد . ودفن بمقبرة الإمام أحمد^(١) رحمهما الله .

٦ -- من النابغين في التاريخ : قاضي القضاة ابن خلكان :

هو : شمس الدين أبو العباس ، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان ، البرمكي ، الأربلي ، الشافعي^(٢) .

ولد سنة (٦٠٨ هـ) في أربل ، ونشأ بها ، وتفق على والده بمدريتها ،

(١) انظر : إشارة التبيين إلى تراجم النحاة واللغويين ص ٤٦ خ ، ورسالة طبقات فقهاء الحنفية ، لوحة ٣٤١ خ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥ - ٦٩ ، وطبقات المفسرين للأودني لوحة ٥١ خ ، وكشف الظنون - مواضع مختلفة ، ومراة الجنان ٣٢/٤ ، ومجمع المؤلفين - لكحالة ٤٦/٦ ، ٤٧ .

(٢) انظر : البداية والنهاية ٣٠١/١٣ ، وشذرات الذهب ٣٧١/٥ ، وفوات اللوفيات - لابن شاكر المكتبي ١٠٠/١ - ١٠٢ .

ثم انتقل بعد وفاة والده إلى الموصل فأخذ عن علمائها ، ثم انتقل إلى حلب سنة (٦٢٦ هـ) وتفقّه بها ، ثم ذهب إلى دمشق سنة (٦٣٣ هـ) ، ولقى كبار العلماء بها وأخذ عنهم ، حتى برع في الفرائد والأدب . ثم رحل إلى مصر سنة (٦٣٧ هـ) ، وأقام فيها ، وناب في الحكم عن قاضي القضاة . ثم عاد إلى دمشق فتولى قضاء القضاة من سائر المذاهب ، ثم عزل عنه وعاد إليه ثانية . ودرس في عدة مدارس لم تجتمع لغيره .

كان إماماً فاضلاً ، معتقناً عارفاً بالمذهب ، حسن الفتوى ، جيد القرينة ، بصيراً بالعربية ، علامة في الأدب والشعر وأيام الناس ، كثير الاطلاع ، مولماً بأخبار المتقدمين ، جمع منها الشيء الكثير ، ودون بما جمعه معجمه التاريخي « وفيات الأعيان » بدأ في تصنيفه في الزاهرة سنة (٦٥٤ هـ) وبذل فيه العناية بتحقيق المولد والوفاة ، وتعريف الأماكن والأشخاص ، وفرغ من تأليفه سنة (٦٧٣ هـ) فجاء بحق ذخيرة علم وأدب وتاريخ ولغة .

وتوفي ابن خلكان - بعد أن قضى ثلاثاً وسبعين سنة بين الشام ومصر ، وبين القضاء والتدريس والتصنيف - في السادس والعشرين من رجب سنة إحدى وثمانين وستمائة (٦٨١ هـ) ، ودفن بسفح قايسون^(١) ، رحمه الله .

٧ - من الناخبين في الرياضيات : نصير الدين الطوسي :

هو : نصير الدين أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن الحسين ، الطوسي ، سلطان الحكام .

(١) انظر : تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٦٠٢ ، والدليل على الروضتين - لأبي شامة ص ٢١٥ ، وطبقات الشافعية الكبرى ١٤/٥ ، والنجوم الزاهرة ٧/٢٥٣ .

ولد سنة (٥٩٧ هـ) في مدينة طوس^(١)، ودرس العلوم الرياضية والرصد وغيرها من علوم الأوائل، حتى نبغ فيها، وصار إماماً منفرداً بذلك، فاق أهل عصره، وانتهت إليه معرفة هذا الشأن؛ عمل رغماً عنه مع «الإسماعيلية والحشاشين» في «قلعة الموت»، ثم انتقل لخدمة «هولاكو» وأصبح منه موضع التكريم والتشريف، فولاه الوزارة، وعمل برأيه، وبني له مرصداً بمدينة «مراغة» سنة (٦٥٨ هـ).

كان غالباً في التشيع، وكان يحكى عنه أمور لا تناسب رتبته في العلم. كان أفضل أهل عصره في العلوم العقلية، وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية والشرعية على مذهب الإمامية. روى عنه جماعة منهم: العلامة ابن المطهر الحلي، وقطب الدين الشيرازي، وغيرهم.

وتوفي - بالجانب الغربي من بغداد - سنة ثلاث وسبعين وستمائة (٦٧٣ هـ) ودفن في مقابر موسى بن جعفر، وقد نيف على الثمانين^(٢). هذا قليل من كثير - يطول شوحه - اكتفينا به، وأوردنا إياه لتوضيح الحالة الفكرية التي كان عليها القرن السابع الهجري.

(١) طوس: مدينة بخراسان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ، بها قبر علي ابن موسى الرضا، وقبر هارون الرشيد [انظر: معجم البلدان - لياقوت ٦/٧٠، ٧١].
(٢) انظر: تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٦١٥ وما بعدها، وتاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده ص ١٩٧، وذيل مرآة الزمان - لليونيني ٣/٧٩، وروضات الجنات - للخوانساري ٦/٣٠٠ وما بعدها، والمعب - للذهبي ٥/٣٠٠ وفوات الوفيات - لابن شاكر السكتي ٢/١٤٩، والمختصر في أخبار البشر - لأبي الفداء ٤/٨، ومفتاح السعادة ١/٣١٨، ٣١٩.

الباب الأول

ترجمة القاضي ناصر الدين البيضاوي

ضممت هذا الباب ثلاثة فصول :

- الأول : في التعريف به .
- والثاني : في حياته للقضائية والعلمية .
- والثالث : في وفاته ورأى الناس فيه .

الفصل الأول

التعريف بالقاضي ناصر الدين البيضاوي

وفيه مباحث ثلاثة :

- أولها : في نسبه وولادته .
- وثانيها : في نشأته وصفاته .
- وثالثها : في رحلته وتأثير عصره فيه .

المبحث الأول

نسبه وولادته

(١) نسبه :

هو : عبد الله بن عمر بن محمد بن علي^(١) ، أبو الخير ، أو أبو سعيد ،

(١) انظر الإنحاف - لمصالحى الدمشقي ص ٢ . وبنية الوعاة - للسيوطي ٥٠/٢ =

أو أبو محمد^(١)، القاضي ناصر الدين، البيضاوي مولداً، الشيرازي نشأة،
التبريزي وفاة، الشافعي مذهباً، الأشعري عقيدة. القاضي الفقيه المفسر الأصولي
النعماني المتكلم.

الملقب بناصر الدين، والمسكن بأبي الخير أو بأبي سعيد أو بأبي محمد،
ولعل كنيته قد تعددت، وأن محمداً وسعيداً إبناه.

وتعدد السكنى دليل على الفضل، فكلمة كان الرجل بعيد المدى في الفضل،
تعددت كناه.

(ب) ولادته:

ولد القاضي ناصر الدين البيضاوي، في بلدة البيضاء، من عمل شيراز،
ببلاد فارس، واشتهر بالنسبة إليها. كما عرف بالشيرازي والتبريزي.

١ -- أما « البيضاوي » بفتح الباء الموحدة، وسكون الياء المثناة من

= والتجريد - للمسقلاني في ص ١٥٤ خ وحاشية القونوي ٣/١، والسالك - للمقريزي
٧٣٣/٣/١، وشذرات الذهب ٣٩٢/٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٩٥/٥، وطبقات
الشافعية - للأسنوي ٢٨٣/١، وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٤١ خ، وطبقات
الشافعية لابن قاضي شهبة ١٦٢ خ، وطبقات النحاة - لابن قاضي شهبة ص ٣٣٨ خ،
وطبقات المفسرين - للأودني لوحة ٥٧ خ، وطبقات المفسرين - للداودي ٢٣٠/١،
والكشكول - للناملي ٢٦/١، ومفتاح السعادة ١٠٣/٢، ونزهة الجليس - للموسوي
٨٧/٢ والوافي بالوفيات - للصفدي ٨٩/٢/٦ خ.

(١) انظر الأعلام - للزركلي ٢٤٨/٤، وحاشية الحفاجي ٣/١. وحاشية القونوي
٣/١، ودررة الأسلاك - لابن حبيب ٥٧/١ خ، والسالك - للمقريزي ٧٣٣/٣/١،
وكشف الظنون ١٦٢/١، ومجمع المؤلفين - لسكحاله ٩٧/٦، وهدية المارفين ٢٦٢/١

تحتها ، وفتح الصاد المعجمة ، وفي آخرها الواو^(١) ، فنسبة إلى البيضاء^(٢) ،
وهي أشهر نسبة .

٢ -- وأما « الشيرازي » فنسبة إلى شيراز^(٣) ، حيث كانت نشأته .

٣ -- وأما « التبريزي » فنسبة إلى تبريز^(٤) ، حيث كانت وفاته .

(١) اللباب - لابن الأثير ١/١٦١ .

(٢) البيضاء : مدينة مشهورة بفارس ؛ كان اسمها في أيام الفرس « دارسفيد »
فمرت بالمعنى ، وأما اسمها بالفارسية فهو « نسايك » ، وهي مدينة في كورة اصطخر
تقاربها في الكبر ، سميت بذلك : لأن لها قلعة ترى من بعد بيضاء ، وقيل لأن ربتها
بيضاء ، وبناتها من طين ، وهي تامة العمارة خصبة جدا ، تحيط بها مزارع الفاكهة
وهواؤها معتدل ؛ ينتفع أهل شيراز ببيرتها ، وبينها وبين شيراز ثمان فراسخ ، وكانت
البيضاء معسكرا للمسلمين ، يقصدونها في فتح اصطخر .

[انظر معجم البلدان - للحموي ٢/٣٣٥ ، ودائرة المعارف للبستاني ٥/٧٦٩ ،
وروضات الجنات - للخوانساري ٥/١٣٦ ومفتاح السعادة ١/١٥٣ ، وهؤرخ الفول
الكبير - للصيد ص ٢٣١ - نقلا عن « فارسنامه - للباخي ص ١٠٥ »] .

(٣) شيراز : من أعظم مدن الفرس ، أول من بناها « شيراز بن طهمورث »
ثم حدد بناءها عضد الدولة ابن بويه ، بها كثير من الصناعات المختلفة ، وأهلها من خيار
الناس ، وليس لهم في الهمة من نظير ، وقد ذمها بعضهم « بضيق الدروب » .
وتعد شيراز قسبة بلاد فارس - أي في وسطها - وتقع على ارتفاع خمسة آلاف
ومائتين من الأقدام ، وهي أغنى المدن الفارسية بالحدائق . وينسب إليها جماعة
من أهل العلم .

[انظر تراث فارس ص ٣٣٩ ، وطبقات الشافعية - للأسنوي ١/٢٨٣ ، وطبقات
النحاة - لابن قاضي شعبة ص ٣٣٨ خ والكشكول - لعامل ١/٢٦ ، ومفتاح السعادة
٢/١٥٥ ، وزهرة الجليس - للموسوي ١/٢٩٧] .

(٤) تبريز : أشهر مدن أذربيجان ، وهي مدينة عامرة حسناء ، ذات أسوار
محكمة بالأجر والجص ، في وسطها عدة أنهار جارية ، والبساتين محيطة بها ، وأهلها
أيسر أهل البلاد وأكثرهم مالا .

وقد شارك « البيضاوى » في هذه النسبة ، وفي الاشتهار بها ، كثيرون من
أهل العلم ، فاشتهروا بها^(١) .

= صارت تبريز العاصمة الرسمية أثناء حكم أبا القاسم المنولى منذ عام (٦٦٣ هـ) وظلت
كذلك إلى عهد الجانيو . وينسب إليها جماعة من أهل العلم .

[انظر دائرة المعارف الإسلامية ١٧٥/٩ وما بعدها . ومعجم البلدان - للحموى
٣٦٢/٢ ومفتاح السعادة ١/١٤٢] .

(١) منهم :

١ - أبو بكر البيضاوى : محمد بن أحمد بن عبد الله بن إسحاق - أحد قراء فارس
توفى سنة (٢٩٣ هـ) . [انظر معجم البلدان - للحموى ٣٣٥/٢] .

٢ - وأبو بكر البيضاوى : أحمد بن محمد بن بهنور - يلقب بلبل الصوفى - مات
بشيراز وحمل إلى البيضاء سنة (٤٥٥ هـ) [انظر معجم البلدان - للحموى ٢/٢٣٥]

٣ - وأبو بكر البيضاوى : محمد بن أحمد بن العباس - الفقيه الشافعى - مصنف
« التبصرة » و« التذكرة » لم يؤرخ لوفاته ، وجاء في الهدية والإيضاح - للبنفادى -
أن وفاته كانت سنة (٤٦٨ هـ) [انظر الطبقات الكبرى - لابن السبكي ٣/٣٨ ، ٣٩ ،
وطبقات الشافعية - للأسنوى ١/٢٣٠] .

٤ - والقاضى أبو الحسن البيضاوى : محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد - الفقيه
الشافعى ، توفى سنة (٤٠٨ هـ) ، [انظر اللباب - لابن الأثير ١/١٦٢ ، وطبقات
الفتهاء - للشيرازى ص ١٠٥ . والطبقات الكبرى لابن السبكي ٣/٨١ ، وطبقات
الأسنوى ١/٢٣٦ . وللحافى - للبهنس ص ١٣ خ] .

٥ - وأبو الأزهر البيضاوى : عبد الواحد بن محمد بن حيان الصوفى - صاحب
الرباط بالبيضاء - توفى في حدود سنة أربع مائة [انظر اللباب - لابن الأثير ١/١٦١]

٦ - والقاضى أبو عبد الله البيضاوى : محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد - الفقيه
الشافعى الحافظ للمذهب والخلاف . ولى القضاء بربيع السكرخ من بغداد ، وتوفى سنة
(٤٢٤ هـ) [انظر الطبقات الكبرى - لابن السبكي ٣/٦٣ وطبقات الأسنوى ١/٢٢٩]

٧ - والقاضى أبو عبد الله البيضاوى : محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد
ولى القضاء بالجانب الشرقى من بغداد نيابة عن جده أبى الطيب الطبرى - توفى سنة
(٤٧٠ هـ) [انظر طبقات الأسنوى ١/٢٣٧] وغير هؤلاء كثير .

ولم يشر أحد من المؤرخين - الذين كتبوا سيرته وترجموا له - إلى تاريخ ولادته ، ولعل السبب في ذلك : هو ما أصاب الناس من الحروب التي اجتاحت هذه المناطق في النصف الأول لهذا القرن ، وهو الوقت الذي كانت ولادته فيه .

وما توصلنا إليه بعد الدراسة والبحث : هو أن ولادته في البيضاء ، كانت أوائل القرن السابع الهجري - الثالث عشر الميلادي - أو قبله بيسير .

فقد رحل أبوه بأسرته من البيضاء إلى شيراز - في أوائل القرن - وكانت شيراز حينذاك عاصمة بلاد فارس ، يحكمها الأتابك أبو بكر بن سعد بن زنكي ابن مودود ، الذي حكم فارس من سنة (٦٢٣ هـ = ١٢٢٦ م) إلى سنة (٦٥٨ هـ = ١٢٩٣ م) ، وكانت تنسم بالأمان والاستقرار - فقد رأى الأتابك أبو بكر : أن من الحكمة أن لا يقف في سبيل القتار ، فأرسل إليهم الهدايا الثمينة والإتاوات ، ودخل في طاعتهم ، فلم يعرضوا له بسوء - فكانت شيراز ملجأ للعلماء الذين فروا من وحشية القتار ، باحثين عن الاستقرار ، والبعد عن حياة مليئة بالخوف والقلق ، فكانوا يجدون في شيراز للبسطة في الرزق والأمان في الحياة .

ويروى أنه كان لوالده عمر بن محمد ، منزلة كبيرة عند الأتابك أبي بكر ابن سعد فجمله قاضي قضاة شيراز ، مما حجب إليه الإقامة بها^(١) .
وإذا كان المؤرخون يجمعون على أنه ولد في البيضاء ، فلا بد أن تكون ولادته قبل رحيل والده وأسرته إلى شيراز .

(١) انظر : تاريخ الإسلام - لحسن إبراهيم ٩٤/٤ . تاريخ الأدب الفارسي - لرضا زاده ص ١٣٧ . وتاريخ الشعوب الإسلامية - لبروكلمان ص ٢٧٩ . ومحاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية - للخضري ص ٥١٣ . ومؤرخ المنول الكبير - للصيد ص ٢٣١ . وينايبع الفسکر الإسلامی - لغالاب ص ١٢٠ .

وذكر ابن حبيب في « درة الأسلاك » أن وفاته كانت « بمحلة تبريز
عن مائة » سنة - كما سنبينه عند الكلام على وفاته - وعليه يكون مولده
سنة (٥٨٥ = ١١٨٩ م) .

المبحث الثاني « نشأته - وصفاته »

(١) نشأته :

نشأ القاضي ناصر الدين البيضاوى ، أول حياته فى البيضاء ، ثم رحل إلى
شيراز ، وهى حينذاك عاصمة بلاد فارس ، ومقر حكم الأتابك أبى بكر بن سعد
وكانت ملجأ الأدياء والعلماء والشعراء الفارين من وجه المغول ؛ وكان الأتابك
أبو بكر يرحب بكل من يلجأ إليه ويوسع عليهم فى الرزق .
وكان من الذين هاجروا إليه ، إمام الدين أبو حفص عمر بن محمد بن على
الشيرازى البيضاوى - والد القاضي ناصر الدين - فتلقاه بالتكريم وولاه منصب
قضى القضاة .

فعاش صاحبنا فى كنف أسرته - حياته الأولى - فى البيضاء ، ثم فى شيراز ،
وقد اشتغل منذ الصغر بطلب علوم الأدب والعربية ، والفقه وأصوله ، والتفسير
والحديث ، والكلام والمنطق ، والتاريخ ؛ على أعظم أئمة مصره وعلماء عصره
كما تلقن عن أبيه العلوم والفنون المتنوعة ، « وتخرج فى الفقه الأصول ،
والأدب ، والمنطق ، والحكمة ؛ على الأسلوب الأعجمى ، الذى يجمع بين العلوم
المختلفة بالترقى فى درجاتها المتقابلة ، وتحقيق بعضها ببعض تحقيقاً يهدف إلى
تكوين الملائكة العامة ، المتصرفة بالتحصيل والتحليل ، والاستنتاج والبحث
فى العلوم على نسبة واحدة وتحرير قوالها التعبيرية على منهج متجدد ، وأسلوب

مطرد»^(١) ، فلك زمام العلوم الدينية ، والفنون اليقينية ، على مذهب أهل السنة والجماعة ، فاعترف له أهل زمانه قاطبة بالفضل المطلق ، وسلوا إليه قصب السبق^(٢) .

وسنفصل القول عن ذلك فيما بعد .

وعاش القاضي ناصر الدين البيضاوى ، فى شيراز فترة عظيمة من حياته - وهى الفترة التى اتسمت فيها شيراز بالأمن والاستقرار - حتى تولى منصب قاضى قضاتها ، وهو المنصب الذى شغله أبوه من قبله ، ثم صرف عنه ، فرحل إلى تبريز حيث كانت وفاته .

ولم يذكر أحد من المؤرخين - فيما نعلم - شيئاً عن أسرة القاضي ناصر الدين البيضاوى ، فقد ظل ذلك أمراً بعيداً عن التاريخ .

(ب) صفاته :

لم يشر أحد من المترجمين للقاضى ناصر الدين البيضاوى ، إلى صفاته الخلقية ، وإنما اکتفوا بإشارات وجيزة إلى صفاته الخلقية .

فقال عنه ابن قاضى شعبة : « كان عالماً بعلوم كثيرة مبرزاً نظاراً صالحاً خيراً ورعاً »^(٣) ، وقال السيوطى : « كان إماماً علامة عارفاً بالفقه والتفسير والأصليين والعريضة والمنطق نظاراً صالحاً متعبداً شافعيّاً »^(٤) ، وقال

(١) التفسير ورجاله - لابن عاشور ص ٩٨ .

(٢) انظر التفسير والمفسرون - للذهبي ٣٠٤/١ ودائرة المعارف الإسلامية -

لبروكلمان ٤١٨/٤ وكشف الظنون ١٢٨/١

(٣) طبقات النحاة والنوويين ص ٣٢٨ خ

(٤) نية الرعاة فى طبقات النحاة ٥٠/٢

البهنسى^(١) ، والشرقاوى^(٢) ، « كان عالماً بعلوم كثيرة صالحاً خيراً » ،
وقال الأودنى : « كان إماماً مبرزاً نظاراً صالحاً مقرباً زاهداً »^(٣) ،
وقال الموسوس : « كان زاهداً عابداً مقوراً »^(٤) .

وإذا كان كل من وصف القاضى ناصر الدين البيضاوى ، حصر صفاته
فى : إمامة العلوم ، والمناظرة ، وحب الخير والصلاح والتعبد والزهد فى الدنيا ،
فإن ذلك ليس بكثير عليه ، فقد نشأ فى بيت علم وأدب :

فأبوه قاضى القضاة أبو حفص عمر ، كان إماماً بقیها عالماً ، له مكانته بين
علماء عصره ، ومنزلة رفيعة عهد الأتابك أبى بكر .

وجده قاضى القضاة فخر الدين محمد ، كان من أهل العلم والفضل ، وجد
أبيه صدر الدين أبو الحسن على البيضاوى ، كان أيضاً من خيرة العلماء^(٥) .

فلا غرابة إذن أن يكون القاضى ناصر الدين - سليل الأكرمين والقضاة
العادلين المحافظين لدين الله - على شاكله آباؤه فى العلم ، فالشجرة الطيبة لا تنبت
إلا ثماراً طيبة .

لقد ورث إمامة العلوم عن آباؤه الذين لقنوه إياها ؛ كما ورث الخير والصلاح
والتعبد والزهد وعلوم الهمة ، عن بيئته التى تربى فيها ففرست فى نفسه بذور
هذه القيم ، فنمت وأنت ثمارها ، فذاع صيته واشتهر ، وعلم فضله وظهر .

(١) فى الكافى فى معرفة علماء مذهب الشافعى - لوحة ١٥ خ

(٢) فى التحفة البهية فى طبقات الشافعية - لوحة ١٢٢ خ

(٣) طبقات المفسرين لوحة ٥٧ خ

(٤) نزهة الجليس ٨٧/٢

(٥) انظر الغاية القصوى فى دراية الفتوى - للبيضاوى ص ٢ خ

المبحث الثالث

« رحلته - وتأثير عصره فيه »

(١) رحلته :

« الرحلة في طلب العلم مفيدة ، وسبب ذلك : أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون من المذاهب ، قارة علماء وتعليماً وإلقاءً ، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة ، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً ، وأقوى رسوخاً ، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكة ورسوخها... فالرحلة لا بد منها في طلب العلم ، لاكتساب الفوائد والسكال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال »^(١).

وللقاضى ناصر الدين البيضاوى - فى حياته - رحلتان :

أما رحلته الأولى : كانت من البيضاء إلى شيراز^(٢) ، حيث رحل أبوه بأسرته فاراً من وجه حجاجل التتار - الذين اجتاحتوا البلاد - باحثاً عن الأمن والاستقرار فى شيراز التى سلمت - بفضل سياسة الأتابك أبى بكر - من أيدى المتوحشين فتجمع فيها أفاضل العلماء .

وفى شيراز تسكثرت العلوم حيث كثر العمران ، فلقى القاضى ناصر الدين البيضاوى علومه ، وفنونه عن شيوخها ، حتى ارتقى إلى مصاف العلماء للنايئين .

(١) كشف الظنون ٣٢/٢ ، ٣٣ ،

(٢) انظر الفتح المبين - للمراغى ٩١/٢

وأما رحلته الثانية : فكانت من شيراز إلى تبريز ، بعد أن عزل عن القضاء ، وقد وضعت الحرب أوزارها ، واستقر المغول في إيران^(١) .

وكان ذلك في عهد الإنخانيين الذين أسلموا من المغول ، مؤسسين دولتهم ، معقذين من تبريز مقر لحكهم ، جمعوا العلماء وشجموهم ، وظهرت نهضة علمية عظيمة بتبريز ، وقد تآقت نفس القاضي ناصر الدين البيضاوي إلى المساهمة في تلك النهضة ، والتزود منها بما ليس عنده ، فرحل من شيراز مع الراحلين إلى تبريز ، وأقام بها مع العلماء يسمع منهم وينظرهم ، فظهر علمه ، وزاد فضله ، وحفظت له مكانته بين الأفاضل .

ويقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور^(٢) : « إن الانتقال [يعني انتقال البيضاوي] إلى تبريز قد كان حوالى سنة (٦٥٠ هـ) » ، وهذا لم يقل به غيره . وقد بنى قوله هذا على الحدس والتخمين ، دون أن يوضح مبنى هذا القول . أما ما وقفنا عليه من خلال بحثنا ، فهو : أن رحلته إلى تبريز كانت سنة (٦٨١ هـ = ١٢٨٢ م) وذلك : أن ابن السبكي ، وابن العماد^(٣) ، ذكرا في ترجمة قاضي القضاة « فخر الدين إسماعيل الشيرازي » أنه ولي قضاء القضاة بشيراز ، وهو ابن خمس عشرة سنة ، وعزل بعد مدة بالقاضي ناصر الدين البيضاوي ، ثم أعيد بعد ستة أشهر ، واستقر على القضاء خمساً وسبعين سنة .

(١) انظر الأعلام ٤/٢٤٨ . ودائرة المعارف الإسلامية - لبروكلان ٤/٢١٨ . وطبقات الشافعية الكبرى ٥/٥٩ وطبقات المفسرين للأودني لوحة ٥٧ خ . وكشف

الظنون ١/١٦٢ ومفتاح السعادة ٢/١٠٤

(٢) الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أحد علماء هذا العصر . تولى منصب الإفتاء بتونس ومن مصنفاته كتاب التفسير ورجاله وغيره وتوفى سنة (١٣٩٠ هـ) [انظر التفسير ورجاله ص ٩٨]

(٣) في طبقات الشافعية الكبرى ٦/٨٣ ، ٨٤ . وشذرات الذهب ٦/١٨٠

وإذا كان القاضي نجر الدين هذا ، قد توفي سنة (٧٥٦ هـ) عن أربع وتسعين سنة ، فتكون ولادته سنة (٦٦٢ هـ) ، وقد تولى القضاء وسنه خمس عشرة سنة ، فيكون ذلك سنة (٦٧٧ هـ) ثم عزل عنه بعد مدة ، لم يحددها ابن السبكي وابن العماد .

وإذا كان قد بقي في منصب القضاء خمسا وسبعين سنة بعد توليه ثانيا ، فلو أخرجنا هذه المدة من تاريخ الوفاة ، لانبجلى لنا تاريخ إعادته للقضاء ثانيا وهو سنة (٦٨١ هـ = ١٢٨٢ م) ؛ وبمقتضاه تكون تولية القاضي ناصر الدين البيضاوى في حدود سنة (٦٨٠ هـ = ١٢٨١ م) ، ولا يخرج عن هذا التاريخ مجال .

بؤيد هذا : أن القاضي ناصر الدين ، لما عزل عن القضاء ، رحل إلى تبريز ، وهى وقتذاك تحت حكم السلطان « أحمد أغا ابن هولوكو » الذى توفى سنة (٦٨١ هـ) .

ونخرج من هذا الاستنتاج بأن رحلة القاضي ناصر الدين البيضاوى إلى تبريز كانت في حدود سنة (٦٨١ هـ = ١٢٨٢ م) ، والله أعلم .

(ب) تأثير عصره فيه :

يقفنا في التمهيد - لهذا البحث - أن العصر الذى عاش فيه القاضي ناصر الدين البيضاوى - القرن السابع الهجرى = الثالث عشر الميلادى - كان عصر خوف وأراجيف ، وحروب وإبادة للناس ، حتى كاد يقضى على علماء هذا العصر ، وضاع التراث الإسلامى على أيدى الغزاة ، وتوقف الإنتاج العلمى فى كثير من مدن الإسلام وعواصم الحضارة ، وجدت العقول ، وركدت الحركة

الفكرية ، وانتقل العلماء وما قدر لهم حمله من العلوم إلى مصر التي سلمت من الغزو المغولي .

وأصبحت بلاد المشرق خراباً لا حياة فيها ، عدا الجزء الجنوبي منها - بلاد فارس - الذي سلم من التخريب والتدمير .

وقد عاش القاضي ناصر الدين البيضاوي ، في عاصمة هذا الجزء الجنوبي « شيراز » بعيداً عن سفك الدماء ، وقد تولاه أبوه بالعناية ، على عادة أضرابه ، فأخذ يلقيه العلوم ، ويجلو له الفنون ، فقد كان أبوه إماماً عالمياً جامعاً للفنون ، فأخذ عنه . ولا أظنه اكتفى بذلك ، فقد كان في شيراز خيرة علماء بلاد المشرق ، ينشرون العلوم في ظل الأتابك أبي بكر الذي شجعهم وأعانهم على النهوض بتجديد ما فقد من التراث الإسلامي .

ولا أظن أن القاضي ناصر الدين ترك هؤلاء الأفاضل دون الأخذ عنهم ، والتزود بعلومهم ، خاصة وأنه قد وجد في نفسه الحافز ، وتهيات له الظروف والمواهب .

وكان مجتمع « شيراز » يسوده الأمن ، بعيداً عن أحداث هذا العصر من الحروب ، فلم يتأثر صاحبنا بما تأثر به غيره ، بمن أصيبوا بويلات الحرب ، كما أنه لم يتأثر بالحياة الاقتصادية التي فقتت عضد خيره . فقد كان أبوه قاضي القضاة ، ومن المقربين للأتابك ، فلا بد وأن يكون ميسور الحال ، وقد عرف صاحبنا بالزهد ، لهذا لم يسع وراء المال يطالبه من هنا ومن هناك .

إنما أثر في صاحبنا ، ما كان يسود مجتمعه من الحياة الفكرية ، فقد فرغ نفسه لتلقن العلوم ، وجمع المعارف ، فحاض غمار الفلسفة ، وأجاد العلوم الرياضية والفلكية شأن أهل عصره ، وسلك في التفسير مسلك أقرانه ، ونهج في الفقه والأصولين منهج نظرائه ، فأثر عصره فيه ، حتى نهج فيما تطلبه عصره من

العلوم ، وجمع ما اشتهر فيه من شقات الفنون ، حتى صار أول النابغين ،
ورائد المصنفين .

وكان للجدل والمناظرات التي سادت عصره ، أثر كبير في إحياء النشاط
الفكري ، وإيجاد الرغبة الشديدة في تحصيل معارف ذلك الزمان وفلسفاته ،
فأثر ذلك في نفسه حتى جعل منه إمام المناظرين وشيخ المجادلين .

وكان القاضي ناصر الدين البيضاوي ، غير راض عما يسود مجتمعه من
الظلم ، فكان يحاول دائماً تخفيفه عن وقع عليه ، فتولى منصب قاضي القضاة ،
وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراس^(١) . الأمر الذي أغضب ولاية
الأمر فعزلوه عن القضاء .

فانتقل صاحبنا بعد هذا إلى تبريز لعله يجد مجتمعاً أفضل ، وفيها حاول
مرة أخرى طلب القضاء ، إلا أنه غير وجهته فاحقار طريق العلم والتصنيف ،
ونبغ فيه حتى صار من أقدر العلماء على التأليف ، وأمهرهم في التصنيف ، وأدقهم
في التعبير وأجودهم في الترتيب . فأضفى على مجتمعه العلم الفزير والدفع العميم

(١) انظر : طبقات شامية - الأسيوطي ، له ١٠١٠ خ .

(١٠) - القاضي البضاوي

المجلد الثاني

حياته القضائية والعلمية

وقد تضمن مبحثين :

المبحث الأول : في حياته القضائية .

المبحث الثاني : في حياته العلمية .

المبحث الأول

حياته القضائية

نضج القاضي ناصر الدين البيضاوي عقليا ، واكتمل علميا ، ونزل الميدان ، والتقى بالأقران ، فعرف فضله ، وظهر علمه ، فولى منصب قاضي قضاة شيراز^(١) ، وهو المنصب الذي تولاه أبوه وجده من قبله .

وقد تولى هذا المنصب - كما أشرنا في المبحث السابق - في حدود سنة (٦٨٠ هـ) حين كان قاضي القضاة آنذاك : هو فخر الدين إسماعيل الشيرازي^(٢) فعزل ، وولى القاضي ناصر الدين مكانه ، واستمر في هذا المنصب ستة أشهر

(١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٩٥/٥ . وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبه لو ١٦٢ خ . وطبقات الشافعية - للأسنوي ٢٨٣/١ . وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٤١ خ . وطبقات المفسرين - للأودني لوحة ٥٧ خ . ودائرة المعارف الإسلامية لبروكلان ٤١٨/٤

(٢) انظر : ترجمته في الفصل الثاني من الباب الثاني .

- كما أشار لذلك ابن السبكي وابن العماد - ثم عزل وتولى المنصب فخر الدين الشيرازي مرة أخرى .

واقعد تعددت الروايات حول توليته للقضاء ، فقال ابن السبكي في طبقاته الكبرى ، والأودني في طبقاته ، والعاملي في كشكوله : إن القاضي ناصر الدين البيضاوي « ولي قضاء القضاة بشيراز ، ودخل تبريز ، وصادف دخوله إليها مجلس درس ، قد عقد بها لبعض الفضلاء ، فجلس القاضي ناصر الدين البيضاوي في أخريات القوم - بصف النعال - بحيث لم يعلم به أحد . فذكو المدرس نكتة - وتبجح - وزعم أن أحداً من الحاضرين لا يقدر على جوابها ، وطلب من القوم حلها والجواب عنها ، فإن لم يقدروا فالحل فقط ، فإن لم يقدروا فإعادتها ، فلما انتهى من ذكرها شرع القاضي ناصر الدين البيضاوي في الجواب عنها ، فقال له : لا أسمع حتى أعلم أنك فهمتها . فخيره بين إعادتها بلفظها أو معناها ، فبهت المدرس ، وقال : أعددها بلفظها ، فأعادها ، ثم حلها ، وبين أن في تركيبه إياها خللا - لحنا - ثم أجاب عنها بأجوبة شافية ، بهرت عقول الحاضرين ، وقابلها في الحل بمثلها ، ودعا المدرس إلى حلها فتمدح عليه ذلك ، فأقامه الوزير من مجلسه - وكان حاضراً مشاهداً لذلك - وأدناه إلى جانبه ، وسأله : من أنت ؟ فقال له : أنا البيضاوي ، وطلب منه قضاء شيراز فأعطاه ما طلب ، وأكرمه غاية الإكرام ، وخلع عليه الخلع السنية ، وردده وقد قضى حاجته » (١) .

وقد نقل هذا صاحب المفتاح والكشف عن ابن السبكي .

-
- (١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٥/٥٩ . وطبقات الأودني لوحة ٥٨ خ .
والكشكول ١/٢٦ . وكشف الظنون ١/١٦٢ . ومفتاح السعادة ١/١٠٤ .

«وقيل إنه طالت مدة ملازمته، فاستشفع من الشيخ محمد بن محمد الكتختاني فلما أتاه السلطان على عادته قال : إن هذا الرجل عالم فاضل يريد الاشتراك مع الأمير في السعير : يعنى أنه يطلب منكم مقدار سجادة من النار ، وهو مجلس الحكم .»

«فتأثر البيضاوى من كلامه ، وترك المناصب الدنيوية ، ولازم الشيخ إلى أن مات^(١) .»

وذكر الداودى فى طبقاته بعد ذكر دخوله تبريز : أنه « طلب القضاء بعبريز^(٢) .»

وذكر ابن قاضى شهبه فى طبقاته بعد أن ذكر توليته قضاء شيراز أنه « ولى قضاء تبريز^(٣) .»

وذكر الخوانسارى فى روضاته بعد ذكر كتابه التفسير : « وقد صار هذا الكتاب منشأ ترقياته فى العالم ، وسبب تقربه عند سلطان العصر ، واختصاصه بمنصب قاضى القضاة ، وذلك أنه كان قد بعث إليه بكتاب تفسيره المذكور فاستحسنه منه وأشار إليه بأن يطلب من الحضرة السلطانية بإزاء هذا العمل السديد . فقال أريد قضاء البيضاء لكى أرتفع به بين أهل ديارى الذين كانوا ينظرون إلى بعين التحقير .»

«وقيل إنه قد استند فى إنجاح هذا المقصد بذيل همه المعارف الأوحده خواجه محمد السككمانى^(٤) الذى كان قد أعطاه ذلك الملك يد الإرادة ، حتى

(١) كشف الظنون ١٦٢/١

(٢) طبقات المفسرين - للداودى ٢٣٠/١

(٣) طبقات الشافعية - لابن قاضى شهبه لوجه ١٦٢ خ

(٤) وهو تصحيح وقع فى روضات الجنان والتصحيح : الكتختانى .

يبلغ إلى سمعه الأرفع معروضة ، فوعده أن يفعل ذلك في حقه ، في بعض ليالي الجمعات المباركات ، لما كان يأتيه الملك فيها بقصد الزيادة والاستفاضة فلما اتفق لهما الخلوة في بعض تلك الليالي عرض عليه ذلك الشيخ العارف أن استدعائي من حضرة الملك في هذه الليلة ، أن يقطع قطعة من رباغ جهنم لشخص كان يتوقعها من جنابك ، فاستكشف الملك عن حقيقة مراد الشيخ . فقال : نعم ، إن فلانا أمله فيك أن تمنحه منشور قضاء مملكة فارس ، فأجاب الملك إلى مستوله الموصوف من غير فتور ، وأمر من فوره بإصدار ذلك المنشور . ولكن القاضي المزبور ، لما سمع بكلام العارف المذكور ، مع حضرة السلطان المبرور ، وتأهل في حقيقته ، تنبه من رقدته ، وتقدم على ما كان من طلبته . فأخذ مدة من الزمان في القيام بخدمة ذلك الشيخ الملائن ، وسلوك طريقة أهل الذوق والعرفان إلى آخر ما ذكره صاحب القول بالفارسية ، وأنا ترجمته لك بالعربية « (١) .

ورواية ابن السبكي وأصحابه في دخوله تبريز ، كان بعد عزله عن قضاء شيراز - وقد أشاروا لذلك قبل ذكر القصة صراحة - .
ويحتمل هذا : أن يكون أنابك شيراز قد عزله عن القضاء في شيراز ، فلجأ إلى السلطان في تبريز لتوليته القضاء مرة ثانية ، وقد أجابه إلى طلبه ؛ إلا أن

(١) روضات الجنات - للخوانساري ١٣٥/٥ نقلا عن الكتب الفارسية الآتية :

١ - تاريخ كزنده - لمحمد الله المستوفي ص ٧٠٦ نشر وتحقيق براون -

ط ليدن ١٣٢٨ هـ .

٢ - حبيب السيري أخبار أفراد البشر - لميث الدين محمد بن همام الدين ٧٧/٣

٣ - ريحانة الأدب ٣٠٨/١

٤ - فارسنامه ناصري - لابن البلاخي ١٨/٢ ط طهران .

٦ - نامه دانشوران ١٣٦/٨

٥ - مجل فصیحی ٣٦٥/٢

أحدًا من المؤرخين، لم يشر لمودته إلى القضاء مرة أخرى، عدا ابن قاضي شهبه فإنه ذكر أنه ولي قضاء تبريز. بعد أن ذكر تولية قضاء شيراز. وقال الداودي إنه « طلب القضاء بتبريز »؛ وإن صح ذلك : فإنما يكون القاضي ناصر الدين البيضاوي لجأ إلى السلطان ليوليه قضاء تبريز لاشيراز ، وقد أجابه . ولم يقل هذا غيرها .

أما ما ذكره الخوانساري في روضاته ، وصاحب كشف الظنون : من أنه استشفع بالعارف محمد الكتختائي - أو الكفحاني - إلى آخر ما قلاه . فربما كان ذلك أصح الروايات - والمقبولة عندي - وإن رويت بطريق التضعيف .

وعلى هذه الرواية يكون القاضي ناصر الدين البيضاوي ، قد ولي قضاء القضاة في شيراز ، ثم عزل عنه فوحد إلى تبريز محاولاً عن طريق الشيخ الكتختائي ، العودة إلى القضاء مرة أخرى ، ولكن فيه قول الشيخ ، فمدل عن المناصب ، ولازم الشيخ ، فأقام معه بتبريز إلى أن توفي . رحمهما الله .

أما رواية الخوانساري ، التي يذكر فيها أن كتابه التفسير كان سبباً في تقريه من السلطان . وطلبه منصب قضاء « البيضاء » ليرتفع به بين أهل دياره الذين كانوا ينظرون إليه بعين التحقير .

فأرى أن هذه الرواية : قول حاقده عليه . فصاحبها لم يتول قضاء البيضاء ، ولم يقل بذلك أحد . وإنما أجمعوا على أنه تولى قضاء القضاة بشيراز ، كما أنه لم يكن محترماً بين أهل دياره ، وإنما كانوا ينظرون إليه نظرة إجلال واحترام لما كان يمتاز به من الخلق الفاضل ، والعلم النافع ، ورجاحة العقل ، وقوة الحجة ، حتى إنهم لقبوه بناصر الدين .

ثم إن تصنيفه للتفسير إنما كان بإشارة الشيخ للعارف محمد الكتختائي ، كما ورد في رواية صاحب الكشف والخوانساري ، التي مرت .

ومهما اختلفت الروايات وتعددت طرق إيرادها ، فهي محتملة الظن والتخمين ، إذ لم يرد شيء منها على سبيل القطع واليقين . وقد قال القاضي عياض في الشفاء : وأكثر ما يجررونه مأخوذ من أطراف القرطاس بلا سفد قويم ونقل مستقيم^(١) .

وخلاصة القول : هو أن صاحبنا اشتغل فترة من حياته بقضاء القضاة في شیراز^(٢) ، في حدود سنة (٦٨٠ هـ) ، فكانت له سمعة عالية ، ونزاهة كاملة لزهده وورعه^(٣) ، وعزل عنه بعد ستة أشهر ، فرحل إلى تبريز ، واستقر بها ، وتفرغ للعلم والتصنيف إلى أن وافاه أجله .

ولم يشر أحد من المؤرخين له ، إلى الفترة التي تولى فيها منصب قاضي قضاة شیراز . وقد توصلنا إلى أنها كانت سنة (٦٨٠ هـ) .

كما لم يشر أحد إلى السبب الذي دفع إلى عزله ، وفي قول الأسدی^(٤) ، وابن قاضي شهبه^(٥) ، وابن حبيب^(٦) : إنه « قابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراز » ما يشير إلى سبب عزله ، وهو ما ارتضاه المراغی^(٧) ، حيث قال : « ثم صرف عن القضاء لشدة في الحق » .

فشدته في الحق ومقابلته الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراز ، لم ترض

(١) انظر حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ٣/١

(٢) انظر تاريخ الأدب في إيران - لبراون ص ٦٢٠ ، وتاريخ الأدب الفارسی-

لرضا زاده ص ١٩٨

(٣) انظر الفكر السامي - للحجوي ١٧١/٤

(٤) في طبقات الشافعية لوحة ٥١ خ

(٥) في طبقات الشافعية لوحة ١٦٢ خ

(٧) في الفتح المبين ٩١/٢

(٦) في درة الأسلاك ٥٧/١ خ

كثيراً من ولاية الأمر ، أو لعله أغضب أتباع عصره . فقد كان فساد العصر
و كثرة ما به من ظلم الولاية والأمرء ، وما يقابله من تعرض القضاة لدفع ظلمهم ،
يجعل التصادم مستمراً بين الولاية والقضاة ، وينتهي دائماً بالإطاحة بالقضاة .
وقد أوضحنا ذلك في التمهيد .

المبحث الثاني

« حياته العلمية »

بدأ القاضي ناصر الدين البيضاوى ، حياته العلمية ونشأ فيها على الطريقة
الفقهية الشافعية ، التي جمعت عناصر الثقافة الإسلامية من الأصوليين ، وضمت
علوم العربية والأدب إلى علوم الشريعة والحكمة . فكان من أقدر
هلاء عصره على التأليف ، وأهمهم في التصنيف ، وأفهمهم للعرض ،
وأجودهم في الترتيب ، غزير المادة ، واسع الاطلاع ، رقيق الحس ،
خصب النتاج .

تفقه على أبيه أول الأمر ، وبين سند أخذه الفقه عنه مقصلاً إلى رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - في مقدمة كتابه « الغاية القصوى » فقال : إنه « لا طريق
للفقه سوى النقل والرواية . إذا عرفت ذلك ، فاعلم أنى أخذت الفقه عن
والدى ، مولى المولى ، الصدر العالى ، ولى الله الوالى ، قدوة الخلف ، وبقية
السلف ، إمام الملة والدين ، أبى القاسم عمر - قدس الله روحه - وهو [أخذه]
عن والده قاضى القضاة السعيد ، فخر الدين محمد ابن الإمام القاضى ، صدر الدين
أبى الحسن على البيضاوى - قدس الله أرواحهم - عن الإمام مجد الدين محمود

ابن المبارك البغدادي^(١)، عن الإمام أبي سعيد منصور بن عمر الرازي^(٢)،
عن الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي^(٣)، عن
إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف
الجويني^(٤)، عن والده^(٥)، عن إمام الدنيا أبي بكر عبد الله بن أحمد القفال

(١) هو : محمود بن المبارك بن طلي بن المبارك بن الحسن البغدادي . ولد سنة
(٥١٧ هـ) وتفقّه بأبي بكر الأرموي وأبي منصور الرزاز وغيرهما . كان إماماً نظاراً ،
دقيق الفهم ، لم يكن له نظير في زمانه في المذهب والأصليين . رحل إلى دمشق وعاد إلى
بغداد ، ثم خرج إلى شيراز وأقام بها نحو من أربع سنين يدرس بها صنف التصانيف
المفيدة ، وتوفي بهمدان سنة (٥٩٢ هـ) . [انظر : شذرات الذهب ٣١١/٤ . وطبقات
الشافعية الكبرى ٣٠٤/٤ . وطبقات الأسنوي ٢٧١/١] .

(٢) هو : سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الرزاز . [وقد وقع التصحيح في
في النقل] ولد سنة (٤٦٢ هـ) وتفقّه بالغزالي وأبي بكر الشاشي وغيرهم ، حتى صار
من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً . ولى تدريس النظامية مدة ثم عزل . وتوفي سنة
(٥٣٩ هـ) . [انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٢٢١/٤] .

(٣) هو : محمد بن محمد - أبو حامد الغزالي الطوسي الشافعي - ولد في الطابران -
قضية طوس - سنة (٤٥٠ هـ) ورحل إلى بلاد كثيرة واشتغل بالتدريس ، وصنف
التصانيف النافعة ، وتوفي بطوس سنة (٥٠٥ هـ) [انظر : الأعلام ٢٤٧/٧ .
والشذرات ١٠/٤ - ١٣ . والطبقات الكبرى ١٠١/٤ . ومفتاح السمادة ٢٣٢/٢] .

(٤) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف - أبو المعالي الجويني - إمام الأئمة
في زمانه ، ولد سنة (٤١٩ هـ) تفقّه بوالده وغيره . درس وصنف التصانيف المفيدة .
وتوفي بنيسابور سنة (٤٧٨ هـ) [انظر : الأعلام ٣٠٦/٤ . والشذرات ٣٥٨/٣ والبداية
والنهاية ١٢/١٢٨ ، والطبقات الكبرى ٣/٣٤٩ ، وطبقات الأسنوي ٤٠٩/١
والعبر ٢٩١/٣] .

(٥) هو : عبد الله بن يوسف بن عبد الله - أبو محمد الجويني - تفقّه بأبي الطيب =

المروزي^(١)، عن الإمام أبي زيد بن أحمد المروزي^(٢)، عن الشيخ أبي إسحاق
المروزي^(٣)، عن القاضي المتتدر أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج^(٤)،
عن الإمام أبي القاسم عثمان بن سعيد الأنماطي^(٥)، عن الإمام إسماعيل

= الصلوكي، ولازم القفال حتى برع في المذهب والخلاف، كان إماماً في الفقه والتفسير
والأدب، صنف التصانيف النافعة، وتوفي ببغداد سنة (٤٣٨ هـ) [انظر: البداية
والنهاية ١٢/٥٥. والطبقات الكبرى ٣/٣٤٩. وطبقات الأسنوي ١/٣٣٨ والمغرب ٣/١٨٨]
(١) هو: عبدالله بن أحمد المروزي - أبو بكر القفال - كان وحيد زمانه فقهاً وزهداً
ولد سنة (٢٢٧ هـ) وكان صناعته عمل الأفعال قبل أن يشتغل بالفقه، صنف التصانيف
المفيدة، وتوفي سنة (٤١٧ هـ)، [انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣/١٩٨،
وشذرات الذهب ١/٢٠٧، ومفتاح السعادة ٢/١٨٣]

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله - أبو زيد المروزي - الإمام المحدث والفقيه
للشافعي أحد رواة صحيح البخاري، توفي بمرو سنة (٣٧١ هـ)، [انظر: المغرب -
للذهبي ٢/٣٦٠]

(٣) هو: إبراهيم بن أحمد - أبو إسحاق المروزي - إمام جليل ورع صالح، أخذ
الفقه عن ابن سريج، وانتهت إليه رئاسة العلم في بغداد، انتقل إلى مصر وتوفي بها سنة
(٥٣٤٠ هـ)، [انظر: حسن المحاضرة ١/١٢٥، وشذرات الذهب ٢/٣٥٥ وطبقات
الأسنوي ٢/٣٧٥، والفتح المبين - الدرراني ١/١٩٩، والمختصر في أخبار البشر
٢/١٠٥ ومرآة الجنان ٢/٣٣١]

(٤) هو: أحمد بن عمر بن سريج - القاضي أبو العباس البغدادي - تفقه بأبي القاسم
الأنماطي وغيره وولى القضاء بشيراز وصار شيخ المذهب في زمانه وصف في الأصول
والفروع، وتوفي سنة (٥٣٠٦ هـ) [انظر: الأعلام ١/٥٦، وطبقات الشافعية الكبرى
٢/٨٧ والفتح المبين ١/١٧٥، ومفتاح السعادة ٢/٣١٢]

(٥) هو: عثمان بن سعيد بن بشار - أبو القاسم الأنماطي (نسبة إلى الأنماط،
وهي البسط التي تفرش) أخذ الفقه عن المزني والربيع، توفي سنة (٢٨٨ هـ) ببغداد
[انظر: شذرات الذهب ٢/١٩٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٥٢، وطبقات الأسنوي
١/٤٤ ومرآة الجنان ٢/٢١٥]

ابن يحيى المزني^(١) ، والربيع بن سليمان المرادي^(٢) ، كلاهما عن الإمام المحقق
أبي عهد الله محمد بن إدريس الشافعي^(٣) ، وهو أخذ العلم عن إمام حرم الله ،
مسلم بن خالد الزنجي^(٤) ، عن ابن جريج^(٥) ، عن عطاء^(٦) ، عن ابن عباس^(٧) ،

(١) هو : اسماعيل بن يحيى بن إسماعيل - أبو إبراهيم المزني - (نسبة إلى قبيلة
مزينة) ، إمام ورع زاهد . كان معظما بين أصحاب الشافعي . صنف العديد من كتب
المذهب . ولد سنة (١٧٥ هـ) وتوفي بمصر سنة (٢٦٤ هـ) . [انظر : طبقات الشيرازي
ص ٧٩ ، وطبقات ابن هداية ص ٥٠ . وشذرات الذهب ٣ / ١٤٨ ، وطبقات الشافعية
الكبرى ١ / ٢٣٨ وطبقات الأسنوي ١ / ٣٤ . ومرآة الجنان ٢ / ١٧٧]

(٢) هو : الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل - أبو محمد المرادي ، المؤذن
- احفظ أصحاب الشافعي رحلت إليه الناس ، وأخذ عنه علم الشافعي ، وروى عنه كتبه
ولد سنة (١٧٤ هـ) وتوفي سنة (٢٧٠ هـ) بمصر . [انظر : شذرات الذهب ٢ / ١٥٩
وطبقات ابن هداية ص ٦ . وطبقات الشافعية الكبرى ١ / ٢٥٩ ، وطبقات الأسنوي
١ / ٣٩ . والعبر - للذهبي ٢ / ٤٥]

(٣) هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن
عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف - أبو عبد الله الإمام المظلي - أحد الأئمة
الاربعة . ولد ينفزه من بلاد الشام سنة (١٥٠ هـ) وتوفي سنة (٢٠٤ هـ) بمصر [انظر :
شذرات الذهب ١ / ٩ وطبقات الشافعية الكبرى ١ / ١٠٠ . وطبقات الأسنوي ١ / ١١]
(٤) هو : مسلم بن خالد الخزومي - المعروف بالزنجي - من كبار فقهاء مكة ومفتيها -
إذن للشافعي بالافتاء وتوفي سنة (١٧٩ هـ) ، [انظر : اللباب ١ / ٥٠٩ وطبقات الفقهاء
ص ٤٨ والوافي بالوفيات ٢ / ١٧٤]

(٥) هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج - أبو الوليد - فقيه الحرم المكي -
وكان إمام أهل الحجاز في عصره ، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة توفي
سنة (١٥٠ هـ) [انظر : الأعلام ٤ / ٣٠٤ ودول الإسلام للذهبي ١ / ٧٩]

(٦) هو : عطاء بن أبي رباح بن أسلم - أبو محمد القرشي - مولاهم للمكي أحد
الأعلام - وتوفي سنة (١٦٥ هـ) [انظر : مفتاح السعادة ٢ / ١٨]

(٧) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي - أبو العباس الهاشمي - =

وعن إمام حرم رسول الله مالك^(١) ، عن نافع^(٢) ، عن ابن عمر^(٣) - رضی الله عنهما - كلاهما عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - «^(٤) .

وغالب الظن أنه لم يكتف بالأخذ عن والده فحسب ، فقد كان عادة من يطلب العلم في عصره ، أخذه عن علماء شتى ، كل من تخصصه ، وقد ذكر صاحب الروضات : أنه « صاحب الخواجة نصير الدين ، والشيخ شهاب الدين السهروردي »^(٥) . وفي كشف الظنون أنه « لازم الشيخ محمد السكتحماني » . واهله صحب غير هؤلاء وأخذ عنهم الكثير ، غاية الأمر : أن المؤرخين لم يهتموا بذلك ، فالاضطرابات السياسية ، والحروب المتواصلة ، أهدت أشياء كثيرة عن اهتمام المؤرخين .

شغل القاضي ناصر الدين بالإفتاء إلى جانب توليه القضاء ، فكان بصيراً به ، عالماً بأدق المسائل فيه - فقد ذكر « قاضي القضاة » بدر الدين

= بحر التفسير وحرر الأمة لم يكن على وجه الأرض في زمانه أعلم منه . ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وتوفي بالطائف سنة (٥٦٨ هـ) (انظر : الأعلام ٢٢٨/٤ وشذرات الذهب ٧٥/١ ومفتاح السعادة ١٣/٢)

(١) هو : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر الأصبحي - إمام دار الهجرة ، واحد الأئمة الأربعة ، ولد سنة (٩٣ هـ) ، وتوفي بالمدينة سنة (١٧٩ هـ) (انظر : الأعلام ٧٢٤/٣ والفتح المبين ١١٧/١ ومفتاح السعادة ١٩٦/٢)

(٢) هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم - المدني - أحمد القراء السبع . كان إمام أهل المدينة قرأ عليه مالك وتوفي سنة (١٦٩ هـ) . [انظر : مفتاح السعادة ٧٢/٢]

(٣) هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي . ولد قبل الوحي سنة (٧٣ هـ) [انظر : الأعلام ٢٤٦/٤ وشذرات الذهب ٨١/١ ومفتاح السعادة ٧١/٢]

(٤) النفاية القصوى في دراية الفتوى - للبيضاوي ص ٢٠١ خ

(٥) روضات الجنان - للخوانساري ١٣٥/٥

ابن جماعة^(١) بدمشق في ذى الحجة سنة ثلاث وتسعين وستمائة : أنه وقع ببغداد فتياً ، صورتها في رجل قال لزوجته : إن تم وقف عبدان ، فأنت طالق . فقرأها جميع من أفتى فيها : إن تم وقف عندان . وكتبوا تحتها : إن تم وقف الشخص المذكور طلقت .

« فلما وقف القاضى البيضاوى عليها ، علم أن التصحيف قد وقع على المفتين فيها ، وأن بعضهم قلده البعض في قراءتها ، فقال : الصحيح أنها في رجل قال لزوجته : إن تم وقف عبدان »^(٢) .

« ثم إنه كشف عن ذلك من صاحب المسألة ، فوجد كما قال البيضاوى - رحمه الله »^(٣) .

وفيهما ما يدل على جودة عقله ، وإدراكه لأدق الأمور وأخفاها ، وتدوئه للمسائل ومعانيها ، مما جعل منه رائداً في الفتيا وإماماً في الفقه والأصول . ولم يشر أحد من المؤرخين إلى حياته العلمية في شيراز ، أكثر من أنه ولي القضاء ، كما أنه لم يشر أحد إلى أنه صنف شيئاً من كتبه بها . أما بعد انتقاله إلى تبريز - وهي الفترة التي دون بها كتبه ، وكان معظمها

-
- (١) هو : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن طلي بن جماعة - قاضى القضاة بدر الدين ابن جماعة - ولد سنة (٥٦٣٩ هـ) بحماة . كان محدثاً فقيهاً حسن السيرة توفي بمصر سنة (٥٧٣٣ هـ) [طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢٣٠]
- (٢) عبدان - بفتح فسكون - قرية من قرى مرو ، ينسب إليها أبو القاسم عبد الحميد ابن عبد الرحمن العبدانى . وهناك « عبدان » بالتحريك ، سقع بالين ، وليس هو المراد هنا بل المراد الأول [معجم البلدان - لياقوت ٦ / ١٠٩]
- (٣) التيث المسجيم في شرح لامية المعجم - لصفدى ٢ / ٤٩ ، ونقلها عنه الموسوى في كتابه نزهاة الجليس ١ / ١٥٠ .

في عهد السلطان « أرغون خان ابن أباخان هولاكو » المغولي - الذي أخذ الحكم عن عمه أحمد أغا - وكان بتبريز حركة علمية رائدة ، فالمناظرات العلمية ، والمجادلات المذهبية قائمة على قدم وساق ، والمصنفات الإسلامية في تزايد وتجديد مستمر ؛ فقد كان - رحمه الله - من الذين ألفوا بأنفسهم وسط أمواج هذا الصراع من أول وهلة ، فأحسن وأجاد ، وناظر وأفاد ، وقربه علمه من السلطان حتى صار من خواصه ، وفيما أوردناه من رواية ابن السبكي في دخوله تبريز وما تم بينه وبين مدرستها من المناظرة ما فيه الكفاية .

ويلزمنا لتوضيح حياة القاضي ناصر الدين البيضاوي العلمية - التي لم يشر إليها المؤرخون إلا بعبارات قليلة - والوقوف على اتجاهاته الفلسفية : أن نفوس داخل مصنفاته ، ونبحث ما وقفنا عليه من محاورات ومناظرات ، ونستخرج منها ما يوضح شخصه ، وبقيم علمه . وقد خصصنا لذلك البابين الثالث والرابع .

ولقد صنف القاضي ناصر الدين البيضاوي ، نتاج فكره في مؤلفات مختلفة الأحجام والألوان ؛ فجاء منها : ما هو مختصر خفيف الحمل ، كثير العلم ، جمع خلاصة العلوم على وجه السرعة ، خوفاً من ضياعها ، وترغيباً لمن قلت همهم ، وانشغلوا بالدنيا عن تحصيل العلوم .

وما هو مبسوط ، يناسب سلاسة وسهولة ، يرغبه الذين أعياهم الفهم ، وكثرت أعمالهم وهمهم بأحداث العصر ، فثببت همهم عن تحصيل العلوم ، وجمدت عقولهم عن التفكير البليغ .

وهو في هذا يساير أترانه وما يتطلبه عصره : من جمع شعات العلوم في مختصرات ، خوفاً من ضياعها خصوصاً وقد رأى هو وأقرانه ما جلبته الحروب من تدمير وضياع للحضارة الإسلامية .

ولما استقر الحال ، ورأى أن العقول قد جمدت ، والمهم قد خملت ، عمل
كسائر أقرانه على شرح المختصرات ، بما يسهل للعقول إدراكها .
وإذا ما دققنا النظر في هذه المصنفات ، وتدبرنا ما قيل عنها ، نستطيع وضع
إطار لشخصيته « كأصولي » و « متكلم » و « فقيه » و « مفسر » و « نحوي »
و « مؤرخ » .

البيضاوى أصوليا

درج القاضى ناصر الدين البيضاوى « كأصولي » على نهج الإمام فخر الدين
الرازى ، وتاج الدين الأرموى ، وصنف على طريقتهما ، وفي ظل ما سبق من
تأليفهما جاءت تآليفه المشهورة في أصول الفقه ، فشرح كلا من المحصول والمنتخب
للإمام الرازى ، وصنف كتابه « منهاج الوصول إلى علم الأصول » من كتابى
الحاصل والمحصل ، فكانا العمدة في اعتمادهم ، والقُدوة لأرائهم وطريقته .

كما شرح مختصر ابن الحاجب الذى أعجبهه طريقة الآمدى فى مصففه
« الإحكام فى أصول الأحكام » فقتبها فى كتابيه المنتهى والمختصر ، إلا أن
صاحبنا لم يفتأثر بها .

وقد اتخذ القاضى ناصر الدين البيضاوى ، طريقة الإمام ، التى اكتمل بها
أصول الفقه ، والتى جمع فيها بين طريقة الأشاعرة ، وطريقة المعتزلة ، وأفرغ
فيها السكتب المعتمدة الأربعة « العهد » و « المعتمد » و « البرهان » و « المستقصى »
وقد شغف بها كل من جاء بعد الإمام الرازى ، واتخذها القاضى ناصر الدين
البيضاوى منهجاً له ، فسار على غرارها ، وسنوضح ذلك فيما بعد .

أما محاوراته مع الأقران ، فنورد منها ما كان بينه وبين العلامة ابن المطهر

الحلى حول مسألة الاستصحاب ، لتقف على ما فيها ، ونستشف منها مدى
تمكّنه من أصول الفقه .

نقل الخوانسارى عن لسان الخواص لرضى الدين القزوينى « قال : لما وقف
القاضى فاصر الدين البيضاوى على ما أفاده العلامة فى بحث الطهارة من القواعد
بقوله : « ولو تيقنهما - أى الطهارة والحدث - وشك فى المتأخر ، فإن لم يعلم
حاله قبل زمانهما تطهر ، وإلا استصحبه » .

« كتب القاضى بخطه إلى العلامة : يا مولانا جمال الدين - أدام الله
فواضلك - أنت إمام المجتهدين فى علم الأصول ، قد تقرر فى الأصول مسألة
اجتماعية : هى أن الاستصحاب حجة ما لم يظهر دليل على رفعه ؛ ومعه لا يبقى
حجة ، بل يصير خلافه هو الحجة ، لأن خلاف الظاهر إذا عضده دليل نصار
هو الحجة ، وهو ظاهر » .

« والحالة السابقة على حالة الشك قد انتقض بضده ، فإن كان متطهراً ،
فقد ظهر أنه أحدث حدثاً حدثاً ينفى تلك الطهارة ، ثم حصل الشك فى رفع هذا
الحدث ، فيعمل على بقاء الحدث بأصالة الاستصحاب ، وبطل الاستصحاب
الأول ، وإن كان محدثاً ، فقد ظهر ارتفاع حدثه بالطهارة المتأخرة عنه ، ثم
حصل الشك فى ناقض هذه الطهارة ، والأصل فيها البقاء . وكان الواجب على
القانون الكلى الأصولى أن يبقى على ضد ما تقدم . انتهى » .

« فأجاب العلامة : وقفت على إفادة مولانا الإمام - أدام الله فضائله
وأسبغ عليه فواضله - وتعجبت من صدور هذا الاعتراض منه ، فإن العبد
ما استدلل بالاستصحاب ، بل استدلل بقياس مركب من منفصلة مانعة الخلو
بالمعنى الأعم عنادية ، وحليتين . وتقريره : إنه كان فى الحالة السابقة متطهراً ،

فلواقع بعدها : إما أن يكون الطهارة ؛ وهي سابقة على الحدث ، أو الحدث
الرافع للطهارة الأولى ، فتكون الطهارة الثانية بعده ، ولا يخلو الأمر منهما ؛
لأنه صدر منه طهارة ، وهي رافعة للحدث في الحالة الثانية ، وحدث واحد
رافع للطهارة ، وامتناع الخلو بين أن يكون الطهارة السابقة الثانية أو الحدث
ظاهر ، إذ يمتنع أن يكون الطهارة ، وإلا كانت الطهارة عقيب طهارة رافعة
للحدث . والتقدير خلافه ، فنعين أن يكون السابق الحدث ، وكلما كان السابق
الحدث ، فالطهارة الثانية متأخرة عنه لأن التقدير : أنه لم يصدر منه إلا طهارة
واحدة رافعة للحدث ، فإذا امتنع تقدمها على الحدث ، وجب تأخرها عنه ، وإن
كان في الحالة السابقة محدثاً ، فعلى هذا التقدير : إما أن يكون السابق الحدث
أو الطهارة ، والأول محال ، وبالأول كان حدث عقب حدث ، فلم يكن رافعاً
للطهارة ، والتقدير أن الصادر حدث واحد رافع للطهارة ، فنعين أن يكون
السابق هو الطهارة ، والمتأخر هو الحدث فيكون محدثاً ، فقد ثبت
بهذا البرهان ، أن حكمه في هذه الحالة موافق للحكم في الحالة الأولى بهذا
الدليل لا بالاستصحاب ، والعبد إنما قال أستصحبه أي أعمل بمثل حكمه .
انتهى » .

« قال : ولما وقف القاضى على هذا الجواب استحسنه جداً وأثنى على
العلامة منه »^(١) .

لقد توهم القاضى ناصر الدين البيضاوى ، أنه بنى حكمه هذا على قاعدة

(٢) روضات الجنات - الخوانسارى ٢/٢٨٦ وما بعدها

(١١ - القاضى البيضاوى)

الاستصحاب فبين خطأه ، وأوضح له أنه لا يكون حجة مع وجود الدليل الذي أوضحه له على ما ورد .

وقد تلخص العلامة الخلي : بأنه ما ينفي هذا على دليل الاستصحاب .

وفي اعتراض البيضاوى ، ما يشعر بالرفعة والفضل لما قدمه لخصمه من حسن الأدب ، والاحترام والإجلال ، والتزامه بأدب البحث والمفاظرة ، وفي استحسانه جوابه ، ما يفنى عنه المكابرة ، ويثبت خضوعه للعق

البيضاوى متكلمها

كما درج القاضي ناصر الدين البيضاوى ، على طريقة الإمام الرازى ، وتاج الدين الأرموى ، فى أصول الفقه ، درج أيضا على طريقتهما فى « أصول الدين » ، وصنف كتبه المشهورة : « طوابع الأنوار من مطالع الأنظار » و « الإيضاح » و « مصباح الأرواح » و « مفتى المفتى فى شرح أسماء الله الحسنى » ، على طريقة الأرموى ، وطريقة الرازى الذى يعتبر إماما فى المقولات .

ولعل صاحبنا قد تأثر بكتب الإمام الرازى تأثراً كبيراً ، وتعلم فى مدرسته حتى صار أخلص تلاميذه ، وأكثرم عملا على إظهار طريقتيه ، وحملا لأرائه فى ثنايا كتبه إلى الأجيال من بعده .

البيضاوى فقيها

أخذ صاحبنا الفقه عن والده متأثراً بما تلقفه منه ، وقد أوردنا سند الذين أخذ عنهم الفقه ، متصلا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد اختصر

صاحبها كتاب « الوسيط » للإمام الغزالي ، في كتابه « الغاية القصوى في دراية الفتوى » وقد ظهر هذا التصنيف مركزا فيه الفقه ، بأسلوب محكم لا إسهاب فيه ، وظهرت فيه شخصية القاضي ناصر الدين البيضاوي الفقهية ، وقد اطلعت عليه ضمن مخطوطاته ، فكان من آيات الحذق والافتقان ، لفقيه بارع في التصنيف ، متقن للتأليف .

وجاء شرحه لكتاب « التنبيه » للشيرازي ، في أربع مجلدات ، وهو لا يقل جودة وعرضا وبخنا لمسائل الفقه عن الأول .
نعرف الناس بهما فضله ، وحفظوا عنهما فقهه .

وما أوردناه سابقا - مما وقفنا عليه مقولا عن بدر الدين بن جماعة ، مما أدركه القاضي ناصر الدين البيضاوي في الفتيا ، ولم يدركه غيره ممن تعرضوا لها - لهو خير شاهد لصاحبنا بالدرجة الرسمية في الفقه .

وما ذكره ابن السبكي والعاملي والداودي وغيرهم - : من حادثة دخوله تبريز ، وما دار بينه وبين المدرس ، مما سبق ذكره ، من إعادة المسألة بانظها ، وإجابته عنها بأجوبة شافية ، ومقابلته بمثلا ، مما أعجز المدرس عن حلها - فهو بنية عن عقلية متوقدة بالذكاء ، وإمامة في الفقه لا ينافعه فيها منازع .

البيضاوي مفسرا

أقبل القاضي ناصر الدين البيضاوي على تفسير القرآن في الحقبة الأخيرة من حياته ، لإدراكه أن التفسير لا يكون إلا ثمرة طول المراس لمختلف مواد الثقافة الإسلامية ، ومؤسسا بالخصوص على الضلالة في الأصلين .

ومع هذا : فقد اعتمد في تفسيره على كتب ثلاثة ، اختلفت مشاربها ،

فكان منها ، ما اعتمد عليه في بيان الألفاظ والتراكيب ، وهو تفسير الكشاف
ومنها ما اعتمد عليه في إبراز روح الحكمة القرآنية ، وعرض نظرياتها من
فواحي الفلسفة وأصول الدين وأصول الفقه ، وهو تفسير الإمام الرازي ، ومنها
ما اعتمد عليه في تحرير المعاني الذوقية ، واستجلاء نكت الإشارات إلى دقائق
المعارف ، وهو تفسير الراغب الأصفهاني .

وقد أتجه صاحبنا إلى تحليل ما جمع من أفكار المتقدمين ، وبمخنها ونقدها ،
واستخرج منها أحكاما واستظهارات شخصية ، استقل بها وانفرد بتحقيقها ،
مع عرضه للأوجه المتعددة ، والاحتمالات المختلفة ، وترتيبها بحسب الرجحان ،
والإشارة إلى ما هو ممتد منها ، وما هو ضعيف أو مردود ، وقد بنى هذا
كله على تنقيح العبارات وضبطها وتهذيبها ، واختصارها الاختصار المحكم ،
القابل للسط والإيضاح . فأصبح تفسيره بمحتواه ومنهجه وأسلوبه ، أرقا سامي
القيمة ، أسدى به القاضي ناصر الدين بدأ ببضء للباحثين والدارسين ، فكان
محل الاعتماد والإقبال .

وقد تولى القاضي ناصر الدين البيضاوي في تفسيره هذا طريقة الإمام
الرازي ، كما توخاها في عامة تأليفه ، فكان مدرسته الأولى ؛ إلا أنه كان دائماً
يكل ما يرى لإمامه قد أخفله ، أو ترك سبيله ، فقد كان اتجاه الإمام الرازي
في تفسيره اتجاهاً جديداً لم يسلكه غيره ، وقد ترك اتجاه من قبله ، فجاء البيضاوي
في تفسيره باتجاهات ثلاثة ، اكتمل بها المنهج التفسيري الذي لا يستغنى
الباحث عنه .

البيضاوى نجويا

كان القاضي ناصر الدين البيضاوى ، ضليعا بالعربية ، عارفاً بأسرارها ، فرغم أنه نشأ في بلاد العجم ، إلا أنه أتقن العربية شأن غيره من الأعاجم الخالصين لها والمهتمين بها ، حتى صار إماماً فيها ، وفي رواية ابن السبكي في دخوله تبريز ، وتنبه للمدرس أن في تركيبه المسألة خلا - لحنا - وتبينه له صحته ، ما يشهد بذلك .

وقد شنف صاحبنا بكافية ابن الحاجب في النحو ، فاختصرها في كتابه « لب الألباب في علم الإعراب » ، ثم عاد فشرحها مرة أخرى . وفي « لب الألباب » من العبارات الجيدة المحسنة ، والأساليب العالية ما ينبغي أن عن تمكنه من العربية .

البيضاوى مؤرخا

سار القاضي ناصر الدين البيضاوى على طريقة أهل عصره ، في تدوين التاريخ ، فصنف تاريخه المشهور ، وكتبه باللغة الفارسية ، وقد أجاد كتابته كاجادة العربية تماماً ، فهو لا يقل جودة وخبرة وإلماماً بالحوادث عن تصانيفه الأخرى ، وسماه « نظام التواريخ » ، وقد ضمنه خلاصة لتاريخ إيران من عهد آدم إلى سنة (٨٦٧٤) في أسلوب موجز محكم .

وقد اعتمد كتابه هذا كثير من المؤرخين ممن جاء بعده ، فنقل عنه القرمانى في تاريخه « أخبار الدول وآثار الأول » وأحمد بن زيني دحلان في « تاريخ الدولة الإسلامية » : ما ذكره عن إسلام « هولاكو » على يد بعض العارفين ، وهو الذى لم يقف عليه غيره .

وقد اعتنى بهذا التاريخ بعض الباحثين ، لما رأى فيه من مادة خصبة
فترجمه ، وطبع بعدة أماكن في العالم .

ولم يكتب البيضاوي بالتصنيف في الفنون التي ذكرناها ، وإنما صنف أيضا
في الحديث ، فشرح مصابيح السنة للبعوي ؛ وكما صنف في التصوف ، كتاب
للتهديب والأخلاق ؛ وصنف في الهيئة ، فوضع مختصراً وشرح الفصول للطوسي ؛
وألف في الفنون العامة رسالته « موضوعات العلوم وتعاريفها » .

وهذه المؤلفات مفقودة ، سوى رسالة موضوعات العلوم ، فلم نقف على شيء
منها لتبيين إلى أي مدى كان نبوغه فيها ، ولهذا لم نتمرض له كحدث أو صوفي
أو فلسفي ، ونحوه .

الفصل الثالث

وفاته - ورأى الناس فيه

وقد ضمنت هذا الفصل لمبجحين :

الأول : في وفاته .

والثاني : في رأى الناس فيه .

المبحث الأول

وفاته

اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة القاضي ناصر الدين البيضاوى وانتهوا إلى تواريخ متعددة ، في سنين مختلفة تنحصر في : (٥٦٨٢) ، (٥٦٨٥) ، (٥٦٩١) ، (٥٦٩٢) ، (٥٧١٦ أو ٥٧١٩) . وتوضيحاً لذلك نقول :

١ - ورد في كشف الظنون : أنه قد قيل : إن وفاته كانت سنة (٥٦٨٢ = ١١٨٣ م) ، اثني عشر وثمانين وستائة^(١) .

٢ - واعتمد الصلاح الصفدى ، رواية الحافظ نجم الدين سعيد الذهبى الحنبلى الحريرى : أنه « توفي سنة خمس وثمانين وستائة (٥٦٨٥ = ١٢٨٦ م) ونقلها صاحب مفتاح السعادة^(٢) .

(١) كشف الظنون ١/١٦٢

(٢) الوافى بالوفيات ٦/٢٨٩ خ . وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ٢/١٠٥

ومشى عليه كل من : ابن كثير ، وابن العماد ، وابن شاكر الکتبي ،
وابن حبيب الدمشقي ، والأودني ، والعاملي ، والموسوي^(١) .

ونقله عن الصفدي : السيوطي ، وابن قاضي شهبه ، والأسدي ، والداودي^(٢)
وهو الذي رجحه صاحب كشف الظنون ، والشهاب الخفاجي ، والكارزوني^٣ ،
وصدر به القونوي الكلام عن تاريخ وفاته مصرحاً بأنها كانت في تبريز^(٣) .
وارتضى هذا التاريخ جل من ترجم له من المحدثين .

٣ — وذهب ابن السبكي ، والأسنوي ، وابن قاضي شهبه ، والشرقاوي ،
والبهنسي ؛ إلى أن وفاته كانت « سنة إحدى وتسعين وستمائة (٦٩١ هـ)
»^(٤) (١٢٩١ م) .

ونقله عن ابن السبكي كل من : السيوطي ، والداودي ، والأسدي ،
والخفاجي ؛ ونقله الخوانساري ، بطريق التضعيف عن الكارزوني^(٥) .

(١) البداية ٢٠٩/١٣ ، والشذرات ٢٩٢/٥ . وعيون التواريخ ج ٢١ خ ودره
الأسلاك ٥٧/١ خ . وطبقات المفسرين لوحة ٥٧ خ . والكشكول ٢٦/١ . ونزهة
الجليس ٨٨/٢ .

(٢) بنية الوعاة ٥١/٢ . وطبقات الشافعية لوحة ١٦٢ خ وطبقات الشافعية لوحة
٤١ خ وطبقات المفسرين ٢٣٠/١

(٣) كشف الظنون ١٦٢/١ ، وحاشية الخفاجي ٤/١ وروضات الجنات ١٣٦/٥
وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي ص ٤

(٤) طبقات الشافعية الوسطى خ ، وطبقات الشافعية ٢٨٣/١ ، وطبقات النحاة
ص ٣٣٨ خ والتحفة البهية لوحة ١٢٢ خ والسكافي لوحة ١٥ خ

(٥) بنية الوعاة ٥١/١ وطبقات المفسرين ٢٣٠/١ وطبقات الشافعية لوحة ٤١ خ
وحاشية الخفاجي ٤/١ وروضات الجنات ١٣٦/٥

٤ — وعده لليامفي ضمن وفيات سنة « اثنتين وتسعين وستائة » ٥٦٩٢ =
« (١٢٩٢ م) »^(١).

• — وذكر الحافظ القونوي في حاشيته — عقب ما تقدم ذكره عنه — : أن
المؤرخين في التواريخ الفارسية ، قد صرحوا بأنه توفي في شهر جمادى الأولى
سنة تسع عشرة وسبعمائة (٥٧١٩ = ١٣١٩ م) ، وبأنه هو المعتمد ، كما اعتمد
هذا التاريخ الشهاب الخفاجي أيضاً . وعقب القونوي على هذا بقوله :
وكيف يمتد عليه مع هذه الاختلافات الكثيرة ؛ فإولى السكوت وعدم
التعرض له للسلامة عن الكذب والخطأ ، إذ المؤرخون يكتبون كل صحيح
وسقيم^(٢) .

وقال بروكلمان — بعد أن ذكر رواية الصندي ، ورأى ابن السبكي — :
« غير أنه ليس من المحتمل أن يكون وفاته قد تأخرت حتى عام (٥٧١٦ =
١٣١٦ م) »^(٣) .

ولعله يشير بهذا التاريخ إلى ما حكاه القونوي عن التواريخ الفارسية بقطع
النظر عن كون الوفاة سنة (٥٧١٦) أو (٥٧١٩) مما قد يكون أحدهما
مصحفاً عن الآخر .

ومحن نرى أن الذي يجب المصير إليه هو : أن وفاته كانت سنة خمس
وثمانين وستائة ، ولا نتوقف توقف القونوي — رحمه الله — .

(١) مرآة الجنان ٤/٢٢٠

(٢) حاشية القونوي ص ٤ ، وحاشية الخفاجي ٤/١

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٤/٤١٨ Rieu — ملحق المخطوطات العربية في

وذلك لأمر :

أولا : أنه رواية الحافظ الذهلي الثقة الذي كان معاصرا له ، وقد اعتمدها
الصلاح الصفدى المؤرخ الكبير ، والمثبت فى روايته . وقد اقتصر عليها
ولم يشر إلى غيرها ، فضلا عن اعتماد أكثر المؤرخين لها .

ثانيا : إن تاج الدين التبريزى^(١) ، المولود سنة (٦٧٧ هـ = ١٢٧٨ م)
قال على ما ذكر السامى : « أدركت الإمام نصير الدين الطوسى وأنا صغير ،
وهو توفى ببغداد سنة (٦٨٢ هـ = ١٢٨٣ م) ، وأدركت الإمام ناصر الدين
البيضاوى ، وما أخذت عليه شيئا ، وجالست الإمام جمال الدين ابن المطهر
الحلى ، وما أخذت عنه شيئا لتعصبه على بعض الصحابة »^(٢) .

ويبدو أنه لم يأخذ عنه لصغر سنه ، ولذا عبر بأدركت ، ولأن عمره كان
سنة (٦٨٥ هـ) ثمان سنوات ، وهو سن لا يستطيع معه أخذ العلوم التى تحتاج
إلى إدراك صحيح ودراية تامة . وقوله : جالست الإمام جمال الدين ، حيث
تأخرت وفاته إلى ما بعد السبعمائة ، وهو سن يستطيع منه تلقى العلوم التى تحتاج
إلى إدراك صحيح ودراية تامة .

وهذا الاستنتاج يؤيد أن وفاته كانت سنة (٦٨٥ هـ) .

وقد أجمع المتقدمون والمتأخرون من المؤرخين له : على أن وفاته كانت

(١) هو : على بن عبد الله بن الحسن بن أبى بكر - تاج الدين أبو الحسن -
التبريزى الشافى . أجاز بالفتوى وهو ابن ثلاثين ، وولى التدريس ، ومشيخة الحائقات
رحل إلى بغداد ومكة والمدينة والقاهرة ، وصنف التصانيف المفيدة . وتوفى سنة
(٧٤٦ هـ) [انظر منتخب المختار - لابن رافع ص ١٤٩ - وروضات الجنات ٣/٩٧]
(٢) منتخب المختار ص ١٤٩ .

في مدينة تبريز ، وذكر ابن حبيب^(١) ، أن « وفاته بمحلة تبريز عن مائة »
يعنى أنه عاش مائة عام ، ولم يذكر هذا غيره .

وذكر ابن كثير^(٢) : أن القاضي فاصر الدين البيضاوى « أوصى إلى القطب
الشيرازى أن يدفن بجانبه بتبريز » .

وجاء في ترجمة القطب الشيرازى^(٣) ، أنه « أوصى أن يدفن إلى جانب
القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى »^(٤) ، فأوصى كل منهما بأن
يدفن إلى جانب صاحبه ، لما كان بينهما من المودة .

وذكر صاحب كشف الظنون : أنه دفن عند قبر الشيخ محمد الكفعمائى^(٥) .

وذكر الخوانسارى نقلاً عن الكازرونى أنه « دفن [يعنى البيضاوى]
في خرنداب بتبريز على شرقى تربة الخواجه ضياء الدين يحيى »^(٦) .

و « خرنداب » هى التى دفن فيها قطب الدين الشيرازى أيضاً - رحمهم الله
أجمعين وتقبلهم فى رحمته مع عباده الصالحين .

(١) فى درة الأسلاك ٥٧/١ خ .

(٢) فى البداية والنهاية ٣٠٩/١٣

(٣) هو : محمود بن مسعود بن المصلح - قطب الدين أبو الثناء الشيرازى ولد سنة
(٦٣٤ هـ) واشتغل على والده وعلى غيره ، ولازم نصير الدين الطوسى حتى نبغ فى
الفلسفة وعلم الهيئة . سافر إلى خراسان وبغداد . وفاق الأقران ، صنف الكثير من
المصنفات فى سائر العلوم . واشتغل بالتدريس ، أقام بمدى سنة (٦٨١ هـ) بمدينة تبريز
واهتم بالتصنيف وذكر الدرر الطالع - للشوكانى ٢/٢٩٩ ، ومرة الجنان ٤/٢٤٨ ،
وروضات الجنات ٨/١٢٩ ومفتاح السعادة ١/٢٠٤ ومنتخب المختار ص ٢١٩ وما بعدها]

(٤) منتخب المختار للسلمى ص ٢٢٨

(٥) انظر : كشف الظنون ١/١٦٢

(٦) روضات الجنات ٥/١٣٦

المبحث الثاني رأى الناس فيه

عرف الناس للقاضي ناصر الدين البيضاوى فضله وعلمه ، فأثنوا عليه وعلى مصنفاته ، فقال عنه الصفدى^(١) : « صاحب التصانيف البديعة المشهورة » .
وقال ابن كثير^(٢) : « قاضى شيراز وعالمها وعالم أذربيجان وتلك الفواحي » ،
وذكر نحوه ابن شاكر اللكتبي ، وابن العماد ، والأسدى^(٣) . وقال الأسنوى^(٤) :
« كان المذكور [البيضاوى] عالماً معلوماً كثيرة صالحاً خيراً ، صنف التصانيف
المذكورة فى أنواع العلوم » . وقال ابن السبكي^(٥) : « كان إماماً مبرزاً نظاراً ،
ورجلاً خيراً صالحاً مقمبداً » . وقال الداودى^(٦) : « كان إماماً علامة عارفاً
بالفقه والتفسير والأصليين والعربية والمنطق ، نظاراً صالحاً متمبداً زاهداً
شافعيًا » . وقال العاملى^(٧) : « كان زاهداً عابداً متورعاً » . وقال اليافعى^(٨) ،
فى وفيات سفة (٦٩٢ هـ) : « وفيها توفى الإمام أعلم - الملاء - الأعلام
ذوالتصانيف المفيدة المحققة ، والمباحث الحميدة المدققة ، قاضى القضاة ناصر الدين » .

(١) فى الوافى بالوفيات ٦/٢/٨٩ خ

(٢) فى البداية والنهاية ١٣/٣٠٩

(٣) انظر عيون التواريخ ج ٢١ خ ، وشذرات الذهب ٥/٣٩٢ وطبقات الشافعية

لوحة ٤١ خ

(٤) فى طبقات الشافعية ١/٢٨٣

(٥) فى طبقاته الوسطى خ والسكبرى ٥/٥٩

(٦) فى طبقات المفسرين ١/٢٣٠

(٧) فى الكشكول ١/٢٦

(٨) فى مرآة الجنان ٥/١٣٤

وقال الخوانساري نقلاً عن الصفدي^(١) : « إمام علامة عارفاً بالفقه والتفسير والأصول والعربية والمنطق ، نظاراً صالحاً مقبداً شافعيّاً » . وقال ابن حبيب الدمشقي^(٢) : « عالم نمي زرع فضله ونجم ، وحاكم عظمت بوجوده بلاد المعجم ، برع في الفقه والأصول ، وجمع بين المعقول والمنقول ، تكلم كل من الأئمة بالثناء على مصنفاته وفاه ، ولو لم يكن له غير المنهاج الوجيز لفظه المحرر لكفاه ، ولى أمر القضاء بشيراز ، وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراس » .

وقال المستشرق بروكلمان : « ويمتاز البيضاوي في مصنفاته بتركيز الكثير من المعلومات في أسلوب مقتضب لا إسهاب فيه ، وإن كان لم يتجر الدقة ، أو يلم إماماً تاماً بفروع العلم التي اشغلت بها وهي التفسير التاريخي ، وتفسير المعاجم والنحو ، واللهجات والقراءات المختلفة »^(٣) . وقد ناقشنا هذا القول في مقدمة الباب الثالث .

وقال المستشرق « إدوارد جرانفيل براون » : « وألف تفسيراً للقرآن ما زال يعتبر أحسن للتفسير وأكثرها انتشاراً حتى هذا الزمان »^(٤) .

وقال الدكتور « رضا زاده شفق » : « ويعد [البيضاوي] من الفقهاء وكبار المفسرين في العالم الإسلامي »^(٥) .

وقال المستشرق « روبسون » : « واشتهر بسعة العلم ، وكتب في عدة موضوعات منها تفسير القرآن والفقه والأصول والسكلام والنحو ، وآثاره

(١) في روضات الجنان ١٣٤/٥

(٢) في درة الأسلاك في دولة الأتراك ٥٧/١ خ

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٤١٨/٤

(٤) تاريخ الأدب في إيران ص ٦٢٠

(٥) تاريخ الأدب الفارسي ص ١٩٨

ليست بعامة مبتكرة ، وإنما هي تعتمد على كتب غيره ، وعرف البيضاوي
بالاختصار في تناول موضوعاته ، على أن كتبه يؤخذ عليها من ثم الافتقار
إلى التمام ، ويؤخذ عليها عدم الدقة ^(١) .

وقد قنا بالرد عليه أيضاً في مقدمة الباب الثالث .

وهذان القولان ليس لهما اعتبار بجانب أقوال الأئمة أمثال الصفدي وابن
السبكي والأسنوي ، وغيرهم ، ممن اطلع على كتبه وسبر غورها ، ووقف على
مفزاها ، وأحاط بمكنونها .

الباب الثاني

في

شيوخه ، وأقرانه ، وتلاميذه

وقد ضمنت هذا الباب ثلاثة فصول :

الأول : في شيوخه .

والثاني : في أقرانه .

والثالث : في تلاميذه^(١) .

الفصل الأول

شيوخ القاضي ناصر الدين البيضاوي

لكل عالم شيوخ تلقى عنهم العلوم ، ولازمهم فترة من حياته يأخذ عنهم ويستزيد من علمهم ، وللقاضي ناصر الدين شيوخ أخذ عنهم العلوم المختلفة ، وروى عن طريقهم المعارف المتنوعة .

إلا أن المؤرخين له تركوا ذكرهم ، فلم يشر أحد منهم إلى هؤلاء الشيوخ ، هذا ما جاء في « الغاية القصوى » : أنه أخذ الفقه عن والده ، وما نقله الخوانساري عن الشيخ أبي القاسم الكازروني - قال : إنه « صاحب الخواجة نصير الدين ، والشيخ شهاب الدين السهروردي^(١) » وما أورده صاحب كشف

(١) روضات الجنات ١٣٦/٥

الظنون من أنه لازم الشيخ محمد محمد الكيتحتاني إلى أن مات وصفه التفسير بإشارة شيخه - يعنى الكيتحتاني (١) .

ولنا مع كل منهم وقفة ، لسكى نتثبت من صحة تلمذته عليه ، وأخذه عنه .
١ - « قاضى القضاة أبو حفص عمر بن محمد البيضاوى » .

قال الناضى ناصر الدين البيضاوى فى مقدمة كتابه « الفاية القصى فى دراية الفتوى » فى فروع الشافعية : « إعلم أنى أخذت الفقه عن والدى مولى الموالى ، الصدر العالى ، ولى الله الوالى ، قدوة الخلف ، وبقية السلف ، إمام الملة والدين ، أبى القاسم عمر قدس الله روحه » (٢) .

وقال الياضى فى مرآته : « نفقه بأبيه » (٣) .

ووالده هو : عمر بن محمد بن على - إمام الدين ، أبو حفص أو أبو القاسم ، قاضى القضاة البيضاوى الشافعى (٤) .

لم يترجم له أحد من المؤرخين ، فلذا لم نفق على تاريخ ولادته أو تاريخ وفاته ، وما وقفنا عليه هو أنه نفقه بأبيه : قاضى القضاة السعيد نجر الدين محمد ابن الإمام القاضى صدر الدين أبى الحسن على البيضاوى (٥) .

وكان إمام الدين عمر بن محمد من المقربين للأتابك أبى بكر بن سعد ، فولاه قاضى قضاة شيراز (٦) .

(١) كشف الظنون ١٦٢/١

(٢) الفاية القصى فى دراية الفتوى - للبيضاوى ص ١ خ

(٣) انظر الفاية ص ١ خ ، والسلوك للمقرزى ٧٣٣/٣/١ ومرآة الجنان ٤/٢٢٠

(٤) انظر الفاية القصى ص ١ خ ومرآة الجنان ٤/٢٢٠

(٥) انظر المرجعين السابقين

(٦) انظر دائرة المعارف الإسلامية - بروكلمان ٤/٤١٨ ومؤرخ المنول الكبير -

وقد أخذ على عاتقه تلقين ابنه ناصر الدين علوم الفقه وغيرها من فنون الثقافة المختلفة ، فكان بحق شيخه الأول ، ورائده الأجل إلى السيادة العلمية .

٢ — « شهاب الدين السهروردي »

هو : عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد ، شهاب الدين أبو حفص السهروردي الفقيه الشافعي ، قدوة أهل التوحيد ، وشيخ العارفين .

ولد بسهرورد^(١) ، في أواخر رجب سنة تسع وثلاثين وخمسمائة (٥٣٩ هـ) رحل إلى بغداد واستوطنها ، وأخذ العلم عن شيوخها ، وصار فقيهاً عالمياً صوفياً ، ثم انحدر إلى البصرة ، وأخذ عن جماعة من علمائها ، وقدم دمشق مراراً ، ووصل رسولاً إلى إربل من جهة الديوان .

كان له مجالس وعظ ، وكان كثير الحج ، وربما جاور بعد حجه . تخرج عليه خلق كثير من الصوفية في المجاهدة والخلوة . وصنف التصانيف المفيدة النافعة . وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وستمائة (٦٣٢ هـ)^(٢) .

وإذا علمنا هذا نستطيع أن ننفي مصاحبة القاضي ناصر الدين البيضاوي له ، أو أخذه شيئاً من العلم عنه .

(١) سهرورد - بضم السين وسكون الهاء ، وفتح الراء والواو - بلدة قريبة من زنجان من عراق العجم ، ينسب إليها جماعة من أهل العلم الصالحين [انظر معجم البلدان - لياقوت ١٨٥/٥] .

(٢) انظر أعيان المصر - للصفدي ج ٣ خ . والوفى بالوفيات ٢٦٢/٣/٥ خ .
والسكافي - للبهنسي لوحة ٣٨ خ ووفيات الأعيان ٧٩٧/١ خ ، ونثر الجمان ٦٨/٢ خ
وشذرات الذهب ١٥٣/٥ ، ومرآة الجنان ٧٩/٤

وذلك : لأن القاضي ناصر الدين ، ولد بالبيضاء - كما مر - ورحل عنها إلى شيراز ، وأقام بها ، ولم يعلم عنه أنه خرج من بلاد فارس حتى عام (٥٦٨١هـ) - وهو ما أثبتناه في رحلته إلى تبريز - فلقد كان مقيماً في شيراز ، الفترة التي كان يعيشها السهروردي في بغداد ، وشتان ما بين شيراز وبغداد ، ولم يقل أحد من المؤرخين : إن البيضاوي خرج من شيراز إلى بغداد والتقى بالشيخ شهاب الدين ، كما أن أحداً لم يقل بأن الشيخ شهاب الدين خرج إلى شيراز والتقى بالقاضي ناصر الدين .

ولهذا نفى اللقاء بينهما ، ونفى تلمذة صاحبنا على الشيخ شهاب الدين .

أما ما نقله الخوانساري عن السكازروني من مصاحبة القاضي ناصر الدين للشيخ السهروردي^(١) ، فهو خبر مشكوك فيه ، والواقع ينفيه ، فلم يعده أحد من تلاميذ الشيخ السهروردي سواه ، فلا اعتبار عمدي لما رواه ، خاصة وأن روايات الخوانساري مضطربة ، وأقواله غير مستقرة .

٣ - « نصير الدين الطوسي »^(٢)

هو : محمد بن محمد بن الحسن - نصير الدين أبو عبد الله الطوسي - ولد بطوس ، ونشأ بها ، وأقام بقلمه ألموت زمننا ، وصحب هولاءكو ، وكان من المترين له ، وولاه الوزارة ، وبنى له مرصداً في مدينة مراغة^(٣) .

(١) انظر روضات الجنات ١٣٦/٥

(٢) مرت له ترجمة مفصلة في آخر التمهيد ص ١٣١ .

(٣) مراغة : بالفتح والمين المعجمة - بلدة مشهورة عظيمة ببلاد أذربيجان ، كانت تدعى « إفرازهرود » ولما عسكر بها مروان بن محمد بن مروان بن الحكم ، فكانت دوابهم تتمرغ فيها فحملوا يقولون ابنوا قرية المراغة ، وينسب إليها جماعة من أهل العلم [انظر معجم البلدان - لياقوت ٤/٨]

وكان بصحبته حين غزوه بغداد ، وأشار عليه بقتل الخليفة العباسي .
وتوفي سنة اثنيتين وسبعين وستائة (٦٧٢ هـ) ببغداد . وقيل : اثنيتين وثمانين
وستائة (٦٨٢ هـ)^(١) .

ولم يذكر أحد من المؤرخين أن القاضي ناصر الدين البيضاوي ، صاحب
النصير الطوسي ، أو أخذ عنه سوى ما نقله الخوانساري عن الكازروني .
وقد كان القاضي ناصر الدين بشيراز لم يفادها حتى وقت وفاة الطوسي
إذا أضفنا إلى هذا أن روايات الخوانساري مضطربة ، يمكننا أن نتبع
الصحبة التي ذكرها ، وننفي تلمذته للطوسي .

٤ - « الشيخ محمد السكتحتائي »

هو العارف الأوحده : الشيخ محمد بن محمد السكتحتائي .
لم يشر أحد من المؤرخين إلى مولده ، أو تاريخ وفاته ، إلا أنه كان من
المقربين للسلطان « أحمد أغا ابن هولاكو »^(٢) المغولي ، وقد أعطاه يد الإرادة ،
فكان يأتيه بقصد الزيارة والاستفاضة في إيالي الجمعات المباركات .

(١) انظر ذيل مرآة الزمان ٧٩/٣ ، وروضات الجنان ٣٠٠/٦ وما بعدها ، والمبر
للذهبي ٣٠٠/٥ ، والمختصر في أخبار البشر - لأبي الفداء ٨/٤ ، ومفتاح السعادة
٣١٨/١ وما بعدها .

(٢) هو : [بيكدار] أحمد بن هولاكو بن تولى بن جنكيزخان ، كان ملكاً شهماً
خبيراً بأمور الرعية سالماً أحسن المسالك ، أسلم وحسن إسلامه ، ونهى بمالكة الجوامع
والمساجد ، صالح الملك المنصور قلاوون ، صار سلطاناً على المغول بـ « أبنا بن هولاكو » .
أول سنة (٦٨١ هـ) قتل ابن أخيه « أرغون بن أبنا » بعد مدة يسيرة من حكمه ،
بعد أن تغيرت عليه المغول ، وتولى مكانه « أرغو خان » سنة (٦٨٢ هـ) .

[انظر السلوك للمقريزي ٧٠٧/١/٣ ، والمختصر في أخبار البشر - أبو الفداء
١٦/٤ ، والنجوم الزاهرة ٣١٠/٧ ، ٣٦٢] .

استشفع به القاضي ناصر الدين البيضاوي - حين قدم تبريز - لدى سلطان البلاد ، ليوليه مقصب القضاء ، فلما جاء السلطان إلى الشيخ الكتختاني ، قال له : إن هذا الرجل عالم فاضل يريد الاشتراك مع الأمير في السعير - يعني أنه يطلب مقدار سجادة من النار ، وهو مجلس الحكم ، فتأثر القاضي ناصر الدين من كلامه ، وترك المناصب الدنيوية ، ولازم الشيخ مدة من الزمن ، يقوم بخدمته ، وسلك طريق أهل الذوق والعرفان إلى أن مات الشيخ . وقد صنف تفسيره بإشارة شيخه هذا^(١) .

ونعبر الشيخ هذا من شيوخه الذين أخذ عنهم ، أو استفاد علميا من صحبتهم ، ولم تنف على أحد غيره ، وغير والده - نخلو التراجم ، وإغفال المترجمين لذكر شيوخه .

الفصل الثاني

أقران القاضي ناصر الدين البيضاوي

وقفنا من ترجمة القاضي ناصر الدين البيضاوي ، على أنه عاش حياته الأولى في شیراز مجتمع العلماء وملجأ الشعراء ، فشارك في بناء مجتمعه مع أقران يعلقي معهم دروس شيوخه ، ونظراء يبادلونه البحث والجدل ، يتناظرون ، ويتنازعون المناصب .

ولما رحل إلى تبريز ، كان له أيضاً أقران ناظروه ، وحاوروه في مجال العلم والتصنيف .

وفي هذا الفصل نترجم لمن وقفنا عليه من الأقران ، فذكر منهم « فخر الدين الشيرازي » الذي نازعه منصب القضاء . و « ابن المطهر الحلي » الذي تبادل معه المناقشات العلمية .

أما غير هؤلاء من الذين التقى بهم أو شاركهم المفاظرات أمثال المدرس الذي ذكره ابن السبكي وغيره ، فلم نقف لهم على أثر ، حيث أهمل ذكرهم المترجمون له ، وأغفل شأنهم مؤرخوه .

١ — « قاضي القضاة فخر الدين الشيرازي » :

هو : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن تيسكروز التيمي ، مجد الدين أبو إبراهيم الشيرازي^(١) ، البالي^(٢) .

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨٣/٦ شذرات الذهب ١٨٠/٦ ، والفتح

اللبين للمراغي ١٧٤/٢

(٢) البالي نسبة إلى بال ، وهي بلدة من عمل شیراز .

ولد سنة (٦٦٢ هـ) ، وتفقّه على والده - شأن أقرانه - ثم اشتغل بالعلم ومهر فيه حتى أسند إليه منصب قاضي القضاة بشيراز ، وهو ابن خمس عشرة سنة ، إلا أنه لم يدم فيه طويلاً ، فقد عزل عنه ، وتولاه القاضي ناصر الدين البيضاوي ، فسكث فيه ستة أشهر ، ثم عزل ، وعاد إليه القاضي فخر الدين مرة أخرى ، واستمر على القضاء خمسا وسبعين سنة^(١) .

وكان معروفاً بالتدين ، محباً للوثام والوقاق ، ذا مروءة ومكارم أخلاق ، وكان يكثر من تلاوة القرآن ، حافظاً له ، عاملاً به ، غيوراً على حرمات الله ، مدافعاً عن الحق لا يخشى فيه لومة لائم ، تصدى لمن يدعو إلى مذهب الرافضة في أيامه بالقول والعمل ، وأوذى في سبيل ذلك كثيراً حتى نصر الله دينه ، وخذلت الرافضة . فارتفع شأنه وعظمت منزلته عند الملوك والأمراء .

عرف بالصبر والثبات في مواقف الشدة ، وكانت له كرامات ظاهرة ، ومصنفات جليلة ، منها : الفرائض الركنية في الفقه ، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول ، وله مختصر في الكلام ، وله نظم كثير .

توفي في ثاني عشر شهر رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة (٨٧٥٦) ، عن أربع وتسعين سنة بشيراز^(٢) .

٢ - « العلامة ابن المطهر الحلي » :

هو : الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر ، العلامة جمال الدين أبو منصور

(١) انظر شذرات الذهب ١٨٠/٦ وطبقات الشافعية الكبرى ٨٣/٦

(٢) انظر شذرات الذهب ١٨٠/٦ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٨٣/٦ ، ٨٤ ،

والفتح المبين ١٧٢/٢ - ومعجم المؤلفين - لكحالة ٢/٢٩٩

الحلى الشيعى . ونسبته إلى الحلة السيفية^(١) . وهى من أشهر مدن العراق .
ولد سنة ثمان وأربعين وستائة (٦٤٨ هـ) ، وتفقّه بوالده سيف الدين يوسف
والنصير الطوسى ، وغيرها .

كان عالماً بعلوم كثيرة ، وصنف تصانيف عدة ، تقارب التسعين : فى الفقه
والأصول ، وفنون الحكمة ، والأدب ، والتفسير والحديث ، وغير ذلك .

وقد « ذكر فى خطبة كتاب المنتهى [منتهى المطلب فى تحقيق المذهب] :
أنه فرغ من تصنيفاته الحكيمية والكلامية ، وأخذ فى تحرير الفقه من قبل أن
يكمل ستا وعشرين سنة »^(٢) .

كان كثير الجدل والمناظرات مع أقرانه لفعاليه فى التشيع ، فكان قوى
الحجة . أفق للملك « الجايىو محمد » المغولى ببطلان طلاق أوقعه ، فاعتنق الملك
مذهب الشيعة ، وبعث إلى البلاد والأقاليم حتى يخطبوا للأئمة الإثني عشر ،
ويضربوا السكك على أسمائهم ، وينقشوها على أطراف المساجد . وأخذ
ابن المطهر فى تشييد أساس مذهب الشيعة بمعونة هذا السلطان ، وبلغ من المنزلة
والقرب لديه مالا مزيد عليه ، حتى فاق على سائر علماء حضرة السلطان ، فكان
لا يرضى أن يفارقه فى حضر ولا سفر ، وأمر له بترتيب مدرسة سياراة ذات
حجرات من الخيام ، تحمل مع الموكب أينما يصير ، ويضرب بأمره فى كل
منزل ومصير .

وكان بينه وبين القاضى ناصر الدين البيضاوى ، مناوشات علمية ،

(١) وهى التى بناها سيف الدولة ، صدقة بن منصور المزيدي الأسدى ، وهو من
أمراء دولة الديلمة ، وكان بناؤها سنة (٤٩٥ هـ) وهى قديمة التشيع [انظر روضات
الجنات ٢/٢٦٩ . والفتح المبين ٢/١٣٢]

(٢) روضات الجنات ٢/٢٧٧

واعترضات وإجابات في مسائل أصولية ، نقلها صاحب لسان الخواص ، وقد
مر ذكرها . وعاش ابن المطهر بعد وفاة القاضي ناصر الدين طويلاً^(١) .
قال عنه صاحب مفقاح السعادة^(٢) . « كان من الشيعة ، وهو زائع زبناً
عظيماً » . وتوفي ليلة الحادى والعشرين من شهر المحرم سنة ست وعشرين
وسبعمائة (٧٢٦ هـ) .

(١) انظر البداية والنهاية ١٤/١٢٥ ، والفتح المبين ٣/١٣٢ ، وروضات الجنات
٢/٢٦٩ ، ومراة الجنان ٤/٢٧٦
(٢) طاش كبرى زاده ١/٢١٩

الفصل الثالث

تلاميذ القاضي ناصر الدين البيضاوى

حينما اشتغل القاضي ناصر الدين البيضاوى بالعلم أخذ عنه تلاميذه الذين نقلوا عنه المعارف ، واهتموا بكتبه ، وصاروا من بعده أعلاماً جامعين للعلوم المختلفة ، خاصة فى الأصلين ، وهم وإن كانوا كثرة ، غير أنى لم أقف إلا على اثنين هما : « فخر الدين الجاربرى » و « زين الدين المبىكى » .

١ - « فخر الدين الجاربرى »

هو : أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربرى - فخر الدين أبوالمكارم^(١) . ولد بتبريز سنة (٦٦٤ هـ)^(٢) ، فى بيت علم وفضل ، فكان جده يوسف أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد ، فلا عجب أن يقتفى فخر الدين أثره ، وينسج على منواله ، إلى أن صار إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً مواظباً على الاشتغال بالعلم ، حتى فاق الأقران والنظراء فى عهده بقصانيفه البديعة^(٣) .

(١) انظر : التحفة البهية لوحة ١٦٨ ح ، والبدر الطالع - للشوكانى ٤٨/١ ، وسلم الوصول - لحاجى خليفة ص ٧٦ خ ، وشذرات الذهب ١٤٨/٦ ، وطبقات الشافعية - للأسنوى ٣٩٤/١ ، ومرآة الجنان ٣٠٧/٤ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية - للأسدى لوحة ٧٤ خ ، وهديّة المعارفين ١٠٨/١ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ١٤٨/٦ ، والطبقات الوسطى لوحة ٢٣ خ والسكبرى

[لابن السبكى] ١٦٩/٥ ، وطبقات الشافعية - للأسدى لوحة ٧٤ خ ، والفتح المبين - لدراغى ١٥٨/٢ .

اجتمع بالقاضى ناصر الدين البيضاوى فى تبريز ، فأخذ عنه العلم ، وتفقه على مذهب الشافعى ، ونبغ فى العلوم العقلية^(١) .

واشتغل عليه الطلبة ، وتخرج به خلق كثير .

جاء فى « رياض العلماء أنه كان بين هذا الشيخ [فخر الدين] وبين القاضى عضد الدين الإيجى ، مشاجرات عظيمة فى مراتب شتى من العلوم بحيث قد ألف كل منهما رسائل فى الرد على صاحبه . وكان لما توفى الجاربرى انتقلت المعارضات له مع القاضى إلى ولده الفاضل المحقق إبراهيم بن أحمد^(٢) ، وكتب هو فى الرد عاينه فى بعض معضلات الكشاف أيضاً رسالة سماها « باليف الصارم على منق العضد الظالم »^(٣) .

أما مصنفاته : فهى كثيرة نافعة منها : شرح المنهاج للبيضاوى ، سماه « السراج الوهاج فى شرح للمنهاج » ، وشرح أصول البزدوى^(٤) ، وله شرح على « الهداية » لابن جنين^(٥) ، وشرح « الحاوى الصغير » فى الفروع ولم يكمله ، وهو كبير بمزج وسماه « الهادى »^(٦) ، وله حواش على الكشاف مشهور

(١) انظر : الدرر الكامنة ١/١٣٢ ، ودرة الحجال - لابن القاضى ص ٤٣ ، وطبقات النجاة - لابن قاضى شهبة ص ١٦٢ خ ، وطبقات المفسرين - للأودنى لوحة ٦١ ح ، ومفتاح السعادة ١/١٤٢ .

(٢) إبراهيم بن أحمد بن الحسن الجاربرى التبريزى الشافعى ، قدم دمشق وولى تدريس الجاروخية ، ومات بدمشق ، وتاريخ وفاته مجهول [انظر : الدرر الكامنة ٨/١ ، ومجمع المؤلفين - لكحالة ٤/١]

(٣) روضات الجنات ١/٢٣٤ .

(٤) كشف الظنون ١/١١٥ ، والفتح للبين ٢/١٥٨ .

(٥) سلم الوصول ص ٧٧ خ ، وطبقات المفسرين - للأودنى لوحة ٦١ خ .

(٦) كشف الظنون ١/٤١٦ ، والطبقات الوسطى لوحة ٢٣ ح ، والفتح للبين ٢/١٥٨ .

في عشر مجلدات^(١)، وشرح « الشافية » لابن الحاجب في النحو^(٢)، وله رسالة في النحو سماها « المنقى »^(٣)، وغيرها .

توفي بتبريز في شهر رمضان سنة ست وأربعين وسبعمائة (٥٧٤٦ هـ)^(٤).

٢ - « زين الدين الهبكي »

جاء في مفتاح السعادة - في ترجمة عضد الدولة الإيجي^(٥) - : أنه لازم الشيخ زين الدين الهبكي تلميذ البيضاوي .

كما ورد في ترجمة القاضي عضد الدين - التي أوردها ابن السبكي^(٦) - أنه اشغل على تاج الدين الهبكي تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي ، ولعل

(١) الدرر الكامنة ١٣٣/١ ، وسلم الوصول ص ٧٧ خ ، وطبقات المفسرين - للأودني لوحة ٦١ خ .

(٢) كشف الظنون ٤٤/٢ ، ودرة المجال ص ٤٣ ، ومفتاح السعادة ١٤٢/١ .

(٣) روضات الجنات ٣٣٤/١ .

(٤) شذرات الذهب ١٤٨/٦ ، والطبقات الكبرى ١٦٩/٥ ، والوسطى لوحة ٢٣ خ ، وطبقات المفسرين - للأودني لوحة ٦١ خ ، وطبقات النحاة - لابن قاضي شبيهة ص ١٦٣ خ .

(٥) هو : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد - القاضي عضد الدين الإيجي الشيرازي - كان إماماً في المقولات عارفاً بالأصلين والمعاني والبيان والنحو ، له كتب ومصنفات مختلفة ، توفي في سجنه سنة ست وخمسين وسبعمائة .

[انظر : روضات الجنات ٤٩/٥ ، والطبقات الكبرى ١٠٨/٦ ، ومفتاح السعادة ٢١١/١] .

(٦) في طبقات الشافعية الكبرى ١٠٨/٦ .

الباب الثالث

مصنفات القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثاره العلمية

تمهيد :

رزق القاضي ناصر الدين البيضاوي حظا عظيما في تصانيفه ، وخبرة فائقة في تأليفه ، وقد ترك مصنفات جليلة ، وأعمالا علمية عظيمة ، تدل على قدم راسخ في التأليف ، وبراعة فائقة في التصنيف ، أدرك العالم بها فضله ، وعرف له مكانته بين أفاضل العلماء وخيار المصنفين .

وقد تعرضت هذه المصنفات لفنون متنوعة ، وعلوم مختلفة ، أجاد تصنيفها بصاراته الرشيدة المتقنة ، ومحاسن أساليبه المنمقة ، ففتح بأسلوبه القوانين ، وهذب البراهين ، ومهد القواعد ، وشيد المعامل ، فصنفته ما زال الباحثون يقتفون أثرها ، ويسألون خبرها ، وقد تداولتها أيدي النظار ، فاشتهرت في سائر الأقطار .

وقد نهج القاضي البيضاوي ، في تصانيفه منهج قرئانه ، والتمس طريق المصنفين من أهل عصره ونظرائه ، فسار سيرهم في الإيجاز ، وسلك طريقهم في الاختصار ، لما رأوا أن الهمم قد قصرت ، والعزائم قد فترت ، والأعمار قصيرة ، والصوارف كثيرة ، والرغبات ملحة ، والأعمال جمة ؛ فراحى ذلك في تصانيفه التي قدمها لمجمعه في أسلوب مجيد مقتصد ، لا هو بالخل ولا بالمل .

إلا أن صاحبنا لم يقتصر على هذه الطريقة ، فقد كان لازماً عليه أن يحول ميدان الشروح ، فهي طريقة لا تقل أهمية وانتشاراً عن طريقة التلاخيص ، وقد تلازم هاتان الطريقتان ، وانتشرا في ربوع القرن السابع الهجرى وما تلاه من قرون ، ونفع فيهما جباذة العلماء ؛ وقد لاقت شروحه قبولا حسناً ، كما نالت تلاميذه رضا العلماء ، مما جعلهم يشتهلون بها ، ويتفاولونها بالشروح والتعليق .

أما ما زعمه « روبسون » في قوله : إن « آثاره [يعنى البيضاوى] ليست بعامة مبتكرة ، وإنما هي تعتمد على كتب غيره ، وعرف البيضاوى بالاختصار في تناول موضوعاته ، على أن كتبه يؤخذ عليها من ثم الانتقال إلى التمام ، ويؤخذ عليها عدم الدقة »^(١)

وما زعمه « بركلمان » في قوله : إنه « لم يتجزئ الدقة أو يلم إماماً تاماً بفروع العلم التي اشتغل بها ، وهي التفسير التاريخي ، وتصنيف المعاجم ، والنحو واللهجات ، والقراءات المختلفة »^(٢) .

فكلا الزعيمين ناشيء عن جهالة ، ولنوضح ذلك فنقول :

إن اتقادها ينحصر في ثلاث نقاط هي :

الأولى : أن آثاره ليست عامة مبتكرة ، وإنما اعتمد في تصنيفها على كتب غيره .

الثانية : أنها مختصرة في تناول موضوعاتها ، فلم تلم إماماً تاماً بفروع العلم الذي تناولته .

الثالثة : أنه لم يكن دقيقاً في تصنيفه .

(١) دائرة المعارف الإسلامية (ط الشنب) مجلد ٢٣/٩

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (ط المعارف) مجلد ٤١٨/٤

وأقول : إن « روبسون » و « بركلان » قد تخطأهما التوفيق ، وما لا بما قالا عن الطريق ، فإن من يطالع على مصنفات البيضاوى ، ويقتنع آثاره ، يجد أنه صنف فى علوم كثيرة ، وفنون مختلفة ، ولا أحد يفكر شمول ما تناوله كل مصنف له من علم غزير ، وعرض مبتكر فى إيجاز ألفاظه ، وشمول معانيه ، وإلمامه بالفن الذى خاضه إلماماً جيداً .

نعم إنه اعتمد على كتب غيره فى بعض مصنفاة ، وذلك لما ساد فى عصره من الجود ، والاعتماد على كتب الأقدمين ، وموجة الاعتقادات التى سيطرت على العلماء ، وظنهم بأن السابقين بحثوا وتبحروا ، وأنوا بكل ما يمكن الإتيان به ، فما تركوا باباً من أبواب العلم إلا طرقوه ، ولا موضوعاً إلا محصوه وحروره ؛ ولا شيئاً يمكن من خلاله التفتيش والتنقيب ، والبحث والتجديد .

ولذلك ركن علماء القرن السابع الهجرى ، ومن جاء بعدهم ، للفتن فى عرض العلوم فى صورتين مختلفتين ، وشكلين مقباينين : التلاخيص ، والشروح .

ولم تكن التلاخيص ، مجرد عرض للتصانيف ، بلغظ موجز يلتزم فيه بالفكرة ، والصنعة التى تغيها مؤلف التصنيف ، مؤيداً له ، سائراً على منواله .

ولإنما كان الملخص ذا شخصية مستقلة ، تظهر فى إيجاز ما يرى إيجازه ، ونقل ما يرى ضرورة نقله ، وحذف ما لا يجد فائدة فى إبقائه ، وتقديم ما يجدر تقديمه ، وتأخير ما يستحسن تأخيره ، وإضافة ما يرى أنه أهمل من أصله .

ولهذا كان التلاخيص يحمل طابعا مختلفا اختلافا كلياً عما تلخص عنه . ويعبر تعبيراً واضحاً عن مدى إدراك مصنفه ومعرفة ، ودقته وحذقه .

وهذا ما تلمسناه فى منهاج القاضى ناصر الدين البيضاوى ، الذى اعتمد فى تصنيفه على كتابى التحصيل والحاصل المأخوذ من المحصول . وسنوضح هذا عند الكلام على منهاج إن شاء الله تعالى .

ولم يقتصر جهد القاضي ناصر الدين البيضاوى على طريقة التلاخيص ، وإنما صنف شروحا فاضت جزالة وسهولة ، ودلت على فهم وإدراك وتعمق ، ونمت عن معرفة غزيرة لما اشتملت عليه .

وكان له فى الشروح نهج مبرز عن غيره ، فى ترتيب الأفكار وتنسيقها ، وحسن صياغتها فى ألفاظ سلسلة خلت من التعقيد والعموض ، فاحتوت شروحه تكثير فائدة المناظرات ، وتوسيع المباحثات ، وتشجيع الخواطر ، وتوضيح الأفكار

وإذا كانت بعض كتبه جاءت على صورة تصانيف ملخصة ، اعتمد فيها على كتب من سبقه أو عاصره ، أو شروحا للملخصات السابقين أو المعاصرين له ، فإن فيها ما يشهد له بالتجديد فى الأسلوب والتركيب ، وهذا ما جعل معاصريه ، ومن جاء بعده من العلماء يمتدحون له بالسبق ، ويقرون له بالفضل .

فابن حبيب^(١) ، يصف القاضي ناصر الدين البيضاوى بقوله : « عالم نما فضله ونجم ، وحاكم عظمت بوجوده بلاد العجم ، برع فى الفقه والأصول ، وجمع بين المعقول والمنقول ، تكلم كل الأئمة بالثناء على مصنفاته وفاه ، ولو لم يكن له غير المنهاج الوجيز المحرر لكفاه »^(٢) .

أما دهمى افتقار مصنفاته إلى التمام ، وعدم الدقة والإلمام . فتملك دعوة باطلة ، تنبئ عن عدم إدراك قائلها لمحتويات تلك المصنفات . إذ إن جمهرة علماء المسلمين - المعاصرين له ، ومن جاء بعده . وكذا كثير من المستشرقين ممن

(١) هو : الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي المؤرخ الكاتب المترسل .

صنف التصانيف ، وتوفى سنة (٥٧٧٩هـ) . [انظر : الإعلام - للزركلى ٢/٢٢٦]

(٢) درة الأسلاك فى ولاة الأتراك - لابن حبيب لوجه ٥٧ خ ، ونقلها ابن قاضى

شبهه فى طبقات الشافعية لوجه ١٦٢ خ ، والأسدى فى طبقاته لوجه ٤١ خ .

قرأوا كتبه وسيروا غورها - لم يقولوا بما قال به « روبسون ، وبركلان » .
ولكن جميعهم يمتدحون له بالفضل ، ويقرون له بالسبق ، وإحكام البحث ،
ودقة التحقيق ، وجودة التصنيف ، فلم يشتهر بالدقة والجودة أحد اشتباره .
هذا : وقد قسمت هذا الباب إلى قسمين ، خصصت الأول ، لعرض مصنفاته
على وجه العموم ، وجعلت الثاني لبحث مصنفه الأصولي « منهاج الوصول إلى
علم الأصول » .

ولما كان مقتضى المقام ، إيجاز الحديث عن مصنفاته غير المنهاج - إذ أنها
ليست المقصودة بالبحث - تناولتها على سبيل العرض ، وهذا العرض يختلف من
مصنف لآخر؛ راعيت فيه وجود المصنف، واهتمام العلماء بشأنه، وأهمية فنه وقربه
من علم الأصول، ومدى إظهاره لشخصية القاضي ناصر الدين البيضاوي العلمية .
بهذه الاعتبارات سأعرض مصنفات القاضي ناصر الدين البيضاوي مع
الإشارة إلى الكتب التي اعتمد عليها في التصنيف ، بكلام موجز مترجم
لمصنفها ، حتى تتم الفائدة ، ويكمل النفع .
والله الموفق والمعين ، فهو نعم المولى ونعم النصير .

القسم الأول

مصنفات القاضي ناصر الدين البيضاوى

على وجه العموم

قد خصصت هذا القسم ، لعرض مصنفات القاضي البيضاوى فى الفنون المختلفة ، التى جال فيها قلبه ، وأجادت فيها قريحته .

ووقع هذا العرض فى فصول ثلاثة :

الأول منها : عرضت فيه ما نسبته إليه المؤرخون من مصنفات مختلفة ، سواء أكانت نسبتها إليه صحيحة ، أم خاطئة ، ورتبتها حسب حروف المعجم .

والثانى منها : عرضت فيه هذه الكتب ، عرضاً مفصلاً ، حسب الفنون التى ألفت فيها ، موضحاً ما أمكن توضيحه ، مما وقفت عليه ، مشيراً إلى من أسند نسبتها إليه من المؤرخين وغيرهم ، وإلى الكتب التى اعتمد عليها - صاحبنا - فى تصنيفه ، مترجماً لمصنفها ، مبيناً حالتها من الوجود أو العدم ، ذاكراً شروحها ، ومترجماً لشارحيها .

والثالث منها : عرضت فيه ما نسب إليه على سبيل الخطأ ، وبينت فيه وجه الخطأ ، ما أمكن البيان .

وقد اعتمدت فى ذلك على الثقات الذين ترجموا له . وقد ذكر الخوانسارى - بعد أن عد مصنفاته - : « وأما طريقنا إلى مصنفات الرجل ومروياته ؛ فإننا نزويها بأسانيدنا المعتبرة ، عن شيخنا البهائى ، عن محمد بن محمد بن محمد

ابن أبي اللطيف القرشي الأشعري الشافعي ، عن عدة من مشايخه : منهم والده ، عن زكريا بن محمد الأنصاري المقرئ ، ومحمد بن أبي الشريف المقدسي ، عن أبي الفضل ابن حجر العسقلاني ، عن الميداني ، عن عمر بن إلياس المرائشي ، عن القاضي ناصر الدين المذكور^(١) .

وهو قول يفيد ظن صحة ما نسب إليه من المؤلفات ، وفي وجود بعضها بين أيدينا مطبوعاً أو مخطوطاً ما يؤكد ذلك .

الفصل الأول

مصنفاته على وجه العموم

قد تناوت تصانيف القاضي ناصر الدين البيضاوى ، علوماً مغنوعة ،
وفنوناً كثيرة ، اختص كل منها بفن ، وربما جاء في الفن الواحد مصنفات
عدة ، اختلفت ألوانها ، وأنسجتها ، وأحجامها .

وما وقفت على نسبه إلى صاحبنا ، سواء أكان موجوداً بين أيدينا ، أم
أن يد الهللى قد عثت به ، فأزالت أثره على يد غزاة القتار ، أو غيرهم ، - بمن
حاولوا القضاء على التراث الإسلامى ، ومحو أثره - سبعة وعشرون مصنفًا ،
رتبتها حسب حروف المعجم ، وهى : -

(١) الإرشاد فى الفقه - (نسب إليه خطأ)

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل . وهو المعروف بتفسير البيضاوى .

(٣) الإيضاح .

(٤) التبصرة فى الفقه (نسب إليه خطأ) .

(٥) تحفة الأبرار

(٦) التذكرة فى الفروع (نسب إليه خطأ) .

(٧) تعليق على مختصر ابن الحاجب .

(٨) التهذيب والأخلاق .

(٩) شرح التنبية .

(١٠) شرح الفصول .

(١١) شرح السكافية .

(١٢) شرح المحصول .

- (١٣) شرح مختصر المفتى = مرصاد الأفهام .
- (١٤) شرح مصابيح السنة = تحفة الأبرار .
- (١٥) شرح المطالع .
- (١٦) شرح مقدمة ابن الحاجب .
- (١٧) شرح المنتخب .
- (١٨) شرح المنهاج (منهاجه) .
- (١٩) طوابع الأنوار من مطالع الأنظار .
- (٢٠) الأمين في تفسير القرآن .
- (٢١) الغاية القصوى في دراية الفتوى .
- (٢٢) لب الأبواب في علم الإعراب .
- (٢٣) مختصر في الهيئة .
- (٢٤) مختصر الكافية = لب الأبواب .
- (٢٥) مختصر الوسيط = الغاية القصوى .
- (٢٦) مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام .
- (٢٧) مصباح الأرواح .
- (٢٨) مفتى المنى في شرح أسماء الله الحسنى .
- (٢٩) منهج الوصول إلى علم الأصول .
- (٣٠) موضوعات العلوم وتعاريفها .
- (٣١) نظام التواريخ .

هذا ما توصلت إلى معرفته من مصنفات منسوبة إلى القاضى ناصر الدين البيضاوى، ذكرها من ترجم له من المؤرخين، أو من تحدث عن المعارف العامة . وبالبحث والتفتيش ، وضعت يدي على بعض هذه المصنفات مطبوعاً ، أو مخطوطاً، ووجدت الغالب منها مفقوداً ، أو قد أسند إليه على سبيل الخطأ .

الفصل الثاني

في

مصنفاته على وجه العموم ، مرتبة حسب الفنون

سأعرض ما سبق ذكره ، من مصنفات القاضي ناصر الدين البيضاوي ، حسب فنونها المختلفة ، جاعلا كل فن منها في مبحث مستقل ، ورتبت هذه الفنون حسب حروف المعجم أيضا .

المبحث الأول

مصنفاته في فن « أصول الدين »

كان عمر القاضي ناصر الدين البيضاوي مليئاً بالنازعات الكلامية والخلافات الطائفية ، ظهر خلالها شهادات باطلة ، وآراء مضللة ، قاومها العلماء المخلصون ، ورمى فيها كل بسهمه . وقد أخذت هذه المنازعات شكلا ظاهرا ، وصورة مكتملة في بلاد القرس - حيث أقام صاحبنا - وكان أساس هذه المنازعات ، ومحور جدلها هو علم « أصول الدين » .

فلا غرواية أن يتقن صاحبنا هذا الفن ، الذي أحاط بنشأته ، وملا جوانب حياته الفكرية والعلمية والسياسية .

وقد وضع فيه مصنفات أربعة ، جاءت غاية في الروعة ، وآية في الحجية . وهذه المصنفات هي :

- (١) الإيضاح .
 - (٢) طوالم الأنوار من مطالع الأنظار .
 - (٣) مصباح الأرواح .
 - (٤) منتهى المنى في شرح أسماء الله الحسنى .
- وما وقفت عليه من هذه الكتب هو نازيها « طوالم الأنوار . أما الثلاثة الأخرى ، فقد اندثرت ، ولم يبق إلا ما يشير إليها في كتب المؤرخين . وبعض نقول أو إشارات إليها وردت في بعض كتب القاضي ناصر الدين البيضاوى .

١ — الإيضاح :

هذه الكتاب ، في أصول الدين ، نسبة إلى القاضي ناصر الدين البيضاوى كل من : صلاح الصفدى^(١) . وابن شاكر الكتبي^(٢) ، والسيوطى^(٣) ، والداودى^(٤) ، والأسدى^(٥) ، والقونوى^(٦) ، والخوانسارى^(٧) ، والبستاقى^(٨) والمراغى^(٩) ، وصرح بعضهم بأنه في أصول الدين .

-
- (١) في الوافى بالوفيات ٨٩/٢/٦ خ .
 - (٢) في عيون التواريخ ج ٢١ خ .
 - (٣) في بنية الوعاة ٥٠/٣ .
 - (٤) في طبقات المفسرين ٢٤٢/١ .
 - (٥) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ .
 - (٦) في حاشيته على تفسير البيضاوى ٣/١ .
 - (٧) في روضات الجنات ١٣٥/٥ .
 - (٨) في دائرة المعارف ٧٦٩/٢ .
 - (٩) في الفتح المبين ٩١/٢ .

وقد ظن البعض^(١) ، أنه شرح للبيضاوى على كتابه المصباح (الآتى ذكره) وليس هناك ما يثبت صحة هذا الظن ، ولم يصرح به أحد غيره .

ولعل الذى دفعه لهذا ، ما ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون ٤٤٦/٢ - بعد أن ذكر « مصباح الأرواح » : من أن عليه شرحا يسمى « الإيضاح » ، وقال : « ولعله هو شرح العبيدى » . فأوهم كلامه أن مصنف هذا الشرح غير معروف ، فتوهم من توهم أن الإيضاح شرح للبيضاوى على كتابه المصباح . وليس كذلك .

ولم أقف فى كعب التراجم ، والمعارف العامة ، على ما يوضح محتوياته ، إذ ليس فيها ، سوى اسم الكتاب ، والقصر يح بموضوعه وفقه ونسبته إلى القاضى ناصر الدين البيضاوى .

ولم يشر أحد إلى وجوده ، فهو فى عداد كتبه المفقودة .

٢ - طوابع الأنوار، من مطالع الأنظار :

صنفه القاضى ناصر الدين البيضاوى فى أصول الدين ، وقد عزاه إليه : ابن السبكي^(٢) ، وابن كثير^(٣) ، وابن قاضى شهبه^(٤) ، والأسنوى^(٥) ، والسيوطى^(٦)

(١) من قدم لكتاب نهاية السؤل - للأسنوى بتعليق محمد بجيت ١ / د .

(٢) فى طبقات الشافعية الكبرى ٥٩/٥ ، والوسطى خ .

(٣) فى البداية والنهاية ٣٠٩/١٣ .

(٤) فى طبقات الشافعية لوحة ١٦٣ خ ، وطبقات النحاة ص ٢٣٨ خ .

(٥) فى طبقات الشافعية ٢٨٣/١ .

(٦) فى بنية الوعاة ٥٠/٢ .

وطاش كبرى زاده^(١) ، والمامل^(٢) ، والعسقلاني^(٣) ، والأردني^(٤) ،
والأسدي^(٥) ، والشرقاوي^(٦) ، والياضي^(٧) ، والموسوي^(٨) ، والخوانساري^(٩) ،
والقونوي^(١٠) ، والزركلي^(١١) ، والبستاني^(١٢) ، والبغدادي^(١٣) ، والمراغني^(١٤) ،
وبروكمان^(١٥) ، وروبسون^(١٦) .

وهو مصنف جميل القدر ، عظيم النفع ، لم يعتمد القاضي ناصر الدين البيضاوي
في تأليفه على كتب الآخرين ، ولم يلخص فيه آراء الأسبقين ، وإنما يعقب بحق
تأليفاً مستقلاً في هذا الفن .

قال عنه ابن السبكي في طبقاته : « هو أجل مختصر ألف في علم الكلام »^(١٧)

- (١) في مفتاح السعادة ١٠٤/٢ .
- (٢) في الكشكول ٢٦/٢ .
- (٣) في تجريد الوافي بالوفيات ١٥٤/١٥ خ
- (٤) في طبقات المفسرين لوحة ٥٧ خ .
- (٥) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ .
- (٦) في التحفة البهية في طبقات الشافعية لوحة ١٢٢ خ .
- (٧) في مرآة الجنان ٢٢٠/٤ .
- (٨) في نزهة الجليس ٨٧/٢
- (٩) في روضات الحيات ١٣٥/٥
- (١٠) في حاشيته على تفسير البيضاوي ٣/١
- (١١) في الأعلام ٢٤٨/٤
- (١٢) في دائرة المعارف ٧٦٩/٥
- (١٣) في هدية العارفين ٤٦٢/١
- (١٤) في الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٩١/٢
- (١٥) في دائرة المعارف الإسلامية ٣٥/٩
- (١٦) في دائرة المعارف الإسلامية ٣٣/٩
- (١٧) في طبقات الشافعية الكبرى ٥٩/٥

وقال عنه بروكلمان : « وكثيراً ما يرجع إلى كتابه في الإلهيات المسى
« طواع الأنوار من مطالع الأنظار »^(١) .

وهذا المصنف توجد منه نسخ متعددة مخطوطة ، وقد طبع بمطبعة المؤيد
بمصر سنة ١٣٢٣ هـ . كما طبع مع حاشية الأصمهانى عليه .

ولما كان المقصد هو البحث في أصول الفقه ، كان على أن لا أتعرض لمثل
هذا المصنف إلا بإشارة موجزة ، أظهر فيها نبوغ القاضى ناصر الدين البيضاوى
في هذا الفن .

فقد قصد من تصنيف هذا الكتاب ، إثبات الصانع ، وصفاته ، وما يتعلق بها
من البراهين العقلية ، المتألفة من مقدمات مأخوذة من الممكنات بالنظر فيها .
فجاء مصنفه هذا شاملاً للمنطق ، والحكمة ، والتوحيد .

بدأه بقوله : « الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه ، وامتنع عدمه وفناؤه ،
دل على وجوده أرضه وسماؤه ، وشهد بوحدانيته رصف العالم وبقاؤه ... » .

وبعد هذا أشار إلى أن علم أصول الدين من أشرف العلوم ، ونبه إلى
أهميات هذا الفن إجمالاً ، وإلى شرفه بحسب أجزائه ، وإلى تعريفه المشتمل على
الإشارة إلى أبواب المقاصد ، ثم إلى مرتبته ، ليكون هذا باعثاً على طلبه .

فجاءت خطبة الكتاب مقضمة ببيان معظم مطالب أصول الدين ؛ من إثبات
الصانع ، وصفاته ، ونعوت جماله ، من وجوب الوجود والبقاء ، وامتناع العدم
والفناء ، والوحدانية ، والعلم ، والقدرة ، والتقدير . والقضاء والقدرة . والابتداء
والإعادة . والنبوة . مما يدل على براعة الاستهلال^(٢) .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٣٥/٩ .

(٢) انظر : مطالع الأنظار للأصمهانى ص ٢ وما بعدها .

وقد رتب مصنفه هذا على مقدمة وثلاثة كتب :

أما المقدمة : فقد جعلها القاضي ناصر الدين البيضاوي - كما دته - فيما يتوقف عليه مباحث الكتب الثلاثة . فذكر فيها أموراً تتعلق بالنظر .

أما الكتاب الأول : فمقدمه في الممكنات . وضمنه ثلاثة أبواب .

الباب الأول : في الأمور الكافية . وقسمه إلى فصول ستة .

الباب الثاني : في الأعراض . وقسمه إلى فصول أربعة .

الباب الثالث : في الجواهر . وقسمه إلى فصلين .

وأما الكتاب الثاني : فمقدمه في الإلهيات ، وضمنه ثلاثة أبواب .

الباب الأول : في ذات الله تعالى ، وقسمه إلى ثلاثة فصول .

الباب الثاني : في صفات الله تعالى ، وقسمه إلى فصلين .

الباب الثالث : في أفعاله تعالى ، وضمنه ست مسائل .

وأما الكتاب الثالث : فمقدمه في النبوة وما يتعلق بها ، وضمنه

ثلاثة أبواب .

الباب الأول : في النبوة ، وقسمه إلى ستة مباحث .

الباب الثاني : في الحشر والجزاء ، وقسمه إلى ثمانية مباحث .

الباب الثالث : في الإمامة ، وقسمه إلى خمسة مباحث .

ثم ختم كتابه داعياً المولى أن يفتحنا بمحبته .

وباطلاعنا على هذا التصنيف ، وقفنا من ثنايا صفحاته على أنه :

(١) جمع علماً غزيراً في أصول الدين ، عرضه في أسلوب موجز ، مقتضاه

الاستقصاء في البحث ، واستقراء المذاهب وأدلتها ، والاعتراضات التي واجهتها ،

وإجاباته على المخالفين لمذاهب أهل السنة ، ولم يغفل ذكر الشواهد والأمثلة ،
والتعليل لما أورده من أحكام ، مع ذكر القيود والمحترزات .

(ب) كما أنه جمع آراء السابقين من الأمم السالفة ، مستشهداً بها حيفاً ،
معتزلاً عليها أحياناً ، مفكراً على الفلاسفة والحكماء آراءهم التي تخالف
الشريعة الإسلامية .

(ج) نهج القاضى فى تصنيفه على إحالة القارىء - عند تعرضه لموضوعات
لها علاقة بالبحث - إلى الكتب التى تناوت هذه الموضوعات ، مفصلاً لها ،
أو مشيراً إلى ما سبق له توضيحه ، إن توقف الحديث عليه ، متجنباً بهذا
تسكير البحث .

(د) لم يغفل الإشارة إلى الكتب التى اعتمد عليها ، أو نقل عنها متمسكاً
فى ذلك بالأمانة العلمية ، هذا مع تحرى الدقة ، والإتيان بإشارات لطيفة ، إلى
ما يقصد من ذكر بعض المقدمات ، وكثرة استعمالاتها ، والاستدلال بالكتاب
والسنة ، كلما اقتضاه ذلك .

(هـ) استعمل فى تعبيره الألقاب التى تمارف عليها العلماء ، واشتهر بها
الفقهاء ، وهذا يناسب الإيجاز الذى سار عليه .

(و) سبق أهل عصره فى تقسيماته لمصنفه : من المقدمة التى قسمها إلى
فصول ، والكتب التى قسمها إلى أبواب ، ثم إلى فصول ، ثم إلى مباحث ،
ثم فرع عن المباحث فروعا .

هذه التقسيمات لم تكن أخذت مكانها فى كتب نظرائه ، ولم تحظ بشيء من
اهتمامهم ، وقد أخرجت هذه التقسيمات كتابه فى صورة جلية قريبة إلى
الفهم والإدراك ، بعيدة عن التعقيد والعموض ، مما جعل « حاجى خليفة »

يصفه بقوله : « هو متن متين ، اعتمق العلماء في شأنه »^(١) ، فيتناولوه بالشروح والتعليق .

وأنتع شروحه وأجداها ، وأكثرها شهرة وتداولاً بين الناس ، هو شرح العلامة شمس الدين الأصفهاني المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) الموسوم « مطالع الأنظار » . ألفه الملك الناصر محمد بن قلاوون المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) . وهو بالقاهرة . وطبع عدة طبعات - بالقاهرة سنة (١٣٢٣ هـ) ، ومع حواشي الجرجاني^(٢) ، كما طبعت هذه الحواشي بمفردها في استانبول سنة (١٣٠٥ هـ) . وعلق على شرح الأصفهاني ، أفضل زاده .

وقد تناول « الطوالم » بالشرح - غير الأصفهاني - كل من :

عبد الصمد بن محمود الفارابي ، شرحه شرحاً بسيطاً ، وفرغ منه في عاشر صفر سنة (٧٠٧ هـ) . وبدر الدين التستري المتوفى سنة (٧٣٢ هـ) . والقاضي عبيد الله بن البيدلي - الشريف الفرغاني - المتوفى سنة (٧٤٣ هـ) . ألفه لشهاب الدين مبارك شاه .

وشمس الدين الأصفهاني المتوفى سنة (٧٥٩ هـ) .

والمولى خواجه زاده المتوفى سنة (٨٩٣ هـ) .

وأحمد بن يوسف السندي الحصكفي المتوفى سنة (٨٩٤ هـ) .

ومحيي الدين بن محمد المعروف « بطبل باز » المتوفى سنة (٩٠٦ هـ) .

والقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٦ هـ) وهو شرح مفيد .

وحاجي باشا الأيدني . وهو شرح مجرد بالقول ، سماه « مسلك الكلام »

(١) كشف الظنون ١٠١/٢ .

(٢) السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦ هـ) .

في مسائل السلام » ، نقل فيه من فوائد الشارحين ، وتصانيف المحققين ، ما قرع سمعه ، وأعجب ذهنه ، وغير ما زاد فيه تطويلاً أو تقصيراً ، ألفه للأمير هيسى بن محمد بن أيدين .

وشرحه أيضاً : يوسف الحلاج ، والفاضل غياث الدين منصور . والإمام زين الدين أبو الحسن علي الموصلي . وشمس الدين الأملی وسماه « تنقيح الأفكار » . وأحمد بن مصطفي ، المعروف « بطاش كبرى زاده » المتوفى سنة (٩٦٩ هـ) وعليه حواش .

وشرحه أيضاً : المولى مصلح الدين الحسيني المعروف بابن أفضل المتوفى سنة (٩٠٨ هـ) والمولى نور الدين بن يوسف المشهور « بصاركرز » المتوفى سنة (٩٣٤ هـ) . وأبو القاسم الليثي ابن أبي بكر .

وعليه نُكت للقاضي شمس الدين محمد بن أحمد البسطامي المتوفى سنة (٧٤٣ هـ) . وغير هؤلاء من الشراح والمعلقين^(١) .

٣ - مصباح الأرواح :

مصنف جليل في أصول الدين ، ذكره منسوباً إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، كل من : ابن السبكي^(٢) ، وابن قاضي شهبة^(٣) ، والأسدي^(٤) ،

-
- (١) انظر : شذرات الذهب ١٠٢/٦ . وطبقات الشافعية للأسدي لوحة ٧٩ خ .
وكشف الظنون ١٠١/٢ ومفتاح السعادة ٢٤/١ .
(٢) في طبقات الشافعية الكبرى ٥٩/٥ والوسطى خ .
(٣) في طبقات الشافعية لوحة ١٦٣ خ ، وطبقات النجاة والنوابين ص ٣٢٨ خ .
(٤) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ .

وطاش كبرى زاده^(١) ، والعاملى^(٢) ، واليافعى^(٣) ، والأودنى^(٤) ،
وابن العماد^(٥) ، والموسوى^(٦) ، والحجوى^(٧) ، والبغدادى^(٨) ، وحاجى
خليفة^(٩) ، وقال : إنه « مرتب على مقدمة ، وثلاث كتب ، وشرحه القاضى
عبيد الله العبيدى^(١٠) ، يقال أقول ، وعليه شرح آخر ، يقال أقول ، وهو
المسمى بالإيضاح ، ذكره الشارح صاحب الديوان ، وأنه أهدى إليه ، ولعله
هو شرح العبيدى » . وهو توهم .

(١) فى مفتاح السعادة ١٠٣/٢

(٢) فى الكشكول ٢٦/١

(٣) فى مرآة الجنان ٢٢٠/٤

(٤) فى طبقات المفسرين لوحة ٥٧ خ .

(٥) فى شذرات الذهب ٢٩٢/٥

(٦) فى نزهة الجليس ٨٧/٢

(٧) فى الفسرك السامى ١٧١/٤

(٨) فى هدية المارفين ٤٦٢/١

(٩) فى كشف الظنون ٤٤٦/٢

(١٠) هو : برهان الدين عبيد الله بن محمد بن غانم بن أظهر العبيدى الحسينى
الفرغانى التبريزى المعروف بالعبرى . ولد بتبريز ، ودخل بغداد ، وسكن السلطانية
مدة ثم انتقل إلى تبريز ، وتولى قضاءها . كان أحد الأعلام فى علم السلام والمعقولات ،
عرف المذهبين الحنفى والشافعى ، أقرأها ، وصنف فيهما . وكان مطاعا عند السلطان ،
مشهورا فى الآفاق ، مشارا إليه فى جميع الفنون ، ملاذا للضعفاء ، كثير التواضع
والإنصاف . مال فى آخر عمره إلى الاشتغال بالعلوم الدينية . له مصنفات عدة ، منها
شرح مصنفات القاضى البيضاوى ، وعباراته فصيحة ، قرينة من الأفهام . توفى بتبريز
فى ثالث عشر رجب سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة (٥٧٤٣ هـ) . [انظر : البدر
الطالع ٤١١/١ ، ٤١٢ . والتحف البهية لوحة ١٧٧ خ . وشذرات الذهب ١٣٩/٦ .
وطبقات الشافعية للأسدى لوحة ٧٦ خ . ومرآة الجنان ٣٠٦/٤ . ومعجم المؤلفين
١٣٦/٦ . ومنتخب المختار ص ٧٥] .

وقد زعم من قدم لشرح الأسنوى لمنهاج^(١) ، أن القاضي ناصر الدين البيضاوى ، اختصر فيه الطوالع ، ولم يقله غيره ، كما أنه لم يقدم ما يثبت ذلك . وقد أشار إليه القاضي ناصر الدين ، في منهاجه ، بعد تعريفه للحكم ، وعند ذكره للحسن والقبح ، في المقدمة .

وهذا المصنف لم أقف له على أثر في مكتباتنا المصرية ، ولم يشر أحد إلى وجوده ، فهو ضمن كتبه المفقودة ؛ وإن كان في كلام صاحب كشف الظنون ما يفيد أنه اطلع عليه .

٤ - منتهى المنى في شرح أسماء الله الحسنى :

وهو المصنف الرابع الذى نسب إلى القاضي ناصر الدين البيضاوى في أصول الدين عزاه إليه صاحب كشف الظنون^(٢) ، وأشار إلى أن القاضي البيضاوى ذكره في أنوار التنزيل ، في آخر سورة الحشر .

كما ذكره صاحب هدية العارفين^(٣) في ترجمة القاضي البيضاوى منسوباً . وقال عنه البيضاوى ، عند تفسير قوله تعالى : (هو الله الخالق البارئ المصور^(٤)) : « ومن أراد الإطناب في شرح هذه الأسماء وأخواتها ، فعليه بكتايب المسعى بمنتهى المنى »^(٥) .

ولم أقف لهذا الكتاب على أثر ، فهو في عداد كتبه المفقودة .

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، مع سلم الوصول لمحمد بن حنبل .

(٢) كشف الظنون ٢/٥٤٢،٥٠٠

(٣) هدية العارفين ١/٤٦٢

(٤) سورة الحشر تفسير آية ٣٤

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/١٣٠

المبحث الثاني

مصنفاته في فن « أصول الفقه »

صنف القاضي ناصر الدين البيضاوي في فن « أصول الفقه » كتابا قيمة ، تشهد له بالفضل ، وكفاه قول ابن حبيب : « ولو لم يكن له غير المنهاج الوجيز لفظه المحرر لسكناه »^(١) .

وما توصلنا إلى معرفته ، مما ثبتت نسبته إليه في فن « أصول الفقه » ، المصنفات التالية :

- (١) تعليق على مختصر ابن الحاجب .
- (٢) شرح المحصول من علم الأصول ، للإمام الرازي .
- (٣) شرح مختصر ابن الحاجب ، المسمى « مرصاد الأنعام إلى مبادئ الأحكام » .

- (٤) شرح مقدمة ابن الحاجب .
- (٥) شرح منتخب المحصول في الأصول ، للإمام الرازي .
- (٦) شرح كتابه « منهاج الوصول إلى علم الأصول » .
- (٧) منهاج الوصول إلى علم الأصول .

١ - تعليق على مختصر ابن الحاجب :

نسبه إلى القاضي البيضاوي ، ابن قاضي شهبه^(٢) ، والأسدي^(٣) ، ولم يذكره غيرهما .

(١) دره الإسلاك في دولة الأتراك - لابن حبيب لوحة ٥٧ خ .

(٢) في طبقات الشافعية لوحة ١٦٣ خ .

(٣) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ .

٢ - شرح المحصول من علم الأصول :

والمحصول مصنف للإمام الرازي ، وهو حصيلة كتب أربعة في أصول الفقه ، هي : « البرهان » لإمام الحرمين الجويني ، و « المستقصى » لحجة الإسلام الفزالي ، و « العهد » للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، و « المعتمد » لأبي الحسين البصري . هذا إلى جانب ما أضافه عليه من علمه الغزير ، ودقته في التعبير ، وحسن أسلوبه ، مما جعله آمال طلاب الأصول ، ومعقد رجائهم ، فاقبلوا عليه بالدراسة والشرح ، والاختصار ، والتعليق ، حتى أخذ مكان الصدارة بين كتب الأصول^(١) .

وكان ممن تناوله بالشرح القاضي ناصر الدين البيضاوي ، ذكره ابن قاضي شهبة^(٢) ، والسكيتي^(٣) ، وابن كثير^(٤) ، والأسدي^(٥) ، ولم يذكره غيرهم . وهو من كتبه المفقودة التي لم أقف عليها .

٣ - مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام :

اختصر ابن الحاجب^(٦) ، كتاب الأحكام للأمدى ، في كتاب سماه « منتهى

(١) انظر : القسم الدراسي من رسالة الدكتور طه جابر « تحقيق الجزء الأول من المحصول » ص (ب) .

(٢) في طبقات الشافعية لوحة ١٦٣ ح

(٣) في عيون التوايح ج ٢١ خ .

(٤) في البداية والنهاية ٣٠٩/١٣

(٥) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ ح

(٦) هو : أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر أبي بكر بن يونس الكردي ، الدويني

الأصل ، الأسناوي المولد ، المالكي المذهب ، المعروف بابن الحاجب . =

السول والأمل في علمي الأصول والجدل»، ثم اختصر هذا المختصر على وجه
بديع سماه «مختصر المنتهى» ضمنه المبادئ والأدلة السمية، والاجتهاد،
والترجيح، وهو المشهور من كتابيه.

ولد في أواخر سنة (٥٧٠ هـ) بإسنا [مدينة أقصى صعيد مصر]؛ كان والده
حاجب الأمير عز الدين الصلاحى.

اشتغل ابن الحاجب - وهو بالقاهرة - في صغره بحفظ القرآن، وقرأ على الشاطبي
بعض القراءات، وسمع الحديث عليه، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم
بالعربية والأصول، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان.

قدم دمشق، ودرس بزاوية المالكية، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه، وصنف
تصانيف نفيسة في غاية الحسن والجزالة والإفادة، ورزق السعد فيها، فشرحت وأعرت،
واعتنى بشرحها الفضلاء.

كان محبا للفرز بن عبد السلام، وصاحبه في الحبس - بسبب إنكارها على الملك الصالح
منحه بعض البلاد للفرنج - كما صحبه في الانتقال إلى مصر والإقامة بها.

والتقى دروسا بالمدرسة الفاضلية مدة، ثم انتقل إلى الإسكندرية، فلم تطل مدته
هناك، وبها توفي، في يوم الخميس السادس عشر من شوال، سنة ست وأربعين وستمائة
ودفن خارج باب البحر، بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة.

قال عنه أبو الفتح بن الحاجب: «هو فقيه مفق مناظر مبرز في عدة علوم متبحر
مع دين، وورع وتواضع، واحتمال واطراح للتكليف.

[انظر: إشارة التبيين إلى تراجم النحاة واللغويين ص ٥٩ خ. وبلوغ السول في
مدخل علم الأصول ص ٢٦، وتاريخ ابن الوردي ١٧٩/٢، وسير أعلام النبلاء
٥٧٢/١٣ خ، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥، ٢٣٥، وعيون التواريخ ١٢/٢٠ خ.
وفيات الأعيان ٢٩٥/١، ٣٩٦، ومفتاح السعادة ١٣٨/١ - ١٤٠، والمختصر في
أخبار البشر ١٨٦/٢، ومرآة الجنان ٤/١١٤، ١١٥، ومعرفة القراء الكبار ١٦/٢، ٥١٧
٥١٧، والنجم - وم الزاهرة ٣٦٠/٦، ومعجم سيركيس ص ٧١، ٧٢، ومعجم
للمؤلفين ٢٦٥/٦]

قال عنه حاجي خليفة : « مختصر غريب في صنعه بديع في فنه ، لغاية إيجازها
يضاهي الألفاظ ، وبحسن إيرادها يحاكي الإعجاز » .

وقال عنه سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة (٥٧٩١ هـ) ؛ إن المختصر يجري
من كتب الأصول مجرى القرات ، ومن السكتب الحسكية مثل الدررة من
الحصى ، والواسطة من العقد ... »^(١) .

وقد اعتنى بشأنه العلماء فقنارلوه بالشرح ، وشرحه القاضي ناصر الدين
البيضاوي ، شرحاً دقيقاً سماه « مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام » .
ذكره منسوباً إليه كل من : الصلاح الصفدي^(٢) ، وطاش كبرى زاده^(٣) ،
وابن شاكر السكتي^(٤) ، والسيوطي^(٥) ، والداودي^(٦) ، والقونوي^(٧) ،
والخوانساري^(٨) ، وحاجي خليفة^(٩) ، والبغدادي^(١٠) ، والمراغبي^(١١) .

وقال حاجي خليفة : إن أوله « الحمد لله الذي هدانا إلى مناهج الحق ... »
وهو شرح مزوج ، لا فرق فيه بين المتن والشرح بشيء أصلاً ، بل هو كتأليف
مستقل .

(١) انظر : كشف الظنون ٥٢٨/٢

(٢) في الوافي بالوفيات ٨٩/٢/٦ خ

(٣) في مفتاح السعادة ١٠٥/١

(٤) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٥) في بنية الرعاية ٥٠/٢

(٦) في طبقات المفسرين ٢٣٠/١

(٧) في حاشيته على تفسير البيضاوي ٣/١

(٨) في روضات الجنات ١٣٥/٥

(٩) في كشف الظنون ٥٣٩/٢

(١٠) في هدية المارفين ٤٦٢/١

(١١) في طبقات الأصوليين ٩١/٢

وهذا ضرب يختلف فنه عن غيره ، لم يفعله صاحبنا بل طرقة وأجاد فيه ، كما أجاد في غيره .

وما ذكره صاحب كشف الظنون ، يفيد وجوده وإطلاعه عليه ، وقد خفي عني ، فلم أعره عليه .

٤ — شرح مقدمة ابن الحاجب :

نسب هذا المصنف إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، ابن قاضي شهبه^(١) ، ولم يذكره غيره .

ومن الملاحظ أن ابن قاضي شهبه ذكر في طبقات الشافعية ضمن مصنفات صاحبنا ، مصنف آخر له هو « تعليق على مختصر ابن الحاجب » ، ولم يذكره في طبقات النحاة ، وإنما ذكر فيها « شرح مقدمة ابن الحاجب » ، فلو كان كل منهما مصنفًا مستقلًا لذكرهما معًا ، وهذا ما يجعلنا نشك في أمرها .

٥ — شرح مفتاح الحصول في الأصول

منتخب الحصول ، مصنف للفخر الرازي ، انتخبه من كتابه الحصول ، شرحه القاضي ناصر الدين البيضاوي ، وأشار إليه ، الصلاح الصفدي^(٢) ، وابن شاكر الکتبي^(٣) ، وابن كثير^(٤) ، والسيوطي^(٥) ، وطاش كبرى

(١) في طبقات النحاة والاشعريين لوحة ١١/٤ خ

(٢) في الوافي بالوفيات ١٨٩/٢/٦ خ

(٣) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٤) في البداية والنهاية ٣٠٩/١٣

(٥) في بنية الوعاة ٥٠/٢

زاده^(١) ، والقونوي^(٢) ، والداؤدي^(٣) ، والأسدي^(٤) ، والخوانساري^(٥) ،
والبستاني^(٦) ، والبغدادى^(٧) ، والمراغى^(٨) .

وهذا الشرح من مصنفات القاضى البيضاوى المفقودة ، والتي لم أقف عليها .

٦ — شرح المنهاج

نسبه إلى القاضى ناصر الدين البيضاوى ، الصلاح الصفدى^(٩) ، والسيوطى^(١٠) ،
وطاش كبرى زاده^(١١) ، والقونوي^(١٢) ، والداودى^(١٣) ، والخوانسارى^(١٤) .

وهو شرح لمنهاج الوصول إلى علم الأصول ، الذى صنفه القاضى ناصر الدين
وقام بشرحه أيضاً ، وهو ضمن كتبه المفقودة .

- (١) فى مفتاح السعادة ١٠٥/١
- (٢) فى حاشيته على تفسير البيضاوى ٣/١
- (٣) فى طبقات المفسرين ٢٣٠/١
- (٤) فى طبقات الشافعية لوجه ٤١ خ
- (٥) فى روضات الجنات ١٣٥/٥
- (٦) فى دائرة المعارف ٧٦٩/٢
- (٧) فى إيضاح المكنون ٥٦٩/٢
- (٨) فى طبقات الأصوليين ٩١/٢
- (٩) فى الوافى بالوفيات ٨٩/٢/٢ خ
- (١٠) فى بنية الوعاة ٥٠/٢
- (١١) فى مفتاح السعادة ١٠٥/١
- (١٢) فى حاشيته على تفسير البيضاوى ٣/١
- (١٣) فى طبقات المفسرين ٢٣٠/١
- (١٤) فى روضات الجنات ١٣٥/٥

٧ - منهاج الوصول إلى علم الأصول

مصنف في أصول الفقه ، نسبه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، جهرة المؤرخين والمترجمين لحياته ، كما أشار إليه في كتابه « طوالم الأنوار » . وهو مصنف جليل القدر ، عظيم الفع ، رقبه على مقدمة وسبعة كتب ، وهو عشرون ورقة بالقطع الحسى^(١) .

ويوجد منه عدة نسخ خطية موجودة بين مخطوطات دار الكتب المصرية ، ومعهد المخطوطات العربية ، ومكتبة الأزهر . وقد طبع ثلاث طبعات بالقاهرة ، جاءت ما بين التسعين والمائة وعشرون صفحة من القطع الصغير .

وقد اعنى بشأنه في القديم والحديث ، فتناوله بالشرح والتعليق الأقدمون ، وعرف قدره المحدثون ، فانكبوا عليه دراسة وتدرساً ، وجعلت منه « كلية الشريعة والقانون » منهجها الأساسى - مع شرح الأسنوى - لدراسة علم الأصول .

ولنا عودة « لمناهج الوصول » في الباب الرابع ، لدراسته دراسة تفصيلية إن شاء الله تعالى .

المبحث الثالث

مصنفاته في فن « التاريخ »

التاريخ علم يعرف به أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم ، والأنبياء في سيرهم ، والملوك في دولهم وسياساتهم ، حتى تتم فائدة الإقدياء وأخذ العبر

(١) انظر : كشف الظنون ٥٥٣/٢

من تلك الأحوال والنصح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات
الزمان لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا^(١).

وقد حرصت الأمم المتحضرة في جميع العصور ، على أن يترك كل جيل
منها للأجيال التي تعقبه صورة عن الحياة فيه ، وأبرز رجاله العظماء الذين
امتازوا في ميدان العلوم والأدب ، وأخذ العبر من أحوالهم .

وقد شاع هذا الفن وكثر التدوين فيه على مر العصور ، وقد طرقة القاضي
ناصر الدين البيضاوي ، وأجاد في تصنيفه ، فألف ما انتفع به ، واعتمد عليه
كثير ممن جاء بعده .

ووضع مصنفه في التاريخ بلغة مصره - تمشياً مع الفكر السائد حينذاك -
وقد أجاد في تصنيف الفارسية كإتقانه في التصنيف بالعربية ، فجمع بين الثقافتين ،
وصنف باللغتين .

« نظام التواريخ »

هو مصنف صغير في التاريخ ألّفه القاضي ناصر الدين البيضاوي باللغة الفارسية
على خلاف مؤلفاته الأخرى التي كتبها كلها باللغة العربية .

أوله « الحمد لذي العظمة والكبرياء . . . » .

وهو يشتمل على خلاصة لتاريخ إيران من عهد آدم إلى سنة (٦٧٤ هـ) .

وهذا المؤلف مقسم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : في بيان أحوال الأنبياء عليهم السلام من عهد آدم حتى

زمن نوح .

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٧ وما بعدها . ومفتاح السعادة ٢٥١/١

القسم الثاني : في تاريخ ملوك الفرس القدماء .
القسم الثالث : في شرح حال الخلفاء الراشدين والأئمة .
القسم الرابع : في أخبار الدويلات التي استقلت أيام الخلافة العباسية ،
وهي : الصفارية والسامانية والغزنوية والقورية والديلمية والسلاجقة والملاحدة
والسلفية والخورزمية ، وختم الكتاب بتاريخ دولة المغول^(١) .

وقد نسبته إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي كل من : حاجي خليفة ،
والقونوي ، والخوانساري ، وإسماعيل البغدادي ، والزركلي^(٢) .

وقال عنه البستاني : « تاريخ جليل إسمه « نظام التواريخ » من عهد آدم
إلى سنة (٦٧٤ هـ) ترجم إلى اللاتينية ، وطبع في برلين سنة (١٦٨٩ م) .
وقيل ليس كله للبيضاوي »^(٣) .

وقال بروكلمان : « وكتب البيضاوي أيضاً تاريخاً للعالم باللغة الفارسية
من عهد آدم إلى سنة (٦٧٤ هـ) واسم هذا المصنف « نظام التواريخ » ،
وهناك مخطوط بين المخطوطات الشرقية بهامبورج رقم (١٨٧) تضمن بعد
بدايته تاريخ الصين المأخوذ من كتاب تاريخ العالم - لرشيد الدين - ولذلك ،
فقد طبع هذا المخطوط ونسب خطأ للبيضاوي »^(٤) .

وقال صاحب تاريخ آداب اللغة العربية : « . . . وله « نظام التواريخ »

(١) انظر : كشف الظنون ٢/٤٦٠ . ومؤرخ المغول الكبير - للصيد

ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٢) انظر : كشف الظنون ٢/٦٠٤ . وحاشية القونوي ١/٣٠٣ . وروضات الجنات

١٣٥/٥ . وهدية المعارف ١/٤٦٢ . والأعلام ٤/٢٤٨

(٣) دائرة المعارف ٥/٧٦٩

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٤/٤١٩ .

وفيه تاريخ الفرس والإسلام بالفارسية من عهد آدم إلى سنة (٦٧٤ هـ) في المتحف البريطاني»^(١).

وقال روبسون : « وقد كتب البيضاوي كتاباً بالفارسية هو « نظام التواريخ » نشره - مع تعليقات باللغة الهندستانية - سيد منصور ، في حيدر آباد سنة (١٩٣٠ م) وهو يتناول تاريخ العالم حتى سنة (٦٨٥ هـ) »^(٢).

ومهما كان الاختلاف في نهاية الخطوط أهو حوادث سنة (٦٧٤ هـ) أم حوادث سنة (٦٨٥ هـ) فإن هذا يرجع إلى النسخ ، وهو مادعا البستاني إلى قوله : « وقيل ليس كله للبيضاوي » إذ أن المشهور عن تاريخه أنه انتهى سنة (٦٧٤ هـ).

وأيا كان تطرق الشك ، ونسبة الخطأ إلى بعض النسخ ، فإن هناك نسخاً سلت عنه ، وهي ما زالت موجودة بين المخطوطات في العالم .

وقد اعتمد عليه القرماني - مفذ زمن - ونقل عنه بعض الأخبار في كتابه « أخبار الدول وآثار الأول » الأمر الذي يؤكد أنه كان موجوداً في زمانه^(٣).

وقد أشار الدكتور فؤاد الصياد في مصادر كتابه « مؤرخ الغول الكبير » إلى أن « نظام التواريخ » قد نشر بتصحيح « بهمن كويي » في طهران سنة (١٣١٤ هـ) وقد عده ضمن المصادر التي اعتمد عليها^(٤).

ونخرج من هذا إلى أن السكتاب قد طبع مرتين ، إحداهما : بالهند - حيدر آباد ، والأخرى : بـيران - طهران ، وهما طبعتان معقدتان .

أما للسكتاب المطبوع في هامبورج فهو منسوب إلى البيضاوي خطأ .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية - لزيدان ٣/٢٦٤

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٩/٣٣

(٣) انظر : أخبار الدول وآثار الأول - للقرماني ص ٢٨٧

(٤) انظر : مؤرخ الغول الكبير - للصياد ص ٤٦٨

المبحث الرابع

مصنفاته في فن «التصوف»

التصوف : علم يعرف به كيفية ترقى أهل الكمال من النوع الإنساني في مدارج سعادتهم والأمور العارضة لهم في درجاتهم بقدر الطاقة البشرية^(١). وهو علم الخواص أو علم الحقيقة .

وطريقة الصوفية كانت موجودة عند السلف من كبار الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وكانت تتمثل في المكوف على العبادة والانتعاطع إلى الله تعالى والإعراض عن زخارف الدنيا وزينتها .

وفي القرن الثاني - وقد فشا الإقبال على الدنيا - اختص المقبولون على العبادة باسم الصوفية أو المتصوفة^(٢) .

وقد صار علم التصوف وطريقته في الملة - فيما بعد ، وبخاصة في عصر حجة الإسلام الغزالي وبعده - علماً مدوناً ، بعد أن كان سلوكاً وطريقة وعبادة فقط ، وكانت أحكامه إنما تتلقى من صدور الرجال .

وقد ألف القاضي ناصر الدين البيضاوي في هذا العلم مصنفه :

« التهذيب والأخلاق »

وهو مصنف مفيد في علم التصوف ، ذكره منسوباً إلى القاضي ناصر الدين

(١) كشف الظنون ١/٤١٣

(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٣٧١ . ومنهاج الصوفية - للطلطاوي

ص ١٢ وما بعدها

البيضاوى كل من : ابن شاكر الكوفي^(١) ، وأحمد بن محمد الأسدي^(٢) ،
والبستاني^(٣) . وذكره أيضاً من قدم لكتاب نهاية السؤل^(٤) .
وهذا المصنف من الكتب المفقودة ، التي لم أقف على أثرها .

المبحث الخامس

مصنفاته في فن « التفسير »

صنف القاضي ناصر الدين البيضاوى في التفسير مصنفات لا يزال أهل العلم
يذكر كون نفعه ، ويقتنون أثره ، ويشكرون صنعه ، وهو المسمى :

« أنوار التنزيل وأسرار التأويل »

وهو المعروف بتفسير البيضاوى ، ذكره منسوباً إليه جمهرة المترجمين له ،
وهناك نسخ منه مخطوطة في دار الكتب المصرية ، ومعه المخطوطات العربية ،
ومكتبة الأزهر ، ومكتبة البلدية بالاسكندرية .
وقد طبع عدة طبعات ، مفرداً ، ومع تفسير الجلالين ، ومع بعض حواشيه :
في القاهرة ، واستانبول ، وفارس ، ولكنهو ، وبومباي .

جاء هذا التفسير « ثمره طول المراسم لختلف مواد الثقافة الإسلامية ،
ومؤسسا بالخصوص على الضلالة في أصول الدين ، وأصول الفقه ؛ على ما بناه

(١) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٢) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ

(٣) في دائرة المعارف ٧٦٩/٥

(٤) نهاية السؤل شرح منهاج الأصول مع مسلم الوصول لبخيت ١/٨

الإمام فخر الدين الرازي . فإن القاضي البيضاوي قد أقبل على تفسير القرآن في الحقبة الأخيرة من حياته ، حقبة الاستقرار في تبريز ، بعد الانتقال إليها من شيراز ، وهي الحقبة المتصلة بموته . . . وقد ثبت أن انتقال البيضاوي إلى تبريز كان بعد تقلده منصب قاضي القضاة في شيراز وصرف عنه . . . وبذلك يكون تأليف تفسير البيضاوي في النصف الثاني من القرن السابع بمدينة تبريز^(١) . وكان ذلك بإشارة من شيخه محمد السكيتحتائي .

« وقد اعتمد البيضاوي في دراسته القرآن العظيم لتحريه تفسيره على للتفسيرين العظيمين ، وهما : تفسير الكشاف للزمخشري ، والتفسير الكبير للفرغاني^(٢) .

وجاء في كشف الظنون : أن القاضي البيضاوي « لخص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان ، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام . ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الخفايا ، ولطائف الإشارات ، وضم إليه ما وري زناد فكره من الوجوه المعقولة ، والتصرفات المقبولة ، فجلا رين الشك عن السريرة ، وزاد في العلم بسطة وبصيرة^(٣) .

وقد ذكر كثير ممن تحدث عن التفسير أو ترجم للقاضي البيضاوي ما يشير إلى أنه اعتمد في تفسيره على الكتب سالفة الذكر .

وذكر الصفدي أن له في التفسير « مختصر الكشاف » . وقال الخوانساري : أن مراد الصفدي إنما هو كتاب تفسيره المسمى « بأنوار التنزيل وأسرار

(١) التفسير ورجاله - لمحمد الفاضل بن عاشور ص ٩٢

(٢) التفسير ورجاله - لمحمد الفاضل بن عاشور ص ٩٢

(٣) كشف الظنون - لحاجي خليفة ١٦٣/٢

التأويل » ، وهو في الحقيقة تهذيب الكشاف وتنقيحه واختصار ما فيه من آراء .

ولهذا : وإنما للفائدة ، رأيت أن أشير إلى هذه الكتب التي اعتمد عليها البيضاوي ، بما يوضح أهميتها ، حتى يظهر لنا الدافع الذي جعل البيضاوي يعتمد عليها ، وإلى أي مدى صار هذا الاعتماد .

١ — الكشاف على حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

وهو المعروف بتفسير الكشاف للعلامة الزمخشري^(١) ، وقد صنّفه بعد أن

(١) هو : محمود بن عمر بن محمد ، ويكنى أبا القاسم ، ويلقب بجار الله (لأنه جاور بمكة زمناً) ، ونسبته الزمخشري ، والحوارزي ، النحوي اللغوي . ولد في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة (٤٦٧ هـ) ، بزغشهر - قرية من قرى خوارزم - قطعت إحدى رجليه في الصغر ، وصنع عوضها رجلاً من خشب ، فكان إذا مشى ألقى عليها ثياباً الطوال فيظن من يراه أنه أعرج . تأدب على الشيخ أبي طي الضرر ، وأخذ علم الإعراب عن الشيخ أبو مضر الحوارزي النحوي ، وأخذ علم الأصول عن الإمامين : ركن الدين محمود الأصولي ، والإمام أبو منصور ؛ وهما اللذان أخذوا عنهما علم التفسير . وأخذ علم الفقه عن الشيخ السديد الحياط . ورحل إلى بغداد ، وسمع من أبي الخطاب ابن البطر وغيره . فجمع الله له مناقب المعلوم كلها ، خاصة وأنه نشأ متبهاً بالعربية ، متفانياً فيها ، منقطعاً لروايتها وتحقيقها وخدمة علومها ، مفضلاً لها ، مناصراً لخصائصها ومعارفها ، ومجرباً لمستنصين قدرها من الشعوبيين .

ولقد أفنّى في تأليفه العجيبة بالتنويه بالعربية وفضلها ، وعجيب أمرها ، وبارع عملها . وأتى ذلك بلهجة قاسفة ، على غير اراغبين عن العربية ، المتطلعين إلى تفضيل غيرها عليها . الزاهدين عن علومها ، المحاولين اتخاذ لغة غيرها أداة لأدبهم ، ومعارفهم وأفكارهم . ولقد أبدع الزمخشري في العربية ، علماً وذوقاً ورواية وإنشاء ، خلف ثروة =

ألم عليه كثير من إخوانه ، في وضع تفسير للقرآن جامع ، يعتمد عليه في نصرته عقيدتهم ، بتخريج الآيات على مقتضى الطريقة البلاغية ، فصفه « وفرغ من تصنيفه ضحوة يوم الإثنين الثاني والعشرون من ربيع الآخر ، في عام ثمان وعشرين وخمسمائة »^(١) .

وقد نهج العلامة الزنجشیری في تفسيره « الطريقة العلمية ، مبناه تحليل التركيب ، وبيان خصائصه ، واعتبار إجمازه ، على المنهج الذي مهده الشيخ

= عظمة في الأوضاع النبوية، وهي غاية لم يصعد إليها غيره من قبله، ولا من بعده حتى أصبح من أئمة المتكلمين، على الطريقة الاعزالية، وفقها من كبار فقهاء الحنفية . قال عنه تاج الدين الكندي - المعروف بالبندادی المتوفى سنة (٦١٣ هـ) : كان الزنجشیری أعلم فضلاء المعجم بالعربية في زمانه ، وبه ختم الله فضلاءهم ، وكان محققا بالاعتزال .

واقاه حفظه في الدنيا فمدح الملوك والوزراء ، إلى أن أراه الله تعالى رؤياه ، فكانت سبب انقطاعه عنهم ، وإقباله على أمر دينه ، فبدأ في تفسير القرآن في أواخر سنة (٥٢٥ هـ) . وقد عرف الناس مقامه فلقبوه (بالعلامة) فما دخل بلدا إلا اجتمعوا عليه ، وتمتدحوا له ، ورغم أنه كان فارسيا ، إلا أنه كان علامة الأدب ، ونسابة العرب تضرب إليه أKeyboard الإبل ، له التصانيف البديعة في الفنون المختلفة .

وكان الزنجشیری من الورع وقيام الليل ، وتدریس العلم في الرتبة العليا ، وقف بعرفات سبع مرات ، وحط رحله في البلد الحرام خمس سنين . توفى بقصبة جرجانية حوارزم ، ليلة عرفة من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (٥٣٨ هـ) ، بمد رجوعه من مكة .

[انظر : كشف الظنون ١٦٤/٢ . ومفتاح السعادة ٩٧/٢ ، ومرآة الجنان ٢٦/٤ وتزهره الألبا في طبقات الأدباء ص ٣٩١، ٣٩٢ ، طبقات المفسرين للأودنى لوحة ٤٢ خ ودائرة المعارف الإسلامية ٤/٤٠٣ - ٤١٠ . وتاريخ آداب اللغة العربية لزیدان ٤٩/٣ والتفسير ورجاله لابن عاشور ص ٥٣] .

(١) كشف الظنون ٢/٣٠٩ .

عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » ، وكان مقام الزمخشري من أهل طائفته
- المعتزلة - مع ما هو معروف به من شدة التمسب ، يحمل مرجعهم إليه
في تفسير ما يبدق فهم معناه ، من القرآن العظيم ، مدفوعاً بما يمتاز به ذلك
العصر ، بالنسبة إلى المعتزلة ، من اعتزال موروث ؛ بأنهم أهل البلاغة ، ورجال
التأويل . . . واعتمد في تلاميذه على ما يشعر به مكتملاً في نفسه من المعارف
والمسكات المعتمدة على التبعون الأدبي اللغوي الصحيح^(١) .

وقد خرج الكشف بما فيه من مظاهر البراعة ، وآيات العلم الواسع ،
والذوق الراسخ ، والقلم المتمرس ، فزاد من إعجاب أهل العلم به ، حتى أصبح
عمدة للناس ، على اختلافهم ، فطريقته البلاغية الإيجازية ، وغوصه على دقائق
المعاني ، وحسن إبرازها ، على طريقة علمية سائفة بتحليل التركيب ، وإبراز
خصائصه واعتباراته .

وقد اتفقت على مقانة تراكيبه الرشيقية كلمة المهرة المتقنين ، إلا أنه لاختلافه
سلوك الطرق الأدبية ، وإغفاله عن إجمال أرباب السكال ، أصابته عين
السكالة ، فالنزم في كتابه أموراً أدهشت رونقه ومأواه ، وأبطلت منظره
ورؤياه ، فتكدرت مشارعه الصافية ، وتضيقت موارده الوافية ، وتزلت رتبته
للعالية^(٢) ، لما أوردته فيه من التحريف بصرف النصوص عن ظاهرها ، حتى
يساعد مضمونها هواء ، ويطاوع مدلولها مشتهاه . وكذا ماجاء فيه من الطعون
في أولياء الله ، وذكره أهل السنة والجماعة بمبارات السب والتجهيل .

إلا أن ما جبل عليه أهل السنة من الإنصاف ، والتفاضل عن المفوات ،
جعلهم يقبلون على دراسته ، وشروحه ، معتمدين عليه في بحوثهم القرآنية ،

(١) التفسير ورجاله ص ٥٤ .

(٢) انظر : كشف الظنون ٣١٠/٢ .

بعد أن بينوا ما فيه من دعوى اعتقادية « فقد اعتنى الأئمة المحققون بالكتابة عليه ، فن يميز الاعتزال ، حاد فيه عن صوب الصواب ، ومن مناقش له ، فيما أتى به من وجوه الإعراب ، ومن مُحسِن وضح ونقح ، واستشكِل وأجاب ، ومن مخرج لأحاديثه ، عزا ، وأسند ، وصحح ، وانتقد ، ومن مختصر لخص وأوجز . . . وسيد المختصرات منه كتاب « أنوار التنزيل » للقاضي ناصر الدين البيضاوى ، لخصه وأجاد ، وأزال عنه الاعتزال ، وحرر واستدرك واشتهر ، فمكف عليه العاكفون » (١) .

ودخل تفسير الكشاف ضمن أصول الثقافة الإسلامية الأشعرية ، واحتل مكانه الذى هو أهل له مشاعراً بين أهل القرآن .

٢ — مناقب الغيب

أما تفسير الإمام فخر الدين الرازى المشهور « بالتفسير الكبير » فقد تفيا فيه طريقة تخالف طريقة المعتزلة ، التى حجبتهم عن الوصول إلى أسرار القرآن ، فأصبح مبلغهم فى التفسير ، تحقيق أعرابه ، وتحليل تراكيبه ، وبيان ما اشتمل عليه من بديع النكت ، وبلغ الأساليب ، على ما أفوه من التعليقات الفارغة عن المعانى ، والكلمات الخالية عن تحقيق المعاهد والمباني .

« واستقر حكم الرازى على أنه مادام المعتزلة مستحوزين على طريقة التفسير النظرى ، وما دام أسلوبهم مسيطراً عليه ، فإن القرآن لا يزال محجوباً عن أفكار أهل المدارك الحكيمية ، تحول بينهم وبين لبه بحوث فى القشور

(١) انظر : كشف الظنون ٢/٣١٠ .

النحوية ، وتقارير للتوالب البلاغية ، هفالك فاشد نفسه ، وناشد الناس ؛ أن يفوصوا على منابع القرآن ، ليفجروا منها سيولا فياضة يستطيعون أن يفترفوا منها حكمة صافية ، هي روح الهداية التي جاء القرآن ينير بها العقول ويشرح لها الصدور (١) .

استهل الرازي تفسيره بمقدمات ذات خطط منهجية ، أصل فيها القواعد المبدئية ، متتبهاً في ذلك سور القرآن بالتحليل ، وتقليب الأوجه ، وبيان معاهد المعاني ، وطرق استنباطها ، متنقلا من سورة إلى سورة ، على ترتيب المصحف ، سائراً في تفسير السور كلها على المنهج الذي وضعه ، موقفاً بأن أسكثرة الدلائل وتواليها ، أثراً في تقوية اليقين ، وإزالة الشبهات ، فإن الله إنما أنزل هذا السكتاب لهذه الفوائد والأسرار ، لا لتكثير البحوث العربية ، والاشتقاقات الخالية عن الفوائد .

عرض تفسيره على نهج قويم ، سار فيه على اعتبار « أن المطلوب الأول ، إنما هو معنى الآية ، إذ يأخذ في بيان مفادها الأصلي ، موقفاً على محل استخراجها من التركيب ، بحسب قوانين عربية ونكت بلاغية ، مقتصداً في ذلك ، غير مسرف ، ثم يذهب في تربية ذلك المعنى وتوسيعه مذهب الإبانة والتفصيل ، مجتهداً في ربط أوصال الكلام ، وإحكام تسلسل المعاني ، والتنبيه على تولد بعضها من بعض ، حتى ينتهي بذاتها إلى المساس بمطالب حكمية ، ومسائل علمية ، يسوقها على أنها حلق متممة سلسلة المعنى المرتبط بأصل الفرد القرآني ، على أحكم وجه من الربط . . . فاصطنع علم التفسير من هذا الاستحقاق بصيغة جديدة في مطلع القرن السابع ، إذ تقرر ثبوته لأهل الحكمة

(١) التفسير ورجاله ص ٧٢ .

الدينية ، وارتفع عنه امتلاك أهل الحديث ، وأهل العربية ، وبذلك أتجهت كتب التفسير وجهة جديدة ، وضعت العلم في نصاب غير الذي كان موضوعا فيه ، ومكنت منه أيد لم تكن هي المتعاطية له من قبل ، فنشأ له من اختلاف النصاب ، واختلاف المتعاطين ، وضع اختلف به عن وضع السابقين ، اختلفا بينا ، وتطلب هذا الوضع معارض ومجالا يتمثل فيها الكيان الجديد ، الذي ثبت للتفسير فيه وضعه الجديد» (١) .

فكانت نظرة الرازي إلى الإيجاز القرآني - غير محصورة في وجه إيجازه البلاغي .

وإما تجلت كذلك في الإعجاز العلمي ، والإعجاز النحوي ، على ما صرح به القاضي عياض في الشفاء - فسلك في تفسيره طريقا لم يسبقه فيه مفسر ، ولم يلحقه فيه مؤلف .

على أن ما قيل عن تفسير الرازي ، من أنه اشتمل على كل العلوم إلا التفسير ، فإن هذا القول مردود ، لأنه صدر عن غير روية ، ونبت على مقارنة سطحية ، إرتآه من تعصب لطريقة الكشاف ؛ ولم يخرج عن العربية في الأبحاث .

والذي دفع الإمام الرازي إلى ذلك ، أن الفاحية اللفظية من تفسير القرآن ، أخذت حظها وزيادة في التفاسير ، فولى عفايته للغاية المقصودة من ورائها ، والتي أوقفت دونها هم المفسرين ، وكان ذلك فاتحة خير لمن جاء بعده واتبع طريقته .

٣ - تفسير الراغب الأصفهاني :

أما تفسير الراغب الأصفهاني ، فهو : «التفسير التي اعتمد عليها القاضي البيضاوي في تفسيره للقرآن .

وتفسير الراغب هذا « تفسير معتبر في مجلد ، أو رد جلا من الآيات ، ثم فسرها تفسيراً مشبعاً »^(١) أكثر فيه من الاشتقاقات وأوضح فيه ما غرض من الحقائق ، مشيراً إلى لطائف الإشارات الخفية :

ألفه الفاضل العلامة أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفاضل المعروف بالراغب الأصفهاني^(٢) ، المتوفى في رأس المائة الخامسة .

أنوار التنزيل وأسرار التأويل :

أما تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي ، فهو تفسير متوسط الحجم ، اعتمد مصنفه في دراسته على التفسير السالفة الذكر « جمع فيه بين التفسير

(١) كشف الظنون ١/٣٠٩ .

(٢) هو : أبو القاسم الحسين بن محمد (بن الفاضل) بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ويسميه السيوطي : الفضل بن محمد الراغب الأصفهاني .

صاحب اللغة والمعربة والحديث والشعر والكتابة والأخلاق والحكمة والكلام . قال : الإمام الرازي في أساس التقديس : إن الراغب من أئمة السنة ، وقرنه بالقرآني له كتاب في التفسير لم يكمل ، ومنه أخذ البيضاوي غالب تحقيقاته . وله المفردات في غريب القرآن ، ومقدمة التفسير ، ومحاضرات الأدباء وغير ذلك . توفي سنة (٥٠٢ هـ) . [معجم المطبوعات - سركيس ص ٩٢٢] .

والتأويل على مقتضى قواعد اللغة العربية ، وقرر فيسه الأدلة على أصولها
أهل السنة» (١)

اعتمد القاضي ناصر الدين البيضاوي في بيان الأنفاظ والتراكيب ، وتحليل
المباني ، لاستخراج نكت المعاني ، على تفسير الكشاف ، إلا أنه ترك ما فيه
من اعترالات ، متجنباً إياها ما أمكنه ذلك .

قال السيوطي : « لحضه فأجاد وأتى بكل مستجد ، وماز منه أما كن
الاعتزال ، وطرح مواضع الدسايس ، وأزال وحرر مهمات ، واستدرك
تمات » (٢)

« واعتمد في إبراز روح الحكمة القرآنية ، وعرض نظرياتها من نواحي
الفلسفة ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، على تفسير الإمام الرازي . واعتمد
في تحرير المعاني الذوقية ، واستجلاء نكت الإشارات إلى دقائق المعارف ، على
تفسير الراغب الأصفهاني من مشاهير المفسرين من أهل السنة »

« وحلل البيضاوي في تفسيره ما جمع في أفكار المتقدمين ، وبخبرها ونقدتها ،
واستخرج منها أحكاماً ، واستظهارات شخصية ، وأبدع في كثير من الأحكام
والاستظهارات ، ما استقل به ، وافرد بتحقيقه ، وبما جمع من الأوجه المتعددة
والاحتمالات المختلفة ، فرتبها بحسب الرجحان ، وأشار إلى ما هو المعتمد منها ،
وما هو ضعيف أو مردود ، وسبك تلك الأنظار البعيدة ، والتحرير العالية ،
سبكاً دقيقاً رقيقاً ، بناء على تنقيح العبارات ، وضبطها وتهذيبها ، واختصرها

(١) التفسير والمفسرون للذهبي ٢٩٦/١ .

(٢) نواهد الأبرار وشوارد الأفكار للسيوطي ٣/١ .

إلا اختصار الحكم، للقابل للبسط والإيضاح على ما هو الطريقة المختارة السلوكية
يؤمئذ في تحرير المعلوم^(١) .

وعبارة البيضاوى في تفسيره، تدق أحيانا، وتحنى إلا على ذى بصيرة ثابتة،
وظنفة نيرة؛ اهتم أحيانا بذكر القراءات، لسكته لم يلزم المتواتر منها، فهو
أحيانا يذكر الشاذ، وأضاف إلى القراء السبع المشهورين^(٢)، يعقوب
البصرى^(٣)، فصاروا عنده ثمانية، كما كان للصفاعة النحوية مكان في تفسيره،
ولكن بدون توسع واستفاضة، ولم يفغل المسائل الفقهية عند تعرضه لآيات
الأحكام، غير متوسع، مؤيدا لمذهب الشافعى، كما تعرض لمذاهب الفرق
الإسلامية، وأهل السفة بتوسع، عندما تعرض لتفسير آية لها صلة بنقطة من
نقط النزاع بينهم، مقررأ مذهب أهل السفة، كما خاض في مباحث السكون
والطبيعة عند تعرضه للآيات السكونية، وقد تجفب البيضاوى في تفسيره ذكر

(١) التفسير ورجاله لابن عاشور ص ٩٣ .

(٢) م: عبد الله بن عامر اليحصبي المتوفى سنة (١١٨ هـ) . وعبد الله بن كثير
المتوفى سنة (١٢٠ هـ) . وعاصم بن بهدلة الأسدى المتوفى سنة (١٢٨ هـ) . وأبو عمر
ابن الملاء المتوفى سنة (١٥٤ هـ) . وحمزة بن حبيب الزيات المعجلى المتوفى سنة (١٥٦ هـ)
ونافع بن نعيم، المتوفى سنة (١٦٩ هـ) . وعلى بن حمزة، السكسائى إمام النحاة، وإمام
السكونيين المتوفى سنة (١٨٩ هـ) . [انظر: النشر فى القراءات المشر ٥٤/١ وأثر
القراءات فى الدراسات النحوية ص ٦١] .

(٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد ولد بالبصرة سنة (١١٧ هـ) . كان إمام الجامع
بالبصرة قرأ على سلام الطويل وغيره وسلام تلميذ أبى عمرو وعاصم . إثم البصريون
يعقوب فى اختياره بمد أبى عمر، فقراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبى عمرو . فهو
لا يخرج عن السبعة من طرق أخرى . ويمد ثامن القراء العشرة . توفى بالبصرة
سنة (٢٠٥ هـ) [انظر: النشر فى القراءات المشر ٤١/١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، والأعلام
١١٦٦/٣] .

الروايات الإسرائيلية ما أمكن ، فإذا ما ذكرها ، رواها بالتضميف وهذا مما يحمده .

إلا أنه يؤخذ على هذا التفسير : أن القاضى البيضاوى تتبع صاحب الكشاف أحياناً في مواضع أحصت عليه ، مما جعلت « روبسون » المستشرق يقول : « وهذا الكتاب الذى يفصح عن علم واسع ، تشوبه آراء معتزلة ، حاول البيضاوى أن يصوبها ، فحينما يفندها ، وحينما يمحذفها ، ولكنه كان فى بعض الأحيان يبقى عليها ، وربما كان غير مدرك كل الإدراك مغزاها »^(١) .

ويقول الذهبى : « كما أن البيضاوى ، وقع فيما وقع فيه صاحب الكشاف من ذمّه فى نهاية كل سورة حديثاً فى فضلها ، وما قارنها من الثواب والأجر عند الله . وقد عرفنا قيمة هذه الأحاديث ، وقلنا : إنها موضوعة باتفاق أهل الحديث . ولست أعرف كيف اغتربها البيضاوى ، فرواها وتابع الزمخشري فى ذكرها عند آخر تفسيره لكل سورة ، مع ماله من مكانة علمية^(٢) » .

ويقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور^(٣) : « وإن كان قد ساير صاحب الكشاف فى أمور عدها المعلقون عليه هذا لما أخذ : لكونه جرى فيها على خلاف الأصول الأشعرية ، ولم يخلص فيها كلام الكشاف من نزعتة الإعتزالية » .

« على أن القاضى البيضاوى لم يسلم من أمر وقع فيه قبله صاحب الكشاف ، وتهاون بأمره العلماء ، بعد القرن الثامن ، وهو عدم التصريح فى درجة الأحاديث

(١) دائرة المعارف الإسلامية - ط الشعب - ٣٣/٩

(٢) التفسير والمفسرون للذهبي ٢٩٦/١ .

(٣) من مجلة علماء تونس المحدثين ومفتيها توفي فى آخر العقد السابع من القرن

العشرين الميلادى .

التي بوردها، ممرضاً بما عليها من النقد والتزييف، وما يتصل بها من مباحث
التفريغ والتعديل، وذلك أمر أخذ عليه بحق، وإن حاول صاحب كشف
الظنون تخفيف أمر عليه، فإن الشهاب الخفاجي^(١)، لم يعلق على حديث ما،
أوردته البيضاوي، بأنه موضوع، وخاصة أحاديث فضائل السود... فكان
شأن البيضاوي شأن غيره من أعظم العلماء، الذين تهاونوا بذلك، فأخذ عليهم
أخذ لم ينجم منه تأويل المتأولين واعتذار المعتذرين^(٢).

هذه ما أخذ أخذت على البيضاوي في تفسيره، انحصرت في:

١ - مسيرته لصاحب السكشاف في بعض آرائه الاعتزالية، وخروجه
على الأصول الأشعرية.

(١) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عمر - شهاب الدين الخفاجي - المصري
الشافعي الحنفي ولد في سرياقوس، قرب القاهرة، ونشأ في حجر والده، وتأدب وفقهه
وتخرج وانتفع به، ثم لازم خاله أبا بكر الشنواني - سيويبه زمانه - وحضر درس
للشمس الرملي في الفقه، وللازم النور الزياي مدة طويلة، كما أخذ الأدب والشعر عن
أحمد الملقى، ومحمد الصالحى الشامى، وأخذ الطب عن الشيخ داود البصرى،
وغيرهم من الفضلاء.

وكان أديباً لغوياً، رحل مع أبيه إلى الحرمين، ثم إلى الأستانة، وتمين قاضياً على
الروملى، ثم سلاينك، وعينه السلطان مراد قاضياً للمسكر بمصر، ثم استقال وسافر
إلى دمشق، فلب، فالأستانة.

وعاد إلى القاهرة، وتوفي بها يوم الثلاثاء لثنتى عشرة خلت من رمضان سنة
(١٠٦٩ هـ) وترك آثاراً جليلة.

له حاشية على تفسير البيضاوي سماها «عناية القاضى وكفاية الراضى» .
[انظر: طبقات الشافعية للأسدى لوحة ١٧٦ . وتاريخ آداب اللغة العربية
لزيدان ٣/٨١٣ . ومعجم الطبوعات - لشركيس ص ٨٣٠ . وحاشية الخفاجى ١/٢]

(٢) التفسير ورجاله ص ٩٢ - ١٠١

ولأنظر أن القاضي البيضاوي ، كتب هذه الآراء وهو غير مدرك كل الإدراك لمفزاها - كما ذهب « رويسون » - فلو كان من الذين ينقلون مالا يدركون ، لتدارك أمره من تناول كتبه بالشروح ، فما أقبلوا عليها ، ولا عظموا من شأنها ، ولكن الناس وجدوا فيها ضالتهم المنشودة ، لا سيما أنهم قد وجدوا فيها ما أحبوه .

هذه الدرر التي سلكها البيضاوي ، والتي زعم البعض أنها لا ينبغي أن تكون بين ثفايا تفسيره ، واعتبرها صاحب كشف الظنون ، ظناً منه ، لعلمهم قد قصر فهمهم عن تصور مبانيها ، وما بلغ عليهم إلى الإحاطة بما فيها ، فالبيضاوي ملك زمام العلوم الدينية ، والفنون اليقينية ، على مذاهب أهل السنة والجماعة .

فحوى تفسيره فنوناً من العلم وعرة المسالك ، وأنواعاً من التواعد مختلفة الطرائق ، لا يصل إلى مرامه إلا من نظر إليها بعين فكر ، وأعى عين هواه ، واستعبد نفسه في طاعة الله ^(١) .

تلك الآراء حملها البيضاوي على تحمل استحسنه الجماعة وارتأوه ، وعملوا به ورجحوه ، وإلا كان من الذين يجهلون مذهب أهل السنة ، فلم يدرك تلك الآراء وما أحقوته من اعتزال ، وهذا يخالف ما أجمع عليه أهل الفضل والعلم ، فلنكون هذه الآراء تحمل على وجه يخالف الاعتزال رجح للقاضي الأخذ بها ، غير ملتفت عما يلحقتها من التأويل والأقويل .

وهذا ما أرجحه وأرتضيه .

(١) انظر : كشف الظنون / ١٦٣ . والتفسير والمفسرون / ٢٠٢

٢ — ثم تهاونه في التجري عن صحة الأحاديث التي أوردها في فضائل
السور على الخصوص . متتبعا في ذلك صاحب المكشاف غير مخرج لها ،
ولا ناقد إياها .

فهذا أمر له شأنه ، ولا مبرر يدفع خطره ، ومهما تلطف صاحب كشف
الظنون في الاعتذار ، بصفاء مرآة قلبه ، وتعرضه لفتحات ربه ، وتسامحه بقصد
الترغيب والتأويل ، وهو يعلم بأنه مما فاه صاحبه بزور ، ودلى بفرور .
هذا كله ليس بالمقبول ، وإنما هو مأخذ أخذ عليه ، وما ارتضاه منه إلا
صاحب كشف الظنون ، حاملا إياه على القصد الحسن ، والنية الطيبة ، مبتغيا
من ورائه الإقبال على تلاوة القرآن .

وإذا كان هذا مطلب القاضي البيضاوي ومبتغاه ، فكان عليه أن يسلك
طريقا آخر ، فهناك أساليب أخرى للترغيب ، وفنون مختلفة للترهيب ، لوسلكها
لكان أحسن الترغيب ، وخلص من التقرير والتأنيب .

ومع هذا فإن تفسيره رزق من عند الله بحسن القبول ، عقد جمهور الأفاضل
والفحول ، فمكف عليه العاكفون ، وذاق طعم دقائقه العارفون ، فظهر على
« ما يبدو عليه من اختصار ، وما يتبادر لمتناوله بادية الرأي من بساطة ، فقد
أصبح كتابا عميق الغور ، صعب المراس ، ثرى المطاوى ، محتاجا تقريره إلى
الرجوع إلى موارده فأصبح تدريسه ميدانا للملكات الراسخة ، ومجالا
لقوة العوارض ، ونفوذ الأنظار ، وسمو البيان ، وتناعبت العناية به لذلك
تدريساً ، وتخريجاً^(١) ، وتأليفاً^(٢) ، زيادة على الكتب التي ترجع إليه ، أصالة

(١) خرج أحاديثه الشيخ عبد الرؤوف المناوي في كتاب أسماه « الفتح السماوي
بتخريج أحاديث البيضاوي » .

(٢) صنف المولى أحمد بن إسماعيل الكوراني المتوفى سنة (٥٨٩٣) كتابه « غاية
الاماني في تفسير الكلام الرباني » أورده فيه مؤاخذات كثيرة على الملامتين
الزنجشري والبيضاوي .

من الحواشي^(١) ، والتماليق^(٢) ، التي لا تدخل تحت حصر ، فإنه ما من مفسر للقرآن ، في القرن السابع ، وما بعده إلا وتفسير البيضاوي في طليعة مراجعه^(٣) .

كتاب العين في تفسير القرآن :

ذكره منسوبا إلى القاضي البيضاوي ، ابن شاكر السكتي^(٤) ، ولم يذكره غيره .
ولعله أنوار التنزيل ، إذ المشهور أن للقاضي ناصر الدين البيضاوي تفسيراً واحداً .

البحث السادس

مصنفاته في فن « الحديث »

صنف القاضي البيضاوي في هذا الفن شرحاً مفيداً ، لمصابيح السنة ، للإمام البغوي^(٥) ، واسماه .

(١) زادت هذه الحواشي على الثمانين ، عد بعضها صاحب كشف الظنون وصاحب إيضاح المكنون وعثرنا على نسخ مخطوطة غير ما ذكرناه : بدار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات العربية ومكتبة البلدية بالإسكندرية . وقد طبع من هذه الحواشي بعضها باستانبول ومصر ؛ وهذا أمر شرحه يطول وليس مجاله في بحثنا هذا .
(٢) علق على التفسير كثير من أفاضل العلماء فمنهم من تناول التفسير كله بالتمليق ومنهم من تناول بعض السور وهذه التماليق كثيرة وموجودة ضمن المخطوطات بعضها .

(٣) التفسير ورجاله ص ٩٢

(٤) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٥) هو : أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي] نسبة إلى بناء من قرى

خراسان بين هراة ومرو] ، المعروف بالفراء ، الملقب بحجي السنة .

تحفة الأبرار:

وهو شرح لمصابيح السنة ، ومصابيح السنة ، كتاب مشهور ، ذاع صيته ، واشتهر في الأقطار ، وتناوله العلماء بالشرح . وقد ذكرنا ما يتعلق به في ترجمة البهوى :

وتحفة الأبرار شرح له ، نسبه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوى : ابن السبكي^(١) ، والتونوى^(٢) ، وابن قاضي شهبه^(٣) ، والياقنى^(٤) ، وحاجى خليفة^(٥) والداودى^(٦) ، والأودنى^(٧) ، والعاملى^(٨) ، والخوانسارى^(٩) ،

= تفقه على القاضي حسين ، وكان - رحمه الله - ديناً ورعاً قائماً باليسير . صنف في التفسير والحديث والفقه . وقد نال كتابه المصابيح شهرة فائقة ، ذكر أن عدد الأحاديث المذكورة فيه أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً ، ولم يذكر فيه الأسانيد اعتماداً على نقل الأئمة .

قسم أحاديث كل باب إلى صحاح وحسان ، وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان ، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذى وغيرهما ، وما كان فيها من ضيف أو غريب أشار إليه ، وأعرض عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً .

وتوفي الإمام البهوى سنة ست عشرة وخمسمائة (٥١٦ هـ) . [انظر : طبقات الشافعية لابن هداية ص ٧٤ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢١٤/٤ . وكشف الظنون ٤٤٢/٢ ، ومفتاح السعادة ١٤٧/٢ ، والفكر الشامى ١٦٤/٤ ، ١٦٥]

(١) في طبقات الشافعية الكبرى ٥٩/٥

(٢) في حاشيته على تفسير البيضاوى ٣/١

(٣) في طبقات الشافعية لوحة ١٦٣ خ

(٤) في مرآة الجنان ٢٢٠/٤

(٥) في كشف الظنون ٤٤٢/٢

(٦) في طبقات المفسرين ٢٣٠/١

(٧) في طبقات المفسرين لوحة ٥٧ خ

(٨) في روضات الجنات ١٣٥/٥

(٩) في الكشكول ٢٦/١

والأسدي^(١) ، والموسوي^(٢) ، وإسماعيل البغدادي^(٣) ، والحجوي^(٤) ،
والمراغي^(٥) .

وهو من مصنفاته المفقودة ، التي لم أقف عليها ، وليس له وجود في مكتباتنا .

مصنفاته في فن « الفقه »

والقاضي ناصر الدين البيضاوي كفقيه ، له تصانيف مشهورة في فقه الشافعية
أجاد فيها ، كما أجاد في غيرها من سائر الفنون ، وقد أسند المترجمون إليه
خمس مصنفات هي :

١ — الإرشاد .

٢ — التبصرة .

٣ — التذكرة .

٤ — شرح التنبية .

٥ — الغاية القصوى في دراية الفتوى .

وسند كره هذه الكتب بشيء من التفصيل ، نوضح من خلاله صحة نسبتها

إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي أو خطأ هذه النسبة .

(١) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ

(٢) في نزهة الجليس ٨٧/٢

(٣) في هدية المارفين ٤٦٢/١

(٤) في الفکر السامی ١٧١/٤

(٥) في طبقات الأصوليين ٩١/٢

١ - الإرشاد:

نسبه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، ابن شاكر الكعبي^(١) ، ولم يذكره غيره ، مشيراً إلى أنه في الفقه ، وهذه النسبة خطأً نبيته في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

٢ - التبصرة:

ذكره منسوبا إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ابن شاكر الكعبي^(٢) ، وهو في الفقه وهذه النسبة خطأً ، ولنا عودة إليه إن شاء الله تعالى .

٣ - التذكرة:

عزاه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، إسماعيل البغدادي ، في هدية المعارفين^(٣) ، وقال صاحب كشف الظنون : « تذكرة في الفروع على مذهب الشافعي للسراج بن الملقن ، ويقال إن للإمام البيضاوي المفسر تذكرة فيه أيضاً »^(٤) .

وسند كرها فيما نسب إلى القاضي البيضاوي خطأً .

ولم أفد على شيء من هذه الكتب الثلاثة ، بين ثنايا مكتباتنا .

(١) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٢) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٣) هدية المعارفين ١/٤٦٢

(٤) كشف الظنون ١/٢٧٧

٤ — شرح التنبية :

كتاب «التنبية» كتاب معتبر في فقه الشافعية مختصر ، صنفه أبو إسحاق الشيرازي^(١) ، وقد جاء التنبية في أسلوب موجز واضح العبارة مفيد في العبادات والمعاملات ؛ وطبع عدة طبعات بمصر .

وقد اعتنى النقهاء بأمره فتناولوه بالشرح والتعليق ، وكان من الذين شرحوه القاضي ناصر الدين البيضاوي ، وقد جاء شرحه في أربع مجلدات .

نسبه إليه : ابن كثير^(٢) ، وابن شاكر الكعبي^(٣) ، والأسدي^(٤) ، والبستاني^(٥) ، والمراغي^(٦) .
وهذا الشرح مفقود أيضا .

(١) هو : إبراهيم بن علي بن يوسف - أبو إسحاق الشيرازي - الفيروز آبادي جمال الدين . ولد في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة (٥٢٩٣ هـ) بفيروز آباد . سكن بغداد وتفقه على جماعة من الأعيان ، وصحب القاضي أبا الطيب الطبري كثيرا ، وانتفع به ، وناب عنه في مجلسه ، صار إمام وقته ببغداد ، تولى النظامية ببغداد ، ولم يزل بها إلى أن مات ليلة الأحد الحادي والعشرين من جمادى الآخرة سنة ست وسبعين وأربعمائة (٤٤٦ هـ) ، ودفن بباب أبزور .

صنف : التهذيب في الفقه ، والتنبية في الفقه أيضاً ، والدمع في أصول الفقه ، والنسك في الخلاف والتلخيص في الجدل ، والتبصرة في أصول الفقه ، وغير ذلك .

[انظر : وفیات الأعيان ١/٦٢ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٨٣ وطبقات الشافعية الكبرى ٤/٢١٥] .

(٢) في البداية والنهاية ٣٠٩/١٣ (٣) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٤) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ (٥) في دائرة المعارف ٥/٧٦٩

(٦) في طبقات الأصوليين ٢/٩١

٥ — الغاية القصوى في دراية الفتوى :

تصنيف في فقه الشافعية ، نال شهرة واسعة عند الفقهاء ، عزاه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي جهرة المترجمين له^(١) .
وذكره صاحب كشف الظنون^(٢) ، وقال عنه : « هو كتاب معتبر ، اعتنى به الفقهاء ، فشرحه الشيخ عبد الله بن محمد الفرغاني العبيدي المتوفى سنة (٥٧٤٣هـ) ، وغيث الدين محمد الواسطي الأقسرائي^(٣) ، والشيخ بدر الدين التستري ، وغيرهم .

والغاية القصوى^(٤) ، مختصر لكتاب « الوسيط » في فقه الشافعية لحجة الإسلام الغزالي المتوفى سنة (٥٥٠٥هـ) ، ويقع في مجلد واحد .

(١) انظر: الوافي ٨٩/٢/٦ خ وتجريده ١٥٤/١٥ خ ، والطبقات الكبرى ٥/٩٥ وطبقات الاسنوي ٢٨٣/١ ، والبداية والنهاية ٣٠٩/١٣ ، وبنية الوعاة ٥٠/٢ ، وعبون التواريخ ج ٢١ خ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢٠/١ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة لوحة ١٦٢ خ ، والنحاة ص ٣٣٨ خ . وطبقات الشافعية للأسدي لوحة ٤١ خ وشذرات الذهب ٣٩٣/٥ . ومرآة الجنان ٢٢٠/٤ . وروضات الجنات ١٣٥/٥ والكشكول ٢٦/١ ، ونزهة المجلس ٨٧/٢ ، ومفتاح السعادة ١٠٤/٢ ، والسكافي لوحة ١٥ خ ، والتحفة الهية لوحة ١٢٢ خ ، وحاشية القونوي ٣/١ ، ومجمع المؤلفين ٩٨/٦ ، والفكر السامي ١٧١/٤ ، وهديّة المارفين ٤٦٢/١ ، والأعلام ٢٤٨/٤ ، وطبقات الأصوليين ٩١/٢ ، ودائرة المعارف الإسلامية ٣٣/٩ .
(٢) حاجي خليفة ١٤٨/٢ .

(٣) هو : جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الاقسرائي الرومي الشامي . من أحفاد شفر الدين الرازي . له تصانيف عديدة منها شرح الغاية القصوى ، وغيرها العديد من الشروح توفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة (٥٧٧١هـ) .

[انظر : هدية المارفين للبندادي ١٦٥/٢ ، ١٦٦] .

(٤) عمل مؤلف هذه الرسالة على تحقيق هذا الكتاب ، وهو تحت الطبع ، وسيظهر إلى القراء قريباً إن شاء الله تعالى .

وقد عثرت على مخطوطين لهذا الكتاب بدار الكتب المصرية :
إحداهما : تحت رقم (٢٤٩) فقه تيمور ، وتقع في ١٩٦ لوحة ، كتبت سنة
(٦٩٤ هـ) ، وهى ناقصة من أولها ، ويوجد لها فيلم مصور بمعهد المخطوطات
تحت رقم (٢٣٠) فقه شافعى .

وثانيتها : تحت رقم (١٩٠) فقه شافعى ، وهى كاملة ، كتبت سنة (٨٧١٠)
ويوجد لها فيلم بمعهد المخطوطات تحت رقم (٢٢٩) فقه شافعى .
هذا خلاف ما وفتت عليه من النسخ الناقصة فى مكتبة تيمور وغيرها - فى
دار الكتب المصرية ، كما يوجد للمخطوط نسخة بالمكتبة العامة بالعراق -
بغداد - وأخرى بالظاهرية - بدمشق .

ولما كان الفقه ثمرة لعلم الأصول ، رأيت أن أعرض هذا المصنف عرضاً
سريعاً يبين ما اشتمل عليه :

بدأ البيضاوى كتابه هذا ، بعد البسملة والاستعانة بالله ، بقوله :
« الحمد لله الذى أبدع الخلق وأعاد ، رفع الحق وأساد ، وقع الباطل وأباد ،
وأظهر الإسلام وأفاد ، وشرع الأحكام كما أراد ، وبعث محمداً وأشاد ، ووعد له
مقام الشفاعة يوم يجازى العباد ، صلى الله عليه وهى آله الذين أزاحوا من
الأرض الفساد ، وأظهروا فيها الدسار » (١) .

« هذا وإن علم الفقه مما لا يخفى جلالة قدره ، ونباهة ذكره ، فإنه الكاشف
عن حقيقة الإسلام ، والمطلع على حكم الأحكام ، ومن جملة ما صنف فيه من
الكتب الوافرة ، والزبر الفاخرة ، كتاب « الوسيط » المحيط بأقطار البسيط ،

(١) الدسار : خيوط تشد بها ألواح السفينة . والمراد هنا الترابط والألفة بين

أهل الأرض .

من مؤلفات الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الفزالي - قدس الله روحه ونور ضريحه - لا تعادله نظائره وأمثاله ، غير أن الطباع تقاماه لسكبر حجمه ، سيما والأعمار قصيرة ، والصوارف كثيرة ، والمهم قاصرة ، والرغبات فاترة ، فعرفت عنان همتي إلى اختصاره ، أجرد درره ، وأحرر قواعده ، وأقرر معاقده ، وأذكر مقاصد مفصله ومجموعه ، وأبين علل أصوله وماخذ فروعه ، وأنبه على القول المختار بأن الأصح كذا ، وعلى الوجه المرجح المنقاس بأن الأظهر ذا ، وأعرض لجهة ترجيح ما خفي أمره ، ووجب سببه ، تبصرة لمن تبصر ، وتذكرة لمن أراد أن يتذكر ، ويعتمد عليه من تسنم القضاء ، وأسميته غاية القصوى في دراية الفتوى . . . » .

بعد هذا بدأ مقدمة كتابه : بتعريف الفقه ، والحكم التكليفى ؛ وأصول علم الفقه وشرف العلوم ، وما لا بد للفقهاء منه ، ثم ذكر من أخذ عنهم علم الفقه .

ثم قسم مؤلفه هذا إلى تسع وخمسين كتاباً :

١ - الكتاب الأول : فى الطهارة ، وضممه أربعة أبواب : فى المياه ، وأعمال الوضوء ونواقضه ، وموجب الغسل وكيفية ، والنجاسة وكيفية رفعها .

٢ - الكتاب الثانى : فى التيمم ، وضممه ثلاثة فصول : فيما يبيحه ، وكيفية ، وأحكامه .

٣ - الكتاب الثالث : فى الحيض ، وضممه ثلاثة أبواب : فى كيفية وحكمه ، والاستحاضة ، وما يخرج عقب الولد من دم النفاس .

٤ - الكتاب الرابع : فى الصلاة ، وضممه تسعة أبواب : فى مواقيتها ، وشرايطها ، وأفعالها ، وسجوداتها ، والجماعة ، وصلاة السفر ، والجمعة ، والخوف والصلاة السنونة .

- ٥ - الكتاب الخامس : في الجنائز ، وضمنه خمسة فصول : في آداب المحتضر ، والغسل ، والتكفين ، والصلاة عليه ، والدفن والتعزية .
- ٦ - الكتاب السادس : في الزكاة ، وضمنه ثلاثة أبواب : في وجوب زكاة الأموال ، والأداء ، والفطر والصدقة .
- ٧ - الكتاب السابع : في الصوم ، وضمنه بابين : في الصوم ، والإفطار .
- ٨ - الكتاب الثامن : في الاعتكاف ، وضمنه فصلين : في كفيته وشروطه ، ومقتضى النذر .
- ٩ - الكتاب التاسع : في الحج ، وضمنه أربعة أبواب : في شرائطه ، ووجوب أداء النسكين وأعماله ، ومحظورات النسك وموانعه .
- ١٠ - الكتاب العاشر : في البيع ، وضمنه خمسة أبواب : في شرائطه ، والبيوع الفاسدة ، ولزوم العقد ، والقبض ، وموجب الألفاظ .
- ١١ - الكتاب الحادى عشر : في السلم والقرض ، وضمنه باباً لكل منهما .
- ١٢ - الكتاب الثانى عشر : في الرهن ، وضمنه بابين : في شرائطه ، وأحكامه .
- ١٣ - الكتاب الثالث عشر : في الحجر ، فعرفه وقسمه وبين ما يتعلق به من أحكامه .
- ١٤ - الكتاب الرابع عشر : في الصلح ، وضمنه بابين : في حقيقته وشروطه ، والتزامه على الحقوق .
- ١٥ - الكتاب الخامس عشر : في الحوالة ، وضمنه بابين : في أسبابها ، وأحكامها .
- ١٦ - الكتاب السادس عشر : في الضمان ، وضمنه بابين : في شرائطه ، وأحكامه ، ثم ذكر الكفالة ، فعرفها وبين ما يتعلق بها من أحكام .

- ١٧ - الكتاب السابع عشر : في الشركة ، وضمنه بايين : في شروطها ،
وأحكامها .
- ١٨ - الكتاب الثامن عشر : في الوكالة ، وضمنه بايين : في أسبابها ،
وأحكامها .
- ١٩ - الكتاب التاسع عشر : في الإقرار ، وضمنه أربعة أبواب : في
شرائطه ، والأقارير الجملة ، وتمقيب الإقرار بما يرفعه ، والإقرار بالنسب .
- ٢٠ - الكتاب العشرون : في العارية ، وضمنه بايين : في أسبابها ،
وأحكامها .
- ٢١ - الكتاب الحادي والعشرون : في الغصب ، وضمنه بايين : في الضمان ،
والطوارئ .
- ٢٢ - الكتاب الثاني والعشرون : في الشفعة ، وضمنه بايين : في استحقاقها ،
والأخذ بها .
- ٢٣ - الكتاب الثالث والعشرون : في القراض ، وضمنه بايين : في أسبابه ،
وأحكامه .
- ٢٤ - الكتاب الرابع والعشرون : في المساقاة ، وضمنه بايين : في أسبابه ،
وأحكامه .
- ٢٥ - الكتاب الخامس والعشرون : في الإجارة ، وضمنه ثلاثة أبواب :
في أسبابه ، وأحكامه ، والطوارئ .
- ٢٦ - الكتاب السادس والعشرون : في الجمالة ، وضمنه بايين : في شرائطها ،
وأحكامه .
- ٢٧ - الكتاب السابع والعشرون : في إحياء الموات ، وضمنه بايين :
في التملك ، والحقوق العامة .

- ٢٨ - الكتاب الثامن والمشرون : في الوقف ، وضمنه بابين : في شرائطه ،
وحكمه .
- ٢٩ - الكتاب التاسع والعشرون : في الهبة ، وضمنه بابين : في شرائطها ،
وحكمها .
- ٣٠ - الكتاب الثلاثون : في اللقطة ، وضمنه بابين : في الإلتقاط ، وأحكامه .
- ٣١ - الكتاب الحادى والثلاثون : في اللقيط ، وضمنه بابين : في الإلتقاط ،
وأحكام اللقيط .
- ٣٢ - الكتاب الثانى والثلاثون : في الفرائض ، وضمنه ثلاثة أبواب :
في بيان الورثة ، وموانع الإرث ، والحساب .
- ٣٣ - الكتاب الثالث والثلاثون : في الوصايا ، وضمنه ثلاثة أبواب :
في أسبابها ، وأحكامها ، والوصايا .
- ٣٤ - الكتاب الرابع والثلاثون : في الوديعة ، فذكر دليلها وحكمها ،
وما يتعلق بها من مسائل .
- ٣٥ - الكتاب الخامس والثلاثون : في النكاح ، وضمنه أربعة أبواب :
في مقدماته ، وشرائطه ، ونكاح الشركات ، وموجبات الخيار .
- ٣٦ - الكتاب السادس والثلاثون : في الصداق ، وضمنه أربعة أبواب :
في صحته وفساده ، وأحكام الصحيح ، والعمويض ، والتشطير ، ثم ختم هذا
الكتاب بذكر بيان التنازع .
- ٣٧ - الكتاب السابع والثلاثون : في التقسم والنشوز ، وضمنه سبعة فصول :
فيمن يسحقه ، ومكانه وزمانه ، والتفضيل ، والظلم والقضاء ، والهبة ، والمسافرة
بين ، والشقاق .

٣٨ - الكتاب الثامن والثلاثون : في الخلع ، وضمفه بابين : في شرائطه ، وأحكامه .

٣٩ - الكتاب التاسع والثلاثون : في الطلاق ، وضمفه ثلاثة أبواب : في شرائطه ، وعدد الطلاق ، والتعليقات .

٤٠ - الكتاب الأربعون : في الرجمة ، وضممها بابين : في شرائطها ، وأحكامها .

٤١ - الكتاب الحادى والأربعون : في الإيلاء ، وضممه بابين : في كفيته ، وأحكامه .

٤٢ - الكتاب الثانى والأربعون : في الظهار ، وضمفه ثلاثة أبواب : في كفيته ، وحكمه ، والكفارة .

٤٣ - الكتاب الثالث والأربعون : في اللعان ، وضممه بابين : في سببه ، وكفيته .

٤٤ - الكتاب الرابع والأربعون : في العدة ، وضممها خمسة أبواب : في عدة الوفاة ، وعدة الفراق ، وعدة وطء الشبهة ، وحقوق المعتدة والاستبراء .

٤٥ - الكتاب الخامس والأربعون : في الرضاع ، وضمفه أربعة أبواب : في شرائطه ، ومن يحرم به ، والرضاع القاطع للفكاح ، والتنازع .

٤٦ - الكتاب السادس والأربعون : في النفقات ، وضممه ثلاثة أبواب : في نفقة الأزواج ، ونفقة الأقارب ، ونفقة المالك .

٤٧ - الكتاب السابع والأربعون : في الجراح ، وضممه ثلاثة أبواب : في النصاص ، والهدية والكفارة ، ودعوى الهمم والقسامة .

٤٨ - الكتاب الثامن والأربعون : في الجنائيات ، وضممه سبعة أبواب : في البنى ، والرذة ، والزنا ، والقذف ، والسرقه ، وقطع الطريق ، والشرب .

- ٤٩ - الكتاب التاسع والأربعون : في موجبات الضمان ، وضممه ثلاثة أبواب : في ضمان الولاية الصادر من الإمام ، والصائل ، وإتلاف البهائم .
- ٥٠ - الكتاب الخمسون : في السير ، وضممه سعة أبواب : في وجوب الجهاد وكيفية ، والأمان ، الجزية ، والمهادنة ، وقسم النية والغنائم .
- ٥١ - الكتاب الحادي والخمسون : في الصيد والذباح ، وضمن كل منهما فصلا مستقلا .
- ٥٢ - الكتاب الثاني والخمسون : في الأضحية ، وضممه فصلين : في المضحي ، وأحكامها .
- ٥٣ - الكتاب الثالث والخمسون : في الأطعمة ، وضممه فصلين : في حال الاختيار ، والاضطرار .
- ٥٤ - الكتاب الرابع والخمسون : في السوق والرمي ، وضمن كلا منهما بابا مستقلا .
- ٥٥ - الكتاب الخامس والخمسون : في الأيمان والنفور ، وضممه ثلاثة أبواب : في اليمين ، وما يحصل به الحنث ، والنفور .
- ٥٦ - الكتاب السادس والخمسون : في أدب القضاء ، وضممه ثلاثة أبواب : في التولية والعزل ، ومجامع أدب القضاء ، والقسمة .
- ٥٧ - الكتاب السابع والخمسون : في الشهادة ، وضممه خمسة أبواب : في صفات الشهود ، والعدد ، والتحمل ، والشهادة على الشهادة ، والرجوع إذا رجع الشهود .
- ٥٨ - الكتاب الثامن والخمسون : في الدعوى والبيئات ، وضممه أربعة أبواب : في الدعوى والبيئات ، واليمين ، والنكول ، ودعوى النسب .
- ٥٩ - الكتاب التاسع والخمسون : في العتق ، وضممه أربعة أبواب : في العتق المطلق ، والتدبير ، والكتابة ، وأمهاة الأولاد .

وبهذا انتهى تصنيف كتاب « الغاية القصوى في دراية الفتوى » ، وجاء في آخر النسخة « كتبت هذه النسخة في المسجد الأقصى ، وتمت كتابتها يوم الأحد الثاني عشر من ذى الحجة من سنة عشر وسبعمائة » .

ومن هذا العرض السريع يتبين لنا مدى إلمام كتابه بموضوعات الفقه ، هذا إلى جانب أسلوب واضح العبارة موجزها ، جامع لآراء أئمة المذاهب الأربعة ، إلى جانب ورود الكثير من القواعد الفقهية ، ويكفيها في هذا ما أورده البيضاوى في مقدمته ، وما قلنا بذكره أولاً .

المبحث الثامن

مصنفاته في فن « الفلك أو الهيئة »

أحاط القاضى ناصر الدين البيضاوى بهذا الفن كما أحاط بغيره من الفنون وقد نسب إليه مصنفان فيه ، هما :

- ١ — شرح الفصول ، لنصير الدين الطوسى .
- ٢ — مختصر فى الهيئة .

١ — شرح الفصول

« الفصول » مصنف لنصير الدين الطوسى ، فى علم الهيئة .
وقد ذكر إسماعيل البفدادى^(١) : أن للقاضى البيضاوى شرحاً عليه يسمى
« شرح الفصول » .

(١) فى هدية المارفين ١/٤٦٢ .

وذكره أيضاً الخوانساري^(١) .
ولم يذكره غيرها ، ولم أقف عليه .

٢ -- مختصر في الهيئة

عزاه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، الشيخ القونوي^(٢) ، بلفظ « متن في علم الهيئة » ، كما عزاه إليه من قدم لكتاب سلم الوصول^(٣) ، على شرح نهاية السؤل للأسنوي ، ولم يرد في كلام غيرها ممن ترجموا للقاضي البيضاوي ، ولم أقف له على أثر .

المبحث التاسع

مصنفاته في « الفنون العامة »

صنف القاضي ناصر الدين البيضاوي ، في هذا الفن مصنفاً مفيداً ، ذكره المترجمون له باسم « موضوعات العلوم وتعريفها » أو باسم « رسالة في موضوعات العلوم وتعريفها » .

وقد عزاه إلى القاضي البيضاوي ، الزركلي^(٤) ، بلفظ « موضوعات العلوم وتعريفها » وذكر أنه مخطوط ؛ كما ذكره إسماعيل البغدادي^(٥) ، بلفظ « رسالة

(١) في روضات الجنات ٥ / ١٣٥ .

(٢) في حاشيته على تفسير البيضاوي ٣ / ١ .

(٣) لمحمد بن حنبل الطيمي ١ / د .

(٤) في الأعلام ٤ / ٢٤٨ .

(٥) في هدية المارفين ١ / ٤٦٢ .

في موضوعات العلوم وتعاريفها » ، وكذا ذكره صاحب تاريخ آداب اللغة العربية^(١) ، وأشار إلى أنه موجود بدار الكتب المصرية ، وكذا المراغى^(٢) .

والنسخة المشار إليها ، عبارة عن كتيب صغير ، ضمن مجموعة كتب مخطوطة بدار الكتب المصرية تحمل رقم (٣٨٤) مجاميع ، وأخذت عنها مصورة ممد الخطوط العربية رقم (٢٨) معارف عامة وفنون متنوعة ، وعدد أوراق المجموعة (١٤٣) ورقة .

أما كتاب البيضاوى ، فهو لا يتجاوز أربع ورقات منها ، وقد عنون الناسخ للمجموعة باسم « موضوعات العلوم وتعاريفها » ونسب تأليفها إلى القاضي « ناصر الدين عبد الله البيضاوى » .

وهذه المجموعة وقف من عطا الله أفندى في أول الحرم من سنة (١٢٥٦ هـ) وقد اشتملت هذه المجموعة على ثمان كتب مستقل كل منها عن الأخرى تماماً ، ويختلف عنه موضوعاً وتأليفاً ، وقد جاء على بعضها تعاليق ، كما أن بعضها عبارة عن شروح - كما هو واضح - في الكتاب الثالث منها ، حيث وردت فيه عبارات صريحة تدل على ذلك . وقد جاء بآخره : « نحن ثبتت أصل الصفات (صفات الله) التي أثبتها الكتاب (المشروح) ولا نزيد على الكتاب » .

ولم يشر الناسخ في الخمسة الأول إلى أسمائها ولا أسماء مصنفها ، وقد ذكر في نهاية الكتاب السادس ، اسم الرسالة ، واسم مؤلفها ، حيث قال : « تمت الرسالة الريقة المسماة بالزوراء لمولانا وأستاذنا : جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني »^(٣) .

(١) زيدان ٣/٢٦٤ .

(٢) في طبقات الأصوليين ٢/٩١ .

(٣) وهي رسالة طببت بالقاهرة غير مرة .

وجاء في أول الكتاب الثامن ما نصه : « رسالة كالشرح لرسالة مباحث الاسم والصفة والحقيقة ، المحقق أبي نصر القزاني ، منسوبة (إلى بعض) أبناؤه ، وهي لبعض إخوانه » .

أما الكتاب السابع ، فهو الذي يعيننا منها ، وهو المسمى « بموضوعات العلوم وتعاريفها » للقاضي ناصر الدين البيضاوي ، وقد قسمه حسب العلوم فذكر : علم الأدب وفروعه ، وعلم النواميس وفروعه ، والعلم الطبيعي وفروعه ، وعلم الهندسة وفروعه ، وعلم الموسيقى ، وعلم الأخلاق ، وعلم الحساب .

وجاء بآخر هذا الكتاب النص التالي : « تم الكتاب المنيف في صناعة التعريف للإمام البيضاوي الشريف » ، وهو من الناسخ .

وقد جمع صاحبنا في هذا مختصراً شاملاً عن العلوم وتقسيماتها ، في أسلوب قويم ، ظهرت فيه براءة التأليف ، فقد قسم العلوم ، ثم فرع على كل علم ما يندرج تحته ، فجمع المعارف كلها في سبعة علوم .

المبحث العاشر

مصنفاته في فن « المنطق »

المنطق : « علم يتعرف منه كيفية اكتساب الجهولات التصورية أو التصديقية من معلوماتها .

وموضوعه : المعقولات الثابتة من حيث الإيصال إلى الجهول والنفع فيه » (١) .

وفائدته : عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر والمناظرة ، وقد اهتم به متقدمو أهل الحكمة والفلسفة ، إلا أن طريقه لم تهذب ، ولم تجمع مسأله حتى ظهر أرسطو ، فهذب مباحثه ورتب مسأله وفصوله ، وجعله من أول العلوم الحكيمية . وقد دأب علماء اليونان على تهذيب هذا الفن إلى أن اكتمل ، وترجمت كتبه كلها ، على يد فلاسفة الإسلام المتقدمين ، وتناولوها بالشروح والتلاخيص ، ثم جاء المتأخرون منهم ، فنبهوا اصطلاح المنطق ، وألحقوا بالسكليات الخمس ، الكلام في الحدود والرسوم ، إلى غير ذلك .

وظفروا فيه من حيث إنه فن برأسه ، لا من حيث إنه آلة للعلوم ، فطال الكلام وكثرت الأبحاث فيه ، مما جعل المتعلمين بهجرون كتب المتقدمين ، وطرقهم ، وتناولوا أمثال كتب الفخر الرازي ، ومن جاء بعده ، فانتهفوا بها ، وساروا سيرها^(١) .

وقد اتمى القاضى ناصر الدين البيضاوى ، هذه الطريقة ، وصنف فيها ، تصنيفاً مفيداً ، شرح فيه المطالع للأرموى .

« شرح المطالع في المنطق »

كتاب « مطالع الأنوار في المنطق والحكمة ، لسراج الدين الأرموى » كتاب مفيد نافع ، شرحه كثير من العلماء : كشمس الدين الأصفهاني ، وقطب الدين الرازي التتحتاني^(٢) ، ومن شرحه - أيضاً - التاضى البيضاوى .

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٣٨٧ - ٣٩٠

(٢) هو : محمد (أو محمود) بن محمد أبو عبد الله - قطب الدين الرازي الشهير بالقطب التتحتاني - أحد كبار أهل العلم بالحكمة والمنطق في القرن الثامن الهجرى . له تصانيف مشهورة ، ولد سنة (٦٩٤ هـ) وتوفى في دمشق سنة (٧٦٦ هـ) . [طبقات الشافعية للأسنوى ١/٣٢٥ ، والأعلام ٧/٢٦٨] .

وقد ذكر شرحه : الصلاح الصفدى^(١)، فقال : « له شرح المطالع في المنطق »
وكذا ذكره ابن شاعر الكتبي^(٢)، والسيوطي^(٣)، بلفظ « له شرح المطالع
في المنطق » ، واخوانساري^(٤)، وذكره الداودي^(٥)، والياقبي^(٦)،
والأسدي^(٧)، والعسقلاني^(٨)، بلفظ « له المطالع في المنطق » .

وذكر البستاني^(٩)، ومن قدم لسلم الوصول على شرح نهاية السؤل^(١٠)،
أن له كتاباً في المنطق .

فن ذكره بلفظ المطالع في المنطق ، ربما اختلط عليه الأمر ، ولعل من
لم يذكره بلفظ « المطالع » أو بلفظ « شرح المطالع » لم يفتوا على اسمه ،
ولمّا وصل إلى علمه أن له كتاباً في المنطق فلم يذكر اسمه .

ونحن لا نستبعد أن يكون له أكثر من كتاب في علم المنطق ، ولكن
لم نسمفنا النصوص بما يحملنا نذكر كلاماً صريحاً في ذلك غير ما ذكرناه .
ومع ذلك : فلم نعتز له على شرح المطالع ولا على غيره .

(١) في الوافي بالوفيات ١٨٩/٢/٦ خ

(٢) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٣) في بنية الوعاة ٥٠/٢

(٤) في روضات الجنان ١٣٥/٥

(٥) في طبقات المفسرين ٢٢٠/١

(٦) في مرآة الجنان ٢٢٠/٤

(٧) في طبقات الشافعية لوحة ٤١ خ

(٨) في تجريد الوافي بالوفيات ١٥٤/١٥ خ

(٩) في دائرة المعارف ٧٦٩/٥

(١٠) لمحمد بنحيت الطيبي ١/١ د

المبحث الحادى عشر مصنفاته فى فن « النحو »

للقاضى ناصر الدين البيضاوى فى علم النحو باع ، فقد حذق العربية ، كما أجاد
الفارسية ، وقد شرح « كافية ابن الحاجب » ، كما صنف ملخصاً لها أسماه « لب
الألباب » ، فى علم الإعراب .

١ - شرح الكافية

و « الكافية » فى النحو مصنف لابن الحاجب النحوى الأصولى المالكي
المترقى سنة (٦٤٦ هـ) .

وهو مختصر معتبر مشهور ، وعليه شروح كثيرة ، وحواش عديدة^(١) .
ومن هذه الشروح ، شرح القاضى ناصر الدين البيضاوى .
وقد عزاه إليه : الصلاح الصفدى^(٢) ، وطاش كبرى زاده^(٣) ، وابن شاكر
الكتبى^(٤) ، والسيوطى^(٥) ، والداودى^(٦) ، والأسدى^(٧) ، والخوانسارى^(٨) ،

(١) انظر كشف الظنون ٢/٢٤٩ . وقد طبع من كثير من شروحه وحواشيه .

(٢) فى الوافى بالوفيات ٦/٢/٨٩ خ .

(٣) فى مفتاح السعادة ٢/١٠٥ .

(٤) فى عيون التواريخ ج ٢١ خ .

(٥) فى بنية الوعاة ٢/٥٠ .

(٦) فى طبقات المفسرين ١/٢٣٠ .

(٧) فى طبقات الشافعية لوجه ٤١ خ .

(٨) فى روضات الجنات ٥/١٣٥ .

والبغدادي^(١)، والبستاني^(٢)، والمراغبي^(٣).

وقد جاء في البداية بلفظ: « شرح الكافية في المنطق »^(٤)، وهذا خطأ قد وقع من الناسخ أو من الطابع، وهو من كتبه المفقودة.

٢ - لب الألباب في علم الإعراب :

مصنف عظيم في علم النحو، نسيه إلى القاضي البيضاوي كل من: القونوي^(٥) والزركلي^(٦)، وإسماعيل البغدادي^(٧)، وزيدان^(٨)، وقال عنه حاجي خليفة: « وهو مختصر الكافية، للبيضاوي، وهو مفطو على فوائد جلهلة، ومتكفل بترائب النحو، بوجازة ألفاظ عبقرية، وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب، وقد شرحه مولانا محمد بن بير على المعروف ببيركلي^(٩)، في كتاب سماه « امتحان الأذكياء ».

(١) في هدية العارفين ٤٦٢/١

(٢) في دائرة المعارف ٧٦٩/٥

(٣) في الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٩١/٢

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ٣٠٩/١٣

(٥) في حاشيته على تفسير البيضاوي ٣/١

(٦) في الأعلام ٢٤٨/٢

(٧) في هدية العارفين ٤٦٢/١

(٨) في تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٢٦٤

(٩) هو: زين الدين محمد بن بير طلي - محيي الدين المشهور ببيركلي - كان من قصبه بالي كسرى، نشأ في طلب العلم، فأخذ عن مشاهير عصره، ثم غلب عليه الزهد والصلاح، فأنصل بمحذمة الشيخ عبد الله القرمانى البرامى، فأمره شيخه بالعودة والاشتغال بمدارسه العلوم، وبني مدرسة بقصبه برمكى، وفوض تدريسها إليه، وعين له =

وشرحه بايزيد بن عبد الغفار القونوى من علماء دولة السلطان محمد بن مراد ابن سليم خان ، شرحا ممزوجا ، كثير الفائدة .

ومن شرحه أيضا « خلاصة الكتب » لمحمد بن على الكونياتى^(١) ، المجاور بمكة المكرمة ، المتوفى فى أواخر رمضان سنة (٩٤١ هـ)^(٢) .

وقد طبع شرح بيركلى الموسوم « بامتحان الأذكياء » باستانبول ويقع فى (١٦٣) صفحة من الحجم المادى .

ولسا كان علم النحو من مبادئ علم أصول الفقه ، ولنبلوغ البيضاوى فى هذا الفن - مع أنه أعجمى يقطن الأعجمية - رأيت أن أعرض هذا المصنف كى تثبت من خلاله مدى نهوغه فى علم النحو :

بدأ كتابه بقوله : « الحمد لله الذى رفع الجازمين بوحدانيته بفضله ، وخفض الشاكين وجرم إلى الجحيم بعدله ، ثم الصلاة والسلام والتقوية والرضوان على خير الأنام محمد المصطفى ، وعلى آله وصحبه الغرالكرام » .

ثم : عرف السكامة وقسمها ؛ ثم عرف الكلام المركب ، ثم ذكر الاسم ، وقسمه إلى معرب ومبنى ؛ ثم ذكر علامات الإعراب ، وبين أنواع المعرب

= كل يوم ستين درهما . فكان يدرس تارة ، ويمطأ أخرى ، فقصده الناس ، وانتفع برعظه ودرسه

وفى آخر عمره جاء إلى قسطنطينية ، ودخل مجلس الوزير محمد باشا وكله فى قمع الظلمة ودفع الظلم . وتوفى وهو مكب على الزهد والمعبادة سنة (٩٨١ هـ) .
[معجم سركيس ص ٦١٠] .

(١) هو : محمد بن على الكونياتى الهندى المجاور بمكة المكرمة ، والمتوفى سنة (٩٤١ هـ) . له خلاصة الكتب فى شرح لب الألباب للبيضاوى ، [هدية المارفين لبغدادى ٢/٢٣٥] (٢) كشف الظنون ٢/٣٥٣ .

بالنسبة إليه ، ليعلم أصناف الأنواع على ترتيب الالف ، فعمل أول الأصناف
لأول الأنواع ، والثاني للثاني وهكذا .

ثم قسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف ، وبين كلامهما ، وذكر شروط
غير المنصرف ، والأسباب القائمة والناقصة لمنه ، والأعلام والأوصاف الموجبة
لمنه ؛ ثم ذكر حكمه ، وبين الحالات التي يجوز فيها الصرف ، والحالات التي
يجب فيها صرف ما لا يفصرف .

ثم ذكر المرفوعات : فذكر الفاعل ، فعرفه وبين أحكامه ، ثم ذكر نائب
الفاعل ، ثم المبتدأ ، فعرفه بما يميز أحكامه عن الخبر - ولم يخلط كابن الحاجب -
وبين أحكامه ، ثم عرف الخبر وبين أحكامه .

ثم ذكر المنصوبات : فعرف المفعول المطلق ، وقسمه وبين أحكامه ، ثم عرف
المفعول به ، وذكر أحكامه ، ثم ذكر ما نصب على الاختصاص والمدح والذم
والترحم ، ثم ذكر المنادى وبين أحكامه ، وحكم تابعه ، ثم ذكر الترخيم فعرفه
وأورد شروطه ، ثم عرف الندب ، وبين حكمه . ثم ذكر المفعول له ، فعرفه
بأنه « ما هو باعث » وهو - كما قال بيركلى - حد مختل إلا أنه أقل خلا من
حد ابن الحاجب ، ثم بين شروطه . ثم ذكر المفعول فيه : فعرفه وذكر شروطه
وحكمه . ثم ذكر المفعول معه : فعرفه وذكر أحكامه ، ثم ذكر الحال : فعرفه
وبين أحكامه . ثم ذكر التمييز ، فعرفه وبين أقسامه وحكمه . ثم ذكر المستثنى
فقسمه وبين حكم كل قسم من أقسامه . ثم ذكر خبر باب كان المسند إلى
إسمة ، وبين أحكامه .

ثم ذكر المنصوب « بلا » التي لنفي الجنس ، وبين حكمها في حالتى البناء
والإعراب وشروطه ؛ ثم ذكر حكم التوابع .

ثم انتقل بعدد المجوزات : فذكر المضاف إليه ، وذكر شرط الإضافة اللفظية والمعنوية وما تنفيده مبيناً أحكامها .

ثم عاد فذكر التوابع استطراداً وتكثيراً للفائدة ، فذكر النعت وبين أحكامه ، وما يتعلق به من العائد الرابط بين النكرة والجملة الخبرية ، وما إلى ذلك ، وقد عكس في هذا ترتيب السكافية .

ثم ذكر العطف ، فأهل تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو ، والفاء ، وثم ، وحق ؛ إلا بتسكاف بعيد .

ثم ذكر التأكيذ فقسمه وعرف كل قسم ، وعدد ألفاظ الانطى منه ، وبين حكمه .

ثم ذكر البدل : فعرفه وذكر شرطه ، وأقسامه ، وما يتعلق به .

ثم ذكر عطف البيان : فعرفه وبين الفرق بينه وبين البدل .

ثم ذكر الأسماء المبنية ، وبين حركات أواخر البناء .

ثم ذكر المضمر : فعرفه ، وقسمه ، وذكر حال الضمائر مع الأفعال الفاسخة ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم ، وما إليها .

ثم ذكر أسماء الإشارة ، وبين ما تشير إليه ، وحكمها من الإعراب . ثم

ذكر الموصول : فعرفه ، وبين عاينه ، وعدد ألفاظه وصلته ، وما يتعلق به من أحكام .

ثم ذكر أسماء الأفعال ، فعدد ألفاظها ، وبين المعرب منها والمبني .

ثم ذكر الأصوات : فعرفها ومثل لها . ثم ذكر المركبات : فعرفها وبين حكمها .

ثم ذكر « كم » المددية والاستفهامية ، وحكم مميزها ، وما يتعلق بهما من أحكام .

ثم ذكر الظرف : فعرفه وبين متعلقه ، ثم عدد ألفاظه الخاصة بالمسكان

والزمان ، وبين معانيها .

ثم ذكر المعرفة : فعرفها ، وذكر العلم : فعرفه ، وذكر العسكرة : فعرفها ،
وذكر المؤنث : فعرفه وقسمه .

ثم ذكر أسماء العدد ، فبين أصولها ، وحكمها من الإعراب والبناء . ثم ذكر
المجموع المذكر : فعرفه ، وبين حكمه وشرطه . ثم ذكر المجموع المؤنث :
فعرفه ، وذكر شرطه ، وبين أوزان الجمع الصحيح . ثم ذكر اسم الفاعل
وبين أحكامه .

ثم ذكر المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وذكر حكمها ، وحكم
معمولها ، ثم ذكر اسم التفضيل ، وبين استعماله .

ثم ذكر الفعل الماضي : فعرفه ، وذكر حكمه ، والمضارع : فعرفه وذكر
حكمه في حالات الإعراب والبناء ، ثم ذكر حروف النصب والجزم ، ثم ذكر
حكم الأمر والفعل المبني للمفعول . والفعل المتمدى واللازم .

ثم ذكر أفعال القلوب وغيرها من الأفعال التي تنصب أكثر من مفعول
وبين معانيها .

ثم ذكر الأفعال الناقصة ، وبين حكمها ، وعدد أفعالها .

ثم ذكر أفعال المقاربة ، وبين أحكام أفعالها ، ثم ذكر « ما » التمجيدية
مبيناً حكمها .

ثم ذكر أفعال المدح والذم ، وذكر حكمها ، وحكم ما بعدها من الإعراب .

ثم ذكر حروف الجر : فعرفها ، وبين معانيها ، واختصاصات بعضها .

ثم ذكر الحالات التي تنفتح فيها همزة أن والتي تسكتر فيها ، ثم ذكر
أحكام بقية أخواتها وبين معانيها .

ثم ذكر حروف التنبيه ، وحروف الغداء ، وحروف الإيجاب ، وحرف
الاستفهام ، وحرف التفضيل والردع .

ثم عرف التنوين ، وبين دلالاته وحذفه ، وذكر نون التوكيد وبين
مواضع دخولها .

ثم ختم كتابه بذكر هاء السكت .

ونخلص من هذا العرض إلى ما يأتي :

أولاً : أن القاضي ناصر الدين البيضاوى لم يلتزم بما سار عليه ابن الحاجب في كتابه الكافية ، وإنما حذف تعاريف منها مكثفياً ببعضها ، لوجود ما يفنى عن ذكرها ، بما فهم من دليل الحصر ، وجاء بتعاريف أكثر شمولاً وحصرأ مما في الكافية ، ثم إنه غير ترتيب الكافية بذكر خواص الفعل والاسم .

ثانياً : اختصر أكثر عبارات الكافية ، من غير إخلال بالمقصود .

ثالثاً : عكس ترتيب الكافية في بعض المواضع التي لم ترق له .

رابعاً : لم يفعل التمثيل لما أتى به من القواعد .

خامساً : لم يلتزم في كتابه هذا التقسيم الذي سار عليه في غالب كتبه ،

وإنما جاء ترتيبه بشكل خال عن التقسيم والتبويب ، فجاء « لب الألباب » كتأليف مستقل ، شأنه شأن غيره من المختصرات التي طبعت بشخصية القاضي البيضاوى .

وقد جاء شرح بيركلى ، وافيةً بما يتطلبه « لب الألباب » فقد بين مواقع الكلمات من الإعراب ، وفسر مفرداتها ، مع شرحه للموضوع شرحاً وافيةً ببيان آراء الفقهاء ، ومناسبة تحديد الألفاظ .

وقد اعتمد في شرحه على أقوال ابن الحاجب ، مبيناً الفرق بين تعريفيهما ذا كراً ما يعترى تعريف الكافية من الخلل وعدم الدقة ، ولم يفعل بيركلى أن يمثل لكل قاعدة توضيحاً لما ذكره البيضاوى خالياً عن الأمثلة .

وبهذا نكون قد اتممنا من تقديم مصنفات القاضي البيضاوى ، وعرضها عرضاً يناسب المقام .

الفصل الثالث

المصنفات التي نسبت إلى القاضي البيضاوي خطأ

ورد فيما نسب إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، مصنفات نسبت إليه على سبيل الخطأ ، وذلك لاشتراك مصنفها مع صاحبنا في النسبة ، فنشابه الأمر فاختلط على البعض ، فأسندوها خطأ إليه ، وهي ليست له .

أولا : كتاب الإرشاد في الفقه :

نسبه ابن شاكر الكتبي - في كتابه عيون القوارخ - خطأ إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي .

وقد نقل ابن السبكي في طبقاته^(١) ، عن ابن الصلاح : أنه ذكر « كتاب الإرشاد في شرح كفاية الصيمري » منسوبا إلى القاضي أبي بكر البيضاوي^(٢) .

فاختلط الأمر على ابن شاكر من جهة أن نسبة صاحب الإرشاد موافقة لنسبة القاضي ناصر الدين ، ولو كان للقاضي ناصر الدين كتاب بهذا الاسم لما فات مثل ابن السبكي أن يذكره ، ولو على سبيل رفع الخلط بينه وبين شرح الكفاية .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٩

(٢) مرت له ترجمة في الباب الاول .

ثانياً : التبصرة في الفقه :

جاءت نسبه إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي - كما ورد عن ابن شاكر
الكتبي^(١) - خطأً .

وقد نسبة ابن السبكي في طبقاته إلى أبي بكر البيضاوي - المتقدم ذكره -
حيث قال في ترجمته « . مصنف التبصرة في الفقه ، مختصر ، وهو عندي »^(٢) .

ونسبه إسماعيل البغدادي في إيضاح المسكون ، وهدية المارفين^(٣) ، إلى
القاضي أبي بكر البيضاوي أيضاً .

فاشبهه الأمر فيه على ابن شاكر ، اشتباهه عليه في الإرشاد .
وابن السبكي أقوى وأوثق في التحقيق العلمي ، وضبط الأعلام ، ومعرفة
كتب فقهاء الشافعية من ابن شاكر ، ويؤكد ذلك ويوثقه ، وجود الكتاب
عنده وإطلاعه عليه .

ثالثاً : التذكرة في الفروع :

نسبها إلى القاضي ناصر الدين البيضاوي ، إسماعيل البغدادي في هدية
المارفين^(٤) ، خطأً .

وقد جاء في كشف الظنون^(٥) ، « تذكرة في الفروع على مذهب الشافعي ،

(١) في عيون التواريخ ج ٢١ خ

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٩

(٣) الإيضاح ١/٢٢٢ والهدية ١/٤٦٢

(٤) هدية المارفين ١/٤٦٢

(٥) لحاجي خليفة ١/٢٧٧

لسراج ابن الملقن - ثم قال - ويقال إن للإمام البيضاوي المفسر تذكرة فيه أيضاً .

والسراج هذا متأخر عن صاحبنا ، فهو متوفى سنة (٨٠٤هـ) .

والكتاب الآخر - المسمى بالتذكرة - الذي قيل إنه للبيضاوي ، كما في كشف الظنون ، هو - في حقيقة الأمر - للقاضي أبي بكر البيضاوي .

فقد قال ابن السبكي في طبقاته الكبرى^(١) - في ترجمة أبي بكر هذا - إنه قد «صنف التذكرة في شرح مسائل التبصرة ، ووقفت أنا عليه وهو في مجلدين» .

ويوافق هذا ، ما ورد في إيضاح المكنون^(٢) : من أن «التذكرة في شرح مسائل التبصرة لأبي بكر البيضاوي» .

فلعل صاحب هدية العارفين رجح ما حكاه صاحب كشف الظنون ، لمرجع ثبت عنده ، وإن كان لم يشر إليه .

أو لعله قد اشتبه عليه الأمر في هذا الكتاب ، كما اشتبه على ابن شاكر في غيره ، فنسبه إلى القاضي البيضاوي خطأ ، ولم ينتبه إلى ما ذكره هو نفسه في إيضاح المكنون .

والذي أرجحه أن هذه النسبة خاطئة ، ولا تمت إلى الواقع بصلة

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٩

(٢) للبندادي ١/٢٧٦

القسم الثاني

في كتاب المنهاج على وجه الخصوص

« دراسة تحليلية لكتابه - منهاج الوصول إلى علم الوصول »

- إن هذا القسم يقع في تمهيد وفصول ثلاثة .
- أما التمهيد : ففي تاريخ علم أصول الفقه ، وجعلته في ثلاثة مباحث : للمبحث الأول : في نشأته ، ووضعه ، وتدوينه .
- المبحث الثاني : في طويقة التأليف بعد عصر الإمام الشافعي - رضي الله عنه .
- المبحث الثالث : في طريقة الإمام الرازي ، والمتأثرين به .
- وأما الفصل الأول : ففي كتاب المنهاج بوجه عام .
- وأما الفصل الثاني : ففي الشروح والحواشي التي شرحته وعلقت عليه .
- وضمنته مبحثين : الأول : في شرح المنهاج ، والثاني : في حواشي المنهاج .
- وأما الفصل الثالث : ففي السكتب التي خرجت أحاديثه .

تمهيد

في

تاريخ علم أصول الفقه

إن علم أصول الفقه ، لمن أعظم العلوم الشرعية قدراً ، وأجلها أثراً ، وأكثرها فائدة ، إذ هو العلم الكفيل بالظفر في الأدلة الشرعية ، كتاباً وحسنة وإجماعاً وقياساً وغيرها ، من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف .

وهو العاصم لذهن الفقيه عن الخطأ في استنباط الأحكام الشرعية ، من أدلتها التفصيلية ، والعمدة لأصحاب الخلاف المتمسكين بمذاهب أئمتهم ، فيما يجزى بينهم من المناظرات في المسائل الشرعية لتصحيح كل منهم مذهب إمامه ، وإثبات بفتنه على أصول صحيحة ، وطرائق قوية يحتج بها كل على مذهبه الذي قلده وتمسك به^(١) .

والكلام عن تاريخه بالتفصيل ، يقع في مباحث ثلاثة :

المبحث الأول

نشأة علم أصول الفقه ، ووضعه ، وتدوينه

(١) نشأة علم أصول الفقه :

تأصلت قواعد علم الأصول ، مع رسوخ الإسلام في نفوس أصحاب رسول الله

(١) انظر : بلوغ السؤل - مخلوف ص ٩

- صلى الله عليه وسلم - إذ أن استنباط الأحكام بالنظر في الأدلة الشرعية ، واستخلاص ما تقتضيه حاجة المجتمع الإسلامي من أحكام ، لا يكون إلا بهذه القواعد ، بحيث يطنب الفقه ، يكون حتماً منهاج لاستنباط أحكامه ، وحيث كان المنهج ، يكون حتماً أصول الفقه .

وكان العامل في رسوخ هذه القواعد في أفهامهم ، تأصل لنة القرآن فيهم ، إدراكاً وفهماً لما تقتضيه أساليبها ، ومعرفة كاملة بأسباب نزول الآيات وورود الأحاديث ، ومعرفة الناسخ من ذلك والمنسوخ ، مما كون عندهم ذوقاً فقهياً موحداً في تفهم مرامي التشريع الإسلامي .

هذا إلى جانب ما استقوه من الفتاوى التي أنقذ بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حوادث حدثت ، والأحكام التي قضى بها في خصومات عرضت عليه ، سواء أكان فيها وحى خاص بها ، فعمل صلى الله عليه وسلم بمقتضاه ، أم لم يكن فيها وحى فاجتهد برأيه حسب ما وفقه الله .

كل هذه الاعتبارات ، كونت عند الصحابة دعائم يرتكزون عليها في استنباطهم ، وإن لم تظهر في صورة قواعد وقوانين ، فلم يكونوا في حاجة إلى من يفهمهم مراد الله من آياته ، بل كانوا يفهمون بنظرهم كتاب الله ، وسنة رسوله ، فهم أدري الناس بالتشريع ، وأعلم بأغراضه .

وحيثما تباعد الأسفار والمهمات بين الصحابة ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويفقدون النص الذي يهديهم للحكم ، يجتهدون فيما يعرض عليهم ، واضعين نصب أعينهم مقاصد الشارح الحكيم مما شرع ، جاعلين غايتهم في الحكم ، ما يصلح الناس في دينهم ودينام .

وكثيراً ما كانوا يعرضون اجتهاداتهم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

أول ما يعودون إليه ، فيقر اجتهاداتهم إن كانت مصيبة ، أو يبين لهم ما كان ينبغي لهم الذهاب إليه ، إن كانت مخطئة .

وكان - صلى الله عليه وسلم - يبين لهم فضل الاجتهاد ويمنهم عليه ، فقد روى عمرو بن العاص ، أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ، فله أجران . وإذا اجتهد فأخطأ ، فله أجر » (١) .

ولاشك أن في الاجتهاد استنباطاً للأحكام الشرعية من الأدلة ، ولا يمكن أن يكون ذلك من دون الملكة التي بها يقتدر المجتهد على استنباط الأحكام . ومن أسس هذه الملكة ، معرفة كيفية الاستنباط والقواعد التي يمكن أن يركن إليها عند بذل الجهد لتجصيل الظن بالحكم الشرعي . غير أن هذه الأسس والقواعد لم تكن - في عصر الصحابة وكبار التابعين - اصطلاحات ولا كانت قوانين مكتوبة ، وإنما هي - على ما قال ابن خلدون (جيلة وملكة) (٢) .

وقد ظهرت هذه الملكة بوضوح في حديث معاذ بن جبل - رضى الله عنه - وقد أرسله النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن فقال له : « كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟

(١) أخرجه البخارى في كتاب الاعتصام - باب أجر الحاكم إذا اجتهد ١٠٨/٩
ومسلم في كتاب الأفضية - باب أجر الحاكم إذا اجتهد ٣/٣٤٢ وأبو داود في كتاب الأفضية - باب القاضى بخطىء ٣/٤٠٧ ، وابن ماجه في سننه كتاب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ٢/٧٧٦ ، والشافعى في الرسالة ص ٤٩٤ ، والسند ص ١١٦ ، والأم ٧/٨٥ .

(٢) انظر : أصول الفقه - للباحسين ص ٥٩٢

قال : فبِسْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : فإن لم تجهد في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد رأيي ولا آلو .

فضرب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ، لما يرضى رسول الله ، ^(١) .

فهذا إقرار من الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لهذا المنهج الذي كان يسير عليه أصحابه .

ولا يضيرنا ما أثاره منكرو القياس حول هذا الحديث من شبهات باطله تناولت متنه وإسناده ، تكفل العلماء بمناقشتها وإظهار بطلانها ^(٢) .

وقد اشتهر هذا الحديث عند السكافة ، فاستغنوا بشهرته لديهم ، وصححته عندهم ، واحتجاجهم به عن الإسناد له .

أما عصر الصحابة ، فإننا نجد أنهم - بعد أن انتقل رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى الرفيق الأعلى ، وانقطع الوحي - قد ساروا على نهجهم في عهده ، والتزموا ما كانوا عليه ، مجتهدين فيما استجد لهم من حوادث - تارة في فهم النصوص ، وأخرى بالاستدلال قياساً أو رعاية لمصلحة : « فكانوا إذا أرادوا الوقوف على حكم من الأحكام التي يحتاجون إليها في شأن من شئونهم الدينية أو الدنيوية ، لجأوا مباشرة إلى كتاب الله تعالى ، فإن لم يجدوا

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٣/٣٠٣ ، والترمذي في جامعه ١/٢٤٩ ، والإمام أحمد في مسنده ٥/٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ عن حفص بن عمر ، عن شعبة ، عن الحارث ابن عمرو أخى المغيرة ، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل .

(٢) انظر : الفقيه والمتفقه للخطيب البندادي ١/١٨٩ . ونظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - على حسن عبد القادر ص ٥٧ ، والقسم الدارسي من تحقيق المحصول - للدكتور طه جابر ص ٣٢٠ رسالة دكتوراه .

فيه حاجتهم ، لجأوا إلى سفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإن لم يجدوا فيها حاجتهم ، اجتهدوا وبخثوا عن الأشباه والأمثال ، وألحقوا الشبيه بشبيهه ، والمثيل بمثيله ، وسووا بينهما في الحكم ، فإن لم يجدوا للسألة التي يريدون الوقوف على حكمها شبيها ولا مثيلا ، شرعوا لها الحكم المناسب لها ، والذي يحقق المصلحة ، واضعين نصب أعينهم المصالح التي راعتها الشريعة في تشريع الأحكام «^(١)» ، من جلب المصالح أو تكميلها ، ودفع المفاسد أو تقلييلها^(٢) .

هذا إلى جانب حذفهم لأسرار ترا كيب القرآن بما طبعوا عليه من صفاء الخاطر ، وحدة الذهن ، وسمو الفهم ، مما أغفاهم عن تدوين قواعد تصممهم ، وتفصيل مباحث يلجأون إليها ، فبوجوه الدلالة ائتلجت صدورهم عند النظر في أدلة الأحكام ، بما هو مركز في نفوسهم مما يؤدي مؤدى هذه القوانين . فاكتفوا بسماع النص القرآني ليفهموا المراد منه ، واكتفوا بالعلم بسند الحديث ليدرکوا مبلغ صلته برسول الله - صلى الله عليه وسلم -

« وقد كان أبو بكر وعمر - رضی الله عنهما - يجتمعان الصحابة في الحوادث ويشاورانهم ، فإن لم يعرف أحد منهم فيها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نصاً أو قضاء ، واتفقوا فيها على حكم ، رأوا أنه هو مقتضى قواعد الشريعة - عمل الخليفةان فيها بما اتفقوا عليه » .

« وإن لم يقف الصحابة على حكم الحادثة ، اجتهد الخليفةان بأرائهما في

(١) أصول الفقه للشيخ زكي الدين شعبان ص ١٤ ، وانظر أيضاً المختارات الفتحية

لأحمد أبو الفتح ص ٩٢

(٢) انظر : سلم الوصول لعمر عبد الله ص ١٧

الحكم الأصلح ، والأقرب شبهة بأقضية رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
عملاً بدلالة التماس أو المصلحة»^(١).

وما وصل إلينا عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يدل على
أنهم كانوا على علم بكثير من قواعد الأصول ، وعلى أن بعضهم أخذوا
بأنواع معينة من الأدلة ، لكن لا بأسمائها الاصطلاحية ، بل بمسمياتها
ومفاهيمها .

« فعلى بن أبي طالب يقول في عقوبة شارب الخمر : « إنه إذا شرب سكر ،
وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، فحدوه حد المفتريين » .. فهذا تقرير منه
لقاعدة الذرائع وهي قاعدة أصولية»^(٢).

وعبد الله بن مسعود ، يشير إلى قاعدة النسخ في عدة المتوفى عنها زوجها
الحامل ، وأنها تم بوضع الحمل مستدلاً بقوله تعالى : « وأولات الأهل
أن يضعن حملهن »^(٣) ، مع قوله تعالى : « يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر
وعشراً »^(٤) . ويقول في استدلاله : أشهد أن سورة النساء الصغرى (يعنى
سورة الطلاق) نزلت بعد سورة النساء الكبرى (يعنى سورة البقرة) .

وقد أدرك عبد الله بن عباس ، دلالة الإشارة في قوله تعالى : « وحمله وفصاله
ثلاثون شهراً »^(٥) ، مع قوله تعالى : « وفصاله في عامين »^(٦) ، أن أقل مدة الحمل
سنة أشهر ، مع أن المقصود من سياق الآيتين الوصية بالوالدين .

(١) للمدخل الفقهى العام . مصطفى الزرقان ١/١٤٠

(٢) أصول الفقه - الشيخ البردبى ص ٧ ، ٨

(٣) سورة الطلاق آية ٤

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤

(٥) سورة الاحقاف آية ١٥

(٦) سورة لقمان آية ١٤

وما جاء عنه أيضاً أنه قال : كان الطلاق على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاثة واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : قد استعجلوا أمراً كان لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه .

وقد أوقف عمر بن الخطاب قطع يد السارق - في عام الجماعة - وعلل حكمه في إيقاف العمل بالنص بقوله : « أما والله لولا أنى أعلم أنكم تستعملونهم ، وتجميعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه ، حل له - لقطعت أيديهم ، وأيم الله إذا لم أذمل لأغرمك غرامة توجعك » (١) .

فقد صد بحكمه هذا المصلحة التي يبغيها الشارع الحكيم .

« ولما ولي (عمر بن الخطاب) شريحا ، قضاء الكوفة ، قال له : انظر ما يتبين لك في كتاب الله ، فلا تسأل عنه أحداً ، ومالم يتبين لك فاتبع فيه سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومالم يتبين لك في السنة ، فاجتهد فيه برأيك » (٢) .

فرتب هذه الأدلة ترتيباً أصولياً ، وأقر الاجتهاد بنوعيه .

هذا إلى جانب خطابه إلى قاضيه أبي موسى الأشعري - الذي ولاه قضاء البصرة - جاء فيه : « الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، فاعرف الأشباه والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك ، واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق » (٣) .

(١) انظر : مباحث الحكم عند الأصوليين لمذكور ص ٤٣

(٢) انظر : تاريخ التشريع الإسلامى للخضرى ص ١١٤ ، وسلم الوصول لعمر

عبد الله ص ١٩

(٣) انظر : صفوة الأحكام لخفاجى ص ١٨ ، وسلم الوصول ص ١٨ ، وأصول الفقه

للخضرى ص ٤ ، وانظر نص الخطاب في جمهرة رسائل العرب لصوت ص ٢٥٢ ،

والختارات الفتحية لأبي الفتح ص ٥١ .

وقد تضمن هذا أصلاً من أصول القياس ، والعمل به حيث كان عملاً
بمعقول النص .

ولا شك « أن الحاجة إلى الأصول في عصر الصحابة لم تكن بالتقدير الذي
كانت فيه في العصور التالية لهم »^(١) . وإن كان قد برزت أدلته المتفق عليها
بين الأئمة المعقبين ، وهي ، الكتاب والسنة والإجماع والقياس . ووضحت
طرق استنباطهم المعللة بالمصلحة ، والأخذ بسد الذرائع ، ودفع المفسد ، والأخذ
بالسياسة الشرعية ، وتفسير الأحكام تبعاً لزوال العلة .

وقد أكثر بعضهم من الأخذ بالاجتهاد ، ولم يتوقفوا إذا لم يجدوا
نصاً من كتاب أو سنة ، وتحفظ بعضهم من الأخذ به ، مع عدم توقفهم
في إبداء الرأي .

وكان المجتهدون من الصحابة قلة يُرجع إليهم في الاستفتاء ، على رأسهم :
الخلفاء الراشدون^(٢) ، والعبادة^(٣) ، وزيد بن ثابت^(٤) ، ومعاذ بن

(١) أصول الفقه للباحسين هامش ص ٥٩٥

(٢) م : أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة ، خليفة رسول الله على المسلمين ،
وعمر بن الخطاب الخليفة الثاني ، وعثمان بن عفان الخليفة الثالث ، وعلي بن أبي طالب
رابع الراشدين .

(٣) م : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب
وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزبير بن العوام .

(٤) هو : زيد بن ثابت بن أنصاري ، ولد بالمدينة ، وقتل أبوه يوم
بعاث ، حاز ثقة الرسول فاختره كاتباً لوحيه ، وهو ممن حفظ القرآن ، وكان يقرأ
الآيات والسور مرتبة ، وقد عرض القرآن على الرسول - صلى الله عليه وسلم - فأعجب
بمخرفته ، وهو أحمد فقهاء الصحابة وأعلمهم بالفرائض ، توفي سنة (٤٥ هـ) .

[طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٦] .

جبل^(١)، وأنس بن مالك^(٢)، وأبو هريرة^(٣).

ولعل السبب في ذلك ، أن هؤلاء هم الذين لازموا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأخذوا عنه العلم ، وكرسوا حياتهم لخدمته ، فلم يقفوا أمام مستحدثات الأمور جامدين ، بل اجتهدوا وأكثروا من الفتيا وإبداء الرأي . وهذا قليل من كثير يطول شرحه ، مما ليس من مقصودنا الأصلي .

أما عصر التابعين - وهو ما سبق ظهور عوارض الضعف : بعد أن اجتمعت كلمة المسلمين على معاوية بن أبي سفيان ، وظهرت الفرق السياسية : من الخوارج والشيعة ، وتفرق علماء المسلمين في الأمصار التي انتشر فيها الإسلام ، ودخل فيه أنماط من الناس كانت لهم مدنية وحضارة^(٤) : فإننا نجد أنه لم يكن لهذا في بداية الأمر تأثير ملحوظ على طبيعتهم ، فلم يعوزهم ذلك إلى ضوابط لمعرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ؛ فلغتهم ما زالت راسخة ، وفهمهم لمعاني الألفاظ وطرق دلالتها ما زال جيدا ، وإدراكهم لأساليبها ما زال

(١) هو : معاذ بن جبل بن أوس الأنصاري الخزرجي - أبو عبد الرحمن - كان أعلم الأمة بالحلال والحرام . أسلم وهو فق وشهد للواقع كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبمئته قاضيا لأهل اليمن ، توفي سنة (١٨ هـ) [الإعلام ١٠٥٠/٣ والإصابة ٤٢٦/٣ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٥] .

(٢) هو : أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم البخاري الأنصاري ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخادمه ، ولد بالمدينة وأسلم صغيرا . ومات بالبصرة سنة (٩٣ هـ) [انظر: الأعلام ١/١٢٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٢ ، ٥٢] .

(٣) هو : عبد الرحمن بن صخر الدوسي كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له ، أسلم سنة (٥٧ هـ) وثرم صحبة النبي - صلى الله عليه وسلم - واستعمله عمر على البحرين . توفي بالمدينة سنة (٥٩ هـ) [الأعلام ٢/٤٩٥] .

(٤) انظر : صفوة الأحكام - لخفاجي ص ١٧

في طبعهم^(١)، فكانوا « يلجؤون إلى كتاب الله ، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وفتاوى الصحابة ، ولكنهم إن لم يجدوا نصاً يتعلق بأحد الجزئيات ، فمنهم من يلجأ إلى المصلحة ، ومنهم من يلجأ إلى القياس »^(٢) .
ومن هنا اختلف استنباطهم عند افتقاد النص : « فابن المسيب^(٣) ، كان يراعى المصلحة فيعمل بها ، والنخعي^(٤) ، يتجه ناحية القياس ، فيستخرج العلة في المسألة التي ورد نص بحكمها ، ويطبقها على الفروع المختلفة التي تشترك معها في العلة »^(٥) .

هذا إلى جانب كونهم « لا يقلون شأناً عن الصحابة في فهم أسرار الشريعة ومقاصدها »^(٦) . وكان من السهل عليهم معرفة طرق النقل ، وعدالة الناقلين لخاطبتهم البعض ، وقرب عهدهم من البعض الآخر ، ومعرفة الناسخ من المنسوخ وغير ذلك من مسائل الفن^(٧) .

(١) انظر : سلم الوصول - لعمر عبد الله ص ١٦

(٢) أصول الفقه - للباحسين ص ٥٩٦

(٣) هو : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب الخزومي القرشي ، تلميذ جليل وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع لا يأخذ عطاء وكان يعيش من التجارة بالزيت ، وتوفي سنة (٥٩٤ هـ) [الأعلام ١/ ٣٧٤ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٧] .

(٤) هو : إبراهيم بن يزيد بن تيس بن الأسود النخعي الكوفي - من أكابر التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث ، وكان إماماً مجتهداً . توفي سنة (٥٩٦ هـ) [الأعلام ١/ ٢٧ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٢] .

(٥) مباحث الحكم عند الأصوليين - لمدكور ص ٤٣

(٦) أصول الفقه - للبرديسي ص ٨

(٧) انظر : علم أصول الفقه - لأبي النجاشي ص ١١

وقد اتسعت دائرة الاستنباط ، في هذا العصر ، لما جد فيه من الحوادث التي كثرت باتساع الفتوحات الإسلامية ، ومن المعاملات التي لم يعرفها العرب من قبل ، وما حملته إليهم من نظم إدارية ومالية ، فرضت نفسها لإقامة الدولة الإسلامية ، مما دعا طائفة من التابعين يكفون على الفتوى : كسعيد بن المسيب ؛ وعروة بن الزبير^(١) ، وإبراهيم النخعي ؛ والحسن البصري^(٢) ، وعطاء ابن أبي رباح ، وغيرهم من انتشروا في الأقطار ، وملئت بهم الأمصار . وكان لاختلاف الأمصار ، دخل كبير في اختلاف منهج أهل المدينة ، من منهج أهل العراق .

فقد كان المدنيون ، في غالب اجتماعاتهم ، يراعون المصلحة - فيما استجد - بما أدركوه من مقاصد الشرع ، ولا يلجؤون إلى القياس إلا عند الضرورة .

وكان العراقيون ينهجون - في معظم استنباط الأحكام الحديثة - منهج القياس ، ويستخرجون علل الأقيسة ، مع ضبطها والتفريع عليها ، بتطبيق تلك العلل على الفروع المختلفة .

ومن هنا نجد المناهج تتضح أكثر من ذي قبل ، وكلما اختلفت المدارس الفقهية ، كان الاختلاف سبباً في أن تتميز مناهج الاستنباط في كل مدرسة^(٣) كما ظهر تأثير الفرق الإسلامية في استنباط الأحكام .

(١) هو : عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي ، ولد سنة ست وعشرين . كان عالماً صالحاً كريماً ، لم يدخل في شيء من الفتن ، توفي سنة (٩٣ هـ) بالمدينة [انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٨ ، والأعلام ٢/٦٣٨] .

(٢) هو : الحسن بن يسار البصري - أبو سعيد - كان إمام أهل البصرة . ولد سنة (٢١ هـ) بالمدينة وسكن البصرة ، وتوفي بها سنة (١١٠ هـ) . [انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٨ ، والأعلام ١/٢٤٣] .

(٣) انظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ١١

أما القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام بالتواعد المتعلقة بمبحث العام ونحوه ، والإجمال والتبيين والنسخ وما إلى ذلك^(١) ، فلم تكن عرفت بهذه المفاهيم بعد .

ورغم وضوح المفاهيم التي وصل إليها هذا العصر ، فإنها لم تبلغ الدرجة التي تجعل منها علماً متكاملاً ، ولم تصل في الوضوح درجة الفسوح ، ولم تقبل على السنة المتجادلين إلى الدرجة التي تصيرها علماً قائماً بذاته^(٢) .

وأما عصر تابع التابعين ، والأئمة المجتهدين . فقد اختلف كثيراً عن عصر سابقهم ، حيث تغيرت ظروف حياتهم ، بانساع الفتوحات ، واختلاطهم بالأعاجم . الأمر الذي دفع ببلغتهم إلى الوهن ، وأفسد السليقة في طبعمهم ، وأدخل في العربية كثيراً من المفردات والأساليب غير العربية ، ولم تبق الملكة اللسانية على سلامتها ، مما أدى إلى كثرة الاشتباهات والاحتمالات في فهم النصوص^(٣) .

هذا وقد « بلغت الأمة في ذلك العهد - بما ترجم لها من علوم الأمم الأخرى وبخاصة الفلسفة - حد الرغبة والتعمق في البحث ، وعدم الرضا باليسير من المعارف أو الوقوف عند حد الظواهر »^(٤) . فأضافوا علوماً وفنوناً جديدة عليهم ، تعقدت بها المسائل ، وتنوعت بوجودها المسالك .

(١) انظر : تاريخ أدب اللغة العربية للظواهرى ص ١٤١

(٢) انظر : أصول الفقه للباحسين ص ٥٩٦ ، ٥٩٧

(٣) انظر : السكتاب والسنة لابننا ص ١٢ ، وأصول الفقه للبرديسي ص ٨ ، وأصول

الفقه لوكي الدين شبنان ص ١٥

(٤) أصول التشريع الإسلامى لحسب الله ص ٤

أضف إلى هذا أن بعد العهد بفجر التشريع ، واحتدام الجدل بين أهل الحديث وأهل الرأي ، واجتراء بعض ذوى الأهواء على الاحتجاج بما لا يحتاج به ، وإنكار بعض ما يحتاج به ، دعا كل هذا إلى البحث عن وضع ضوابط وبحوث فى الأدلة الشرعية ، وشروط الاستدلال بها ، وكيفية^(١) فهم العلماء يدونون العلوم ، خوف ضياعها أو طغيان سبيل المعجزة عليها ، فيتحول هذا إلى انقسام له خطره على الإسلام والمسلمين .

وكان من الطبيعى ، والحال على ما بينا ، أن لا يكون الاجتهاد ميسوراً لهم بالسهولة التى كانت أيام سلفهم . وأنى لهم ذلك ، وهم لم يعاصروا فترة الوحي ، ولم يعيشوا فى جوهه ، كما أنه قد جد عليهم فى مختلف الأمور ونواحي الحياة ، ما لم يكن له مثيل من قبل ، مما أدى إلى اختلاف نظرة المجتهدين ، وتباين مناهجهم ، واتساع هوة الخلاف الفقهى بينهم ، وتبع هذا أن وضعت فى أقوال أئمة المذاهب الفقهية عند الاستدلال على أحكامهم بعض ضوابط وقواعد تبعها الفقيه والتزمها طريقاً ومنهاجاً له ، وأصبحت هذه القواعد محددة بعض الشيء ، ومنشورة مفرقة فى خلال الأحكام الفقهية ، ومبثوثة فى كتبهم^(٢) .

فكل مجتهد يشير إلى دليل حكمه ، ويبين وجه استدلاله به ، بدافع حججه وساطع براهنه ، وكل هذه الاستدلالات والاحتجاجات ، تنطوى على ضوابط أصولية^(٣) ، محددة تحديداً واضحاً ودقيقاً ، مبينة لمناهج استنباطهم .

(١) انظر : أصول الفقه لخلاف ص ١٦ ، والكتاب والسنة للبنا ص ١٢

(٢) انظر : مباحث الحكم المذكور ص ٤٤

(٣) انظر : أصول الفقه لبرديسى ص ٩

فالإمام أبو حنيفة^(١) : يأخذ ما يجمع عاياه الصحابة ، وما يحتفلون فيه يتخير من آرائهم ولا يخرج عنها ، ولا يأخذ برأى التابعين لأنهم رجال مثله ، وينهج في القياس والاستحسان منهجا بينا ، فيستنبط العلل من ثنايا النصوص ، ويعمم حكمها ، فإذا ما قبح القياس عدل عنه إلى الاستحسان في المواضع الذي يتجافى فيه القياس مع العدل .

ولكن لم يؤثر عنه أنه ضبط قواعدها ، ونظم قانونهما ، غير أن تناسق الأحكام المنقولة عنه - التي استنبطت بالقياس ، أو بطريق الاستحسان ، وتجانس أصناف المسائل التي أثرت عنه ، واثتلاف فروعها - تجعلنا في غير شك من أنه كان يلاحظ قوانين ونظاماً قيد نفسه بها ، وإن لم ينقلها عنه الأخلاف ، وأن تصور جهله بقواعدها الأساسية يعتبر ضرباً من الخيال^(٢) .

والإمام مالك^(٣) : كان يسير على منهاج أصولي واضح في احتجابه بعمل أهل المدينة ، وتصريحه بذلك في كتبه ورسائله ، وفي اشتراطه ما اشتراطه في رواية الحديث ، وفي نقده الأحاديث ، وفي رده لبعض الآثار المنسوبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - لمخالفتها نصوص القرآن الكريم ، أو المقرر المعروف من

(١) هو : النعمان بن ثابت بن الزمان بن لارزيان . إمام فقيه ، نسب إليه المذهب المشهور ولد بالكوفة سنة (٥٨٠) وتوفي ببغداد سنة (١٥٠ هـ) [انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٦ ، والأعلام ١١٠٦/٣]

(٢) انظر : أصول الفقه للباحسين ص ٥٩٧

(٣) هو : مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، ولد سنة (٩٥ هـ) على خلاف فيه وهو إمام دار الهجرة وعالم المدينة ، وينسب إليه مذهب المالكية ، توفي بالمدينة سنة (١٧٩ هـ) [انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٧ ، ٦٨ ، والأعلام ١٢٤/٣] .

قواعد الدين^(١) ، كما ذكر فروعا فقهية تدل على أخذه بالقياس .

« وأما بالنسبة للأئمة من أهل البيت ، فإن واقع فقههم يدل على أنهم كانوا على علم بكل هذه القواعد . وإذا أخذنا بوجهة نظر أهل السنة ، واعتبرناهم من العلماء المجتهدين ، وأن علومهم كسبية لا إلهامية - فإنه يصعب علينا أن نتصورهم دون مفاهيج استنباطية ، لاسيما وقد ظهرت منذ وقت مبكر بذور الخلاف فيما بين مناهجهم ومناهج أهل السنة ، بل إن المصادر الإمامية تشير إلى عظيم دراية الإمام الباقر المتوفى سنة (١١٥ هـ) ، وولده الصادق المتوفى سنة (١٤٨ هـ) بهذه القواعد^(٢) . ولعل ذلك كله يشير إلى أن ما كتب عن هؤلاء الأئمة كان على قواعد الأصول ، وإن لم تكن مأخوذة على أنها قواعد علمية ، ولكن الفطرة تنساق إليها^(٣) .

وعلى ضوء هذا نقرر : أن القواعد الأصولية ، عرف النذر اليسير منها في عصر الصحابة ، ثم سار على هذه القواعد التابعون ، ثم اتسعت القواعد الأصولية ، ولم يكتبف بالمعروف منها في عصر الصحابة ، وكان ذلك في القرن الثاني الهجري أيام الأئمة المجتهدين الأربعة^(٤) ، وأصبح لكل إمام قواعد اعتمدها في الاجتهاد ، وعول عليها في استنباط أحكامه وفتاواه ؛ وهذه

(١) انظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ١١ ، والقسم الدراسي من تحقيق

المحصول لطله جابر ص ٢٢١

(٢) أصول الفقه للباحسين ص ٥٩٨ ، نقلا عن تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام

للسيد حسن الصدر ص ٣١٠

(٣) انظر : الكتاب والسنة للبننا ص ١٣

(٤) انظر : أصول الفقه للبردي ص ٩

القواعد مبنوثة في ثنايا ما كتب عنهم تلاميذهم من الفقه ، وليس أصول الفقه إلا هذه القواعد^(١) .

(ب) واضع علم أصول الفقه :

بما لا ريب فيه أن الأئمة المجتهدين الذين وجدوا بعد انقضاء عصر الصحابة والقابعين ، كانوا يراعون قواعد علم الأصول ، ويلتزمون قوانينه في معرفة الأحكام الشرعية ، وكيفية استنباطها من أدلتها التفصيلية قبل تدوين تلك القواعد والقوانين ، وقبل أن تصبح علماً مدوناً يتعلم بالدرس والممارسة ، فليس هذا محل النزاع .

وإنما النزاع في أول من وضع هذا العلم ودونه ، فعلماء الحنفية والشافعية يفتازعون أمر السابق في وضع هذا العلم وتدوينه ، وإن كان المشهور أن أول من وضع ودون مجموعة مستقلة من بحوث علم الأصول وقواعده ، هو الإمام الشافعي القوفي سنة (٢٠٤) هجرية^(٢) .

ولم يعرف علم الأصول إلا في القرن الثاني الهجري ، لأن الحاجة لم تكن داعية إليه في القرن الأول .

وإلى أن ظهر الإمام الشافعي ، لم تكن هناك أصول عامة ، وقواعد كلية يعتمد عليها ، وكل ما هناك أن كثرت المسائل الفقهية وتفرعاتها ، وتكلم الناس في مسائل أصول الفقه : استدلالاً واعتراضاً ، بوجه عام غامض ، وكان من غير الممكن أن يبقى هذا الغموض وعدم الوضوح سائداً في الأوساط

(١) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي للسبكي وآخرين ص ٢١٨

(٢) انظر : سلم الوصول لمر عبد الله ص ١٩ ، ٢٠

الفتحية ، حتى جاء الشافعي فتفرغ لهذا العمل ، وميز القواعد الفقهية ، فكان بذلك أول من أسس مدرسة فقهية تقوم على أصول وطرق متميزة ، فلما كان الشافعي شاباً في بغداد طلب إليه عبد الرحمن بن مهدي^(١) ، شيخ المحدثين بالعراق ، أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الإجماع ، وبين الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة^(٢) .

« ويبدو أن هذا الطلب قد صادف هوى في نفس الإمام الشافعي الذي كان قد اكتمل وحاز على ما في عصره من علم ، وأخذ يتطلع إلى المجال الذي يستطيع أن يشمر وينتج فيه أكثر »^(٣) ، فوضع له كتاب الرسالة ، فكانت أول مصنف وضع فيه من قواعد هذا العلم وبحوثه مجموعة مستقلة مرتبة ، مؤيداً كل ضابط منها بالبرهان ، ووجهة النظر^(٤) .

وهذا هو المشهور بين العلماء ، والأولى بالاتباع .

أما ما ذهب إليه بعض الأحناف^(٥) : من أن أول من جمع هذه القواعد ، الإمام أبو حنيفة النعمان ، حيث بين طرق الاستنباط في « كتاب الرأى » له .

(١) هو : عبد الرحمن بن مهدي بن حسان المنبري البصري - أبو سعيد - ولد سنة (١٣٥ هـ) كان من أئمة حفاظ الحديث . له تصانيف مفيدة . توفي سنة (١٩٨ هـ) [الأعلام ٥١٤/٢] .

(٢) انظر : نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - أملي حسن ٢٥٦/١ ، والأمر في نصوص التشريع الإسلامي ص ٢٤ ، ومباحث الحكم عند الأصوليين لمدكور ص ٤٦ ومناقب الشافعي - للرازي ص ٥٥

(٣) القسم المدارس من تحقيق المحصول لطله جابر ص ٣٣٥

(٤) انظر : علم أصول الفقه لخلاف ص ١٦ ، وأصول الفقه لطله العربي ص ١٠

(٥) انظر : مقدمة أصول السرخسي - لأبي الوفاء الأنفاني ٣/١

وما جاء في النهروست لابن النديم : من أن القاضي الإمام أبا يوسف^(١) ، هو « أول من جمع هذه المتفرقات مجموعة مستقلة في سفر على حدة »^(٢) .

وما نقل في تاريخ الإمام محمد بن الحسن^(٣) ، من أنه كتب في هذه القواعد ، فهو غير صحيح ، ولم يصلحاً شيء منه يعتمد به ، ولم يعرف هل كتب على طريقة علمية أو لا^(٤) .

ولعل ما « أوردته الشيخ أبو زيد الدبوس في كتابه « تأسيس النظر » : من جملة من المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وصاحبيه : أبي يوسف ومحمد ، وبين هؤلاء وزفر^(٥) ، وبين أبي حنيفة ومالك ، وفيها دلالة واضحة على طريقتهم الأصولية لاستدلال كل على رأيه بقاعدة أصولية^(٦) ، هو الذي جعل البعض يزعم أن أبا حنيفة وأصحابه هم أول من وضعوا علم أصول الفقه .

(١) هو : يعقوب بن إبراهيم الأنصاري . ولد سنة (١١٣ هـ) بالكوفة . وهو أكبر تلاميذ أبي حنيفة . كان فقيهاً عالماً حافظاً ، وهو أول من صنف الكتب ونشر علمه . تقلد القضاء . توفي ببغداد سنة (١٨٢ هـ) [انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٤ والأعلام ٣/ ١١٦٦] .

(٢) علم أصول الفقه لخلاف ص ١٥ ، ومباحث الحكم المذكور ص ١٥

(٣) هو : محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، ولد بواسط سنة (١٣٢ هـ) ونشأ بالكوفة ، صحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه وعن أبي يوسف ، ولاة الرشيد القضاء وصنف التصانيف . ومات بالري سنة (١٨٧ هـ) [انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٥ والأعلام ٣/ ٨٨٢ ووفيات الاعيان لابن خلكان ٣/ ٢٢٤ . والمبر للذهبي ١/ ٣٠٢] .

(٤) انظر الكتاب والسنة للنا ص ١٣

(٥) هو : زفر بن الهذيل بن قيس السكوفي العنبري ، ولد سنة (١١٠ هـ) وهو من أجل أصحاب أبي حنيفة ، أكره على توليه القضاء فأبى ، جمع بين العلم والعبادة ، توفي سنة (١٥٨ هـ) [انظر : المبر للذهبي ١/ ٢٢٩ . وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٥ والأعلام ١/ ٣٢٤ ، وطبقات الأصوليين للمراعي ١/ ١١١] .

(٦) الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراعي ٨/١

وربما كان المقصود من الأصول عندهم ، فقه الإمام أبي حنيفة ، حيث إن الحنفية يسمون المسائل المروية عن الإمام محمد بن الحسن ، عن طريق التواتر أو الشهرة « الأصول »^(١) .

و ادعى الشيعة الإمامية أيضاً : أن أول من دون علم الأصول وضبطه ، هو الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين ، وقد زعم ذلك آية الله السيد حسن الصدر - في كتابه ، الشيعة وفنون الإسلام - حيث قال : « اعلم أن أول من أسس أصول الفقه ، وفتح بابه وفتح مسائله ، هو باقر العلوم ، الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر^(٢) ، وبمده ابنه أبو عبد الله الصادق ، وقد أمليا فيه علي جماعة من تلامذتهما قواعد ومسائله ، جمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون علي ترتيب مباحثه »^(٣) .

وقد جاءت هذه المسائل « علي وفق مباحث في الأصول ، مثل كتاب (أصول آل الرسول) وكتاب (الفصول المهمة في أصول الأئمة) وكتاب (الأصول الأصلية) »^(٤) .

(١) انظر : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرزاق ص ٢٣٥ .
وأصول الفقه للباحثين ص ٦٠٢

(٢) هو : محمد بن علي زين العابدين بن الحسين - أبو جعفر الباقر - خامس الأئمة الإثني عشر الامامية . كان ناسكا عابداً ، له في العلم وتفسير القرآن آراء وأقوال .
ولد سنة (٥٧ هـ) وتوفي سنة (١١٤ هـ) بالجريمة [الاعلام ٣/٩٤٢] .

(٣) انظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٢ ، والكتاب والسنة للبنا ص ١٣ ،
وكتاب الشيعة وفنون الإسلام . للسيد حسن الصدر ص ٥٦ - ٥٧

(٤) أصول الفقه للباحثين ص ٦٠٤ نقلا عن أصول الاستنباط ص ٣٣٧ ، والقسم

الدراسي من تحقيق المحصول لطله جابر ص ٢٤٣

وقد رد هذا الشيخ البرديسي في أصوله ، بقوله « ولا اعتبار لما يقال : أن محمداً الباقر بن علي زين العابدين ، أول من دون أصول الفقه ، وأن الذي وليه في التدوين ابنه عبد الله جعفر الصادق ، فهذان الإمامان لم يرو لنا التاريخ أنهما صنفنا تصنيفاً منظماً مبوباً ، فهذا التصنيف وذلك التبويب لم يسبق الشافعي فيه أحد » (١) .

وكون الإمامين علي - علم هذه القواعد الأصولية ، أمر لا جدال فيه ، لأن استنباط الأحكام لم يكن اعتباطياً ، وإنما كان يصدر عن أسس وقواعد محدودة .

وادعى آخرون منهم : « أن هشام بن الحكم اتقوف سنة (١٧٩ هـ) » (٢) ، والذي هو من متكلمي الإمامية ، يعتبر أول من دون في الأصول ، حتى أن تقي الحميدري ، قال في كتابه أصول الاستنباط : « لم يذكر المؤرخون كتاباً ألف في أصول الفقه أسبق من كتاب العالم الحكيم هشام بن الحكم ، من حوارى الإمام الصادق ، ومن أفضل تلامذته ، في مباحث الألفاظ » .

« وهذه الدعوى - فيما يبدو - تعتمد على ما ذكره ابن الفديم في الفهرست ، حيث يذكر قائمة للكتب التي ألفها هشام بن الحكم ، وعد منها كتاب الألفاظ » (٣) .

وإذا أمعنا النظر في موضوع الألفاظ ، وجدنا أنها خارجة عن الأصول ،

(١) أصول الفقه للبرديسي ص ١٠

(٢) هو : هشام بن الحكم - أبو محمد - ولد بالكوفة ، كان من أكابر فقهاء الشيعة

الإمامية . صنف تصانيف كثيرة . توفي ببغداد سنة (١٧٩ هـ) [انظر : الاعلام ٣ / ١١٢٣]

(٣) أصول الفقه للباحسين ص ٦٠٤

إذ أن معرفة الألفاظ من مبادئ علم الأصول ، وليست موضوعاً له ، أضف إلى هذا ، أن هذا الكتاب لا يعرف عنه غير عنوانه .

وقد ثبت من أقوال أئمتهم - ما جاء في كتاب الكافي للشيخ الكليني - ثقة الإسلام ، وغيره - : أن الشيعة لم تظهر لأئمتهم كتب أصولية ، في عصر الشافعي ، إما لكتابتها ، أو لأنهم لم يكونوا في حاجة إلى الكتابة .

وبما قالوه يثبت أن ادعاءهم لا دليل عليه^(١) .

وتقديراً للواقع الذي رواه العلماء في هذا الشأن نستطيع القول : بأن الشافعي هو أول من وضع هذا العلم . « وإن كان لكل إمام من الأئمة منهجه الخاص في الاجتهاد بناء على قواعد استخلصها بالبحث في مصادر الشريعة »^(٢) وليس هناك من يقدم أي دليل على أن أحداً قبل الشافعي سار في هذا المضمار .

(ج) تدوين علم أصول الفقه :

كان من أهم الدواعي التي وجهت نظر بعض المجتهدين إلى ضرورة تجميع وتنسيق قواعد أصول الفقه هي :

١ - اختلاف وجهات النظر

٢ - نشوء المذهب الفقهي .

٣ - ضرورة وجود أسس يبنى عليها الفقيه مذهبه لتكون له ولأتباعه سدة جدال ، وقاعدة حجاج ، وليكون قواعد هذا العلم مرجعاً عند النزاع^(٣) .

(١) انظر : القسم الدراسي من تحقيق المحصول - رسالة دكتوراه -

لطه جابر ص ٣٤٥

(٢) أصول الفقه لزكي الدين شيبان ص ١٦

(٣) انظر : أصول الفقه للباحسين ص ٥٩٠

وكان الإمام محمد بن إدريس الشافعي - على ما ذهب إليه الجمهور - هو أول من تنبه إلى تدوين هذه المسائل في رسالته التي جعلها كقائمة لسكتابه « الأم » .

وقد « رتب أبواب هذا العلم ، وجمع فصوله ، ولم يقتصر على مبحث دون مبحث ، بل بحث في الكتاب ، وبحث في السنة ، وطرق إثباتها ، ومقامها من القرآن ، وبحث الدلالات اللفظية ، فتكلم في العام ، والخاص ، والمشارك ، والمجمل ، والمفصل ، وبحث في الإجماع وحقيقته ^(١) ، وناقشه مناقشة علمية لم يعرف أن أحداً سبقه بها ، وضبط القياس ، وتكلم في الاستحسان ^(٢) . وأعلن رأيه فيها ، بعد أن درس في رسالته مذاهب المتقدمين ، وبحثها بدقة ، ونخص الآراء ، وأثبت بعد الدرس والتحصيل ، هذه الطريقة التي ساوى فيها بين الكتاب والسنة ، والقياس والإجماع ، في الأخذ والاستفجاج ، ولم يقتصر على واحد منها ^(٣) .

« هذه المباحث وأمثالها ترسم لنا صورة لأصول الفقه ، فلا غرابة إذا كانت هذه الرسالة أول كتاب وضع في أصول الفقه ، وحفز العلماء إلى موالاة البحث ، وترتيب الأصول ^(٤) .

يقول الفخر الرازي في مناقب الإمام الشافعي : « كان الناس قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعرضون ، ولكن ما كان لهم قانون كلي يرجعون إليه في معرفة دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضاتها

(١) انظر تفصيل ذلك في تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٢٢١ وما بعدها

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٢

(٣) انظر : نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - على حسن عبد القادر ١/٣٥٧

ومناقب الإمام الشافعي للفخر الرازي ص ٥٧ . وتاريخ الفقه الإسلامي للشيخ محمد أنيس

عبادة ٢/٣٣ . والكتاب والسنة - محمد البنا ص ١٤

(٤) الكتاب والسنة - محمد البنا ص ١١

وترجيحاتها . فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع ، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة إرسطاليس إلى علم العقل » .

ثم قال : « اتفق الناس على أن أول من صنف في هذا العلم الشافعي ، وهو الذي رتب أبوابها وميز بعض أقسامها عن بعض ، وشرح مراتبها في الفوة والضعف » (١) .

« ويكاد هذا الأمر يكون من الأمور البينة التي لا تحتاج إلى برهان ، لأن براهانها : أنه لا يوجد كتاب بين أيدينا حتى الآن أقدم من هذه الرسالة التي ألفها الشافعي » (٢) .

يؤكد هذا ، قول ابن خلدون في مقدمته : « وكان أول من كتب فيه [يعني أصول الفقه] الشافعي - رضی الله تعالى عنه - أمله فيه رسالته المشهورة » (٣) .

وذهب الأسنوي في التمهيد : إلى أن الشافعي هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع ، وأول من صنف فيه بالإجماع ، وتصنيفه فيه موجود بحمد الله .

ومنذ وضعت الرسالة أصبح أصول الفقه علماً قائماً بذاته ، « وهذا هو الذي صح عند أهل النظر ولا التفات لسواه » (٤) .

« وهو بهذا لم يسبق ، أو على التحقيق لم يعلم إلى الآن أن أحداً سبقه ، ولا يعض هذا مقام من سبقوه ، فلا يعض هذا من مقام شيخه مالك ، ولا من

(١) مناقب الإمام الشافعي - للرازي ص ٥٥ ونقل عنه صاحب الكتاب والسنة وتاريخ الفقه الإسلامي .

(٢) أصول الفقه للباحين ص ٥٩٩

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٣٩٧

(٤) الكتاب والسنة - محمد البناء ص ١١

مقام شيخ فقهاء القياس أبي حنيفة ، فإن التدوين في عصرها لم يكن قد تكامل نموه^(١) .

وتجنبنا للاطلاع ، فكتفي بهذا القدر ، ويكفينا اقتران أصول الفقه بالإمام الشافعي .

والذي دعا الشافعي - رضى الله عنه - إلى تدوين هذا العلم أمور :

الأول : أنه جاء في عصر احتدم فيه النزاع في مصادر الفقه . فن الناس من حله الشك في ثبوت السنن والآثار على رفضها جميعا . ومفهم من لم يقبل منها إلا ما جاء بيانا للنص قرآني ، ومنهم من يرد خبر الواحد . ومفهم من يشترط الشهرة ، ومنهم من يشترط عدم مخالفة الحديث لعمل أهل المدينة . وكما اختلفوا في السنة ، اختلفوا في القياس والاستحسان والاجماع . ومدلول صيغة الأمر والنهي ، وما يشبه ذلك من خلافات ، فكان لا بد له وهو يبنى مذهبا جديداً أن يبين مسلكه في مصادر الفقه ، وخصوصا المسائل التي كانت موضع الخلاف حينئذ .

الثاني : أنه قد كثرت روايات الحديث ، وتعددت طرقه ، فظهر التعارض والتضارب بين ظواهر الأحاديث ، فكان ضروريا للمجتهد أن يبين طريقه في الجمع والترجيح والنسخ حتى يزول ما يخال بين الأحاديث من اختلاف .

الثالث : الاحتياج الشديد إلى القياس ، فقد جرت وقائع لا سبيل إلى استخراج أحكامها مباشرة من القرآن أو السنة ، بل لاوصول إلى حكمها بالإعانة طريق وجود حلة الحكم المنصوص عليه في الواقعة التي وجدت .

الرابع : اختلاط العرب بالأعاجم ، فقد أضفت المملكات عن إدراك ماترى إليه نصوص الشريعة .

كل هذه الأسباب حملت الشافعي على أن يبين منهجه في استنباط الأحكام من أدلتها، وأن يبين القواعد التي بنى عليها مذهبه ليسترشدها من رضيها في الإفتاء والقضاء^(١).

ولقد كان الشافعي جديراً بأن يكون أول من يدون ضوابط الاستنباط، فقد أوتي علماً دقيقاً باللسان العربي، حتى عد في صفوف الكبار من علماء اللغة، وأوتي علم الحديث، فتخرج على أعظم رجاله، وأحاط بكل أنواع الفقه في عصره، وكان عليماً باخلاف العلماء من عصر الصحابة إلى عصره، وكان حريصاً كل الحرص على أن يعرف أسباب الخلاف، والوجهات المختلفة التي تنبج إليها أنظار المختلفين.

بهذا وبغيره توافرت الأداة لأن يستخرج من المادة الفقهية التي تلقاها الموازين التي توزن بها آراء السابقين، وتكون أساساً لاستنباط اللاحقين، يراها فيها فيقارون ولا يباعدون.

فبعلم اللسان استطاع أن يستنبط القواعد لاستخراج الأحكام الفقهية من نصوص القرآن والسنة، وبدراسته في مكة التي كان يتوارث فيها علم عبد الله بن عباس، الذي سمي ترجمان القرآن، عرف الفاسخ والنسوخ، وباطلاعه الواسع على السنة، وتلقيه لها من علمائها، وموازنتها بالقرآن، استطاع أن يعرف مقام السنة من القرآن، وحالها عند ممارسة بعض ظواهرها اظواهره وقد كانت دراسته لفقه الرأي والمأثور من آراء الصحابة، أساساً لما وضعه من ضوابط^(٢).

(١) انظر: أصول الفقه - طه العربي ص ١١. وتاريخ التشريع - للسبكي وآخرين

ص ٢٢٠. وأصول الفقه - للبرديسي ص ١٠، ٩.

(٢) أصول الفقه ص ١٢، وتاريخ المذاهب الإسلامية ٢/٢٩٢ وما بعدها - لأبي زهرة

(١٩ - القاضي البيضاوي)

وكان الشافعي مخلصاً في طلب الحقائق ، صادق النظر في الاتجاه إلى الحق الذي لا يبتغي سواه . وفي الحكمة الشرقية : أن الاتجاه المخلص في طلب الحقائق يلقى في القلب بنور المعرفة ، ويوجد في النفس صفاء تتضح به الحقائق ، ويدرك به العقل ، ويستقيم الفكر ، ويجمل العبارات صادقة التصوير للمعاني الصحيحة ، وبذلك يكون الرأي تويمًا ، والتعبير سليماً^(١) .

وهكذا كتب الشافعي رسالته الأصولية ، التي رواها عنه صاحبه الربيع ابن سليمان المرادي ، في سفر مترابط الأجزاء ، كما كتب سائر كتبه على سجيته ، وسار على نظرتة ، لا يتكلف ولا يقتنع ، فجاءت قمة في النثر والبلاغة ، وشاءت الأقدار أن ينفع الناس بها ، فوصلت إلينا .

ويذكر الفخر الرازي في مناقب الشافعي ، أنه صنف كتاب الرسالة ببغداد^(٢) ، ولما رجع إلى مصر ، أعاد تصنيف الرسالة ، وفي كل منهما علم كثير^(٣) .

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية - لأبي زهرة ٢/٢٦٧

(٢) سميت هذه الرسالة البغدادية ، وهي التي سيرها إلى عبد الرحمن بن مهدي مع الحارث بن سريج النقال التوفي سنة (٢٣٦ هـ) . والذي لقب بالنقال لقله هذه الرسالة كما سميت الرسالة بهذا الاسم لإرسالها لابن المهدي .

ورسالة الشافعي البغدادية ، رواها عنه الرعفراني ، وكان يقرؤها ببغداد على الناس ، ولم تصل إلينا كاملة ، إلا أنه توجد منها نصوص مهمة في بعض الكتب .

أما الرسالة الجديدة التي وضعها بمصر بعد أن قدم إليها واستقر فيها ، وبعد أن ظهرت له حقائق علمية مهمة اضطرتة إلى إعادة تأليفها والتعديل في أبوابها ، والتغيير في أحكامها . وقد أملاها بمصر ووضعها وتأليفها وكتابتها وتحريرها على كبار أصحابه المصريين ، وعلى رأسهم الربيع بن سليمان المرادي . وقد رواها الناس عنه وعن غيره . وقد نسخ الشافعي بكتابه المصري كتابه البغدادي ، وقال : « لا أجل في حل من

روى عن كتابي البغدادي » . [انظر : تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ٢/٢٩٤ والقسم الدراسي لتحقيق الحصول ص ٣٣٥ ، ٣٣٦] .

(٣) انظر : الكتاب والسنة - محمد البنا ص ١٤ . ومناقب الشافعي للرازي ص ٥٧

والتي بأيدينا هي الرسالة الثانية .

وجاءت « طريقته في الرسالة أنه لا يبرهن فقط عند الحاجة إلى الدلائل ،
وابتغاء الوصول إلى نتائج علمية ، بل هو يبرهن دائماً ومبدئياً ، ويبحث
شروط الاحتجاج في التشريع ، وطرقه بوجه عام ، وخاصة هذه الرسالة ، أنها
تتيح لنا إدراك طبيعة فكرته الفقهية وعناصرها إدراكاً تاماً ، وأبرز ما فيها
الدقة والجلاء اللذان يحملان على مخالفته كثيراً مما كان مسلماً به قبله دون أن
يضيق بهذا أفق تفكيره ، ودون أن يحصر نفسه في دائرة مخصوصة ، وكان
إنجازه الذي جعله نصب عينيه ، هو تنظيم الفقه ، فنراه يعمل بدون انقطاع
على إيجاد تماسك بين الأحكام المفردة ، وعلى نحاشي أي تفاقض بين نتائجه
الأخيرة .

ومهما يكن من أمر السابقين واللاحقين في هذا الشأن ، فإن الشافعي
كان له أعمق الأثر في تنشئة طريقة القياس التي ظلت من مميزات علم الفقه^(١) .

« والعجب أن أبا حنيفة كان تعويله على القياس ، وخصومه كانوا يذمونه
بسبب كثرة القياسات ، وذلك أن جعفر بن محمد الصادق ، أورد عليه الدلائل
الكثيرة في إبطال القياس برأيه ، ومع أنه أفنى عمره في العمل بالقياس ،
فكان ممتحناً بين الناس بهذا السبب لم ينقل عنه ولا من أحد من أصحابه
أنه صنف في إثبات القياس ورقة ، ولا أنه ذكر في تقريره شبهة ، فضلاً عن
حجة ، ولا أنه أجاب عن دلائل خصومه في إنكار القياس ، بل أول من
تكلم في هذه المسألة ، وأورد فيها الدلائل هو الإمام الشافعي ، مع أن أكثر
تعويله في إثبات الأحكام على النصوص^(٢) .

(١) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - على حسن عبد القادر ٢٥٨/١

(٢) مناقب الإمام الشافعي - للفخر الرازي ص ٥٧ ، ٥٨

وجاءت الأصول التي اعتمدها الإمام الشافعي : الكتاب والسنة ، والإجماع والقياس ، « إلا أنه قد تفرد بمسلك اختص به في الاحتجاج بهذه الأدلة ، وأم ما يمتاز به هو :

١ — أنه كان يتمسك بظواهر الكتاب ، حتى يقوم الدليل على أن المراد به غير ظاهره .

٢ — وفيما يتعلق بالسنة ، فإنه كان يرى أن السنة الصحيحة واجبة الاتباع ، سواء كانت متواترة ، أم كانت من أخبار الآحاد ، وقد دافع الشافعي دفاعاً شديداً عن العمل بخبر الواحد الصحيح ، وعاب على الحنفية تقديم القياس عليه ، كما عاب على مالك تقديم عمل أهل المدينة عليه . . . ولم يقتصر الشافعي في العمل على الحديث الشائع عند الحجازيين ، بل أخذ بحديث غير الحجازيين إذا تحقق من صحته أو حسنه . وقد نال الشافعي بسبب دفاعه عن السنة منزلة كبيرة عند أهل الحديث وسماه أهل بغداد « ناصر السنة » وكان ذلك سبباً في تأييدهم له ونصرة مذهبه .

على أن الشافعي ، لم يحتج بالحديث المرسل ، إلا ما رواه سعيد بن المسيب ، وقد كان الشافعي بهذا ، أول من طعن في الرسائل مخالفاً في ذلك ، أبا حنيفة ومالك والثوري الذين كانوا يحتجون بها .

٣ — لم يأخذ الشافعي بقول الصحابي ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك وغيرهما ، وذلك لأنه يرى أن قول الصحابي قد لا يكون من سماعه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل عن اجتهاد يقبل الخطأ ، كذلك لم يأخذ بالإجماع السكوتي ، وهو ما يروى فيه عن بعض المجتهدين قول ، ولا يعلم له مخالف ، وذلك لاحتمال أن لا يكون غيره قد اجتهد في المسألة أصلاً .

٤ — توسط الشافعي في الأخذ بالقياس ، فلم يأخذ به إلا إذا كانت عليه مضبوطة ، ولم يكن في المسألة حديث ، ولو كان خبر آحاد .

٥ — أنكر الشافعي الاستحسان ، وهاجم القائلين به ، حتى لقد قال : « من استحسَن فقد شرع » . وألف كتاباً في إبطال الاستحسان ، والسبب في مهاجمة الشافعي له أن معناه لم يكن واضحاً في زمانه ، إنما أوضع معناه الطبقة الثانية من علماء الأحناف ، فظنه الشافعي : قولاً بالهوى والتشهي ؛ أما الاستحسان بمعناه الذي أخذ به الأحناف ، فإن بعض فروع الشافعي مبنية عليه ، لكنها فروع قليلة على أية حال . وكما هاجم الشافعي الاستحسان ، هاجم الاستصلاح الذي قال به المالكية ، لأنه قريب من الاستحسان الذي قال به الأحناف .

٦ — لم يأخذ الشافعي بمبدأ سد الذرائع ، ولذا أجاز بيع العينة ، ولو لم يعوسط طرف ثالث بين البائع والمشتري ، لتمويله على ما تفيد العبارة ، وصرف النظر عن نية المتعاقدين وقصدهما ^(١) .

واقد استخدم هذه القواعد التي استنبطها من مسلكه الذي أوضحناه في أمرين :

« أولها : أنه جعلها ميزاناً يعرف به صحيح الآراء ، وقد وزن بها آراء مالك ، وآراء العراقيين ، وآراء الأوزاعي .

ثانيهما : أنه اعتبر هذه القواعد قانوناً كلياً تجب مراعاته عند استنباط الأحكام الجديدة ، ولقد قيد نفسه بهذه القواعد » .

« والشافعي اتجه بهذه القواعد اتجاهاً عملياً ، ونظرياً ، فهو لا يهيم في صور

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي - محمد الحسيني حنفي ١/١٦٢ ، ١٦٣ .

وفروض ، بل يضبط أموراً كثيرة واقعة ، ويستنبط منها ما تدل عليه ، ويقرر أن ذلك هو المنهاج الذي يتبع»^(١) .

« وقد أصبحت رسالة الشافعي منارةً يهتدى به السالكون سبيل الأحكام الشرعية بمأمن من الزلل والخروج عن الجادة ، عظمت بها فائدة أهل الحديث وأهل الرأي على حد سواء ، ونحو الصراع الذي كان بين الفريقين إلى صراع من نوع جديد له مرجع من قواعد ثابتة ، وأسس واضحة ، ساعدت على تنمية وتزكية الثروة الفقهية ، وإضافة مذهب جديد وسط بين مذاهب أهل العراق وأهل الحجاز»^(٢) .

وقد اعتنى بشرح [الرسالة] كثير من الشيوخ كأبي بكر الفيسابوري المتوفى سنة (٥٣٤٩ هـ) ، وأبي بكر الصيرفي المتوفى سنة (٥٣٣٠ هـ) ، وأبي محمد الجويني ، والد إمام الحرمين ، المتوفى سنة (٥٤٣٨ هـ) ، ومحمد بن أحمد المعروف بالأفهمي المتوفى سنة (٥٨٠٨ هـ) وغير هؤلاء^(٣) .

ولم تقتصر تصنيف الشافعي في أصول الفقه على تلك الرسالة ، بل صنف غيرها ، كتاب « جامع العلم » وكتاب « إبطال الاستحسان »^(٤) .

وبعد الشافعي : تتابع العلماء في تدوين مسائل هذا العلم « فالإمام أحمد بن حنبل^(٥) ، كمل ما نقص من الشافعي في كتابه « طاعة الرسول » وكتاب

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية - لآبي زهرة ٢/٢٩٣ .

(٢) القسم الدراسي من تحقيق المحصول ص ٣٣٩ .

(٣) انظر : بلوغ السؤل - لخولف ص ١٩٦ .

(٤) انظر : أصول الفقه - للبرديس ص ١٠ .

(٥) هو : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ثم البغدادي

« الناسخ والمنسوخ » وكتاب « العلل »^(١) ، وسار أتباع المذاهب الأخرى يتلمسون الكتب ، ويعوضون فيها ، علمهم يجدون فيها إشارات تدل على أسبقية علمائهم في التأليف ؛ « فكتب فقهاء الحنفية فيه وحققوا تلك القواعد ، وأوسموا القول فيها ، وكتب المتكلمون أيضاً كذلك »^(٢) ، وكتب بقية العلماء الذين عاشوا في ذلك العصر على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم الفكرية .

المبحث الثاني

طريقة التأليف بعد عصر الإمام الشافعي

لما كان شأن كل مؤلف ابتداءً ، في أي فن من الفنون ، أن لا يكون بالغاً الغاية من الترتيب والإتقان ، فالبداية الواضحة التاريخية لأي علم إما هي حصار تطور مبعثر طويل ، عبر عن نفسه في أكثر من صورة ، وإن لم يكن أعطى هذه الصورة مكانها الصحيح .

فلذا جاءت رسالة الشافعي غير وافية بتفصيل مسائل هذا العلم ، ولا موضحة لها في الترتيب والنظام كما ينبغي ، ولكننا مع ذلك لفتت العلماء والباحثين إلى

- أبو عبد الله - ولد ببغداد سنة (١٦٤ هـ) . رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشام واليمن . تفقه بالشافعي ، وأتمه زمانه حتى أصبح مجتهداً مستقلاً . ابتلى بمحنة خلق القرآن . توفي ببغداد سنة (٢٤١ هـ) .

[انظر : الأعلام ١/٦٤ ، وطبقات الفقهاء ص ٩١ ، وطبقات الأصوليين ١/١٥٦]

(١) انظر : أصول الفقه - للبرديسي ص ١٠ ، وأصول الفقه - لثري الدين شهبان ص ١٦ .

(٢) صفوة الأحكام - لمصطفى خفاجي ص ٢٠ .

هو الالة البحث والدرس للاسزادة وحسن الترتيب والتنسيق مهقدين بملك
الرسالة ، فرتبوا أبحاثه فى أربعة أبواب :

- ١ — الأحكام .
- ٢ — الأولة .
- ٣ — طرق دلالة الألفاظ على معانيها .
- ٤ — المجتهد ، أو المستنبط .

ولكن هؤلاء العلماء اختلفوا فى المفاهى التى سلكوها ، والطرق التى
اتبعوها فى التأليف تبعاً لاختلاف أقطارهم ورغبة كل فى الافراد بالتأليف
والتدوين فى قطره ، واختلاف النرص الذى ىرى إليه كل منهم ^(١) .

« فمنهم من انه شارحاً لأصول الشافعى مفصلاً لما أجل مخرجا عليها » .
« ومنهم من أخذ بأكثر ما قرر ، وخالفه فى جملة تفصيلات ، وزاد بعض
الأصول ، ومن هؤلاء الحنفية ، فقد أخذوا وزادوا الاستحسان والعرف ،
ومنهم المالكية فقد قبلوا منهاجه ، وزادوا عليه - مخالفين له - إجماع أهل
المدينة ، الذى أخذوه عن مالك ، وأنكره عليهم الشافعية ، والاستحسان ،
والمصالح المرسله ، وهما الأمران اللذان حاول هو إبطالهما ، كما زادوا عليه باب
الذرائع ، وهكذا ارتضوا ما ارتضى وخالفوه ، وزادوا ما لم يرتض ، ولعل
أقرب المناهج إلى منهاجه ، منهاج الحنفية فى الجملة ، وإن كانت طرق الدراسة
تختلف ... والمخابله أقرب إلى المالكية من حيث عدد الينابيع التى استقوا
منها مادة الفقه » .

(١) انظر : صفوة الأحكام - لمصطفى خفاجى ص ٢٠ .

« والفقهاء الشافعيون ، تلقوا أصول إمامهم بالشرح والتفصيل والتوضيح ، واستمرت تلك الأصول تنمو عندهم وتحيا وتزداد توضيحاً وتفصيلاً طول عصر الاجتهاد الفقهي »^(١) .

« وبقيت مخالفة أبي حنيفة سائدة في المذهب الشافعي بالرغم من تمسك هذه المدرسة بالقياس ، كما أن اتباع المذهب الشافعي كانوا ضد كل محاولة لإدخال التعديلات في الفقه أو الاشتغال بالمسائل التي لا يتعلق بها حكم تمس الحاجة إليه حتى عدوا الاشتغال بالخصائص النبوية أمراً لا فائدة منه »^(٢) .

وبالرغم من وجود المخالفة بين المذهبين ، قد واصل الفقهاء تصانيفهم ، وعلمهم الدائب على تهذيب هذا الفن - كل في اتجاهه - حتى وصلوا في النهاية إلى طريقتين مختلفتين دراسة .

وفي نهاية القرن السابع الهجري ، حاول المتأخرون الجمع بين الطريقتين ، والتنسيق بين الجاهدين ؛ فجاءت تصانيفهم جامعة للفائدتين .
وسنتكلم على كل من الطرق الثلاث بشيء من التفصيل :

أولاً : طريقة الشافعية أو المتكلمين :

قد شاعت هذه الطريقة ، وعرفت بطريقة الشافعية - لأن الشافعي أول من نهجها ، والشافعية هم الذين سبقوا للكتابة عليها - كما عرفت بطريقة المتكلمين : حيث استمدوا مناهج دراستهم من علم الكلام ، ولأن أكثر السكاكين فيها كانوا من علماء الكلام ، ومن الممتازة بالذات ؛ فأتجهوا إليها منطقياً نظرياً ،

(١) أصول الفقه - لأبي زهرة ص ١٧ .

(٢) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - لملي حسن عبد القادر ١/٢٦٠ .

كثرت فيه الفروض النظرية ، فأخذوا « مجردون صور تلك المسائل عن الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ، ما أمكن ، لأنه غالب فنونهم ، ومقتضى طريقةهم »^(١) ، فأثبتوا ما أيده البرهان من القواعد الأصولية بعد دراستها وفحصها ، فلم تكن وجهتهم تطبيق هذه القواعد على ما استنبطه الأئمة المجتهدين من الأحكام ، ولا ربطها بتلك الفروع ، بل كانت وجهتهم هي الوصول إلى أقوى القواعد وأضبطها ، فإيده العقل وقام عليه البرهان ، هو الأصل الشرعي عقدم ، سواء أوافق هذا الأصل لمذهب من المذاهب ، أم جاء مخالفاً له ، فأخضعوا الفروع للقواعد ، ولم يخضعوا القواعد للفروع .

وقد تميزت طريقةهم :

أولاً : بتحقيق المسائل ، وتمحيص الخلافات .

وثانياً : بالميل الشديد إلى الاستدلال العقلي ، والتبسيط في الجدل والمناظرات .

وثالثاً : بعدم أخذ الضوابط الأصولية من الفروع الفقهية^(٢) .

إلا أنهم لم يتمسكوا نظرياً بطريقة الشافعي الحديثة ، وهي التوحيد الدقيق بين المواد المختلفة في النقح العملي ، وقليل جداً مفهوم من شعر بالدور الذي قام به الشافعي^(٣) .

وبطريقة التسكلمين التزم جمهور علماء الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ، وإن كان بعضهم قد كتبوا على منهج الحنفية .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٥٩ .

(٢) انظر : أصول الفقه للبرديسي ص ١٢ .

(٣) انظر : نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - د . علي حسن عبدالقادر ١/٢٦٢

وقد جد علماء الشافعية - بعد الشافعي - في تفقيح مذهبهم ، وتهذيبه ، وخاصة في بداية القرن الخامس الهجري ، فقد شهد التطور الحقيقي ، والاستعداد العام لحركة تدوين أصول الفقه ، وقد حدث هذا تحت تأثير الحركة الفكرية التي شملت هذا القرن .

ويعتبر القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي^(١) ، والقاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي^(٢) ، من أعظم رواد هذه الحركة ، فوسعا العبارات ، وفككا الإشارات ، وفصلا الإجمال ، ورفعوا الإشكالات ، واقتنى الناس بآثارهم .

وقد سار العلماء على هذا النمط من التأليف ، مع شيء من الترتيب والتفظيم والتنسيق ، شوطاً كبيراً من القرن الخامس الهجري ، الذي نشطت فيه حركة القدوين في أصول الفقه نشاطاً ملحوظاً ، وكتبت فيه أغلب المذاهب أصولها ، وثبتتها بالأدلة والبراهين .

فبعد القاضيين أبي بكر الباقلاني ، وعبد الجبار المعتزلي ، جاء أبو الحسين

(١) هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر - القاضي أبو بكر الباقلاني - ولد بالبصرة ، وسكن بغداد ، وصار من كبار علماء الكلام . اتمت إليه رئاسة مذهب الأشاعرة . صنف « التقريب والإرشاد » و « إعجاز القرآن » وغيرها . توفي ببغداد سنة (٤٠٣ هـ) . [الإعلام ٣/٩٠٩ ، وطبقات الأصوليين ١/٢٣٣] .

(٢) هو : عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الاسترأبادي - أمام المعتزلة - كان مقلداً للشافعي في الفروع وعلى رأى المعتزلة في الأصول . تولى قاضي القضاة بالرى . له تصانيف مشهورة . وتوفي سنة (٤١٥ هـ) .

[انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٥/٩٧ . وطبقات الأسنوى ١/٣٥٤ . ومرآة الجنان ٣/٢٩] .

محمد بن علي البصري المعتزلي^(١)، فشرح ما كتبه القاضي عبد الجبار ، وألف أكثر من كتاب في هذا الموضوع ، كان من أهمها وأشهرها كتابه «المعتمد» في أصول الفقه^(٢) .

وفي هذا العصر - أيضاً - نشطت الشيعة الإمامية ، وبعض أئمة الظاهرية في تدوين أصولهم ، على طريقة المتكلمين ، فصنف السيد الشريف المرتضى المتوفى سنة (٤٣٦ هـ) ، كتابه «الذريعة إلى أصول الشريعة» ، ثم صنف الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة (٤٦٠ هـ)^(٣) ، كتابه «العدة» في الأصول .

ثم صنف أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري^(٤) ، كتابه «الإحكام» في أصول الأحكام .

وفي أواسط القرن الخامس الهجري ، برز لإمام الحرمين ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي ، المتوفى

(١) هو : محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري . ولد في البصرة ، وسكن بغداد ، رأس المعتزلة . كتب في أصول الفقه : «المعتمد» و «تصفح الأدلة» و «غرر الأدلة» و «شرح الأصول الخمسة» وله كتاب في الإمامة توفي ببغداد سنة (٤٣٦ هـ) [الإعلام ٣/٩٤٥ ، وطبقات الفقهاء ص ١٤٣ ، وطبقات الأصوليين ١/٢٤٩] .

(٢) انظر : أصول الفقه للباحثين ص ٦١٨ ، ٦١٩ .

(٣) هو : محمد بن الحسن بن علي الطوسي . من أكابر فقهاء الشيعة . سكن بغداد ، واحترق كتبه عدة مرات بمحضر من الناس . وتوفى بالكوفة سنة (٤٦٠ هـ) . [الإعلام ٣/٨٨٤] .

(٤) هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري . ولد بقطرية (٣٨٤ هـ) تولى رئاسة الوزارة زهد في الملك ، وانصرف إلى العلم والتأليف حتى صار عالم الأندلس في عصره . وأحد أئمة الإسلام . صنف التصانيف المفيدة . وتوفى في بادية لبيلة سنة (٤٥٦ هـ) . [الإعلام ٢/٦٥٤ ، وطبقات الأصوليين ١/٢٥٥] .

سنة (٤٧٨ هـ) ، كأوضح متأثر بالمنطق الإرسططاليسي ، فيما ألفه في الأصول ، فجاء كتابه « البرهان » في أصول الفقه خير شاهد على ذلك ، حيث وضع في هذا الكتاب ما ليس من الأصول ، فقد أورد فصلا عن العلوم ، ومداركها وأدلتها ، كما بحث مسائل معينة من علم الكلام ، مثل الكلام عن العالم ، وأقسامه ، وحقايقه ، وحدوده ، والعلم بمحدثه ، وما يجب له من الصفات ، إلى غير ذلك مما هو من خصائص علم الكلام .

« وكان حراً في منهجه يسير مع الدليل حيث كان ، حتى إنه خالف إماميه - الأشعري والشافعي - في مسائل كلامية وأصولية وفقهية ، ولعل هذا هو السبب الذي جعل علماء الشافعية ينصرفون عن شرحه ، وإن كانت كتبهم تكثر النقل عنه .

ولقد سار المعتزلة جنباً إلى جنب مع الأصوليين المتكلمين من الشافعية ، في كتابة الأصول ، ففي الوقت الذي كتب فيه للباقلاني « التقريب والإرشاد » كتب معاصرة ، القاضي عبد الجبار المعتزلي كتابيه « العهد » و « العمدة » كما خصص للأصول في كتابه « المغني » الجزء السابع عشر .

وكما لخص إمام الحرمين ما كتبه الباقلاني - في كتاب التلخيص - وكتب إضافة إليه « البرهان » و « الورقات » ؛ شرح أبو الحسين البصري المعتزلي كتاب « العهد » ثم شعر بطول شرحه هذا ، فلخصه في كتابه « المقدم » وكتب إضافة إليه تصانيف أخرى^(١) .

وجاء أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي ، المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) فسلك مسلك أستاذه الجويني في هذا المنهاج ، على الرغم من أنه أشار في مقدمه كتابه

(١) القسم الدراسي من تحقيق المحصول . لظه جابر ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ . نقل عن مذكرات في مبادئ أصول الفقه - للأسانذة مصطفى عبد الخالق وزميله ص ١٠ .

« المستصفي » في علم أصول الفقه إلى مسلك من سبقوه ، وانتقد المتكلمين على جرم مباحث علم الكلام إلى الأصول ، كما انتقد الفقهاء ، وعلماء اللغة على جر كل منهم مباحثه إلى هذا العلم .

لكنه - رغم هذا القصد - رغب في عدم الخروج عن المؤلف ، وكره نفرة النفوس مما ينهجه ، في مخالفتهم ، من مسلك غريب .

فجاء بمقدمة اعتبرها ضرورية ، وصالحة لأن تكون مقدمة لجميع العلوم الغظرية ، ذكر فيها شروط الحد الحقيقي ، والبرهان الحقيقي ، وأقسامها ، وزعم أن من لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا ، واعتبر العلم بمنطق أرسطو شرطا من شروط الاجتهاد ، وفرض كفاية على المسلمين^(١) .

وبهذا اجتمع مذهب المتكلمين في كتب أربعة ، تعتبر من أحسن ما كتبوا بل تعد قواعد هذا العلم وأركانه وهي « العهد » لعبد الجبار ، و « المعتمد » لأبي الحسين البصري ، وهما من المعتزلة ، و « البرهان » لإمام الحرمين الجويني و « المستصفي » للإمام الغزالي وهما من الأشاعرة .

ثم تتابع الأصوليون - بعد الغزالي - سائرين في طريقه ، فاهجين منهجه في الترتيب والتفظيم والتنسيق ، فبدأوا مؤلفاتهم بالمقدمات ، ثم الأحكام ، ثم الأدلة ، ثم مباحث الاجتهاد ، والتقليد والترجيحات .

وفي نهاية القرن السادس الهجري ، وبداية القرن السابع « نلخص هذه الكتب الأربعة ، فخلان من المتكلمين المتأخرين ، وهما الإمام فخر الدين ابن الخطيب في كتاب « المحصول » ، وسيف الدين الآمدي ، في كتاب « الإحكام » واختلقت طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج . فابن الخطيب

(١) انظر : القسم الدراسي من تحقيق المحصول ص ٣٥٥ . والمستصفي - للغزالي

١٠ ، ٩ / ١ . ومناهج البحث عند مفكري الإسلام - لعلي النشار ص ٦٥ .

أميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج، والآمدى مولع بتحقيق المذاهب
وتفريع المسائل .

فأما كتاب « المحصول » فاختصره تلميذه الإمام تاج الدين الأرموى
- بإشارة أبي حفص عمر بن الصدر الشهيد الوزان - في كتاب « الحاصل »
وسراج الدين الأرموى، في كتاب « التحصيل » واقتطف شهاب الدين القرافي
منها مقدمات وقواعد في كتاب صغير سماه « التنقيحات » وكذلك فعل
البيضاوى في كتاب « المنهاج » وعنى المبتدئون بهذين الكتابين وشرحهما
كثير من الناس .

أما كتاب « الإحكام » للآمدى، وهو أكثر تحقيقاً في المسائل، فلخصه
أبو عمرو ابن الحاجب، في كتابه المعروف بالختصر الكبير - المسمى « منتهى
السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل - ثم اختصره في كتاب آخر - سماه
« مختصر المنتهى » - تداوله طلبه العلم، وعنى أهل المشرق والمغرب به وبمطالعة
وشرحه، وحصلت زبدة طريقة المتكلمين في هذا الفن، في هذه المختصرات^(١).

وكما نشطت حركة التأليف في هذه الحقبة من الزمن عند الشافعية، نشطت
أيضاً عند الشيعة - الملتزمين لطريقة الشافعية - فقد خطا الشيخ حمزة بن علي
ابن زهرة الحسيني الحلبي^(٢)، في علم أصول الفقه خطى واسعة خرج من خلالها
عن دائرة التقليد والمتابعة، إلى عرض وجهات نظر مخالفة لما في عدة الشية
الطوسى كما أثار مسائل لم تسكن مثارة من قبل في كتاب الطوسى، إلا أن
هذه المخالفات أمور عرضية لا تمس الهياكل المنهجية .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦٠ . وبلوغ السؤل لمخولف ص ١٩٧ .

(٢) هو حمزة بن علي بن زهرة الحسيني - ولد سنة (٥١١ هـ) . فقيه إمامى من

أهل حلب صنف التصانيف وتوفى سنة (٥٨٥ هـ) [الإعلام ٢٧٣/١]

كما ظهر العديد من كتب الشيعة في الأصول ، مثل : « معارج الوصول إلى علم الوصول » و « نهج الوصول إلى علم الأصول » لنجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي المسكي^(١) ، و « النهاية » لجمال الدين الحسن بن علي بن المطهر الحلي المتوفى سنة (٥٧٢٦هـ) .

وفي القرن السابع الهجري وما تلاه اتجهت جهود العلماء إلى التلخيص ، والشروح ، والتبويب ، وكثيراً ما كانت التلاخيص شديدة الاختصار أحياناً حتى بلغ حد الرموز ، ثم جاءت الشروح تحمل هذه الرموز ، فكثرت التلخيص والاختصار ، وكثر التوضيح والشروح .

وقد أفاد منهج المتكلمين ، علم أصول الفقه ، حيث خلت أبحاثه من التعصب لمذهب معين ، ولم تخضع فيه القواعد الأصولية للفروع المذهبية ، بل كانت القواعد تدرس على أنها حاكمة على الفروع ، وعلى أنها دعامة للفقه ، وطريق الاستنباط ، وقد أفاد ذلك قواعد أصول الفقه ، فدرست دراسة عميقة بعيدة عن التعصب في الجملة ، صحبها تنقيح وتحرير لهذه القواعد^(٢) .

ثانياً : طريقة الحنفية أو الفقهاء :

عرفت هذه الطريقة ، بطريقة الحنفية ، لأن فقهاءهم ، هم الذين التزموا التأليف بها ، كما عرفت بطريقة الفقهاء ، بسبب أنها نتاج كتاباتهم .

(١) هو : جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسين بن سعيد الهذلي الحلي . فقيه إمامي مقدم . كان مرجع الشيعة الإمامية في عصره . صنف التصانيف . وتوفى بالحلة سنة (٥٦٧٦هـ) . [انظر : روضات الجنات ١/١٤٦ . والأعلام ١/١٨٤] .
(٢) انظر : أصول الفقه - لأبي زهرة ص ١٨ .

وقد تميزت هذه الطريقة « بالنفوس على الفسكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الدقة ما أمكن » (١) .

« والسر في سلوك علماء الحنفية هذه الطريقة: أن أئمتهم السابقين لم يتركوا لهم قواعد مدونة مجموعة ، كالتى تركها الشافعى لتلاميذه ، وإنما تركوا لهم فروعاً ومسائل فقهية كثيرة متنوعة ، وبعض قواعد منشورة في ثنايا هذه الفروع ، فعمدوا إلى تلك الفروع ، وجمعوا التشابه منها بعضه إلى بعض ، واستخلصوا منها القواعد والضوابط ، وجعلوها أصولاً لمذهبهم ليؤيدوا بها الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم ، ولتكون سلاحاً لهم في مقام الجدل والمفاظرة » (٢) .

« فإذا وجدوا من القواعد ما لا يتسع لبعض الفروع ، تصرفوا فيه ، وقرروه على نحو يتسع لها ، ولا يضيق عنها » (٣) . فكانوا إذا قرروا القواعد الأصولية بناء على المروغ الفقهية ، ثم جاء فرع فقهى يخالف هذه القاعدة - شكلوها بالشكل الذى يتناسب مع هذا الفرع تشكيلاً يخلصهم من التناقض بين هذا الفرع الفقهى ، وتلك القاعدة الأصولية (٤) . فأثبتوا القواعد الأصولية التى رأوا أن أئمتهم بنوا عليها اجتهادهم ، وجعلوا رائداهم فى تلك الأحكام التى استنبطها أئمتهم ، بناء عليها ، لا مجرد البرهان النظرى ، « ولذا نجد أبا بكر الجصاص (٥) »

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦٠

(٢) أصول الفقه الإسلامى - لطفى الدين شعبان ص ١٧ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦٠ .

(٤) انظر : أصول الفقه - للبرديسى ص ١٦ .

(٥) هو : أحمد بن على - أبو بكر الجصاص . ولد سنة (٥٣٥ هـ) . انتهت إليه

رئاسة الحنفية فى عصره . صنف التصانيف ، وتوفى ببغداد سنة (٥٣٧٠ هـ) . [الأعلام

٥١/١ وطبقات الفقهاء ص ١٤٤ وطبقات الأصوليين ١ / ٢١٤]

(٢٠ - القاضى البياضى)

- من الحفنية - يقرر القاعدة الأصولية، ويقول: على هذا ذلك فروع أصحابنا، وكذا البردوى^(١).

فجاءت كتاباتهم « أسس بالفقه ، وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية »^(٢).

فكانت دراسة الأصول على ذلك النحو صورة ليقايم الفروع المذهبية وحججها ، وإثبات سلامة الاجتهاد فيها^(٣).

يقول علاء الدين الحفنى فى ميزان الأصول : « وتصانيف الفقهاء قسمان : قسم وقع فى غاية الإحكام والإتقان ، لصدوره من جمع الأصول والفروع ، مثل : « مأخذ الشرع » ، « وكتاب الجدل » للماتريدى^(٤) وموهما .

وقسم وقع فى نهاية التحقيق فى المعانى وحسن الترتيب ، لصدوره من تصدى لاستخراج الفروع من ظواهر المسموع ، غير أنهم لما لم يتمهروا فى دقائق الأصول ، وقضايا المعقول - أفضى رأيهم إلى رأى المخالفين فى بعض الأصول ، ثم هجر القسم الأول ، إما لتوحش الألفاظ والمعانى ، وإما لتصور المهمم والتوانى ، واشتهر القسم الآخر »^(٥).

(١) الأمر فى نصوص التشريع الإسلامى ص ٢٦ ، ومباحث الحكم ص ٥١ المذكور .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦٠ .

(٣) انظر : أصول الفقه - لأبى زهرة ص ١٩ .

(٤) هو محمد بن محمد بن محمود - أبو منصور الماتريدى - امام علماء الكلام . صنف

للتصانيف المفيدة وتوفى سنة (٣٣٣ هـ) . [الأعلام ٣ / ٩٦٨ ، وطبقات الأصوليين

١ / ١٩٣] .

(٥) كشف الظنون ١ / ١١٣ ، ١١٤ ، وأصول الفقه للباحسين ص ٦٢٢ .

والقسم الدراسى من تحقيق المحصول ص ٣٥٧ .

وعلى هذا ، فإن متقدمى الحنفية كتبوا فى القسم الأول ، إلا أن الطريقة الثانية المنسوبة إليهم هى التى تغلبت واشتهرت بعد ذلك ، وتفحص خصائص هذه الطريقة فى الآتى :

١ - إن القواعد الأصولية فيها تابعة للفروع المنقولة عن أئمة المذهب ، فما كان من القواعد ، موافقاً لما نقل عن الأئمة أقروه ، وما كان منها مخالفاً هجروه .

ولعل السبب فى ذلك ما أشرنا إليه : من أن أئمة المذهب لم يؤلفوا كتباً فى أصول الفقه تبين مفاهيمهم ، وتمين الطريقة التى التزموها ، فكان على الفقهاء أن يتلمسوا تلك القواعد من الأحكام الفرعية المنقولة عن هؤلاء الأئمة ، أو مما صدر عنهم من قواعد خلال تعرضهم للأصول .

٢ - كثرت الفروع والأمثلة والشواهد الفقهية فى السكتب المؤلفة على هذه الطريقة ، وهو أمر كان له الفضل فى إبراز فروع المذهب وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً .

٣ - إن المؤلفين وفق هذه الطريقة ، قد يجعلون من فرع فقهى قاعدة قائمة بذاتها ، فهم إذا ما قعدوا أصلاً أو قاعدة ، بعد تتبع الفروع المروية عن أئمتهم ثم وجدوا فرعاً يخرج عن هذا الأصل - جعلوا من الفرع أصلاً وقاعدة قائمة بذاتها ، أو تكلفوا بتشكيله لئلا يخرج عما توصلوا إليه من أصول ، وربما أضافوا إلى القاعدة قيوداً جديدة ، بحيث تشمل كل الفروع المعارضة^(١) .

وجاء من أحسن ما كتبه الفقهاء المتقدمون - بعد الماترىدى - مصنف

الإمام أبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي^(١) المسمى بأصول الكرخي، وهي صفحات قليلة طبعت ملحقة بقايس الفظر للدبوسي^(٢)، ويمكن أن تعتبر من باب قواعد الفقه الكلاسيكية، فهي إليه أقرب منها إلى أصول الفقه^(٣).

وجاء أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، فكتب «أصوله» أيضاً كقائمة لسكتابه أحكام القرآن.

وقد جاء كتاب «تأسيس الفظر» للإمام عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي، امتداداً لما كتبه أبو الحسن الكرخي والجصاص، فكتب فيه - وفي كتابه «تقويم الأدلة» - بأوسع من جميعهم، وتم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه^(٤). مع شيء من التطور، وهو يمثل منهج الفقهاء في التأليف القائم على مزج الأصول بالفقه، وكثرة تفرع المسائل الجزئية، وبناء القواعد والمسائل الكلية على النكت الفقهية^(٥).

(١) هو: عبيد الله بن الحسن - أبو الحسن الكرخي - ولد بالكرخ سنة (٢٦٠ هـ) وانتهت إليه رياضة الحنفية بالمراق. له تصانيف مفيدة. وتوفي ببغداد سنة (٣٤٠ هـ) [والاعلام ٢/ ٦١٦ وطبقات الفقهاء ص ١٤٢ وطبقات الاصوليين ١/ ١٩٧].

(٢) هو: عبيد الله بن عيسى الدبوسي، كان ممن يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج انتهت إليه مشيخة بخاري وسمرقند. صنف التصانيف المفيدة وتوفي ببخارى سنة (٤٣٠ هـ).

[انظر: مقدمه تأسيس النظر: نقلا عن وفيات الاعيان والشذرات وتاج التراجم ومفتاح السعادة ٢/ ١٨٤].

(٣) انظر: القسم الدراس من تحقيق المحصول ص ٣٥٨.

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦١.

(٥) انظر: أصول الفقه للباحسين ص ٦٢١.

ثم صنف نجر الإسلام ؛ على بن محمد البزدوى^(١) ، كتابه المسمى « كنز الوصول إلى معرفة الأصول » فكان من أهم مؤلفاتهم بعد « تأسيس الفظر » و « تقويم الأدلة » ، ويمد بحق أوضح ما ألف على طريقة الحنفية ، فقد تناول فيه المباحث الأصولية التي يتناولها الأصوليين من المتكلمين ، ولكن على طريقة الأحناف الخاصة^(٢) .

ثم صنف شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد السرخسى^(٣) ، أصوله - المطبوع في جزئين - « فكان له مثل بيان كتاب البزدوى ، لكنه أوسع عبارة ، وأكثر تفصيلاً »^(٤) ، وهو في حقيقة أمره - تلخيص لتقويم الأدلة ، مع إضافة بعض أمور مفيدة مهمة .

« ويمكن القول بأن البزدوى ، كان من أعظم رواد أصول الفقه ، عند الأحناف ، وأن العلماء فيما بعد ، كانوا متأثرين به وبالإمام السرخسى ، إلى حد كبير »^(٥) . ولسنا بحاجة إلى التذليل على تأثر البزدوى ، ومعاصره السرخسى ،

(١) هو : على بن محمد بن عبد الكريم - نجر الإسلام البزدوى . ولد سنة (٤٠٠ هـ) . كان من أكابر فقهاء الحنفية له مصنفات جليلة في الفقه والأصول . توفي سنة (٤٨٢ هـ) [الاعلام ٢ / ٦٩١ وطبقات الأصوليين ١ / ١٧٦ ومفتاح السعادة ٢ / ١٨٤] .

(٢) القسم الدرر من تحقيق المحصول ص ٣٥٨ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن سهل - شمس الأئمة أبو بكر السرخسى - كان من فقهاء الحنفية المجتهدين . تولى القضاء وصنف التصانيف النافعة ، ومات بسجته سنة (٤٨٣ هـ) [الاعلام ٣ / ٨٤٨ . وطبقات الأصوليين ١ / ٢٧٦ ومفتاح السعادة ٢ / ١٨٦] .

(٤) أصول الفقه - لأبي زهرة ص ٢٠ .

(٥) أصول الفقه - للباحسين ص ٦٢١ .

بالمتكلمين ، لأن ما نقلناه عن علاء الدين الحنفي ، يكفي مؤنة هذا ، فهو قد قال ،
عن مثل السرخسي والبزدوي : بأن كتبهم في نهاية التحقيق في المعاني ،
وحسن الترتيب . إلا أنهم أفضى رأيهم إلى رأى المخالفين في بعض
الفصول»^(١).

وقد شرح أصول البزدوي كثيرون ، وأحسن من شرحه : علاء الدين
عبد العزيز بن أحمد البخاري^(٢) ، وهو المسمى « بالكشف »^(٣) .

وجاء من بعد هذه الكتب مختصرات ، ومطولات تنهج على مثالها ، مثل
النار للنسفي^(٤) ، وغيره من الكتب .

وبهذا تختلف أصول الحنفية ، عن أصول الشافعية ، في أن أصول الشافعية
كانت مناجاً للاستنباط ، وكانت حاكمة عليه ، أما طريقة الحنفية ، فقد كانت
غير حاكمة على الفروع ، بعد أن دونت ، أى أنهم استنبطوا القواعد التي تؤيد
مذهبهم ، ودافعوا عنها ، فهذه مقاييس مقررة ، وليست مقاييس حاكمة .

وهذه الطريقة التي سلكها الحنفية - وإن بدت في ظاهر الأمر عقيمة

(١) انظر : القسم الدراسي من تحقيق المحصول ص ٣٥٩ .

(٢) هو : عبد العزيز أحمد بن محمد - علاء الدين البخاري - من فقهاء الحنفية ،
له مصنفات مفيدة توفى - سنة (٧٣٠ هـ) [الاعلام ٢ / ٥٢٤ نقلا عن الفوائد البهية
ص ٦٤ ، وطبقات الأصوليين ١ / ١٤١] .

(٣) طبع بالاستانة و المشهور بالكشف الكبير .

(٤) هو : عبد الله بن أحمد بن محمود - حافظ الدين النسفي - فقيه حنفي له
مصنفات مفيدة في التفسير والأصول توفى سنة (٧١٠ هـ) وفيها خلاف ، [الاعلام
٢ / ٥٤٦ وطبقات الأصوليين ١ / ١١٢ ومفتاح السعادة ٢ / ١٨٨] .

أوقليلة الجدوى ، لأنها دفاع عن مذهب معين - قد كان لها أثر في التمكيز
الفقهى عامة^(١) .

« وقد نهج على طريقة الفقهاء بعض الشافعية ، فوضعوا مصنفات أصولية على
طريقتهم ، كان من أبرز هذه المصنفات « تخريج الفروع على الأصول »^(٢)
لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني الشافعي المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) ، وقد نهج
فيه مصنفه منهج أبي زيد اللبوسى فى « تأسيس الفطر » من رد الجزئيات إلى
الكليات فى بيان علاقة الفروع والجزئيات الفقهية بأصولها وضوابطها من
القواعد والكليات ، وبيان الأصل الذى ترد إليه كل مسألة خلافية^(٣) .

كما كان من أبرزها أيضاً كتاب « التمهيد » للأسنوى . وكتاب « مفتاح
الوصول ، لبناء الفروع على الأصول »^(٤) للتلسمانى .

ثالثاً : طريقة المتأخرين :

سلك بعض العلماء المتأخرين طريقاً جمع بين الطريقتين ، فحققوا القواعد
الأصولية بالأدلة النقلية والعقلية ، وطبقوها على الفروع الفقهية ، فجاءت
تصانيفهم جامعة للفائدتين :

فائدة خدمة الفقه .

وفائدة تحميم الأدلة ، والبحث فى مذهب المتكلمين ، وحجة كل منهم .

(١) انظر : أصول الفقه - لأبى زهرة ص ٢٠ .

(٢) طبع بدمشق .

(٣) أصول الفقه للباحسين ص ٦٢٨ ، ٦٢٩ .

(٤) طبع بالمغرب ، ثم بالقاهرة عدة مرات .

فكتب في ذلك ، الإمام مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب بن الضياء
- المعروف بابن الساعاتي البغدادي الحنفي^(١) - المتوفى سنة (٦٩٤ هـ) ؛ كتاباً
جمع فيه زبدة كلام الإحكام ، وكلام البزدوى ، وسماه « بديع النظام الجامع
بين كتابي البزدوى والإحكام » ، وقد جاء في أحسن الأوضاع وأبدعها .

وكتب صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن محمود^(٢) - صدر الدين الجبوني
البخاري الحنفي - كتابه « تنقيح الأصول » ولما فرغ منه وجدته في حاجة
إلى إيضاح ، فشرحه في كتاب سماه « التوضيح في حل غوامض التنقيح » ، وهو
يعتبر مختصراً من أصول البزدوى ومحصول الرازي ، ومختصر ابن الحاجب^(٣) .

وقد سلك هذه الطريقة بعض المتكلمين ، فكتب شهاب الدين القرافي
- المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) - « الفروق » . وكتب تاج الدين عبد الوهاب بن
علي السبكي - المتوفى سنة (٧٧١ هـ) « جمع الجوامع » ، ذكر فيه الأصول ،
وما فيها من الخلاف ، مجردة عن الأدلة ، كما ذكر في مقدمته أنه جمعه من زهاء
مائة مصنف ، وقد اهتم المتأخرون بشرحه واختصاره .

وكتب الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الفوناطي ، المعروف

(١) هو : أحمد بن علي بن ثعلب بن الضياء - كان إماماً فاضلاً صاحب تصانيف

مفيدة ، توفي سنة (٦٩٤ هـ) . [ومفتاح السعادة ٢ / ١٨٧]

(٢) هو : عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد الجبوني البخاري - صدر

الشريعة - من فقهاء الحنفية ، كان عالماً بالحكمة والطبيعات والأصوليين له مصنفات جليلة
توفي سنة (٧٤٧ هـ) . [الاعلام ٢ / ٦٢٠ وطبقات الأصوليين ٢ / ١٦١ ، ومفتاح السعادة

٢ / ١٩٠] .

(٣) وقد طبع في القاهرة غير مرة ، مع حاشية التلويح للسيد التفتازاني ، ومعها

حواش أخرى .

بالشاطبي^(١)، كتابه «الموافقات»، وهو كتاب عظيم الفائدة، سهل العبارة، وقد طبع غير مرة.

وكتب كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي - المعروف بابن الممام الحنفي^(٢) - كتابه «التحرير»، وهو كتاب موجز بالغ في إيجازه. وقد شرحه تلميذه محمد بن محمد - أمير حاج الحلبي^(٣) - في كتاب سماه «التقرير والتحرير» كما شرحه... في كتاب سماه «التيسير».

وكتب محب الدين بن عبد الشكور البهاري، للمتوفى سنة (١١١٩ هـ)، كتابه «مسلم الثبوت»، وهو كتاب مركز دقيق يعز فهمه من دون شرحه ومؤلفه يسمى إلى إقرار المذهب الحنفي، وإبطال آراء الخصوم، ولا يختلف في طريقته ومنهاجه عن السكتب السابقة^(٤).

وكتب القاضي محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني^(٥)، كتابه «إرشاد

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد - من أصل غرناطة - كان من أئمة المالكية، عالما بالأصول، له تصانيف مفيدة، توفي سنة (٧٩٠ هـ)، [طبقات الأصوليين ١٢/٢، والأعلام ٢٥/١].

(٢) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي - كمال الدين ابن الممام - ولد بالإسكندرية سنة (٧٩٠ هـ) ونبغ في القاهرة - صار إماما عارفا بالفنون المختلفة. صنف التصانيف وتوفي سنة (٨٦١ هـ) [طبقات الأصوليين ٣٦/٣ والأعلام ٩٣٩/٣].

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أمير الحاج - شمس الدين أبو عبد الله - فقيه حنفي له مصنفات جليلة توفي سنة (٨٧٩ هـ). [طبقات الأصوليين ٣/٤٧، والأعلام ٩٧٩/٣].

(٤) أصول الفقه للباحسين ص ٦٣١/٦٣٢.

(٥) هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني. ولد سنة (١١٧٢ هـ) باليمن له مؤلفات جليلة توفي سنة (١٢٥٠ هـ) [انظر: طبقات الأصوليين ٣/١٤٤، ومعجم المطبوعات لسركيس ص ١١٦٠، والأعلام ٩٥٣/٣].

الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، وهو بحق يمكن « أن يكون أساساً لنوع من الدراسات النقدية في علم الأصول ، فقد قصد مؤلفه استعراض الآراء في المسائل الأصولية ، مع استدالات أصحابها ، وعهد إلى ترجيح ما رآه راجحاً من غير تقييد بمذهب من المذاهب ، ولم يتناول من المقدمات الأصولية التي اعتاد سابقوه تفاولها في أوائل صفحات كتبهم إلا ما رآه ضرورياً ، وكل ذلك بأسلوب حسن واضح » (١) .

وقد تغلبت هذه الطريقة الجامعة على الطريقتين السابقتين ، وغدت الممثلة الحقيقية لأسلوب التأليف في الأصول ، منذ نهاية القرن السابع حتى بدء النهضة الحديثة للفكر الإسلامي .

وبالجملة فإن من ألقى نظرة في أصناف السكتب المدونة في علم أصول الفقه ، وجدها مختلفة المشارب ، متمايفة الأعراض . وإن من أصحابها من نظر إلى أحوال الأدلة ، وما يتوقف عليها ، فوضع قواعد أصوله على هذا المنهج ، مدلاة بأنظار متبوعة بأقوال الخصوم وبحوثهم ، كما في البرهان للإمام الحرمين ، ومستصفي الغزالي ، ومختصر ابن الحاجب ، وهي طريقة أهل الكلام .

ومنهم من لم يتعرض للاستدلال في غالب المسائل ، وهؤلاء منهم من أكثر من الأمثلة والشواهد المتفرعة على تلك الأصول ، وهي طريقة الفقهاء .

ومنهم من نظر إلى أحوال الأدلة ، ومقاصد الشريعة ، وتوسع في مسمى (أصول الفقه) فوضع قواعده على هذا المنهج ، وأيده بالدلالة التفصيلية ، كتابا وسنة ، وأكثر من الأمثلة والشواهد المتعلقة بأسرار التشريع ، فجاءت أصوله كفيلة بالباين ؛ ماخذ الأحكام ؛ وأسرار التشريع « كموافقات الإمام الشاطبي » وكتاب « الفروق للإمام القرافي » وامتاز هذان الكتابان عن

سائر كتب الأصول ، يجمعهما لدلائل الفقه الإجمالية ، ومقاصد الشريعة
الكلية ، بما يتوقف عليه الفقه ، باعتبار الأدلة التفصيلية ، والتعاليل الجزئية^(١)
وقد ترك العلماء ثروة عظيمة من الكتب المؤلفة في هذا العلم على طريقتي
المعكامين والفقهاء ، تدرج بها دور الكتب في شتى الأقطار .
وبعد هؤلاء « اقتصر الكتّابون على حل الألفاظ وفك الطلاسم ، وشرح
العبارات ، فلم يأتوا بجديد ، ولم يضيفوا إلى ما كتب السابقون شيئاً »^(٢) .
ولا ننكر فضل هؤلاء العلماء ، ولا نقل من جهودهم المصنية ، التي بذلوها
في خدمة الشريعة ، والعناية بعلومها ، فلولا أن الله قيضهم للقيام بهذا العمل
الجليل ، لما وصل إلينا شيء من هذه الثروة العظيمة .

المبحث الثالث

طريقة الإمام نجر الدين الرازي ، والمتأثرين بطريقته

الإمام نجر الدين الرازي :

هو : محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي الرازي الطبري
(أو الطبرستاني) القرشي النخعي البكري ، حيث ينتهي نسبه إلى أبي بكر
الصديق - رضي الله عنه - .

لقب ، بالإمام ، وشيخ الإسلام ، ونجر الدين .

(١) انظر : بلوغ السؤل ، لخلاف ص ١٩٧ - ١٩٩ .

(٢) أصول الفقه - للبرديسي ص ١٩ .

وكنى بأبي عبد الله، وأبي المعالي، وأبي الفضل، وعرف بابن خطيب الري.
ولد الإمام بمدينة الري^(١) يوم الجمعة، الخامس عشر من شهر رمضان،
سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وقيل ثلاث وأربعين وخمسمائة^(٢).

ونشأ في أسرة عربية، من عرب الحجاز الذين قصدوا الأقاليم الشرقية
للجهاد أو للتجارة، واستقروا « بالري » حيث ولد الإمام ونشأ في حاضرة
بلاد المعجم، ومركز إشعاع تلك الثقافات.

كان والده الإمام السعيد، ضياء الدين عمر بن الحسين بن الحسن أبو القاسم
الرازي، خطيب الري، ومن كبار علمائها، فقيهاً أصولياً، له مكانة ومنزلة
رفيعة. وقد تولى بنفسه تعليم ابنه، فلققه ما كان عنده من العلوم المختلفة،
وأبان له طريق البحث والتحصيل.

والأمات والده قصد السكال السمعاني^(٣)، فأخذ عنه علومه وفنون معرفته،

(١) مدينة عظيمة، كانت حينذاك العاصمة الكبرى لبلاد المعجم، شرق سلسلة
الجيال الإيرانية.

(٢) انظر: تاريخ روضة الناظر - لابن الشحنة ص ١٨١ خ، وتمة المختصر
لابن الوردى ص ١١٤، ١١٥، ١١٥، ١١٤، والتمهة البهية في طبقات الشافعية - لمبداء الله بن حجازي
لوحة ٤٣ خ. وسير أعلام النبلاء - للذهبي ٢٢٨/١٣ خ، وشذرات الذهب - لابن العماد
٢١/٥، ٢٢؛ وطبقات ابن السبكي الكبرى ٢٢/٥ - ٤٠، وطبقات الأسنوي
٢٦٠/٢، ٢٦١ وطبقات الأسدى لوحة ٤٤ خ، وطبقات ابن هداية ص ٦١، ٧٤،
وطبقات المفسرين للداودي لوحة ٥٠ خ، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء - لابن أبي
أصيبعة ص ٤٣٧-٤٤٥ خ. والكافي في معرفة علماء مذهب الشافعي - للبهسي لوحة
٣٢ خ، ومروءة الجنان - للياضي ٤ / ٨٦٧ مفتاح السعادة ٢ / ١١٦-١٢٣، ووفيات
الاعيان - لابن خلكان ٣ / ٣٨١-٣٨٣.

(٣) هو: كمال الدين أحمد بن زيد - أبو نصر - لم يعرف شيء عن حياته.

ثم عاد إلى الري ، فدرس على المجد الجليل^(١) ، وصحبه إلى مراغة ، ومكث معه حتى أتم علم الكلام والحكمة ، كما درس على غيرهم ، حتى أتقن علومًا كثيرة وفنونًا شتى .

حفظ « الشامل » في علم الكلام لإمام الحرمين ، و « المستصفي » في الأصول للفرزالي ، و « المعتمد » في الأصول ، لأبي الحسين البصرى .

كان محباً للعلم ، مجتهداً في تحصيله ، متأسفًا عن الاشتغال عنه^(٢) ، هذا إلى جانب ما وهبه الله من حدة الفكر ، وقوة النظر ، وحسن العبارة ، وكثرة البراعة في صناعة الطب ومباحثه . مع ذوق رفيع ، ومعرفة جيدة بالأدب العربي والفارسي ، وقدرة عظيمة في الجدل والمناظرة .

تأثر الإمام بما كان في عصره من اضطرابات ، فكرس حياته للدفاع عن الدين ، ودفع الشبه عنه ، خاصة وأن الفرق قد كثرت ، والبدع قد انتشرت والتعصب والغطرسة قد سيطرا على القلوب .

فحمل لواء أهل السنة والجماعة ، وخاض معارك سجلت مع الشيعة وغيرهم من فوق المبتدعة ؛ كانت دائماً تنتهى بالنصر المؤزر لأهل السنة .

بدأ الإمام رحلة جهاده إلى خوارزم ، فدار بينه وبين الطوائف فيها مناظرات حول المعتقدات فتهرهم ، وأفحمهم بالحجة الساطعة والحق المبين ، ثم غادرها إلى ما وراء النهر ، فناظر وحاج الطوائف ، ثم عاد إلى الري ، فاتصل بالسلطان « خوارزمشاه » ونال عنده أسنى المراتب .

(١) كان من أكابر أصحاب محمد بن يحيى ، وله مصنفات جليلة ، ولم يعرف شيء عن حياته .

(٢) انظر : عيون الأنباء - لابن أبي أصيبعة ص ٤٣٨ وما بعدها .

ثم قدم هراة^(١)، ونال من السلطان تكريماً وتعظيماً ، وجابه من الكوامية معارك ومؤامرات دنيئة ، فرموه بالخروج عن الإسلام ، وطعنوا في دينه وخلفه^(٢) ، فلم يعبأ بما رموه به ، وظل يجاهدهم ، ويجاهد لهم بالحق . وقد عد ابن السبكي^(٣) تسعا وعشرين فرقة ، نازلها الرازي ، وانقصر عليها .

وقد ترك مصنفات كثيرة في فنون مختلفة باللغتين العربية والفارسية ، انتفع بها المسلمون من بعده ، كما ترك تلامذة مخلصين له ، قاموا بإخراج كتبه وشرحها أو تلخيصها^(٤) ، وقد كان لهذه الكتب أثر كبير - على الفقهاء المتأخرين - في دراساتهم ونتاجاتهم العلمية .

والحق أن الإمام الرازي ، كان صادقاً في معتقده ، مخلصاً لدينه ، عالماً محباً للعلم ، جامعاً لأطرافه ، عاملاً على نشره ، وإبعاد الشبه عنه .
وتوفى - رحمه الله - بهراة يوم الإثنين - يوم عبد الفطر - سنة ست وسمائة من الهجرة (٦٠٦ هـ) ودفن آخر النهار في جبل قرب هراة^(٥) .

« طريفة الإمام الرازي »

جمع الإمام الرازي شتى العلوم ، وأنواع الفنون ، بدون تفرقة ، فالعلوم

(١) هراة : مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان ، كثرت بها العلماء ؛ وملاها أهل الفضل والثراء . خربت التار وأبادوا أهلها سنة (٦١٨ هـ) .

(٢) انظر : السكافي للبهنسي لوحة ٣٢ خ ، وتاريخ ابن الوردي ص ١١٤ .

(٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٣٣/٥ - ٤٠ .

(٤) من هؤلاء : شهاب الدين النيسابوري ، وإبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني ، وشمس الدين الخسر وشاه ، وتاج الدين الأرموي ، وغيرهم .

(٥) انظر : عيون الأنبياء ص ٤٤٠ خ ، ووفيات الأعيان ٣/٣٨٢ ، وطبقات

الشافعية - للأسنوي ٢/٢٦٠ ، ومفتاح السعادة ٢/١٢٣ .

هذه لا تخرج عن كونها حقائق يجب الوقوف عليها والعمل بموجبها ، فعملها
فرض من الفرائض .

فأخذ يحقق ويدقق الخفي أو المشكل من الفنون ، ويفحص وراء دقائق
المسائل ومعضلات الأمور ، ويسجل الفاض ويستكشف المجهول بصبر
وجلد فائقين .

وكان - مع تقديره لجهود سابقيه - لا يأخذ كل ما جاء عنهم مأخذ
التساميح ، بل كان ينظر ويوازن ، وينتقد ، ويتبع الثغرات في مصنفات من
سبته من الأئمة في سائر العلوم ، ويحاول تجريد كعبه عنها^(١) .

وكان لدراسته المناهج الفلسفية والطرق المنطقية ، أثر كبير عنده في كمال
الثقافة الإسلامية ، التي أصبح لها هيكل واضح المعالم ، راسخ القواعد ،
تتراص فيه المعارف الحكمية ، والمعارف الدينية ، وتشد فيه الفلسفة الشريفة
على أنها خادمة لها ، كما هو مذهب الأشعري ، لا على أنها مسيطرة عليها ،
كما هو مذهب المعتزلة^(٢) .

ولم تخرجه هذه الدراسة عن حدود الدين ، وإنما زودته بما عند خصومه
من حجج وبراهين .

وظهر ذلك في تصانيفه ، فقد اتخذ لنفسه في التأليف أسلوباً يختلف عن
أسلوب سابقيه ، وهو أسلوب لم يسبق إليه « فهو يذكر المسألة ويفتح باب
تقسيمها ، وقسمه فروع ذلك التقسيم ، ويستدل بأدلة السبر والتقسيم ، فلا يشذ
فيه عن تلك المسألة فرع له بها علاقة ، فانضبطت له القواعد ، وانحصرت
المسائل »^(٣) .

(١) انظر : القسم الدراسي لتحقيق المحصول ص ٧٨ . ١١٧ .

(٢) انظر : التفسير ورجاله - لابن عاشور ص ٦٦

(٣) الوافي بالوفيات ٤/ ٢٤٩ .

« وقد استوعب الإمام الرازي - وهو لا يزال في مستقبل العمر - أم الكتب الأصولية لسابقه ، فدرس « البرهان » لإمام الحرمين ، و « العهد » للقاضي عبد الجبار ، وحفظ « المستصفي » للغزالي ، و « المعتمد » لأبي الحسين البصري »^(١) . فجمع أمهات الكتب الأربعة ، التي تعتبر أصول هذا الفن ومسائله وتفريعاته ، على طريقة المتكلمين .

فاستطاع بهذا أن يجمع خلاصة ما جاء عن المعتزلة في كتابي « العهد » و « المعتمد » وما أضافوه إلى أصولهم من مسائل متعلقة بعلم الكلام ، وما ورد عن الأشاعرة ، وما اعتمده من قواعد أوردها صاحب « البرهان » و « المستصفي » .

وبعد أن حقق المذهبين ، ووقف على الاتجاهين ، خرج بما استحسنه من كلام الفريقين ، وما ارتآه مناسباً وموافقاً ليكون نهجاً صادقاً لطريقة المتكلمين . فنقل عن أبي الحسين البصري ، والقاضي عبد الجبار ، ما حل له من قواعد ، وما ذهب إليه من مسائل وفروع ، وما لم يرق له تركه ، مخالفاً لهما ، ناقداً لإياها ، سالسكاً مسلك الغزالي وإمام الحرمين ، متقبهاً طريقتهما ، ومع هذا « لم يسر وراءهم سير مقلد يجمع ما قالوه ثم يلخصه ويقرره ، كما قد يتصور البعض ، ولكنه نظر في كل ذلك ، نظرة الفاحص المدقق ، والناقد البصير ، وله على سابقه - وعلى رأسهم الإمام الغزالي وأبو الحسين البصري - مؤاخذات وملاحظات تدل على تبحر في هذا العلم ، وإحاطته بمسائله »^(٢) .

وخرج الإمام الرازي - بعد هذا كله - بثمرة جهد طيبة ، قدمها في كتابه « المحصول في علم الأصول » ، الذي يعتبر بحق النهج الواضح ، والطريقة المثلى

(١) التقسم الدرسي من تحقيق المحصول ص ٧٩

(٢) التقسم الدرسي من تحقيق المحصول ص ٧٩

لأصول المتكلمين؛ وقد عده فقهاء الشافعية - الذين أتوا من بعده - منهاجاً لمدرستهم ، وذلك لشموله ما حوته الأمهات الأربع الجامعة لأصولهم ، وشتات طرقهم وقواعدهم الأصولية .

نضيف إلى هذا أن الإمام الرازي سلك مسلكاً يخالف معاصره - الآمدي ، الذي لخص بدوره هذه الكتب - فعلى قدر ما كان الرازي يميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج ، كان الآمدي مولعاً بتحقيق المذاهب ، وتبريع المسائل ، فاختلفت طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج^(١) .

ولقد لقيت طريقة الإمام الرازي قبولا عند الشافعية فنضلوها على طريقة الآمدي ، ورزق الحصول شهرة واسعة بين الأصوليين ؛ فساروا سيرته ، والتزموا طريقته ، فحوت مصنفاتهم خيرة ما أتى به الأشاعرة والمعتزلة من قواعد أصولية بعيدة عن التعصب .

ولا يسعنا إلا القول : بأن للإمام الرازي فضلاً عظيماً وجهداً مشكوراً في توضيح طريقة المتكلمين ، وتمييزها في إطار واضح مقنع محكم ، تأثر به من جاء بعده من علماء الشافعية ، كتأثر علماء الحنفية بالإمام البزدوي .

المتأثرون بطريقة الإمام الرازي :

قد تأثر بطريقة الإمام كثير من تلاميذه ، ومن أتى بعدهم ممن شغفوا بتهججه وقاموا بإحياء طريقته ، حتى على شأنها ، وارتفع ذكرها بين الأوساط العلمية . وكان من السابقين في هذا : تاج الدين الأرموي ، وسراج الدين الأرموي وشهاب الدين القرافي ، وناصر الدين البيضاوي .

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٢٦٠

وإنما خصصنا هؤلاء بالذكر لشدة تأثرهم بطريقة الإمام . وسنمرف بهم ،
وفوض مدى تأثرهم .

١ - تاج الدين الأرموى :

هو : محمد بن الحسين بن عبد الله^(١) ، تاج الدين ، أبو الفضائل الأرموى^(٢)
الشافعي . وقيل : محمد بن الحسن بن عبد الله^(٣) . وكناه بأبي الفضل ابن قاضي
شبهة الأسدى .

كان من أكبر تلاميذ الإمام فخر الدين الرازى ، قرأ عليه وصحبه ،
وبرع في العقليات^(٤) ، ووصف فيها كتباً متعددة ، غلب عليها نهج شيخه
الإمام الرازى في الغالب الأعم .

(١) انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي ١٣/١٠٦١ خ . وشذرات الذهب ٥/٤٠٦ ،
٤٠٧ . وطبقات الشافعية - للأسنوى ١/٤٥١، ٤٥٢ . وطبقات الشافعية - للأسدى لوحة
٥٢ خ . وطبقات الشافعية - لابن قاضي شبهة لوحة ١٤٢ خ . وطبقات ابن السبكي
الوسطى لوحة ٦٨ خ . وكشف الظنون ٢/٣٩٣ ، والمدارس الشراعية - لناجى معروف
ص ١٤٥ ، ١٤٦ . والوفى بالوفيات - لصفدى ٢/٣٥٣

(٢) ذكر الأسدى في طبقاته : أن الأرموى نسبة لأرمينية - وهو مجانب للصواب
- إذ أن نسبة الأرموى إلى « أرمية » ، وهى مدينة عظيمة كثيرة الخيرات ، تقع
بأذربيجان ، ويزعمون أنها مدينة « زرادشت » نبي الجوس . [انظر : معجم البلدان
لياقوت ١/٢٠٢ ، ٢٠٣] .

(٣) انظر : طبقات الشافعية - لابن قاضي شبهة لوحة ١٤٢ خ والوفى بالوفيات
٢/٣٥٢ خ والحوادث الجامعة - للقوصى ص ٣١٠ . والمدارس الشراعية - لمروف
ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) انظر : طبقات الشافعية - لابن قاضي شبهة لوحة ١٤٣ خ . وطبقات الشافعية -
للأسدى لوحة ٥٣ خ . والتحف البهية - لحجازى ص ١٢٥ خ . وروضات الجنات
للخوانسارى ٨/١١٨ .

وكان وحيد عصره فضلاً ، وفريد داره علماً ، متواضعا لمن دونه مترافماً على من فوقه^(١) .

اختصر المحصول ، بإشارة أبي حفص عمر بن الصدر ، يشير إلى ذلك في قوله : « وقد صنّف في الأصول كتب متعددة مسكثرة ، غير أن الدعاوى والدلائل مقبدة منتشرة خلا كتاب « المحصول » الذي صنفه شيخنا الإمام الرازي ، غير أن الطباع تتحاشاه لكبر الحجم ، ولما اتصلت بخدمة الخبر سلطان العلماء أبي حفص عمر بن الصدر الشهيد الوزان ، أشار إلى أن اختصر كتاب « المحصول » اختصاراً من جهة اللفظ دون المعنى ، فأجبت . ولم أحذف من مسائل الكتاب إلا ما تكررت مباحثها ، وقلت الحاجة إليها ، حتى لا يكاد يبلغ عشرأ وسميته الحاصل من المحصول . وقد أتمته في ذي الحجة سنة (٦١٤ هـ)^(٢) .

وفي هذا النص ما يفيد تقديم الأرموى لكتاب « المحصول » على غيره ، لما رأى فيه ما يجعله فريداً من نوعه ، وما يدعو إلى التمسك بطريقة شيخه الإمام ، فعمل على التخلص من كل ما تتحاشاه الطباع ، ولا تستطيع الأذمان تحصيله لكبر حجمه .

وإشارة الشهيد الوزان له باختصار « المحصول » كانت مقيدة بالحفاظ على المعنى ، الأمر الذي يبقى للمحصول رونقه ، ولطريقة الإمام أصولها وفروعها ، فأصبحت الغاية لديه ، هي جذب القفوس إليه ، واجتناب ما يدعو للنفرة منه ، بحذف ما تكرر من مباحثه .

(١) انظر: الحوادث الجامعة - للقوصي ص ٣١٠ ، والوفى بالوفيات - للمصدي ٢/٢٥٢

(٢) انظر: كشف الظنون ٢/٣٩٣

وخرج « الحاصل من المحصول » في اثنتين وثمانين ومائتي صفحة من القطع المعتاد - وهو ما زال مخطوطاً - وقد ظهر في صورة واضحة جليظة تنبئ الطريق لفهم طريقة الإمام ونهجه ، وأقبل الناس عليه : دراسة وتدريساً ، وتهذيباً وتوضيحاً ؛ مبتغين من وراء ذلك إظهار طريقة الإمام في أجلى معانيها .
ثم انتقل تاج الدين الأرموي إلى بغداد^(١) - وكانت حينذاك من أكبر مراكز الثقافة في العالم الإسلامي - فاستوطنها ، واتصل بشرف الدين إقبال الشرائي ، فزادت ثروته ، واتسع جأه بوجود الشرائي .
وتولى تدريس المدرسة الشرايية ، التي بناها الشرائي ببغداد^(٢) ، وكان من فوسان المناظرين ، بفضل طريقة شيخه الإمام ، التي دأب السير عليها .
وتخرج عليه تلامذة أفاضل منهم شمس الدين الأصفهاني^(٣) ، وغيره .
وتوفي تاج الدين الأرموي عن نيف وثمانين سنة^(٤) ، قضاه في خدمة العلم ، مخلصاً لشيخه الإمام ، ولطريقته ، التي هيأها لمن جاء بعده .

-
- (١) انظر : طبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة لوحة ١٤٢ خ . والتحفة للبيهية - لطحجازی ص ١٢٦ خ .
(٢) انظر : الحوادث الجامعة - للقوضى ص ٣١٠ ، والوافي بالوفيات - للصفدي ٣٥٣/٢ . وللدارس الشرايية ص ١٤٥ .
(٣) هو : محمد بن محمود بن محمد بن عباد المعجلى - أبو عبد الله - من ذرية أبي دلف وقد بأصفهان سنة (٦١٦ هـ) اشتغل بأصفهان أول الأمر ، ثم رحل إلى بغداد ، فاشتغل على تاج الدين الأرموي ، وذهب إلى الروم ، فأخذ عن علماءها ثم ارتحل إلى القاهرة وتولى قضاء قوص ، ودرس في عدة مدارس ، وأخذ عنه جماعة منهم ابن دقيق العيد تأثر شمس الدين بطريقة الإمام أيضاً ، فقد كان لشرف أستاذه تاج الدين بها اثر في نفسه مما دفعه إلى شرح « المحصول » والتصنيف في المقليات . توفي يوم العشرين من رجب سنة (٦٨٨ هـ) عن اثنتين وسبعين سنة [انظر : شذرات الذهب ٤٠٦/٥ ، ٤٠٧ وأعلام العرب - للدجيلي ١٠٧/٢] .
(٤) الوافي بالوفيات - للصفدي ٣٥٣/٢ .

وكانت وفاته ببغداد ، قبل واقعة التتار^(١) ، بلا خلاف ، وإنما الخلاف في سنة الوفاة ، فالذهبي وابن كثير والأسنوي وغيرهم^(٢) ، ذهبوا إلى أنه توفي سنة ثلاث وخمسين وستائة (٦٥٣ هـ) .

وذهب آخرون^(٣) إلى أنه توفي سنة خمس وخمسين وستائة .
وذكر حاجي خليفة وإسماعيل البغدادي^(٤) ، أنه توفي سنة ست وخمسين وستائة .

٢ - سراج الدين الأرموي

هو : محمود بن أبي بكر بن أحمد ، القاضي سراج الدين أبو الثناء الأرموي الشافعي^(٥) .

ولد سنة أربع وتسعين وخمسمائة (٥٩٤ هـ) ، نزل الموصل^(٦) ، وقرأ بها

-
- (١) وكانت واقعة التتار سنة (٦٥٦ هـ) كما أوضحنا ذلك في التمهيد .
(٢) انظر : الوافي بالوفيات ٣٥٣/٢ ، والتحفة البهية ص ١٢٦ . وطبقات الأسنوي ٤٥٢/٢ .
(٣) انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي ٦١٠/١٣ . وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبه لوحة ١٤٢ ، والوافي بالوفيات ٣٥٣/٢ .
(٤) انظر : كشف الظنون ٣٦٣/٢ ، وهدية المارفين ١٢٦/٢ .
(٥) انظر : البداية والنهاية ١٥٨/١٣ . والتحفة البهية لوحة ١١٩ خ ، وروضات الجنات ١١٨/٨ ، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبه لوحة ١٧٤ خ ، وطبقات ابن السبكي الكبير ١٥٥/٥ ، وطبقات الأسنوي ١٥٥/١ ، وطبقات الشافعية - للأسدي لوحة ٥٤ خ وكشف الظنون ٣٩٣/٢ ، ورواة الجنان ٢٧٢/٤ ومفتاح السعادة ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .
(٦) الموصل : مدينة مشهورة - أعلا بلاد العراق - وهي إحدى قواعد بلاد الإسلام محط رحال الركبان ، ومنها يقصد إلى جميع البلدان ، [انظر : معجم البلدان لياقوت ١٩٥/٨] .

على السكال بن يونس^(١)، ثم رحل إلى قونية^(٢)، وتولى قضاءها، وصنف التصانيف المفهدة في الفنون المختلفة.

أخذ عنه كثير من أهل الفضل، منهم الشيخ صفي الدين محمد بن عبد الرحيم^(٣). اختصر «المحصل» وسماه «التحصيل» وقد «ذكر فيه أن المهم قد قصرت عن المطالب العالية إلى أن استكثروه، حتى إن المحصول - مع نظافة نظمه، ولطافة حجمه - يستكثره أكثرهم، فالتمس مني بعضهم اختصاره مع زيادات من قبلي، فأجبت»^(٤).

ويبدو أن الإعجاب بالمحصل وبطريقة تصنيفه، استهواه كما استهوى غيره، الأمر الذي حمله على اختصاره، ليسهل على المستكثرين له الطريق إلى دراسته، والوقوف على نهج الإمام الرازي من خلال ذلك.

إلا أنه في عمله هذا - قد اختلف عن سابقه صاحب «الحاصل» فصاحب الحاصل يهدف الزائد، ويحافظ على المعنى، ولا يضيف شيئاً من عنده،

(١) هو: موسى بن يونس بن محمد بن منعة بن مالك العقيلي - أبو الفتح الموصلی وشيخ الشافعية بالموصل - درس بمدة مدارس فيها، كان له معرفة تامة بالأصول والفروع، والمعقولات والمنطق والحكمة، رحل إليه الطلبة، وتوفي سنة (٦٣٩ هـ) [انظر: البداية والنهاية ١٣/١٥٨، والأعلام ٣/١٠٨٧].

(٢) قونية: من أعظم مدن الإسلام بأروم، وبها سكنى ملوكهم، قال ابن الهروي وبها قبر أنطون الحكيم. وهي موضع مدينة القيروان [انظر: معجم البلدان - لياقوت ٧/١٨٦].

(٣) هو: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم - الفقيه الأصولي الشافعي - نزل دمشق ودرس بالظاهرية، تفرقه لجدته لأمه، وأخذ عن سراج الدين الأرموي العقليات. صنف وأتى ودرس، وتخرج به أئمة فضلاء، توفي سنة (٧٢٤ هـ) [انظر: مرآة الجنان ٤/٢٧٢، والأعلام ٣/٩١٧].

(٤) كشف الظنون ٢/٣٩٣

أما صاحب «التحصيل» فقد اختصر ، وأضاف - من عنده - إلى الاختصار ما رآه ضرورياً ، غير مضيع للمعنى ، ولا هادم أو مغير لطريقة الإمام .
فقد راعى في تلخيصه بقاء الجوهر ، مقدماً إيابه في لون جديد ، مبتغياً من وراء ذلك ، أن ينال القبول لدى الدارسين ، وأن يسهم بدوره في إحياء طريقة الإمام الرازى .

وقد شرحه بدر الدين التستري ، المتوفى سنة (٥٧٣٢ هـ) ، شرحاً موجزاً سماه « حل عقد التحصيل » . وهما لا يزالان مخطوطين ^(١) .
وتوفى - رحمه الله - سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة (٦٨٢ هـ) بمدينة قونية .

٣ - شهاب الدين القرافي

هو : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله - شهاب الدين أبو العباس الصنهاجى البهنسى المصرى المالكي ، المشهور بالقرافي ^(٢) .

فهو عربى الأصل ، مصرى المنشأ والدار .
أخذ العلم عن أئمة علماء عصره ، فأخذ عن ابن الحاجب ، والغز بن عبد السلام ، وغيرهم .

برع فى الفقه والأصول ، والتفسير والحديث ، والعلوم العقلية ، وعلم الكلام

(١) تم تحقيق الحاصل والتحصيل ، ونالا المحققين بهما (درجة الدكتوراه) من كلية الشريعة - جامعة الأزهر - غير أنهما لم يطبعما للآن .

(٢) انظر : حسن المحاضرة - للسيوطى ١/٣١٦ ، والحياة العقلية - لبدوى ص ١٧٤ ،

١٧٥ ، والذخيرة - للقرافى ص ١٥ ، وشجرة النور الزكية - مخلوف ص ١٨٨ ، وكشف

الظنون ١/١٦٢ ، وطبقات الأصوليين - للراغى ٢/٨٩ ، ٩٠ ، والنهل الصافى - لابن تيمرى

ردد ١/٢١٥ ، وممعجم المؤلفين لسكحالة ١/١٥٨

والنحو ، وانتهت إليه رياسة المالكية في عصره ، وصار من الأئمة المجتهدين^(١) .
تولى تدريس القمحية ، وتخرج عليه جمع من الفضلاء ، لا يحصون كثرة ،
وهو من الثلاثة المجمع عليهم من الشافعية والمالكية ، أنهم أفضل أهل القرن
السابع بالدار المصرية ، فإنهم ابن المنير ، وثالثهم ابن دقيق العيد^(٢) .

صنف المصنفات المفيدة ، المحررة النافعة ، في مذهب المالكية ، والتي جمع
فيها بين طرائق الترويين والترطبيين ، والعراقيين والمصريين .

ولم يكن شهاب الدين القرافي ، أقل شغفا من علماء عصره بطريقة الإمام
الرازي ، فقد تناول الكثير من مصنفاته بالشرح والتلخيص ، فشرح محصول
الإمام في كتاب سماه « فرائد الأصول » ، في شرح المحصول « ذكر في مقدمته :
أنه جمع لكتابة شرحه هذا نحو ثلاثين تصنيفا في الأصول ، للمتقدمين
والمؤخرين ، من أهل السنة والمعتزلة ، وأرباب المذاهب الأربعة .

كما ألزم نفسه ببيان مشكله ، وتقييم مهمله ، وتحرير ما اختل من فهرسة
مسائله ، والأسئلة الواردة على مقننه . ولكفه - رغم ما فيه من فوائد جملة -
كثيراً ما يفوته مراد الإمام ، فيكثر من إيراد ما لم يرد عليه ، ويحمل كلامه
على غير محمله^(٣) .

وهذا الشرح كبير في حجمه يقع في ثلاث مجلدات مخطوطة ، في دار الكتب
المصرية .

(١) انظر : مقدمة الذخيرة - للقرافي ٢١/١

(٢) انظر : الفتح المبين ٨٩/٢ ، وحسن المحاضرة ٣١٦/١ ، ومقدمة شرح تنقيح

الفصول ص ط ، ومعجم المطبوعات ص ١٥٠١

(٣) انظر : القسم الدراسي لتحقيق المحصول ص ٢٥٧

وكما تناول المحصول بالشرح ، اختصره في مصنفه «تنقيح الفصول في الأصول» ذكر فيه أنه جمع المحصول ، وأضاف إليه مسائل كتاب «الإفادة» للقاضي عبد الوهاب المالكي^(١) ، وكتاب «الإشارة» لأبي الوليد الباجي ، سليمان ابن خلف المالكي ، وكتاب «التعليق» لابن القنصار ، القاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي . . . وزاد فيه مباحث وقواعد ليست في مصنفات من سبقه من الأصوليين ، فاجتمع له في ذلك عشرون باباً ، ثم لما رأى الناس اهتماماً به ، وضع لهم شرحاً له ، عوناً لهم على فهمه وتحصيله ، وبين لهم مقاصد لا تكاد تعلم إلا من جهته ، وسماه «شرح تنقيح الفصول»^(٢) .

وخرج كتابه هذا مبيّناً مذهب الإمام مالك في مسائل الأصول ، فكان جمعه «المحصول» بطريقة - التي فضلها جمهرة الأصوليين - وتبينه لأصول المالكية على هذا النمط ، إقراراً منه لفضل طريقة الإمام ، واعترافاً بحسنها ، وسيراً على منوالها .

وتوفي القرافي ، في جمادى الآخرة سنة أربع وثمانين وستمائة ، بدير الطين (دار السلام الآن) ودفن بالقرافة الكبرى :

٤ - القاضي ناصر الدين البيضاوي

أما صاحبنا القاضي ناصر الدين البيضاوي ، فقد التزم الطريقة وسار في تصانيفه الأصولية وغير الأصولية ، على نهج الإمام الرازي ، فدرس كتبه

(١) هو : عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن حسين البغدادي المالكي ، ولد سنة (٣٤٩ هـ) ببغداد . كان فقيهاً نظاراً أصولياً ، توفي بمصر سنة (٤٢٢ هـ) .
[انظر : كشف الظنون ١/١٦٢ ، والنخيرة ١/٨]

(٢) انظر : النخيرة ، مقدمة الطبعة ١/٨ ، ٩ . وشرح تنقيح الفصول ص ٢

بفنونها المختلفة ، وظهر تأثره بها ، وقد تناول المحصول بالشرح ، كما شرح
منتخب الإمام أيضا .

وكما تأثر بالإمام ، تأثر أيضا بتلميذه ، تاج الدين الأرموى ، وقد كان
كتابا « المحصول » و « الحاصل » هما عماد القاضى البيضاوى فى تصنيف كتابه
« المنهاج » ، ومع تبقمه لصاحب التحصيل فى بعض ما ذهب إليه ، كانا له
أصلا ، وعليهما اعتمد مختصره « منهاج الوصول إلى علم الأصول » الذى خرج
للعالم يحمل طريقة الإمام فى أبهى معانيها ، وأوضح صورها ، الأمر الذى جعل
منه غاية لقاصد علم الأصول ، ونهاية يصل إليها كل متبع لطريقة الإمام .
فأحيا « منهاجه » ما غفل عن إحيائه كتابا « الحاصل » و « التحصيل »
فيه اكتملت طريقة الإمام ، وتكاثر أتباعها ومريدوها .

الفصل الأول

كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول بوجه عام

أجمع كل من تكلم عن القاضى ناصر الدين البيضاوى ، على أن له كتاباً في الأصول يسمى « منهاج الوصول إلى علم الأصول » وهو أشهر كتبه الأصولية ، بل هو الذى وصل إليها منها ، وهو كتاب يدل على قدمه الراسخ فى هذا الفن ، فهو جامع بين المعقول والمفقول ، ومتوسط بين الأصول والقروع ، كتب عليه كثير من عصر تأليفه إلى القرن الحاضر ، ولم يزل عمدة الدراسة فى أصول الفقه منذ القرن الثامن إلى اليوم .

وقد ذكر الأسنوى^(١) : أن القاضى ناصر الدين البيضاوى أخذ كتابه « المنهاج » من الحاصل ، للقاضى تاج الدين الأرموى ، والحاصل أخذه مصنفه من المحصول ، للإمام فخر الدين ، والمحصول استقدمه من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالباً :

أحدهما : « المستصفي » لحجة الإسلام الغزالي .

وثانيتها : « المعتمد » لأبى الحسين البصرى ، حتى رأيتُه ينقل منهما الصفحة أو قريباً منها بلفظه ، وسببه - على ما قيل - أنه كان يحفظهما .

وقال الخضرى فى كتابه « أصول الفقه » : « أخذ القاضى عبد الله بن عمر البيضاوى المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) كتابه المسمى بمنهاج الوصول إلى علم الأصول ، من كتاب الحاصل ، إلا أن الاختصار قد بلغ حده ، حتى كاد الكلام يكون

ألفاظاً ، وكأنهم لم يكونوا يؤلفون ليفهموا ، ولذلك احتاجت كتبهم إلى الشروح حتى تحل ألفاظها وتبين معانيها . . . ومن الغريب ما يقوله الأسنوي في أول شرحه : « إن أكثر المشتغلين بأصول الفقه في هذا الزمان قد اتقصروا من كتبه على المنهاج ، لكونه صغير الحجم ، كثير العلم ، مستعذب اللفظ » ، ولا أدري مم جاءت هذه العذوبة مع استغلاق ألفاظه .

ولا شك أن عقلية الأسنوي ، ومدى إدراكه للعلم ، وفهمه لها في ثنايا المنهاج ، تختلف كل الاختلاف عن عقلية أمثال الخضري ، وقد ظهر ذلك في خلال شرحه ، أما عقلية الخضري ، ومدى انطباع عصرها فيها ، وما طرأ على الملكات - في هذا العصر - من ضعف ، وعدم إدراك المعاني ، مما جعل من العسير عليها تدارك ما كتبه السابقون ، بل وأصبح من الصعب عليها فهم الشروح والحواشي - فلا ينقص كل هذا من شأن المنهاج ولا يحط من قدره ، والله در القائل :

ما ضر شمس الضحى في الأفق طالمة

أن لا يرى نورها من ليس ذا بصر

ومن خلال دراستي للمنهاج وقفت على أن القاضي ناصر الدين البيضاوي ، لم يأخذ منهاجه من الحاصل فقط ، وإنما اعتمد أيضاً على التحصيل ، والحصول وزاد عليها تقارير من عنده ، كثيراً ما جاءت مخالفة لآراء من يأخذ عنهم ويقتد من كتبهم ، فجاء منهاجه غاية في الحسن ، ونهاية في السكال ، مما جعل الناس يجدون فيه الغنية عن غيره .

الفصل الثاني

في

الشروح والحواشي

اختصر القاضي ناصر الدين البيضاوي منهاجه الاختصار المحكم ، القابل للبسط والإيضاح على الطريقة المختارة السلوكة يومئذ في تحرير العلوم .
ولكونه بلغ في الدقة والإتقان مبلغاً عظيماً ، انتفع به العلماء واعتنوا بشأنه عناية تامة - وبخاصة الشافعية منهم - فتناولوه بالبحث والدرس :
فمنهم من تصدى له بالشرح والتحشية .
ومنهم من قام بتخريج أحاديثه وبيان لغاته .
ومنهم من استدرك عليه زيادات في علم الأصول لم يتعرض لها .
ومنهم من نظمه .

وقد وقفت على أربعة وثلاثين شرحاً للمهاج ، وخمس حواش ، وقد نظم المهاج شعراً خمس من العلماء ، وربما كان هناك المزيد من الشروح والحواشي والنظم له ، ولم أقف عليها .

وسنذكر هنا سائر ما وقفنا عليه ، عارضين له حسب الترتيب الزمني ، بأن تقدم الأسبق زمناً ثم الذي يليه .

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين : الأول في الشروح ، والثاني في حواشي المهاج ونظمه .

المبحث الأول شرح المنهاج

شرح كتاب « منهاج الوصول إلى علم الأصول » كثير من العلماء الذين وقفوا على مكنون ما حواه من العلم الغزير ، وهذه الشروح كثيرة ، وما وقفت عليه منها هو :

١ — الأول : شرح المصنف له :

ذكرنا في القسم الأول من هذا الباب - ضمن مصنفات القاضي ناصر الدين البيضاوي ، الأصولية - شرحه لمنهاجه ، ويغف من ذكره منسوباً إليه ، فلاحاجة لإعادة .
ولم أعثر عليه مطبوعاً أو مخطوطاً .

٢ — الثاني : معراج الوصول في شرح منهاج الأصول :

وكان أول من شرح المنهاج بعد القاضي ناصر الدين البيضاوي ، الشيخ محمد ابن أبي بكر الأيبكي - مجد الدين الشيرازي الفارسي الشافعي الأصولي - كان مدرساً بالغزالية ثم تركها ، وتوفى سنة سبع وتسعين وستمائة (٦٩٧ هـ)^(١) .
وقد بدأه بقوله : « سبحانك يا واجب الوجود ، يا واهب الخير والجلود ؛ أفض علينا أنوار رحمتك ، ويسر لنا الوصول إلى كمال معرفتك ، فإنه لا علم لنا إلا ما علمتنا ، ولا معرفة إلا ما ألهمتنا ... » .

(١) انظر : مرآة الجنان - للياقبي ٤ / ٢٢٩ .

ثم تحدث عن كتاب المفهـاج فقال : « وإن كتاب المفهـاج - من مصنفات الأستاذ المحقق ، والخبر المدقق ، مفسر التنزيل ، ومقرر التأويل ؛ مالك أزمة القضاة والحكام ، الإمام ناصر الملة والدين عبد الله ابن الإمام إمام الدين عمر البيضاوى - كاف لدقائقه ، واف لحقائقه ؛ لأن المعاني الكثيرة مكنوزة تحت ألفاظه القليلة ، تحتاج إلى أدنى تنبيه لطالبيه . فاستخرت ربى أن أشرح له بما يمكن حله بابيا ، تذكرة لخزانة المولى المعظم نصر الله ابن الإمام حجة الله على الإمام سلطان قطب الحق والدين أحمد بن فضل الله القزوينى . . . وسميته : بمعراج الوصول ، فى شرح مفهـاج الأصول » (١) .

وقد أورد فى شرحه فقرات من المفهـاج أولا ، ثم تبعها بشرحه ثانيا .

وقد وجد من هذا الشرح نسختان خطيتان :

أحدهما : بدار الكتب المصرية تحت رقم [١٣٢] [٥٠٠] أصول خ .
والأخرى : بمكتبة الأزهر تحت رقم [٣٢] [١٠٩٤] أصول .

وتقع الأخيرة فى إحدى عشرة ومائة ورقة من القطع الصغير ، وبهامشها بعض التملیقات الخفيفة ، وعنى بكتابتها أحمد عمر الحمصانى الأزهرى .

وقد عد هذا الشرح صاحب كشف الظفون ضمن شروحه . وقال عنه : « هو مختصر بالقول . . . ألغى للقاضى قطب الدين أحمد بن فضل الله القزوينى ، ومدحه فى خطبته ، وشرط أن لا يتجاوز عن حل ألفاظه » (٢) .

وقد حقق هذا الشرح فى رسالة علمية قدمت إلى كلية الشريعة بجامعة الأزهر (٣) .

(١) انظر : معراج الأصول ص ١ خ .

(٢) كشف الظنون ٢ / ٥٥٤ .

(٣) قام بتحقيقه الدكتور عبد المنعم النجار سنة ١٩٧٩ م ، ونال بالتحقيق درجة

المالية (الدكتوراه) فى أصول الفقه .

٣ - الثالث : معراج المنهاج :

صنفه الإمام محمد بن يوسف بن عبد الله الجزرى (١).

وقد بدأه صاحبه بقوله : « الحمد لله تعالى موضع الأدلة ، ومزيج العلة ، ممدد القواعد الإسلامية ، ملهم علم الأصول ، فروعها بعد أصولها الكلامية .. » . ثم قال : « وبعد فإننى وقفت على مختصر فى أصول الفقه للإمام العالم ناصر الدين أبى محمد الشيرازى أسماه « المنهاج » ، أحسن فيه التصنيف وأجاد فيه الترتيب والتأليف ماشياً فيه - إلا فى القليل - بترتيب الإمام ... فحملنى ما اشتمل عليه هذا المختصر من قلة ألفاظه ، وكثرة معانيه ، وسهولة عبارته ، وإحكام مبانيه ، وكون كلام الإمام - قدس الله تعالى روحه - لمشكلة كالشرح ، ولتفقه كالفتح ، وكونه دستوراً يتذكر به فوائد من كلام الإمام خلا عنها ، وزوائد لا بد منها ، فالشئ بالشئ يذكرك ... » .

ثم بين طريقة بحثه فقال : « على أن أحذب فى حل ألباظه ، وبيان مقاصده ، وإظهار ما خفى من فوائده ، معرضاً عن الاعتراض إلا فيما بد منه ، حيث يتوقف على ذلك فهم ما لا يستغنى . ولتعلم أننى حيث أجد عبارات الإمام

(١) هو : محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود - شمس الدين أبو عبد الله الجزرى ثم المصرى - . ولد سنة سبع وثلاثين وستائة (٦٣٧ هـ) ، واشتمل بالعلم ، وأخذ عن الأصفيانى وغيره . كان عالماً بالأصايب والتفسير والفقه والعربية والنطق والبيان والخلاف والطب وغير ذلك . أخذ عنه أبو الحسن السبكي ، علم للكلام

صنف التصانيف المفيدة ، وتوفى بمصر سنة إحدى عشرة وسبعمائة (٧١١ هـ) .
[انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ٣١ . والشذرات ٦ / ٤٢ . وطبقات الشافعية - لابن قاضي شعبة لوحة ١٧٥ ، ١٨٦ خ ، ومنتهج المختار - لابن رافع ص ٢١١ ،

موفية لهذا المقصد لا أعدل عنها إلى غيره ويمكن مبدأ المختصر منها وبالشرح إليها الإعادة»^(١) .

وهو شرح بالقول سار فيه على تقديم لفظ المنهاج ، وتبعه بشرحه سائراً على ترتيبه ذاكر فيه كثيراً من كلام الإمام الرازي .

ويوجد من هذا الشرح نسختان مخطوطتان :

إحداهما بدار السكتب المصرية تحت رقم [٦٥] أصول خ .

والأخرى بمكتبة الأزهر تحت رقم [٢٣٣] ٨٧٦٦ أصول ، وتقع في (١٦٨) ورقة متوسطة الحجم ، وهي نسخة كتبها أحمد الحمصاني الأزهرى ، وانتهى من كتابتها في ١٥ ربيع الأول سنة (١٣٢٢ هـ) . نقلنا عن نسخة قديمة أصيلة ورد في آخرها هذا النص « وكان الفراغ من نسخه في العشر الأوسط من شعبان العظيم سنة ثلاثين وسبعماية (٧٣٠ هـ) - أحسن الله نقضها - على يد العبد الفقير إلى الله تعالى : أحمد بن محمد بن عيسى بن مرقضى »^(٢) .

وقد عده صاحب كشف الظنون ضمن شروحه ، وقال : إنه « اعتمد في خطبته بكبر السن »^(٣) .

وقد حقق هذا الشرح في رسالة علمية نال صاحبها بها درجة الدكتوراه من كلية الشريعة - جامعة الأزهر^(٤) .

(١) معراج المنهاج ص ١ ، ٢ خ .

(٢) معراج المنهاج - للجزري لوحة ١٦٨ خ .

(٣) كشف الظنون ٢ / ٥٥٤ .

(٤) حقه الدكتور شعبان محمد إسماعيل .

٤ — الرابع : شرح غياث الدين الواسطي :

وقد شرحه أيضاً : محمد بن محمد بن أحمد بن علي فضل الله - غياث الدين أبو عبد الله الواسطي . المتوفى سنة (٥٧٢١ هـ)^(١) .
عزاه إليه ابن قاضي شهبه في طبقات الشافعية ، وصاحب كشف الظنون^(٢) ،
ولم أقف عليه .

٥ — الخامس : شرح التستري :

وهو العلامة محمد بن أسعد التستري^(٣) ، عزاه إليه ابن العماد ، الشرقاوي ،
ووصفا عباراته : بأنها قلقة ركيكة .

٦ — السادس : شرح الإمام زين الدين الخنجي :

سماه « إيضاح الأسرار » .

أوله « أسبحك بكمال جلالك » . وقد أهداه لشمس الدين الوزير .

(١) انظر : الدور الكامنة ٤ / ٢٨١

(٢) انظر : كشف الظنون ٢ / ٥٥٤ .

(٣) هو : محمد بن أسعد التستري - بدر الدين - ونسبته إلى تستر مدينة بقرب
شيراز - . كان إمام زمانه في الأصول والمنطق والحكمة ، محققاً مدققاً فقيهاً - إلا أن
عباراته كانت قلقة ركيكة - شرح من كتب البيضاوي المنهاج والطوالع والناية القصوى .
كان رانضاً ، أقام بقزوين ، ثم سافر إلى مصر ، ثم رجع إلى العراق .
توفي بهمدان في نيف وثلاثين وسبعمائة .

[انظر : التحفة البهية لوحة ١٦٥ خ . وشذرات الذهب ٦ / ١٠٢] .

وقد نقل عنه كثيراً السيد العبري في شرحه ، ويتعمقه^(١) .
ولم أقف عليه .

٧ - السابع : شرح العبري :

وهو مصنف لبرهان الدين عبد الله العبيدلي^(٢) ، قاضي تبريز .

وقد بدأ شرحه بقوله : « الحمد لله الذي أعلا معالم الإسلام ، وبين - لطرق
للماش والمعاد - قوانين الشرع والأحكام ، والصلاة على نبيه خير الأنام ، محمد عليه
الصلاة والسلام ، وآله البررة الكرام » .

« أما بعد : فإن الطلبة لما رأوا ما كتبناه - في بعض شروح المختصرات -
من مصنفات الخبر المدقق ، والبحر المحقق ، الجامع بين المعقول والمنقول ، المبين
لقواعد الفروع والأصول ، أفضى القضاء والحكام ، أسوة أفاضل الأنام ،
ناصر الملة والدين ، إمام الإسلام والمسلمين ، عبد الله ابن أبي القاسم علي بن
صهر البيضاوي ، تغمده الله بفرانه ، وأسكنه فراديس جناته - وافياً بكل ذلك
الكتاب ، منزهاً عن الإخلال والإطناب ؛ مفرغاً في قالب الحسن والسكال ،
موجهاً غاية التوجيه الذي هو السحر الحلال ، في عالم القيل والقال ؛ التمسوا مني
شرح سائر مختصراته مرة بعد أخرى ، فاستعفيت من ذلك الاشتغال بما هو
أهم وأحرى . فلما تواتر الاستدعاء والسؤال ، ولم يبق للمطل والمدافعة متسع
ومجال ، ثبتت عذان القلم نحو مرغوبهم ، وأظنوتهم على مقترحهم ومطلوبهم ؛
وابتداءت بشرح المختصر المسمى بـ « منهاج الوصول ، إلى علم الأصول » ،

(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ٥٥٥ .

(٢) مرت ترجمته ص ٢٠٧ .

قائماً - إن آخر الله يعد في الأجل ، وساعد القدر - الاشتغال بشرح المختصر
الباقى ، المسمى : بالغاية القصوى فى دراية الفتوى ، إذ تقديم أصول الفقه على
الفقه أوجب وأولى» (١) .

وهو شرح بالقول ، منه نسخ خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم :

[٧٨] أصول فقه ؛ وعدد أوراقها ١٥٩ ورقة .

[٧٦٣] أصول فقه ؛ وعدد أوراقها ١٨٥ ورقة ، كتبت سنة (١٨٦٤ هـ) .

[٢٣٥٤٤ ب] أصول فقه ؛ وعدد أوراقها ١٥٢ ورقة ، كتبت سنة

(١٨٦٨ هـ) .

[٨٨] أصول تيمور ؛ وعدد أوراقها ١٦٩ ورقة ، كتبت سنة (١٨٨٣ هـ) .

[١٧٦] أصول تيمور ؛ وعدد أوراقها ١٨٣ ورقة .

كما يوجد منه نسخة بمكتبة الأزهر تحت رقم [٢٤] ٩٥٧ أصول ؛ وهى

وقف من ملا محمد بن سليمان الكردى ، على رواق الأكراد بالأزهر سنة

(١٠٣٨ هـ) ، وهذه النسخة كتبت سنة ثلاث وألف (١٠٠٣ هـ) بمصر .

وتقع هذه المخطوطة فى خمس وخمسين ومائتى ورقة من القطع الصغير .

قال عنه صاحب كشف الظنون : أهدها إلى الوزير شمس الدين صاحب

الديوان « (٢) » .

وقال عنه الشوكانى : « عباراته فصيحة قريبة من الأفهام » (٣) .

(١) شرح المناجى - للمبرى ص ٢٠١ خ .

(٢) كشف الظنون ٢ / ٥٥٤ .

(٣) البدر الطالع - للشوكانى ١ / ٤١٢ .

٨ — الثامن : السراج الوهاج ، في شرح المنهاج :

لفخر الدين الجاربردي ، تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي^(١) .
وقد عده ضمن مصنفات « نجر الدين الجاربردي » كل من : ابن السبكي ،
وابن قاضي شهبه ، وابن حجر المسقلاني ، وحاجي خليفة ، وطاش كبرى زاده ،
وابن العماد ، والياقبي ، والخلوانساري ، والشوكاني ، وابن القاضي ، والأودني ،
والأسدي^(٢) .

وقال عنه صاحب كشف الظنون ، بعد أن ذكر اسمه : أوله « الحمد لله
الذي خلق السموات والأرض » ، وهو شرح بقوله : أقول . وكتب المتن
تماماً^(٣) .

وهذا الشرح مفقود ، لم أقف عليه .

٩ — التاسع : شرح الأصفهاني :

هو تصنيف للإمام محمود بن عبد الله - شمس الدين أبو الثناء الأصفهاني
الشافعي^(٤) .

(١) مرت ترجمته ص ١٨٥

(٢) انظر : الطبقات الوسطى ٢٣ خ ، وطبقات النجاة ص ١٦٣ خ ، والدور
لكامنة ١ / ١٣٢ ، وسلم الوصول ص ٧٦ خ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٤٢ ، والشذرات
١ / ١٤٨ ، ومرآة الجنان ٤ / ٣٠٧ ، وروضات الجنات ١ / ٣٣٤ ، والبدر الطالع
١ / ٤٧ ، ودرة الحجال ص ٤٣ ، وطبقات المفسرين لوحدة ٦١ خ ، وطبقات
الشافعية ٧٤ خ .

(٣) كشف الظنون ٢ / ٥٥٣ .

(٤) هو : الإمام محمود بن عبد الله - أو عبد الرحمن - بن أحمد بن محمد بن أبي

وقد عزاه إليه الكثيرون : كاليافعي ، والسيوطي ، وابن حجر العسقلاني ،
وابن العماد ، وابن السبكي ، والأسنوي ، والأسدي^(١) .

وألفه على طريق الإملاء ، كما قال اليافعي^(٢) .

ومنه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية :

إحداها : تحت رقم [١٠٥] أصول ، وعدد أوراقها ١٤٤ ورقة .

والأخرى : تحت رقم [٢٣١] أصول ، وعدد أوراقها ٢٠٢ ورقة .

١٠ — العاشر : حقائق الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول :

صنفه العلامة نور الدين أبي الفضائل الأردبيلي^(٣) .

بكر بن علي ولد باصفهان سنة (٦٧٤ هـ) واشتغل على والده وغيره . وتقدم في الفنون ،
ودخل دمشق ودرس بالرواحية ، وقدم القاهرة ، ودرس بالمعزية ، وتولى مشيخة
الخانكاه القوصونية .

كان بارعا في العقليات ، صحيح الاعتقاد ، محبا لأهل الصلاح ، صنف تصانيف مفيدة
في فنون مختلفة ، وشرح الطوالع وغيره ، وتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة [٥٧٤٩] .
[انظر : البدر الطالع ٢ / ٢٩٨ ، وبنية الوعاة ٢ / ٢٧٨ . والدرر الكامنة
٥ / ٩٥ ، والشذرات ٦ / ١٦٥ ، وطبقات الأسدي لوحة ٧٩ خ ، ومرآة الجنان
٤ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٧٨] .

(١) في مرآة الجنان ٤ / ٣٣٢ ، وبنية الوعاة ٢ / ٢٧٨ ، والدرر الكامنة ٥ / ٩٥ ،
والشذرات ٦ / ١٦٥ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٦ / ١٦٥ ، وطبقات الأسنوي
١ / ١٧٣ ، وطبقات الشافعية لوحة ٧٩ خ .

(٢) انظر : مرآة الجنان ٤ / ٣٣٢ .

(٣) هو : فرج بن محمد بن أحمد بن أبي الفرج - نور الدين أبي الفضائل الأردبيلي
الشافعي ، نشأ بأردبيل ، ، وتفقه بتبريز ، وتخرج بالإمام نضر الدين الجاريري - تلميذ

ومنه نسختان موجودتان ضمن مخطوطات دار الكتب المصرية :
إحداها : تحت رقم [١٣٢] أصول تيمور ، وعدد أوراقها ١٨٩ ورقة ،
وينقص من آخرها نحو ورقتين .
والأخرى : تحت رقم [٣١٩] أصول طلعت .
وتوجد نسخة منه بمعهد المخطوطات تحت رقم [٤٣] أصول فقه .

١١ — الحادى عشر : سراج العقول :

صنفه الإمام الطاهر بن أحمد بن محمد - بهاء الدين أبى محمد القزوينى
النحوى - المتوفى سنة ست وخمسين وسبعمائة (١٧٥٦ هـ) .
وقد عزاه إليه حاجى خليفة ، وإسماعيل البغدادى ^(١) .
ولم أقف عليه ، فهو من الشروح المفقودة .

١٢ — الثانى عشر : شرح الفاضل المراغى :

صنفه الفاضل هارون بن عبدالمولى - ويقال ابن عبد الرحمن - بن عبدالمولى
ابن عبد السلام المراغى الأصل الإخمى ، نزل دمشق ، وتفقّه على علاء الدين
الباجى ، وتقى الدين السبكى ، وغيرهم .

البيضاوى - ثم قدم دمشق . فلم يكن بدمشق نظيره فى معرفة الأصوليين ، درس بالمدرسة
الناصرية وغيرها .

كان عالماً فاضلاً ذا همة عالية فى التحصيل والتدريس ديناً خيراً متواضعا .
صنف التصانيف للفيده ، وتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩ هـ) بدمشق .
[انظر : الدرر الكامنة ٣ / ٢٣٠ . وطبقات الشافعية الكبرى ٦ / ٢٤٦ . وطبقات
الأسدى لوحة ٨٥ خ ، والفتح المبين ٢ / ١٦٥] .
(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ٥٥٥ ، وإيضاح المسكنون ٢ / ٧ .

كان يلازم الاشتغال بالعلم بالجامع ، وكان بارعاً في المعقولات ، وله مفاظرات ومجادلات مع الفضلاء . وتوفي سنة أربع وستين وسبعمائة (٥٧٦٤ هـ)^(١) .

وقد عزاه إليه ابن حجر المسقلاني في كتابه الدرر .

ونقل عنه السيد المبري في شرحه كثيراً ، وكان يتعقبه .

وهو من الشروح المفقودة .

١٣ — الثالث عشر : شرح عماد الدين الأسنوي :

صنفه الشيخ محمد بن الحسن الأسنوي^(٢) . ذكره حاجي خليفة ، وقال : إنه لم يكن ، وأتمه أخوه « جمال الدين »^(٣) .

وذكر ابن حجر المسقلاني في ترجمة المذكور : إنه « شرع في شرح المنهاج للبيضاوي ، ويقال إن الذي أكمله أخوه » .

وهو من الشروح المفقودة .

١٤ — الرابع عشر : الإبهاج في شرح المنهاج :

هو مصنف للإمامين تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي^(٤) ، وابنه

(١) انظر : الدرر الكامنة ٥ / ١٧٢ ، والفتح المبين ٢ / ١٨٦ .

(٢) هو : محمد بن الحسن بن طي بن عمر - عماد الدين الأسنوي - ولد بإسنا سنة

(٥٦٩٥ هـ) . وأخذ عن والده وغيره من شيوخ القاهرة والشام .

كان إماماً في الأصوليين والخلاف والجدل نظاراً بجاناً ، حسن التعبير ، ديناً خيراً كثير البر رقيق القلب تولى التدريس ، وناب في الحكم ، وصنف التصانيف المفيدة ، وتوفي سنة أربع وستين وسبعمائة (٥٧٦٤ هـ) .

[انظر : طبقات الشافعية - للأسنوي ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ . والدرر الكامنة ٤ / ٤٢٠ .
وعذرات الذهب ٦ / ٢٠٢] .

(٣) كشف الظنون ٢ / ٥٥٤ .

(٤) هو : علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد

تاج الدين عبد الوهاب^(١) ، إبتدأ في تصنيفه الإمام تقي الدين سفة خمس
وثلاثين وسبعمائة (٧٣٥ هـ) لما شرع ولده أبو حامد في الاشتغال بالأصول ،
فأراد أن يضع له شرحاً لينتفع هو وغيره به .

إلا أن الإمام تقي الدين لم يتم هذا الشرح ، فقد وافاه أجله بعد شرح المسألة
الثالثة من أحكامه - أي الحكم - وهي : « الواجب إما أن يتناول كل
واحد . . . » .

ثم أتم هذا الشرح ابنه تاج الدين عبد الوهاب ، وفرغ منه سنة اثنتين
وخمسين وسبعمائة (٧٥٢ هـ) .

أوله « الحمد لله الذي أسس بنيان دينه على أثبت قواعد ، وأعلأ أعلام ملته
تخضعت لها أعناق كل جاحد ، وأحكم أصول شريعته فأعيا تفرعها كل معاند ،
ورفع قدر علمائها . . . » .

ابن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سليم - القاضي تقي الدين أبو الحسن
السبكي - محدث مفسر فقيه أصولي نحوي أديب حكيم .

شيخ المسلمين في زمانه . بحث وناظر وصنف التصانيف . توفي سنة ست وخمسين
وسبعمائة (٧٥٦ هـ) بالقاهرة .

[انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ١٤٦ ، وطبقات الاسنوي ٢ / ٥٧ ،

والدرر الكامنة ٣ / ٦٣ ، والنجوم الزاهرة ١٠ / ٣١٨] ،

(١) هو : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي - قاضي القضاة تاج الدين

أبو نصر السبكي الشافعي - .

ولد بالقاهرة سنة (٧٢٧ هـ) وسمع من والده وغيره من علماء القاهرة ودمشق .

اشتغل بالقضاء والتدريس والتصنيف . كان بارعا في الفقه والأصول ، ماهراً في الحديث

والأدب . توفي شهيداً بالطاعون سنة إحدى وسبعمائة (٧٧١ هـ) بالشام .

[انظر : شذرات الذهب ٦ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وطبقات الأصوليين ٢ / ١٩١]

وقد ذكر فيه بعض الفروع الفقهية المتعلقة بالتواعد الأصولية بنية التفقه .
كما أن الشرح حوى على تفصيل واضح للمسائل الأصولية ، مع إيراد لفظ المنهاج
أولاً ، ثم تعقيبه بالشرح .

ويوجد من هذا الشرح عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية ، ومكتبة
الأزهر ، ومعهد المخطوطات العربية . وقد طبع هذا الشرح مع شرح الأسنوى
المسمى « نهاية السؤل » بمصر .

ولم يقل هذا الشرح ما ناله ككتاب ابن السبكي « جمع الجوامع » من الشهرة
حيث اشتهر الأخير وذاع سيطه بين طلاب علم الأصول .

١٥ — الخلمس عشر : نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول :

صنفه الإمام جمال الدين الأسنوى^(١) ، ذكر فيه أن أكثر أهل زمانه ،
اقتصروا على المنهاج للبيضاوى ، لكونه صغير الحجم مستعذب اللفظ .

فشرحه ونبه على أنه أوضح الأمور الآتية :

١ — ذكر ما يرد فى المنهاج من الأسئلة التى لا جواب عنها ، أو يعنىها
جواب ضعيف .

(١) هو : عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن ابراهيم - جمال الدين
أبو محمد القرشى الأسنوى الشافعى - .

ولد سنة أربع وسبعمائة (٥٧٠٤ هـ) بإسنا وقدم القاهرة . واشتغل بأنواع العلوم
حتى نبغ فيها ، درس وصنف التصانيف المفيدة وتخرج عليه خلق كثير .

توفى سنة إثنين وسبعين وسبعمائة (٥٧٧٢ هـ) بمصر .

(انظر : البدر الطالع ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ . وبنية الوغاة ٢ / ٩٢ ، ٩٣ . وشذرات

الذهب ٥ / ٢٢٢ ، وطبقات الشافعية ، لابن هداية ص ٩١ . والكافى لوحة ١١ خ ،
والنجوم الزاهرة ١١ / ١١٤) .

- ٢ — التنبيه على ما وقع فيه البيضاوى من الغلط فى النقل .
 - ٣ — تبين مذهب الشافعى بخصوصه ليعرف الشافعى مذهب إمامه فى الأصول .
 - ٤ — ذكر فائدة القاعدة من فروع مذهبه فى المسائل المحتاجة إلى ذلك .
 - ٥ — التنبيه على المواضع التى خالف المصنف فيها كلام الإمام ، أو كلام الأمدى ، أو كلام ابن الحاجب .
 - ٦ — ما ذكره الإمام وابن الحاجب من الفروع الأصولية وأهمه المصنف .
 - ٧ — التنبيه على كثير مما وقع فيه الشارحون من التقريرات التى ليست مطابقة .
 - ٨ — التنبيه على فوائد أخرى مستحسنة : كقول غريبة ، وأبحاث نافعة ، وقواعد مهمة^(١) .
- وهو شرح متوسط الحجم أكثر فيه من الاعتراضات ، وتوخى فيه الإيضاح وسهولة العبارة .
- بدأ فى تأليفه سنة (٥٧٤٠ هـ) بالمدسة الجودرية ، وفرغ منه آخر سنة (٥٧٤١ هـ) .
- ومنه نسخ متعددة مخطوطة ، بدار المكتب المصرية ، ومكتبة الأزهر ، ومعهد المخطوطات . وقد طبع أربع طبعات :
- أولها : بهامش التقرير على التحرير فى ثلاثة أجزاء .
- وثانيها : مع الإبهاج فى جزئين .
- وثالثها : مع شرح البدخشى ، فى ثلاثة أجزاء .

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٣ . وكشف الظنون ٢ / ٥٥٤ .

ورابعها : مع حاشية الشيخ بخيت ، في أربعة أجزاء .

وعليه حواش متعددة ، نذكرها في البحث الثاني إن شاء الله تعالى .
وقد قام الأسنوى في شرحه هذا بتحليل عبارات البيضاوى مقارناً إياها
مع عبارات أصول المنهاج ، مبيناً أصحابها وأوضحها في التعبير ، معتمداً في ذلك
على توضيح المعاني اللغوية .

وقد نقل في شرحه كثيراً مما قاله الأرموى في الحاصل مما يعتبر شرحاً
للعبارات المنهاج .

كما رجع في شرحه إلى المستصفي والمحصل والمتنخب ، والحاصل والتحصيل ،
ومختصر ابن الحاجب والإحكام ، وشرح الأصفهاني للمنهاج .
ويعتبر شرح الأسنوى هذا من أحسن التصانيف التي تناولت المنهاج بالشرح .

١٦ - - السادس عشر : شرح الفاروقى :

صنفه ظهير الملة والدين ، عبد الصمد بن محمود الفاروقى - أحد علماء القرنين
السابع والثامن - . فرغ منه أواسط شهر رجب سنة (٥٧٠٣) .
منه نسخة خطية في دار السكتب المصرية ، تحت رقم [١٧٧] أصول نخ ،
بوعدد أوراقها (١٣٨) ورقة ، وكتبت سنة (٥٧٣٠) .

١٧ - - السابع عشر : كافي المحتاج إلى شرح المنهاج :

صنفه العلامة سراج الدين ابن الملقن^(١) ، وهو شرح متوسط الحجم ، أكثر
فيه من تخرىج الفروع الفقهية على اللقواعد الأصولية .

(١) هو : عمر بن محمد بن عبد الله السراج أبو حفص بن أبي الحسن الأنصارى

منه نسخة مخطوطة بمكتبة الشيخ بختيار بالأزهر - رقم [١٩٣٠] بختيار .

٤٤٥١٢ .

وهذه النسخة بأولها نقص إلى قبيل الفصل الثالث في أحكام الحكم ، وتقع في (٢٠٣) ورقة .

١٨ -- الثامن عشر : التحرير لما في كتاب المنهاج من المعقول والمنقول :

صنّفه زين الدين العراقي ^(١) .

أوله « الحمد لله الذي أوضح منهاج الدين لدعاته . . . » .

وقد بين فيه ما وقع في المنهاج من الغلط في المنقول ، وحرر ما اشتمل عليه من وهم في المعقول ، وحرر ما خالف فيه ترجيحه ترجيح غيره من المشهورين .
توجد منه نسخة بمكتبة الأزهر ، تحت رقم [٨٦٨] ٢٢٤٣١ أصول ؛ في مجلد وتقع في (١٦٢) ورقة .

التسكروري الأصل ، المصري الشافعي - ويعرف بابن الملقن - ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٥٧٢٣ هـ) وتفقه بعلماء عصره بالقاهرة والشام . فأخذ عن التقي السبكي والجمال الأسنوي وغيرهما ، وصنف التصانيف المفيدة النافعة . شرح المنهاج وخرج أحاديثه .
توفي سنة أربع وثمانمائة (٥٨٠٤ هـ) .

[الضوء اللامع ٦ / ١٠٠ وما بعدها] .

(١) هو : عبد الرحيم بن أبي الحسن بن عبد الرحمن بن أبي بكر إبراهيم - زين الدين أبو الفضل الكردى المصرى الشافعي - ويعرف بالعراقي :

ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة (٥٧٢٥ هـ) وتلقن العلم على علماء عصره حتى نبغ فيه . تصدر للتدريس والإفادة ، وولى قضاء المدينة النبوية وقضاء مكة . وكان حافظاً متقناً عارفاً بفنون الحديث والفقهاء والمربية . شرح المنهاج ونظمه وخرج أحاديثه .
وصنف غير ذلك من المصنفات المفيدة . وتوفي سنة ست وثمانمائة (٥٨٠٦ هـ) بالقاهرة .

[انظر : الضوء اللامع ٤ / ١٧١ - ١٧٨ . وكشف الظنون ٢ / ٥٥٥] .

ونسخة أخرى بمكتبة الشيخ نجيت بالأزهر ، تحت رقم [١٦٩٧] بنجيت
٤٤٠٦٣ أصول .

وتوجد بدار الكتب المصرية ثلاثة نسخ تحت رقم [٢٠] ، [٧٨] ،
[٢٠٦] أصول .

وقد تناوله بالتحقيق بعض الباحثين لنيل درجة الدكتوراه^(١) من كلية
الشريعة - بالأزهر - .

١٩ - التاسع عشر : شرح الإمام الغزى :

صفه الإمام شهاب الدين الغزى^(٢) ، وقد عزاه إليه حاجى خليفة^(٣) ،
والظاهر أنه لم يكمل ، فقد قال الحافظ السخاوى : إنه شرح قطعة من منهاج
البيضاوى^(٤) .

وهو من الشروح المنقودة .

٢٠ - العشرون : شرح القبريزى :

صفه الشيخ يوسف بن حسن السرائى القبريزى ، المولود سنة ثلاث وسبعين
وسبعمائة (٧٧٣ هـ) والمتوفى سنة أربع وعشرين وثمانمائة (٨٢٤ هـ) .

(١) يعمل فى تحقيقه حتى طبع هذه الرسالة الباحث أسامة محمد عبد العظيم .

(٢) هو : أحمد بن عبد الله بن بدر بن مفرح بن بدر بن عثمان بن كامل - الشهاب
أبو نعيم المامرى النزى ، ثم الدمشقى - ولد سنة (٧٧٠ هـ) بنزوة ونشأ بها ، وتحول
إلى دمشق ، وأخذ عن أفاضلها ، وبرع فى الفقه والأصول ، وشارك فى غيرها ، تولى
القضاء والإفتاء والتدريس ، وصنف التصانيف المفيدة . وتوفى سنة اثنتين وعشرين
وثمانمائة (٨٢٢ هـ) بمكة .

[الضوء اللامع / ١ - ٣٥٦ - ٣٥٨]

(٣) انظر : كشف الظنون / ٢ / ٥٥٤ .

(٤) انظر . الضوء اللامع / ١ / ٣٥٧ .

عزاه إليه حاجي خليفة^(١)، وهو من الشروح المفقودة .

٢١ - الحادى والمشرون : شرح السكاكيني :

صنّفه العلامة محمد السنجاري^(٢) . ذكره الحافظ السخاوى فى ترجمته وقال :
إنّه شرح المنهاج الأصولى^(٣) .
وهو من الكتب المفقودة .

٢٢ - الثانى والعشرون : شرح شهاب الدين الرملى :

صنّفه شهاب الدين أحمد بن حسين الرملى الشافعى^(٤)، وهو شرح مطول
يقع فى مجلدين .

(١) انظر . كشف الظنون ٢ / ٥٥٥ .

(٢) محمد بن عبد القادر بن عمر السنجاري الشيرازى | الأصل الواسطى |
المولد الشافعى .

- ويعرف بالسكاكيني - أخذ عن علماء بغداد ، ثم رحل فى طلب العلم وتبحر
فى القراءات .

وعاد إلى بغداد ، وتصدى للأقراء . دخل دمشق ومكة وللدينة ، وقطن مكة إلى
أن مات بها سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة (٨٢٨ هـ) .

[للضوء اللامع ٨ / ٦٧ - ٦٩] .

(٣) الضوء اللامع ٨ / ٦٨ .

(٤) هو : أحمد بن حسن بن على بن يوسف بن على بن أرسلان - شهاب الدين
أبو المباس الرملى الشافعى - ولد سنة (٧٧٣ هـ) برمالة ، واشتغل على والده
وخاله وغيرها .

كان إماما فى الفقه والأصول ، درس مدة ثم تركه وأقبل على العبادة ، وصنّف
التصانيف المفيدة . وتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة (٨٤٤ هـ) بالمسجد الأفضى .

[انظر : سلم الوصول إلى طبقات المحدثين - لحاجي خليفة ص ٧٨ خ . والضوء

اللامع ١ / ٢٨٢ - ٢٨٨] .

نسبه إليه حاجي خليفة^(١)، والحافظ السخاوي في ترجمته وقال : إنه شرح
منهاج البيضاوي في مجلدين^(٢) .
ولم أعث عليه ، فهو من الشروح المفقودة .

٢٣ - الثالث والعشرون : توضيح المبهم والمجهول في شرح منهاج الأصول :

صنفه سراج الدين عمر بن موسى القرشي الخزومي الشافعي^(٣) .
وقد عزاه إليه إسماعيل البغدادي^(٤) ، وهو من الشروح المفقودة .

٢٤ - الرابع والعشرون : الإبهام في شرح المهاج :

صنفه الشيخ أحمد الشيرازي^(٥) ، للعلامة : عضد الإسلام أبي القاسم مسعود
ابن محمد الشهيد .

ويوجد منه نسختان خطيتان بدار المكتبة المصرية : الأولى تحت رقم [٤٨٤]
أصول فقه . وتقع في جزئين ، في مجلدين ؛ الأول في (٥٣٧) ورقة . والثاني
في (٣٥٨) ورقة .

(١) في كشف الظنون ٢ / ٥٥٤ . وسلم الوصول ص ٧٨ خ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ١ / ٣٨٥ .

(٣) هو : عمر بن موسى بن حسن بن محمد - سراج الدين القرشي الخزومي الحمصي
ثم القاهري الشافعي - ولد بجمعي سنة (٧٧٧ هـ) وأخذ عن علماء عصره . رحل إلى
دمشق ثم القاهرة تولى القضاء والتدريس ، وصنف التصانيف ، وتوفي سنة إحدى وستين
وثمانمائة (٨٦١ هـ) [الضوء اللامع ٦ / ١٣٩ - ١٤٢] .

(٤) في إيضاح المسكون ٢ / ٥٩٠ .

(٥) : أحمد بن إسحاق الشيرازي - عالم بالأصول والفقه . صنف التصانيف المفيدة
وتوفي سنة ثلاث وستين وثمانمائة (٨٦٣ هـ) . [انظر : معجم المؤلفين لوكالة ١ / ١٦١ .
وإيضاح المسكون ٢ / ٥٩٠] .

والنسخة الأخرى تحت رقم [١] أصول فقه بمكتبة مصطفى فاضل ، وتقع في (١٧٦) ورقة ، كتبت سنة (٨٤٩ هـ) .

وهو غير كتاب تقي الدين السبكي وابنه تاج الدين المتقدم ذكره .

٢٥ — الخامس والعشرون : شرح إمام الكاملية :

صنفه كمال الدين محمد بن عبد الرحمن^(١) - المعروف بإمام الكاملية - .

وضع له شرحين : أحدهما مطول ، والآخر مختصر . وقد تداولها الناس

كتابة وقراءة^(٢) .

وسمى المختصر « تيسير الوصول » أوله « الحمد لله الذي فتح بتيسير الوصول

إلى أصول الشريعة الغراء . . . » .

ويوجد منه بدار الكتب المصرية عدة نسخ مخطوطة :

الأولى : تحت رقم [٩٤] أصول الفقه ، وتقع في (١٤٠) ورقة كتبت

سنة (٨٤٩ هـ) .

والثانية : تحت رقم [٤١٧] أصول الفقه ، وتقع في (١٠) ورقات كتبت

سنة (٨٥٥ هـ) .

والثالثة : تحت رقم [٩٣] أصول الفقه ، وتقع في (١٨١) ورقة كتبت

سنة (٨٥٧ هـ) .

(١) هو : محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن يوسف بن منصور - كمال الدين

أبو محمد القاهري الشافعي - المعروف بإمام الكاملية .

ولد سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨ هـ) بالقاهرة ونشأ بها وأخذ عن فقهاءها .

كان إماما علامة ، صنف التصانيف المفيدة . وتوفي سنة أربع وستين وثمانمائة

(٨٦٤ هـ) ، (الضوء اللامع ٩ / ٩٣ - ٩٥) .

(٢) كشف الظنون ٢ / ٥٥٥ .

والرابعة : تحت رقم [٥٢٠] المكتبة الزكية ، وتقع في (٥٣) صفحة
كتبت سنة (١٠٤١ هـ) .

٢٦ — السادس والعشرون : شرح شهاب الدين الإبيطى :

صفته العلامة شهاب الدين أحمد الإبيطى الشافى^(١) .
نسبه إليه الحافظ السخاوى ، وقال : إنه شرح المنهاج^(٢) .
وهو ضمن شروحه المفقودة .

٢٧ — السابع والعشرون : شرح الإيجى :

صفته السيد عبيد الله بن محمد - الشهر بالسيد حامد الإيجى الشافى^(٣) .
ذكره الحافظ السخاوى فى ضوءه .
وهو ضمن شروحه المفقودة .

(١) هو : أحمد بن اسماعيل بن أبى بكر بن يزيد - شهاب الدين الإبيطى الشافى -
ولد سنة (٨٠٢ هـ) بأبيط من قرى المحلة . أخذ عن علماء عصره ، ورحل إلى
القاهرة ، وتخرج بأفاضل العلماء ، قال الحافظ السخاوى ، كان علامة فى حل المنهاج
الأصولى ، لا يلاحق به ، توفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة (٨٨٣ هـ) .
[الضوء اللامع ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦] .

(٢) الضوء اللامع ١ / ٢٣٦

(٣) هو : عبيد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله - السيد نور الدين أبو حامد
ابن الملاء بن العفيف أبى بكر الحسين الإيجى الشافى .

ولد سنة (٨٤٢ هـ) رحل إلى مكة والقاهرة ، ودخل حلب والشام ، وزار بيت
القدس ، واشتغل بالتدريس والافتاء بيلاده ، صنف التصانيف ، وتوفى سنة أربع
وتسعين وثمانمائة (٨٩٤ هـ) . [الضوء اللامع ٥ / ١١٩ ، ١٢٠] .

٢٨ — الثامن والعشرون : تذكرة المحتاج :

صنفه العلامة عبد الوهاب بن يحيى^(١) - الشهير بابن زهرة الطرابلسي الشافعي .
ذكر الحافظ السنخاوي في ترجمته : أن له شرحاً على منهاج البيضاوي اسمه
« تذكرة المحتاج » في خمس مجلدات^(٢) ، وهو من الشروح المفقودة .

٢٩ — التاسع والعشرون : نهاية الوصول :

صنفه العلامة ركن الدين محمد بن أحمد بن محمد الأردبيلي^(٣) ، تلميذ الحافظ
ابن حجر .
نسبه إليه الحافظ السنخاوي ، وذكر أن اسمه « نهاية الوصول » . وهو من
الشروح المفقودة .

(١) هو : عبد الوهاب بن محمد بن يحيى بن أحمد بن دعزة بن زهرة - تاج الدين
أبو الفضل الطرابلسي الشافعي . ولد سنة ست وثمانمائة (٨٠٦ هـ) بطرابلس ، ونشأ بها .
وأخذ عن علماء الشام ، درس وأفق وصنف التصانيف النافعة في الفقه والأصول .
توفي سنة خمس وتسعين وثمانمائة (٨٩٥ هـ) .

[الضوء اللامع ٥ / ١١٣] .

(٢) الضوء اللامع ٥ / ١١٣ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن هلال - ركن الدين أبو يزيد الأردبيلي -
بفتح الألف وضم الدال المهملة ، نسبة إلى أردبيل - ثم القاهري الشافعي .
ولد سنة (٨٠١ هـ) ، دخل الروم والقاهرة ، وتبع في الفقه والأصولين ، شرح
المنهاج والحادي والمصابيح سافر إلى الهند وانقطع خبره ، فلم تعلم سنة وفاته .

[الضوء اللامع ٧ / ٩٨ ، ٩٩] .

٣٠ — الثلاثون : شرح القاضي زكريا الأنصاري :

صنفه الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري^(١) .
نسبه إليه حاجي خليفة^(٢) ، وهو ضمن شروحه المفقودة .

٣١ — الحادي والثلاثون : شرح الصفوي :

صنفه العلامة قطب الدين عيسى بن محمد الإيجي الصفوي ، نزيل الحرم ؛
والتوفي سنة خمس وخمسين وتسعمائة (٨٩٥٥) .
جاء أول شرحه « الحمد لله الذي أعلم معالم الإسلام ، وبين لطرق المعاش
والمعاد قوانين الشرع والأحكام ... » .
توجد منه نسخة خطية بمكتبة الأزهر ، تحت رقم [٢٢٨٦] ٦١٦٠٤ أصول ،
وتقع في (٣٠٤) ورقة في مجلد .

٣٢ — الثاني والثلاثون : شرح شيخ الأردبيلي :

صنفه الشيخ عبد الرحمن بن عطا الله - المشتهر بشيخ الأردبيلي - وهو
شرح يقال أقول .
أوله « الحمد لله الذي أضاء المساهيات بضوء الوجود ... »^(٣) .
وهو من الشروح المفقودة .

(١) هو : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، السنيكي ، ثم القاهري
الشافعي - قاضي القضاة زين الدين - ولد سنة (٨٨٢٦) بسنيكة ، وأخذ العلم عن
أفاضل علماء عصره ، لم يترك علما ولا فنا من علوم وفنون عصره إلا ضرب فيه بسهم
وافر وأخذ منه بحظ عظيم ، صنف التصانيف ، وتوفي سنة ست وعشرين وتسعمائة
(٨٩٢٦) بمصر .

[انظر : الشذرات ١٣٤/٨ ، والأعلام ٣٣٤/١ ، والفتح المبين ٦٨/٣]

(٢) انظر : كشف الظنون ٥٥٤/٢ .

(٣) كشف الظنون ٥٥٥/٢

٣٣ - الثالث والثلاثون : مفاهج العقول :

صنفه العلامة محمد بن الحسن البدخشي الحنفي .
وهو شرح دقيق ، بالعناية حقيق^(٢) ؛ طبع بذييل شرح الأسنوي بالقاهرة .
أوله : « الحمد لله الذي أفاض أنوار هدايته ... » .

٣٤ - الرابع والثلاثون : شرح منهاج الوصول :

ويوجد بين مخطوطات مكتبة الأزهر ، مخطوط لا يعلم عن مؤلفه إلا أنه
أحد علماء « تبريز » ، ينقصه الورقة الأولى ، وهو شرح « منهاج الوصول
إلى علم الأصول » ، حيث أشار مؤلفه إلى ذلك ، ونوه بأنه شرع في تأليفه
إلا أن الحن والذكيات حالت بينه وبين إتمامه .

ولما بسر الله له الرجوع إلى وطنه تبريز أتمه ، واعتمد في إتمامه على
ما استحسنه من شروح السابقين ، فاختر شرح المحقق برهان الدين المبري ،
وشرح العالم الكامل المصري [لعله يقصد الأسنوي] ؛ فعمل على تنقيح
مطالبهما عن الزيادات ، وجرد مقاصدهما عن التطويلات ، وأضاف إليهما
اللطائف التي تلقنها من العلماء .

وعلى هذا الشرح بعض تهميشات قليلة ، ويقع في (٢١٨) ورقة من النطم
الصغير ، ورقم المخطوطة [١٤٥] ٥٤١٨ أصول .
وربما كان هذا الشرح للشيخ يوسف بن حسن السرائي التبريزي ،
المقدم ذكره .

إلا أني لم أقف على ما يرجح هذا .
كما أن هناك بعض شروح أخرى حديثة على المنهاج لا داعي لذكرها .

المبحث الثاني

حواشي على المنهاج

أما الحواشي التي كتبت على المنهاج أو على شروح المنهاج ، فهي كثيرة ، وما وقفت عليه منها سيم :

١ — حاشية الشيخ عيسى منون على مباحث القياس سماها « نبراس العقول » .

٢ — بغية المحتاج لإيضاح شرح الأسنوى على مقدمة المنهاج ، للشيخ يوسف موسى المرصفي ، طبعت في مجلد سنة (١٣٤٦ هـ) بمطبعة السعادة .

٣ — حاشية على شرح الأسنوى ، للقاضي بدر الدين أبي السعادات البلقيني (١) .

٤ — حاشية الشيخ على محمد النجار البحراري — أحد علماء الأزهر في القرن الرابع عشر الهجري — على نهاية السؤل للأسنوى ، وتقع في ثلاثة أجزاء ، طبع الجزء الثالث منها سنة (١٣٤٥ هـ) بمطبعة الخيرية .

٥ — سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، للقاضي محمد بنحيت المطيمي (٢) ،

(١) هو : محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن رسلان البدر أبو السعادات ابن أوحد الدين ابن المعجمي البلقيني الأصل ، ولد بالحلة واستقل بقضائها ، توفي سنة تسعين وثمانمائة (١٨٩٠ هـ) .

[انظر : كشف الظنون ٢/٥٥٤ ، والضوء اللامع ٣/٩] .

(٢) هو : محمد بنحيت المطيمي — قاضي الديار المصرية ومفتيها — ولد سنة (١٢٧١ هـ) وتخرج من الأزهر اشتغل بالتدريس ثم بالقضاء ثم بالافتاء ، تخرج عليه خلق كثير ، وصنف التصانيف المفيدة .

وقد طبعت مع شرح الأسنوى في أربعة أجزاء ، بمطبعة السلفية سنة (١٣٤٣هـ).
٦ -- فوائد على شرح العلامة جمال الدين الأسنوى ، للفاضل محمد بن أحمد
ابن عماد ، المعروف بالأقفهسى الشافعى .

منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم [٥٧] أصول خ .

٧ -- حاشية القاضى محمد بن أبى بكر بن جماعة^(١) ، على شرح محمد الأسنوى .
ويقال : إنه كتب حاشية على شرح الجار بردى ، وأخرى على شرح الغزى^(٢) .

أما الذين نظموا المهاج فسقة : أمجبوا به حفظوه ، ثم نظموه بأشعارهم وهم :

١ -- شمس الدين محمد بن رضوان الموصلى^(٣) .

٢ -- العلامة محمد بن عثمان الزرعى^(٤) .

٣ -- زين الدين عبد الرحيم بن حسن بن عبد الرحمن - أو الفضل

العراقى -^(٥) .

(١) هو : محمد بن أبى بكر بن عبد المزيب بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن

جماعة بن حازم ابن صخر بن عبد الله الكنانى الحوى الأصل المصرى الشافعى .

ولد سنة تسع وأربعمين وسبعمائة (٧٤٩ هـ) وصنف التصانيف النافعة .

وتوفى سنة تسع عشرة وثمانمائة (٨١٩ هـ) [الضوء اللامع ٧/١٧١ - ١٧٤] .

(٢) انظر : شذرات الذهب ٧/١٣٩ .

(٣) هو : محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان الموصلى الشافعى ، وكان يلقب

عليه الأدب . ولى الخطابة بدمشق ، وتصدر بالجامع الأموى ، وولى تدريس الفاضلية

وتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة (٨٧٤ هـ) [شذرات الذهب ٦/٢٣٦] .

(٤) هو : محمد بن عثمان الزرعى - القاضى شمس الدين بن قرمون - اشتغل وتبين

وولى القضاء بمصر ، ثم بالخليل ، وتصدر للاشغال بالقدس ، توفى سنة تسع وستين

وسبعمائة (٧٦٩ هـ) .

[الدرر الكامنة ٤/١٦٥ ، وكشف الظنون ٢/٥٥٥ ، وهديّة العارفين ٢/١٦٩]

(٥) مرت ترجمته ص ٢٤٩ .

- ٤ — أحمد بن يوسف بن عبد الله الكردي^(١) .
٥ — العلامة يوسف بن داود العميني^(٢) .
٦ — العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الطوخي ، المعروف بابن رجب^(٣) .
هذا ما وقفنا عليه ، وربما كان هناك غيرهم .

(١) هو : أحمد بن يوسف بن عبد الله بن عمر بن طلي بن خضر - الشهاب بن الجلال الكردي - ويعرف بابن الشيخ يوسف المعجمي - توفي سنة عشر وثمانمائة (٨١٠هـ) .
[الضوء اللامع ٢/٢٤٧ ، ٢٤٨] .

(٢) هو : يوسف بن أحمد بن داود الصفي الشافعي نزيل حلب ، ولد بالمين ، ونظم الكثير من الكتب منها منهاج الأصول ، وتوفي سنة خمس وثمانين وثمانمائة (٨٨٥هـ) .
[الضوء اللامع ١٠/٢٩٣] .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن رجب - الشهاب الطوخي ثم القاهري الشافعي - ويعرف بابن رجب ، ولد سنة (٨٤٧هـ) بطوخ ، وقطن القاهري ، وحج غير مرة ، وجاور بمكة ، اشتغل بالفقه والحديث والأصليين والمريية ، صنف التصانيف المفيدة ، وتوفي سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة (٨٩٣هـ) ، وهو غير الحافظ ابن رجب الحنبلي المشهور أيضا بابن رجب .
[الضوء اللامع ٢/١٢٢] .

الفصل الثالث

الكتب التي خرجت أحاديث المنهاج

أما الكتب التي خرجت أحاديث المنهاج ، فهي كثيرة أيضاً ، وما وقفت عليه منها فهو أربعة .

ولعل ما دفع العلماء للاهتمام بتخريج أحاديث المنهاج ، هو ما أشرنا إليه في الحديث عن تفسيره ، من تتبعه لصاحب الكشف ونقله عنه أحاديث موضوعه ، بخاصة ما جاء في فضائل السور ، وقد أخذ عليه ذلك .

وقد أضافوا المنهاج بهذا العمل ما كل أوصافه ، وأبان آيات إتقانه .

١ - وكان أول من خرج أحاديث المنهاج ، الشيخ بدر الدين الزركشى^(١) ، وأضاف إليه تخريج أحاديث المختصر الأصولي ، لابن الحاجب ، وسماه « المعقب في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر » .

منه نسخة خطية بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم [٤٨٢] .

٢ - وخرج أحاديثه أيضاً : العلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري - المعروف بابن الملقن - ، أوله « الحمد لله حمد الشاكرين . . . » .

(١) هو : محمد بن بهادر عبد الله التركي الأصل - الشيخ بدر الدين الزركشى - ولد سنة (٥٧٤٥ هـ) ، أخذ عن الأسنوي والباقيني وغيرهم .
ولى قضاء الشام ، وعنى بالفقه والأصول والحديث ، توفي سنة أربع و سبعين وسبعمائة (٥٧٩٤ هـ) بالقاهرة .

[الدرر الكامنة ١٧/٤ ، ١٨] .

منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مجلد بمكتبة الأزهر ، وتشغل النسخة من المجموعة الورقات من (٢١) إلى (٤٦) ورقم المجموعة [١٧٢ مجاميع] ٤١٩٣ علم الحديث .

٣ -- كما خرج أحاديثه : زين الدين عبد الرحيم العراقي ، على ما جاء في كشف الظنون . وقال الحافظ السخاوي : وقد أخبرني أنه عمل تخريج أحاديث البيضاوي بين الظهر والعصر^(١) .
منه نسخة خطية بمكتبة الأزهر تحت رقم [٨٦٨] حديث .

٤ -- كما خرج أحاديثه : محمد بن الحسن - المعروف بابن همام الدمشقي -^(٢) ، وسماه « تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي » وهو من أمتع ما كتب في الباب .

وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة شيخ الإسلام ولي الدين ، وثانية في خزانة أسعد أفندي نقوب الأشراف في الآستانة .

وخطته في تخاريجه : التتبع العام ، والفحص الدقيق ، ولذا يوجد فيه من الفوائد ما ليس في بقية التخاريج^(٣) .

(١) أنظر : الضوء اللامع ٤ / ١٧٥

(٢) هو الإمام محمد بن حسن - المعروف بابن همام الدمشقي - ولد سنة إحدى وتسعين وألف (١٠٩١ هـ) ، رحل إلى مكة وأخذ عن علماءها ، اشتهر بالحديث وله مؤلفات جليلة ، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائة وألف (١١٧٥ هـ) .

[فقه أهل العراق - للكوثري ص ٧٥ ، ٧٦] .

(٣) انظر : فقه أهل العراق ص ٧٦ .

الباب الرابع

آراء البيضاوي الأصولية على ضوء ما ورد في المنهاج مع الكلام عليه التفصيل

سيكون دراستنا - بمون الله تعالى - لهذا الصنف مشتملة على عرضه عرضاً تفصيلياً ، وتحليل ما شمله من محتويات علمية واصطلاحية .

وقد نوعت هذه الدراسة : قدمت كلام القاضي البيضاوي في شكل مشروح - أحياناً - لأظهر ما تناوبته عبارته من معان ، ووضعت نص كلام المنهاج - أحياناً - وأشارت إلى ما تضمنه في إيجاز للوقوف على نص كلامه ، وحذفت بعض الاعتراضات التي أوردها - أحياناً - اقتصاراً وتجنباً للإطالة ، وقصدت من هذا التنوع الوقوف على حقيقة منهاجه من حيث اللفظ والمعنى .

افتتح القاضي ناصر الدين البيضاوي منهاجه الأصولي - بعد البسمة - بقوله :
« تقدس من تمجد بالعظمة والجلال ، وتنزه من تفرد بالقدم والكمال عن مناسبة الأشباه والأمثال ، ومصادمة الحدوث والزوال ، مقدر الأرزاق والأجال ، ومدبر الكائنات في أزل الأزال ، عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال . . . »

وبعد أن حمد الله بما هو أهله ، وصلى وسلم على نبيه الهادي إلى نور الإيمان ، وآله وصحبه ، بين أن المهمم العوالي إنما تهتم في صرف الأيام والليالي في تعلم المعالم الدينية ، والكشف عن حقائق الملة الخنيفية ، وأشار إلى أن كتابه هذا كثير العوائد جليل العوائد ، راجياً منه الرشاد والإفادة .

وقبل أن يبين مباحث كتابه الرئيسية ، تكلم عن أمور مهمة :

١ -- أولها : بيان حقيقة « أصول الفقه » اللاتمية ، عنده .

حيث قال : « أصول الفقه : معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية الاستفادة ، وحال المستفيد »^(١) .

وإنما بدأ بذلك : ليسكون الطالب لمباحث أصول الفقه ، سائراً في طلبه لها على بصيرة .

ولم يتعرض لبيان حقيقة « أصول الفقه » الإضافية ، لما سنبينه - إن شاء الله - في الباب الختامي ، مع شرح هذا التعريف ، وذكر سائر ما يتعلق به .

٢ -- ثانياً : تعريف « الفقه » بأنه : « العلم بالأحكام الشرعية العملية ، المكتسب من أدلتها التفصيلية »^(١) .

وإنما تعرض لتعريفه ، لأن لفظه وارد في تعريف « أصول الفقه » ولما وقع من الخلاف في كونه قطعياً أو ظنياً ، فأورد تعريفاً يوافق ما ذهب إليه : من كونه قطعياً ، وعقب على من زعم أنه من باب الظنون ، فأورد قوله بصيغة التضعيف ، ثم أبطله بالدلائل .

وسنبين ذلك في الباب الختامي إن شاء الله تعالى .

٣ -- ثالثاً : تبينه أن الأدلة السمعية المتفق على حجيتها بين الأئمة المعبرين ، أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

فلم يبالي بمخالفة الدهريين في حجية كل من الكتاب والسنة ، لأنهم قوم غير مسلمين ولا مؤمنين .

ولم يبالي كذلك بمخالفة بعض النظامية والروافض في حجية الإجماع ،

(١) منهاج الوصول - البيضاوي ص ٤ .

ومخالفة النظام والشيعة الإمامية في حجية القياس ، لأن مخالفتهم شاذة غير معقولة
لا تستند إلى دليل يعول على مثله .

٤ — رابعها : تبينه أن الأصول لا بدله من تصور « الأحكام الشرعية »
ليتمكن من إثباتها ونفيها ، في مسائل الأدلة ، التي يبحث فيها عن أحوالها :
من حيث ثبوت الأحكام بها .

فباحث الأدلة عنده مباحث مقصودة بالذات ، ومباحث الأحكام في نظره
مباحث مقصودة بالتبع ، فالأولى موضوع علم « أصول الفقه » ، والثانية
مقدمات له .

فلذلك ، قال بمد هذه الأمور الأربعة : « لا جرم (أى : حقا) رتبناه على
مقدمة ، وسبعة كتب » .

ثم أشار إلى مباحث المقدمة حيث قال : « أما المقدمة ، ففي الأحكام
ومعلماتها ، وفيها بابان » .

الباب الأول : في الحكم

وفيه فصول ثلاثة :

١ — الفصل الأول : في تعريف « الحكم » الشرعي الأصولي .

مرفه : « بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاتقضاء
أو التخيير »^(١) .

(١) منهاج الوصول - للبيضاوى ص ٥٥ .

وإما كان هذا التعريف يشمل كل أنواع هذا الحكم عنده - لكون الحكم التكليفي^١ يشمل الحكم الوضعي ضمناً - وكان كثير من متقدمي أهل السنة قد سبقه إلى مثله ، فكان تعريفهم لا يشمل الحكم الوضعي ، وإنما يشمل ما يسمى بالحكم التكليفي لتضمنه الحكم الوضعي .

أما المثبتون للحكم الوضعي - وعلى رأسهم المعتزلة - فقد اعترضوا قديماً على هذا التعريف باعتراضات مشهورة غير واردة في نظره ونظر من وافقهم في تعريفه - فذكر عقب هذا التعريف ، اعتراضات المعتزلة ، وما يدفعها ، حيث قال :

« قالت المعتزلة : خطاب الله تعالى قديم عندكم ، والحكم حادث : لأنه يوصف به ، ويكون صفة لفعل العبد ، ومعللاً به ، كقولنا : حلت بالنكاح ، وحرمت بالطلاق .

وأيضاً : فوجيبة الدلوك ، وما نعية الفجاسة ، وصحة البيع وفساده - خارجة عنه - » .

وأيضاً : فيه التردد ، وهو ينافي التحديد .

قلنا : الحادث التعلق ، والحكم يتعلق بفعل العبد ، لا صفته ، كالقول المتعلق بالمعدومات ، والنكاح والطلاق ونحوها معرفات له ، كالعالم للصانع .

والموجبية والمانعية أعلام الحكم ، لا هو ، وإن سلم فالعنى بهما : اقتضاء الفعل وتركه ، وبالصحة : إباحة الانتفاع ، وبالبطلان حرمة .

والتردد : في أقسام المحدود ، لا في الحد^(١) . هـ .

٢ - الفصل الثانی : فی تقسیمات الحکم الاصولی .

وقد ذکر فی هذا الفصل تقسیمات ستة ، منها ما هو تقسیم للحکم ذاته ،
ومنها ما هو تقسیم لمعاملته (الذی هو فعل المسکف) ، وتقسیم أحدهما - فی
الواقع - یتلتزم تقسیم الآخر ، كما هو ظاهر .
وسنذکرها ، حسب ترتیبه لها ، فنقول :

١ - التقسیم الأول : تقسیم بحسب ذات الحکم عقده .

وقد بین فیہ أن الحکم الاصولی (التسکلیفی) خمسة أقسام أو أنواع ،
هی : الوجوب ، والندب ، والحرمة ، والسکراهة ، والإباحة ، مع بیان کل قسم
منها ، حیث قال :

« الخطاب إن اقتضى الوجود ومنع النقيض : فوجوب ، وإن لم يمنع :
فندب ، وإن اقتضى الترك ومنع النقيض : فحرمة ، وإلا : فسکراهة ، وإن
خير : فأباحة » .

وإنما جعل « الخطاب » هو المقسم ، بدل « الحکم » : لأن المراد منه
الخطاب الذی عرف الحکم به ، فتقسیمه تقسیم له .

وهو تقسیم صحیح محدد للأقسام ، ومبین تعريف کل قسم بحده .

وقد اعترض الأسنوی والسبکی علی تعبيره بالوجوب والحرمة ، وزعما أن
الصواب هو التعبير : بالإيجاب ، والتحریم^(١) .

وهو اعتراض غير وارد بالنسبة لمذهب الشافعية والأشاعرة^(٢) .

ولما كان تقسیم الحکم الذی يتعلق بفعل المسکف ، یتلتزم تقسیم هذا
الفعل ، وكان تقسیمه قد تضمن بیان حدود الأحكام الخمسة ، دون رسومها ،

(١) انظر : شرح الأسنوی ٧٢/١ ، والابهاج للسبکی ٣٢/١

(٢) راجع تفصیل ذلك فی مؤلفنا غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ١٣٥

وكان تعريف الأفعال بالحدود يؤخذ من حدود الأحكام ، وكان تعريف الأفعال بالرسم يوصل إلى رسوم هذه الأحكام - تعرض لرسم متعلقات الحكم التكليفي : من الواجب ، والمندوب ، والحرم ، والمكروه ، والمباح ، حيث قال :

- ١- ويرسم الواجب : بأنه « الذي يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً » .
 - ٢- ويرسم المندوب : بأنه « ما يحمد فاعله ، ولا يذم تاركه » .
 - ٣- ويرسم الحرام : بأنه « ما يذم شرعاً فاعله » .
 - ٤- ويرسم المكروه : بأنه « ما يمدح تاركه ، ولا يذم فاعله » .
 - ٥- ويرسم المباح : بأنه « ما لا يعمق بفعله وتركه مدح ولا ذم »^(١) .
- فن حدود « الأحكام » تعرف حدود الأفعال .
ومن رسوم « الأفعال » تعرف رسوم الأحكام .
فراعاة للاختصار ، حذف حدود الأفعال ، ورسوم الأحكام .

ولما كان الواجب مرادفاً للفرض عند الشافعية ، على خلاف ما أورده الحنفية ، قال : « ويرادفه (أى الواجب) الفرض . وقالت الحنفية : الفرض : ما ثبت بقطعي ، والواجب : بظني » .

ولما كان « المندوب » مرادفاً - عنده - لاسنة والنافلة ، خلافاً لكثير من الفقهاء ، قال : « ويسمى (يعنى : المندوب) : سنة ونافلة » .

٢- التقسيم الثاني : تقسيم الفعل العام الذي يشمل متعلق الحكم ، وغيره : إلى فعل قبيح ، وفعل حسن ، عند أهل السنة ، وعند المعتزلة .

وبدأ باصطلاح أهل السنة ، فبين : أن للقبیح عندهم هو : الفعل الذى نهى الشرع عنه .

وأن الحسن هو : ما لم يفه الشرع عنه .

ومثل للحسن : بكل من الواجب والمندوب والمباح ، وفعل غير المكف . ولم يصرح بالتمثيل للقبیح ، إلا أنه قد يفهم من اقتضاره على ما مثل به للحسن ، أن القبیح يصدق على الحرام والمكروه ، وهذا هو الظاهر . ثم ذكر تعريف المعتزلة ، فبين أنهم عرفوا القبیح بما يشمل الحرام فقط ، والحسن بما يشمل الواجب والمندوب والمكروه والمباح .

ثم ذكر أنه قد ورد فى بعض عباراتهم تعريف آخر ، لسلك من القبیح والحسن ، وصرح بأن « الحسن » فى تعبيرهم الأخير ، أخص منه فى تعبيرهم الأول ، حيث أنه لا يشمل المكروه والمباح : لأنه لا مدح فى فعلهما .

قال : « الثانى ما نهى عنه شرهأً قبیح ، وإلا فحسن ، كالواجب والمندوب والمباح وفعل غير المكف .

والمعتزلة قالوا : ما ليس للاقادر عليه^(١) ، العالم بحاله أن يفعله ، وماله أن يفعله ، وربما قالوا : الواقع على صفة توجب الذم^(٢) ، أو المدح^(٣) ، فالحسن بتفسيرهم الأخير أخص .

٣ - التقسيم الثالث : تقسيم باعتبار كونه علة ومعلولا ، وهذا التقسيم منسوب إلى الأشعرية .

(١) أى المتمكن من فعله وتركه .

(٢) أى اللوم فى الدنيا ، الصالح لترتب العقاب عليه فى الآخرة .

(٣) أى الثناء فى الدنيا ، الصالح لترتب الثواب عليه فى الآخرة .

وقد ذكر أن هناك اختلافاً بين القائلين بقتسيم الحكم إلى سببٍ ومسببٍ ، ولذا رواه « بقيل » فبها للفعول ، وهذا يخالف ما في المحصول والتحصيل .

ثم بين أن السببية : إن أريد بها الإعلام ، فهو حق لا نزاع فيه ، ويكون تسميتها بالحكم من باب الاصطلاح ؛ وإن أريد بها التأثير - بمعنى جعل الزنا مؤثراً في إيجاب الحد ، فهو باطل ، وهو اختيار الغزالي - وبين بطلان ذلك من وجهين^(١) :

١ - الأول : أن الحادث لا يؤثر في القديم .

٢ - الثاني : أن التأثر مبني على أن للفاعل جهات توجب الحسن والقبح ، وهو باطل عند أهل السنة .

وقد زاد السبكي على هذين : أنه قبل الجعل لم يكن مؤثراً ، فإن بقي بعده كما كان ، وجب أن لا يصير مؤثراً ، وإن لم يبق ، كان إعداماً لثلك الحقيقة ، والشئ بعد عدمه لا يكون مؤثراً .

فاتقصر البيضاوي على الأول ، وأخذ أقسام الثاني ، ولم يذكر الأخير ، لأن ذلك صفوة الكلام ، فاسلكه البيضاوي أتم في إلزام مذهب المعتزلة بما سلكه الإمام^(٢) .

قال البيضاوي في ذلك : « الثالث ، قيل الحكم إما سبب أو مسبب ، فجعل الزنا سبباً لإيجاب الحد على الزاني : فإن أريد بالسببية الإعلام فعق ، وتسميتها حكماً بحث لفظي ، وإن أريد بها التأثير فباطل ، لأن الحادث لا يؤثر في القديم ، ولأنه مبني على أن للفاعل جهات توجب الحسن والقبح ، وهو باطل »^(٣) .

(١) انظر : شرح الأسنوي ٩٣/١ ، ٩٤ . والإبهاج للسبكي ٤١ / ١
(٢) الإبهاج - للسبكي ٤٢/١ . (٣) منهاج الوصول - للبيضاوي ص ٧

التقسيم الرابع : تقسيم باعتبار اجتماع الشروط المعتبرة في الفعل ، وعدم اجتماعها فيه - سواء أكان عبادة أم معاملة - إلى صحة وفساد .

نعرف الصحة ، وأشار إلى أن الفساد هو : عدم استتباع الفعل غايته .

ثم فسر الغاية في العبادة بأنها : موافقة الفعل للأمر عند المتكلمين ، وسقوط القضاء عند الفقهاء ، ولم يفسر الغاية في المعاملات اكتفاء بما أشار إليه في الفصل الأول : بأن المعنى بالصحة « إباحة الانقضاء ، وبالبطالان حرمة » .

ثم ذكر مثلاً يوضح فيه فائدة الخلاف بين المتكلمين والفقهاء ، وبين أن الحنفية فرقوا بين الفاسد والباطل ، وسموا ما لم يشرع بأصله ووصفه باطلاً ، وما شرع بأصله دون وصفه فاسداً ، ومثل لكل منهما .

ثم عرف الأجزاء ، ولم يفرد - هو وعدمه المقابل له - بتقسيم خاص ، لأن معنهما قريبان من معنى الصحة والبطالان^(١) .

وروى تعريف الفقهاء للأجزاء بلفظ التضعيف .

ثم استدلل البيضاوي على إبطال هذا التعريف بوجهين .

ثم ذكر أن الذي يوصف بالأجزاء وعدم الأجزاء ، هو الفعل الذي يحتمل أن يقع على وجهين ، ومثل له بالصلاة . أما ما يقع على وجه واحد ، فلا يوصف بالأجزاء وعدمه ، ومثل له بالمعرفة ، ورد الودعة .

قال البيضاوي في ذلك : « الرابع ، الصحة استتباع الغاية ، وإبطالها البطلان والفساد .

وغاية العبادة موافقة الأمر عند المتكلمين ، وسقوط القضاء عند الفقهاء ،

فصلاة من ظن أنه متطهر صحيحة على الأول ، لا على الثاني .

(١) إلا أن الصحة أعم من الأجزاء لكونها تطاق على العبادات والمعاملات ، أما

الأجزاء فلا يوصف به إلا العبادات .

وأبو حنيفة سمي مالم يشرع بأصله ووصفه - كبيع الملاقيح - باطلا ،
وما شرع بأصله دون وصفه - كالربا - فاسداً .

والإجزاء : هو الأداء الكافي لسقوط التعبد به .
وقيل : سقوط القضاء .

ورد : بأن القضاء لم يجب لعدم الموجب فكيف سقط ، وبأنكم تملون
سقوط القضاء به ، والعلة غير المعلول .

وإنما يوصف به ، وبعدمه ما يحتمل الوجهين - كالصلاة لا المعرفة بالله
تعالى ورد الوديمة ^(١) .

التقسيم الخامس : من تقسيمات الحكم ، تقسيم العبادة - التي هي متعلق
الحكم - باعتبار الوقت المحدد لها ، إلى أداء وإعادة وقضاء ، وعبر بالعبادة ،
لتشمل الواجب والمندوب : لأن كلا منهما يوصف بالأداء والإعادة والقضاء ،
وهو الصواب ^(٢) .

وقد ذكر هذا التقسيم بقوله : « العبادة إن وقعت في وقتها المعين
ولم تسبق بأداء مختل فأداء ، وإلا فإعادة ، وإن وقعت بعده ، ووجد فيه سبب
وجوبها ، فقضاء » ^(٣) .

وهو تقسيم قد بين معنى كل قسم على حدة ، فيؤخذ منه : أن « الأداء »
(الاصطلاحى) هو إيقاع العبادة في وقتها الذى عينه الشارع لأدائها - أى
لفعلها فيه ، غير مسبوقه بأداء - سواء سبقت بأداء غير مختل ، أم لم تسبقت
بأداء أصلاً .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٧

(٢) انظر الانهاج ٤٦/١

(٣) منهاج الوصول - للبيضاوى ص ٧ ، ٨

وأن « الإعادة » هي إيقاع العبادة في وقتها المعين لها ، مسبوقة بأداء لها مختل .

وأن « القضاء » هو إيقاع العبادة خارج وقتها ، بعد وجوب سبب وجوبها في هذا الوقت .

ثم بين أن القضاء على أقسام ، فإعادة يكون أداؤه واجباً ، ومثل له - بالظهر - للتروك قصداً ؛ وتارة لا يجب أداؤه ، واسكنه ممكن ، ومثل له - بصوم المسافر والمريض - وقصده من ذلك بيان أنه لا فرق بين كون مانع الوجوب من جهة العبد أو من جهة الله تعالى ؛ وتارة لا يجب ولا يمكن عقلاً - ومثل له بصلاة النائم - أو شرعاً - ومثل له بصوم الحائض - .

ثم بين أن المكلف إن ظن أنه لا يعيش إلى آخر الوقت - الموسع - تضيق عليه الوقت اتفاقاً ، فإن عاش وفعله في آخره ، فهو قضاء عند القاضي أبي بكر الباقلائي ، وأداء عند حجة الإسلام الغزالي ؛ إذ لا عبرة بالظان البين خطأه .

التقسيم السادس : تقسيمه الحكم إلى رخصة وعزيمة ، وذلك باعتبار كونه على وفق الدليل أو خلافه ، حيث قال مهيئاً معنى كل قسم ، وممثلاً له :
« الحكم : إن ثبت على خلاف الدليل لعذر ، فرخصة ، كحل الميتة للضطر ، والقصر والنظر للمسافر : واجباً ومنذوراً ومباحاً ، وإلا فعزيمة » (١) .

فيؤخذ منه : أن الرخصة هي : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر .
وإنما قيد بالعذر ليخرج الناسخ ، وأن الحكم الذي هو رخصة : قد يكون وجوباً ، وقد يكون ندباً ، وقد يكون إباحتاً .

وأن العزيمة ، هي : الحكم الثابت على وفق الدليل .
وقد يسمى الفعل رخصة ، بمعنى مرخص فيه ، كما يسمى عزيمة ، بمعنى معزوم عليه .

وقد تبع البيضاوى - في جملة الرخصة والعزيمة قسامين للحكم - صاحب
الحاصل ، وقد عد العزيمة ، الإمام الرازى وغيره ، من أقسام متعلقات الحكم ،
فعرّفها : بما جاز فعله مع قيام المتقضى للمفع .

٣ - الفصل الثالث : في أحكامه .

أورد البيضاوى في هذا الفصل سبع مسائل خاصة بالحكم ، بين فيها أحكاماً
تتعلق به ، إلا أن كلها خاص بالوجوب ، دون سائر الأحكام التكليفية : من
الذب ، والتحرّيم ، والكراهة ، والإباحة .

(المسألة الأولى)^(١) : في بيان ما يتعلق به الوجوب : من كونه واحداً
معيناً ، أو واحداً مبهماً من أمور معينة .

وهى المسألة المشهورة - عند الأصوليين - بمسألة الواجب الخير ، غاية الأمر
أن الموضوع في كلام البيضاوى هو نفس الوجوب ، لا نفس الفعل الواجب ،
كما صنع غيره ، والصنيعان مقلّان .
وتقرير كلامه على الوجه التالى :

الوجوب ، قد يتعلق بفعل معين - كوجوب الصلاة - ، وقد يتعلق بفعل
مبهم من أمور معينة - كوجوب التكفير بإحدى خصال الكفارة الثلاثة
لا بعينها ، وكوجوب نصب أحد المستعدين للإمامة الكبرى ، لا بعينه .

(١) خالف القاضى البيضاوى الإمام الرازى - في هذه المسألة - في ثلاثة أمور :
الأول : أن الإمام ذكرها في الأوامر والنواهي ، حين ذكر أن الأمر يفيد
الوجوب ذكر أقسام الوجوب وأحكامه ، والبيضاوى ذكرها في المقدمات ، لأن المقدمات
في تعريف الحكم وأقسامه ، ومن أقسامه الوجوب .

الثانى : أن البيضاوى جعل المسائل السبعة أحكاماً للوجوب ، والإمام جعل الثلاث
الأول أقساماً للوجوب والأربعة الأخيرة أحكاماً .

الثالث : أن الإمام جعل هذه المسألة من متعلقات الوجوب ، والبيضاوى جعلها
للحكم على الوجوب ، وبهذا تظهر شخصية القاضى البيضاوى المستقلة في التصنيف .

أما القسم الأول : فلا خلاف في جوازه ووقوعه .

وأما القسم الثاني : فقد ورد خلاف فيه على أقوال :

١ — أولها ، وهو المختار عنده : أن الوجوب قد يتعلق بواحد مبهم من أمور معينة ، وبين بطريق التمثيل له ، أنه على قسمين : قسم يجوز الجمع بين أفرادها ، كحصال الكفارة ، وقسم يمنع الجمع ، كنصب أحد المستعدين للإمامة .

٢ — وثانيها : ما حكاه عن المعتزلة - أو جمهورهم - من أن الكل واجب على التخييز - بمعنى أنه لا يجوز ترك جميع الخصال ، ويجوز الجمع بينها ، فلا خلاف في المعنى بين هذين المذهبين .

٣ — وثالثها : هو أن الواجب معين عند الله دون الناس ، وهو ما أسموه بقول « التراجم » ، وهذا القول متفق على فساده .

ثم استدل على بطلانه : بأن التعمين يحيل ترك المعين ، والتمييز يجوز تركه ، وقد ثبت التخييز اتفاقاً في الكفارة ، فانتفى التعمين .

ثم أورد اعتراض الخصم على هذا فقال :

« قيل يحتمل أن المكلف يختار المعين ، أو يعين ما يختاره ، أو يسقط بفعل غيره » .

وأجيب عن الأول : بأنه يوجب تفاوت المكلفين فيه ، وهو خلاف النص والإجماع .

وعن الثاني بأن الوجوب محقق قبل إختياره .

وعن الثالث : بأن الآتي بأبيها آت بالواجب إجماعاً » .

ثم أورد البيضاوي احتجاجاً لمن ذهب إلى أن الواجب واحد معين : بأن الفعل الواجب له صفات أربع :

١ - الصفة الأولى : إسقاط الفرض ، وعبر عنه بالامتثال ، وبين أنه لا يجوز أن يكون بفعل كل الخصال ، وإلا كان جميعها واجبة ، ولا يجوز أن يكون بفعل واحد ، لما يترتب على ذلك من اجتماع مؤثرات على أثر واحد ، وهو محال ، ولا يجوز أن يكون بواحد غير معين لأنه لا وجود له .

وإذا اتقى ذلك تمين أن الامتثال يحصل بواحد معين عند الله مبهم عندنا .

٢ - الصفة الثانية : كون الواجب معيافاً فيستدعى محلاً معيناً يتعلق به - فغير المعين لا وجود له - ولا جائز أن يكون المميز هو الكل ، ولا كل واحد لعدم وجوبه ، فتعين أن يكون واحداً بخصوصه .

٣ ، ٤ - الصفتان الثالثة والرابعة : الثواب على النعل - ثواب واجب واحد - والعقاب على الترك - ترك واجب واحد - فأثبتوا بهذه الأوصاف الأربعة ، أن الواجب واحد معين عند الله مبهم عندنا .

ثم بعد أن ذكر البيضاوي هذه الأوصاف ، شرع في الإجابة عنها وتفنيدها .

قال : « وأجيب عن الأول : بأن الامتثال بكل واحد ، وتلك معرفات ، وعن الثاني : بأنه يستدعى أحدها لا بعينه - كالمولود يستدعى علة من غير تعيين - وعن الأخيرين : بأنه يستحق ثواب وعقاب أمور معينة ، لا يجوز ترك كلها ، ولا يجب فعلها » (١) .

ثم ختم المسألة بالكلام على فرع شبيه بالواجب الخير وهو : أن الحكم قد يتعلق على الترتيب ، فينقسم إلى ثلاثة :

١ - قسم يحرم الجمع كأكل المذكي والميتة .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ج ٩

٢ — وقسم بباح الجمع - كالوضوء والتميم - .

٣ — وقسم بسن - ككفارة الصوم - .

وقد جاء في أصول المنهاج ، أن هذه الأقسام تجرى في الواجب الخير .

(المسألة الثانية) تقسيم الوجوب من حيث وقت الفعل الواجب ، وقسمه ثلاثة : إما أن يكون الوقت يساوي الفعل ، مثل صوم رمضان ، وهو الواجب المضيق^(١) ، وإما أن يفتقر عنه فيمنعه^(٢) - من منع التكليف بالمحال - إلا إذا كان لفرض القضاء على الزائل عذره ، وقد بقي قدر تكبيرة فيجوز .

وإما أن يزيد عليه فيقتضى إيقاع الفعل في أى جزء من أجزائه ، وهو الواجب الموسع .

ثم أورد في الواجب الموسع خمسة مذاهب :

١ — المذهب الأول : ما اختاره الإمام وأتباعه ، وهو : إيقاع الواجب في أى جزء من أجزائه لعدم أولويه البعض .

٢ — المذهب الثانى : رأى المتكلمين الذين يجوزون تركه في الجزء الأول بشرط العزم على فعله في الجزء الثانى .

وذكر احتجاجهم : بأنه لو ترك الواجب بلا عزم ، لجاز تركه من غير بدل ، وهو محال .

ورد البيضاوى على هذا الاحتجاج : « بأن العزم لو صلح بدلا لتأدى الواجب به ، وبأنه لو وجب العزم في الجزء الثانى ، لتعدد البدل والمبدل واحد » .

(١) وصف الواجب بالمضيق والموسع مجاز ، والمقصود هنا وقت الوجوب .

(٢) إن كان الفرض وقوع الفعل جميعه في الزمان الذى لا يضمه ، ولم يقع هذا

في الشريعة ، فهو تكليف ما لا يطاق .

٣ — المذهب الثالث : رأى فريق من الشافعية : أنه يختص بالوقت الأول ، وفي الأخير قضاء ، وهذا نقل عن الإمام في الحصول .
وقد أنكر السبكي والأسنوى ، وابن الرفعة : إسناد هذا الرأي إلى الشافعية .

وعال السبكي ذلك : بأنه حصل التباس في قول بعض الشافعية : يجب الصلاة في أول الوقت ، هل المراد كون الوجوب في أول الوقت ، أو كون الصلاة في أول الوقت متمينة ، والمراد الأول .

٤ — المذهب الرابع : رأى جمهور الحنفية ، وهو : أن الواجب يختص بأخر الوقت ، ووقوعه في الأول تعجيل .

٥ — المذهب الخامس : رأى الكرخي ، من الحنفية ، وهو : أن الآتي بالواجب في أول الوقت : إن بقي على صفة التكليف ، يكون ما فعله واجباً ، وإن اتقى عنه التكليف صار فافلة .

ثم ذكر دليل جمهور الحنفية : أنه لو وجب في أول الوقت لما جاز تركه لكنه يجوز إجماعاً

ورده : بأن المكلف مخير بين أدائه في أي جزء من أجزائه .
ولما كان الواجب الموسع ذا شقين : محدود الوقت ، وغير محدودة خص البيضاوي غير المحدد (بفرع) لتعلقه بسابقه ، ولأنه مبني على ثبوته قال : « الموسع قد يسهه العمر - كالحج وقضاء الفئات - فله التأخير ما لم يتوقع فواته إن أخل لكبر أو مرض » (١) .

(المسألة الثالثة) ذكر فيها الواجب ، وقسمه باعتبار من يجب عليه : إلى فرض عين ؛ وفرض كفاية .

وبين أن فرض العين : قد يتناول كل واحد - كالصلوات الخمس - وقد

اقتصرت أصول المنهاج عليه ، وقد يتناول واحداً معيناً - كالتكبير - وهو من خصائص الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد نسخ ، والنسخ لا يمنع من صحة التمثيل به .

ثم ذكر أن فرض الكفاية يتناول بعضاً غير معين - كالجهاد - وبين أن التكليف به دائر مع الظن ، فإن ظن كل طائفة أن غيرها فعل سقط عن الكل ، وإن ظنت أنه لم يفعل وجب عليهم الإتيان به .

(المسألة الرابعة) ذكر فيها مقدمة الواجب ، وأورد فيها ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : ما رآه الإمام وأتباعه والآمدي : من أنها واجبة مطلقاً - بمعنى أن التكليف بالشيء يقتضى التكليف بما لا يتم إلا به - وقد قيد هذا الوجوب بالإطلاق بمعنى : أنه غير معلق على حصول ما يتوقف عليه ، وبالقدرة بمعنى : أن ما يتوقف عليه الواجب يكون مقدوراً للكف .

٢ - والمذهب الثانى : أنه أمر بالسبب دون الشرط .

٣ - والمذهب الثالث : أنه لا يكون أمراً لا بالسبب ولا بالشرط ، ولم يرد هذا الشرط بأصول المنهاج .

واختار البيضاوى المذهب الأول ، وقرره : بأن التكليف بالمشروط دون الشرط محال .

ثم أورد اعتراضات الخصوم وأجاب عنها ، بما يثبت اختياره .

ثم ذكر أن مقدمة الواجب قسمان :

١ - القسم الأول : أنها يتوقف عليها وجود الواجب شرعاً أو عقلاً - كالصلاة والمشى للحج - .

٢ - القسم الثانى : أنها يتوقف عليها العلم بوجود الواجب - كالإتيان بالصلوات الخمس إذا ترك واحدة ونسى غيرها - .

ثم فرع على وجوب المقدمة فروعاً ثلاثة :

١ - الفرع الأول : إن اشتبهت المفكوحة بالأجنبية حرمتا - على معنى أنه يجب عليه الكف عن وطئهما - .

٢ - الفرع الثاني : لو قال أحداً طالق ، حرمتا ، تعليباً للحرمة .

٣ - الفرع الثالث : الزائد على الواجب الذي لا يقدر بقدر ، كالزائد على ما ينطلق عليه الاسم من المسح ، غير واجب وإلا لم يجز تركه .

(المسألة الخامسة) في أن وجوب الشيء هل يستلزم حرمة تقيضه ؟

وقد ذكر فيها مذهبين :

١ - المذهب الأول - وهو المختار عنده - : أن وجوبه يستلزم حرمة تقيضه .

واستدل عليه : بأن حرمة النقيض جزء من ماهية الوجوب وحقيقته المركبة من طلب الفعل وتحصيله ، ومن المنع من تركه والكف عنه ، فاللفظ الدال على الوجوب ، يدل على حرمة النقيض بالتضمن .

٢ - المذهب الثاني : أن وجوب الشيء لا يستلزم حرمة تقيضه ، وقد أسبه

إلى المعتزلة .

وذكر أنهم استدلوا عليه : بأن الموجب للفعل قد يففل عن تقيض

هذا الفعل .

فإذن : الوجوب لا يستلزم حرمة النقيض .

وقد رد هذا الدليل ، بأمرين :

١ - أولها : أن إيجاب الفعل بدون المنع من تقيضه محال .

٢ - وثانيهما : أن هذا الدليل منقوض نقضاً إجمالياً بوجوب مقدمة

الواجب ، فإنهم قالوا بوجوبها ، مع أن الموجب قد يففل عنها ، على حد

تعبيرهم .

وهذه المسألة هي المشهورة : بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده^(١) .
(المسألة السادسة) ذكر فيها بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب .
وهذا رأى الإمام وأتباعه ، وذكر مخالفة الغزالي لهم .
وذكر الدليل على بقاء الجواز .

ثم أورد تقريراً للدليل الغزالي ، وأجاب عنه حيث قال : « لأن الدال على
الوجوب يتضمن الجواز ، والناسخ لا ينافيه ، فإنه يرتفع الوجوب بارتفاع
المنع من الترك .

قيل : الجنس يقوم بالفصل فيرتفع بارتفاعه .

قلنا : لا ، وإن سلم فيقوم بفصل عدم الحرج^(٢) .

(المسألة السابعة) في أن الواجب لا يجوز تركه ؛ وهذه القاعدة كلية ،
أوردها البيضاوي توطئة للرد على طائفتين هما :

١ - الكعبي^(٣) ، وأتباعه الذين ادعوا : أن البياح واجب مع كونه
جائز الترك .

وقد نفى البيضاوي زعم الكعبي : بأنه يحصل به وبغيره .

٢ - الفقهاء الذين ادعوا وجوب الصوم على الحائض والمرضى والمسافر
لوجهين :

١ - أحدهما : أنهم شهدوا الشهر وهو موجب للصوم .

(١) انظر : منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٢

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٢

(٣) هو : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ، أحد أئمة

المعتزلة ، ورأس طائفة « الكعبية » له آراء ومقالات في الكلام انفرد به ، توفي سنة

(٣١٧ هـ) [الأعلام ٢ / ٥٤٤] .

٢ - وثانيتها : أن عليهم القضاء بقدر ما فاتهم .
وقد أجاب البيضاوى على هذين الوجهين بما لم يجب به الإمام وأتباعه ،
فقد تركوا الإجابة ، وانقلوا إلى المعارضة بما هو أقوى ، وهو جواز الترك .
وبهذا أنهى البيضاوى الباب الأول من المقدمة .

الباب الثانى : فيما لا بد للحكم به

ويشمل : الحاكم ، والمحكوم عليه ، والمحكوم به .

وخص كلا منهم بفصل مستقل .

١ - الفصل الأول : فى الحاكم

فبين أنه : الشرع دون العقل .

ومراد البيضاوى بالحاكم : المظهر للحكم والكاشف له ، لا المنشئ للأحكام ،
ولذا قال وهو الشرع - أى النصوص الشرعية - ولو كان مراده المنشئ للأحكام
لقال وهو الشارع ، ومحل البحث عن الأخير هو علم الكلام ، وإنما البحث هنا
عن مظهر الحكم والى عليه ، هل هو الشرع أو العقل^(١) .

ثم أحال القارىء إلى ما بيّنه فى كتابه « المصباح » - فى علم الكلام - من
فساد الحسن والقيح العقلين .

رفرع على إبطال قاعدة الحسن والقيح فرعين :

١ - الفرع الأول : فى أن شكر المنعم ليس بواجب عقلا .

وبين أن المعتزلة وبعض الحنفية خالفوا ذلك وقالوا بوجوب شكر

للمنعم عقلا .

(١) انظر : بنية المحتاج - للمرصفي ص ١٣٨ ، وممرج الوصول فى شرح منهج

الوصول - للأيسكى - تحقيق د عبد النعم النجار ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

ثم أقام الدليل على ما ذهب إليه من الفتل ، وهو قول الله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »^(١) ، ومن العقل ، وهو : أنه لو وجب لوجب إما لفائدة المشكور ، وهو منزه عنها ، أو للشاكر في الدنيا ، وهو باطل ، لأنه مشقة بلا حظ ، أو لأن الحظ يعود عليه في الآخرة ، وهو باطل ، لعدم استقلال العقل بمعرفة الفوائد الأخروية .

ثم أورد اعتراضين على الأخير ، وأجاب عنهما .

٢ - الفرع الثاني : في الأفعال الاختيارية قبل البعثة .

فذكر الاختلاف فيها مبينا : أنها مباحة عند معتزلة البصرة ، وبعض الفقهاء ومحرمة عند معتزلة بغداد ، وبعض الأمامية ، والشيخ أبي علي بن أبي هريرة^(٢) وتوقف الشيخ أبو الحسن الأشعري ، وأبو بكر الصيرفي^(٣) .

ثم ذكر تفسير الإمام الرازي للتوقف : بأنه عدم الحكم :

وبين أن الأولى تفسيره بعدم العلم ، لأن الحكم قديم عنده ، ولا يتوقف تعلقه على البعثة لتجويزه التكليف بالحال .

ثم أورد حجتى المعتزلة القائلين بالإباحة ، وأجاب عنهما .

ثم حجة القائلين بالقبح ، ورد هذه الحجة .

(١) سورة الإسراء آية (١٥) .

(٢) هو القاضي أبو علي ابن أبي هريرة البغدادي ، قال ابن خلدان اسمه الحسن ابن الحسين درس ببغداد ، وشرح المزني ، وله مسائل في الفروع وغيرها وصنف التصانيف النافعة ، ومات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة (٣٤٥هـ) [طبقات ابن السبكي الكبرى ٢/٢٠٦ ووفيات الأعيان ١/٣٥٨] .

(٣) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي ، فقيه أصولي له مصنفات في أصول الفقه وغيرها ، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة (٣٣٠هـ) . [طبقات الفقهاء ص ١١١] .

٢ - الفصل الثاني : في المحكوم عليه .

وذكر فيه أربع مسائل :

(المسألة الأولى) : في أن المدوم يجوز الحكم عليه .

(المسألة الثانية) : في أنه لا يجوز تكليف الغافل .

(المسألة الثالثة) : في أن الإكراه الملجئ يمنع التكليف .

(المسألة الرابعة) : في أن التكليف يتوجه عند المباشرة .

٣ - الفصل الثالث : في المحكوم به .

وذكر فيه ثلاث مسائل :

(المسألة الأولى) في أن التكليف بالحال جائز ، وهو اختيار الإمام الرازي

وأتباعه ، والصحيح عند البيضاوي .

ثم استدل على الجواز : بأن الأمر بما لا يقدر المكلف عليه يستحيل ،

إذا كان غرض الأمر حصول المأمور به ، وحكمه تعالى لا يستدعي غرضاً

ألبقه لاستغنائه .

ثم ذكر اعتراض المعتزلة : بأن الحال لا يتصور وجوده فلا يطلب ، بمعنى

أنه لا يمكن وجوده في الخارج من المكلف فلا يطلب ، أو أنه لا يتصور العقل

وجوده فلا يطلب ، وأجاب على هذا الاعتراض .

ثم استدل على عدم الوقوع بأمرين : الاستقراء - وهو تتبع التكاليف

وقبوت خلوها من المقتنع بالذات - وآية « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها »^(١)

فإنها لا تنفي الجواز ، وإنما نفت الوقوع عما ليس في الوسع ، والمقتنع لذاته

ليس في الوسع .

(١) سورة البقرة آية (٢٨٧) .

ثم ذكر اعتراضا وأجاب عنه .
(المسألة الثانية) في أن الكافر مكلف بالفروع ، نقله عن الإمام في المحصول
عن أكثر الشافعية .

كما أسند القول إلى المعتزلة بنفي التكليف ، متنبها صاحب الحاصل .
ثم ذكر أن قوما فرقوا بين الأوامر والنواهي ، وزعموا أنهم مكلفون
بالفواهي دون الأوامر .

ثم استدلل على أن الكفار مخاطبون بالفروع مطلقا بقوله :
« لئلا أن الآيات الأمرة بالعبادة تتناولهم ، والكفر غير مانع لا مكان
لإزالتهم ، وأيضا الآيات الموعدة على ترك الفروع كثيرة مثل « وويل للمشركين
الذين لا يؤتون الزكاة » (١) وأيضا أنهم كفوا بالفواهي لوجوب حد الزنا
عليهم فيكونون مكلفين بالأمر قياساً » (٢) .

ثم أورد اعتراضا للقائلين بالفروق بين الأوامر والنواهي على القياس ،
وأجاب عنه ، ناهجا منهج الإمام في المحصول .
وذكر استدلال من قال بتكليفهم بالفواهي دون الأوامر ، بأن الأوامر
لا يصح طلبها منهم مع الكفر ، ولا يطلب قضاؤها بعد إسلامهم .
وأجاب عنه : بأنه لا فائدة لهذا التكليف إلا تضييف العذاب عليهم
في الآخرة .

(المسألة الثالثة) في أن امتثال الأمر بوجوب الإجزاء .
وقد علل هذا : بأنه لو لم يسقط ، فإما أن يتعلق بعين ما أتى به ، فيكون

(١) سورة فصلت آية (٦ ، ٧)

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٧

أمراً بتحصيل الحاصل ، وإما أن يتعلق بغيره - فيلزم أن لا يكون المأني به
أولاً ، لا كل الأمور به بل بعضه - فلا يكون امتثالاً بالكلية .

ثم ذكر رأى أبي هاشم : بأن امتثال الأمر لا يوجب الإجزاء ، كما لا يوجب
النهي الفساد .

ثم أجاب : بأننا نطالبه أولاً بالجامع بين الأمر والنهي ، فإن ذكره
ذكرنا الفرق .

وبهذا أنهى البيضاوى مقدمة كتابه منهاج الوصول إلى علم الأصول .

الكتاب الأول في «الكتاب»

هذا أول كلامه في الأدلة التي اعتبرها البيضاوى موضوعاً لأصول الفقه ،
ذكر أن الاستدلال بالكتاب يتوقف على معرفة اللغة ، ومعرفة أقسامها ،
وقد قسمه باعتبار ذاته : إلى الأوامر والنواهي ، وباعتبار عوارضه : إلى العام
والخاص ، والمجمل والمبين ، وقدم العموم والخصوص : لأن النظر فيهما نظر
في متعلق الأمر والنهي ، والنظر في المجمل والمبين نظر في كيفية دلالة الأمر
والنهي على ذلك المتعلق ، وإلى ناسخ ومنسوخ ، وقدم المجمل والمبين على
النسخ لأن النسخ يطرأ على ما هو ثابت بأحد الوجوه المذكورة .

وبين ذلك كله في خمسة أبواب :

١ - الباب الأول : في اللغات .

وضمنه تسعة فصول :

(١) الفصل الأول : في الوضع ، فبين ما يتعلق به : من سبب الوضع ،

والموضوع ، والموضوع له ، وقائده الوضع ، وطرق معرفة الموضوع .

(١) فذكر أن سبب الوضع : هو الحاجة المناسبة إلى التعاون والتعارف .
(ب) وفي ذكر الموضوع : بين أن اللفظ أفيد وأيسر من الإشارة
والمثال^(١) ، فكونه أفيد لعمومه من حيث أنه يمكن التعبير به عن الذات
والعنى ، أما كونه أيسر فلأن الحروف ككفيات ، وهى أصوات متقطعة
بمخارجها ، يحملها النفس الضرورى - الذى هو أمر طبيعى - على تلك المخارج ،
فهو موافق له ، وما يوافق الطبيعى أسهل وأيسر من غيره .
(ج) وفي ذكر الموضوع له : بين أن إطلاق اللفظ دائر مع المعانى الذهنية
دون الخارجية .

(د) وفي ذكر فائدة الوضع : بين أن اللفظ وضع لإفادة النسب بين المفردات
ومعانى المركبات ، لا لإفادة معانيها المفردة ، وإلا لزم الدور .

(٥) وفي ذكر الواضع :

١ - أشار إلى ما ذهب إليه عباد بن سليمان الصيمرى المعتزلى ، من عدم
إثبات الواضع ، وإفادة اللفظ لمعناه بذاته .

٢ - بين المذاهب المثبتة للواضع ، فذكر ما زعمه الشيخ أبو الحسن
الأشعرى^(٢) ، من أن الله تعالى وضعه ووقف عباده عليه ، واستدل عليه
بالمقول والمعقول .

أما المنقول ، فقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها . . . »^(٣) ، وقد دلت

(١) المثال ، المقصود به : الجرم الوضع على شكل الشيء .

(٢) هو : طى بن إسماعيل الأشعرى البصرى . ولد بالبصرة سنة (٢٦٠ هـ) . جده
أبو موسى الأشعرى . كان معتزليا ثم رجع وجاهر بخلافه ، وناصر مذهب أهل السنة
والجماعة . توفى سنة (٣٢٤ هـ) .

[انظر : مفتاح السعادة ١٥٣/٢ - ١٥٤ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٤٥] .

(٣) سورة البقرة آية ٣١ .

على أن آدم لم يضمها ، ولا الملائكة ؛ فتسكون توقيفية ، وقوله تعالى : « إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان .. »^(١) ، فذم أقواماً على تسميتهم لبعض الأشياء من غير توقيف ، فثبت التوقيف في البعض المذموم عليه ، ويلزم منه ثبوته في الباقي ، وقوله تعالى : « واختلاف ألسنتكم وألوانكم .. »^(٢) ، فيها أن الله سبحانه امتن علينا باختلاف الألسنة وجعله آية ، والمراد باللسان هنا اللغة مجازاً ، فلولا أنها توقيفية لما امتن علينا بها .

وأما المعقول ، فاستدل بأسرين :

الأمر الأول : أنها لو كانت اصطلاحية لاحتاج الواضع في تعليمها لغيره إلى اصطلاح آخر بينهما ، فيلزم التسلسل .

الأمر الثاني : أنها لو كانت اصطلاحية لجاز التغيير فيها ، وجواز التغيير يؤدي إلى عدم الأمان والوثوق بالأحكام التي في شريعتنا .

ثم أجاب البيضاوي عن الأدلة المقدمة .

٣ — بين ما ذهب إليه أبو هاشم^(٣) : من أن اللغات كلها اصطلاحية ، ولو كانت بالتوقيف ، فالتوقيف : إما بالوحي ، وهو باطل : لأنه يلزم تقدم بعثة الرسول على معرفة اللغات ، لسكن البعثة متأخرة لقوله تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه »^(٤) .

(١) سورة النجم آية ٢٣ .

(٢) سورة الروم آية ٢٢ .

(٣) هو : عبد السلام بن محمد الجبائي - ولد سنة (٢٤٧ هـ) ببغداد ؛ كان من كبار المعتزلة طالما بالسكلام ، له آراء انفرد بها . توفي ببغداد سنة (٣٢١ هـ) .

[الأعلام ٥٢١/٢] .

(٤) سورة إبراهيم آية ٤ .

ولما أن تكون مخلوق علم ضروري في عاقل ، وهو باطل أيضاً : لأنه يلزم
معه أن يعرف الله تعالى بالضرورة ، لا بمحصل العلم الضروري ، وحينئذ يلزم
أن لا يكون مكلفاً . وإما أن تكون مخلوق علم ضروري في إنسان غير عاقل ،
وهو بعيد .

وإذا انتفت طرق التوقيف ، انتفى التوقيف ، وثبت الاصطلاح .

ثم أجاب البيضاوي عن هذا الدليل بما يفنده .

٤ - بين ما اختاره الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني^(١) : من القدر الذي

وقع به التنبيه إلى الاصطلاح توقيفي ، وأما الباقي فيكون اصطلاحياً .

(و) وفي ذكر الطريق إلى معرفة اللغات : بين أنه النقل المتواتر ،
والآحاد ، واستنباط العقل من النقل ، ومثله : بما إذا نقل إلينا أن الجمع
المعرف يدخله الاستثناء ، وأنه رأى الاستثناء - إخراج بعض ما تناوله اللفظ ،
فيحكم العقل بواسطة هاتين المقدمتين أن الجمع المعروف للعموم ، أما العقل
الصرف ، فلا يجدي في معرفة اللغات ، لأنها متوقفة على الوضع .

(٢) الفصل الثاني : في تقسيم الألفاظ .

تسم الألفاظ باعتبار دلالاتها ، لأن التقسيمات كلها متفرعة على الدلالة .

والما كانت الدلالة من حيث هي ، تنقسم إلى : عقلية ، وطبيعية ، ووضعية ،
وكانت الوضعية هي المتصودة هنا ، والمرادة في هذا الفصل ، استغنى البيضاوي

(١) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران - نشأ في إسفرايين ، ورحل إلى
نيسابور وخراسان وبعض أنحاء العراق . كان عالماً بالفقه والأصول ، ثقة في رواية
الحديث ، له مناظرات مع المعتزلة ، توفي بنيسابور سنة (٤١٨ هـ) . [الأعلام ١/٢٠] .

عن ذكر لفظ الوضعية وقال : « دلالة اللفظ » مكثفياً بما قاله في الفصل الأول
« وكان اللفظ أفيد . الخ » ، فقد أراد دلالة اللفظ الوضعية .
وقسمها إلى ثلاثة أقسام :

- ١ -- دلالة المطابقة : وهي دلالة اللفظ على تمام معناه .
 - ٢ -- دلالة التضامن : وهي دلالة اللفظ على جزء المسمى .
 - ٣ -- دلالة الاتزام : وهي دلالة اللفظ على لازم جزء المسمى الذهني .
- ثم قسم اللفظ إلى مركب ومفرد ، وعرف المركب : باللفظ الذي دل جزؤه
على جزء المعنى المستفاد منه . وعرف المفرد بأنه : ما لم يدل جزؤه على
جزء المركب .

وبدأ بالكلام على المفرد لتقدمه على المركب ، فقسمه باعتبار أنواعه إلى :
حرف وفعل واسم ، وعرف كل نوع .

وقسم الاسم إلى : كلي ، ومتواطيء ، ومشكل ، وجنس ، ومشتق ،
وجزئي ، وعلم ، ومضمر . وعرف كل قسم من هذه الأقسام .

ثم ذكر تقسيماً آخر باعتبار ما يعرض له اللفظ من الوحدة والتعدد ،
ووحدة المعنى وتعدده ، فقال : « اللفظ والمعنى : إما أن يتحدوا وهو المفرد .
أو يتكثرا وهو المتباينة ، تفاضلت معانيها : كالسواد والبياض ؛ أو توصلت :
كالسيف والصارم والناطق والفصيح ؛ أو يتكثر اللفظ ويتحد المعنى ، وهي
المترادفة ، أو بالعكس .

فإن وضع للسكل فمشترك ، وإلا فإن نقل لعلاقة واشتهر في الثاني سمي بالنسبة
إلى الأول منقولاً عنه ، وإلى الثاني منقولاً إليه ، وإلا فحقيقة ومجاز .
والثلاثة الأولى المتحدة المعنى نصوص .

وأما الباقية فالمتساوى للدلالة مجمل ، والراجح ظاهر ، والمرجوح مؤول ،
والمشترك بين النص والظاهر المحكم ، وبين المجمل والمؤول المتشابه ^(١) .
فجاء تقسيمه مشتملا : المتباين ، والمترادف ، والمشارك ، والمفقول ، والحقيقة ،
والحجاز ، والنص ، والمجمل ، والظاهر ، والمؤول ، والمحكم ، والمتشابه .
وهذا التقسيم في صورته البيديعة ، إن دل ، فإنما يدل على ضلعة البيضاوي
في اللغة وتمكفه منها .

ثم ذكر تقسيما آخر : بين فيه أن مدلول اللفظ ، قد يكون معنى ، وقد يكون
لفظا ، واللفظ : إما مفرد وإما مركب ، وكل منهما إما مستعمل وإما مهمل .
وأتى بأمثلة توضح ذلك على طريقة اللف والنشر .

وبعد أن قسم المفرد ، انتقل إلى تقسيم المركب ، فبين أن المركب صيغ
للإفهام ^(٢) ، فإن أفاد طلباً بذاته : إن كان الطلب للماهية فهو الاستفهام ،
وإن كان الطاب لتحقيق المساهية مع الاستعلاء فهو الأمر ، وإن كان مع
التساوى فهو الالتماس ، وإن كان مع التسفل - التذلل - فهو السؤال .
وإن لم يفد بالذات طلباً ؛ إن كان محتملاً للتصديق والتكذيب فهو الخبر ،
وقد عدل في تعبيره عن الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ؛ لأن
الأخبار مالا يحتمل الصدق ، ومالا يحتمل الكذب ، مع احتماله للتصديق
والتكذيب .

ثم بين أن غير محتمل التصديق والتكذيب ، هو التنبية ، ويندرج فيه التمني
والترجى والقسم والنداء ، فهو بهذا قد جمع ما في الحاصل والمحصل من
تقسيمات .

(١) منهج الوصول إلى علم الأصول ص ٢١

(٢) أى أنه صاغ المركب من المفردات ، وألفه منها لإفهام الغير ما في ضميره .

(٣) الفصل الثالث : في الاشتقاق .

ذكر تعريفه ، ثم أقسامه ، ثم أحكامه .

فعرّفه بأنه : « رد لفظ إلى لفظ آخر لموافقته له في حروفه الأصلية ، ومفاسدته له في المعنى »^(١) . وهو من محاسن كلام البيضاوي ، من حيث الإيجاز والشمول .

ثم بين أنه لا بد من تمييز بين اللفظين بزيادة أو نقصان . وحصّر أقسام الاشتقاق في خمسة عشر قسمًا جمعها في قوله « زيادة أو نقصان حرف ، أو حركة أو كليهما » فأدخل في هذه العبارة ستة أقسام ، لأن الزيادة تكون مضافة إلى حرف أو حركة أو كليهما ، وكذا النقصان .

وجمع أربعة أخرى في قوله : « أو زيادة أحدهما ، أو نقصانه ، أو نقصان الآخر » زيادة الحرف ونقصانه ، وزيادة الحركة ونقصانها ، وزيادة الحرف ونقصان الحركة ، وزيادة الحركة ونقصان الحرف .

وجمع أربعة أيضاً في قوله : « أو زيادته أو نقصانه بزيادة الآخر ونقصانه » وأضاف أربعة أقسام هي : زيادة الحرف مع زيادة الحركة ، ونقصانها ، وزيادة الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه ، ونقصان الحرف مع زيادة الحركة ونقصانها ، ونقصان الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه .

وذكر الأخير بقوله : « أو زيادتهما ونقصانهما »^(٢) يعني بزيادة الحرف والحركة معا ونقصانهما معا ، وذكر أمثلة هذه الأقسام مرتبة على طريق اللف والنشر وهذا غاية الإيجاز ، ومنتهى الإبداع .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول من ٢١ ، ٢٢ .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول من ٢٢ .

ثم ذكر أحكام الاشتقاق في مسائل :

(المسألة الأولى) في أن شرط صدق المشتق صدق أصله - ذكر ذلك تمشياً مع الأصوليين للرد على المعتزلة الذين خالفوا هذه القاعدة - وبين أن ذلك خلافاً لأبي على الجبائي ، وابنه أبي هاشم ، القائلين بمالية الله تعالى - أي بكونه عالماً - دون علمه ، والعالم مشتق من العلم ، فأطلقوا المشتق وأنكروا حصول المشتق منه^(١) ، مع أن العلة في كل مشتق وجود المشتق منه .

ثم ذكر تعليلهم للمالية التي في المخلوقات بالعلم .
ورد عليهم بأن المشتق منه جزء من المشتق ، فلا يصدق المشتق بدون المشتق منه .

(المسألة الثانية) في بيان الصدق الحقيقي من المجازي .

بين أن شرط كونه حقيقة ، دوام أصله^(٢) ، وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن سينا ، وأبو هاشم .

وعلة أنه ليس بحقيقة : أنه يصدق نفي المشتق عند زوال المشتق منه ، فلا يصدق إيجابه ، وإلا لزم اجتماع النقيضين .

ثم ذكر اعتراضاً للخصم ، وأجاب عنه .

ثم ذكر اعتراضاً آخر للخصم على الدليل الذي أورده ، وبين وجوه معارضته .

(١) لم ينسكروا المعتزلة صفة العلم وغيرها عن الباري جل شأنه ، وإنما ينفون زيادتها عن الذات ، وأنها موجودة بوجود زائد على وجود الذات ، ويقولون إنها أمور اعتبارية .

[انظر : سلم الوصول ١/٧٥ ، ٧٦] .

(٢) أي اشتراط بقاء المشتق منه في كون المشتق حقيقة .

(المسألة الثالثة) في أن اسم الفاعل لا يطلق على شيء ، والفعل - أى المصدر المشتق منه - قائم بغيره .

فلاستقراء يقضى باطلاق ذلك المشتق على الذى قام به .
ثم ذكر مخالفة المعتزلة فى هذا ، إذ قالوا : أنه تعالى مشكل بـكلام يخلفه فى اللوح المحفوظ ، أو فى غيره من الأجسام .
واسعدلوا على مذهبهم بأنه تعالى الخالق - وهو مشتق من الخلق - والخلق هو المخلوق .

وأجاب البيضاوى على ذلك : بأن الخلق ليس هو المخلوق ، بل هو تأثير الله تعالى فى المخلوق ، والتأثير قائم بذاته تعالى .
ثم أورد ، رد المعتزلة على هذا وأجاب عنه .

(٤) الفصل الرابع : فى الترادف .

عرفه بقوله : «توالى الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد باعتبار واحد» (١) .
وقد جاء تمييزه بالألفاظ أشمل لترادف الأسماء والأفعال والحروف ، ثم مثل للترادف وبين الفرق بين المترادف والمؤكد ، وهو أن المؤكد لا يفيد عين فائدة المؤكد ، بل تقويته ، خلاف الترادف .
ثم بين الفرق بين المترادف والتابع ، وأن التابع لا يفيد وحده ، خلاف الترادف .

وذكر أحكامه فى مسائل أربع :

(المسألة الأولى) فى سببه .

ذكر أن المترادف : إما أن يكون من واضعين خفياً ، أو علماً ، وإسكن

يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر . وإما أن يكون من واضع واحد ، اتمكثير الوسائل ، أو للتوسع في مجال البديع .

(المسألة الثانية) في أن الترادف خلاف الأصل .

بين أن الترادف ثابت على خلاف الأصل ، لأن الأصل أن يعرف المعنى الواحد بلفظ يدل عليه ، وتعيينه ثانياً خلاف الأصل ، ولأنه يحتاج الإنسان إلى حفظ الألفاظ المترادفة ، لئلا يخاطب بما لا يعرفه^(١) .

(المسألة الثالثة) في أن اللفظ يقوم بدل مرادفه إن كانا من لغة واحدة ، بخلاف اللفظين ؛ ثم أشار إلى مذهبين آخرين في المسألة بقوله : « إذ التركيب يتعلق بالمعنى » : إلى أن الخلاف بين القائلين بوجود إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر ، والقائلين بعدم الوجوب ؛ إنما هو في حال التركيب ، أما في حال الإفراد فيجوز ارتفاعاً .

(المسألة الرابعة) في التوكيد .

عرفه بأنه : « تقوية مدلول ما ذكر بلفظ ثان »^(٢) .

ثم بين أن اللفظ تارة يؤكد بنفسه ، ومثل له بقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « والله لأغزون قريشاً » ثلاثاً^(٣) . وتارة يؤكد بغيره ، سواء أكان مفرداً ، أو جملة ، ومثل المفرد بأمثله متعددة - المفرد والمنفى والمجموع فأطلق المفرد على جميعها ، وهو صحيح ، لأن المفرد يطلق ويراد به ما ليس بجملة .

(١) انظر : معراج المنهاج للجزري ١/١٣٣ .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٢٤ .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الإيمان والنذور ٢/٢٠٧ عن عكرمة عن ابن عباس .

وجواز التوكيد معلوم بالضرورة ، لجواز أن يؤكد الشيء ويقوى ،
ووقوعه يدل عليه استقراء اللفات .

(٥) الفصل الخامس : فى الاشتراك .

لم يذكر البيضاوى تعريفه هنا ، لأنه سبق ذكره فى تقسيم الألفاظ ،
مع أنه ذكر حد الترادف - مع تقدم ذكره - ليمين من خلاله الفرق بينه وبين
التأكييد والتابع .

وذكر فيه خمس مسائل :

(المسألة الأولى) فى إثباته .

بين اختلافهم فيه : فمنهم من قال : بأنه واجب فى اللغة ، ومنهم من قال :
بأنه لا يجوز ، وقال قوم : هو جائز غير واقع . والمختار أنه جائز وواقع .

(١) وذكر البيضاوى أدلة من قال بوجوبه :

١ - أولاً : بأن المعانى غير متناهية ، والألفاظ متناهية ، فإذا وزعت
المعانى ، الغير متناهية على الألفاظ المتناهية لزم الاشتراك .
ثم أجاب البيضاوى عن هذا الاستدلال .

٢ - ثانياً : أن الوجود يطلق على الواجب والممكن ، ووجود الشيء
غيبه - أى عين ماهيته ، وهو مذهب الأشعرى - والأعيان مختلفة ، واللفظ
واحد ، والمسميات لانهائية لها ، وهى مختلفة والوضع واحد ، فقد ثبت الاشتراك
بضرورة اتحاد اللفظ واختلاف المسميات مع كونه وضعاً واحداً .
ورد عليه البيضاوى بما يفنده .

(ب) ثم انتقل إلى ذكر القائل باستحالة الاشتراك ، فبين أن احتجاجهم :
أنه لا يفهم منه غرض المتكلم ، فيكون وضعه سبباً للمفسدة .

وأجاب البيضاوى : بأنه مفتقض بأسماء الأجناس ، لأنه لا يدل على خصوص تلك الذات .

(ح) ثم ذكر المذهب القائل بإمكان الاشتراك وقوعه ، واختاره لجواز أن يقع من واضعين لم يعلم كل منهما بوضع الآخر ؛ أو يقع من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع : حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة .

ثم استدلل البيضاوى على وقوعه : بأنا نتردد في المراد من القراء ومحوه ، وقد وقع ذلك في القرآن العظيم مثل : « ثلاثة قروء »^(١) ، « والليل إذا عسى »^(٢) .

وقد أورد هذين المثليين : لأن أحدهما من الأسماء ، والآخر من الأفعال ، وأن أحدهما مجموع ، والآخر مفرد . فبين بذلك وقوع الفوعين في القرآن .

(د) ولم يذكر مذهب القائلين بالإمكان من غير الوقوع ؛ لأنه يستفاد من المذهب السابق ، القائل بالإمكان مع الوقوع .

(المسألة الثانية) في أن الاشتراك خلاف الأصل .

استدل على ذلك : بأنه لو لم يكن خلاف الأصل ، لما حصل التفاهم حال التخاطب إلا بالاستفسار ، ولامتنع الاستدلال بالنصوص على إفاضة الظنون ، ولأن الكلمات المشتركة أقل من المفردة بالاستقراء ، والكثرة تفيد ظن الرجحان ، ولأن الاشتراك يتضمن مفسده السامع واللافظ : أما السامع فلأنه ربما فقدت القرأئن فلم يفهم ، وهاب استفسار المتكلم لعظمته ، أو استغفك لحقارته ، أو فهم غير مراده فيقع في الجهل ، ويحكيه غيره فيوقعه في الجهل أيضاً ، فيؤدى إلى جهل عظيم .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٢) سورة التكوير آية ١٧ .

أما تضمينه لمفاسد الالفاظ ؛ فلأن السامع قد لا يفهم ، فيحتاج المتكلم إلى ذكر مفردة ، فيكون تلفظه بالمشترك عيناً لا فائدة فيه . أو يؤدي إلى الإضرار أيضاً ، لاحتياجه إلى التفسير دائماً ، وقد يعتمد فهم السامع مع أنه لم يفهم فيضيع غرضه .

ولهذه الوجوه يكون مرجوحاً ، وهو خلاف الأصل .

(المسألة الثالثة) في مفهوم المشترك .

ذكر أنه : إما أن يتباينا - أى لم يصدق أحدهما على الآخر ، ومثل له « بالقرء » فإنه موضوع للطهر والحيمض .

أو يتوacula فيكون أحدهما جزءاً للآخر ، ومثل له « بالممكن » فإنه موضوع للممكن بالإمكان العام ، والممكن بالإمكان الخاص .

أو لازماً له ، ومثل له « بالشمس » فإنه موضوع للكوكب وضوئه .

(المسألة الرابعة) في إعمال المشترك في جميع مفوماته .

ذكر أن الشافعي - رضى الله عنه - والقاضيين الباقلاني ، وعبد الجبار ، وأبا علي الجبائي^(١) ؛ جوزوا استعمال المشترك في جميع مفوماته الغير المتضادة - وتقييده بالمتضادة دون المتناقضة ، لأن الوضع للنقيضين ممنوع - وهو المختار عنده .

ومنع استعماله أبو هاشم الجبائي ، والكرخي ، وأبو الحسين البصري ، واختار الإمام الرازي المنع .

(١) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي - نسبة إلى جبي من قرى البصرة - صار من أئمة الملة - تولى ورئيس علم الكلام في عصره ، له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب ، توفي سنة (٣٠٣ هـ) . [الأعلام ٣ / ٩٢٩] .

ثم ذكر دليلين على جواز الاستعمال :

١ — الأول : أنه قد وقع في قوله تعالى « إن الله وملائكته يصلون على النبي ... »^(١) ، فالصلاة لفظ مشترك : فهي من الله مغفرة ، ومن غيره استغفار .

ثم أورد البيضاوي اعتراضاً ورد بالحاصل ، وأجاب عنه .

٢ — الثاني : قوله تعالى « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والذباب ، وكثير من الناس ، وكثير حق عليه العذاب »^(٢) ، فالمراد بالسجود المتصور من الذواب الخشوع ، ومن الناس وضع الجبهة على الأرض ، وإلا لكان تخصص كثير من الناس بالذكر لا معنى له ، فثبت إردة المعنيين .

ثم ذكر اعتراضاً نقله عن الحاصل ، وأجاب عنه .

ثم أورد اعتراضاً تقريره : أن ما تقدم من الاستدلال بالآيتين لا حجة فيه ، لأنه يمتثل أن يكون لفظ الصلاة والسجود وضع للمجموع أيضاً .

وعلى هذا يكون إعمال اللفظ في المجموع إعمالاً له في بعض ما وضع له ، لا في كلها ، وهو خلاف المدعى .

وأجاب البيضاوي : بأنه يلزم أن يكون المجموع مسنداً إلى كل واحد ، وهو باطل .

وقد ضعف الأسنوي هذا الجواب ، وصحح جواب الإمام : من عدم التسليم بأنه وضع للمجموع^(٣) .

(١) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٢) سورة الحج آية ١٨ .

(٣) انظر: نهاية السؤل - للأسنوي ١٢٣/٢

ثم انتقل إلى عرض استدلال المانع من استعمال المشترك في جميع معانيه :
بأنه إن لم يضع الواضع المجموع ، لم يميز استعماله فيه ؛ وهو اختيار الإمام .
وأجاب البيضاوى بقوله : « فيكون المجموع مسفداً إلى كل واحد
وهو باطل » (١) .

ثم ذكر أن من المانعين : من جوز استعمال المشترك في معنيين ، في حال
الجمع ، إثباتاً أو نفياً .

ومنهم من أجاز استعماله في السلب ، ومنعه في الإثبات ، وهذا المذهب لم
يرد في الحصول ومختصراته .

ثم قال البيضاوى « والفرق ضعيف » يحتمل هذا : أن يكون الفرق بين
الجمع والأفراد - وهو مذهب الإمام - أو بين النفي والإثبات - وهو
مذهب الأمدى .

ويحتمل أن يكون الفرق بمعنى كل من الفرقين ضعيف - لأن الجمع تكرر
عين الواحد ، والواحد غير مستعمل إلا في معنى واحد ، فجمعه لا يدل إلا على
تعدد ذلك المعنى ، ولأن النفي لا يرفع إلا مقتضى الإثبات ، وفي الإثبات أحد
المدلولات ليس إلا . فلم يعم السلب أفراداً ، وهذا من محاسن تعبيره جمعاً
وإيجازاً .

ثم ختم المسألة بما نقل عن الشافعى والقاضى الباقلانى : من وجوب عمل
المشترك على جميع معانيه عند عدم القرينة المخصصة احتياطاً في تحصيل
مراد المتكلم .

(المسألة الخامسة) في المشترك إن تجرد عن القرينة .

ذكر فيها إن المشترك أن تجرد عن القرائن فمجمّل ؛ وإن اقترن به ما يوجب اعتبار واحد فيتمين الحل عليه ، وإن اقترن به ما يوجب اعتبار أكثر منه ، فيحمل على الكل عند من يجوز الأعمال في المعنيين ، ومن منع منه قال : إنه مجمل .

وإن اقترن به ما يوجب إلغاء البعض ، فينحصر المراد في الباقي ، فإن كان واحداً حل عليه ، وإن تعدد فمجمّل .

وإن اقترن به ما يوجب إلغاء الكل فيحمل على الجواز ، فإن تعارضت - بأن كان لكل واحد منهما مجاز ، حمل على الراجح بنفسه ، أو بأصله ، فإن تساويا - الحقائق والمجازات - أو ترجح أحدهما - يعنى بعض المجازات على البعض الآخر ، ولكن رجح أصل ذلك ، وهو حقيقته على أصل هذا - فمجمّل .

(٦) الفصل السادس : في الحقيقة والمجاز .

بناه على مقدمة وثمان مسائل .

خص المقدمة بالكلام على لفظتي الحقيقة والمجاز .

فبين وزنهما واشتقاقهما ، وانتقال الحقيقة من الثابت إلى الاعتقاد المطابق ، ثم إلى القول الدال على المعنى المطابق ، ثم إلى المعنى المصطلح عليه عند الأصوليين ، فأظهر أن لفظة الحقيقة في الرتبة الثالثة من النقل .

ثم ذكر أن التاء في « الحقيقة » لنقل اللفظ من التذكير إلى التأنيث ، وبين أن المجاز يستعمل حقيقة في المكان والمصدر ، وأهل الزمان : لأنه ليس بينه وبين الجائز علاقة معتبرة ، فلا يصح أن يكون مأخوذاً منه - وهو من محاسن كلامه - وأن المجاز نقل من المصدر إلى اسم الفاعل ، ثم نقل إلى اللفظ المستعمل في معنى غير موضوع له يناسب المصطلح .

(المسألة الأولى) في وجود الحقيقة .

بدأها بالحديث عن الحقيقة اللغوية ، لأن ما عداها فرع عنها ، وذكر أنها موجودة .

ثم ذكر الحقيقة العرفية العامة - وهي التي انتقلت عن مسماها اللغوي إلى غيره للاستعمال العام^(١) ، ومثل لها بالدابة .

ثم ذكر الحقيقة العرفية الخاصة - وهي ما لكل طائفة من العلماء من الاصطلاحات التي تخصهم^(٢) ، ومثل لها بالقلب وغيره .

ثم ذكر الحقيقة الشرعية - وهي ما استقيد من الشارع وضعها - ومثل لها بالصلاة ، وبين الاختلاف فيها :

(أ) فذكر أن القاضى أبابكر منع ذلك مطلقا - بمعنى أن المعانى الشرعية لم تخرج عن وضع أهل اللغة ، بل هي تقرر على حقائقها اللغوية^(٣) .

(ب) وأثبت المعتزلة ذلك مطلقا - بمعنى أن الشارع نقل هذه الألفاظ عن مسمياتها اللغوية ، وابتدأ وضعها لهذه المعانى^(٤) - سواء كان فيها مناسبة أم لا .

(ج) واختار إمام الحرمين والإمام الرازى ، وهو ما ارتضاه البيضاوى : أنها مجازات لغوية ، استعمالها الشرع مجازات ، ثم اشتهرت فصارت حقائق شرعية لغويتها فيما نقلت إليه .

(١) انظر: نهاية السؤل - للأسنوى ١٥١/٢؛ وممرج المنهاج - للعجزى - تحقيق د شعبان إسماعيل ص ١٥١

(٢) انظر: نهاية السؤل - للأسنوى ١٥١/٢ .

(٣) انظر: سلم الوصول لبخيت ١٥٣/٢ وممرج الوصول - للأيسكى تحقيق د عبد المنعم النجار ص ٣٣٢

(٤) انظر: نهاية السؤل - للأسنوى ١٥٣/٢

ثم استدل على ذلك بأنها لو لم تكن كذلك ، لما كانت عربية ، فلا يكون القرآن عربيا ، وهو باطل^(١) ، لقوله تعالى : « وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا »^(٢) .

ثم ذكر اعتراضات المعتزلة على هذا الدليل ، وأجاب عنها مفندا بإيها . وبعد أن فرغ من الاستدلال على إثبات الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية ، وفندا ما ورد عليها من اعتراضات ، عقب بفروع ثلاثة مبنية على ثبوت النقل : لأن ما عدا الحقيقة اللغوية من باب النقل .

١ - الفرع الأول : أن النقل خلاف الأصل - على معنى أن اللفظ إذا احتتمل النقل من الحقيقة اللغوية إلى الشرعية أو للعرفية ، وعدم النقل ؛ فالأصل عدم النقل ، لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ، ولأن النقل يتوقف على الوضع اللغوي ، وعلى نسخه .

أما الوضع اللغوي فإنه يتم بشيء واحد وهو الوضع الأول ، فيكون راجعا .

٢ - الفرع الثاني : في الأسماء اللغوية الموجودة في الحقيقة الشرعية .

لم يذكر البيضاوي « التباينة » لوضوحها ، وذكر « المتواطئة » ومثل لها بالهج ، « والمشاركة » كالصلاة الصادقة على ذات الأركان ، وصلاة المصلوب والجنائز ، وبين ذلك دفعا للاختلاف الواقع في المشاركة ، تمثيا مع الإمام في الحصول .

وأهل البيضاوي « المترادفة » أيضا ، لأن الإمام ذكر أن الأظهر أنها

لا توجد .

ثم ذكر : أن المعتزلة سمو أسماء الذوات المشتقة - كالمؤمن والناسق -

(١) انظر: معراج المنهاج - للجزري ص ١٥٣ . ومعراج الوصول - الأبيكي ص ٣٢٤

(٢) -سورة طه آية (١١٣) .

بالدنيوية تفرقة بينها وبين أسماء الأفعال ، وإن كان كلاهما يدخل عندهم تحت الحقائق الشرعية .

ثم ذكر أن الحروف الشرعية لم توجد ، لأنها لا تفيد وحدها ، وأن الفعل لم يوجد بطريق الأصالة ، بل بطريق التبع .

٣ — الفرع الثالث : في صيغ العقود .

بين أنها منقولة إلى الإنشاء^(١) ، واستدل على كونها إنشاء بثلاثة أدلة :

١ — الدليل الأول : أنه لو كان أخباراً ، فإن كان عن ماضٍ أو حال ،

لم يقبل طلاق التعليق — لأن التعليق عبارة عن توقف وجود الشيء على شيء آخر ، والمساضي والحال موجودان فلا يقبله — وإلا لم يقع .

٢ — الدليل الثاني : أن الأخبارات إن كذبت لم تعتبر ، وإن صدقت

فصدقها : إما بالصيغة ، فيلزم الدور ، وإن حصل بغيرها ، فهو باطل إجماعاً .

٣ — الدليل الثالث : لو قال لمطلقه الرجعية — في حال العدة — « طلقك »

ونوى الأخبار لا يقع عليه شيء .

(المسألة الثانية) أوردها في أنواع المجاز .

ذكر أن المجاز على ثلاثة أقسام :

(أ) الأول : أن يكون في مفردات الألفاظ فقط ، مثل الأسد للشجاع .

(ب) الثاني : أن يقع في المركب فقط ، ومثل له بقول الصلتان المهدي :

أشاب الصغير وأنى الكبير كسر العداة ومر العشى

(ج) الثالث : أن يقع في الأفراد والتركيب معا ، ومثل له بـ « أحياني

اكتحالي بطلعتك » .

(١) الأصل أن صيغ العقود أخبارات ، فإن استعملت لإحداث حكم ، كانت

منقولة إلى الإنشاء .

وذكر البيضاوي : أن أبا بكر بن داود الأصفهاني الظاهري ، منع دخول
المجاز في القرآن والحديث .

ورد عليه بقوله تعالى : « جداراً يريد أن يتقض ^(١) » .

ثم ذكر احتجاجي ابن داود ، وأجاب عنهما .

(المسألة الثالثة) أوردها في شروط المجاز .

فذكر العلاقة المعتبر نوعها ، وعدد أنواعها ، ومثل لسكل نوع ، مقتضياً
في ذلك أثر الإمام في المحصول .

(المسألة الرابعة) فيما يدخله المجاز وما لا يدخله .

بين فيها أن الذي يدخله المجاز : قد يكون أصالة ، وقد يكون تبعاً .

فذكر أن الحرف لا يدخله المجاز ، لأن معناه في غيره .

وأن الفعل لا يدخله بالذات ، بل بطريق التبع ، بأن يدخل في المصدر أولاً

ثم بعد ذلك في الفعل الدال عليه .

والعلم لا يكون مجازاً عن شيء ، لأنه لا علاقة تعقل بين ذلك المسمى بذلك

الإسم وبين غيره .

(المسألة الخامسة) في أن المجاز خلاف الأصل .

بين فيها أن المجاز خلاف الأصل ، لاحتياجه إلى الوضع الأول ؛ وإلى

مناسبة بين الموضوع له اللفظ ، وبين المعنى المجازي ؛ وإلى نقل اللفظ إلى ذلك

المعنى ، ولأن دلالة موقوفة على القرينة ، ودلالة القرينة خفية ، وربما وقع بسبب

خفائها خلل في الفهم .

ثم ذكر أن أبا حنيفة يرى أن الحقيقة المرجوحة أولى . ويرى أبو يوسف أن المجاز الراجح أولى .

(المسألة السادسة) أوردتها في سبب العدول عن الحقيقة إلى المجاز . بين أن السبب الحاصل على العدول من الحقيقة إلى المجاز ، قد يكون لأمر يرجع إلى اللفظ ، وقد يكون لأمر يرجع إلى المعنى . أما ما يرجع إلى اللفظ ، فإما أن يكون لأجل جوهره ، أو لأمر عارض للفظ .

فالأول : إما أن يكون لفظ الحقيقة ثقيلًا على اللسان ، أو متنافرًا تركيبه ، أو ثقيلًا وزنه ، وقد جمع البيضاوي هذه الثلاثة في مثال « الخنفتيق » للداية . ولم يتعرض لثنائي لوضوحه ، وهو ما يعرض للفظ من صلاحيته للشعر والتسجيع .

أما ما يرجع إلى المعنى : فهو ما يختص به المجاز من تعظيم أو تحقير أو زيادة بيان ، ممثلاً له .

(المسألة السابعة) في كون اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازاً . فإذا وضع الواضع لفظاً لمعنى ، ولم يستعمله فيه ، فالوضع الأول لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازاً ، لعدم الاستعمال ، وكذلك الأعلام ، فإنها ليست حقيقة : لعدم حدثها منها يصدق عليها ، وليست مجازاً . ثم ذكر أنه قد يكون اللفظ حقيقة ومجازاً بالنسبة إلى اصطلاحين ، ومثل له بالدابة .

(المسألة الثامنة) في علامة الحقيقة والمجاز .

قال البيضاوي : « علامة الحقيقة سبق الفهم ، والعراء عن القرينة ، وعلامة المجاز الإطلاق على المستحيل » (١) .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٣٣ .

بين أن علامة الحقيقة سبق الذهن إلى حملها على معنى ، من غير قرينة تقتضى حمله عليه ، فعراؤه عن القرينة دليل الحقيقة .

وعلامة المجاز هو استعمال اللفظ فيما يستحيل كونه حقيقة فيه ، ومثل له بقوله تعالى : « وأسأل القرية »^(١) .

وكذلك إذا استعمل اللفظ في معنى نسي استعماله فيه ، كإطلاق الدابة على الحمار .

(٧) الفصل السابع : في تعارض ما يحل بالمفهوم .

بين فيه أن الاحتمالات المحلّة بالمفهوم خمسة ، وهي : الإشتراك ، والنقل ، والمجاز ، والإحصار ، والتخصيص .

فإذا اتفقت احتمال الإشتراك والنقل ، كان اللفظ موضوعاً لمعنى واحد ؛ وإذا اتفقت احتمال المجاز والإحصار ، كان المراد باللفظ ما وضع له ؛ وإذا اتفقت احتمال التخصيص ، كان المراد باللفظ جميع ما وضع له ، فلا يبقى عند ذلك خلل في الفهم .

والمراد بالخلل هنا الخلل في اليقين لا في الظن .

وقد جاء حصر البيضاوى لهذه الأمور في غاية الدقة والإتقان :

ثم ذكر أن التعارض بين هذه الاحتمالات يقع على عشرة أوجه ، وضابط ذلك : أن يأخذ كل واحد مع ما بعده ، فينتج العشرة ، وقد حصرها في قوله : « الأول : النقل أولى من الإشتراك ، لإفراده في الحالتين كالزكاة .

الثاني : المجاز خير منه لكثرة ، وإعمال اللفظ مع القرينة ودونها

كالنكاح .

الثالث : الإضمار خير ، لأن احتياجه إلى القرينة في صورة ، واحتياج الإشتراك إليها في صورتين مثل « وأسأل القرية »^(١) .

الرابع : التخصيص خير ، لأنه خير من المجاز - كما سيأتي - مثل : « ولا تفكحوا ما ننكح أبائكم من النساء »^(٢) ، فإنه مشترك ، أو مختص بالعقد ، وخص عنه الفاسد .

الخامس : المجاز خير من النقل ، لعدم استلزامه نسخ الأول كالصلاة .

السادس : الإضمار خير ، لأنه مثل المجاز كقوله تعالى : « وحرم الربا »^(٣) فإن الأخذ مضمر ، والربا نقل إلى العقد .

السابع : التخصيص أولى ، لما تقدم مثل « وأحل الله البيع »^(٤) ، فإنه المهادلة مطلقاً ، وخص عنه الفاسد ، أو نقل إلى المستجمع لشرائط الصحة .

الثامن : الإضمار مثل المجاز ، لاستوائهما في القرينة ، مثل : هذا ابني .

التاسم : التخصيص خير ، لأن من المجاز الباقي متعين ، والمجاز ربما يتمين ، مثل « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه »^(٥) ، فإن المراد التلفظ وخص النسيان أو الذبح .

العاشر : التخصيص خير من الإضمار ، لما مر مثل « ولحكم في القصاص حياة »^(٥)

- (١) سورة يوسف آية (٨٢) .
- (٢) -سورة النساء آية (٢٢) -
- (٣) سورة البقرة آية (٢٧٥) .
- (٤) سورة الأنعام آية (١٢١) .
- (٥) سورة البقرة آية (١٧٩) .

ولم يعترض الإمام وأتباعه لهذه الاحتمالات ، وقد تعرض الآمدى وابن الحاجب للاشتراك مع المجاز فقط .

وقد كان من محاسن المنهاج أن جمع البيضاوى كل هذه الاحتمالات ، ولم يغفلها كما صنع سابقيه .

وبعدها نبه : إلى أن الاشتراك خير من النسخ - الذى هو التخصيص فى الأزمان - لأن الإشتراك ليس فيه إبطال . ونص على أن الإشتراك بين علمين خير منه بين علم ومعنى ، لأن اختلاف الفهم بين علمين أقل منه بين علم ومعنى - وهو خير منه بين معنيين .

(٨) الفصل الثامن : فى تفسير حروف يحتاج إليها .

ذكر فيه ست مسائل :

(المسألة الأولى) فى حكم الواو ، ذكر أنها للجمع المطلق ، وأهمل ما قيدها به الإمام : من كونها عاطفة .

واستدل على كونها لمطلق الجمع بأمور :

(١) إجماع النحاة .

(ب) أنها تستعمل حيث يمتنع الترتيب ، وهو أمران : اكتفى بالتمثيل لها

بـ « تقاتل زيد وعمر » إذ المفاعلة تمنع الترتيب . و « جاء زيد وعمر وقبله » ، فقد صرح بالمتقدم .

(ج) ولأنها كواو الجمع وألف التثنية ، فى الأسماء المتماثلة ، وهما لا يوجبان

الترتيب .

ثم ذكر استدلالان لمن قال : إنها للترتيب :

١ - أولهما : ما رواه مسلم : « أن خطيباً قام بين يدي النبي - صلى الله

عليه وسلم - فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن عصاهما فقد غوى ،

فقال - عليه الصلاة والسلام - : بس الخطيب أنت ، قل ومن يعص الله تعالى
ورسوله فقد غوى ^(١) .

فقد أنكر عليه الصلاة والسلام « ومن عصاهما » ملتقفاً إياه « ومن عصي
الله تعالى ورسوله » ولو كانت الواو لمطلق الجمع لما كان بين العبارتين فرق .
وأجاب البيضاوي عن ذلك : بأن الأفراد بالذكر أشد تعظيماً .

٢ - وثانيهما : لو قال لغير المسوسة : « أنت طالق وطالق » طلقت
واحدة ، بخلاف ما لو قال : « أنت طالق طلقتين » ، ولو كانت الواو لمطلق
الجمع لما كان هناك فرق بين العبارتين .

وأجاب البيضاوي : بأن الإنشآت مترتبة بترتيب اللفظ - بخلاف - قوله :
طلقتين فإنه تفسير لطاقق وليس بإنشاء .

(المسألة الثانية) « الفاء » للتعقيب ، واستدل عليه بالإجماع ، ولهذا ربط
بها الجزاء إذا لم يكن فعلاً .

ثم ذكر البيضاوي جواباً عن دليل للنخعي مقدر بقوله تعالى : « لا تفتروا
على الله كذباً فيسحقكم » ^(٢) ، فالافتراء في الدنيا ، والسحت إنما هو في الآخرة ،
وهو محتمل أن يكون دليلاً مستقلاً .

(المسألة الثالثة) في أن حرف « في » للظرفية ، تحقيقاً أو تقديرًا مثل قوله :
« ولأصلبكم في جذوع النخل » ^(٣) ، ولم يثبت مجيئها للسببية .

(١) رواه مسلم في كتاب الجمعة ٦/١٥٨ ، وذكره الحاكم في مستدركه ، وقال
صحيح على شرط الشيخين ، ورواه النسائي ٦/٧٤ .

(٢) سورة طه آية (٦١) .

(٣) سورة طه آية (٧١) .

(المسألة الرابعة) في أن حرف « من » لا بقداء الغاية وللتبعيض وللتبيين ،
واختار كونها حقيقة في التبيين ، دفعا للاشتراك .

(المسألة الخامسة) ذكر فيها أن « الباء » تعدى اللازم ، إن دخلت عليه ،
وبجزء المعتدى ، لما يعلم من الفرق بين : مسحت المنديل ، ومسحت بالمنديل ؛
فإنه يعم في الأول ، ويبعض في الثاني .

ثم نقل البيضاوي إنكار ورود الباء للتبعيض ، عن ابن جنى^(١) .
ثم رد ذلك : بأنه شهادة نفي .

(المسألة السادسة) بين فيها أن « إنما » تفيد الحصر عند الإمام
وأتباعه .

واستدل عليه : بأن ، إن للإثبات ، وما للنفي ، والأصل عدم التغيير
بالتركيب ، فيجب الجمع على ما أمكن ، وعليه فهي تفيد الحصر بالمنطوق ،
وأن فصحاء العرب استعملوها في مواطن الحصر ، فقد قال الأعشى^(٢) :
ولست بالأكثر منهم حمى إنما العـــــــزة للكائر

(١) هو : عثمان بن جنى - بسكون الياء معرب - ويكنى بابي الفتح الحوى . من
أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف . ولد قبل الثلاثين وثلاثمائة ، وتوفي
سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة (٥٢٩٢) [انظر: البداية والنهاية - لابن كثير ١١/٣٣١
وبنيية الوعاة ٢٢٢ ، ومرآة الجنان ٢/٤٤٥ وشذرات الذهب ٣/١٤٠ ، ١٤١ .
ومفتاح السعادة ١/١٣٤ ، ١٣٥] .

(٢) هو : ميمون بن قيس بن ثعلبة ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد
أصحاب المعلقة . لم يتقدمه من هو أكثر منه شعرا ، عمر طويل ومات في الجاهلية سنة
(٥٧) ولم يسلم . [مفتاح السعادة ١/٢٥٠ ، والأعلام ٣/١٠٩٠] .

وقال النورذق^(١) :

أنا الزائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
ثم ذكر أن هذا معارض بقوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله
وجلت قلوبهم »^(٢) ، فلو أفادت إنما الحصر لكان من لم يحصل له الوجع
لا يكون مؤمناً .

ورد هذا بأن المراد بالمؤمنين هم الكاملون في الإيمان .

(٩) الفصل التاسع : في كيفية الاستدلال بالألفاظ على الأحكام .

وذكر في هذا الفصل سبع مسائل :

(المسألة الأولى) في أنه : هل يجوز أن يخاطبنا الله بالمهمل ؟

وبدأ بها : لأنه لو جاز أن يخاطبنا الله بالمهمل^(٣) ، لتمذر الاستدلال
بالألفاظ على الحكم ، فصار ذلك كالمقدمة المقصود من هذا الفصل .

وذكر فيها : أن الله تعالى لا يخاطبنا بالمهمل ، لأنه هذيان ، وهو محال
على الله تعالى .

(١) هو أبو فراس هام بن غالب بن صعصعة - ويكنى أبو الأخطل - التميمي .
الشاعر المشهور صاحب جرير له في مفاخر أبيه شعر كثير . كان بينه وبين جرير من
المهاجرة والمادة ما هو مشهور . توفي بالبصرة سنة عشر ومائة (١١٠ هـ) وقد قارب
المائة . [انظر : مفتاح السعادة ١/٢٤١ ، والأعلام ٣/١١٢٧]

(٢) سورة الأنفال آية ٣ .

(٣) المهمل من الكلام ضد المستعمل (مختار الصحاح ص ٦٩٩) وهو ما ليس له
معنى . والتعبير بالمهمل في كلام البيضاوي هو الصواب . وهو خلاف ما جاء في عبارة
المحصل من التلق ، وعبارة الحاصل من مجانبية الصواب [انظر : الإبهاج ١/٢٢٩
ونهاية السؤل ١/٢٣٠]

وبين أن الحشوية^(١) قد خالفوا في ذلك وقالوا : بالجواز .

وقد احتجوا على ذلك بثلاثة أوجه :

١ — الوجه الأول : وروده في القرآن ، في أوائل كثير من السور .

وأجاب عنه البيضاوي : بأن هذه أسماء للسور .

٢ — الوجه الثاني : أن الوقف على قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله »^(٢) واجب ، وإلا لاختص المعطوف بالحال ، فيكون الراسخون معطوفاً عليه ، ويكون قوله تعالى : « يقولون آمنا به » جملة حالية من المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا ممنوع ، ولو كانت حالا من المعطوف فقط لكانت خلاف الأصل .

وأجاب البيضاوي : بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال ، حيث لا لبس ، ومثل له بقوله تعالى : « وهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة »^(٣) ، فنافلة حال من يعقوب خاصة .

٣ — الوجه الثالث : قوله تعالى : « طلعتها كأنه رءوس الشياطين »^(٤) ،

وهذا التشبيه لا يفيد إلا إذا علمنا رءوس الشياطين ونحن لا نعلمها .

وأجاب البيضاوي : بأنه معلوم للعرب : أنه مثل في الاستقباح .

(١) الحشوية - بفتح الشين وهو المشهور - نسبة إلى الحشا . فقد كانوا يجلسون أمام الحسن البصري في حلقاته فوجد كلامهم رديثا فقال : ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة . - أي جانبها - والجانب يسمى حشا . [انظر : نهاية السؤل ١٩٣/٢] .

(٢) سورة آل عمران آية ٧ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٧٢ .

(٤) سورة الصافات آية ٦٥ .

(السؤال الثانية) - وهي قريبة من الأولى - في أنه لا يفتى خلاف الظاهر من غير بيان ، لأن اللفظ بالنسبة إليه مهمل - بمعنى أنه لا يجوز أن يربد الله بكلامه خلاف الظاهر إلا إذا كان هناك قرينة يحصل بها البيان ، وإن لم تكن قرينة ، كان اللفظ بالنسبة إلى المعنى المراد مهملًا .

ثم ذكر مخالفة المرجئة^(١) في ذلك ، وفند زعمهم : أن المراد من الآيات والأخبار الدالة على العقاب ، التخويف وفائدته الإحجام عن المعاصي .

بأن التجويز يمثل ذلك يرفع الوثوق عن أقوال الله تعالى .

وهذان المسألان يجريان مجرى المبادئ المقصود .

(السؤال الثالثة) أو ردها البيضاوي في تقسيم الخطاب : من حيث دلالة على الحكم ؛ ومن حيث استقلاله بإفادة الحكم المقصود ثبوته ، وعدم استقلاله بهذه الإفادة .

١ - قسمه أولاً : إلى دلالة بالمنطوق^(٢) .

ذكر البيضاوي أن الخطاب الشرعي ، إن تعددت حقيقته ، بأن كانت له حقيقة شرعية ، وحقيقة لغوية ، وحقيقة عرفية .

يحمل أولاً على الحقيقة الشرعية : لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما بعث لبيان الشرعيات المجهولة لمن بعث إليهم دون غيرها .

(١) المرجئة : مشتقة من الإرجاء ، وهو التأخير . وسموا بذلك لأنهم لم يجملوا الأعمال سبباً لوقوع المذاب ولا لسقوطه ، بل أرجأوها - أي أخروها وأدحضوها ، وهم ثلاثة أصناف . [انظر : الفرق بين الفرق - للبهنهادي ص ٢٥ . والمثل والنحل - للشهرستاني ١١٤/١ . ونهاية السؤل ١٩٤/٢] .

(٢) هو أن يدل الخطاب على الحكم بلفظه ومادته ، وبدون ما واسطة وتوقف على دلالة على حكم آخر يستلزمه .

فإن لم يكن له حقيقة شرعية حمل على الحقيقة العرفية الموجودة في زمنه - صلى الله عليه وسلم - لأن هذه الحقيقة هي التي تتبادر من الخطاب إلى أفهام الذين خوطبوا به حينئذ .

فإن تعذر حمله عليها ، حمل على الحقيقة اللغوية ، لأنها الأصل الذي كان ينبغى حمل الخطاب عليه من أول الأمر ، لولا وجود غيرها من الحقائق التي اعتبرها الشارع .

فإن تعذر حمله عليها لوجود قرينة مانعة ، حمل حينئذ على المعنى المجازي الذي تبيته هذه القرينة .

ولم يتعرض البيضاوي لبيان الخطاب غير الشرعي لأنه خارج عن الموضوع .
٢ - وقسمه ثانيا : إلى دلالة بالمفهوم ^(١) .

وبين أن الحكم اللازم - الذي يدل على الخطاب بمفهومه : إما أن يلزم عن مفرد ، وإما أن يلزم عن مركب .

فالذي يلزم عن المفرد : تارة يكون اللزوم بحسب العقل ، وتارة يكون اللزوم بحسب الشرع ؛ ومثل لها ، وأشار إلى أن هذا يسمى « إقتضاء » .
والذي يلزم عن المركب : إما أن يكون موافقاً لحكم ذلك المركب ، ويسمى « نحوى الخطاب » ^(٢) .

وإما أن يكون مخالفاً لحكم ذلك المركب ، ويسمى « دليل الخطاب » ^(٣) .

(١) هو أن يدل الخطاب على الحكم بواسطة دلالاته على منناه وحكمه الأول الذي حل عليه بمنطوقه . فيكون الحكم الثانى لازم للحكم الأول .
(٢) هو موافقة الحكم اللازم لمركب ، لهذا المركب في الإيجاب والسلب ، أو في الجواز أو الحظر .

(٣) هو حكم الشيء المسكوت عنه ، الذي لم ينطق اللفظ به ، المخالف لحكم الشيء المذكور الذي نطق اللفظ به ، في الثبوت والانتفاء : بأن يكون الأول مثبتا والثانى منقيا أو بالعكس .

(المسألة الرابعة) في الحكم المعلق على الإسم .

هل يدل على نفي الحكم عما عداه ؟

وهذه المسألة هي المشهورة عند غيره بمسألة « مفهوم اللقب »^(١) .

ذكر البيضاوي أن تعلق الحكم بالإسم لا يدل على نفيه عن غيره ، فهو ليس بحجة ، ولا يجب العمل به .

واستدل على ذلك : بأنه لو دل على نفيه عن غيره ، لانسد باب القياس ، أي لما كنا في حاجة إلى اعتباره حجة ، لأن القياس إنما احتجج إليه عند الضرورة ، وما من مقيس إلا ويمكن فهم حكمه ، وأخذه من النص الدال على المقيس عليه .

وإذا قلنا بحجية مفهوم اللقب ، فيبطل على هذا حجية القياس بالسلكية ، ولا يصح اعتبار الشارع له أصلاً ، مع أن القياس حجة بالإتفاق بين المختلفين في هذه المسألة .

ثم أورد أن أبا بكر الدقاق^(٢) ، من الشافعية خالف في ذلك .

ثم ذكر أن تعلق الحكم بصفة من صفات الذات ، يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة - بمعنى أنه حجة يجب العمل به - وهو المعروف « بمفهوم الصفة » ، ومثل له بقوله - صلى الله عليه وسلم - « في سائمة

(١) اللقب أو الإسم في هذه المسألة مترادفان . وهو : اللفظ الدال على الذات فقط سواء أكان عالماً شخصياً ، أو اسم جنس جامداً أو مشتقاً قد غلبت عليه الإسمية .
(٢) هو : محمد بن محمد البندادي - أبو بكر الدقاق - ولد سنة ست وثلاثمائة (٣٠٦ هـ) وكان فقيهاً أصولياً . ولى القضاء بكرخ بنداد ، وتوفي سنة اثنتين وأسمين وثلاثمائة (٣٩٢ هـ) . [طبقات الفقهاء - للشيرازي ص ١١٨] .

للغنم زكاة»^(١)، فإنه يدل على نفي الزكاة عن المملوكة في جميع الأجناس،
مالم يظهر للتخصيص فائدة أخرى.

وأشار إلى أن أبا حنيفة، وابن سريج، والقاضي الباقلاني، وإمام الحرمين
والغزالي، خالفوا ذلك؛ وقالوا: إنه لا يدل على نفي الحكم عما عدا المذكور.

ثم أورد الدليل على أنه حجة - وهو المختار عنده - :

١ - أولاً : أنه المتبادر من قوله - صلى الله عليه وسلم - : «مطل الغني
ظلم»^(٢)، فمطل الفقير ليس بظلم.

٢ - ثانياً : أن تخصيص الصفة بالذكر يستدعي فائدة، وتخصيصه بالحكم
دون غيره فائدة محتمة، وغير هذه الفائدة منتف بالاصل، فتمين هذه الفائدة.

٣ - ثالثاً : أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بكون الوصف علة
للكم، والاصل يفنى علة أخرى تخلف هذه العلة عند انتفاءها، فينتفي الحكم
بانقضاء تلك الصفة.

ثم بعد ذكر أدلته، أورد استدلال المانعين، وأجاب عنه حيث، قال :

« قيل : لو دل لدل إما مطابقة أو التزاماً . قلنا : دل التزاماً ، لما ثبت أن
الترتيب يدل على العلية ، وانقضاء العلة يستلزم انقضاء معلولها المساوي . »

(١) رواه البخاري بمعناه في باب زكاة الغنم ١٤٦/٢ . وأبو داود في كتاب
الزكاة ٣٥٨/١ . والنسائي في باب زكاة الغنم ١٩/٥ .

(٢) رواه البخاري في باب الحوالة ١٢٣/٣ . ومسلم في باب تحريم مطل الغني ٣٤/٥
وأبو داود في كتاب البيوع باب المطل ٢٢٢/٢ . والنسائي في كتاب البيوع باب مطل
الغني ٢٧٨/٧ .

« قيل : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إِملاق »^(١) ليس كذلك . قلنا : غير المدعى »^(٢) .

(المسألة الخامسة) في التخصيص بالشرط^(٣) ، وهي المسألة المشهورة عند غيره « بمفهوم الشرط » .

والشرط هو ما علق عليه الحكم بنحو « إن وإذا ولو » .

وقد مثل له البيضاوى بقوله تعالى « وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن »^(٤)

فمفهوم الآية هو : انتفاء وجوب الإفتاق عند عدم الحمل .

واستدل على ما ذهب إليه - من أن تعليق الحكم بالشرط يدل على نفى

الحكم عند انتفاء الشرط - : بما نص عليه النجاة من أن « إن » للشرط ،

ويلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ، فإذا لم ينتف الحكم عند انتفائه

لم يكن شرطاً له .

ولم يذكر البيضاوى مذهب المخالفين له - لأنه يفهم من مذهبه ولضعفه -

ولما ذكر اعتراضاتهم على دليله :

١ - أولاً : بأن تسمية « إن » حرف شرط اصطلاحاً للنجاة ، وليس ذلك

مدلولاً لغوياً .

وأجاب البيضاوى عن ذلك : بأن استعمالها في اللغة للشرط ، ولو لم تكن

لكانت منقولة عن مدلولها ، والأصل عدم النقل .

٢ - ثانياً : أنه يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ، لو لم يكن للشرط

بدل يقوم مقامه .

(١) سورة الإسراء آية ٣١ .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٣٩ .

(٣) والمراد بالشرط هنا الشرط اللغوي .

(٤) سورة الطلاق آية ٦ .

وأجاب عنه : بأنه إذا وجد ما يقوم مقامه ، لم يكن شرطاً ، بل الشرط أحدهما ، لا بخصوصه ، وهو غير المدعى ، إذ المدعى في شيء قام الدليل على أنه شرط بيمينه .

٣ — ثالثاً : لو كان المعلق « بيان » يفتى عند انتفاء مادخلت عليه ، لكان قوله تعالى : « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً »^(١) ، دليلاً على أن الإكراه لا يحرم إذا لم يردن التحصن ، وليس كذلك .
وأجاب عنه : بأننا لا نسلم ، أن الحرمة غير منتفية عنه ، بل انتفاء الحرمة لا يمنع الإكراه .

(المسألة السادسة) في التخصيص بالعدد - وهي المسألة المشهورة عند غيره « بمفهوم العدد »^(٢) .

وقد ذكر البيضاوي فيها : أن الحكم المتعلق بالعدد ، لا يدل بمجرد على حكم الزائد ، والناقص عنه .

ولم يذكر رأى المخالفين له في هذه المسألة .

(المسألة السابعة) في تقسيم الخطاب من حيث استقلاله بالإفادة وعدمها .
بين فيها أن النص إما أن يستقل بإفادة الحكم ، بأن يدل عليه بمنطوقه ، أو بمفهومه . وإما أن يحتاج في إفادة الحكم ودلالته عليه إلى أن يقارنه غيره ، ويشاركه في تحقق هذه الإفادة .

وذكر أن المتأثر للخطاب الذي لا يستقل بإفادة الحكم ، إما أن يكون نصاً آخر ، ومثل له بقوله تعالى : « أفضيت أمري »^(٣) ، مع قوله تعالى :

(١) سورة النور آية ٣٣ .

(٢) هو : انتفاء الحكم المتعلق بالعدد عن الزائد أو الناقص عنه .

(٣) سورة طه آية ٩٣ .

« ومن يمص الله ورسوله فإن له نار جهنم »^(١)، فقد دل الفصيح على أن تارك الأمر يستحق العقاب .

وكدلالة قوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »^(٢)، مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين »^(٣)، على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر .

ولما أن يكون المقارن له إجماعاً ، فسكاً إذا دل نص على أن الخلال يرث ، وأجمع المجتهدون على أن الخالة بمنابته ومنزلته ، فنستفيد أنها ترث مثله من ذلك الفص بواسطة الإجماع .

١ - الباب الثاني : في الأوامر والنواهي .

بعد أن فرغ للبيضاوي من ذكر اللغات - على الوجه الذي بيناه - انتقل إلى الأوامر والنواهي ، وهما أهم مباحث الأصول ، فقسم الأوامر إلى ثلاثة فصول :

(١) - الفصل الأول : في حقيقة لفظ الأمر .

وذكر فيه مسألتين :

(المسألة الأولى) في حقيقة لفظه .

فبين أنه : حقيقة في القول الطالب للفعل ، ولم يعتبر في حده العلو ولا الاستعلاء ، خلافاً لما ذهب إليه المعتزلة : من اشتراط العلو في حده ، وما ذهب إليه أبو الحسين البصري من اشتراط الاستعلاء .

(١) سورة الجن آية ٢٣ .

(٢) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

وقد استدلل البيضاوي على فساد المذهبين بقول الله تعالى - حكاية عن
فرعون ، إذ قال لقومه : « فإذا تأمرون »^(١) وم دونه .

ولا يفاقض هذا ما ذهب إليه البيضاوي في تقسيم الألفاظ حيث قال :
« ومع الاستعلاء أمر » ، لأن الكلام هنا في مدلوله اللغوي ؛ أما هناك ففي
مدلوله الاصطلاحي - وهذا خلاف ما ذهب إليه الأسنوي^(٢) .

وسنبحث هذه المسألة في الخاتمة بحثاً مقارناً إن شاء الله تعالى .

(المسألة الثانية) أوردتها في حقيقة الطلب .

فبين أنه بديهى التصور ، وأنه غير العبارات القائمة باللسان ، وغير الإرادة
للمأمور بها .

ثم ذكر مخالفة المعتزلة في ذلك ؛ وزعمهم : أن الطلب هو عين الإرادة ،
ورد عليهم بما يثبت أنه غير الإرادة .

ثم ذكر أن أبا على وابنه : اعترافاً بالفروق بينهما ، ولكنهما اشترطا الإرادة
في الدلالة لتتميز الصيغة عن التهديد .

ورد عليهما بأن الصيغة في التهديد مجاز ، فلا حاجة إلى هذا الشرط .

(٢) - الفصل الثانى : فى صيغة الأمر .

وقد ذكر فى هذا الفصل ست مسائل :

(المسألة الأولى) فى معانى صيغة الأمر .

فذكر أنها ترد لستة عشر معنى . ذكرها ، ومثل لها .

(١) سورة الشعراء آية ٣٥ .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢٣٨/٤ .

ثم عقب بأن الخبر يأتي بمعنى الأمر والنهي - وهذا لا دخل له في مدلولات الأمر - لكنه ذكره لانجرار الكلام إليه .

(المسألة الثانية) في حقيقة صيغة الأمر .

بين البيضاوي فيها : أن صيغة الأمر ترد حقيقة في الوجوب مجاز فيما عداه .
وذكر أن فيها ثمانية مذاهب :

١ - المذهب الأول : أن الأمر حقيقة في الوجوب فقط ، وهو مذهب كثير من الأصوليين والمختار عند البيضاوي .

٢ - المذهب الثاني : أنه حقيقة في الندب فقط ، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي .

٣ - المذهب الثالث : أنه حقيقة في الإباحة .

٤ - المذهب الرابع : أنه مشترك بين الوجوب والندب .

٥ - المذهب الخامس : أنه حقيقة في طلب الفعل - أي القدر المشترك بين الوجوب والندب .

٦ - المذهب السادس : أنه حقيقة في أحدهما - أي الوجوب أو الندب^(١) -
ولكن لا يعرف هل هو حقيقة في الوجوب مجاز في الندب أو بالعكس .
فيجب التوقف ، وقد أسفده البيضاوي لحجة الإسلام الفزالي^(٢) .

(١) ذكر ابن السبكي : أن في قول البيضاوي « وقيل لأحدهما ولا نعرفه » غير مرضى بوجهين :

١ - الأول : تصريحه بتعدد هذا المذهب بين شيئين وليس كذلك ، بل بين ثلاثة .
٢ - الثاني : أنه على تقدير صحة هذا ، بأن يكون بعض الناس ذهب إلى تردهما بين شيئين ، فليس قول الفزالي [الإيهام ١٥/٢] .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢/٢٥١ . ومراجع المنهاج ص ٢١٥ . والإيهام ١٥/٢ .

٧ - المذهب السابع : أنه مشترك بين الثلاثة - الوجوب والندب والإباحة .

٨ - المذهب الثامن : أنه مشترك بين الخمسة - الوجوب والندب والإرشاد والإباحة والتهديد .

ثم بعد ذكره للمذاهب شرع في الاستدلال على مذهبه وهو : أن الأمر حقيقة في الوجوب ، فقال : « لنا وجوه » .

١ - الوجه الأول : أن الله تعالى قد ذم إبليس على مخالفة قوله تعالى : « اسجدوا لآدم »^(١) ، فقال : « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك »^(٢) . فالاستفهام هنا ليس على حقيقته ، وإنما هو وارد على سبيل الذم . وإذا ثبت الذم على ترك المأمور ثبت أن الأمر للوجوب .

٢ - الوجه الثاني : أن الله تعالى قد ذم المكذبين للرسول - صلى الله عليه وسلم - على ترك الركوع المطلوب منهم بقوله « اركعوا » مجرداً عن القرأتين ، فقال تعالى عنهم : « وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون »^(٣) ، وقد حمل هذا على الذم ولم يحمل على معناه الحقيقي ، لأن الإخبار لا يكون إلا بشيء مجهول للسامع ، وتركهم الركوع معلوم . ثم أورد اعتراضين للخصم على هذا الوجه ، وأجاب عنهما .

٣ - الوجه الثالث : أنه لو لم يكن الأمر حقيقة في الوجوب فقط ، لما كان تارك الفعل المأمور به مخالفاً له ، كما أن الآتى به موافق له ، والمخالف

(١) سورة البقرة آية ٣٤ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٢ .

(٣) سورة المرسلات آية ٤٨ .

على صدد العذاب لقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم »^(١) .

والحذر إنما يكون من شيء متوقع ، فالمذاب المحذر منه متوقع للمخالف ، وقريب منه وفي مقابلته ، وإلا لما حذر منه - وهذا معنى الوجوب .
ثم أورد اعتراضات للخصم وأجاب عنها .

٤ - الوجه الرابع : أنه لو لم يكن الأمر حقيقة في الوجوب ، لما كان تارك المأمور به مستحقاً للنار ، لأن تارك المأمور به عاص ، لقوله تعالى حكاية عن قول موسى لأخيه هارون : « أفصيت أمري »^(٢) ، وقوله تعالى في حق الملائكة : « لا يعصون الله ما أمرهم »^(٣) ، فإن المراد من العصيان في الآيتين ترك المأمور به .

وكل عاص يستحق النار ، لقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً »^(٤) ، واستحقاق النار على ترك الفعل من خصائص الوجوب .

ثم ذكر اعتراضين للخصم ، وأجاب عنهما .

٥ - الوجه الخامس : ما ثبت ، من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دعا أبا سعيد الخدري^(٥) ، وهو في الصلاة ، فلم يجبه واستقر في صلاته ، فقال له

(١) سورة النور آية ٦٣ .

(٢) سورة طه آية ٩٢ .

(٣) سورة الطلاق آية ٦ .

(٤) سورة الجن آية ٢٣ .

(٥) هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي - صحابي جليل لازم النبي

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ما مضمك أن تجيب وقد سمعت الله تعالى يقول : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحميكم »^(١) فالاستفهام هنا ليس على حقيقته ، لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يعلم أنه في الصلاة ، فتمين أن يكون الاستفهام للتوبيخ والذم على ترك الأمور به عند ورود أمره . فدل على أن الأمر للوجوب .

ثم انتقل البيضاوى بعد أن استدل على مذهبه بذكر أدلة ثلاثة ، وقد اختلفت نسخ المنهاج المخطوطة في التعبير عن المحتج .

ففي أكثرها احتج أبو هاشم ، وفي بعضها احتج الخالف ، والأخير مطابق لتعبير الإمام - وهو الصحيح - .

لأن الدليين الثانى والثالث لا يطابقا مذهب أبى هاشم ، ولعل هذا التغيير من فعل النساخ^(٢) .

وربما عبر البيضاوى بذلك مراعاة للدليل الأول - وهو لأبى هاشم - .

- صلى الله عليه وسلم - وشهد معه الكثير من غزواته، وروى عنه الكثير من أحاديثه توفى بالمدينة سنة (٥٧٤) . [الأعلام ١/٣٦٦ عن تهذيب التهذيب ٣/٤٧٩] .
وقد نقل البيضاوى : هذا عن الحاصل والحصول ، وهما نقله عن الإمام النزلى . وهو خطأ . والصواب أنه : أبو سعيد بن الملى الزرقى «الحارث بن أوس بن الملى الخزرجى من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - » .

وقد ورد هذا فى بعض نسخ المنهاج المخطوطة، ولعله تصحيح وقع من بعض النساخ . والحديث رواه البخارى [انظر : فتح البارى ٩/٢٤٤ ، ٣٧٧ ، عن أبى سعيد بن

الملى . ورواه أحمد فى مسنده ١٢/٢ ، ١٣] .

(١) سورة الأنفال آية (٢٤) .

(٢) انظر : نهاية السؤل مع حاشية بجيت ٢/٢٦٣ .

١ — الدليل الأول : — هو ما ذهب إليه أبو هاشم واختاره — من أن الأمر حقيقة في الندب مجاز في غيره .

واحتج على ذلك : بأن أئمة العربية قالوا : لا فارق بين السؤال والأمر إلا في الرتبة — إذ أن رتبة الأمر أعلى من رتبة السائل — والسؤال إنما يدل حقيقة على الندب ، فكذلك الأمر يجب أن يدل حقيقة على الندب .

وإلا لكان بين الأمر والسؤال فرق آخر غير الرتبة ، وهذا مبين لما نقل عن أهل اللغة .

وقد أجاب عنه : بأن السؤال يدل على الإيجاب ، كما أن الأمر يدل عليه كل ما في الأمر أنه لا يلزم من هذا الإيجاب والإلزام ، الوجوب والإلتزام .

٢ — الدليل الثاني : — وهو ما ذهب إليه القائلين — بأن صيغة الأمر حقيقة في القدر المشترك .

وقد عطف البيضاوي هذا الدليل على دليل أبي هاشم ، مع أنه مغاير له . واحتجاجهم : أن صيغة الأمر قد استعملت بالاتفاق في الوجوب ، واستعملت في الندب ، فلا يخلو حالها : إما أن تكون موضوعة لكل من الوجوب والندب بوضع خاص به ، فيلزم الاشتراك ، وإما أن تكون موضوعة للوجوب بدون الندب أو العكس ، فيلزم المجاز اللغوي ، وكل من الإشتراك والمجاز مخالف للأصل .

فتكون الصيغة حقيقة في القدر المشترك .

وأجاب البيضاوي عنه : بأنه يجب المصير إلى أن الأمر موضوع للوجوب فقط ، واستعمال الصيغة في الندب على سبيل المجاز .

٣ — الدليل الثالث : وهو التوقف . وبه قال الفزالي .

واحتج : بأن الحكم بكون صيغة الأمر حقيقة في الوجوب ، أو حقيقة

في النذب ، أو حقيقة في كل منهما ، إنما يكون بعد تعريف مفهومها ومعرفة مدلولها ، وهذا التعريف إنما يكون بدليل يدل عليه ، من العقل أو النقل . ولا يمكن أن يكون التعريف : بالعقل ، لأن العقل لا مجال له في معرفة اللغات . ولا يمكن بالنقل : لأن المتواتر منه مفقود هنا . وأما الآحاد فلا يصح الإستفاد إليه هنا ، لأن إكادته ظنية ، وهذه المسألة قطعية ، لا يكتفى في إثباتها بالدليل الظني .

وإذا انتفت طرق المعرفة تعين التوقف .

وأجاب البيضاوى عنه :

١ — أولاً : بأن هذه المسألة وسيلة إلى المسائل الفرعية العملية فيمكنها الظن ، وليس بلازم أن تكون قطعية على الصحيح ، فيصح إثباتها بالدليل الظني لأن ما كان وسيلة إلى الظن لا يتوقف على الدليل القطعي .

٢ — وثانياً : بأنه يمكن تعريفه بدليل عقلي ، مركب من مقدمات عقلية ؛ كقولنا في بعض أدلة الوجوب السابقة : تارك الأمر عاص ، وكل عاص يستحق النار ، فإن نتيجة هذا القياس الاقترائى يستلزم أن الأمر موضوع للوجوب .

فالمقدمتان عقليتان ولكن تركيبهما تركيب عقلي .

وليس بلازم في الدليل العقلي أن تكون مقدمانه عقلية .

(المسألة الثالثة) في ورود الأمر بعد التحريم .

ذكر البيضاوى في هذه المسألة مذهبين :

١ — المذهب الأول : أن الأمر بعد التحريم يفيد الوجوب .

وهو الصحيح عند الإمام وأتباعه ، واختاره البيضاوى .

٢ — المذهب الثانى : أن الأمر بعد التحريم يفيد الإباحة .

ولم يذكر البيضاوى المذهب الثالث القائل بالتوقف .

واستدل البيضاوى على ما اختاره : بأن الأمر في أصل وضعه يفيد الوجوب وليس هناك ما يدفع هذا الوجوب ويمنعه ، ووروده بعد الحرمة ليس معارضاً للوجوب حتى يدفع ما ثبت له .

ثم ذكر استدلال الخصم : بأنه قد ورد الأمر بعد التحريم في خطابات الشارع مفيداً للإباحة بالاتفاق ، كما في قوله تعالى : « وإذا حلتم فاصطادوا »^(١) فيسكون الأمر بعد التحريم يفيد الإباحة ، لا الوجوب .

وأجاب عنه : بأنه معارض بوروده أيضاً ، مفيداً للوجوب بالاتفاق ، كما في قوله تعالى : « فإذا انسأخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين »^(٢) .

وإذا تعارض دليلنا هذا مع دليلكم تساقط الدليلان معا ، ولا يصح الاحتجاج بأحدهما ، وبقي الدليل الأول سالماً .

ثم ذكر البيضاوى : أن القائلين بالإباحة اختلفوا في النهى الوارد بعد الوجوب .

(المسألة الرابعة) في أن الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا يدفعه .

ذكر البيضاوى في هذه المسألة أربعة مذاهب :

١ — المذهب الأول : أن الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا يدفعه ، وإنما

يفيد طلب الماهية :

وهو اختيار الإمام الرازى ، وأتباعه ، والإمام الغزالى ، والآمدى ،

وابن الحاجب^(٣) .

(١) سورة المائدة آية (٢) .

(٢) سورة التوبة آية (٥) .

(٣) نهاية السؤل ٢ / ٢٧٥ . والإبهاج ٢ / ٢٩٠ .

- ٢ — المذهب الثاني : أن الأمر المطلق يفيد التكرار^(١) .
- ٣ — المذهب الثالث : أن الأمر المطلق يدل على المرة لفظاً^(٢) .
- ٤ — المذهب الرابع : التوقف للاشتراك - بمعنى أن الحقيقة التي وضع لها لفظ الأمر مشتركة بين التكرار والمرة ، فيتوقف إعمالها في أحدهما على قرينة^(٣) ، أو أن الحقيقة التي وضع لها لفظ الأمر مجهولة ، فيتوقف .
- واستدل البيضاوي على مذهبه بثلاثة أوجه :
- ١ — الوجه الأول : أنه لو كان الأمر المطلق دالاً على المرة ، لكان تقيدها بتكرار ، وبالمرات نقصاً ، ولو كان دالاً على التكرار ، لكان تقوده بالمرات تكرار ، وبالمرة نقصاً .
- وهذا الدليل لا يثبت به المدعى .

٢ — الوجه الثاني : أن الأمر المطلق ورد قارة مع التكرار شرعاً و عرفاً ، وورد تارة للمرة شرعاً و عرفاً ، فيكون حقيقة في القدر المشترك بين التكرار والمرة - وهو طلب الإتيان بالفعل مع قطع النظر عن التكرار والمرة ، لأنه لو كان حقيقة في كل منهما لزم الاشتراك ، وإن كان في أحدهما فقط لزم المجاز وما خلاف الأصل^(٤) .

٣ — الوجه الثالث : وهو دليل على ضعف القول بالتكرار ، وتقديره :

-
- (١) وهو مذهب أبي إسحاق الاسفراييني (الإبهاج ٢/٢٩) .
- (٢) نقله أبو إسحاق عن أكثر الشافعية وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وعن اختيار القاضي أبي الطيب والشيخ أبي حامد (انظر : الإبهاج ٢/٢٩) .
- (٣) وقد صرح بهذا البيضاوي في كتابه المرصاد - شرح مختصر ابن الحاجب - نقله عنه ابن السبكي (انظر : الإبهاج ٢/٣٠) .
- (٤) نهاية السؤل ٢/٢٧٦

أنه لو كان مقتضياً للتكرار لعم جميع الأوقات ، وذلك لعدم أولوية وقت دون وقت ، لكنه لا يعم جميع الأوقات لأمرين :

١ — الأول : أنه لو عمها للزم وقوع التكليف بما لا يطاق .

٢ — الثاني : وأنه يلزم أن ينسخه كل تكليف يأتي بعده ، لا يمكن مجامعته له في الوجود^(١) لتعذر الجمع بينهما .

ثم أورد احتجاج من ذهب إلى أن الأمر يفيد التكرار .

١ — أولاً : بتمسك الصديق - رضى الله عنه - في وجوب تكرار الزكاة في قوله تعالى : « وآتوا الزكاة »^(٢) ، ولم ينكر أحد من الصحابة عليه فيكون إجماعاً^(٣) .

وأجاب عنه البيضاوى : بأن تكرار الزكاة : لعله أخذ من بيان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

٢ -- وثانياً : أن النهى يدل على التكرار ، فكذلك الأمر يقتضيه .

وأجاب عنه : بأن الأمر خلاف النهى : إذا لانتهاء عن الفعل أبداً يمكن دون الامتثال .

٣ -- وثالثاً : أنه لو لم يكن الأمر للتكرار لم يرد عليه ناسخ .

وأجاب بأن ورود الناسخ عليه قريفة في إرادة التكرار .

ثم أورد استدلال القائلين بالاشتراك : بأنه يحسن من الأمور أن يستفسر وهذا دليل الاشتراك ، إذا لو كان حقيقة في أحدهما لجل عليه من غير استفسار .

(١) الإبهام ٣/٣١

(٢) سورة البقرة آية (٨٣) .

(٣) معراج المنهاج ص ٢٣٢ .

وأجاب البيضاوى : بأن حسن الاستفسار لا يدل على كون اللفظ مشتركاً ،
فقد يستفسر عن أفراد المتواطىء^(١) .

(المسألة الخامسة) في الأمر المعلق بشرط أو صفة .

ذكر فيها : أن الأمر المعلق لا يقتضى التكرار من جهة اللفظ ، ويقتضيه
من جهة القياس ، وهو اختيار الإمام .

ثم ذكر دليلين لذلك ، ولم يتعرض لما في هذه المسألة من خلافات : تجنباً
للإطالة ، قال : « الخامسة : الأمر المعلق بشرط أو صفة ، مثل « وإن كنتم
جنباً فاطهروا »^(٢) ، « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »^(٣) ، لا يقتضى
التكرار لفظاً ، ويقتضيه قياساً .

أما الأول : فلأن ثبوت الحكم مع الصفة أو الشرط ، يشمل التكرار
وعدمه ، ولأنه لو قال : إن دخلت الدار فأنت طاق ، لم يتكرر .

وأما الثانى : فلأن التقريب يفيد العملية فيتكرر الحكم بتكررها ، وإنما
لم يتكرر الطلاق لعدم اعتبار تعليقه^(٤) .

(المسألة السادسة) في أن الأمر المطلق لا يفيد الفور ولا التراخى .

وذكر فيها أربعة مذاهب :

١ — المذهب الأول : وهو اختيار الإمام والبيضاوى — أنه للقدر المشترك

بين الفور والتراخى والاشتراك .

٢ — المذهب الثانى : — وهو مذهب الحنفية — أنه يفيد الفور .

(١) معراج المنهاج ص ٢٢٢

(٢) سورة المائدة آية (٦) .

(٣) سورة المائدة آية (٣٨)

(٤) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٤٧

٣ — المذهب الثالث : أنه للتراخي .

٤ — المذهب الرابع : أنه مشترك بين الفور والتراخي .

وقد اكتفى البيضاوي بذكر احتجاج الحنفية ، ولم يذكر أدلة المذاهب الباقية لعدم أهميتها ، قال : « قيل : إنه تعالى ذم إبليس على الترك ، ولو لم يقتض الفور لما استحق الذم .

قلنا : لعل هناك قرينة عينت الفورية .

قيل : سارعوا بوجوب الفور .

قلنا : فمنه لا من الأمر .

قيل : لو جاز التأخير : فإما مع بدل فيسقط ، أولاً معه ؛ فلا يكون واجباً .

وأيضاً : إما أن يكون للتأخير أمد ، وهو إذا ظن فواته — وهو غير شامل — لأن كثيراً من الشبان يموتون فجأة ، أولاً ، فلا يكون واجباً .

قلنا : منقوض بما إذا صرح به .

قيل : النهي يفيد الفور فكذا الأمر .

قلنا : « لأنه يفيد التكرار »^(١) .

(٣) الفصل الثالث : في النواهي .

وذكر فيه أربع مسائل :

(المسألة الأولى) في حكم النهي :

ولما كانت صيغة النهي يرد فيها ما يرد في صيغة الأمر من اختلاف ،

اكتفى بما أورده هناك ، واختار إفاذتها للقصر .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٤٨

كما أنه لم يذكر حده^(١)، لكونه معلوما من حد الأمر، واكتفى في ذلك
بذكر دليل التحريم من الكتاب .

ثم بين أن النهي في حالي التكرار والفور، يأخذ حكم الأمر فيهما،
فلا يدل على التكرار ولا على الفور، ولم يذكر ما ورد في الأمر، دفعاً
للتكرار والإطالة .

(المسألة الثانية) في دلالة النهي على فساد ما ورد فيه .

لم يذكر البيضاوي ما ورد في هذه المسألة من خلاف، وإعما ذكر رأيه -
وهو موافق لجمع من المحققين - مخالفاً للإمام وأتباعه .

بين أن النهي الشرعي يفسد العبادة - ولم يذكر هنا معنى الفساد لتقدم ذكره
في أول الكتاب - وعمل فساد العبادة : بأن الشيء الواحد يستحيل أن يكون
مأموراً به ومنهياً عنه ، لما بينهما من التضاد .

وبين أن النهي لا يفسد المعاملات إلا إذا رجع إلى نفس العقد، أو أمر
داخل فيه ، أو لازم له ، ومثل له « بيع الحصة ، والملاقيح ، والربا » ، فإن
رجع إلى أمر متارن ، لا يفسد .

واسند على الثالث فقط : لأنه إذا ثبت ذلك فيه ، ثبت فيما عداه
بالطريق الأولى .

(المسألة الثالثة) في متعلق النهي .

ذكر فيها أن متعلق النهي هو فعل ضد المذمى عنه ، لأنه تكليف ،
والتكليف يكون بالمقدور عليه ، والعدم الأصلي غير مقدور عليه .

(١) النهي : حقيقة في القول الطالب للكف ؛ عند البيضاوي .

وعند غيره هو : لاقتضاء كف عن فعل على جهة الاستملاء [انظر : منهاج

المقول ٥٨ / ٢] .

ثم ذكر رأى أبي هاشم ، ورد عليه ، حيث قال : « الثالثة ، مقتضى النهي فعل الضد ، لأن العدم غير مقدور .

وقال أبو هاشم : من دعى إلى زنا فلم يفعل مدح . قلنا : المدح على الكف^(١) .

(المسألة الرابعة) في النهي عن متعدد .

ذكر فيها أن النهي عن متعدد ، قد يكون نهياً عن الجمع ، أو نهياً عن الجميع ، ومثل للنهي عن الجمع بنكاح الأختين ، وعن الجميع بالربا والسرقه .

٣ — الباب الثالث : في العموم والخصوص .

وذكر فيه ثلاثة فصول :

(١) — الفصل الأول : في العموم العام .

عرفه وذكر فيه أربع مسائل :

(المسألة الأولى) في حقيقة الشيء .

بين فيها : أن حقيقة الشيء عبارة عن ماهيته التي بها صار ذلك الشيء .

وبين الفرق بين : المطلق ، والمعرفة ، والنكوة ، والعدد ، والعام .

فذكر أن اللفظ : إن دل على الحقيقة من حيث هي ، فهو : المطلق .

ومع الفردية المعينة فهو : المعرفة . ومع الفردية غير المعينة ، فهو : الفكرة ،

ومع كونها متعددة في الأفراد ، فهو : العدد . ومع مجموع الأفراد ،

فهو : العام .

وقد نقل عبارة الحاصل في العام ، وعدل عن عبارة المحصول ، وهي :

« إن لم تكن الكثرة كثرة معينة فهو العام »^(١) ، لأن هذه العبارة يرد عليها الجمع المنكر « كرجال » .

وهذا من محاسن كلام البيضاوى ، حيث اختار الأوجز لفظاً ، والأحكم معنى .

(المسألة الثانية) فى كيفية استفادة العموم .

فذكر أن العموم قد يستفاد من وضع اللغة ، أو من الاقتران بغيره ، أو من العرف ، أو من العقل ، ومثل لكل ذلك . وخالف الإمام وأتباعه فى أن المفرد المعرف بأل يعم .

ثم بين معيار العموم ، واختار مذهب الشافعى ، فى أن الصيغة حقيقة فى العموم ، مجاز فى الخصوص ، واستدل على ذلك بوجهين :

١ — الوجه الأول : جواز الاستثناء ، وقد أصاب البيضاوى فى منعه الاستثناء من المنكرة ، مع أن الإمام وصاحب الحاصل قد صرحوا بجوازه فى غير موضع .

ثم أورد اعتراضاً على هذا الوجه وأجاب عنه .

٢ — الوجه الثانى : استدلال الصحابة بعموم الصيغ التى لم ينكرها عليهم أحد ، فكان إجماعاً .

ثم أورد ما جاء به القرآن ، وما استدل به الصحابة من : عموم اسم الجنس المحلى بأل ، وعموم الجمع المضاف ، ومثل لذلك كله .

(المسألة الثالثة) فى أن الجمع المنكر لا يقتضى العموم .

أورد فيها البيضاوى : أن الجمع المنكر إذا لم يكن مضافاً لا يقتضى العموم عند الجمهور ، واستدل عليه : بأنه يحتمل كل نوع من أنواع العدد ، بدليل صحة تقسيمه إليه ، وتفسير الإقرار به ، وإطلاقه عليه .

(١) المحصول فى علم الأصول للرازى - رسالة دكتوراه - تحقيق د طه جابر ٦٥٧/٢

ثم ذكر احتجاج الجبائي : بأن الجمع المنكر حقيقة في كل أنواع العدد ، فهو مشترك فيحمل على جميع حقائقه احتياطاً .

وأجاب البيضاوي عنه : بعدم التسليم ، بأنه حقيقة في كل نوع بخصوصه حتى يكون مشتركاً ؛ بل هو حقيقة في القدر المشترك بين الكل^(١) .

(المسألة الرابعة) في نفي المساواة بين الشيئين .

ذكر في هذه المسألة بحثين .

١ - الأول : في أن نفي المساواة بين الشيئين هل يقتضي نفي العموم - يعنى نفي الاستواء من كل وجه ، وبه قال الشافعي وجماعة آخرون - أو لا يقتضيه ، وبه قال الحنفية ، واختاره البيضاوي متقبلاً للإمام .

وقد احتج البيضاوي على ما ذهب إليه : بأن نفي الاستواء أعم من نفي الاستواء من كل الوجوه ، أو من بعضها ، ونفي الاستواء المطلق لا يحتمل نفي الاستواء من كل وجه ، إذ الأعم لا يستلزم الأخص ، ومثل له بقوله تعالى : « لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة »^(٢) .

٢ - والثاني : أنه إذا حلف على الأكل وتلفظ به ، أو لم يتلفظ ، ولكن أتى بمصدر ونوى به شيئاً معيناً ، فإنه لا يحث بغيره ، لأنه عام في كل ما كول . أما إذا لم يتلفظ بالمأكول ، ولا أتى بالمصدر ، ولكن خصصه بالنية ، ففيه مذهبان :

١ - المذهب الأول : - وهو مذهب أبي حنيفة - أنه ليس بعام ، وحينئذ فلا يقبل التخصيص - لأنه ففي الحقيقة ، وهو شيء واحد ليس بعام ، والتخصيص فرع العموم -

(١) انظر : نهاية السؤل . والإيهام ٦٨/٢ ، ٦٩ ،

(٢) - سورة الحشر آية (٢٠)

٣ - المذهب الثاني : - وهو مذهب الشافعي - أنه عام ، لأنه منكرة في سياق النفي أو الشرط فيعم .

وقد اختاره البيضاوي ، واستدل بالقياس على ما لو قال : لا آكل أكلًا ؛ فإن أبا حنيفة يسل أنه قابل للتخصيص بالنية ، فكذلك لا آكل لأن المصدر موجود فيه أيضاً .

ثم ذكر أن من اختار مذهب أبي حنيفة فرق بين « لا آكل » وهو يتضمن المصدر - والمصدر إنما يدل على الماهية ، وهي لا تعدد فيها فليست بعام ، فلا يقبل التخصيص - « آكل » فليس بمصدر ، لأنه يدل على المرة الواحدة - وحينئذ يصبح تفسير ذلك الواحد بالنية - .

وقد ضمنه البيضاوي : لأن هذا مصدر مؤكد بلا نزاع ، والمصدر المؤكد يطلق على الواحد والجمع ، ولا يفيد فائدة سوى تقوية المؤكد ، فلا فرق حينئذ بينهما^(١) .

(٢) الفصل الثاني : في الخصوص .

وقد ذكر فيه ست مسائل :

(المسألة الأولى) في التخصيص والمخصص .

عرف التخصيص بأنه : « إخراج بعض ما يقنوله اللفظ »^(٢) .

وفرق بينه وبين النسخ : بأن التخصيص دائماً إخراج لبعض الأفراد والنسخ قد يكون إخراج لكل الأفراد ، وقضية هذه التفرقة أن يكون النسخ أعم من التخصيص .

(١) انظر نهاية السؤل ، والإبهاج ٢ / ٩٦ ، ٧٠ .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الاصول ص ٥٢

ثم بين أن المخصص - بفتح الصاد - هو العام الذي أخرج عنه البعض والمخصص - بالكسر - هو المخرج ، والمخرج حقيقة هو إرادة اللفظ - بمعنى أنه حقيقة إرادة المتكلم ، لأنه لما جاز أنه يرد الخطاب خاصاً وعماماً ، لم يترجح أحدهما على الآخر إلا بإرادة - وذكر أن المخصص يطلق أيضاً على الدال على الإرادة مجازاً^(١) .

(المسألة الثانية) فيما يجوز تخصيصه .

ذكر فيها أن الشيء القابل للتخصيص : هو الحكم الثابت لأمر متعدد ، إذ أن الواحد لا يجوز تخصيصه .

وقد قسم المتعدد إلى قسمين :

١ - القسم الأول : متعدد من جهة اللفظ ، ومثل له بقوله تعالى : « فاقتلوا المشركين »^(٢) ، فإنه يدل بلفظه على قتل كل مشرك ، وخص عنه أهل الذمة وغيرهم .

٢ - القسم الثاني : متعدد من جهة المعنى : وقسمه إلى ثلاثة أقسام

١ - العلة : وقد جوز تخصيصها بعضهم ، ومنعه الشافعي وجمهور المحققين ، ومثل له بالعبارة .

٢ - مفهوم الموافقة : وقد جوز تخصيصه بشرط بقاء المفوض ، وخص منه الحبس في حق دين الولد ، فإنه جائز على ما صححه الغزالي وطائفة ، منهم المصنف في كتابه الناية القصوى .

٣ - مفهوم المخالفة : وقد جوز تخصيصه بدليل راجح على المفهوم ،

(١) انظر : نهاية السؤل ، والإبهاج ٥/٧٢، ٧٣

(٢) سورة التوبة آية (٥) .

ومثل له بقوله - صلى الله عليه وسلم - « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث »^(١) .

ثم ذكر : أن هناك من قال : إن التخصيص لا يجوز ، لأنه إن كان في الأمر فإنه يوم البداء^(٢) ، وإن كان في الأخبار فإنه يوم الكذب . وقد أجاب البيضاوي : بأنه يندفع بالتخصيص - أى بالإرادة ، أو بالدليل الدال على الإرادة^(٣) .

(المسألة الثالثة) : في الغاية التي يجوز أن يقهى إليها التخصيص .

ذكر البيضاوي : الاختلاف في ضابط المقدار الذي لا بد من بقائه بعد التخصيص ، وبين مذاهبه :

١ - المذهب الأول : وهو مذهب أبي الحسين ، وصححه الإمام ، وقال به أكثر الشافعية :

أنه لا بد من بقاء جمع كثير ، وقد أشار إليه بقوله : « ما بقي غير محصور » وتقديره يجوز التخصيص مدة بقاء عدد غير محصور من المخرج عنه ، فإن كان محصوراً فلا يجوز .

والدليل عليه : أنه لو قال : أكلت كل رمان موجود ، ولم يأكل غير واحدة ، لكان ذلك سمحاً - أى رديئاً من الكلام قبيحاً - .

٢ - المذهب الثاني : - وهو مذهب الفقهاء الشافعية^(٤) - وهو أنه يجوز

(١) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب ما ينجس الماء ١٥/١ . والنسائي في كتاب المياه ، باب التوقيت في الماء ١٤٢/١ . وابن ماجه في كتاب الطهارة ١٧٢/١ (٢) البداء : هو ظهور المصلحة بعد خفائها .

(٣) انظر : نهاية السؤل ، والإبهاج ٧٤/٢ ، ٧٥ .

(٤) هو : محمد بن علي بن إسماعيل - القفال الكبير - الشافعي . كان عالماً بالتفسير

والحديث ، والأصول والكلام والعربية . توفي سنة (٥٣٦٥هـ) .

[انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٢٠٠ . والشذرات ٣ / ٥١] .

التخصيص إلى أن ينتهى إلى أقل مراتبه ، فيجوز التخصيص في الجمع ، كالرجال ونحوه إلى ثلاثة : لأنه أقل مراتب الجمع على الصحيح .

ثم ذكر البيضاوى : الاختلاف في أقل الجمع ، وبين ما فيه من مذاهب على الوجه التالى :

١ - المذهب الأول : - ما ذهب الشافعى وأبى حنيفة - إلى أن أقل الجمع ثلاثة ، ولا يطلق على ما دونها إلا مجازاً . واختار هذا المذهب الإمام والبيضاوى .

وقد استدل عليه بوجهين :

(١) الوجه الأول : أن الضمائر متفاوتة .

(٢) الوجه الثانى : أن أهل اللغة يفصلون بينهما ، ويحملون كلا منهما قسماً للآخر .

٢ - المذهب الثانى : - ما ذهب إليه الفاضى للباقلانى ، والأستاذ - إلى أن أقل الجمع اثنان .

وذكرو أدلتهم على ذلك :

١ - أولاً : قوله تعالى : « وكنا لحكمهم شاهدين »^(١) ، فلو لم يكن أقل الجمع اثنين لوجب أن يقال لحكمهما .

وأجاب عنه : بأن الحكم مصدر ، فيصح إضافته إلى معموليه .

٢ - وثانياً : قوله تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما »^(٢) ، فقد أطلق لفظ القلوب ، وأراد قلب عائشة وحفصة - رضى الله عنهما - .

(١) - سورة الأنبياء آية (٧٨) .

(٢) - سورة التعريم آية (٤) .

وأجاب البيضاوى : بأن المراد به الميول - وهو مجاز في القلب - والتقدير وقد صفت ميولكما .

٣ - وثالثا : قوله - صلى الله عليه وسلم - « الإثنان فما فوقهما جماعة »^(١) ، وقد حل الإمام هذا الحديث على إدراك فضيلة الجماعة ، لأنه - صلى الله عليه وسلم - نهى عن السفر إلا في جماعة ، فبين بهذا الحديث أن الإثنين فما فوقهما جماعة في جواز السفر .

٢ - الثالث : أن أقل الجمع واحد ، وقد أخذه بعضهم من قول إمام الحرمين في البرهان .

(المسألة الرابعة) في العام إذا خصص ، هل يكون حقيقة في الباقي أم لا ؟ . بين البيضاوى الاختلاف الوارد في العام إذا خصص . وقد ذكر فيه ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : أنه مجاز مطلقا - وهو مذهب الجمهور والصحيح عند البيضاوى - لأنه حقيقة في الاستغراق ، فلو كان حقيقة في البعض أيضا لكان مشتركا ، والمجاز خير من الاشتراك .

٢ - المذهب الثاني : أنه حقيقة مطلقا - ونقله إمام الحرمين عن جماهير الفقهاء - لأن تفاوله للباقي قبل التخصيص كان حقيقة ، وذلك التفاول باق .

٣ - المذهب الثالث : أن التخصص إن كان مستقلا كان مجازا ؛ وإن لم يكن مستقلا كان حقيقة . وهو ما اختاره الكرخي وأبو الحسين البصرى والإمام .

ثم ذكر البيضاوى تقرير دليل الإمام : بأن العام المقيد بالصفة لم يتناول

(١) رواه البخارى في كتاب الصلاة ١/١٦٧ ، والنسائى في كتاب الإقامة ٢/٨١

وابن ماجة في كتاب الصلاة ، باب الاثنین جماعة ١/٣١٢ .

غير الموصوف ، لأنه لو تناوله ، لضاعت فائدة الصفة ، وإذا انحصر تناوله فيه وقد استعمل فيه ، فيكون حقيقة ؛ بخلاف المخصوص بمنفصل ، فإن لفظه متناول للمخرج عنه بحسب اللغة ، مع كونه لم يستعمل فيه ، فيكون مجازاً أو مشتركاً ، والمجاز أولى .

وأجاب البيضاوى : بأن المركب من الموصوف والصفة ، غير موضوع ، فلا يكون حقيقة فيه ، فلم يبق إلا المفرد ، ولا شك أن المفرد الذى هو العام متناول فى اللغة لكل فرد ، وقد استعمل فى البعض فيكون مجازاً^(١) .

(المسألة الخامسة) فى الاحتجاج بالعام إذا خص بمعين .

وقد ذكر فيها البيضاوى ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : - وهو أصحها عند الإمام وأتباعه والبيضاوى - أنه حجة فى الباقي مطلقاً .

٢ - المذهب الثانى : - وهو قول عيسى بن إبان^(٢) ، وأبى ثور^(٣) - أنه ليس بحجة .

٣ - المذهب الثالث : - وبه قال السكرخى ، والبلخى - وهو إن خص بمتصل ، فهو حجة ، وإن خص بمنفصل فليس بحجة . ولم يذكر البيضاوى هذا التفصيل لأنه يفهم من المسألة السابقة .

ثم استدلل على ما اختاره : - وهو أنه حجة فى الباقي مطلقاً - بأن دلالة

(١) : نهاية السؤل ٨٠/٢ وما بعدها . والإيهام ٨٠/٢ وما بعدها .

(٢) هو : عيسى بن إبان ابن صدقة ، قاضى وفتية حنفى ، تولى قضاء البصرة ، وله تصانيف مفيدة . توفى بالبصرة سنة (٢٢١ هـ) [انظر : الأعلام ٧٤٩/٢] .

(٣) هو : إبراهيم بن خالد الكلبى البندادى - صاحب الإمام الشافعى واحداً الأئمة توفى سنة (٢٤٠ هـ) [انظر : الأعلام ١٢/١] .

العام على فرد من أفرادها لا يتوقف دلالاته على الآخر : لأن دلالاته على الباقي لو توقفت على البعض المخرج لازم الدور ، لتوقف كل منهما على الآخر ، والدور مستحيل .

وإن لم تتوقف كان ذلك محكما : لأن دلالة العام على كل أفرادها متساوية .

فثبت أن دلالاته على فرد لا تتوقف على دلالاته على غيره من الأفراد ، وحينئذ فلا يلزم من زوال الدلالة عن بعض الأفراد ، زوالها عن البعض الآخر فيكون حجة .

(المسألة السادسة) في جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص .

وقد ذكر البيضاوى فيه مذهبان :

١ - المذهب الأول : الجواز . وهو قول الصيرفى وإليه مال الإمام .

٢ - المذهب الثانى : المنع . وهو قول ابن سريج .

واستدل البيضاوى على ما اختاره - وهو المذهب الأول - : بأنه لو وجب طلب المخصص والبحث عنه قبل التمسك بالعام ، لوجب طلب المجاز عند استعمال اللفظ فى حقيقة ، واللازم مفتف ، فاللزوم مثله .

ثم أورد احتجاج ابن سريج على هذا : بأن احتمال وجود المخصص عارض دلالة العام ، إذ العام يحتمل التخصيص وعدمه احتمالا على السواء ، فحمله على العموم ترجيح من غير مرجح .

وقد أجاب البيضاوى : بأن الأصل يدفع ذلك الاحتمال ، لأن الأصل عدم التخصيص ، والتمارض إنما يكون عند انتفاء الرجحان .

٣ - الفصل الثالث : فى المخصص .

ذكر فيه المخصص - وهو إرادة المتكلم ، ويطلق على الدال على الإرادة

مجازاً - وقسمه إلى متصل ومنفصل : فالمنفصل هو ما استقل بنفسه ، والمتصل هو ما لا يستقل بنفسه ، بل يعلق معناه باللفظ الذي قبله .

(١) وقسم المنفصل تبعاً لأكثر الأصوليين إلى أربعة أقسام :

١ - القسم الأول : الاستثناء . وعرفه بأنه : الإخراج بالإغيار الصفة ونحوها . وقد رد على من اعترض على هذا التعريف : بأنه غير جامع لخروج الاستثناء المقطع : بأنه مجاز .

ثم ذكر في الاستثناء أربعة مسائل :

(المسألة الأولى) : في شرطه .

ذكر فيها أنه يشترط في الاستثناء شيان :

١ - أحدهما : أن يكون متصلاً بالمستثنى منه عادة .

واسدقل عليه بإجماع أهل اللغة وهم الأدباء . ثم ذكر أنه نقل عن ابن عباس خلافة - أي جواز الاستثناء المنفصل ، وقد اختلف النقل عنه - واحتج المنقول عن ابن عباس بالقياس على التخصص بغير الاستثناء ، بجامع أن كلا منهما تخصص .

ثم أجاب عنه : بأنه منقوض بالصفة والغاية . فإن دليله يقتضى جواز انفصالها ، وهو باطل اتفاقاً .

٢ - وثانيهما : عدم الاستفراق .

ثم ذكر : أن الحنابلة اشترطوا أن لا يزيد المستثنى على نصف المستثنى منه . وأن القاضي الباقلاني اشترط أن يكون ناقصاً عن النصف .

وقد استدلل البيضاوي على عدم الاستفراق بأمرين :

١ - الأول : وهو دليل على القاضي والحنابلة معا - أنه لو قال قائل :

على عشرة إلا تسعة ، لكان يلزمه واحد بإجماع الفقهاء ، فدل على صحته .

٢ — الثانى : وهو دليل على القاضى خاصة - وهو استثناء الغاوين من المخلصين ، فى قوله تعالى : (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين)^(١) وبالعكس - أى استثناء المخلصين من الغاوين فى قوله تعالى حكاية عن إبليس : (ولأغويهم أجمعين . إلا عبادك منهم المخلصين)^(٢) .
ثم ذكر احتجاج القاضى : بأن الاستثناء خلاف الأصل لكونه بمنزلة الإنكار بعد الإقرار ، وخالفنا هذا الأصل فى الأقل لكونه قليل الخطور بالبال ، فربما نسيه المقر فيستدركه فى الاستثناء ، وهذا بخلاف الأكثر ، فلذلك جوزوه فى الأقل دون الأ أكثر .

(المسألة الثانية) فى الاستثناء من الإثبات والنفى .

ذكر البيضاوى فيها : أن الاستثناء من النفى إثبات عند الشافعى . وقد خالف الحنفية فى ذلك ، وزعموا أنه لا يدل إلا على الحكم المستثنى منه ، والمستثنى مسكوت عنه .

ثم أورد البيضاوى احتجاجه : بأنه لو لم يكن إثباتا لم يكف قول القائل : لا إله إلا الله فى توحيدِهِ ، لأن اللفظ حينئذ ليس إلا فى الإلهية عما عدا الله ، وهو ساكت فى إثباتها لله فيفوت أحد شرطى التوحيد . فلا يكفى ذلك ، ولا قائل بهذا .

ثم ذكر : أن أبا حنيفة احتج بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا صلاة إلا بطهور »^(٣) ، فإن تقديره : لا صحة للصلاة إلا بطهور فلو كان الاستثناء

(١) سورة الحجر آية ٤٣ .

(٢) سورة الحجر آتى ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) رواء البخارى فى كتاب الوضوء ، بلفظ « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » .

٤٦/١ . وابن ماجه فى كتاب الطهارة ١٠٠/١ .

من النفي إثبات ، لكان حيث وجد الطهور وجدت الصلاة . وليس كذلك لجواز فواتها لفقدان شرط آخر .

وقد أجاب البيضاوى عنه : بأن الحصر قد يوثى به للمبالغة لا للنفي عن الغير (المسألة الثالثة) في حكم الاستثناءات المتعددة .

ذكر فيها أن الاستثناءات المتعددة ، إن تماطفت عادت كلها إلى المستثنى منه ، وكذا إن كان الثانى مستغرقا للأول .

أما إذا لم يكن الثانى معطوفا ولا مستغرقا ، عاد الاستثناء الثانى إلى الاستثناء الأول .

واستدل البيضاوى عليه : بأنه أقرب ، والقرب يدل على الرجحان .

(المسألة الرابعة) في حكم الاستثناء الواقع عقب جمل العطف .

ذكر فيها حكم الاستثناء الواقع عقب جمل عطف بعضها على بعض ، ومثل له بقوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا) ^(١) فالاستثناء وقع بعد ثلاث جمل .

وذكر اختلاف العلماء فيها وأورد مذاهبيهم :

- ١ - المذهب الأول :- وهو مذهب الشافعى والختار عند البيضاوى - أن الاستثناء يعود إلى الجميع بشروط ١ - أن تكون الجمل معطوفة ٢ - وأن يكون العطف بواو الجماعة ٣ - وأن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل .
- ٢ - المذهب الثانى :- وهو مذهب أبى حنيفة - أنه يعود إلى الأخيرة خاصة .
- ٣ - المذهب الثالث :- وهو مذهب القاضى والمرتضى - وهو التوقف .

إلا أن القاضى توقف لعدم العلم بمدلوله لغة . والمرضى توقف لسكونه عذره
مشتركا بين عوده إلى السكل ، وعوده إلى الأخير فقط .

٤ - المذهب الرابع :- وهو مذهب أبى الحسين البصرى - أنه إن كان بين
الجل تعلق ، عاد الاستثناء إليها ، ومثل له بقوله : « أكرم الفقهاء والزهاد ،
أو أنفق عليهم إلا المبتدعة » وإن لم يكن بين الجل تعلق اختص بالأخيرة .
ثم أورد الدليل على المذهب المختار وهو : أن الأصل اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه فى جميع المتعلقات ، كالحال والشرط وغيرها ، فيجب أن يكون
الاستثناء كذلك .

وذكر احتجاج أبى حنيفة : بأن الاستثناء خلاف الدليل ، لسكونه إنكاراً
بعد الإقرار ، لكن خولف ممتضى الدليل فى الجملة الأخيرة للضرورة ، لأن
الاستثناء غير مستقل ، ولا يمكن الغاؤه ، وإنما جعلناه للجملة الأخيرة لأنها
أقرب فبقى ما عداها على الأصل .

وأجاب البيضاوى بأنه : منقوض بالصفة والشرط ، فإنهما عائدان إلى السكل
مع وجود المعنى الذى قلتموه بعميته فيهما .

(٢) القسم الثانى : الشرط .

عرفه البيضاوى : بأنه ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجود المؤثر ، ومثل له
بالإحصان فى الرجم ، وذكر فيه مسألتين .

(المسألة الأولى) فى وقت وجود المشروط .

ذكر فيها : أن الشرط إما أن يوجد دفعة ، أو على التدرىج .

فإن وجد دفعة واحدة : فإنه يوجد المشروط عند أول أزمته الوجود إن علق
عليه ، أو العدم إن علق عليه .

وإن وجد على التدرىج : فيوجد المشروط عند تكامل أجزاء الشرط ،

وإن كان على العدم ، فيوجد المشروط عند ارتفاع جزء من الشرط ، لأن المركب ينفي بانتفاء جزئه ، وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل .

(المسألة الثانية) في تعدد الشرط والمشروط .

ذكر البيضاوي في هذه المسألة : أن الشرطين إن دخلا على جزء واحد ، فإما أن يكون على الجمع أو على البدل ، فإن كان على الجمع ، فلا يوجد المشروط إلا عند وجودهما معا ، مثل : « إن كان زانيا ومحصنا فارجم » وإن كان على البدل ، كفي أيهما وجد في ترتيب الحكم مثل : « إن كان سارقا أو نباشا فاقطع » .

أما المشروط : إن كان جزءين ودخلا على شرط واحد ، فإن كان على الجمع وجدا عقد وجوده ، وإن كان على البدل مثل : « إن شفقت ، فسالم وغام حر » فإن كان على الجمع فهما حران ، وإن كان على البدل فأحدهما حر ، والخيرة في التعمين إليه .

(٣) القسم الثالث : الصفة .

ذكر أن الصفة كالاستثناء في وجوب الاتصال وعودها إلى الجمل فقط ، لا في جميع أحكام الاستثناء ، ومثل لها بقوله تعالى : « فتحرير رقبة مؤمنة »^(١) .

(٤) القسم الرابع : الغاية .

عرف الغاية بأنها : طرفه ، إذ أن غاية الشيء طرفه ومنتهاه ، وقد أعاد الضمير في طرفه على الشيء ، وهو غير مذكور : للعلم به .

ثم بين أن حكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، ومثل لها بقوله تعالى : « ثم

(١) سورة النساء آية (٩٢)

أتوا الصيام إلى الليل»^(١) ، ثم قال : « ووجوب غسل المرفق للاحتياط » ، وهو جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : لوضح ما ذكرتم من مخالفة حكم ما بمد الغاية لما قبلها لم يجب غسل المرفق .

وجوابه : ما ذكر من أنه إنما وجب الاحتياط ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - توضأ فأدار الماء على مرفقه ، فاحتمل أن يكون غسله واجبا ، فأخذ بالاحتياط .

(ب) وقسم المنفصل - وهو الذي يستعمل بنفسه ولا يحتاج في ثبوته إلى ذكر لفظ العام معه - إلى ثلاثة :

١ - الأول . العقل ، فيجوز التخصيص بدليل العقل ضرورياً كان أو نظرياً .

فالأول . كتخصيص قوله تعالى . « الله خالق كل شيء »^(٢) فإننا نعلم بالضرورة أنه ليس خالفاً لنفسه .

والثاني . كتخصيص قوله تعالى . « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً »^(٣) فالعقل يخصص الصبي والمجنون .

٢ - الثاني . الحس ، مثل قوله تعالى حكاية عن بلقيس « وأوتيت من كل شيء »^(٤) فإن مقتضاه أنها أوتيت من كل شيء بعضه ، مع العلم بأنها لم تؤت شيئاً مما في يد سليمان - عليه السلام - .

(١) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٢) سورة الزمر آية (٦٢) .

(٣) سورة آل عمران آية (٩٧) .

(٤) سورة النمل آية (٢٢) .

٣ — الثالث: الدليل السمعي ، وقد ضمنه المصنف تسم مسائل .
(المسألة الأولى) في بناء العام على الخاص .

ذكر فيها البيضاوي : أن الخاص إذا عارض العام - أي دل على خلاف ما دل عليه - ففيه مذهبان .

١ — المذهب الأول : - وبه قال أبو الحسين البصري ، واختاره الإمام وأتباعه - وهو أن الخاص إذا عارض العام ، أخذ بالخاص ، سواء علم تأخيره عن العام أو تقديمه ، أو لم يعلم شيء منهما .

٢ — المذهب الثاني : - وبه قال أبو حنيفة - وهو الأخذ بالتأخر سواء كان هو الخاص أم العام ، فعلى هذا . إن تأخر الخاص نسخ من العام بقدر ما يدل عليه ، وإن تأخر العام نسخ الخاص ، وإن جهل وجب التوقف ، إلا أن يترجح أحدهما على الآخر بمرجح .

وقد أجاب البيضاوي على دليل الحنفية : بأنه يجب حمل الأحدث على غير صورة النزاع جمعا بين الدليلين ، فإعمال الدليلين أولى ^(١) .

(المسألة الثانية) في تخصيص المقطوع بالمقطوع .
وقد ضمنها مباحث ثلاثة :

١ — للبحث الأول : تخصيص الكتاب بالكتاب .

كفخصيص قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ^(٢) ، بقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن » ^(٣) .

ولم يذكر البيضاوي رأي المخالفين في تخصيص الكتاب بالكتاب من أهل الظاهر ، لعدم الاعتداد برأيهم .

(١) الإجماع ١٠٦/٢ .

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٨) .

(٣) سورة الطلاق آية (٤) .

٢ — المبحث الثاني : تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة .
والسنة المتواترة تشمل السنة القولية ؛ ومثل لها بتخصيص عموم قوله تعالى :
« يوصيكم الله في أولادكم »^(١) ، بما رواه الترمذى وابن ماجه والدارقطنى من
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « القائل لا يرث » .
والسنة الفعلية : ما حكموا به من أن قوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة »^(٢) ، مخصص بما تواتر عن النبي - صلى الله عليه
وسلم - من رجم المحصن .
وجعل هذا من قبيل السنة القولية أولى : فإنه - صلى الله عليه وسلم - قال :
« إذهبوا به فارجموه » .
ويصح أن يكون التخصيص بالآية المنسوخ تلاوتها « الشيخ والشيخة إذا
زنيا فارجموهما » .

٣ — المبحث الثالث : تخصيص الكتاب بالإجماع - المقصود به « إجماع
على التخصيص ، لا تخصيص بالإجماع »^(٣) ، ومثاله : أن الإجماع خصص العهد
من آية الجلد^(٤) ، بالنصف ، لأن الإجماع قام على أن ينصف الجلد على العهد .
(المسألة الثالثة) فى تخصيص المقطوع بالمظنون .

وذكر فيه مبحثين :
١ — المبحث الأول : فى جواز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة
بغير الواحد .

(١) سورة النساء آية (١١) .

(٢) سورة النور آية (٢) .

(٣) الإجماع ١٠٨/٢ .

(٤) قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم

ثمانين جلدة » سورة النور آية (٤) .

وذكر فيه أربعة مذاهب :

١ — المذهب الأول : الجواز مطلقاً ، وهو أصحها ، والمنقول عن الأئمة الأربعة ، واختاره الإمام ، وأتباعه ، والبيضاوى .

٢ — المذهب الثانى : المنع مطلقاً ، وقد نقل هذا المذهب عن طائفة من المتكلمين ، وقلة من الفقهاء .

٣ — المذهب الثالث : أنه لا يجوز فى العام الذى لم يخصص ، ويجوز فيما خصص ، لأن دلالة تضعف : وشرط أن يكون الذى خص به دليلاً قطعياً . قاله عيسى بن إبان .

٤ — المذهب الرابع : إن كان التخصيص بدليل منفصل جاز ، وإن خص بمقتضى أو لم يخص أصلاً فلا يجوز . قاله الكرخى .

ثم ذكر الدليل على الجواز مطلقاً وهو : أن فيه إحصاءاً للدليلين . أما الخاص ففى جميع ما دل عليه ، وأما العام فمن وجه ، وهو الأفراد التى سكت عنها الخاص ، ومنع التخصيص يفضى إلى إنفاء أحد الدليلين ، وإعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إنفاء أحدهما^(١) .

ثم ذكر احتجاج الختم - المانع مطلقاً - وأجاب عنه ، حيث قال : « قيل : قال عليه الصلاة والسلام : « إذا روى عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه ، وإن خالفه فردوه » .

قلنا : منقوض بالتواتر .

قيل : الظن لا يمارض القطع .

قلنا : العام مقطوع المتن مظنون الدلالة ، والخاص بالعكس فتعادلا .

قيل : لو خصص لنسخ .

قلنا : التخصيص أهون^(٢) .

(١) نهاية السؤل ٢/١٠٩ ، والإيهاج ٢/١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٥٨

٣ — المبحث الثاني : في جواز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس .
وذكر فيه سبع مذاهب :

١ — المذهب الأول : الجواز مطلقاً ، وبه قال الأئمة الأربعة ، والشيخ
أبو الحسن ، وأبو هاشم ، وهو المختار عند البيضاوي .

٢ — المذهب الثاني : المنع مطلقاً ، وبه قال أبو علي الجبائي ، ونقله القاضي
عن طائفة من المتكلمين .

٣ — المذهب الثالث : إن تطرق إليهما التخصيص بغير القياس جاز
تخصيصهما به وإلا فلا . قاله ابن إبان .

٤ — المذهب الرابع : إن تطرق إليهما التخصيص بمنفصل جاز ، وإلا فلا .
قاله السكرخي .

٥ — المذهب الخامس : يجوز تخصيصهما بالقياس الجلي ، دون الخفي .
قاله ابن سريج .

٦ — المذهب السادس : إن تفاوت العام والقياس في إفادة غلبة الظن
وجحنا الأقوى ، وإن تساوىا فالأقوى ، وهو مذهب النزالي .

٧ — المذهب السابع : الوقف ، ذهب إليه القاضي ، وإمام الحرمين .
ثم ذكر احتجاج أبو علي ، وأجاب عنه ، حيث قال :

« قيل : للقياس فرع فلا يُقدم . قلنا : على أصله . قيل : مقدماته أكثر .
قلنا : قد يكون بالعكس ، ومع هذا فأعمال السكك أحرى » (١) .

(المسألة الرابعة) في تخصيص المنطوق بالمفهوم .

ذكر فيها : أنه يجوز تخصيص المنطوق بالمفهوم .

واستدل على الجواز : بأن المفهوم دليل شرعي ، إذ القول بجواز التخصيص

به مفرغ على القول بأنه حجة ، فجاز تخصيص العموم به جماعاً بين التاليلين .

ومثل له بقوله - عايه الصلاة والسلام - : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو ريحه أو لونه »^(١) مع قوله - صلى الله عليه وسلم - « إذا زيلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً »^(٢) ، فإن الأول دل بمنطوقه على أن الماء لا ينجس عند عدم التغيير وإن لم يكن قلتين ، والثاني دل بمفهومه على أن القليل ينجس وإن لم يتغير ، فيكون هذا المفهوم تخصيصاً لمنطوق الأول .

(المسألة الخامسة) في تخصيص العادة .

وقد ضمن هذه المسألة أمرين :

١ - الأول : تخصيص العادة للعموم .

ذكر فيه أن العادة إن كانت حاصلة في زمانه - صلى الله عليه وسلم - ولم يمنع أصحابه منها ، صح التخصيص ، وهو في الحقيقة تقرير منه - صلى الله عليه وسلم - للعادة .

٢ - الثاني : أن تقرير النبي - صلى الله عليه وسلم - لواحد من المكلفين على خلاف مقتضى العام ، قد يكون مخصوصاً : إما في حقه ، وإما في حق غيره . فإن ثبت الروى من قوله - صلى الله عليه وسلم - حكى على الواحد حكى على الجماعة ، فيرتفع حكم العام عن الباقيين .

(المسألة السادسة) خصوص السبب لا يخص .

هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟ ذكر فيها مذهبان :

١ - المذهب الأول : - وهو الصحيح عند الأمدى والإمام وأتباعه ، واختاره البيضاوى - وهو أن العبرة بعموم اللفظ ، بخصوص السبب لا يخص العام الوارد على ذلك السبب ، بل يكون باقياً على مدلوله من العموم .

(١) انظر : سبيل السلام - للصنعاني ١/١١٠ .

(٢) انظر : سبيل السلام - للصنعاني ١/١٢٠ .

ثم استدل البيضاوي عليه : بأن اللفظ العام مقتضاه شمول الألفاظ ، وخصوص
السبب لا يعارضه ، لأنه لا منافاة بينهما .

٢ - المذهب الثاني : - وهو مذهب مالك وأبو ثور والمزني - أن العبرة
بخصوص السبب . واستدل عليه بأمر ، منها : أن السبب لو لم يكن مخصصاً
لما نقله الراوي لعدم فائدته .

ثم ذكر البيضاوي : أن مذهب الراوي لا يكون مخصصاً للعموم على
الصحيح عند الإمام وأتباعه ، ومثل له بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا
ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبعاً »^(١) ، فإن أبا هريرة رواه مع أنه كان
يغسل ثلاثاً ، فلا يؤخذ به ؛ لأن قول الصحابي ليس بدليل^(٢) .

ثم ذكر احتجاج من رأى أن مذهب الراوي مخصصاً ، وأجاب عنه ،
حيث قال :

« قيل : يخالف الدليل ، وإلا لا تقدمت روايته .
قلنا : بما ظنه دليلاً ولم يمكن »^(٣) .

(المسألة السابعة) فيما إذا أفرد الشارع فرداً من أفراد العام .
ذكر فيها : أن الشارع إذا أفرد فرداً من العام بالذكر ، وحكم عليه
بما حكم على العام ، لا يكون مخصصاً للعموم ، ومثل له بقوله - صلى الله

(١) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ١٧/١ ، والترمذي في باب ما جاء في سؤر
الكلب ، وابن ماجه في كتاب الطهارة باب غسل الإناء عن ولوغ الكلب ١٣٠/١ ،
كما رواه البخاري .
(٢) انظر نهاية السؤل ١٢٢/٣ ، ١٢٣ .
(٣) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٥٩ .

عليه وسلم - : « أيما إهاب دبع فقد طهر »^(١) ، مع قوله في شاة ميمونة :
« دباغها طهورها »^(٢) .

ثم أورد الدليل عليه : بأن الحكم على الواحد لا ينافي الحكم على الكل ،
لأنه لا منافاة بين بعض الشيء وكله بل الكل محتاج إلى البعض ، وإذا لم
يكن منافياً لم يكن مخصوصاً ، لأن الخاص لا بد أن يكون منافياً للعام^(٣) .

ثم ذكر احتجاج الخصم ، وأجاب عنه ، حيث قال :
« قيل : المفهوم مناف .

قلنا : مفهوم اللقب مردود »^(٤) .

(المسألة الثامنة) في عطف الخاص على العام .

ذكر فيها البيضاوي مذهبين :

١ - المذهب الأول : أن عطف الخاص على العام لا يوجب تخصيص العام .

٢ - المذهب الثاني : أن عطف الخاص على العام يوجب تخصيص العام ،

وهو لأبي حنيفة وأصحابه .

وقد مثل البيضاوي للأول بقوله - صلى الله عليه وسلم - « ألا لا يقتل مسلم

بكافر ، ولا ذو عهد في عهده »^(٥) .

(١) رواه الترمذى في باب جلود اللبنة إذا دبنت ١٣٥/٣ ، وابن ماجة في كتاب

اللباس ١١٩٣/٢ .

(٢) انظر : نهاية السؤل ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، والإبهاج ١٢٤/٢ .

(٣) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٦٠ .

(٤) رواه البخارى في كتاب الديات ، باب : لا يقتل مسلم بكافر ١٦/٩ ،

وابن ماجة في باب : لا يقتل مسلم بكافر ٨٨٧/٢ ، وأبو داود في باب : إيقاد المسلم

بالكافر ٤٨٨/١ .

ثم ذكر : أن بعض الحنفية استدلوا على التخصيص ، بالتسوية بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأجاب البيضاوى عنه : بأن التسوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، غير واجبة في جميع الأحكام .

(المسألة التاسعة) فيما إذا ورد بعد العام ضمير عائد على بعض أفراده .
ذكر فيها : أنه إذا ورد بعد العام ضمير عائد على بعض أفراده لا يخصه .
ومثل له بقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »^(١) ،
مع قوله تعالى : « وبمولتهن أحق بردهن »^(٢) ، فإن المطلقات تشمل المواتن
والرجعيات ، والضمير في قوله « وبمولتهن » عائد إلى الرجعيات فقط .
واستدل عليه : بأن عود الضمير لا يزيد على إعادة ذلك الهمض .
ولما كان المطلق عاما عموماً بدلاً ، والمقيد أخص منه ، كان تعارضهما
من باب تعارض العام والخاص .

فلذلك عقب هنا بذكره ، بقوله : « تذييب المطلق والمقيد إن أحمد
سبيلهما حمل المطلق عليه حملاً بالدليلين ، وإلا فإن اقتضى القياس تقييده قيد
« وإلا فلا »^(٣) .

٤ — الباب الرابع : في المجمل واللبين .

ذكر فيه ثلاث فصول :

(١) الفصل الأول : في المجمل .

وذكر فيه ثلاث مسائل .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٨) .

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٨) .

(٣) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٦٠ .

(المسألة الأولى) في تقسيم اللفظ الجممل .

ذكر فيه أن الجممل ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — القسم الأول : مجمل بين حقائقه - أى بين معان وضع اللفظ لكل منها - وهو الاشتراك ، مثل قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)^(١) فإن للقراء معنيين : الحيض ، والأطهر .

٢ — القسم الثانى : مجمل بين أفراد حقيقة واحدة ، مثل قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة)^(٢) ، فإن لفظ بقرة موضوع لحقيقة واحدة معلومة ، ولها أفراد ، والمراد واحد منها معين .

٣ — القسم الثالث : مجمل بين مجازاته ، إذا انفقت الحقيقة ، وتكافأت المجازات . فإذا ترجح أحد المجازات ، تمين العمل به ، والحمل عليه ، ولا يكون اللفظ مجملا .

ثم ذكر بيان أسباب الرجحان ، وهى ثلاثة :

١ — الأول : أن يكون أقرب إلى الحقيقة من المجاز الآخر ، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٣) ، فإن حقيقة هذا اللفظ إنما هو الإخبار عن نفي ذات الصلاة عند انقضاء الفاتحة . وهذه الحقيقة غير مرادة للشارع . فتعين الحمل على المجاز ، وهو إضمار الصحة أو الكمال ، وإضمار الصحة أرجح ، لكونه أقرب إلى الحقيقة .

(١) - سورة البقرة آية (٢٢٨) .

(٢) - سورة البقرة آية (٦٧) .

(٣) رواه البخارى فى الصلاة ١٣٨/١ . وللمزمذى فى باب لا صلاة إلا بفاتحة

الكتاب ١٥٦/١ ، وأبو داود فى باب : من ترك القراءة فى صلاته بفاتحة الكتاب

٢ - الثاني : أن يكون أحد المجازين أظهر عرفاً وأشهر ، مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان »^(١) . فيتمتعن حمله على المجاز بإضمار الحكم - أى حكم الخطأ -

٣ - الثالث : أن يكون أعظم مقصوداً من غيره ، كقوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة)^(٢) ، فقد أضاف الحرمة إلى نفس الميتة . والأحكام إنما تتعلق بالأفعال المقدورة المكاف . فيتمتعن المجاز بالإضمار ؛ فيضم : إما الأكل ، أو البيع . والأكل أولى ، لأنه أعظم المقصود من تلك الأشياء عرفاً . وقد جعل البيضاوى « اللفظ » مورد التقسيم ، لأنه الثابت وقد يأتي الإجمال في الفعل .

(المسألة الثانية) في إجمال قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم)^(٣) .

ذكر الاختلاف الوارد فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : أنه مجمل ، لأنه يحتمل مسح الجميع ، ومسح البعض ، احتمالاً على السواء ، وقد بينه - صلى الله عليه وسلم - فسح بخاصيته - وهو مذهب الحنفية .

٢ - المذهب الثاني : أنه لا إجمال فيها . وبه قال المالكية والشافعية .

إلا أن المالكية قالوا : إنها تقتضى مسح الجميع ، لأن الرأس حقيقة فى الكل . والشافعية قالوا : إن مسح الرأس حقيقة فيما ينطلق عليه إسم المسح ، وهو القدر المشترك بين الكل والبعض ، دفعا للاشتراك أو المجاز .

(١) رواه ابن ماجة فى كتاب الطلاق ، باب : طلاق السكره . والناسخ ٦٥٩/١ .

وصححه ابن حبان والحاكم .

(٢) سورة المائدة آية (٣) .

(٣) سورة المائدة آية (٦) .

(المسألة الثالثة) في إجمال قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(١) .

ذكر فيها أن البعض ذهب إلى أن آية السرقة مجملة في اليد والقطع ؛ فاليد يحتمل السكل والبعض ، والقطع يحتمل الشق والإبانة .

ثم ذكر رأي الجمهور : أنه لا إجمال فيها ، لا من جهة اليد ولا من جهة القطع . لأن اليد حقيقة في السكل ، مجازاً في البعض ، ولأن النطق حقيقة في الإبانة والشق إبانة أيضاً ، لما فيه من إبانة بعض أجزاء اللحم عن بعض فيكون موضوعاً للتندر المشترك بينهما .

٢ — الفصل الثاني : في المبين .

فذكر قسميه :

(١) الواضح بنفسه ، وأشار إلى قسميه بمثالين :

أحدهما : قوله تعالى : (والله بكل شيء عليم)^(٢) فإفادة هذا اللفظ لهذا المعنى بوضع اللفظ .

وثانيهما : قوله تعالى : (واسأل القرية)^(٣) فحقيقته اللغوية : إنما هو طلب السؤال من الجدران ، لكن العقل قد صرفنا عن ذلك وبين أن المراد به الأهل .

(ب) والواضح بغيره : وهو ما يتوقف فهم المعنى مفع على انضمام غيره إليه . ثم ذكر مسألتين :

(المسألة الأولى) في المبين .

ذكر فيها : أن المبين (بكسر الهمزة) قد يكون قولاً : من الله سبحانه وتعالى

(١) - سورة المائدة آية (٣٨) .

(٢) - سورة البقرة الآية (٢٨٢) .

(٣) - سورة يوسف آية (٨٢) .

مثل : (صفراء فاقع لونها)^(١) ، فإنه بيان لقوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبجوا بقرة)^(٢) . أو من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كقوله : « فيما سقت السماء العشر »^(٣) فإنه بيان للحق المذكور في قوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده)^(٤) .

وقد يكون فعلا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « كصلاته » فإنها بيان لقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة)^(٥) ؛ وكحجه - صلى الله عليه وسلم - فإنه بيان لقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت)^(٦) .

واحتج على الذين منعوا البيان بالفعل : بأن الفعل أقوى في الدلالة على المقصود ثم بين : أنه عند اجتماعهما ، وتوافقهما في الدلالة على حكم واحد ، فالبين هو السابق منهما ، قولاً كان أو فعلاً ، لحصول البيان به ، والثاني يكون تأكيداً له .

وعند اختلافهما ، فالأخوذ به هو القول ، سواء تقدم أو تأخر ، أو لم يعلم : لأن القول يدل بنفسه ، والفعل لا يدل إلا بواسطة^(٧) .

(المسألة الثانية) في تأخير البيان .

وقد ضمن هذه المسألة بمبحثين :

(١) سورة البقرة آية (٦٩)

(٢) سورة البقرة آية (٦٧)

(٣) رواه البخاري في كتاب الزكاة ، باب : فيما سقيت السماء ١٥٥/٢ . والنسائي

باب : ما يوجب العشر ٣١/٥ . وأبو داود باب : صدقة الزرع ٣٧٠/٢ .

(٤) سورة الأنعام آية (١٤١) .

(٥) سورة البقرة آية (٤٣) .

(٦) سورة آل عمران آية (٩٧) .

(٧) انظر نهاية السؤل ١٣٧/٢ ، ١٣٨ ، والإيهاج ١٢٧/٢ .

١ — الأول : في تأخير البيان عن وقت الحاجة .

٢ — الثاني : في تأخير وقت الخطاب إلى وقت الحاجة .

فالأول : لا يجوز تأخير بيان الجمل عن وقت الحاجة — أي وقت العمل بذلك الجمل — فالإيمان بالشئ مع عدم العمل به ممتنع ، والتكليف بذلك تكليف بما لا يطاق .

الثاني ذكر فيه مذاهب :

١ — المذهب الأول : أنه يجوز تأخير وقت الخطاب إلى وقت الحاجة — وبه قال أكثر الشافعية ، وجماعة من أصحاب أبي حنيفة ، واختاره الإمام وأتباعه .

٢ — للمذهب الثاني : أنه لا يجوز إلا في النسخ ، فإهم جوزوا تأخير بيانه — وإليه ذهب أكثر متقدمي المعتزلة — .

٣ — المذهب الثالث : أن الجمل إن لم يكن له ظاهر كالمشترك ، جاز تأخير بيانه لأنه لا يلزم محذور من تأخيره .

وإن كان له ظاهر ، جاز تأخير البيان التفصيلي دون الإجمالي ، فإنه يشترط وجوده عقد الخطاب ، حتى يكون مانعاً من الوقوع في الخطأ .

قال بهذا : أبو الحسين البصري من المعتزلة ، والدقاق ، والقفال ، وأبو إسحاق المروزي .

ثم استدل البيضاوي على المذهب المختار ، ودفع ما ورد عليه من اعتراضات . ثم ذكر احتجاج أبو الحسين البصري ، على اشتراط البيان الإجمالي ، وأجاب عنه .

ثم نبه إلى أن الذين ممنوا تأخير البيان عن وقت الحاجة ، اختلفوا في جواز تأخير تبليغ ما أوحى به إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — من الأحكام والجمهور على جوازه .

(٣) الفصل الثالث : في المبين .

ذكر فيه : أنه يجب بيان الجمل لمن أريد فهمه ، وإلا كان تكليفه بالفهم بدون البيان تكليف بالحال ، ولا يجب بيانه لغيره .

ثم بين أن إرادة الفهم قد تكون للعمل بما تضمنه الجمل ، كآية الصلاة ، وقد تكون للإفقاء به ، كاحكام الحيض ، فإن تفهيم المجتهدين ذلك ، إنما هو لإفقاء النساء به .

وقد اعترض ابن السبكي والأسنوي على تعبير البيضاوي : « إنما يجب البيان لمن أريد فهمه » ، فهو يشعر بأنه يجب على الله تعالى - وهو قول المعتزلة - فهي عبارة رديئة ، والأولى التعبير : بأن البيان لمن أريد فهمه لا بد من وقوعه .

كما أن في كلامه إشعار : بأنه لا يجب على النساء تحصيل العلم بما كلفن به ، وليس كذلك^(١) .

٥ - الباب الخامس : في الناسخ والمنسوخ .

وقد ضمنه فصلين :

(١) الفصل الأول : في النسخ .

عرفه : بأنه بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي مترسخ عنه .

ثم أورد تعريف القاضي الباقلاني : بأنه « رفع الحكم » ولم يذكر التعريف كاملاً ، لأن هذا موضع الخلاف^(٢) .

(١) انظر : الإبهاج ٢/١٤٤ ، ونهاية السؤل ٢/١٤٤ . وممرج المنهاج ٣١٧ ،

وممرج الوصول ص ٥٥٥ .

(٢) عرف القاضي الباقلاني النسخ : بأنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت

بالخطاب المتقدم على وجه لولاه إسكان ثلثه مع تراخيه عنه .

ورده بان الحكم الحادث ضد السابق ، وليس رفع الحادث للسابق بأولى من رفع السابق للحادث ، بل رفع السابق للحادث أولى ، إذ الدفع أولى من الرفع .

ثم ذكر فيه ست مسائل :

(المسألة الأولى) في حكمه .

ذكر فيها أن النسخ جائز عقلاً ، وواقع سمماً ، وأحاله اليهود .

والواقع أن اليهود قد اختلفوا في ذلك على ثلاث فرق :

١ -- الأولى : منعه عقلاً وسمماً ، وهم الشمعونية .

٢ -- الثانية : أجازوه عقلاً ومنعه سمماً ، وهم العنانية .

٣ -- الثالثة : أجازوه عقلاً وسمماً ، وهم العيسوية ، وقالوا : إن شريعة موسى

- عليه السلام - نسخت ما قبلها من الشرائع ، واسكنهم قالوا : إن محمداً -

صلى الله عليه وسلم - إنما أرسل إلى بني إسماعيل ، دون بني إسرائيل ، فلم

تنسخ شريعته شريعة موسى - عليه السلام - (١) .

ثم استدل البيضاوي على دعواه بثلاثة أدلة :

١ -- الدليل الأول : - وهو دليل على الجواز فقط - أن حكم الله تعالى :

إما أن يتبع المصالح - كما هو رأي المعتزلة - فيلزم أن يتغير بتغير المصالح ، لأننا

نقطع : بأن المصلحة قد تتغير بحسب الأشخاص والأوقات والأحوال ، فيلزم

جواز النسخ .

وإما أن لا يتبع المصالح ، فله سبحانه وتعالى أن يفعل كيف يشاء .

٢ -- الدليل الثاني : - وهو دليل على الجواز والواقع - أن نبوة محمد

(١) قال ابن السبكي : اعلم أنه لا يحسن ذكر هؤلاء المبيدين في وفاق ولا خلاف ،

ولسكن السبب في حمل المشقة بذكرهم : التنبيه على أنهم لم يخالفوا جميعاً في ذلك .

— صلى الله عليه وسلم — ثبتت بالبراهين القاطعة ، وقد نقل لنا عن الله تعالى أنه قال : « ما نسخ من آية أو ناسها نأت بخير منها أو مثلها »^(١) .

٣ — الدليل الثالث : — وهو دليل على الوقوع — أنه ورد في التوراة أن آدم — عليه السلام — كان مأموراً بتزويج بناته من بنيه ، وهو الآن محرم بالاتفاق .

ولا معنى للنسخ غير ذلك .

ثم أورد احتجاجاً لما نعو النسخ ، وأجاب عنه ، حيث قال :

« قيل : الفعل الواحد لا يحسن ويقبح .

قلنا : مبنى على فاسد ، ومع هذا فيحتمل أن يحسن لو احد ، أو في وقت ويقبح الآخر ، أو في وقت آخر »^(٢) .

(المسألة الثانية) في نسخ بعض القرآن ببعضه .

ذكر فيها الخلاف بين طوائف المسلمين في جواز نسخ بعض القرآن .

١ — فالجمهور أجازوه — وهو المختار .

٢ — ومنعه أبو مسلم الأصفهاني .

واستدل البيضاوى على المذهب المختار بدليلين .

١ — الدليل الأول . أن الله تعالى قد أمر المتوفى عنها زوجها بالاعتداد

حولاً ، في قوله تعالى . « والذين يقوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن

معاة إلى الحول »^(٣) ، ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشراً ، في قوله تعالى .

« يقربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً »^(٤) .

(١) سورة البقرة آية (١٠٦) .

(٢) منهلج الوصول إلى علم الأصول ص ٦٥

(٣) سورة البقرة آية (٢٤٠) .

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٤) .

ثم ذكر اعتراضاً للخصم على هذا الدليل ، وأجاب عنه .

٢ — الدليل الثانى : أن الله تعالى قد أمر بتقديم الصدقة بين يدى نجوى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدى نجواكم صدقة »^(١) ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : « أشفقتم أن تقدموا بين يدى نجواكم صدقات فإذا لم تفعلا وتاب الله عليكم »^(٢) .

ثم ذكر اعتراضاً للخصم على هذا الدليل أيضاً ، وأجاب عنه .

بعد هذا أورد احتجاج المانع : بأن الله وصف كتابه بأنه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه »^(٣) فلو نسخ لأناه الباطل .
وأجاب البيضاوى عن ذلك : بأن الضمير فى آتيه عائد على مجموع القرآن ، وهذا ليس دليلاً على محل النزاع .

(المسألة الثالثة) فى حكم النسخ قبل العمل به .

ذكر فيها ما ذهب إليه أهل السنة : من جواز النسخ قبل العمل بالحكم المنسوخ ، ومخالفة المعتزلة فى ذلك ، ومنعهم إياه .
واستدل البيضاوى على الجواز : بالوقوع فى قصة الذبيح ، وذلك أن الله تعالى قد أمر إبراهيم - عليه السلام - بذبح ولده إسماعيل ، ثم نسخ ذلك قبل التمكن من الذبح .

ودليل الأمر قول ولده : « يا أبت إفعل ما تؤمر »^(٤) جواباً لقوله : « يا بني

(١) سورة المجادلة آية (١٢) .

(٢) - سورة المجادلة آية (١٣) .

(٣) سورة فصات آية (٤٢) .

(٤) سورة الصافات آية (٢ - ١) .

إني أرى في المقام أني أذبحك»^(١) ، وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام - : « إن هذا هو البلاء المبين»^(٢) يدل على أن الأمر به هو الذبح .

وختم استدلاله بقوله تعالى : « وفديناه بذبح عظيم»^(٣) . وتوضيح ذلك : أنه لو لم يؤمر بالذبح لما احتاج إلى الفداء . أما كونه نسخ قبل الفعل ، فلا أنه لو لم ينسخ للذبح ضرورة أنه - عليه السلام - لا يخل بأمر ربه ، لكنه لم يذبح ، فدل على أنه نسخ . ولم يذكر البيضاوي هذا التوضيح لظهوره^(٤) .

ثم ذكر اعتراضات للخصم ، وأجاب عنها ، حيث قال :

« قيل : تلك بناء على ظنه .

قلنا : لا يخطيء ظنه .

قيل : قيل إنه امتثل ، وإنه قطع فوصل .

قلنا : لو كان كذلك لم يحتاج إلى الفداء .

قيل : الواحد بالواحد في الواحد ، لا يؤمر وينهى .

قلنا : يجوز للإبتلاء»^(٥) .

(المسألة الرابعة) في النسخ بلا بدل أو ببديل أثقل .

أورد في هذه المسألة مذهب الجمهور القائل : يجوز نسخ الحكم بلا بدل معه أو ببديل أثقل منه .

(١) سورة الصافات آية (١٠٢) .

(٢) سورة الصافات آية (١٠٦) .

(٣) سورة الصافات آية (١٠٧) .

(٤) انظر : الإبهام ١٥٢/٢ .

(٥) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٦٦ .

وذكر استدلالهم :

أولاً : على جواز نسخ الحكم بلا بدل : بأن تقديم الصدقة على نجوى الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان واجباً ، ثم نسخ بلا بدل .
وثانياً : على النسخ ببديل أثقل منه : بأن الكف عن قتال الكفار كان واجباً ، لقوله تعالى : « ودع أذام »^(١) ، ثم نسخ بإيجاب القتال مع التشديد فيه ، كشيات الواحد للعشرة .

ثم ذكر استدلال الخصم - وهم جماعة من أهل الظاهر والمعتزلة - القائل بعدم الجواز ، بقوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسخها نأت بخير منها أو مثلها »^(٢) ، فدلّت على أنه لا بد في النسخ من الإتيان بحكم هو خير من المنسوخ أو مثله ؛ فبطل أن يكون النسخ بلا بدل ، أو ببديل أثقل ، لأنه لا يكون خيراً من المنسوخ .

وقد أجاب البيضاوى عنه : بأن عدم الحكم قد يكون خيراً - يرأ من إثباته ، لمصلحة تحقق المكلف بعد النسخ ، وقد يكون الأثقل خيراً باعتباره زيادة الثواب .

(المسألة الخامسة) في نسخ الحكم أو التلاوة .

بين فيها : أنه يجوز نسخ الحكم دون التلاوة ، ومثل له بقوله تعالى :
« متاعاً إلى الحول »^(٣) ، كما يجوز نسخ التلاوة دون الحكم ، ومثل له بما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : « مما أنزل الله تعالى في كتابه ، الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة »^(٤) .

(١) سورة الأحزاب آية (٤٨) .

(٢) سورة البقرة آية (١٠٦) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٤٠) .

(٤) رواه الشيخان ، انظر : صحيح مسلم في باب رجم الثيب في الزنا ٣/١٧٣

ويجوز أيضاً نسخ الحكم والعلوّة معاً ، ومثل له بما روى عن عائشة -رضي الله عنها - أنها قالت : « كان فيما أنزل من القرآن ، عشر رضعات معلومات يحرمن ؛ فنسخن بخمس معلومات »^(١)

(المسألة السادسة) في نسخ الخبر .

ذكر فيها نسخ مدلول الخبر - أي إخراج بعض الأزمنة الداخلة فيه - إن كان مما يتغير ، وبين ما فيها من المذاهب :

١ - الأول : مذهب أكثر المتقدمين منهم أبو هاشم ، وهو النفع مطلقاً سواء كان الخبر ماضياً أو مستقبلاً .

٢ - الثاني : مذهب القاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين ، والإمام ، والآمدى - وهو الجواز مطلقاً .

٣ - الثالث : ما اختاره البيضاوى - وهو التفصيل : إن كان مدلوله مستقبلاً جاز وإلا فلا - بمعنى إن كان ماضياً لا يجوز .

واستدل على ما اختاره : بأنه يصح عقلاً أن يقال : لأعاقبن الزانى أبداً ، ثم يقال أردت سنة واحدة . ولا معنى للنسخ إلا هذا ، فإن النسخ إخراج بعض الأزمنة ، وهو موجود هنا .

واستدل المانع : بأن نسخه يوم الكذب - إذ المتبادر منه إلى الفهم ليس إلا استيعاب المدة المخبر بها ، وإيهام الكذب قبيح .

وأجاب البيضاوى : بأن الأمر المتفق على جواز نسخه يوم أيضاً البداء ، وهو ظهور المصلحة بمدّ خفائها ، المستلزم لجهل سابق ، تعالى الله عن ذلك ، فيكون أيضاً قبيحاً ، فما كان جواباً للنسخ في الخبر ، كان جواباً للبيضاوى أيضاً .

(١) رواه مسلم في كتاب الرضاع ٤/١٦٧ ، وأبو داود في كتاب النكاح ١/٤٧٦

والنسائي في كتاب النكاح ٦/٨٣ .

(٢) - الفصل الثاني : في الناسخ والمنسوخ .

وقد ضمن هذا الفصل خمس مسائل :

(المسألة الأولى) في نسخ الكتاب بالسنة والعكس .

ذكر فيها أن الأكثر - أي الجمهور - جرو على الجواز فيهما . واختاره البيضاوى .

واستدل على نسخ الكتاب بالسنة : بأن الزانى المحصن قد نسخ وجوب الجلد في حقه - وهو ثابت بالكتاب - بوجوب رجه - وهو ثابت بالسنة المتواترة .

واستدل على نسخ السنة بالكتاب : بأن التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة كان ثابتاً بسنة ، ثم نسخ بالكتاب .

ثم ذكر استدلال الشافعى على الامتناع في الأول ، بقوله تعالى : « نأت بخير منها »^(١) ، فإنه يدل على أن الآتى بالناسخ للآية هو الله تعالى لا الرسول . وقد أجيب عنه بأن السنة وحى أيضاً : فهي من عند الله .

ثم ذكر مارآه الشافعى دليلاً على الامتناع في كل منهما بقوله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس »^(٢) الآية ، قد دلت على أن السنة مبينة للقرآن ، ولو كانت ناسخة له لكانت رافعة غير مبينة له ، ولو كان القرآن ناسخاً لها ، لكان مبيناً لها .

ثم أجاب عن الأول : بأن النسخ بيان لانتهاه الحكم لا رفع له .

وعن الثاني : بأنه معارض بقوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء »^(٣) ، الدال على أن الكتاب مجين للسنة ، فيتمارضان ويتساقطان .

(١) سورة البقرة آية (١٠٦) .

(٢) سورة النحل آية (٤٤) .

(٣) سورة النحل آية (٨٩) .

(المسألة الثانية) في نسخ المتواتر بالآحاد .

اختار البيضاوى عدم جواز نسخ المتواتر بالآحاد .

واستدل عليه : بأنه لو جاز نسخ المتواتر بالآحاد ، لجاز رفع القطعى بالظنى ، والمعلوم أن الظنى لا يعارض القطعى ، لأن ترجيح الأضعف على الأقوى غير جائز .

ثم ذكر استدلال من ذهب إلى الجواز : بأنه قد وقع ، فإن قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم على طاعم يطمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به »^(١) ، يدل على تحريم الأربعة المذكورة ، وعلى حل ما عداها ، وإن كان ذائب من السباع ، أو ذا مخلب من الطير ، ثم نسخ حل هذين النوعين بما روى بطريق الآحاد : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، أو مخلب من الطير »^(٢) .

وقد أجاب البيضاوى عنه : بأن لا أجد للحال ، وهذا لا يقتضى أن ما عداها قد شرعت لإباحته ، بل هو على البراءة الأصلية . فالحديث مخصص للمعوم لا نسخ .

(المسألة الثالثة) في نسخ الإجماع والنسخ به .

ذكر البيضاوى في هذه المسألة : أنه لا يجوز نسخ الإجماع بغيره من الأدلة .

(١) سورة الأنعام آية (١٤٥) .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الدبائح ، باب : أكل كل ذى ناب ٣/٣١٣ ،

والنسائى فى كتاب الصيد ٧/١٧٧ ، وسبل السلام ٤/٧٢ .

واستدل على ذلك : بأنه لا يجوز أن ينسخ النص ؛ لأنه متقدم على الإجماع ، فلا ينسخ به ، ولأن الإجماع لا ينمقد في زمنه - صلى الله عليه وسلم - لأنه إن لم يوافقهم لم يعتقد ، وإن وافقهم كان قوله هو الحجة ، لاستقلاله بإفادة الحكم . ولا ينسخ الإجماع بإجماع آخر ، لاستحالة انعقاده على خلاف إجماع سابق حتى يكون ناسخاً له .

ثم ذكر أنه لا يجوز النسخ بالإجماع .

واستدل على ذلك : بأنه لو كان ناسخاً فالنسخ به إما نص ، وإما إجماع وإما قياس .

أما بطلان نسخه للنص : فلاستحالة انعقاد الإجماع على خلافه ، حتى يكون ناسخاً له .

أما بطلان نسخه لإجماع آخر : فلما تقدم .

أما بطلان نسخه لقياس : فلأن شرط القياس ألا يخالف إجماعاً ، فإذا انعقد على خلافه ، فهو باطل ، وزال لزوال شرطه .

ثم ذكر أن القياس إنما ينسخ بقياس أجلى منه ، فلا ينسخ بنص ولا بإجماع لأن شرطه ألا يخالف واحداً منهما .

(المسألة الرابعة) في النسخ بالفجوى .

ذكر في هذه المسألة أن نسخ الأصل يستلزم نسخ الفجوى ، وبالعكس .

واستدل على ذلك : بأن الفجوى لازم للأصل ، ونفى اللازم يستلزم

نفي الملزوم .

ولم يستدل على عكسه ، لأن نسخ الأصل يوجب نسخ الفرع ، لاستحالة

بقاء الفرع دون الأصل .

(المسألة الخامسة) في الزيادة على النص ، هل تعد نسخاً له ؟

بين أن زيادة صلاة على الصلوات الخمس ليست بنسخ . وقال بعض أهل العراق : إنها تغير الوسط ، فتكون نسخاً للأمر بالمحافظة على الوسط . وأجاب البيضاوي عنه : بأن كون الشيء وسطاً أمر حقيقي ، لا حكم شرعي فلا يكون رفعه نسخاً ، وإلا لزم أن تكون زيادة العبادة المستقلة نسخاً أيضاً ، لأنها تجعل العبادة الأخيرة غير الأخيرة ، وهو باطل بالاتفاق .

أما زيادة شيء لا يستقل : كركعة ونحوها ، فقد اختلفوا فيه :

فذهب الشافعي : إلى أنها ليست بنسخ .

وقالت الحنفية : إنها تكون نسخاً .

وقال القاضي عبد الجبار : إن كانت الزيادة تخرج الأصل عن الاعتداد به

لو فعل وحده ، فإنه يكون نسخاً : كزيادة ركعة .

وإن لم تكن كذلك فليست بنسخ ، كزيادة التعريب على الجلد .

وقال أبو الحسين البصري : إن كانت الزيادة رافعة لحكم شرعي كانت

نسخاً ، وإن كانت رافعة لحكم عقلي كالبراءة الأصلية فلا تكون نسخاً .

ومثل ذلك : بزيادة ركعة على ركعتين ، فإنها تثبت حكماً شرعياً : وهو

وجوب التشهد عقب الركعتين بدون فاصل .

وكزيادة التعريب على الجلد ، لأن عدم التعريب كان ثابتاً بمتقضى

البراءة الأصلية .

ثم ختم الباب ببيان الطريق الذي يعرف به الناسخ من المنسوخ ، وقد جمعه

خاتمة تتعلق بجميع أنواع النسخ .

وقد بين فيه أن النسخ يعرف بالتاريخ : بأن يعلم بطريق صحيح أن أحد

يلين المتنافيين متأخر عن الآخر ، فيحكم بأنه فاسخ له .

أما لو قال الراوى : هذا منسوخ لم يقبل ، لجواز أن يقوله عن اجتهاد منه ، ولا يلزمنا هذا الاجتهاد .

الكتاب الثانى : فى « السنة »

بدأ القاضى ناصر الدين البيضاوى هذا الكتاب ، بتعريف السنة . فعرّفها بأنها : « قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو فعله » . ولم يذكر التقرير ، لأنه عبارة عن الكف عن الإنكار ؛ والكف فعل - فاستغنى عن ذكر التقرير بذكر الفعل .

وقد أتى فى التعريف بلفظ « أو » الدالة على التقسيم ، للإعلام بأن كلامنا القول والفعل يطلق عليه اسم السنة .

ثم أشار إلى أن مباحث القول - بأنواعها - المتعلقة بالكتاب ، هى أيضاً متعلقة بالسنة ، وقد سبق أن تناولها بالبحث فى الكتاب الأول .

ثم ذكر أنه خصص هذا الكتاب للأفعال ، وطرق ثبوتها . وقدم الكلام فى الأخبار على الكلام فى الإجماع - وقد خالف بذلك الحاصل والمحصل - لثلاث أسباب : بين أفعاله - صلى الله عليه وسلم - وبين طرق ثبوتها ، مباحث أجنبية ، فكان ذلك أحسن تركيباً منهما .

وقد قسم هذا الكتاب إلى بابين .

١ - الباب الأول : فى الكلام فى أفعاله - صلى الله عليه وسلم - .

وقد ضمن هذا الباب خمس مسائل :

(المسألة الأولى) فى عصمة الأنبياء .

وقد جعلها مقدمة لما بعدها . أكد فيها عصمة الأنبياء - صلوات الله

عليهم - . وذكرها هنا ، مع أن الحديث عن العصمة من مسائل علم الكلام ،
وقدمه ، لأن الاستدلال بأفعالهم متوقف على عصمتهم .

وبين أن لا يصدر عنهم ذنب إلا الصغائر ، وفيه إلى أن تقرير هذا مذکور
في كتابه المصباح ، الذي صنفه في أصول الدين .

(المسألة الثامنة) في دلالة فعله المجرد .

ذكر فيها أن فعله المجرد - الذي لم يظهر فيه قصد القرني - قد اختلف

في دلالاته ، فالإمام مالك : يرى أنه يدل على الإباحة .

والإمام الشافعي : يرى أنه يدل على الذنب .

ورأى ابن سريج ، وأبو سعيد الاصطخري^(١) ، وابن خيران^(٢) : أنه يدل

على الوجوب .

وتوقف الصيرفي ، إلى ظهور البيان : لاحتمال الأمور الثلاثة . واحتمال أن

يكون من خصائصه - صلى الله عليه وسلم - وهو اختيار الإمام ، وأتباعه ،

والبيضاوي .

ثم أورد أدلة القائلين بالإباحة : بأن فعله المجرد لا يكون حراماً ولا مكروهاً ،

والأصل عدم الوجوب والذنب ، فبقي الإباحة .

(١) هو : الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى الاصطخري ، كان هووا بن سريج

شيخى الشافعية ببغداد ، له مصنفات عديدة ولد سنة (٢٤٤ هـ) .

وتوفي سنة (٣٢٨ هـ) ودفن ببغداد [انظر : طبقات الشافعية - للأسنوي ٤٦/١

و الأعلام ٢٢١/١] .

(٢) هو الحسين بن صالح بن خيران البغدادي ، فقيه أصولي شافعي ، لم يقبل القضاء

وله تصانيف مفيدة .

توفي في حدود سنة (٣٢٠ هـ) [انظر : طبقات الشافعية - للأسنوي ٤٦٣/١ ،

وفيات الأعيان ٤٠٠/١ - وطبقات الفقهاء - للشيرازي ص ١١٠] .

ورد هذا الدليل : بأن الغالب على فعله الوجوب أو الندب ، فيكون حمله على الإباحة حملاً على المرجوح وهو ممنوع^(١) .

ثم ذكر دليل القائلين بالندب : بأن قوله تعالى : « لقد كان لسكم في رسول الله أسوة حسنة »^(٢) ، فيه وصف الأسوة بالحسنة ، وهذا يدل على الرجحان ، والأصل عدم الوجوب ، فمعيّن الندب .

وذكر رأى القائلين بالوجوب وأدلتهم :

١ — أولاً : بالنص ، قوله تعالى : « فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه »^(٣) ، فظاهر الأمر للوجوب ، وقوله تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني »^(٤) ، دلت على أن المحبة تستلزم المتابعة ، والمحبة واجبة إجماعاً ، فلازم الوجوب واجب ، فتكون المتابعة واجبة .

وقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه »^(٥) ، فالأخذ معناه الامتثال ؛ والفعل الصادر منه - صلى الله عليه وسلم - قد آتانا إياه ، فيكون امتثاله واجباً .

٢ — ثانياً : بإجماع الصحابة على وجوب الفسل من التقاء الختانين ، لقول عائشة - رضي الله عنها - : « فعلته أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاغتسلنا »^(٦) .

وقد أجاب عنه : بأن المتابعة هي الإتيان بمثل ما فعله - صلى الله عليه وسلم -

(١) انظر نهاية السؤل مع الإيهاج ١٧٤/٢ ، ١٧٥ .

(٢) سورة الأحزاب آية (٢١) .

(٣) سورة الأعراف آية (١٥٨) .

(٤) سورة آل عمران آية (٣١) .

(٥) سورة الحشر آية (٧) .

(٦) رواه البخارى في كتاب باب اللتقاء الختتانان ٨٠/١ ، ٨١ ، وابن ماجة في

كتاب الطهارة ١٩٩/١ ، وأبو داود في كتاب الطهارة باب الاغتسال ٤٩/١

على الوجه الذى أتى به ، من الوجوب أو غيره ، وعليه تقوقف المتابعة على معرفة الجهة .

ولما كانت المتابعة والتأسى بمعنى واحد ، جعل البيضاوى جواب المتابعة جواباً للتأسى ، الذى احتج به القائل بالندب .

وأجاب عن الآية (وما آتاكم) : أن معناه وما أمركم ، والدليل عليه أنه ذكر فى مقابلة قوله (وما نهاكم عنه) .

وأجاب عن الإجماع : بأن الصحابة لم يرجعوا إلى مجرد الفعل ، بل لأنه فعل فى باب المناسك ، وقد كانوا مأمورين بأخذ المناسك عنه .

(المسألة الثالثة) فى بيان الطرق التى تعرف بها جهة فعله - صلى الله عليه وسلم - .

والمقصود هنا : أن يعلم على أى وجه وقع فعله من : وجوب ، وندب ، وإباحة ، حتى يتأسى به .

بين البيضاوى : أن هناك قرآنين مشتركة بين هذه الأمور ، وقرآن خاصة بأحدهم . فالذى يعلم أربعة :

١ - أن ينص عليه - أى ينص على كونه من قسم كذا .

٢ - أن يسويه بفعل علمت جهته .

٣ - أن يقع بياناً لآية مجملة دلت على أحدهما .

٤ - أن يقع امثالاً لآية دلت على أحد هذه الثلاثة .

ثم بين أن خصوص الوجوب يعلم بأمارات هى :

١ - أن يقع صفة تقرر فى الشريعة : أنها أمانة الوجوب - كالصلاة

بإذان وإقامة - .

٢ - أن يكون جزاء شرط ، كفعل ما وجب بالنذر .

٣ - أن يكون ممنوعاً لو لم يجب ، كالإتيان بالكوعين فى صلاة الخسوف .

ثم بين أن المددوب يختص معرفته بشيئين :

- ١ — قصد القربة مجرداً عن إمارة دالة على الوجوب .
- ٢ — كون الفعل قضاء لمددوب .

(المسألة الرابعة) في التعارض بين القول والفعل .

ذكر فيها أولاً : أن الفعلين لا يتعارضان .

وذكر ثانياً : التعارض بين القول والفعل ، وبين أن له ثلاثة حالات :

١ — الحالة الأولى : أن يقدم القول على الفعل ؛ وفي هذه الحالة ينسخ الفعل القول المتقدم ، إذا قام الدليل أنه يجب علينا اتبائه .

٢ — الحالة الثانية : أن يتقدم الفعل ، وعلم لزومه لكل مكلف ، وتراخي القول عنه ، فإن خصه القول نسخ حكم الفعل عنه ، وكذا إن خصنا ، أو عمه وإيانا نسخه (١) .

٣ — الحالة الثالثة : أن يجهل المتأخر منهما ، فإن أمكن الجمع بينهما بالتخصيص أو غيره جمع ، وإن لم يمكن الجمع ، اختار البيضاوي : الأخذ بالقول ، لأنه مستعمل بالدلالة ، موضوع لها .

(المسألة الخامسة) في تكليف الرسول بشرع من قبله .

بين البيضاوي فيها الاختلاف في تكليف رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قبل النبوة بشرع أحد من الأنبياء . فأورد المذاهب الآتية :

١ — المذهب الأول : أنه تعبد بشرع من قبله .

٢ — المذهب الثاني : أنه لم يكن متعبداً بشرع .

ولم يذكر مذهب القائلين بالتوقف .

أما بعد النبوة ، فالجمهور على أنه لم يكن مقعداً بشرع أصلاً . وهو اختيار الإمام ، وتبعه البيضاوى .

وقال قوم : إنه كان مقعداً - أى مأموراً بالاعتباس من كتبهم - .
ثم أبطل البيضاوى هذا المذهب : بأنه - صلى الله عليه وسلم - كان ينتظر الوحي مع وجود تلك الأحكام ، وعدم مراجعته لها ، إذ لو فعل ذلك لاشتهر ، ويكذبه أيضاً عدم مراجعتنا^(١) .

ثم أورد اعتراضين للنخعي ، وأجاب عنهما .

٢ - الباب الثانى : فى الأخبار .

ولما كانت الأخبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ما علم صدقه ، وما علم كذبه ، وما احتمل الأمرين - قسم البيضاوى هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

(١) - الفصل الأول : فيما علم صدقه .

ذكر فيه : أن الخبر الذى لا يحتمل الكذب ، أقسام سبعة :

١ - الأول : الخبر الذى علم وجود مخبره بالضرورة ، أو بالاستدلال .

٢ - الثانى : خبر الله تعالى ، لأنه لو جاز الكذب عليه - وهو على الله

محال - لسكننا فى بعض الأوقات أكل ، تعالى الله عن ذلك .

٣ - الثالث : خبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ودليل كونه صدقاً :

أنه ادعى الصدق فى كل أقواله ، وقامت للمعجزة بصدقه فى دعواه ، فيلزم أن يكون قوله صدقاً^(٢) .

٤ - الرابع : خبر كل الأمة عن شىء يجب أن يكون صدقاً ، لقيام الدليل

على أن الإجماع حجة .

(١) انظر : الإجماع - لابن السبكي ١٨٠/٢ ، ١٨١ ،

(٢) انظر : معراج المنهاج ص ٣٦٥ .

٥ — الخامس : خبر جمع عظيم عن الصفات القائمة بقلوبهم .

٦ — السادس : الخبر المحفوف بالقرائن .

٧ — السابع : المتواتر .

وقد عرفه بأنه : خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً ، أحالت المادة تواطؤهم على الكذب .

وذكر فيه أربع مسائل :

(المسألة الأولى) في إفاضة التواتر .

وقد ذكر في هذه المسألة مذاهب :

١ — المذهب الأول : — وهو المختار — أنه يفيد العلم مطلقاً .

٢ — المذهب الثاني : — وبه قال السُّمْنِيَّة^(١) — أنه يفيد الظن الغالب القوي^(٢) .

٣ — المذهب الثالث : إن كان خبراً عن موجود أفاد العلم ، وإن كان عن

ماض فلا يفيد .

ثم أورد الدليل على أنه يفيد العلم : بأننا نعلم علماً ضرورياً بوجود البلاد

النائية ، والقرون الخالية ، والأشخاص الماضية ، ونجزم بذلك جزماً يجري

مجرى جزمنا بالمشاهدات ، فيكون المنكر لها كالمنكر للمشاهدات .

ثم أورد اعتراضاً للخصم ، وأجاب عنه .

(١) السُّمْنِيَّة — بضم السين المهملة وفتح الميم المشددة بسدها نون ثم ياء — وهم قوم من عبدة الأوثان ، قال الباقلاني : هؤلاء قوم من الأوائل ، لا فرق عندهم بين التواتر والمستفيض والآحاد .

عقيدتهم التناسخ ، وقدم العالم ، وأنكر أكثرهم اليماد والبعث . قالوا : بابطال النظر والاستدلال ، وزعموا : أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس [انظر : الفرق

بين الفرق ص ٢٧٠ ، والابهاج ٢/١٨٩]

(٢) انظر : معراج النهاج ص ٣٦٧

(المسألة الثانية) في العلم الحاصل من الخبر المتواتر .

أورد ما فيه من اختلاف ومذاهب :

١ - المذهب الأول : - وهو مذهب الجمهور - أنه يفيد العلم الضروري .
٢ - المذهب الثاني : - وبه قال إمام الحرمين ، والفزالي ، والكعبي ،
والبصري - أنه يفيد العلم النظري .

٣ - المذهب الثالث : - وبه قال المرتضى - وهو التوقف .

ثم أورد احتجاج الجمهور : بأنه لو كان نظرياً لما حصل لمن ليس هو من
أهل النظر كالبه والصبيان^(١) .

وقد شرح الجزري هذا على أنه استدلال للختم القائل : بأنه نظري ،
وليس كذلك^(٢) .

ثم ذكر البيضاوي احتجاج القائلين بأنه نظري : بأن العلم بمقتضاه متوقف
على العلم إياهم بما متناع تواطؤ المخبرين على الكذب عادة ، وأنه لا داعي لهم إليه .
وأما إذا كان متوقفاً على حصول الغير ، كان نظرياً لا سيما وهذه المقدمات
نظرية ، والمتوقف على النظري أولى أن يكون نظرياً^(٣) .

وأجاب البيضاوي عن هذا : أن هذه المقدمات حاصلة بقوة قريبة من الفعل ،
فهي كالبديهيات ، فلم تحتج إلى النظر .

(المسألة الثالثة) في ضابط الخبر المتواتر .

ذكر فيها أن ضابط الخبر المتواتر هو : إفادة العلم - فتي أخبر جمع ،
وأفاد خبرهم العلم ، علماً أنه متواتر - .

(١) انظر : الإبهاج : لابن السبكي ٢ / ١٨٧ .

(٢) انظر : معراج النهاج ص ٢٦٨ .

(٣) انظر : الإبهاج ٢ / ١٨٧ .

ثم ذكر شروط المتواتر وهي :

- ١ — أن يكون السامع له غير عالم بمدلوله ضرورة .
- ٢ — أن لا يكون السامع معتقداً خلافه ، إما لشبهة دليل ، أو تقليد إمام ، إن كان عاماً .
- ٣ — أن يكون مستند الخبرين في الأخبار ، الإحساس بالخبر عنه بإحدى الحواس الخمس .

٤ — أن يبلغ عدد الخبرين إلى مبلغ يتمتع تواطؤهم على الكذب ، ويختلف ذلك باختلاف الوقائع ، والقرائن ، والخبرين ، ولا يقيّد في ذلك بعدد معين^(١) .
وذكر البيضاوي الاختلاف الوارد في عدد القواتر .

قبين أن القاضي الباقلاني قال : لأنه لا يكفي الأربعة في إفادة العلم ، وإلا لكان قول كل أربعة يفيد العلم ، وليس كذلك ، لأن شهود الزنا أربعة ، ولو كان قولهم يفيد العلم ، لما احتجج إلى تزكيتهم .

فإن كانوا صادقين ، وجب حصول العلم ، واستغنى عن التزكية ، وإن لم يحصل القطع بصدقهم ، لحصل العلم بكذبهم ، لأنه متى اتفق الصدق تعين الكذب .
فلو أفاد قولهم العلم لما وجبت تزكيتهم ، مع أن طلب تزكيتهم واجب بإجماع الأمة .

وقد توقف القاضي الباقلاني في الخمسة .

ورد البيضاوي قول القاضي الباقلاني بوجهين :

- ١ — الأول : أن حصول العلم عقب الخبر المتواتر ، إنما هو بفعل الله سبحانه وتعالى . عند القاضي وعند غيره من الأشاعرة . فلا يجب حينئذ اطراؤه ، لجواز أن يخلق الله تعالى العلم عند قول أربعة دون أربعة .

(١) انظر الإبهاج ٢ / ١٨٩ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٩٢ .

٢ - الثاني : أن الفرق بين الرواية والشهادة : أن الشهادة تقتضى شرعا
خاصا يكون تواطؤ الشهود على الكذب في الشهود عليه غير مستبعد ، بخلاف
الرواية^(١) .

وذكر أن جماعة اشترطوا - في عدد التواتر - أن يكون « إثني عشر »
كمعد نقباء موسى - عليه السلام - لأنه نصب إثني عشر تقياً ليعرفوه أحوال
بني إسرائيل .

وغيرهم اشترطوا - في عدد التواتر - أن يكون « عشرين » لقوله تعالى :
(إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)^(٢) .

وغيرهم اشترطوا - في عدد التواتر - أن يكون « أربعين » وهو العدد
الذي تنفقد به الجمعة ، وهو الذي نزل فيه قوله تعالى : (يا أيها النبي حسبك الله
ومن اتبعك من المؤمنين)^(٣) .

وغيرهم اشترطوا - في عدد التواتر - أن يكون « سبعين » تمسكا بقوله
تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا)^(٤) .

وغيرهم اشترطوا - في عدد التواتر - أن يكون ثلاثمائة وبضعة عشر : عدد
أهل بدر .

ثم ذكر البيضاوي - تبعا للجمهور - أن كل هذه المذاهب ضعيفة ، لأنها
تقييدات لا دليل عليها .

ثم ذكر : أن عدد التواتر إن أخبروا عن معاينة فذاك ، وإن لم يخبروا

(١) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٩٢ ، ومراج المنهاج ص ٣٧٣ ، والإيهام ٢ / ١٩٠

(٢) سورة الأنفال آية (٦٥) .

(٣) سورة الأنفال آية (٦٤) .

(٤) سورة الأعراف آية (١٥٥) .

عن معاينة ، اشترط وجود الجمع الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب في كل الطبقات .

(المسألة الرابعة) في التواتر المعنوي .

بين فيها : أن التواتر قد يقع إخبار جماعة بجزئيات تشترك في معنى كلي ، ومثل لذلك : بما إذا أخبر واحد : بأن حاتماً أعطى ديناراً ، وآخر أنه أعطى جملاً ، وهم جراً . حتى بلغ المخبرون عدد التواتر .
فإنه يثبت بهذه الإخبارات : القدر المشترك ، وهو صدور الإعطاء منه ، لوجوده في الكل .

٢ — الفصل الثاني : فيما علم كذبه .

وقد قسم هذا الفصل إلى قسمين :

١ — الأول : ما علم خلافه بالضرورة ، أو استدلالاً .

فما علم بالضرورة خلافه : اجتماع الفقيضين . وما علم بالاستدلال : إخبار الفيلسوف بقدم العالم . فإنه يعلم كذبه بالاستدلال على حدوث العالم .

٢ — الثاني : الخبر الذي لو كان صحيحاً ، لكافت الدواعي متوفرة على نقله : إما لكونه أسراً غريباً ، وإما لتعلق أصل من أصول الدين به . ومثل لهما .

ثم ذكر زعم الشيعة : أن ليس كل ما لم ينقل تواتراً ، يدل ذلك على عدم صحته ، واستدلوا على ذلك : بأن الإقامة اختلف فيها ، هل هي مفردة أو مثناة وكذا التسمية في الصلاة ، هل جهر بها - صلى الله عليه وسلم - أو أسر . وكذا معجزته مع توفر الدواعي على نقلها ، فدل هذا كله على أن عدم تواتر ما تتوفر الدواعي على نقله ، ليس دليلاً على عدم صحته .

ثم أجاب البيضاوي عن الإقامة والتسمية : بأنهما من مسائل الفروع ولا كفر ولا بدعة في مخالفتها ، فلم تتوفر الدواعي على نقلها لذلك .

وهذا خلاف الإمامة : فإنها من الأصول ، ومخالفتها بدعة ، ومؤثرة في الفتن ، فتتوفر الدواعي على نقلها . فلما لم تتوفر دل على عدم صحته .
وأجاب عن المعجزات : بأن التي لم تتوافر منها ، لم تكن بمحضرة جمع عظيم ، فعدم تواترها إنما هو لقلة المشاهدين .
ثم عقب هذا :

« بمسألة » في بعض الأخبار المروية بطريق الآحاد .

بين فيها أن بعض الأخبار المروية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بطريق الآحاد مقطوع بكذبه لوجهين

١ - الأول : أنه روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « سيكذب على »^(١) . فإن صح هذا الخبر ، لزم وقوع الكذب عليه ضرورة ، وإن لم يصح فقد كذب هذا النقل .

٢ - الثاني : أن من جملة ما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - ما لا يصح معناه ، ولا يقبل التأويل ، فيمتنع صدوره عنه - صلى الله عليه وسلم - قطعاً .
ثم بين أن سبب وقوع الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم - :

١ - إما نسيان الراوى : تطول عهد بالخبر المسموع أو غير ذلك .
٢ - وإما غلظه : بأن أراد النطق بلفظ ، فسبق لسانه إلى سواه ، أو وضع لفظاً مكان آخر ظاناً أنه يؤدي معناه .

٣ - وإما افتراء الزنادقة وغيرهم من أعداء الدين ، الذين وضعوا أحاديث تخالف المقول ونسبوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - تنفيراً للعقلاء عن شريعته الطاهرة .

(١) جاء في صحيح مسلم حديثاً يوافق هذا في المعنى ويخالفه في اللفظ وهو ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : يكرن في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسموا أنتم ولا آباؤكم ، فأياكم وإياهم ، لا يضلونكم ولا يفتنونكم . وأخرجه الحاكم في مستدرکه بهذا اللفظ .

٣ — الفصل الثالث : فيما ظن صدقة .

اقتصرت البيضاوى فى هذا الفصل على ما يترجح صدقه ، وهو خبر العدل الواحد . وقد حصر المقصود فى طرفين :

١ — الطرف الأول : فى وجوب العمل بخبر الواحد .

فالجمهور على أنه يجب العمل به سما .

وقال ابن سريج والفقهاء والبصرى : دل عليه العقل مع السمع .

ومن الناس من أنكر التعمد به :

فمنهم من ذهب : إلى أنه لم يوجد ما يدل على أنه حجة .

ومنهم من ذهب : إلى أن الدليل السمعى قام على أنه غير حجة .

ومنهم من ذهب : إلى أن الدليل العقلى قام على امتناع العمل به .

ومنهم من ذهب : إلى أن ورود العمل به مستحيل عقلاً^(١) .

ثم أشار البيضاوى إلى تحرير محل النزاع : بأنه ليس من التقوى والشهادة والأموال الدنياوية كلها ، بل اتفق علماء الأمة على العمل بخبر الواحد فى تلك الأمور .

ثم استدل على وجوب العمل بخبر الواحد ، بأدلة صريحة فى الرد على من قال : إنه لم يعم دليل على ذلك :

١ — أولاً : أنه تعالى أوجب الحذر بإنذار الطائفة . فى قوله تعالى :

(ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)^(٢) . فالآية تثبت الأمر

بالحذر عند إنذار الطائفة ، والإنذار هو الخبر المخوف ؛ والفرقة هنا ثلاثة ،

(١) ورد فى عبارة المنهاج ، وأحاله آخرون ، وقد اختلف فيها شرح المنهاج ،

فذهب كل منهم مذهبا .

[انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٩٦ . والإيهام ٢ / ١٩٧ ، وممرج المنهاج ص ٣٨١]

(٢) سورة التوبة آية (١٢٢) .

والطائفة واحد أو اثنان. وقول الواحد أو الإثنين لا يفيد العلم، وقد أوجب به الحذر، فثبت وجوب العمل بالخبر الذى يظن صدقه .
وقد اعترض الخصم على هذا بثلاثة اعتراضات ؛ ذكرها البيضاوى وأجاب عنها حيث قال :

« قيل : لعل للترجى .

قلنا : تمذر على الإيجاب لمشاركته فى التوقع .

قيل : الإنذار الفتوى .

قلنا : يلزم تخصيص الإنذار، والقوم بغير المجتهدين ، والرواية ينفع بها المجتهد وغيره .

قيل : فيلزم أن يخرج من كل ثلاثة واحد .

قلنا : خص النص فيه ^(١) .

٢ - النانى : أنه لو كان خبر الواحد غير مقبول لكونه خبر واحد ، لما علل بالفسق ، والتالى باطل لثبوت التعليل ، بدليل قوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ^(٢) فينتفى كونه لا يقبل ، ويثبت وجوب العمل به .

٣ - الثالث : قياس خبر الواحد على الفتوى والشهادة ، والجامع بينهم تحصيل المصلحة المظفونة ، أو دفع المفسدة المظفونة .

ثم ذكر اعتراضات للخصم وأجاب عنها حيث قال :

« قيل : يقتضيان شرعا خاصا ، والرواية عاما .

ورد بأصل الفتوى .

قيل : لو جاز لجاز اتباع الأنبياء والاعتقاد بالظن .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٧٦ .

(٢) سورة الحجرات آية (٦) .

قلنا : ما الجامع .

قيل : الشرع يتبع المصلحة ، والظن لا يعمل ما ليس بمصلحة مصلحة .
قلنا : منقوض بالفتوى والأمور الدنيوية « (١) » .

وفي هذا النص نرى أن البيضاوي قد أجاب عن الشبهتين الأوليين ، بطلب الجامع بين العمل بخبر الواحد ، وقبول المدعين للرسالة ، وجواز الاكتفاء في معرفة الله تعالى بالظن .

وأجاب عن الشبهة الثالثة : بالنقض بجواز العمل بالفتوى والشهادة والأمور الدنيوية . وهذا خلاف ما سلكه الإمام في المحصول (٢) .

٢ - الطرف الثاني : في شرائط العمل بخبر الواحد .

ذكر البيضاوي أن شروط العمل بخبر الواحد : إما أن تكون في الخبر به ، وإما أن تكون في الخبر عنه ، وإما أن تكون في الخبر .

(١) أما الأول : - وهو شروط الراوي - فضابطها الإجمالي ، عبارة عن : صفات تغلب على الظن أن الخبر صادق ، وعند التفصيل ترجع إلى خمس صفات .
١ - الصفة الأولى : التكليف ، فإن غير المكلف لا يعممه خشية من الله تعالى عن تماطى الكذب ، لعله بأنه غير معاقب ، وهو في الحقيقة أكثر جراءة من الفاسق .

ثم ذكر اعتراضاً للنص ، وأجاب عنه ، حيث قال :

« قيل : يصح الاقتداء بالصبي اعتماداً على خبره بطهره . »

قلنا : لعدم توقف صحة صلاة المأموم على طهره ، فإن تحمل ثم بلغ وأدى قبل ، قياساً على الشهادة ، والإجماع على إحضار الصبيان مجالس الحديث « (٣) » .

(١) منهاج الوصول إلى علم الوصول ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) انظر : معراج المنهاج ص ٢٨٨ .

(٣) منهاج الوصول إلى علم الوصول ص ٧٧ .

٣ — الصفة الثانية : أن يكون من أهل قبلتنا .

لم يشر البيضاوى إلى رواية الكافر الخالف في القبلة : لأن روايته لا تقبل بالإجماع . وإنما ذكر رواية الكافر الموافق - أى الذى يصلى لقبلتنا كالمجسة^(١) إن اعتقدوا حرمة الكذب ، قبلنا روايته .

واستدل البيضاوى على ذلك : بأن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الإقدام عليه فيقلب على الظن صدقه .

ثم أشار إلى أن القاضى الباقلانى ، والقاضى عبد الجبار معاً قبول روايته مطلقاً ، قياساً على المسلم الفاسق والكافر الخالف .

ورد عليهم : بالفرق بينه وبين الفاسق ، جهله بنفسه ، فيحترز عن الكذب لذلك ، بخلاف الفاسق . والفرق بينه وبين الخالف أن كفر الخالف أغلظ .

٣ — الوصف الثالث : أن يكون عدلاً .

ومعرفة كونه عدلاً يتوقف على معرفة العدالة ، فلذا عرفها : بأنها ملكة في النفس تمنعها عن اقرار الكبائر واقرار الرذائل المباحة .

ثم بين أنه لا يجوز قبول رواية من أقدم على الفسق علماً بكونه فسقاً ، فإن جهل بكونه فسقاً . قال الباقلانى : الجاهل بالفسق إذا قدم عليه ، كان أولى بالرد ، إذ زاد قبيحاً آخر على الفسق وهو الجهل به .

وقد أجاب البيضاوى : بأن الفرق بين من أقدم علماً ومن أقدم جاهلاً . أن إقدام الأول يدل على الجراءة ، وقلة المبالاة بالمعصية ، فيقلب على الظن كذبه بخلاف الجاهل .

(١) المجسة هم : أتباع محمد بن كرام السجستاني ، وهم طوائف متعددة . وقد كفرهم سائر الفرق ، لما كانوا يمتقدونه في معبودهم من أنه جسم له حد ونهاية .
[انظر : الفرق بين الفرق ص ٢١٥ والمثل والنحل ١ / ١٠٨] .

ثم انتقل بعد ذلك إلى مجهول العدالة . فذكر أنه لا تقبل روايته . واستدل عليه : بأن الفسق مانع من القبول باتفاق ، فلا بد من تحقق ظن عدمه قياساً على الصبي والكافر ، بجامع رفع احتمال المفسدة .

ثم بين أن طريق معرفة العدالة : التزكية ، ولم يشر إلى الاختبار ، لأن الإمام قال في المحصول : والقصود الآن إنما هو بيان التزكية . فلذلك اقتصر البيضاوى عليه . ثم ذكر فيه أربع مسائل :

(المسألة الأولى) في اشتراط العدد في الرواية والشهادة .

وقد ذكر فيها ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : أنه يشترط فيهما العدد .

٢ - المذهب الثانى : أنه لا يشترط فيهما العدد ، بل يكفي فيها واحد .

وهو مذهب القاضى .

٣ - المذهب الثالث : أن العدد يشترط في تزكية الشاهد دون الراوى .

وقد رجحه الإمام وأتباعه . وعلل البيضاوى ذلك : بأن الشهادة لا تثبت

بواحد ، فكذلك ما هو شرط فيها . بخلاف الرواية .

(المسألة الثانية) في قول الشافعى - رضى الله عنه - يذكر سبب الجرح .

ذكر في هذه المسألة أن الشافعى - رضى الله عنه - قال : يجب ذكر سبب

الجرح دون سبب التعديل .

وقال قوم : بل يجب ذكر سبب التعديل .

وقال آخرون : لا بد من بيان سببها .

وقال القاضى الباقلانى : لا يجب فيهما .

(المسألة الثالثة) في تقديم الجرح على التعديل .

بين فيها أن الجرح مقدم - عند التمازض - على التعديل ، لأن فيه زيادة لم

يطلع عليها المعدل . وقد حكى القاضى الباقلانى إجماع العلماء عليه .

فا كعفى البيضاوى بذكره ، ولم يذكر ما رواه ابن الحاجب من المذهبين
الآخرين ، لقيام الاجماع على ذكره ، والاجماع أقوى الحجج على المدعى .
(المسألة الرابعة) فى التزكية .

بين فيها أن التزكية لها أربع مراتب :

١ — الأولى : أن يحكم بشهادته ، وهى أعلا المراتب .

٢ — الثانية : أن يثنى عليه .

٣ — الثالثة : إذا روى عنه من لا يروى عن غير العدل ، فإنه يعدل تعديلاً

على المختار عند الإمام .

٤ — الرابعة : إذا عمل ببدلول ما أخبر به ، ولم يمكن حمله على الاحتياط ،

ولا على العمل بدليل آخر فهو تعديل .

٤ — الوصف الرابع : الأمن من الخطأ . وهذا يستلزم أمرين .

١ — الأمر الأول : الضبط . فمن يكون مختل الطبع لا يقدر على الحفظ

أصلاً لا يقبل خبره .

٢ — الأمر الثانى : عدم التساهل فى الحديث . فإن تساهل فيه ، بأن كان

يروى وهو غير واثق به رددناه . فإن تساهل فى غير الحديث ، واحتياط فى

الحديث ، قبلنا روايته على الأظهر .

ثم بين أن أبا على الجبائى اشترط العدد فى كل خبر ، فلم يقبل فى الزنا إلا خبر

الأربعة ، ولم يقبل فى غيره إلا خبر الإثنين .

وقد رده البيضاوى : بقبول الصحابة خبر العدل الواحد من غير إنكار .

واستدل الجبائى ! بأن الصحابة طلبوا المدد فى وقائع كثيرة ولم يقتصروا

على خبر الواحد .

وأجاب : بأنهم لم يطلبوا العدد إلا عند الريبة فى صحة الرواية^(١) .

(١) انظر : الإبهاج ٢/٢١٢ . ونهاية السؤل ٢/٢١٢ .

ح — الوصف الخامس : فقه الراوى .

ذكر فيه : أن الأكثرين لا يشترطون فى الراوى أن يكون فقيهاً ، سواء كانت روايته مخالفة للقياس أم لا . وأبو حنيفة يشترط فقهه إن خافه القياس . ورد هذا : بأن عدالة الراوى تغلب ظن صدقه ، والعمل بالظن واجب .

(ب) — أما الثانى : وهو شرط الخبر عنه .

فشرطه أن لا يخالف دلائل قاطع — لا يَحتمل التأويل — لتفهام الإجماع على تقديم المنطوع على المظنون . فإذا كان الخبر قابلاً للتأويل ، فإننا نؤوله جمعا بين الأدلة ، وإلا قطعنا بأنه لم يصدر عن الشارع .

ثم بين أن خبر الواحد لا يضر مخالفته للقياس ، فإن أمكن تخصيص الخبر بالقياس جاز ، وإن تبايها من كل وجه ، نظر فى مقدمات القياس ، فإن كانت ثابتة بدليل قطعى قدمنا القياس على خبر الواحد — ولم يستدل عليه البيضاوى لوضوحه — ، وإن لم تكن قطعية ، بأن كانت هى أو بعضها ظنياً ، فإنه يقدم خبر الواحد على الصحيح لقلّة مقدماته .

وكذلك لا يضر مخالفة خبر الواحد عمل الأكثرين ، لأن الأكثرين ليسوا بحجة ، لسكونهم بعض الأمة .

وكذا لا يضر مخالفته عمل الراوى خلاف ما رواه ، لأنه لا يكون قدحا .

(ج) — أما الثالث : وهو الخبر .

فذكر فيه خمس مسائل :

(المسألة الأولى) فى ألفاظ الصحابي ومراتبها .

بين أن مراتب ألفاظ الصحابي سبع درجات :

١ — الأولى : أن يقول : حدثنى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ونحوه .

٢ — الثانية : أن يقول : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كذا ،

لكنه ليس نصاً صريحاً ، لاحتمال أن يكون قد وصل إليه بواسطة ، فتكون مرتبته دون الأول .

٣ - الثالثة : أن يقول : أمرني النبي - صلى الله عليه وسلم - بكذا ، فهذا يتطرق إليه هذا الاحتمال مع احتمال آخر ، وهو احتمال ظنه ما ليس بأمر أمراً . وأيضاً فليس فيه لفظ يدل على أنه أمر الكل أو البعض ، ولأن الأمر به يدوم أم لا .

٤ - الرابعة : أن يقول : أمرنا بكذا - بالبناء للمفعول - وهو حجة عند الشافعي - رضي الله عنه - واحتج لذلك بوجهين :
الأول : أن من ألزم طاعة رئيس ، فإنه إذا قال أمرنا بكذا ، فهم منه أمر ذلك الرئيس .

الثاني : أن غرض الصحابي تعليمنا الشرع ، فيجب حمله على من صدر الشرع عنه دون الأئمة .

٥ - الخامسة : أن يقول : من السنة كذا ، وهذه دون الرابعة ، لاحتمالها ما تمتمت تلك ، مع زيادة احتمال سنة البلد ، أي طريقته .

٦ - السادسة : أن يقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وحمله على السماع . وهو اختار عند البيضاوي . وقيل للتوسط .

٧ - السابعة : أن يقول : كنا نفعل في عهد - عليه الصلاة والسلام - فهو حجة على الصحيح . وكلام البيضاوي يقتضي أن الاحتجاج به يتوقف على تقييده بعهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

(المسألة الثانية) في قول غير الصحابي .

ضمن البيضاوي هذه المسألة ، مستند رواية الصحابي ، ومراتبها ، وهي

سبع مراتب :

١ - الأولى : أن يسمع من لفظ الشيخ ، فيلزمه العمل بالخبر ، ثم هو ينقسم إلى إملاء ، وتحديث من غير إملاء ، وسواء كان من حفظه أو من كتابه ، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير .

٢ - الثانية : أن يقرأ عليه ، وأكثر المحدثين يسمعون القراءة على الشيخ ، ويقول له بمد الفراغ من القراءة : هل سمعت ؟ فيقول الشيخ : نعم . ولا خلاف في أنها رواية صحيحة .

٣ - الثالثة : أن يقرأ على الشيخ ، ويقول له : هل سمعته ؟ فيشير الشيخ بأصبعه أو رأسه ، فالإشارة هنا كالعبرة في وجوب العمل بذلك الخبر .

٤ - الرابعة : أن يقرأ على الشيخ ويقول له : هل سمعت ، فيسكت الشيخ ، ويغلب على ظن القارئ بقريفة الحال إجابته له ، فيجب للعمل به بلا خلاف .

٥ - الخامسة : أن يكتب الشيخ إلى شخص ، سمعت كذا من فلان ، فللمكتوب إليه ، إذا علم خط الشيخ أو ظنه ، أن يعمل به ، وله أن يروى عنه إذا اقترنت المكاتبة بلفظ الإجازة .

٦ - السادسة : أن يشير الشيخ إلى كتاب فيقول : سمعت ما في هذا الكتاب من فلان ، فيعمل السامع به .

٧ - السابعة : الإجازة ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجب العمل بالمروى بها^(١) .

(المسألة الثالثة) في المراسيل .

بين البيضاوي الاختلاف الوارد فيها ، والذي استقر عليه آراء جماهير الحفاظ ، والشافعي وأحمد : الحكم بضعفه وسقوط الاحتجاج به . ولذا قال البيضاوي : لا تقبل المراسيل ، وهو المختار عنده .

وذهب أبو حنيفة ومالك وجمهور المعتزلة : إلى كونه حجة .

(١) انظر : نهاية السؤل ، والإبهاج ٢١٩/٢ - ٢٢٢

وقد استدل البيضاوى على رد المراسيل : بأن عدالة الأصل غير معلومة ،
فلا يكون روايته مقبولة ، لأن رواية المجهول مردودة .

ثم ذكر اعتراضات على هذا الاستدلال ، وأجاب عنها ، حيث قال :

« قيل : الرواية تعديل .

قلنا : قد يروى عن غير المدل .

قيل : إسناده إلى الرسول يقتضى الصدق .

قلنا : بل السماع .

قيل : الصحابة أرسلوا وقيمت .

قلنا : لظن السماع » (١) .

ثم فرع على هذا فرعين :

١ — الأول : ذكر فيه : أن المرسل إذا تأكد بشيء يغلب على الظن

صدقه : فإنه يقبل . ويحصل ذلك بأمور ، ذكر منها البيضاوى إثنان :

الأول : أن يعضده قول صحابي .

الثانى : أن يعضده قول أكثر أهل العلم .

٢ — الثانى : ذكر فيه : ما إذا كان الراوى من شأنه إرسال الأحاديث

إذا رواها ، فاتفق أن روى حديثاً مستنداً ، ففي قبوله مذهبان :

الأول : - وهو الراجح - قبوله لوجود شرطه .

الثانى : لا يقبل لأن إهماله لاسم الرواة ، يدل على علمه بضعفهم ، إذ لو علم

عدالتهم لصرح بهم (٢) .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٨٠

(٢) انظر : معراج المنهاج ص ٤١٢ وما بعدها . والإيهام ٢/٢٢٣

(المسألة الرابعة) في نقل الحديث بالمعنى .

ذكر فيها الاختلاف الوارد على نقل الحديث بالمعنى ، فجوزه الأكثرون ، وهو مذهب الإمام والآمدى وأتباعهما . وقال ابن سيرين^(١) وجماعة : لا يجوز . ثم استدلل البيضاوى على جواز الرواية بالمعنى : أنه يجوز أن يترجم الأحاديث - أى بشرحها - بالفارسية ، أو غيرها ، لتعلم الأحكام . فبالعربية أولى ، لأن ذلك أقرب وأقل تفاوتاً .

ثم ذكر اعتراضاً للخصم وأجاب عنه . حيث قال :

« قيل : يؤدي إلى طمس الحديث .

قلنا : لما تطابقا لم يكن ذلك »^(٢) .

(المسألة الخامسة) في الزيادة على الرواية .

ذكر فيها ، أنه إذا روى اثنان فصاعد حديثاً ، وانفرد أحدهم بزيادة لم يروها الآخر ، نظر : فإن كان مجلس راوى الزيادة ، غير مجلس المسك عنها ، فلا إشكال في قبولها .

وإن كان المجلس واحداً ، نظرنا في الذين لا يروون الزيادة : فإن كانوا عدداً كثيراً لا يجوز في المادة ذهولهم عما ضبطه الواحد رددناها .

وإن جاز عليهم الذهول : فإن كانت الزيادة تغير إعراب الباقي مثل : « في كل أربعين شاة شاة »^(٣) مع رواية « نصف شاة » فيعمارضان ، ويقدم الراجع منهما ، لأن أحدهما يروى ضد ما يرويه الآخر .

(١) هو محمد بن سيرين الانصارى ، إمام وقته ، روى عن أنس وكان كاتبه بفارس . وزيد بن ثابت وغيرهما ، توفي سنة (٥١٠ هـ) . [انظر: شذرات الذهب ١/١٣٨ ، ١٣٩] .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٨٠ ، ٨١

(٣) رواه البخارى بمعناه في باب زكاة النعم ٢/١٤٦ ، وأبو داود في باب زكاة

السائمة ١/٣٥٨ ، ٣٥٩ ، والنسائى في باب زكاة النعم ٥/١٩٠ .

فإن زاد الراوى فى الحديث مرة وحذف أخرى - واتحد المجلس والإعراب -
فلا اعتبار بكثرة المرات ، لأن الأكثر أبعد عن السهو^(١) .

٣ - الكتاب الثالث : فى الإجماع .

عرف البيضاوى الإجماع بأنه : اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد
- صلى الله عليه وسلم - على أمر من الأمور . وسنتفأله بالبحث المقارن فى الخاتمة
إن شاء الله تعالى وقد ضمه ثلاثة أبواب :

١ - الباب الأول : فى بيان كونه حجة .

وقد ذكر فيه خمس مسائل .

(المسألة الأولى) فى إمكانه :

لما كان الاحتجاج بالإجماع متوقفا على بيان إمكانه ، وإمكان الاطلاع
عليه ، قدم الكلام فىهما ، فذكر مذهبين للاختلاف الوارد فى إمكانه :

١ - المذهب الأول : أن الإجماع محال ؛ لأن اجتماع الخلق على شىء واحد
يقتنع عادة ، كما يقتنع عادة اجتماعهم على ما كؤل واحد .

وقد أجاب البيضاوى عن هذا : بأن الدواعى مختلفة ثمة - أى فى المأكؤل -
لاختلافهم فى الشهوة والمزاج ، فىقتنع اجتماعهم عليه . بخلاف الحكم : فإنه
تابع للدليل ، فلا يقتنع اجتماعهم عليه لوجود دليل ظاهر .

٢ - المذهب الثانى : أن الإجماع ليس محال ، ولكنه يقتعذر الوقوف

عليه : لأن الوقوف عليه إنما يمكن بأمر :

(١) الأول : معرفة أعيانهم : لانتشارهم شرقا وغربا ، ولجواز خفاء واحد

منهم ، ولأنه يجوز أن يكون فىهم من هو شامل الذكر ، لا يعرف أنه
من المجتهدين :

(١) انظر : نهاية السؤل ٢/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(ب) الثاني : معرفة ما غلب على ظنهم ، لاحتمال أن بعضهم يكذب ، فيفتى على خلاف اعتقاده خوفا من سلطان جائر .

(ج) الثالث : معرفة اجتماعهم عليه في وقت واحد ، لاحتمال رجوع أحدهم قبل فتوى الآخر .

وذكر البيضاوي الجواب - نقلا عن المحصول ، ولذا عبر بأجيب - بأن الوقوف عليه لا يتمدر في أيام الصحابة ، فإنهم كانوا محصورين قليلين .
(المسألة الثانية) في حجتيه .

ذكر فيها : أن الإجماع حجة شرعية عند أكثر المسلمين ، ويجب العمل به وخالف في ذلك النظام^(١) ، والشيعية^(٢) ، والخوارج^(٣) ، فأنكروا حجتيه .

وقد استدلل البيضاوي على حجية الإجماع من ثلاثة أوجه :

١ - الأول : أنه تعالى جمع بين مشاققة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد ، حيث قال : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى

(١) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام . كان ينظم الحرز بسوق البصرة ، وكان يظهر الاعتزال ، وهو الذي ينسب إليه الفرقة النظامية من المعتزلة ، لكنه كان زنديقا . وإنما أنكر الإجماع لقصد الطعن في الشريعة [انظر : الإبهاج - لابن السبكي ٢/٢٣٣ ، والنجوم الزاهرة ٢/٢٣٤] .

(٢) الشيعة : هم الذين شايعوا عليا - رضى الله عنه - على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فيظلم يكون من غيره [انظر : الملل والنحل ١/١٤٦ وما بعدها] .

(٣) الخوارج : هم الذين خرجوا على سيدنا علي بن أبي طالب ، بعد واقعة التحكيم . وهم يكفرون مرتكب الكبيرة ، ويتفرعون إلى عشرين فرقة ، يقال لهم الحرورية ، والنواصب والخلية .

[انظر : الفرق بين الفرق ص ٧٢ ، والملل والنحل ١/١٥٤]

ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ، ونصله جهنم وساءت مصيرا^(١) . فيلزم تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين ، ووجوب اتباع سبيلهم . إذ لا يخرج عنهما . ثم ذكر اعتراضات للخصم ، وأجاب عنها .

٢ — الثانى : قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)^(٢) . فإن الله تعالى عدل هذه الأمة : لأنه تعالى جعلها أمة وسطاً — والوسط من كل شيء أعدل — وهذا التعديل الحاصل للأمة ، إنما هو تعديل فيما يجتمعون عليه ، وحينئذ تجب عصمتهم عن الخطأ قولاً وفعلاً ، صغيرة وكبيرة لأن الله تعالى يعلم السر والعلانية ، فلا يعدلهم مع ارتكابهم بعض المعاصي ، بخلاف تعديلنا ، فإنه قد لا يكون كذلك ، لعدم اطلاعنا على الباطن^(٣) . ثم أورد اعتراضين للخصم وأجاب عنهما .

٣ — الثالث : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - « لا تجتمع أمتى على خطأ »^(٤) .

وهذا الحديث ونظائره مما اتحد معناه ، يدل على أنه لا يجوز الخطأ على كل الأمة . فقد تواتر بحسب المعنى : أن أمته لا تجتمع على الخطأ ، فيكون قولهم حجة .

(١) سورة النساء آية (١١٥) .

(٢) سورة البقرة آية (١٤٣) .

(٣) انظر : نهاية السؤل والإيهاج ٢ / ٢٣٨ - ٢٤١

(٤) هذا الحديث ونظائره لم يتواتر واحد منها ، فما رواه أبو دواد من حديث أبي مالك الأشعري وقال سنده جيد ، روى نظيره ابن ماجه عن أنس ، وقد ضمه ابن معين وغيره ، وروى نظيرهما الترمذى عن عبد الله بن عمر ، وقال عنه : غريب من هذا الوجه . لكن القدر المشترك بينهما وهو عصمة الأمة - متواتر لوجوده في هذه الأخبار الكثيرة .

[انظر : نهاية السؤل والإيهاج ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١]

ثم ذكر أن الشيعة عولوا عليه - بمعنى عولت على الإجماع - اسكونه مشتقاً على قول كل الأمة ، وقول من لا يجوز عليه الخطأ - وهو الإمام المعصوم - فإذا وجد اتفاق قول الإمام معهم كان حجة . فالحجة والحالة هذه ، هي قوله ، لا قولهم .

وهذه المسألة محلها علم الكلام ، فلذلك لم يشغل البيضاوي بالجواب عنها^(١) .
(المسألة الثالثة) في حجية إجماع أهل المدينة .

ذكر فيها أن الإمام مالك ، ذهب إلى أن إجماع أهل المدينة حجة - إذا كانوا من الصحابة أو التابعين دون غيرهم . وهو ضرب من الترجيح . واستدل عليه بقوله - صلى الله عليه وسلم - وإن المدينة لعنق خيبتها^(٢) ، والخطأ خبث ، فيجب أن يكون منفيًا عن أهلها . وإذا اتفق عنهم الخطأ ، كان إجماعهم حجة .

ثم ذكر أن الاستدلال بالحديث ضعيف . ولم يبين وجه ضعفه .
(المسألة الرابعة) في إجماع العترة .

ذكر فيها أن الشيعة - الإمامية والزيدية - ذهبوا إلى أن إجماع العترة حجة - وأرادوا بالعترة : عليا وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين - واحتجوا لذلك بالكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله تعالى : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)^(٣) . فنفى عنهم المولى الرجس - والخطأ رجس - وإذا كان

(١) نهاية السؤل ٢ / ٢٤٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج - باب إن المدينة تنق خيبتها ٣ / ٢٨ ، ٢٩ ،

كما رواه مسلم والترمذي .

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٣ .

الخطأ منتفياً عنهم كان إجماعهم حجة ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لف عليهم كساء لما نزلت هذه الآية ، وقال : « هؤلاء أهل بيتي »^(١) .

أما السنة : فقوله - صلى الله عليه وسلم - : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتي »^(٢) .

فإنه كما دل على أن الكتاب حجة دل على أن قول المترة حجة .

ولم يذكر البيضاوى جواباً لهذا .

(المسألة الخامسة) في إجماع الخلفاء الأربعة .

ذكر البيضاوى أن القاضي أبو حازم^(٣) ، ذهب إلى أن إجماع الخلفاء الأربعة حجة .

واستدل على ذلك بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « عليكم بسنة الخلفاء

الراشدين من بعدى »^(٤) .

ثم بين أن بعضهم ذهب إلى أن إجماع الشيخين : أبي بكر وعمر ، حجة .

لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « إقتدوا بالذين من بعدى (وأشار إلى)

أبي بكر وعمر »^(٥) .

ولم يذكر البيضاوى الجواب عنهما .

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٩٢/٦ .

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٨٥/١ ، كما رواه مسلم والترمذى .

(٣) هو : عبد الحميد بن عبد العزيز ، أصله من البصرة ، ولى قضاء الشام والكوفة

والسرخ ، له مصنفات عدة - وكان حنفي المذهب ، لم يمتد بخلاف زيد بن ثابت

في توريث ذوى الأرحام ، توفي بينداد سنة (٢٧٧ هـ) [انظر : فوات الوفيات -

للكشي ١١٥/١ ، ونهاية السؤل ٢٤٥/٢] .

(٤) رواه الامام أحمد في مسنده ١٨٨/١ ، وابن ماجه ١٦/١ ، وأبو

داود ، والترمذى .

(٥) رواه ابن ماجه ٣٧/١ والترمذى ٢٧١/٥ من رواية حذيفة ، وصححه ابن حبان .

(المسألة السادسة) في بيان ما يثبت بالإجماع وما لا يثبت به .
بين في هذه المسألة ، أن الإجماع يستدل به على ما لا يتوقف ثبوت حججة
الإجماع على ثبوته ، سواء أكان من الفروع أو الأصول ، ومثل له بحدوث
العالم ، ووحدة الصانع ، فثبوت الإجماع لا يتوقف على هذين .
ثم مثل لما يتوقف عليه الإجماع . بموله كإثباته - أى إثبات الصانع - فإن
الإجماع يتوقف على ذلك .

فلا يستدل بالإجماع على إثبات الصانع ، ولا كونه متكلما . فإن العلم بكون
الإجماع حجة مستفاد من الكتاب والسنة ، وصحة الاستدلال بهما موقوفة على
وجود الصانع ، وعلى كونه متكلما .

الباب الثاني : في أنواع الإجماع .

وقد ضمن هذا الباب ست مسائل :

(المسألة الأولى) فيما إذا اختلفوا في قولين ، هل يجوز لإحداث قول ثالث ؟
في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : المنع مطلقا ، وعليه الجمهور .

٢ - المذهب الثاني : الجواز مطلقا ، وعليه طائفة من الحنفية والشيعة
وأهل الظاهر .

٣ - المذهب الثالث : إن لزم من القول الثالث ، رفع ما اجتمعوا عليه ،
لم يجز لإحداثه ، وإلا جاز . وقد اكتفى البيضاوى بذكر الثالث فقط . ومثل له :
بما إذا مات رجلا ، وخلف جدا وإخوة . فقد ذهب بعض العلماء إلى الاشتراك
وذهب الباقيون إلى سقوط الإخوة بالجد . فلو قال قائل : بإسقاط الجد بالإخوة .
لم يجز ، لأنه أمر مجمع عليه . وهذا المثال سبق البيضاوى بذكره ، الإمام ،
والأمدى ، وغيرهما^(١) .

ثم أورد اعتراضات الداعين ، وأجاب عنها .

(المسألة الثانية) فيما إذا لم يفصل المجتهدون بين مسألتين ، هل لمن يأتي

بعدم من المجتهدين الفصل ؟

والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها : أن هذه مخصوصة بما إذا كان محل

الحكم متقدماً ، والأولى بما إذا كان محل الحكم متحداً .

ذكر البيضاوى : أن أهل العصر إذا لم يفصلوا بين مسألتين ، وأراد من

بعدم التفصيل ، فهذا يقع على أوجه :

١ — الأول : أن يفصوا على عدم الفرق ، وعليه فلا يجوز الفصل بينهما .

٢ — الثانى : أن لا يفصوا على عدم الفرق .

فإن اتحد الجامع بين المسألتين فلا يجوز ، كتوريث العمة والخالة ، فإن علة

توريثهما أو عدم توريثهما كونهما من ذوى الأرحام ، وكل من ورث واحدة

أو منعهما قال فى الأخرى كذلك .

وإن لم يتحد الجامع بينهما فيجوز . وفيها رأيان آخران لم يذكرهما البيضاوى .

وهما : الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً .

واستدل البيضاوى على ما اختاره : بأنه لو لم يحز الفصل لكان الدليل هو

أنه وافقه فى مسألة ، ويلزم على ذلك أن من وافق مجتهداً فى مسألة لدليل ، أن

يوافقه فى كل المسائل ، وهو باطل ، ويلزم منه سد باب الاجتهاد^(١) .

ثم أورد اعتراضاً لمن منع الفصل ، وأجاب عنه .

كما أورد اعتراضاً آخر لمن أجاز الفصل ، وأجاب عنه .

(المسألة الثالثة) فى جواز الاتفاق بعد الاختلاف .

بين فى هذه : أنه يجوز الاتفاق بعد الاختلاف .

(١) انظر : نهاية السؤل للإبهاج ٢/٢٤٨ ، ٢٤٩

فالمجهور على جواز وقوع الإجماع بعده . وخالف أبو بكر الصيرفي في ذلك .

واستدل البيضاوي على جواز وقوع الإجماع بعد الاختلاف ، باتفاق الصحابة على خلافة أبي بكر ، بعد اختلافهم فيها .

(المسألة الرابعة) فما إذا وقع الإجماع بعد الاختلاف ، هل يكون حجة ؟

بين البيضاوي تصور وقوع الإجماع بعد الاختلاف في المسائل السابقة .
والآن في أنه إذا وقع هل يكون حجة ؟

وتوضيح ذلك : أن يقع من أهل العصر الثاني الإجماع على إحدى مقالتي أهل العصر الأول ، كوقوع الإجماع على مفع بيع أم الولد من البائعين ، بعد اختلاف الصحابة فيها .

وعلى أن نكاح المتعة باطل مع أن ابن عباس كان يفتي بالجواز .

وفي شرح الجاربردي للنهاج : أن مراد البيضاوي بالمتعة - التمسوا شرحه - بأن عثمان كان ينهى عنه ، ثم صار إجماعاً .

والذي عليه المجهور : أنه إجماع تقوم به الحجة وتحرم مخالفته .

وذهب كثير من الشافعية ومن المتكلمين والخنفية إلى خلافه .

واستدل البيضاوي : بأن ما أجمع عليه أهل العصر الثاني سبيل المؤمنين ،

فيجب اتباعه ، لقوله تعالى : « ويقع غير سبيل المؤمنين »^(١) . وقال بعض المتكلمين وبعض الفقهاء : لا أثر لهذا الإجماع .

ثم ذكر استدلال القائلين : بأنه ليس بإجماع بثلاثة أوجه :

١ - الأول : قوله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله

والرسول»^(١) . والنزاع قد حصل ، فوجب رده إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله لا إلى الإجماع .

وأجاب البيضاوى : بأن وجوب الرد إلى الله ورسوله مشروط بالتنازع ، وقد زال التنازع في العصر الثاني فيزول وجوب الرد .

٢ — الثاني : قوله - صلى الله عليه وسلم - : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »^(٢) ، جوز الأخذ بقول كل منهم ، ولم يفصل بين ما يكون بعده إجماع أو لا .

فلو وجب الأخذ بقول أهل الإجماع ، لازم التخصيص .

وأجاب عنه البيضاوى : بأن خطاب المشافهة يعم كل العوام الموجودون

في عصر الصحابة خاصة ؛ لأن خطاب المشافهة لا يتناول من يحدث بعدهم .

٣ — الثالث : أن اختلاف أهل العصر الأول على قولين : إجماع منهم على التخيير - أى على جواز الأخذ بأيهما أريد ، فلو انعقد الإجماع الثاني لدافع الإجماعان .

وأجاب البيضاوى عنه : بأنه ممنوع ؛ لأن إجماعهم على التخيير بين القولين مشروط : بأن لا يحدث إجماع ، فلما زال الشرط بمحصول الإجماع زال المشروط وهو التخيير^(٣) .

(المسألة الخامسة) فيما إذا أعقب الاختلاف موت إحدى الطائفتين ،

هل يصير قول الباقيين حجة ؟

إذا اختلفت الأمة على قولين ثم ماتت إحدى الطائفتين :

قال الإمام وأتباعه : يصير القول الآخر مجعاً عليه ، لكونه قول كل الأمة .

(١) سورة النساء آية (٥٩) .

(٢) رواه أحمد في مسند ٥/٥٤ ، ٥٧ .

(٣) انظر : نهاية السؤل والإجماج ٢/٢٥١ ، ٢٥٢ .

(المسألة السادسة) في الإجماع السكوتي .

إذا قال بعض المجتهدين قولاً في المسائل التكليفية الاجتهادية ، وعرفه
الباقيون وسكتوا عن الإنكار ، دون أن تظهر عليه علامات الرضا أو السخط .
ذكر البيضاوي في ذلك ثلاثة مذاهب :

١ - الأول : أنه ليس بإجماع ولا حجة . وهو اختيار البيضاوي
والإمام الغزالي .

٢ - الثاني : أنه إجماع بعد انقراض العصر . وبه قال أبو علي الجبائي
والإمام أحمد .

٣ - الثالث : أنه حجة وليس إجماعاً . وبه قال أبو هاشم .

وقد استدل البيضاوي على ما اختاره : من أنه ليس بإجماع ولا حجة :
بأن السكوت يحتمل أن يكون لأجل اليؤتف في الحكم . ويحتمل أن يكون
الخوف من القائل أو المقول له . ويحتمل أن يكون سكت عن الإنكار ، لا اعتقاده
أن كل مجتهد مصيب . ولأجل هذه الاحتمالات ، لم يكن فيه دلالة على الرضا .
ثم ذكر احتجاج أبي هاشم ، على كونه حجة : بأن العلماء لم يزالوا يتمسكون
في كل عصر بالقول المنتشر بين الصحابة ، إذا لم يعرفوا له مخالفاً ، فدل على
جواز الأخذ بقول البعض ، وسكوت الآخرين .

وأجاب البيضاوي عن ذلك : بمنع تمسكهم به ، ولو وقع منهم شيء فلعله
وقع ممن يعتقد حجتيه ، أو على وجه الإلزام ، أو على وجه الاستثناس .
وأيضاً فاستدل بالبه إثبات للشئ بنفسه .

ثم فرع البيضاوي على هذه المسألة : قول المجتهد الذي لم ينتشر - بحيث يعلم
أنه بلغ الجميع - ولم يسمع من أحد ما يخالفه . فهل يكون كما إذا قال البعض
وسكت الباقيين عن إنكاره ، أم لا ؟

ذكر البيضاوي ، أن هذا القول : إن كان فيما تعم به البلوى ، ولم يسمع
خلافه فهو كالسكوتي ، يجري فيه ما سبق أن أوضحناه في المسألة السادسة .

٣ — الباب الثالث : في شرائطه .

عقد البيضاوى هذا الباب لبيان ما يكون شرطا في الإجماع ، وما لا يكون شرطا فيه ، مما يظن أنه شرط . وذكر فيه خمس مسائل :

(المسألة الأولى) في جمع كل أقوال علماء الفن .

بين فيها أنه يشترط في الإجماع في كل فن من الفنون ، أن يكون فيه قول كل العارفين بذلك الفن ، في ذلك العصر ، فإن قول غيرهم فيه يكون بلا دليل لجهلهم به فيكون خطأ .

ثم فرع على اشتراط قول جميع المجتهدين : أنه إذا خالف واحد ، لم يكن قول غيره إجماعا ، لأن قوله : « سبيل المؤمنين » يتناول الكل ، وليسوا دون الواحد كل المؤمنين - وهو مذهب الجمهور - .

وهذه الخياط^(١) ، وابن جرير^(٢) ، وأبو بكر الرازى : إلى انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل . واستدلوا على ذلك بأمرين :

١ — الأول : أن أفضى المؤمنين والأمة يصدق على الأكثر .

والجواب : أن صدق ألفاظ العموم على الأكثر ، إنما هو على سبيل المجاز ، وليس حقيقة .

٢ — الثانى : قوله - صلى الله عليه وسلم - « عليكم بالسواد الأعظم »^(٣) .

(١) هو : عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط ، فقيه حافظ لمذاهب المتكلمين تنسب إليه طائفة الخياطية من المعتزلة ، توفى سنة (٢٩٠ هـ) [انظر : الفرق بين الفرق ص ١٧٩]

(٢) هو : محمد بن جرير بن يزيد الطبرى ، إمام فقيه مفسر مؤرخ ، صنف التصانيف المفيدة النافعة ، توفى ببغداد سنة (٣١٠ هـ) ، [الاعلام ٣/ ٨٧٦] .

(٣) رواه ابن ماجه باسناد ضيف : عن أنس بن مالك ، في كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ٢/ ١٣٠٣ ورواه الإمام أحمد في مسنده ٤/ ٢٧٨ ، [انظر تخرىج أحاديث المنهاج للحافظ العراقي لوحة ٤٣] .

والجواب : أن مخالفة الثلثُ - بضم الثاء ، أى حملة على ما صدق عليه أنه أعظم - يوجب عدم الالتفات إلى ثلث الأمة ، إذا خالفوا الثلثين .
وقد قرر الجاربردى ، والاسفراينى فى شرحهما : أن الثلثَ - بفتح الثاء - وإن المراد الثلاث ، إسم العدد الخاص . وأن ابن جرير ورفقته يسمون أن مخالفة الثلاثة قاذحة .

وتعبير المهاج هنا يحتمل الأمرين معاً ، وهذا من محسانه وإحكام ألفاظه^(١) .
(المسألة الثانية) فى سند الإجماع .

ذكر فيها : ما ذهب إليه الجمهور من أن الإجماع لا بدله من شىء يستند إليه من نص أو قياس . لأن الفتوى بدون السند خطأ ، لكونه قولاً فى الدين بغير علم . والأمة معصومة عن الخطأ .

وقد احتج الخصم على ذلك بوجهين .

١ - الأول : أن الإجماع لو كان له سند ، لكان ذلك السند هو الحجية ، فلا يكون للإجماع فائدة .

وأجاب البيضاوى : بأن الإجماع والسند يكونان دليلاً ، واجتماع الدليلين على حكم جائز ومفيد .

٢ - الثانى : أنه لو توقف الإجماع على السند لم يقع بدونه ، ولكنه وقع .
فإنهم أجمعوا على صحة بيع المراضاه بلا دليل .

وأجاب بعدم التسليم بذلك بل إنهم أجمعوا عليه بدليل ، غاية ذلك أنهم لم ينقلوه اكتفاءً بالإجماع ، فإنه أقوى . وعدم نقل الدليل لا يدل على عدمه .
ثم فرع على هذه المسألة فرعين :

(١) انظر : نهاية السؤل ، والإبهاج ٢/٢٥٦ ، وما بعدها .

١ - الأول : في جواز أن يكون سند الإجماع أمانة .

٢ - الثاني : في الإجماع الموافق لمقتضى دليل ، إذا لم يعلم له دليل ، لا يجب أن يكون مسنداً إلى ذلك الدليل . لاحتمال أن يكون دليل آخر .

(المسألة الثالثة) في انقراض الجمعين .

بين فيها الاختلاف الوارد في انقراض العصر - أى موت الجمعين - هل هو شرط في اعتبار الإجماع ؟

ذهب أكثر الشافعية والحنفية إلى : أنه لا يشترط انقراض الجمعين . وهو اختيار البيضاوى . وقد اكتفى بذكر هذا المذهب .

واستدل عليه : بأن دليل الإجماع ليس مقيداً بالانقراض ، فلا يكون شرطاً فيه .

ثم ذكر احتجاجاً للخصم ، وأجاب عنه .

(المسألة الرابعة) في عدم اشتراط التواتر .

ذكر فيها أن الإجماع المروى بطريق الآحاد حجة ، لأنه دليل من الأدلة فلا يشترط التواتر في نقله قياساً على السنة .

(المسألة الخامسة) فيما إذا عارض الإجماع نصاً .

ذكر فيها أن الإجماع إذا عارض نصاً من كتاب أو سنة .

فإن قيل أحدهما التأويل أول - سواء كان القابل للإجماع أم النص - توفيقاً بين الدليلين .

وإن لم يقبل أحدهما التأويل تساقطاً ، لأن العمل بهما غير ممكن .

٤ - السكتاب الرابع : في القياس .

بدأ هذا السكتاب بتعريف القياس ، وأورد بعض الاعتراضات عليه ،

وأجاب عنها حيث قال : « هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر
لاشتراكهما في علة الحكم عهد المنبت » .

قيل : الحكم غير متماثلين في قولنا لو لم يشترط الصوم في صحة الاعتكاف
لما وجب بالنذر كالصلاة .

قلنا : تلازم ، والقياس لبيان الملازمة ، والتماثل حاصل على التقدير والتلازم ،
والاقتراي لا نسميها قياساً^(١) .

ثم إنه قسم هذا الكتاب إلى باين .

١ - الباب الأول : في بيان أنه حجة .

وقد ضمن هذا الباب أربع مسائل :

(المسألة الأولى) في الدليل عليه .

بين فيها الاختلاف في حجية القياس في الشرعيات على الوجه الآتي :

(أ) ذهب الجمهور : إلى وجوب العمل بالقياس شرعا .

(ب) وذهب القفال الشاشي ، والبصري ، إلى أن العقل قد دل على ذلك .

(ج) وذهب الفاساني^(٢) ، والنهرواني^(٣) ؛ إلى أنه يجب العمل به

في صورتين :

١ - الأولى : أن تكون علة الأصل منصوصة .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٨٩ ، ٩٠

(٢) هو : محمد بن إسحاق الفاساني - نسبة إلى قسان ، بلدة عند قم - كان يتبع

أهل الظاهر ، ثم صار شافعيًا ، وألف في الرد على الظاهرية .

(٣) هو : أبو الفرج المصافي بن زكريا النهرواني ، كان أعلم الناس في زمانه في

كل الفنون توفي سنة (٣٩٠ هـ) ، [انظر : الباب ٣ / ٢٤٩] .

٢ - الثانية : أن يكون الفرع بالحكم أولى من الأصل ، كتحريم الضرب ، على تحريم التأنيف .

وقد اعترفا : بأنه ليس للعقل هنا مدخل ، لا في الوجوب ، ولا في عدمه .
(د) وذهب داود الظاهري^(١) ، وأتباعه : إلى إنكار التعبد به شرعاً ، وإن كان جائزاً عقلاً .

(هـ) وذهب النظام والشيعة : إلى أنه يستحيل عقلاً التعبد بالقياس .

ثم ذكر استدلال الشافعية على كونه حجة : بالكتاب والسنة والإجماع ، والدليل العقلي :

١ - أولاً : أن القياس مجاوزة بالحكم عن الأصل إلى الفرع والمجازة اعتبار - لأن الاعتبار معناه العبور ، وهو المجاوزة - والاعتبار مأمور به ، لقوله تعالى : « فاعتبروا يا أولى الأبصار »^(٢) ، وهو أمر شامل لجميع أنواع الاعتبار ، ومن جملة أفراد القياس ، فوجب أن يكون مأموراً به .
ثم أورد اعتراضات للخصم على هذا الدليل ، وأجاب عنه .

٢ - وثانياً : ما ورد في خبر معاذ ، حين بعثه إلى اليمن وفيها « ٠٠٠ فإن لم تجد في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : أجتهد رأي ولا آلو »^(٣) .

(١) هو : داود بن علي بن خلف البغدادي الأصمباني - إمام أهل الظاهر ، الدين يقفون عند ظواهر النصوص ، توفي سنة (٥٢٧٠هـ) . [انظر شذرات الذهب ١٥٨/٢ ونهاية السؤل والابهاج ٥/٣] .

(٢) سورة البقرة آية (٢) .

(٣) انظر ما سبق أن أوضحنا بخصوص هذا الحديث من ٢٦٨ .

فالمراد بالرأى هنا القياس ، وليس الاستنباط من الكتاب والسنة .

وكذا خبر أبو موسى الأشعري ، فقد كتب إليه عمر بن الخطاب - وقد ولاه القضاء - كتاباً بليغاً جاء فيه : «وقس الأمور، واعرف الأمثال والأشباه»^(١) .

ثم أورد اعتراضاً للنخعي ، وأجاب عنه .

٣ - وثالثنا : أن العمل بالقياس مجمع عليه بين الصحابة ، لصدوره من طوائف منهم من غير إنكار ، فحين سئل أبو بكر عن السكالة ، قال : أقول فيها برأى ، فإن كان صواباً ، فن الله ، وإن كان خطأ فني ومن الشيطان - السكالة ما عدا الولد والوالد - والرأى هو القياس إجمالاً .

بعد هذا : أورد العديد من الأمثلة الدالة على أن الصحابة قد تكرر منهم القول به من غير إنكار ، فكان ذلك إجمالاً .

ثم ذكر اعتراضاً للنخعي وأجاب عنه .

٤ - ورابعاً : أن المجتهد إذا غلب على ظنه أن الحكم في الأصل معلل بعلّة موجودة في الفرع ، حصل له ظن ثبوت الحكم في الفرع . والظن بوجود الشيء يستلزم الوهم بعدمه ، لعدم انفكاك كل من الظن أو الوهم عن الآخر ، والعمل بهما أو الترك لهما يستلزم اجتماع التقيضين أو ارتفاعهما ، والعمل بالوهم المرجوح خلاف المقول والمشروع ، فتعين العمل بالراجح .

ثم ذكر احتجاج المفكرين للقياس ، بوجود ستة ، ذكرها وأجاب عنها ، حيث قال : «احتجوا بوجوه :

(١) انظر ما سبق ذكر عن هذا الخبر ص ٢٧١ .

الأول : قوله تعالى : « لا تقدموا »^(١) « وأن تقولوا »^(٢) « ولا تقف »^(٣) « ولا رطب »^(٤) « إن الظن »^(٥) .

قلنا : الحكم مقطوع ، والظن في طريقه .

الثاني : قوله - عليه الصلاة والسلام - : « تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب ، وبرهة بالسنة ، وبرهة بالقياس ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا »^(٦) .

الثالث : ذم بعض الصحابة له من غير تكبير .

قلنا : معارضان يمثلهما فيجب التوفيق .

الرابع : نقل الإمامية إنكاره عن العترة .

قلنا : معارض بنقل الزيدية .

الخامس : أنه يؤدي إلى الخلاف والمنازعة ، وقد قال الله تعالى « ولا تنازعوا فتفشلوا »^(٧) .

قلنا : الآية في الآراء والحروب ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - « اختلاف أمتي رحمة »^(٨) .

(١) « لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » سورة الحجرات آية (١) .

(٢) « وأن تقولوا على الله ما لا تملكون » سورة الأعراف آية (٣٣) .

(٣) « ولا تقف ما ليس لك به علم » سورة الإسراء آية (٣٦) .

(٤) « ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » سورة الأنعام آية (٥٩) .

(٥) « إن الظن لا يغني عن الحق شيئا » سورة النجم آية (٢٨) .

(٦) هذا الحديث لا تقوم به الحججة ، ولا يصلح معارضا : لأنه رواية جبارة بن

المفلس وهو ضعيف [انظر : الإبهام ١٢ / ٥] .

(٧) سورة الأنفال آية (٤٦) .

(٨) انظر : السراج المنير على الجامع الصغير ٦٦ / ١

السادس : الشارع فضل بين الأزمنة والأمكنه في الشرف ، والصلوات في القصر ، وجمع بين الماء والتراب في التطهير ، وأوجب التعفف على الحرمة الشوهاء ، دون الأمة الحسقاء ، وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير ، وجلد بقذف الزنا ، وشرط فيه شهادة أربعة دون الكفر ، وذلك ينافي القياس .

قلنا : القياس حيث عرف المعنى^(١) .

(المسألة الثانية) هل التنصيص على العلة أمر بالقياس ؟

النص على علة الحكم ، هل يفيد الأمر بالقياس . ذكر فيه المبيضاوي

مذاهب :

١ — المذهب الأول : — وهو المختار عنده — أنه لا يفيد الأمر بالقياس ، سواء كان في الفعل أم الترك .

٢ — المذهب الثاني : — وبه قال البصرى والنظام وبعض الفقهاء — أنه يفيد الأمر بالقياس .

٣ — المذهب الثالث : — وبه قال أبو عبد الله البصرى — أن التنصيص على علة الفعل لا يكون أمراً بالقياس ، بخلاف علة الترك .

ولم يصرح المبيضاوي بالمذهب المختار عنده لإشعار الدليل به .

وقد استدل على ما اختاره : بأن الشارع إذا قال : حرمت الخمر لكونها مسكوة . محتمل لأن تكون العلة مطلق الإسكار ، ولأن تكون العلة إسكارها وإذا احتمل الأمرين ، فلا يتعدى التحريم إلى غيرها ، إلا عند ورود الأمر بالقياس وإذا ثبت ذلك في جانب الترك ، ثبت في الفعل بطريق الأولى^(٢) . ثم أورد اعتراضين للخصم وأجاب عنهما .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) انظر : نهاية السؤل والإيهاج ١٦/٣ ، ١٧ .

(المسألة الثالثة) في أقسام القياس وحكم الأصل .

ذكر في هذه المسألة أمرين :

١ - الأول : قسم القياس إلى قطعي وظني .

٢ - الثاني : حكم الأصل إن ثبت باليقين ، استحتم أن يكون الحكم في

الفرع أقوى منه . لأنه ليس فوق اليقين درجة .

وإن لم يكن يقينياً فثبوت الحكم في الفرع ؛ قد يكون أقوى من ثبوته في الأصل ، وذلك في النفي ، كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف الذي هو الأصل في الإثبات . وقد يكون مساوياً كقياس الأمة على العبد في السراية وقد يكون أدون ، كقياس البطيخ على البر في الربا^(١) .

ثم أورد استدلال القائل : بأن التأفيف يدل على تحريم أنواع الأذى ،

وفنده .

(المسألة الرابعة) في بيان ما يجري فيه القياس ، وما لا يجري .

بين أن القياس يجري في ثلاث :

١ - الأول : أنه يجري في الشرعيات - أي موجود فيها - بمعنى أنه

يجوز التمسك به في إثبات كل حكم حتى الحدود والكفارات .

واستدل البيضاوي على هذا : بأن الدلالة الدالة على حجية القياس عامة غير

مختصة بنوع دون نوع .

٢ - الثاني : أن القياس يجري في العقليات عند أكثر المتكلمين ، إذا

تحقق فيها جامع عقلي : إما بالعلة ، أو الحد ، أو الشرط ، أو الدليل .

٣ - الثالث : أن القياس يجري في اللغات ، وقد ذهب أكثر أهل الأدب

إلى جواز القياس في اللغات .

(١) انظر : معراج المنهاج ص ٤٧٣ وما بعدها .

ثم ذكر أن القياس لا يجرى في أسباب الأحكام على المشهور . وأيضاً في الأمور العادية ، كأقل الحيض وأكثره ، لأنها تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمزجة ، ولا يعرف أسبابها^(١) .

٢ - الباب الثاني : في أركانه .

ذكر البيضاوي الأركان الثلاثة للقياس ، وهي : الأصل ، والفرع ، والوصف الجامع بينهما .

ولم يذكر الركن الرابع ، وهو : الحكم ، اكتفاءً بذكره في أول الكتاب . ثم ذكر أن المتكلمين جعلوا دليل الحكم هو الأصل ، أي النص الدال على ثبوته .

وأن الإمام رأى أن الحكم أصل في محل الوفاق ، فرع في محل الخلاف ، والعلة فرع في محل الوفاق ، أصل في محل الخلاف . فتحريم الربا في البر أصل ، وعلته وهي الطعم فيه فرع . وفي الصورة الثافية ، وهي الذرة بالعكس . فصار القياس عنده مشتملاً على أصليين وفرعيتين ، باعتبار الصورتين ، وقد بين البيضاوي هذا في فصلين .

١ - الفصل الأول : في العلة .

وإنما أفرد بيان العلة بفصل مقدم على بيان الأصل ومتعلقاتها ، لكثرته تشعب الآراء عندها ، وعظم موقعها ، وتشنت المباحث فيها . وقد اختلف فيها على مذاهب :

١ - المذهب الأول : - وقد اختاره البيضاوي ، والإمام ، وأكثر الأشاعرة - أنها المعرفة للحكم .
وقد اعترض على هذا : بأن العلة المستنبطه إنما عرفت بالحكم لكونها

(١) انظر : نهاية السؤل ٢/٢٥ .

علة للحكم ، تقوقف على معرفته ضرورة ، ولو عرف الحكم بها لكان العلم
بالحكم متوقفا عليها ، وهو دور .

وأجاب البيضاوى : بأن تعريف الحكم بالعلة إنما هو بالنسبة إلى الأصل ،
وتعريف العلة للحكم بالنسبة إلى الفرع فلا دور لاختلاف الجهة^(١) .

نم ذكر أن النظر المتعلق بالعلة منحصر في ثلاثة أطراف .

١ -- الطرف الأول : في الطرق الدالة على العلية .

بين البيضاوى : أن الطرق الدالة على العلية تسعة :

١ -- الأول : النص ، وهو ما كانت دلالاته ظاهرة - سواء كانت قاطعة

أم محتملة - وقسمه إلى قسمين :

الأول : القاطع ، وله ألفاظ منها « كى » كقوله تعالى : « كيلا يكون

دولة »^(٢) ، ومنها « لأجل » كقوله عليه الصلاة والسلام « إنما جعل الاستئذان

من أجل البصر »^(٣) .

الثانى : الظاهر ، وله ألفاظ منها « اللام » كما في قوله تعالى : « أقم الصلاة

للذلول الشمس »^(٤) ، فإن أهل اللغة نصوا على أن اللام للتعليل ، فإن أتت بمعنى

غير التعليل فهي مجاز ، و« إن » كقوله - صلى الله عليه وسلم - في الحرم الذى

وقصته فاقته « لا تقربوه طيبها ، فإنه يحشر يوم القيامة مليبا »^(٥) ، فدلّت على

(١) انظر : الإيهام ونهاية السؤل ٣/٢٨ وما بعدها .

(٢) سورة الحشر آية (٧) .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الاستئذان ، باب الاستئذان من أجل البصر ٦٦/٨

كما أخره الترمذى .

(٤) سورة الإسراء آية (٧٨)

(٥) أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس .

التعليل ، كما دل عليه أيضا ، ترتيب الحكم على الوصف ، و « الباء » كقوله تعالى « فبإذن الله من الله لفت لهم »^(١) .

٢ — الثاني : الإيماء .

وهو خمسة أنواع .

١ — النوع الأول : ترتيب الحكم على الوصف بإلقاء — بمعنى أن يذكر حكما ووصفا ، وتدخل إلقاء على أحدهما . وهو أقسام .

الأول : أن تدخل إلقاء على الوصف في كلام الشارع . كقوله — صلى الله عليه وسلم — : « فإنه يحشر يوم القيامة ملبيا » .

الثاني : أن تدخل إلقاء على الوصف في كلام الراوى . ولم يمثل له .

الثالث : أن تدخل إلقاء على الحكم في كلام الشاعر مثل : (والسارق والسارقة فاقطموا^(٢)) .

الرابع : أن تدخل إلقاء على الحكم في كلام الراوى مثل : زنا ما عز فرجم .

ثم فرع على ذلك : ما إذا كان ترتيب الحكم على الوصف بدون إلقاء ، يكون علة مطلقا ، أم لا بد من المناسبة .

وقد اختار البيضاوى : أن الترتيب بدون إلقاء يقتضى العلية . وإن لم

يمكن مناسبا .

ثم استدل عليه : بأنه لو قال قائل : أكرم الجهال ، وأهن أهل العلم ، لسكان ذلك قبيحا عرفا ، وليس لمجرد الأمر . فقد يحسن أكرم الجهال لدينه ، أو لشجاعته ؛ وإهانة العالم لنفسه أو بدعته . وإذا لم يكن القبح لمجرد الأمر فهو لسبق التعليل .

(١) سورة آل عمران آية (١٥٩) .

(٢) سورة المائدة آية (٣٨) .

٢ - النوع الثاني : أن يحكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بحكم في محل عند علمه بصفة فيه ، فيغلب على الظن أن تلك الصفة علة لذلك الحكم . مثاله ما روى أن أعرابياً جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - : « فقال هلكت وأهلك . واقعت أهلى في نهار رمضان عامداً . فقال - صلى الله عليه وسلم - اعتق رقبة »^(١) فيظن أن الوقاع في نهار رمضان ، سبب لوجوب عتق الرقبة . لأن ما ذكره الرسول - عليه السلام - من الكلام ، يصلح أن يكون جواباً لهذا السؤال ؛ وصلاحيته لذلك تغلب على الظن كونه جواباً ، وما صلح للجواب ، يكون جواباً .

وإذا كان ما ذكره الرسول - عليه السلام - جواباً عن السؤال ، كان السؤال معاداً في الجواب تقدير^(٢) .

٣ - النوع الثالث : أن يذكر الشارع وصفاً لو لم يؤثر في الحكم ، لم يكن ذكره مفيداً .

ثم مثل له بأربعة أمثله : إشارة إلى أن هذا النوع ينقسم إلى أربعة أقسام .
٤ - النوع الرابع : أن يفرق الشارع في الحكم بين شيئين ، بذكر وصف لأحدهما فيعلم أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم ، وإلا لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة . ومثل له بمثالين إشارة إلى أنه قسمين .

٥ - النوع الخامس : النهى عن فعل يمنع الإتيان بالواجب - كقوله تعالى : (فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع)^(٣) .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصيام ، باب إذا جامع في رمضان ٤١/٣ ، ٤٢ ، ومسلم باب تحريم الجماع نهار رمضان .

(٢) انظر : نهاية السؤل ، والإبهاج ٣٥/٣ ، ٣٦ .

(٣) سورة الجمعة آية (٩) .

٣ — الثالث : الإجماع .

بين فيه : أن الأمة إذا أجمعت على عالية وصف لحكم ، ثبتت عليته له ، كإجماعهم على أن العلة في تقديم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب في الإرث هو امتزاج النسبين ، فيقاس عليه تقديمه في ولاية الفساح ، والصلاة عليه ، بجماع امتزاج النسبين .

٤ — الرابع : المناسبة .

عرف البيضاوي المناسب ، لأن منه تعرف المناسبة ، فهو عقده : ما يجلب للإنسان نفعاً ، أو يدفع عنه ضرراً .

(١) ثم قسم المناسب أولاً : إلى حقيقي وإقناعي .

١ — الأول : الحقيقي ، وهو إما لمصلحة تتعلق بالدنيا أو بالآخرة .

والتعلق بالدنيا : إما ضروري ، وهو ما تضمن حفظ مقصود من المقاصد

الغس : النفس والدين والعقل والمال والنسب .

وإما مصححي : كمنصب الولي للصغير .

وإما محسني : كتحرير القاذورات .

والتعلق بالآخرة ، كتزكية النفس : من تهذيب الأخلاق ورياضة النفوس

المقتضية لشرعية العبادات .

٢ — الثاني : الإقناعي ، وهو الذي يظن مناسبقه في بادئ الرأي ، وإذا

بحث عنه حق البحث ، وضح أنه غير مناسب .

(ب) وقسم المناسب ، ثانياً إلى قسمين :

١ — الأول : أن يعتبره الشارع ، وهو أربعة أحوال :

الأولى : أن يعتبر نوع الوصف في نوع الحكم ، ومثل له بالسكر في الحرمة .

الثانية : أن يعتبر نوع الوصف في جنس الحكم ، ومثل له بامتزاج النسبين

مع التقديم - وهو تقديم الأخ من الأبوين على الأخ لأب .

الثالثة : أن يعتبر جنس الوصف في نوع الحكم ، ومثل لها بالمشقة المشتركة بين الحائض والمسافر في سقوط الصلاة .

الرابعة : اعتبار جنس الوصف في جنس الحكم ، كما يجاب حد القذف على الشارب لكون للشرب مظنة القذف ، والمظنة قد أقيمت مقام المظنون .

ثم أورد الدليل على أن ما تقدم من المناسبات يفيد العملية : أنا استقرينا أحكام الشرع فوجدناها على وفق مصالح العباد ، وذلك من فضل الله وإحسانه - لا بطريق الوجوب عليه ، كما زعمت المعتزلة - فحيث ثبت حكم ، وهناك وصف صالح لعلية ذلك الحكم ، ولم يوجد غيره ، يحصل ظن : أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم ، والعمل بالظن واجب .

٢ - الثاني : أن لا يعتبره الشارع ، وله حالتان :

الأولى : أن لا يعلم أن الشارع اعتبره ، ولا أنفاه ، وهو المعروف بالمناسبات المرسل ، وقد قال به مالك بن أنس .

الثانية : أن يلفيه الشارع ، ولم يذكرها البيضاوى .

وإنما عاد إلى الأول - وهو ما اعتبره الشارع - وقسمه إلى : غريب وملائم ومؤثر .

وبين أن الغريب هو : أن يؤثر نوع الوصف في نوع الحكم ، ولا يؤثر جنسه في جنسه ، كالطعم في الربا .

وأن الملائم : إما أثر نوع الوصف في نوع الحكم ، وجنسه في جنس الحكم ، مثل تأثير القتل العمد المدوان في وجوب القصاص .

والمؤثر : ما كان جنسه مؤثراً في نوع الحكم لا غير ، كالمشقة المشتركة بين الحائض والمسافر في سقوط الصلاة .

ثم ذكر (مسألة) فيما إذا تضمن الوصف المشتمل على مصلحة مقتضية لمناسبته مفسدة ، هل يكون تضمنه لها موجباً لبطلان مناسبته ؟

اختار البيضاوى نفي البطلان ، واستدل عليه : بأن الفعل وإن تضمن ضرراً أزيد من نفعه لا يصير نفعه غير نفع ، لاستحالة انقلاب الحقائق ، وإذا بقي نفعه بقيت مناسبته ، لكن لا يترتب عليه مقتضاه ، لكونه مرجوحاً^(١) .

٥ — الخامس : الشبه .

اختار البيضاوى تعريف القاضى الباقلانى للشبه : بأنه الوصف المقارن للحكم إن ناسبه بالذات ، كالسكر مع التحريم ، فهو المناسب .

وإن لم يناسبه بالذات بل بالتبع ، كالطهارة لاشتراط النية ، فهو الشبه .

وإن لم يقاسبه بالذات ولا بالتبع - كبناء القنطرة للتطهير^(٢) ، فهو الطرد .

وقال البعض : الوصف الذى لم يناسب الحكم إن علم اعتباره جنسه القريب

لذلك الحكم ، فهو الشبه .

وإن لم يعلم اعتباره جنسه القريب فى الجنس القريب ، فهو الطرد .

ثم أدخل البيضاوى قياس الأشباه فى قياس الشبه ، لأن فيه مناسبة له .

وحاصله أنه إذا تردد فرع بين أصليين ، قد أشبه أحدهما فى الحكم والآخر

فى الصورة .

فالشافعى - رضى الله عنه - يعتبر المشابهة فى الحكم ، ولذا الحق العبد

المقول بسائر الملوكات فى لزوم قيمته ، وإن زادت على الهدية .

(١) انظر : نهاية السؤل ٣/٨٦ .

(٢) يستدل المالكية على جواز الوضوء بالماء للاستعمل : بأنه مائع تبين القنطرة

على جنسه ، فيجوز الوضوء به ، قياساً على الماء فى النهر ، فإن بناء القنطرة على الماء ليس مناسباً لكونه طهوراً ، ولا يستلزم له .

وابن عليه^(١)، يعتبر المشابهة في الصورة ، حتى لا يزداد على الدية .
وقال الإمام الرازي : متى حصلت المشابهة فيما يظن أنه علة للحكم
أو مستلزم لما هو علة له ، صح القياس مطلقاً ، سواء أكان في الصورة
أو الحكم .

وقال القاضي الباقلاني : لا اعتبار بعلية ما ذكر هنا مطلقاً .
ثم استدل البيضاوي - بعد ذكر الخلاف المتقدم - على أن قياس الشبه حجة
بأنه يفيد ظن وجود العلية ، لأنه لما أثر جنس الوصف على جنس الحكم ،
أفاد ظن إسناد الحكم إليه ، وإذا ثبت كونه مفيداً للظن ، وجب العمل به .
ثم ذكر احتجاج القاضي : بأن الشبه ليس مناسباً ، وغير المناسب مردود
بالإجماع .

ورده البيضاوي : بالرفع ، فإن ما ليس بمناسب قد يكون مستلزماً المناسب ،
وقد لا يكون ، والأخير مردود بالإجماع^(٢) .

٦ - السادس : الدوران .

عرف البيضاوي الدوران بأنه : حدوث الحكم بحدوث الوصف ،
وانعدامه بعدمه .

ومواده من حدوث الحكم ، حدوث تعلقه ، أما ذاته فقديمة ، وتعبيره
بالحدوث والعدم ، يفقضى أنه لا بد أن يكون الوصف علة للحدوث والعدم .
وقد اختار البيضاوي أن الدوران^(٣) يفيد العلية ظناً ، ثم ذكر رأى من
قال : إنه لا يفيد العلية أصلاً ، ولا قطعاً ، ولا ظناً .

(١) هو : إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي - من أكابر حفاظ الحديث في
عصره ، ولى صدقات البصرة والظالم - توفي سنة (١٩٣ هـ) .

[انظر : تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٥ - ٢٧٩ ، والأعلام ١/ ١٠٣] .

(٢) انظر : معراج المنهاج ص ٥٠٥ .

(٣) الدوران : أن يحدث أمر عند حدوث وصف ، وينعدم عند انعدام ذلك الوصف .

واستدل على ما اختاره من وجهين :

١ — الأول : أن الحكم حادث ، والحادث لا بد له من علة ، وعلته إما الوصف المدار أو غيره ، وغير المدار ليس بعلة ، فيقعين كونه علة ، لأنه - أي الغير - إن وجد قبل صدور الحكم فليس بعلة له ، وإلا ازم تخلف الحكم عن العلة ؛ وهو خلاف الأصل ، فيقعين كون هذا الوصف علة .

٢ — الثاني : ثبت عليه بعض المدارات مع التخلف في بعض المدارات - أي وجدنا دوراناً دل على عملية المدار للدائر - مع دورانات تخلفت فيها العملية - أي وجدنا دورانات وليس المدار فيها علة للدائر - لأن ماهية الدوران : إما أن تدل على عملية المدار فيلزم عملية هذه المدارات ، أو لا تدل فيلزم عدم عملية تلك ، للتخلف السالم عن المعارضة .

والأول ثابت ، فينتفي الثاني ، ويلزم من انتفائه عملية جميع المدارات ^(١) .
ثم ذكر اعتراضاً للخصم على هذا الدليل ، وأجاب عنه .
ثم ذكر احتجاج من قال : أن الدوران لا يفيد العملية مطلقاً ، ورد عليه بما يفند دليله ^(٢) .

٧ — السابع : التقسيم الحاصر .

التقسيم الحاصر هو الذي يكون دائراً بين النفي والإثبات ، كقول الشافعي مثلاً : ولاية الإجماع على النكاح إما أن لا تعلل بعلة أصلاً ، أو تعلل . وإذا عللت فإما أن تكون معللة : بالبيكاراة ، أو الصغر ، أو بغيرهما . والسكل باطل ما عدا القسم الثاني وهو : البيكاراة .

أما الأول : وهو أن لا تكون معللة ، والرابع : وهو أن تكون معللة بغير البيكاراة والصغر ، فباطلان بالإجماع .

(١) انظر : معراج المنهاج ص ٥٠٧ وما بعدها .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٣/٩٣ .

أما الثالث : فلأنها لو كانت معلة بالصفير ، لثبتت الولاية على الثيب الصغيرة لوجود العلة ، وهو باطل لقوله عليه الصلاة والسلام : « الثيب أحق بنفسها »^(١) .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى ذكر التقسيم الذي ليس بمحاصر ، وهو الذي لا يكون دأراً بين النفي والإثبات ، وقد عبر عنه بالسبر غير المحاصر . والأول عبر عنه بالتقسيم المحاصر تنبيهاً على جواز إطلاق كل واحد من السبر والتقسيم على كل واحد من القسمين .

والسبر غير المحاصر . يكون حجة في الشرعيات فقط . كقولنا علة حرمة الربا إما الطعم أو السكيل أو اللقوت . والثاني والثالث باطلان بالنقض ، أو بغيره ، فتعين الطعم .
ثم أورد اعتراضاً على هذا ، وأجاب عنه .

٨ - الثامن : الطرد .

وهو مصدر بمعنى الإطراد وهو : أن يثبت للحكم مع الوصف الذي لم يعلم كونه مناسباً ، ولا مستلزماً للمناسب ، في جميع الصور المغايرة لمحل النزاع .
واستدل البيضاوي على أنه حجة : بأن الحكم إذا ثبت فيما عدا صورة النزاع مع الوصف ووجد الوصف في صور النزاع ، لزم ثبوت الحكم معه فيه . إلحاقاً للمفرد بالأعم الأغلب . فإن الاستقراء يدل على إلحاق الغادر بالغالب .

(١) رواه مسلم في كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب ٤/١٤١ ، وأبو داود في كتاب النكاح ١/٤٨٢ - ٤٨٤ ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب استئذان البكر في نفسها ٦/٩٦ .

ثم ذكر رأى من قالوا : يكفى فى التعليل بالوصف ، أن يكون الحاكم مقارناله ، ولو فى صورة واحدة^(١) . ثم ضعف هذا رأى : لأن الظن لا يحصل إلا بالتكرار .

٩ — التاسع : تنقيح المناط .

وهو عبارة عن تلخيص ما أفاط الشارع الحكم به - أى ربطه به . وعلقه عليه .

وتنقيح مناط العلة هو : أن يبين المستدل إلغاء الفارق بين الأصل والفرع فيلزم اشتراكهما فى الحكم لاشتراكهما فى الموجب .

وقد يقال علة الحكم إما المشترك بين الأصل والفرع . أو المميز للأصل عن الفرع ، والثانى باطل . فثبت الأول ، ويلزم من ذلك ثبوت الحكم فى الفرع .

ثم ذكر أنه لا يكفى أن يقال فى تقريره : أنه لا بد له من محل وهو : إما المشترك بين الأصل والفرع ، أو المميز . والثانى باطل ، فتمين الأول . وإنما قال : لا يكفى ، لأنه لا يلزم منه ثبوت الحكم فى الفرع . لأنه لا يلزم من ثبوت المحل ثبوت الحال .

ثم نبه البيضاوى على فساد طريقين ، ظن بعض الأصوليين أنهما مفيدان للعلية حيث قال : « تنقيح ، قيل : لا دليل على عدم عليته فهو دليل .

قلنا : لا دليل على عليته فليس بعلة .

قيل : لو كان علة لتأتى القياس المأمور به .

قلنا : هو الدور^(٢) .

(١) انظر : الإجماع ٣/٩٤ وما بعدها .

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٠١ .

٢ — الطرف الثاني : فيما يبطل العلمية .

وهو ستة :

١ — الأول : النقض .

عرفه البيضاوى بأنه : إبداء الوصف بدون الحكم .

مثل أن تقول لمن لم يبيت النية : تعمرى أول صومه عن النية ، فلا يصح .

فيجعل العراء عن النية في أول الصوم ، علة بطلانه . فيرد الحنفى : بأنه منتقض بصوم التطوع ، فإنه يصح من غير تبييت .

ثم ذكر الاختلاف الوارد في النقد ، هل يكون قادحاً في العلمية ؟
على مذاهب :

١ — المذهب الأول : أنه يقدر مطلقاً . وهو اختيار الإمام والبصرى

وأكثر الشافعية .

٢ — المذهب الثاني : أنه لا يقدر مطلقاً . وعليه أكثر أصحاب أبي حنيفة

ومالك وأحمد .

٣ — المذهب الثالث : أنه لا يقدر في المنصوصة مطلقاً ، ويقدر في

المستنبطة مطلقاً .

٤ — المذهب الرابع : أنه لا يقدر حيث وجد مانع مطلقاً ، سواء كانت

العلة منصوصة أم مستنبطة . فإن لم يكن مانع قدح مطلقاً ، واختاره البيضاوى .

ثم استدل على ما اختاره من وجهين :

١ — أحدهما : قياس النقض على التخصيص ، والجامع بينهما هو الجمع بين

الدليين المتعارضين .

٢ — وثانيهما : أن ظن العلة باقٍ إذا كان التخلف لمانع : لأن التخلف

والحالة هذه يسنده العقل إلى المانع ، لا لعدم مقتضى ، بخلاف التخلف لالمانع ،

فإن العقل يسنده إلى عدم المقتضى ، لأن انتفاء الحكم : إما لانتفاء العلة ، أو لوجود المانع ، والثاني مفتف ، فتعين الأول ، وجهنئذ فيزول ظن العلية .
ثم أورد احتجاج القائلين : بأن النقض يقدر مطلقا ، وأجاب عنه .
ثم بين أن ما تقدم جمعه ، محله فيما إذا لم يكن النقض الوارد بطريق الاستثناء ، فإن كان مستثنى ، فإنه لا يقدر .

واستدل على ذلك بأن الإجماع منمقد على كونه علة ، ودلالة الإجماع على العلية أقوى من دلالة النقض على عدم العلية لكون الإجماع قطعيا ، ومثل له ما لمرأيا^(١) .

ثم ذكر أن النقض يدفع بثلاث :

(١) مع وجود العلة في صورة النقض لعدم قهيد من القيود المعبرة في علية الوصف .

(٢) أو دعوى وجود الحكم في تلك الصورة التي نقض بها المعارض ، وثبوته قد يكون تحميقا ، وقد يكون تقديرا .

(٣) أو إظهار المانع .

ثم نبه إلى بيان ما يكون نقضا مما لا يكون .

٢ — الثاني : عدم التأثير .

جمع البيضاوى هنا بين عدم التأثير ، وعدم العكس : بمحصل الحكم في صورة أخرى بعلة أخرى ، غير العلة الأولى .

ومثل للأول : بقولهم في بطلان بيع الغائب بمبيع غير مرئى ، فلا يصح كالطير في الهواء ، والجامع بينهما هو عدم الرؤية .

ومثل للثاني : باستدلال الحنفية على منع تقديم آذان الصبح بقوله : الصبح

(١) انظر : نهاية السؤل ٣/٦٣ ، ٦٤

صلاة لا تقصر ، فلا يجوز تقديم آذانها على وقتها كالمغرب ، بجامع عدم جواز القصر .

ثم بين البيضاوي اختلافهم في عدم التأخير ، وعدم العكس ، هل يقدحان في العلية أم لا ؟

وقد بنى الأول : على أنه هل يجوز تعليل الحكم الواحد بالشخص بعلمتين ، فيقدح عند مانعه ، لأنه إذا لم يوجد الوصف المفروض علة مع بقاء الحكم بعلة أخرى ، يحصل العلم بأن ذلك الوصف ليس علة .
وبنى الثاني : على أنه يمتنع تعليل الحكم الواحد بالنوع بعلمتين ، لأن النوع باق فيه .

ثم اختار البيضاوي من الاختلاف الوارد في جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، المذهب القائل : بأنه يجوز في المنصوصة ، دون المستنبطة .
ثم استدل على أن الحكم الواحد بالشخص يجوز تعليله بعلمتين منصوصتين : بالوقوع ، فإن اللعان والإيلاء علتان مستقلتان في تحريم وطء المرأة وكذا القتل والردة ، فكل منهما علة مستقلة في إراقة دمه .

ثم استدل على المنع في المستنبطة : بأن الحكم فيها إنما هو مستند إلى ظن المجتهد أنه علة له ، وعلى هذا يمتنع التعليل بعلمتين : لأن ظن ثبوت الحكم لأجل أحد الوصفين يصرفه عن ثبوته لأجل الوصف الآخر ، ولأجل مجموع الوصفين ، وحينئذ فلا يحصل الظن بعلمية كل منهما^(١) .

٣ — الثالث : الكسر .

اتفق أكثر أهل العلم على صحة الكسر ، وإفساد العلة به ، وهو اختيار البيضاوي .

(١) انظر : نهاية السؤل والإبهاج ٧٥/٣ وما بعدها .

وقد عبر عنه : بأنه عدم تأخير أحد جزأى المركب - الذى ادعى المستدل علميته - ونقص الآخر . ومثله بقولهم : صلاة الخوف صلاة يجب قضاؤها ، فيجب أداؤها كصلاة الأمن .

وقد اعترض بأن خصوصية كونها صلاة ملغى لا أمر له ، لأن الحج أيضاً كذلك ، مع أنه ليس بصلاة . فلم يبق غير كونها عبادة . وهو مقوض بصوم الحائض ، حيث كان عبادة يجب قضاؤها ، ولا يجب أداؤها^(١) .

٤ - الرابع : القلب :

عرفه البيضاوى : بأن يربط المعارض خلاف قول المستدل على العلة - التى استدلل المستدل بها - إلحاقاً بالأصل .

وهو ثلاثة أقسام :

١ - الأول : أن يكون لنفى مذهب المستدل صريحاً . كقول الحنفية : مسح الرأس ركن من أركان الوضوء ، فلا يكفي فيه أقل ما ينطق عليه الاسم قياساً على الوجه .

فيقول الشافعى : مسح الرأس ركن من أركان الوضوء ، فلا يقدر بالربع ، قياساً على الوجه . فهذا القلب قد نفى مذهب المستدل صريحاً ، ولم يثبت مذهب المعارض ، لجواز أن يكون الحق هو الاستيماب .

٢ - الثانى : أن يكون لنفى مذهب المستدل ضمناً - أى يدل على بطلان لازم من لزومه - ، كقول الحنفية ببيع الغائب عقد معارضة ، فيصح ، مع عدم رؤية المعقود عليه ، قياساً على النكاح .

فيقول الشافعى : بيع الغائب عقد معاوضة فلا يثبت فيه خيار الرؤية كالنكاح ، وثبوت خيار الرؤية لازم لصحة بيع الغائب عندهم ، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم .

(١) انظر : نهاية السؤل ٣/٨٢ .

ثم ذكر أن مقه ، قلب المساواة : وهو أن يكون في الأصل حكمان :
أحدهما مقتف عن الفرع بالاتفاق بينهما ، والآخر مختلف فيه ، فإذا أراد المستدل
إثبات المختلف فيه بالقياس على الأصل . فيقول المعارض : يجب التسوية بين
الحكمن في الفرع بالقياس على الأصل ، ويلزم من وجوب التسوية بينهما في
الفرع انتفاء مذهبه .

مثاله : استدلال الحنفية على وقوع طلاق الكره ، بأن الكره مالك للطلاق
مكلف ، فيقع طلاقه بالقياس على المختار .
فيقول الشافعي : الكره مالك وكلف ، فنسوى بين إقراره بالطلاق ،
وإيقاعه إياه ، قياساً على المختار .
ويلزم على هذا أن لا يقع طلاقه ضمناً .

٣ - الثالث : أن يكون لإثبات مذهب المعارض .

كاستدلال الحنفية على اشتراط الصوم في صحة الإعتكاف : بأن الاعتكاف
لبث مخصوص ، فلا يكون بمجرد قرينة . كالوقوف بعرفة ، وإنما صار قرينة بانضمام
عبادة أخرى إليه ، وهو الإحرام .

فيقول الشافعي : لبث مخصوص ، فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف بعرفة .
ثم ذكر احتجاج من أنكرو إمكان القلب : بأنه لما اشترط فيه اتحاد الأصل
المقيس عليه ، مع الاختلاف في الحكم ، لزم معه اجتماع الحكمن المتناقضين
في أصل واحد وهو محال .

وأجاب البيضاوي : بأن التناقض بين الحكمن إنما حصل في الفرع فقط ،
لأمر عارض وهو إجماع الخصمين .

ثم نبه إلى أن الفرق بين القلب والمعارضة : أن العلة والأصل المذكوران
في المعارضة ، مغايران للعلة والأصل اللذين ذكرهما المستدل^(١) .

(١) انظر : نهاية السؤل ٨٤/٣ والإبهاج ٨٢/٣ ، ٨٤

٥ - الخامس : القلب بالموجب .

القول بموجب دليل المستدل ، عبارة عن : تسليم مقتضى ما جعله المستدل دليلاً للحكم ، مع بقاء الخلاف بينهما فيه .
والقول بالموجب قسماً :

١ - أحدهما : أن يقع في النفي - إذا كان مطلوب المستدل في الحكم - مثاله أن يقول الشافعي في القتل بالثقل : التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص ، كالتفاوت في العوسل إليه - يعني أن الحدد والثقل وسيلتان إلى القتل ، والتفاوت الذي بينهما لا يمنع الوجوب ، كما لا يمنع التفاوت في المتوسل إليه ، وهو التفاوت في المتولين .

فيقول الحنفي : كون التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص ، مسلم ولكن لم لا يجوز أن يمنع من وجوبه أمر موجود في الثقل غير التفاوت ، وإنه لا يلزم من إبطاله إبطال جميع الموانع .

ثم أشار إلى أن الشافعية ، لو ادعوا بعد ذلك : أنه يلزم من تسليم ذلك الحكم تسليم محل النزاع . وبينوا أن المقتضى للقصاص قائم في محل النزاع ، وأنه لا مانع فيه ، غير التفاوت في الوسيلة بالأصل ، أو بغيره من الأدلة - لم يكن ما ذكر أولاً ، تمام الدليل بل جزء منه .

٢ - وثانيهما : أن يكون في جانب الثبوت . نحو قولهم : الخليل يسابق عليها فيجب فيها الزكاة ، كالإبل .

فيقول الشافعي بالموجب . إذ يجب فيها زكاة التجارة . والنزاع ليس إلا في زكاة العين^(١) .

٦ - السادس : الفرق .

والفرق ضربان :

١ - الأول : أن يجعل المعارض تعين أصل القياس علة لحكمه .

٢ - الثاني : أن يجعل تعين الفرع - أي خصوصيته - مانعاً من ثبوت

حكم الأصل فيه .

وقد بين البيضاوي : أن الفرق بالطريق الأول يؤثر - أي يفيد غرض

المعارض ويقدم في العلة - حيث لم يحز تعليل الحكم الواحد بماتين .

وفي الثاني : يؤثر عند من جعل النقص مع المانع قادحاً في كون

الوصف علة .

وقد استفدنا منه : أن الفرق بتعين الأصل ، إما يؤثر عنده في المستنبطة دون

المنصوصة ؛ لأنه قد اختار التفصيل ، وأن الفرق بتعيين الفرع لا يؤثر مطلقاً ؛

لأنه اختار أن النقص مع المانع غير قادح ^(١) .

٣ - الطرف الثالث : في أقسام العلة .

عقد هذا الطرف لبيان أقسام العلة ، وبيان ما يصح به التعليل منها وما لا يصح

فشكل حكم ثبت في محل ، فعلة ذلك الحكم : إما المحل ، وإما جزء ذلك

المحل ، وإما خارج عنه .

والخارج على ثلاثة أقسام :

(١) الأمر العقلي : وهو ثلاثة أيضاً : حقيقي ، وإضافي ، وسلبى .

(٢) والأمر الشرعي .

(٣) والأمر اللغوي .

(١) انظر : نهاية السؤل والإيهام ٣/٨٧ ، ٨٨ .

ثم بين أن العلة : إما متمدية ، وإما قاصرة .
وعلى كل واحد من هذه التقديرات : إما أن تكون العلة بسيطة . وإما
أن تكون مركبة من الصفة الحقيقية والإضافية ، أو من الحقيقية والسلبية .
ثم بين ما وقع فيه الخلاف من : جواز التعليل بمحل الحكم ، أو بالحكمة ،
أو بالعدم نهوتياً كان الحكم أو عديمياً ، أو تعليل الحكم الشرعي بالحكم
الشرعي ، أو بالعلة القاصرة ، أو بالوصف المركب ، وبين شبه المخالفين ، وأجاب
عنها ، حيث قال :

« قيل : لا يعمل بالمحل لأن القابل لا يفعل .

قلنا : لا نسلم . ومع هذا فالعلة المعرف .

قيل : لا يعمل بالحكم الغير المضبوطة ، كالمصالح والمناسد ؛ لأنه لا يعلم وجود
القدر الحاصل في الأصل والفرع .

قلنا : لو لم يجوز لها جازاً بالوصف المشتمل عليها . فإذا حصل الظن بأن
الحكم لمصلحة وجدت في الفرع يحصل ظن الحكم فيه .

قيل : العدم لا يعمل به ، لأن الإعدام لا تمييز . وأيضاً ليس على
المجتهد سبها .

قلنا : لا نسلم . فإن عدم اللازم متميز عن عدم اللزوم ، وإنما سقط عن
المجتهد لعدم تنهاها .

قيل : وإنما يجوز التعليل بالحكم المقارن ، وهو أحد التقادير الثلاثة
فهيكون مرجوحاً .

قلنا : ويجوز بالتأخر لأنه معرف .

قالت الحنفية : لا يعمل بالقاصرة لعدم الفائدة .

قلنا : معرفة كونه على وجه المصلحة فائدة . ولنا أن التعمدية توقفت على

المصلحة ، فلو توقفت هي عليها لزم الدور .

قيل : لو علل بالركب فإذا انتفى جزء تنقضى العملية ، ثم إذا انتفى جزء آخر يلزم التضلف ، أو تحصيل الحاصل .

قلنا : العملية عدمية فلا يلزم ذلك « (١) » .

ثم ذكر خمس مسائل تتعلق بشرائط العلة :

(المسألة الأولى) في الاستدلال بوجود العلة على الحكم .

لا شك في أنه يصح الاستدلال على الحكم بوجود العلة ، لأن وجود العلة

يستلزم وجود المعلول .

ولا يجوز أن يستدل بعملية العلة على وجود الحكم ؛ لأن العملية نسبة بين

العلة والحكم ، والنسبة متوقفة على المتسمين ، فتكون العلة متوقفة في وجودها

على ثبوت الحكم .

(المسألة الثانية) في أن التعليل بالمانع لا يتوقف على مقتضى .

ذكر فيها : أن تعليل عدم الحكم بالمانع لا يتوقف على مقتضى .

واحتج : بأن المقتضى والمانع بينهما معاندة ومضادة ، والشئ لا يتقوى

بضده بل يضعف به ، فإذا كان المانع مؤثراً حال ضعفه ، فلا يكون ذلك

حال قوته أولى .

ثم أورد اعتراض الخصم ، وأجاب عنه .

(المسألة الثالثة) في عدم اشتراط الإتفاق على وجود العلة في الأصل .

بين فيها : أن الوصف الذي جعل علة في الأصل ، لا يشترط الاتفاق على

وجوده فيه على الصحيح ، بل يكفي قيام الدليل عليه ، سواء كان ذلك الدليل

قطعياً أو ظنياً لحصول المقصود به .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(المسألة الرابعة) في الوصف المانع .
ذكر فيها : أن الوصف المانع ، قد يكون دافئاً للحكم فقط ؛ كالمدة ،
فإنها تمنع ابتداء النكاح لا دوامه .

وقد يكون رافئاً للحكم فقط ، كالطلاق ؛ فإنه يرفع النكاح ولكن لا يدفعه .
وقد يكون دافئاً ورافئاً ، كالرضاع .

(المسألة الخامسة) في تعدد المعلول .

العلة الواحدة قد يعمل بها معلول واحد ، وقد يعمل بها معلولان متماثلان ،
وقد يعمل بها معلولان مختلفان بجواز اجتماعهما ، وقد يعمل بها معلولان متضادان ،
لكن بشرطين متضادين ، كالجسم يكون علة للسكون بشرط البقاء في الخيز ،
وللحركة بشرط الانتقال عنه .

وقد اقتصر البيضاوي على الأخير ، وإنما شرط حصول الشرطين المتضادين ،
لأن قدما لا يلزم منه اجتماع الضدين^(١) .

٢ — الفصل الثاني : في الأصل والفرع .

ذكر في هذا الفصل ما يشترط في الأصل ، وما يشترط في الفرع .

١ — أولاً : شروط الأصل .

(أ) ثبوت الحكم في الأصل ، لأن القياس عبارة عن إثبات مثل حكم

الأصل في الفرع ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد ثبوت الحكم في الأصل .

(ب) أن يكون ذلك الثبوت بدليل ، لأن الحكم لا بد له من دليل شرعي .

(ج) أن يكون الدليل غير قياس .

ثم رد على من خالف في كونه غير قياس : بأن العلة الجامعة بين القياسين ،

إما أن تكون مقعدة ، أو مختلفة .

(١) انظر : نهاية السؤل ٣/٩٩ ، ١٠٠

فإن كانت متعددة : كان ذكر الأصل الثاني تطويلاً بلا فائدة ، لأنه يستغنى عنه بقياس الفرع على الأصل الأول .

وإن كانت مختلفة : لم ينعقد القياس الثاني لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه ، في علة الحكم .

(د) أن لا يكون دليل الأصل بعينه دليل الفرع ، وإلا لضاع القياس ظلوه عن الفائدة .

(هـ) أن يكون حكم الأصل ممللاً بوصف معين ، لأن رد الفرع إليه لا يصح إلا بهذه الوساطة .

(و) أن يكون حكم الأصل غير متأخر عن حكم الفرع إذا لم يكن للفرع دليل سوى القياس .

ثم بعد أن ذكر البيضاوي الشروط المعتبرة في الأصل ، أردفها بشروط اعتبرها فيه بعضهم .

فذكر أن السكوكي جعل من شروط الأصل : كونه غير مخالف في الحكم للأصل الثابت في الشرع ، فإن خالفه فلا يجوز إلا بأحد أمور ثلاثة :

١ — الأول : تنقيص الشارع على علة حكمه .

٢ — الثاني : الإجماع على تمليل ذلك الحكم مطلقاً .

٣ — الثالث : أن يكون القياس عليه موافقاً للقياس على أصول آخر .

والحق أنه يجب على المجتهد أن يطلب الترجيح بين القياس على هذا الأصل الذي خالف باقي الأصول ، وبين القياس على أصول آخر ، ويلحق الفرع بالراجح منهما .

ثم ذكر أن عثمان البتي^(١) ، خالف في عدم الاشتراط في الأصل : إن

(١) هو : عثمان بن مسلم البتي - أبو عمرو البصري - فقيه محدث . توفي سنة

(١٤٣ هـ) [انظر : خلاصة تهذيب السكالك ٢/٢٢١] .

يقوم دليل على جواز القياس عليه ، بحسب الخصوصية نوعية كانت أو شخصية .

نزعم - ثمان - اشتراط قيام ما يدل على جواز القياس عليه بحسب الخصوصية النوعية .

وذكر أيضاً : أن بشر بن غياث المرسي^(١) ، خالف في الأصل الذي لا يشترط فيه انعقاد الإجماع على أن حكمه معللاً ، وإن ثبتت عليه بالفص .
نزعم - بشر - اشتراط قيام الإجماع عليه ، أو التخصيص على العلة .
٢ - ثانياً : شروط الفرع .

ذكر البيضاوى للفرع ثلاثة شروط ، وافق على الأول ، ولم يوافق على الآخرين .

١ - الأول : أن يوجد فيه علة مماثلة لعلة الأصل . إما في عينها أو في جنسها .

٢ - الثاني : شرط بعضهم : أن يكون وجود العلة في الفرع معلوماً لا مظنوناً .

٣ - الثالث : شرط أبو هاشم أن يكون الحكم في الفرع قد دل عليه الدليل إيجاباً ، حتى يدل القياس على تفصيله .

ورد البيضاوى هذين القولين : بأن ظن نبوت الحكم في الفرع يحصل بدون حصول هذين الأمرين ، والعمل بالظن واجب .

ولما كان القياس أكثر ما يستعمل لا على وجه التلازم ، وقد اشتمل الباب على الكثير منه . نبه البيضاوى في آخر ما كتب عن القياس إلى : أنه

(١) هو : بشر بن غياث المرسي - أبو عبد الرحمن - فقيه متكلم . كان مرجعاً ، توفي ببنداد سنة (٣١٨ هـ) [انظر : الاعلام ١ / ١٤٧] .

لا ينحصر في ذلك بل قد يستعمل أيضاً على وجه القلازم ، وذلك بأن يصرح فيه بصيغة الشرطية .

فإذا استعمل في الثبوت يجعل حكم الأصل ملازوماً لحكم الفرع ، وحكم الفرع لازماً ، والعلّة المشتركة بياناً للملازمة .

وإذا استعملت في النفي : جعل حكم الفرع ملازوماً ، ونقيض حكم الأصل لازماً ، والعلّة المشتركة دليلاً على الملازمة^(١) .
ومثل لها أمثالين .

الكتاب الخامس : في دلائل اختلاف فيها

بعد أن تكلم القاضى البيضاوى - رحمه الله - على مباحث الأدلة التى اتفق على حجيتها ووجوب العمل بها ، الأئمة المعتبرون : من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

عقد هذا الكتاب للكلام على أمور : قد حدث اختلاف كبير بين أولئك الأئمة فى اعتبارها ، والاحتجاج بها .

وهذه الأمور - عند القاضى البيضاوى وفى نظره - نوعان : أدلة مقبولة عنده يصح الاحتجاج بها ، ويجب العمل بموجبها ، وأدلة مردودة عنده ليست بهذه المثابة ، وإنما سميت أدلة : نظراً إلى من اعتبرها من الأئمة .

وسنعرض - فيما يلى - بمجل ما ذكره البيضاوى فى هذا المقام ، مع شىء من البيان والإيضاح .

(١) الباب الأول : في الأدلة المقبولة عقد البيضاوى .

الأدلة المقبولة ، من هذه الأمور المختلف في حجيتها ، ستة :

(١) الدليل الأول : القول بمقتضى الأصل في الأشياء بعد البعثة ، أى : القاعدة الراجحة ، ذو الدلالة المستمرة فيها ، التى لا تتغير إلا بدليل خاص يغيرها . وقد اختلف فيه ، على ثلاثة مذاهب :

١ — المذهب الأول : أن الأصل فى المنافع الإباحة ، حتى يرد دليل على تحريمها ، والأصل فى المضار التحريم ، حتى يرد دليل على إباحتها . وهذا هو المذهب المختار للبيضاوى ، وقد اكتفى بذكره ، ولم يذكر المذهبين الآخرين .

٢ — المذهب الثانى : أن الأصل فى الأشياء مطلقاً - سواء أكانت ضارة أم نافعة - التحريم حتى يرد ما يدل على الإباحة .

٣ — المذهب الثالث : أن الأصل فيها مطلقاً الإباحة ، حتى يرد ما يدل على التحريم .

وقد استدل البيضاوى على دعواه بثلاثة أدلة :

١ — الدليل الأول : قوله تعالى : « خلق لكم ما فى الأرض جميعاً » (١) فقد أخبر سبحانه : بأن جميع المخلوقات الأرضية للعباد ، أى مختصة بهم لأجل أن ينتفعوا بها . وذلك يستلزم الإذن لهم فى الانتفاع بها ، وهو معنى الإباحة .

٢ — الدليل الثانى : قوله تعالى : « قل : من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (٢) . فقد أنكر سبحانه وتعالى الزينة والطيبات ، وإنكار التحريم يقضى انتفاءه : فثبت الإباحة .

• قرآءة آية (٢٩) .

• (٢) سورة الأعراف آية (٣٢) .

٣ — الدليل الثالث : قوله سبحانه : « أحل لكم الطيبات »^(١) .
والطيبات هي : ما تستطيبه النفس .

واستدل البيضاوي على الشطر الثاني لدعواه - وهو كون الأصل في المضار
الحرمة - بقوله صلى الله عليه وسلم - « لا ضرر ، ولا ضرار »^(٢) .

وليس المراد من هذا الحديث : نفي إمكان ضرر النفس وإضرار الغير ،
ولا نفي وقوعهما . لأنهما ممكنان ، وواقعان .

وإنما المراد منه : نفي جوازها شرعا ، فيكونان محرمين .

وقد أورد اعتراضين للخصم على الدليل الأول ، وأجاب عنهما حيث قال :
« قيل على الأول : اللام تجيء لغير النفع ، كقوله تعالى : (وإن أسأتم فلها)^(٣)
وقوله : (والله ما في السماوات والأرض)^(٤) .

قلنا : مجاز لانفاق أئمة اللغة على أنها الملك ، ومعناه الاختصاص النافع .
بدليل قولهم : الجبل للفرس .

قيل : المراد الاستدلال .

قلنا : هو حاصل من نفسه ، فيحمل على غيره »^(٥) .

(ب) الدليل الثاني : استصحاب الحال .

ذكر البيضاوي أن الاستصحاب حجة ، خلافا لجمهور الحنفية
والمكلمين .

(١) سورة المائدة آية (٣)

(٢) رواه ابن ماجة في كتاب الإحكام باب « من بنى في حقه ما يضرب بجارمه

٧٨٤/٢ . كما رواه الإمام أحمد والحاكم والدارقطني . [انظر سبل السلام ٨٤/٣] .

(٣) سورة الإسراء آية (٧) . (٤) سورة آل عمران آية (١٨٩) .

(٥) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٠٩

وقد استدل على حجيته ، بدليلين :

١ — الدليل الأول : أن الأمر الذي ثبت في الزمان الأول ، ولم يظهر زواله ، ظن بقاؤه ، وكل ما ظن بقاؤه يجب العمل به .
واستدل على الصغرى بثلاثة أدلة .

١ — أولها : أنه لو لم يظن بقاؤه ، لما تقررت المعجزة . لأننا لا يمكننا الحكم عليها ، بأنها خارقة للعادة في جميع الأزمنة ، إلا بمحكنا على هذه العادة : بأنها مستمرة في المستقبل . والحكم باستمرارها في المستقبل . لا يتحقق إلا باستصحاب الحال التي كانت عليه قبل ذلك . إذ لا اطلاع لنا على المستقبل .

٢ — وثانيها : أنه لو لم يظن بقاؤه ، لما ثبتت في زمننا الأحكام الثابتة في زمنه - صلى الله عليه وسلم - لجواز نسخ كل حكم ، وعدم نسخه ، على السواء . فالذي رجح ثبوت هذه الأحكام واستقرارها ، وعدم نسخها ، هو ظن بقاء ما كان على ما كان .

٣ — وثالثها : أنه لو لم يظن بقاؤه ، لوجب أن يكون الشك في الطلاق كالشك في النكاح . لتساويهما في عدم حصول الظن ببقاء ما مضى . فإما أن يباح الوطء في الحائتين ، وإما أن يحرم الوطء فيهما . لكنه باطل بالإجماع ، بل : يباح للشاك في الطلاق ، ويحرم للشاك في النكاح .

٢ — الدليل الثاني : هو أن بقاء الباقي راجح على عدمه ، وكل ما كان كذلك وجب العمل به اتفاقاً .

واستدل على الصغرى ، بدليلين :

١ — أولها : أن الباقي يستغنى في بقائه عن سبب وشرط جديدين : لأنه موجود من قبل ، فلو احتاج إليها للزم تحصيل الحاصل .
بخلاف الأمر الذي يحدث بقاؤه لو فرض أنه انعدم ، فإنه يحتاج إلى السبب والشرط الجديدين .

وما لا يحتاج إليهما ، أولى مما يحتاج . فيكون أرجح من المحتاج .
٢ — وثانيهما : أن عدم الباقي ، يقل بالنسبة إلى عدم الحادث . لأن الباقي
مقتناه ، والحادث لا نهاية له .

ويلزم من ذلك أن يكون وجود الباقي ، أكثر من وجود الحادث ،
فيكون الأول أرجح ^(١) .

(ج) الدليل الثالث : الاستقراء .

الاستقراء نوعان : استقراء تام ، واستقراء ناقص .
فالاستقراء التام ، هو : إثبات حكم كلي في ماهية ، لثبوته في جميع
جزئياتها وهو دليل يفيد القطع ، بلا خلاف . ولم يقمعرض البيضاوي لذكره .
والاستقراء الناقص ، هو : إثبات حكم كلي في ماهية ، لثبوته في بعض
جزئياتها .

وقد اختلف الأصوليون في إفادته الظن بالحكم على مذهبين :

— والمختار منهما — عند البيضاوي — أنه يفيد ظن الحكم .

وذلك : لأن اشتراك كثير من الجزئيات في أمر ، يحدث غلبة ظن اشتراك
الباقي فيه . والعمل بالظن واجب . لقوله صلى الله عليه وسلم : « نحن نحكم
بالظاهر » ^(٢) .

ومثال ذلك : استدلال الشافعية ، على عدم وجوب الوتر — : بأنه فعل
يؤدي على الراحلة ، وكل ما كان كذلك لا يكون واجباً .

(١) انظر : نهاية السؤل والإيهام ١١٢/٢ ، ١١٣ ،

(٢) أنكر هذا الحديث الحافظ جمال الدين الزبي ، وقال زين الدين العراقي ،

لا أصل له ، ولعل المقصود منه حديث أم سلمة « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي »
فقد ترجم له النسائي في سننه ، في باب الحكم بالظاهر ٢٠٥/٨ .

أما المقدمة الأولى ، فتأبته بالإجماع .

أما المقدمة الأولى ، فتأبته باستقراء وظائف اليوم والليلة .

فإن قيل : إن الوتر كان واجبا عليه - صلى الله عليه وسلم - وكان يصليه على الراحة . قلنا : إنه لم يكن واجبا عليه في السفر ، وإن كان واجبا عليه في الحضر . ولم يصله على الراحة إلا في السفر^(١) .

(د) الدليل الرابع : الأخذ بأقل ما قيل .

إن الأخذ في مسألة ، بأقل ما قيل في المذهب السابقة ، قد اعتمد عليه الشافعي - رضى الله عنه - في إثبات الحكم - بشرطين :

١ - أولهما : أن يكون الأقل جزءاً من الأكثر .

٢ - وثانيهما : أن لا يجد المجتهد دليلاً غيره .

كافي دية الكتابي : فإن فيها - قبل الشافعي - ثلاثة مذاهب .

١ - المذهب الأول : أن ديته ثلث دية المسلم .

٢ - المذهب الثاني : أنها نصفها .

٣ - المذهب الثالث : أنها مثلها .

فأخذ الشافعي بالأول : لأنه أقل ما قيل .

وإنما كان هذا الدليل مقبولاً : لأنه مركب من الإجماع ، والبراءة الأصلية .

أما « الإجماع » : فيثبت وجوب الأقل . وذلك ؛ لأن القائل بوجوب الأكثر ، قائل بوجوبه . أيضاً ، لأنه جزء منه . وإذا وجب الكل ، وجب الجزء .

أما « البراءة الأصلية » فلنفي وجوب الزائد على الأقل ، حيث لم يتم

(١) انظر : نهاية السؤل ٢/ ١١٤ ، ومعراج المنهاج ص ٥٦٩ وما بعدها .

على وجوبه دليل : لا إجماع ، ولا غيره . فيرجع إلى البراءة حينئذ فلا يكون الزائد واجباً^(١) .

ثم أورد اعتراضاً على استدلال الشافعي ، وأجاب عنه .

(هـ) الدليل الخامس : المناسب المرسل (أو المصلحة المرسل) .

ذكر البيضاوي : أن المناسب المرسل - وهو : ما لم يعلم حاله ، هل اعتبره الشارع أم ألغاه ؟ . وقد اختلف في كونه حجة ، على ثلاثة مذاهب ، اختار البيضاوي المذهب الثالث وهو : أن كانت المصلحة ضرورية قطعية كلية . كان حجة ، وإن لا : فليس بحجة .

ثم مثل لما استوفى الشروط : بما إذا صال علينا كفار ، وتترسوا بأسارى المسلمين ، وقطعنا بنا لو امتنعنا عن الترس ، لاسقولوا على ديارنا ، وقتلوا المسلمين كافة حتى الترس ، ولو رمينا الترس : لقتلنا مسلماً من غير ذنب .

فإن قتله - حينئذ - مصلحة مرسل : لأنه لم يعهد من الشارع جواز قتله في هذه الحالة ، ولا دليل على عدم جوازه فيها أيضاً .

لكن حفظ سائر المسلمين ، أقرب إلى مقصود الشارع من حفظ مسلم واحد فإن لم تكن المصلحة : ضرورية ، وقطعية ، وكلية . فلا اعتبار بها .

ثم بين أن الإمام مالك بن أنس - رضى الله عنه - : اعتبر المناسب المرسل مطلقاً ، واستدل عليه بوجهين :

١ - الأول : أن الشارع اعتبر جنس المصالح في جنس الأحكام . واعتبار جنس المصالح يوجب ظن اعتبار هذه المصلحة : كونها فرداً من أفرادها .

٢ - الثانى : أن من تتبع أحوال الصحابة - رضى الله عنهم - قطع بأنهم

(٢) انظر : الإبهام ٣/١١٥ .

(١) انظر : معراج المنهاج ص ٥٧٢ - ٥٧٥

كانوا يقرنون في أحكام الوقائع بمجرد المصالح ، ولا يبحثون عن أمر آخر ، فكان ذلك إجماعاً منهم على قبولها .

ولم يجب البيضاوى على هذين الدليلين .

(و) الدليل السادس : فقد الدليل .

إن فقد المجتهد الدليل على حكم من الأحكام - بعد المبالغة في البحث عنه من أجل الوقوف عليه - دليل على عدم ذلك الحكم .

وذلك لأنه إذا بالغ في البحث عنه ، ولم يجده ، غاب على ظنه عدم وجوده .

وإذا ظن عدمه : ظن عدم ذلك الحكم . لأنه يلزم من عدم الدليل ، عدم

الحكم ، إذ لو كان الحكم موجوداً بدون دليل : للزم التكليف بما لم يعلمه المكلف ، وهو محال .

فإذا ثبت أنه يظن عدم الحكم عند فقد الدليل ، وجب عليه أن يعمل بمقتضى هذا الظن ^(١) .

(ب) الباب الثانى : فى المردودة .

وقد ذكر البيضاوى من هذه الأدلة ، دليلين :

(١) الدليل الأول : الاستحسان .

وقد قال به أبو حنيفة .

وأنكره جمهور الأئمة ، لظنهم ، أنه - رضى الله عنه - يريد به : الحكم

بما يميل إليه الإنسان ويهواه ، من غير دليل شرعى عليه .

ولا شك أن « الاستحسان » - بهذا المعنى - لا يمكن أن يقول به أبو حنيفة ،

لافتقار الأمة على امتناع القول فى الدين بالنشهى .

(١) انظر : نهاية السؤل ٣/١٢٢

ولذلك ، فسرهُ المتأخرون من الأحناف بتفسيرات أخرى ، ذكر منها البيضاوي ثلاثة ، مع بيان ما ورد عليها .

١ - أولها : أنه دليل بقدرح في نفس المجتهد ، وتقتصر عنه عبارته ، فلا يقدر على إظهارها .

وقد رد هذا : بأنه لا يصلح للاحتجاج به على غيره من المجتهدين : إذ لا يمكنهم الحكم عليه بصحة أو بطلان ، إلا بعد معرفته . والمفروض أنه عاجز عن بيانه .

٢ - وثانيهما : أنه قطع المسألة عن نظائرها ، لما هو أقوى معنا - أي أن يعدل المجتهد عن الحكم في مسألة يمثل ما حكم به في نظائرها ، إلى الحكم بخلافه - لدليل أقوى من الدليل الأول ، الذي كان عاماً : يشملها ويشمل نظائرها .

وذلك كتخصيص أبي حنيفة قول الناظر : « مالي صدقة » بالمال الزكوي دون غيره .

فإن قوله « مالي » عام ، يشمل الزكوي وغيره . فكان مقتضاه : وجوب التصديق بالجميع .

لكن ههنا دليل خاص أخرج غير الزكوي ، هو : قياس عبارة هذا الناظر على قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة »^(١) بجامع أن كلا منهما قد اقترن فيه المال بالصدقة . و « للمال » في الآية قاصر على الزكوي ، فكذلك : « المال » في قول الناظر .

وقد اعترض على هذا التفسير : بأن « الاستحسان » - حينئذ - ما هو إلا دليل خاص : من كتاب أو سنة أو غيرها ، عارض دليلاً عاماً . وخصه . وليس دليلاً جديداً .

(١) سورة التوبة آية (١٠٣) .

٣ — وثالثها : أنه ترك وجه من وجوه الاجتهاد - غير شامل شمول الألفاظ - لوجه أقوى منه ، يكون كالتارىء عليه .
وقد اعترض عليه : بأن حاصله يرجع إلى أن « الاستحسان » تخصيص العلة ، وليس دليلاً جديداً مستقلاً .

(ب) الدليل الثانى : قول الصحابى .

ذكر البيضاوى الخلاف فى حجىة قول الصحابة على من بعدهم فى الفروع الفقىية ، وقد حصره فى أربعة مذاهب :

١ — المذهب الأول : أنه حجة مطلقاً ، سواء أخالف القياس أم لا ، وسواء أكان منشرأ ولم يخالفه أحد أم لا .

٢ — المذهب الثانى : أنه لا يكون حجة مطلقاً ، وهذا هو المختار للبيضاوى .

٣ — المذهب الثالث : أنه إن خالف القياس كان حجة ، وإلا فلا .

٤ — المذهب الرابع : أنه يكون حجة ، بشرط أن ينشر ، ولم يخالفه أحد .

وقد استدل البيضاوى على المذهب المختار عنده ، بثلاثة أدلة :

١ — الدليل الأول : قوله تعالى : « فاعتبروا يا أولى الأبصار » ،

و « الاعتبار » هو الاجتهاد ، و « أولو الأبصار » هم المجتهدون .

فقد أوجب الله تعالى - على كل من بلغ درجة الاجتهاد - أن يجتهد ، ويمنعه من تقليد غيره .

ولو كان قول الصحابى حجة على من بعده من المجتهدين ، لما كانوا

ممنوعين من تقليده .

٢ — الدليل الثانى : أنه لو كان قوله حجة على من بعده ، لكان حجة

أيضاً - على غيره من الصحابة : لأن الدليل لا يكون خاصاً بقوم دون قوم ،

ولا فى زمان دون زمان . لكن : كونه حجة على باقى الصحابة باطل بالإجماع .

٣ — الدليل الثالث : أن قول الصحابة ليس بحجة في الأصول بالإجماع ، فلا يكون حجة في الفروع أيضاً : قياساً على الأصول . والجامع بينهما هو تمكين المجتهد - في الموضوعين - من الوقوف على الحكم بالدليل .

وقد احتج من ذهب إلى أنه حجة مطلقاً ، بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم ، اهتديتم » . فقد جعل الاهتداء ، لازماً للاقتداء بأى واحد منهم . فدل على كونه حجة ، وإلا : لم يكن المقتدى مهتدياً . وأجيب عنه : بأن الخطاب - في الحديث - إنما هو مع الصحابة دون غيرهم لكونه خطاب مشافهة .

ولا يجوز - أيضاً - أن يكون شاملاً للمجتهدين منهم : لأنه لا يجوز للصحابي المجتهد أن يقلد صحابياً آخر ، كما تقدم . فتعين أن يكون الخطاب للعوام من الصحابة .

وقد احتج أصحاب المذهب الثالث : بأن مخالفته للقياس ، دليل على أنه قد اطلع على خبر من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاتبعه وعمل به ، وترك القياس المخالف له بسببه .

إذ لو ترك القياس بدون ذلك : لكان تاركاً لما هو حجة شرعية يجب العمل بها ، من غير دليل يعارضها ، وذلك يقدر في عدالته ، مع أن عدالته ثابتة .

وعلى ذلك ، يكون قوله حجة : لاستلزامه الحجة ، لآلذاته .

وأجيب عنه : بأنه يحتمل أن يكون قد خالف القياس لشيء آخر ظنه دليلاً ، ولكنه ليس كذلك في نفس الأمر .

(مسألة) في حكم تفويض الله تعالى الحكم إلى نبي أو عالم .

عقد البيضاوى هذه المسألة لتعلقها بمباحث الأدلة . وذكر فيها اختلاف

الأصوليين في أنه : هل يجوز عقلاً أن يفوض الله تعالى الحكم إلى نبي أو عالم ؟

١ — قالت المعتزلة: لا يجوز عقلاً .

٢ — وقال موسى بن عمران: يجوز، ووقوعه .

٣ — وتوقف الشافعي - رضى الله عنه - في الجواز - وهو المختار -

للبيضاوى .

وقد ذكر استدلال المعتزلة على دعواهم : بأن أحكام الله تعالى تابعة لمصالح العباد ، فلو جاز التفويض : لأدى إلى جواز تخلف الحكم المختار عن المصلحة ، لعدم علم المفوض إليه بالمصلحة في الواقع ، وذلك باطل .

وقد أجاب البيضاوى عن ذلك بأمرين :

١ — الأول : بأن هذا الدليل مبنى على أنه يجب على الله تعالى رعاية

المصالح في تشريع الأحكام ، ونحن لا نسلمه .

٢ — الثانى : بأننا لو سلمنا ذلك ، قلنا : لم لا يجوز أن يكون اختيار العبد

لحكم أمارة على وجود المصلحة فيه ؟ وذلك بأن يلهمه الله تعالى إلى اختيار ما فيه المصلحة ، أو يعلم الله أنه لن يختار إلا ذلك .

ثم ذكر استدلال موسى بن عمران على الوقوع بأمرين :

١ — أولاً : بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد أن قتل النضر بن الحارث

ثم سمع شعر أخته - قال : « لو بلغنى هذا الشعر قبل موته ، لقتت عليه » .

فقوله هذا ، يدل على أن الحكم كان مفوضاً إلى رأيه ، إذ لو كان مأموراً

بقتله لقتله : سمع شعرها أو لم يسمعه .

٢ — وثانياً : بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد خطب الناس ،

فقال : « أيها الناس : إن الله كتب عليكم الحج »^(١) ، فقال الأقرع بن

(١) رواه ابن ماجه ، في كتاب المناسك ، باب فرض الحج ٢/٩٦٣ ، ورواه أيضا

أبو داود والنسائي .

حابس^(١) : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت - صلى الله عليه وسلم - حتى قالها ثلاثاً ، فقال : « لو قلت : نعم ، لوجب علينا استقطعم » .
فهذا يدل على أنه كان مفوضاً إلى اختياره .
وقد أجاب البيضاوى : بأن هذا كله لا يدل دلالة ظاهرة على التفويض ، لاحتمال أن تكون الأحكام فيها قد ثبتت للنبي - صلى الله عليه وسلم - بنصوص محتملة الاستغناء .

الكتاب السادس : فى التعادل والتراجع

لما كانت الأدلة الشرعية السمعية ، أدلة ظنية ، من حيث دلالتها ، أو من حيث ثبوتها ، أو من جهتها معا ، وكانت الظنيات كثيراً ما تعارض في دلالتها ، وإفادتها لدلولاتها من الأحكام المختلفة ؛ وكان لا يمكن العمل بجمعها عند تعارضها ، ولا يمكن العمل بأحدها دون غيره المعارض له ، بدرن أمر يرجح ويقدم العمل به .

لهذا : عنى الأصوليون عناية فائقة ، بمباحث التعادل والتراجع بين الأدلة المتعارضة المتعادلة . وقد عقد البيضاوى هذا الكتاب للكلام على هذه المباحث الخاصة ، وقسمه إلى أبواب أربعة :

١ - الباب الأول : فى تعادل الأمارتين فى نفس الأمر .

بين البيضاوى : أن التعادل بين الأمارتين - أى الدليلين الظنيين - اتفق الأصوليون على جوازه ، بالنسبة إلى نفس المجتهد واعتقاده .

(١) هو : الأقرع بن حابس بن عقال الجاشمى ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان من سادات العرب فى الجاهلية ، توفى سنة (٥٣ هـ) ، [الأعلام ١٢٣/١] .

واختلفوا في جوازه ، في نفس الأمر .

١ - ففهمه أبو الحسن السكرخي .

٢ - وجوزه الجمهور ، وهو المختار ، لأنه لا يمتنع أن يخبر أحد العدلين

عن وجود شيء ، ويخبر العدل الآخر عن عدم هذا الشيء .

وعلى هذا اختلفوا في حكم التعادل عند وقوعه :

١ - فذهب القاضي الباقلاني ، وأبو علي ، وابنه : إلى أن المجتهد يتخير

بين الدليلين المتعادلين . وهذا هو المختار للبيضاوي .

٢ - وذهب بمض الفقهاء : إلى أن هذين الدليلين يتساقطان ، ويرجع

المجتهد إلى البراءة الأصلية .

ثم إذا قلنا بالتخير : فإن كان في أمر يتعلق بالمجتهد نفسه ، عمل بما شاء

منهما دون الآخر .

وإن تعلق بغيره : فإن كان في استفتاء ، خير المجتهد المستفتى في العمل بأحد

الحكمين .

وإن كان في حكم - أي قضاء - لم يخبر الخصمين ، بل : يجب عليه الحكم

بأحدهما على التعمين ، لأنه منصوب لدفع الخصومات ، ولو خيرا : لم تنقطع

الخصومة بينهما ، لأن كل واحد منهما يختار ما هو أوفق لهواه .

ولو حكم بأحد الحكمين في قضية : لم يجوز له بعد ذلك أن يحكم بالحكم

الآخر في قضية أخرى ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي بكر - رضی الله

عنه - : « لا تقض في شيء واحد بحكمين مختلفين » ^(١) .

(مسألة) في حكم تعارض القولين المقولين عن مجتهد واحد .

بين فيها : أنه إذا نقل عن مجتهد واحد ، في مسألة واحدة ، قولان متفايان :

(١) رواه النسائي ، في كتاب آداب القاضي ، باب النهي عن أن يقضى في قضيتين

٢١٦/٨ والصواب كما رواه النسائي أنه « لأبي بكر » .

فإن كان ذلك في موضع واحد - بأن يقول مثلاً : « هذه المسألة فيها قولان » فلا يصح أن يكون مراده أنهما له في ذلك الوقت ، لما في ذلك من الجمع بين التقيضين .

وحيثئذ : يظفر في قوله هذا . فإن ذكر بعده ما يدل على تقوية أحدهما - كأن يقول : القول الغلاني أشبه . أو يفرع عليه . كان هذا القول مذهبه فيقلده فيه دون الثاني .

وإن لم يذكر شيئاً من ذلك : فإنه يدل على توقفه في المسألة ، لفقدان الرجحان عنده .

ويكون قوله : « فيها قولان » محتملاً أن يريد به : فيها احتمالان عنده على سبيل المساواة . ومحتملاً أن يريد به : فيها مذهبان لغيره من سبقه ، وهما متساويان في نظره .

(ب) وإن نقل عنه أحد القولين في موضع ، ونقل عنه القول الآخر في موضع آخر : فإن علم القول المتأخر منهما ، فهو : مذهبه . ونحكم على القول الأول بأنه قد رجح عنه .

وإن لم يعلم المتأخر منهما : حكى عنه القولان ، من غير أن نحكم على أحدهما بالرجوع عنه .

ثم ذكر أن وقوع القولين من الشافعي - رضي الله عنه - يدل على علو شأنه في العلم والدين .

(١) أما علو شأنه في العلم : فلأن من كان أغوص نظراً ، وأتم وقوفاً على شرائط الأدلة ، كانت الإشكالات الموجبة للتوقف عنده أكثر .

ولأن طول اشتغالهم بالبحث في الأدلة ، كثيراً ما يجعلهم يرجعون عما سبق لهم من الأقوال .

(ب) أما علو شأنهم في الدين : فلا أنهم لما لم يظهر لهم وجه الرجحان صرحوا به جزم ، ولم يستندوا كفوفا من الاعتراف بذلك .

ولأن رجوعهم عن رأيهم الأول ، إلى رأيهم الثاني ، دليل على أنهم ينشدون الحق ، ولا يتعصبون لمذهبهم^(١) .

٢ - الباب الثاني : في الأحكام السككية للتراجيح .

عرف البيضاوى التراجيح بأنه : تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ، ليعمل بها .

وذلك لا يحصل بالتحكم المحض ، بل لابد من اقتران إحدى الأمارتين بأمر يقويها على الأخرى ، وعمل المجتهد بالأمانة الراجعة واجب ، لإجماع الصحابة على ذلك : فقد رجحوا خبر عائشة - رضى الله عنها - في وجوب الفسل من التقاء الختانين بدون إنزال ، وهو قولها : « إذا التقى الختانان ، فقد وجب الفسل : فطلته أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاعتسلنا » ، على خبر أبو هريرة - رضى الله عنه - الذى يبنى ذلك . وهو قوله عليه السلام : « إنما الماء من الماء »^(٢) .

وذلك : لأن أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - أعلم بفعله في هذه الأمور من الأجانب . ثم ذكر في هذا الباب مسائل :

(مسألة) في بيان اختصاص التراجيح بالدلائل الظنية .

بين أن التراجيح يختص بالدلائل الظنية ، ولا يقع في القطعيات : سواء أ كانت عقلية ، أم نقلية .

(١) انظر : معراج النهاج ص ٥٨٩ ، والإبهاج ١٣٤/٣ وما بعدها .

(٢) رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدرى ، [انظر : سبل السلام ٨٤/١ -

٨٦ ، ونيل الأوطار ١/٢٦٠ ، ٢٦١] .

وذلك : لأن الترجيح متوقف على وقوع التعارض ، ووقوعه في القطعيات
محال : لأنه يستلزم اجتماع التقيضين ؛ لأن القطعي مدلوله واقع قطعا .

فلو تعارضا : كان مدلولاهما المتنافيان ، واقمين قطعا .

(مسألة) في بيان أنه يشترط في الترجيح ، عدم إمكان العمل بكل من

الأمرتين ، ولو من وجه .

بين البيضاوي أنه يشترط في الترجيح بين الأمرتين : أن لا يمكن العمل

بكل واحد منهما ، ولو من وجه ، فإن أمكن ذلك : فلا يصار إلى الترجيح ،

لأن إعمال الدليلين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر بالكلية ، لكون

الأصل في الدليل هو الإعمال .

ثم إن العمل بكل واحد منهما - من وجه ، دون وجه - يكون على

ثلاثة أنواع :

١ - النوع الأول : أن يكون الحكم قابلا للتبويض ، فيثبت بعضه

لأحدى الإمرتين ، ولا يثبت البعض الآخر للأمر الأخرى .

٢ - النوع الثاني : أن يتعدد حكم كل واحد من الدليلين ، فنحمل أحدهما

على حكم غير الحكم الذي نحمل عليه الآخر .

٣ - النوع الثالث : أن يكون حكما الدليلين قد تعلقا بمام له نوعان ،

فيخص أحدهما بنوع منهما ، ويخص الآخر بالنوع الآخر .

كقوله - صلى الله عليه وسلم - : « ألا أخبركم بخبر الشهود؟ فقيل : نعم ،

فقال : « أن يشهد الرجل قيل أن يستشهد » مع قوله في خبر آخر : « ... ثم

ينشو الكذب ، حتى يشهد الرجل قيل أن يستشهد » .

فيحمل القول الأول : على حق الله تعالى ، ويحمل القول الثاني :

على حقنا .

(مسألة) في بيان أحوال النصين المتعارضين ، وحكم كل حال منها : من حيث الترجيح وغيره . بين البيضاوى : أن النصين المتعارضين ، إما أن يتساويا في القوة : بأن يكونا معلومين ، أو مظنونين . وإما أن لا يتساويا فيها : بأن يكون أحدهما معلوماً ، والآخر مظنوناً .

وعلى كل ؛ فإما أن يتساويا في العموم : بأن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر . وإما أن لا يتساويا فيه : بأن يكون أحدهما أعم مطلقاً من الآخر ، أو يكون كل منهما أعم من الآخر من وجه .
فإن تساويا في القوة والعموم :

فإن علم المتأخر منهما بعينه ، فهو : ناسخ للآخر .
وإن علم أن أحدهما . ولكن جهل عينه : فإن كانا معلومين : تساقطا ، ووجب الرجوع إلى غيرهما . لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون هو المنسوخ على السواء .

وإن كانا مظنونين ؛ وجب الترجيح ، وعمل بالراجح .

وإن لم يتساويا في القوة : بأن كان أحدهما معلوماً ، والآخر مظنوناً ، رجح القطعى وعمل به ، سواء أ كان عامين ، أم كانا خاصين ، أم كان المتطوع به خاصا والمظنون عاماً .

وإن لم يتساويا في العموم . فإما أن يكون أحدهما أعم من الآخر مطلقاً ، وإما أن يكون كل منهما أعم من الآخر من وجه .

ففي الأول : يرجح الخاص على العام ، ويعمل به ، جمعا بين الدلتين : سواء أعلم تأخره عن العام ، أم لا . وسواء ؛ أ كان الخاص معلوماً والعام مظنوناً ، أم العكس . لأن تخصيص المعلوم بالمظنون جائز ، بخلاف النسخ .

وفي الثانى : يطلب الترجيح لأحدهما ، من جهة أخرى : غير الخصوص .
التساويهما : في أن كلا منهما أخص من الآخر .

فإن لم يمكن الترجيح : خير المجتهد في العمل بأحدهما .

(مسألة) في الترجيح بكثرة الأدلة .

ضمن البيضاوى هذه المسألة : ما إذا تعارض دليلان ، ووافق أحدهما دليل

ثالث . فهل يجوز أن يرجح هذا الدليل على الآخر ؟

اختار البيضاوى جواز ترجيحه عليه : وذلك ، لأن كل واحد - من

الدليلين المتفقين - يفيد ظناً ، وإلا لم يكن دليلاً .

والظن الحاصل من أحدهما ، غير الظن الحاصل من الآخر ، لاستحالة اجتماع

مؤثرين على أثر واحد . والظنان أقوى من الظن الواحد؛ الحاصل من المعارض

والعمل بالأقوى واجب .

وقيل : إنه لا يجوز ترجيحه عليه ؛ لأنه لو جاز الترجيح بكثرة الأدلة ،

لكانت الأقيسة المعارضة لخبر مقدمة عليه . لكن الثالي باطل بالاتفاق .

وقد أجاب البيضاوى عنه : بأن تلك « الأقيسة » ، إن أحمد أصلها المقيس

عليه فيها : كانت - في الحقيقة - قياساً واحداً ، فيقدم الخبر عليه : لأن الخبر

أقوى من قياس واحد .

وإن لم يتحد أصلها : كانت أقيسة متعددة ، في الواقع أيضاً . ولا نسلم

تقديم الخبر عليها ، بل تكون هي المقدمة عليه .

٣ - الباب الثالث : في ترجيح الأخبار .

حاصل ما ذكره البيضاوى في هذا الباب : أن الترجيح بين الأخبار

المعارضة يقع على وجوه سبعة .

١ - الوجه الأول : الترجيح بحال الراوى .

فيرجع أحد الخبرين المتعارضين : بكثرة روايته ، وبقلة الوسائط بين روايته

ورواية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وبقته راويه ، وبملمه بالعربية ،

وبأفضليته في الفقه أو العربية ، وبحسن اعتقاده ، وبكونه صاحب الواقعة المروية ،

وبكونه جليس المحدثين ، وبكونه مختبراً - أى ثابتة عدالته باختباره - وبثبوت عدالته - برواية العدل عنه مع علمه بروايته - وبكثرة المزيكين له في العدد ، أو بحسبهم عن أحوال الرواة ، أو علمهم بالعلوم الشرعية . وبكونه أقوى حفظاً أو أزيد ضبطاً ، وأشد اعتناءً بالحديث ولو لألفاظه - عليه الصلاة والسلام - من الآخر ، وبدوام عقله ، وبشهرة بين الناس بعلو شأنه ، ورفعة قدره ، وبشهرة نسبه ، وبمعرفة اسمه على التعمين ، وبتأخر إسلامه .

٢ - الوجه الثاني : الترجيح بوقت الرواية .

فيرجح خبر راوى الأحاديث في البلوغ فقط ، على خبر راويها في الصبا والبلوغ ، لاحتمال أن يكون هذا الخبر مما رواه حال الصبا .

ويرجح خبر متحمل الأحاديث وقت البلوغ ، على خبر متحمل في الصبا ، أو متحمل بعضها في الصبا والبعض الآخر في البلوغ ، لأن البالغ أكمل من الصبي ، لاحتمال أن هذا الخبر مما تحمله حال الصبا .

٣ - الوجه الثالث : الترجيح بكيفية الرواية .

فيرجح الخبر المتفق على رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - على الخبر المختلف في رفعه إليه ، ويرجح الخبر المحكى سبب نزوله ، على الخبر المحكى بدونه . ويرجح الخبر المحكى بلفظ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الخبر المحكى بمعناه . ويرجح الخبر الذي لم يذكره راوى أصله المروى عنه ، على الخبر الذي تردد راوى الأصل في أنه روى عنه . فإن جزم راوى الأصل بإسكاره ، فهو مردود .

٤ - الوجه الرابع : الترجيح بوقت ورود الخبر .

فيرجح الخبر المدنى ، على الخبر المسكى . والخبر المشعر بعلو شأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على ما لم يشعر به وبديل عليه ؛ إذ الظاهر تأخر الأول عن الثاني .

ويرجح الخبر المتضمن للتخفيف ، على الخبر المتضمن للتعاظم ؛ لظهور تأخره عنه .

ويرجع الخبر المطلق - أى المطلق عن التقييد بوقت - على الخبر المروى فى وقت
مقدم التاريخ - أى المقيد بوقت مقدم - لاحتمال ورود المطلق فى آخر
عهد التشريع .

ويرجع الخبر المؤرخ بتاريخ مضيق ، على الخبر المطلق الخالى عن التاريخ ،
إذ الأول أظهر تأخيراً . ويرجع الخبر المتحمل الذى يحمله الراوى فى الإسلام ،
على الخبر المتحمل فى الكفر ، أو المتردد بين تحمله فى الكفر والإسلام .
٥ - الوجه الخامس : الترجيح بلفظ الخبر .

فيرجع الخبر الفصيح على غير الفصيح ، ولا يرجع الخبر الأوضح على الفصيح
ويرجع الخبر الخاص على الخبر العام . ويرجع الخبر العام غير المخصص ، على
الخبر العام المخصوص . ويرجع الخبر الذى هو الحقيقة ، على الخبر المتعمل مجازاً .
ويرجع الخبر الذى هو المجاز الأشبه بالحقيقة ، على الخبر المجاز الأقل شهاً بها .
ويرجع الخبر المشتمل على الحقيقة الشرعية ، على الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية
أو اللغوية ويرجع الخبر المستغنى عن الإضمار على الخبر المفتقر إليه . ويرجع الخبر
الدال على المراد من وجهين ، على الخبر الدال عليه من وجه واحد . ويرجع الخبر
الدال على المراد بغير وسط - أى واسطة - على الخبر الدال عليه بواسطة .
ويرجع الخبر الدال على الحكم مع إيمائه إلى علته ، على الخبر الدال عليه بدون
إيماء إليها . ويرجع الخبر الذى ذكر معارضه معه ، على الخبر الذى لم يذكر معه
معارضه . ويرجع الخبر المقرون بالتهديد ، على الخبر الخالى عنه .

٦ - الوجه السادس : الترجيح بالحكم .

فيرجع الخبر المبنى لحكم الأصل ، على الخبر الناقل لذلك الحكم - أى
الرافع له . لأن المبنى متأخر عن الناقل : إذ لو لم يتأخر عنه لم يكن له فائدة جديدة
غير التأكيد .

ويرجع الخبر المحرم للفعل ، على الخبر المبيح له . لقوله - عليه السلام -

« ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال »^(١) . لأن الاحتياط يقتضى الأخذ بالتحريم . وأما إذا تعارض الخبر المحرم مع الخبر الموجب ، فقول : إنهما يتعادلان ويتساويان . وهو اختيار البيضاوى .

ويرجح الخبر المثبت للطلاق أو العتاق ، على الخبر النافي له ، لأن الأصل عدم قيد النكاح ، وملك اليمين .

ويرجح الخبر النافي للحد ، على الخبر الموجب له ، لأن الحد ضرر ، والضرر منفي عن الإسلام ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لا ضرر ولا إضرار في الإسلام » ، ولأن نافي الحد قد أورث شبهة في الجنابة ، فيكون الحد مدرأ ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « إدروا الحدود بالشبهات »^(٢) ، فلا يبقى المثبت له معمولاً به .

٧ - الوجه السابع : الترجيح بعمل أكثر السلف .

فيرجح الخبر الذى عمل أكثر السلف بمقتضاه وموجبه ، على الخبر الذى عمل الأقل به ، لأن الأكثر يوفقون للصواب الذى لا يوفق له الأقل ، فعمل الأكثر إن لم يكن موجباً بنفسه ، لسكته يصلح حينئذ للترجيح به .

وهذا فى غير الصحابة ، أما الصحابة : فإن قول بعضهم كاف فى الرجوعان .

٤ - الباب الرابع : فى ترجيح الأقيسة .

يتلخص ما ذكره البيضاوى عن هذا ، فى أن ترجيح بعض الأقيسة على

بعض عند تعارضها ، تقع على خمسة أوجه :

١ - الوجه الأول : للترجيح بحسب العلة .

(١) رواه البخارى فى كتاب البيوع ، باب الحلال بين والحرام بين ٦٩/٣ ، ٧٠ ،

ومسلم فى كتاب المساقاة والمزارعة ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات ، وأبو داود فى

كتاب البيوع ، باب اجتناب الشبهات ٢١٨/٢ .

(٢) رواه الترمذى عن عائشة - رضى الله عنها - وابن ماجه وصححه الحاكم ،

[انظر سبل السلام ١٥/٤] .

فيرجع القياس للمعلل بالوصف الحقيقي - الذى هو مظافة الحكم - على القياس
المعلل بنفس الحكمة .

ويرجع التعليل بالحكمة ، على التعليل بالوصف العدمى .
ويرجع التعليل بالوصف العدمى ، على التعليل بالحكم الشرعى .
ويرجع التعليل بالوصف البسيط ، على التعليل بالوصف المركب .
ويرجع التعليل الذى يكون فيه الوصف وجوديا ، والحكم وجوديا ، على
ما إذا كان أحدهما عدميا ، أو كانا عدميين .

ويرجع تعليل العدمى بالعدمى ، على ما إذا كانا أحدهما وجوديا .

٢ - الوجه الثانى : الترجيح بحسب دليل العملىة .

والمقصود بدليل العملىة : الطريق الذى يدل على عملىة الوصف لحكم الأصل .
وقد يكون هذا الدليل نقلياً : كالنص للقاطع والظاهر ، أو إجماعاً ، ولم
يذكره البيضاوى ، أو عقلياً : كالمفاسبة والدوران والسبر والشبه والطرء .
فيرجع القياس الذى ثبت عملىة وصفه بالقص القاطع ، على القياس الذى
ثبتت عملىة وصفه بالنص الظاهر .

ويرجع القياس الذى ثبتت عملىة وصفه بألفاظ ظاهرة ، على الثابت عملىة
وصفه بنير ذلك .

ثم بين البيضاوى : أن الألفاظ ثلاثة : اللام ، وأن ، والباء .

فأقواها اللام : لأنها أظهر . وأما الباء ، وأن ؛ فظاهر كلامه أنهما
متساويان .

ثم انتقل إلى ما كان دليله عقلياً فذكر أنه :

ترجح العلة الثابتة بالمفاسبة ، على العلة الثابتة بالدوران وغيره من سائر

الطرق العقلية .

ثم إن المناسبة قد تكون من الضروريات الخمس ، وقد تكون من الحاجيات
وقد تكون من التحسينيات ، وترجع الضروريات ، ثم الحاجيات ، ثم
التحسينيات .

وترجع الضرورية الدينية ، على الضرورية الدنيوية .

ثم الوصف المناسب قد يناسب نوعه نوع الحكم ، وقد يناسب نوعه جنس
الحكم ، وقد يكون بالعكس ، وقد يناسب جنسه جنس الحكم
وعلى هذا : فالأول مدمم على الأقسام الهامة ، والثاني والثالث كالتعارضين
وهما مقدمان على الرابع .

ويرجع المناسبة الجلية ، على المناسبة الخفية .

ويرجع ما ثبت اعتبار جنسه القريب على ما ثبت اعتبار جنسه البعيد .

وبإلى هذا كله أشار البيضاوي بقوله : « الأقرب اعتباراً فالأقرب » .

وترجع العملية الثابتة بالدوران على الثابتة بالسبر أو غيره من الطرق العقلية
الباقية . والدوران في محل أرجح في العملية من الدوران في محلين .

وترجع العملية الثابتة بالسبر ، على العملية الثابتة بالشبه .

وترجع العملية الثابتة بالشبه ، على الثابتة بالإيماء .

وترجع العملية الثابتة بالإيماء على العملية الثابتة بالطرد .

٣ - الوجه الثالث : الترجيح بحسب دليل حكم الأصل .

فيرجع القياس الثابت حكم أصله بالنص : كتاباً كان أو سنة . على القياس
الثابت حكم أصله بالإجماع ، ذلك لأن الإجماع فرع عن النص ، لأن حجتيه
ثبتت بالأدلة اللفظية . ولا شك أن الأصل مقدم على الفرع .

٤ - الوجه الرابع : الترجيح بحسب كيفية الحكم .

فيرجع المبتقى للبراءة الأصلية ، على الناقل لها . والمحرم للفعل ، على المبيح له .

وللمثبت للطلاق ، على الذى نفاه . والغافى للحد ، على الذى أثبتته ، إلى غير ذلك مما تقدم .

٥ — الوجه الخامس : الترجيح بأمر آخرى .

وقد حصر البيضاوى هذا الوجه فى ثلاثة أمور :

١ — الأمر الأول : فهو موافقه الأصول فى العلة .

فيرجح للموافق لأصول شرعية فى علقته ، على ما لا يوافقها .

٢ — الأمر الثانى : هو : موافقه الأصول فى الحكم .

فيرجح القياس للموافق لأصول شرعية فى الحكم ، على ما لا يوافقها .

٣ — الأمر الثالث : فهو الاطراد فى الفروع .

فيرجح القياس الذى تكون العلة فيه مطردة ، على القياس الذى لا تكون

العلة فيه مطردة ، بل مثبتة للحكم فى بعض الفروع دون البعض ، لأن المطردة

مجمع عليها ، بخلاف المنقوضة .

الكتاب السابع : فى الاجتهاد والإفتاء

وقد قسمه إلى بايين :

١ — الباب الأول : فى الاجتهاد .

عرفه البيضاوى بأنه : استقراغ الجهد فى درك الأحكام الشرعية .

وقسمه إلى فصلين .

١ — الفصل الأول : فى المجتهدين .

وقد ذكر فيه ثلاث مسائل :

(المسألة الأولى) فى اجتهاد الرسول .

ذكر البيضاوى : أن الاجتهاد فى حق الرسول جائز وواقع . واستدل على

ذلك بأدلة :

١ - أولها : عموم قوله تعالى : « فاعتبروا يا أولى الأبصار » ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - أعظم الناس بصيرة وأكثرم خبرة بشرائط القياس . وذلك يقتضى اندراجة فى عموم الآية .

٢ - ثانيها : إذا غلب على ظنه - صلى الله عليه وسلم - أن الحكم فى الأصل مطلقاً بوصف ثم ظن حصول ذلك الوصف فى صورة أخرى ، فإنه يلزم أن يحصل له الظن بانتقال الحكم إليها ، ترجيحاً للراجح ، والعمل بالراجح واجب .

٣ - ثالثها : أن العمل بالاجتهاد أشق من العمل بالنص .

٤ - رابعها : أن العمل بالاجتهاد أدل على الفطانة والذكاء من النص ، لقوته على النظر الدقيق ، فلا يتركه - صلى الله عليه وسلم - لسكونه نوعاً من الفضيلة .

ثم ذكر البيضاوى دليلين للمؤمنين ، وأجاب عنهم .

(المسألة الثانية) فى اجتهاد الأمة .

اتفق العلماء على جواز الاجتهاد بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - واختلفوا فى جواز الاجتهاد فى عصره - صلى الله عليه وسلم - وقد اختلف البيضاوى الجواز مطلقاً .

واستدل على الجواز : بأنه لا يمنع أن يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - للعاضرين لقد أوحى إلى أنكم مأمورون بالاجتهاد والعمل به .

ثم ذكر استدلال المساع : بأنه عرضة للخطأ والنص آمن . وأجاب عنه .

(المسألة الثالثة) فى شروط الاجتهاد .

حصر فيها شروط الاجتهاد وهى :

كون المكلف متمكناً من استنباط الأحكام الشرعية . وهذا يتطلب :

(١) معرفة كتاب الله ، ويكفى أن يعرف منه ما يتعلق بالأحكام .

- (٢) معرفة سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
 - (٣) معرفة المسائل المجمع عليها .
 - (٤) أن يعرف القياس وشرائطه المثيرة .
 - (٥) كيفته النظر ، فيعرف شرائط الحدود والبراهين ، وكيفية تركيب مقدماتها واستنتاج المطلوب منها .
 - (٦) أن يكون عالماً بالعربية .
 - (٧) معرفة الناسخ والمنسوخ .
 - (٨) معرفة حال الرواة ، في القوة والضعف ، ومعرفة طرق الجرح والتعديل ولا يحتاج المجتهد إلى علم الكلام والفقهاء لأنه نقيضه .
- ٢ - - الفصل الثاني : في حكم الاجتهاد .

بين فيه البيضاوي الخلاف الوارد في تصويب المجتهد في مسائل الفروع ، وبني هذا الخلاف على الخلاف في أن كل من قال : بأن لكل صورة حكما معينا . وعليه دليل قطعي أو ظني . قال : بأن المصيب واحد . ومن لم يقل بذلك صوب الكل .

وقد اختار البيضاوي ما صحح عن الشافعي - رضى الله عنه - : أن في الحادثة حكما معينا عليه أمانة من وجدها أصاب ، ومن فقدتها أخطأ ولم يأثم . ثم استدل على ذلك بدليلين : عتلى ، ونقلى .

أما العتلى : فهو أن الاجتهاد مسبق بالدلالة ، لأنه طلب دلالة الدليل على الحكم . وطلب الدلالة متأخر عن الدلالة . فثبت أن الاجتهاد مسبق بالدلالة ، والدلالة متأخرة عن الحكم . فيلزم أن يكون الاجتهاد متأخر عن الحكم بمرتبتين . وحينئذ فلو تحقق الاجتهاد ان لاجتماع النقيضان ، لاستلزامه حكيم متناقضين في نفس الأمر .

وأما الفعلى : قوله - صلى الله عليه وسلم - : « من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر »^(١) ، دل على أن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب .
ثم أورد احتجاج الخصم القائل : بأنه ليس لله في الواقعة حكم معين بل حكما تابع لظن المجتهد . ثم فقد دليله .

وفرع على ذلك فرعان :

١ - الفرع الأول : في طريق فصل الحادثة التي لا يمكن الصلح فيها .

٢ - الفرع الثانى : في نقض الاجتهاد .

٣ - الباب الثانى : في الإفتاء .

متصود هذا الباب محصور في المفتى ، والمستفتى ، وما فيه الاستفتاء ، وانذار ذكر فيه ثلاث مسائل :

(المسألة الأولى) في المفتى .

ذكر فيها أنه يجوز للمجتهد أن يفتى إذا انصف بالشروط المعتبرة في الراوى . وقد اختار جواز الإفتاء لمقلد الحى : لأنه ناقل ، فجاز كناقل الحديث .

أما تقليد الميت : ففي الإفتاء بقوله خلاف يبنى على جواز تقليده .
وقدم البيضاوى الدليل على أنه : لا يجوز الإفتاء لمقلد الميت : لأن الميت لا قول له بدليل انعقاد الإجماع على خلافه .

ثم اختار جواز الإفتاء لمقلد الميت ، لأن الإجماع قد انعقد في زماننا على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى ، لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد .
والإجماع حجة .

(١) رواه البخارى في كتاب الاعتصام ٢١ ، كما رواه مسلم ، والترمذى ، والنسائى ١٩٧/٨ .

(المسألة الثانية) في المستفتى
بين فيها أنه يجوز الاستفتاء للعامي
واستدل عليه بأمرين :
١ - الأول : إجماع السلف عليه ، لأن العوام لم يكلفوا في شيء من
الأعصار بالإجهاد

٢ - الثاني : أن تكليفهم بالإجهاد يؤدي إلى تفويت معاشهم واستقرارهم
بالاشتغال لتحصيل أسياهم
ثم بين أن المجتهد لا يجوز له الاستفتاء : لأنه مأمور بالاعتبار
ثم أورد اعتراض الخصم ، على الاعتبار الوارد في الآية
وأجاب عنه مفنئداً بإياه

(المسألة الثالثة) فيما يجوز فيه الإستفتاء وما لا يجوز
بين فيها أنه يجوز للعامي الإستفتاء في الفروع ، واختلفوا في الأصول ،
فمنهم من جوز الإستفتاء فيه ، ومنهم من لم يجوزه ، وقد توقف البيضاوي
في هذا ، حيث قال : « وإنما فيه نظر ، وليكن هذا آخر كلامنا ، والله الموفق ،
والهادي للرشاد » (١) .

استنتاجات :

بعد هذا العرض لكتاب المنهاج للقاضي ناصر الدين البيضاوي ، وقفت
على أمور توضح معالم شخصية كمال أصولي
وقد أسفرت هذه الدراسة على الأمور الآتية :

١ - رتب القاضي ناصر الدين البيضاوي كتابه المنهاج : من جهة الشكل

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ١٢١ .

ترتيباً بديعاً متمشياً وقواعد الشكل الحديثة ، التي تقبها اليوم . فرتبه على مقدمة وسبعة كتب . وقسم المقدمة والكتب إلى : أبواب وفصول ومسائل . وقد جاء هذا موافقاً لتعريفه لأصول الفقه ، مرتباً ومقتضيات حال البحث .

٢ - أتى بمقدمة تعتبر أساساً ينبني عليه موضوع البحث - في الحكم ومعلقاته - فتنارهما على سبيل التقدمة ، لا على سبيل الأضالة ، شأن غير الأحناف .

٣ - تناولات عبارات المنهاج ، إشارات تفيد أموراً هامة ، وذلك على سبيل المثال . قوله « ودليله المتفق عليه بين الأئمة » إشارة إلى أن المخالفين في الإجماع والقياس ليسوا بأئمة يعتد بكلامهم .

وقوله في رسم الواجب « الذي يذم شرعاً تاركه » فيه إشارة إلى أن الذم لا يثبت عندنا إلا بالشرع ، خلافاً للمعتزلة . وأمثال ذلك ورد في المنهاج كثير .

٤ - سار في المنهاج : بعرض الرأي المختار مستدلاً عليه . ذاكراً رأى الخصم ، مفنداً إياه بالحجة البالغة ، غير تارك مجالاً لاحتجاج خصومه عليه .

٥ - جاءت أساليبه تحتمل أكثر من معنى ، مما جعل أسلوبه جامعاً لكثير من الاحتمالات التي لا يخرج عنها الموضوع . كما أن تعاريفه جاءت محكمة منتقاة ، وقد نالت من دقة التعبير ما افتقد عند غيره . فكانت جامعة مانعة .

٦ - جمع بين الاختصار في اللفظ ، وحصره للأقسام ، كصنيعه في عرضه لتقرير دليل أبي هاشم ؛ في كون اللغات اصطلاحية .

وذلك خلاف ما قرره الإمام وأتباعه ؛ حيث جعلوه دليلين ، فزهمهم بطلان دعوى الحصر .

٧ - كثيراً ما أحال إلى ما سبق أن بحثه - إن اقتضاه الأمر ، ولم يعد ذكره مكتفياً بما مر .

وإن كان قد تناوله بالبحث في بعض كتبه الأخر، لتعلق موضوعه بغير آخر كفن الكلام أو التفسير مثلاً ، اكتفى بالإحالة إليه ، ولم يدخل ما لم يتعلق بغير الأصول فيه . وهذه دقة يحمد عليها .

٨ — ترك بعض إجابات وردت في المحصول ، أشار صاحب الحاصل إلى ضعفها . وقد رأى البيضاوي ذلك فتركها تجنباً لتكثير البحث .

كما ترك ذكر بعض المذاهب والآراء المخالفة ، إذا كانت قد وصلت من الضعف درجة عدم الاعتداد بها .

٩ — كثيراً ما كان يستغنى عن ذكر التقسيم بوضع أمثلة لكل قسم . وأحياناً يترك نص القاعدة ويمثل لها بما يوضحها . وأحياناً يجيب عن أسئلة مقدره لم يذكر نصها ؛ وإنما اكتفى بالجواب ، لوضوح السؤال بمجرد طرح الجواب .

وهذا كله من طرق الإيجاز .

١٠ — خالف البيضاوي ، الإمام الرازي ، وتاج الدين الأرموي ، وسراج الدين الأرموي ، والآمدي ، وغيرهم : في أمور كثيرة ، فلم يما وقعوا فيه من الاعتراضات .

وقد حوى منهاجه أمثلة سبقهم فيها ، وأجاب عن شبهات سكت عنها صاحب المحصول والحاصل . فظهر بشخصية مستقلة ، لها معالم مميزة تجسدت في مصنفه « منهاج الوصول إلى علم الأصول » .

١١ — اعترض على بعض الإجابات : بأن فيها نظر . ولم يذكره اختصاراً : إما لوضوحه ، وإما لعدم أهميته .

كما أورد في بعض المسائل العملية ؛ التواعد الكلية : كقاعدة « الواجب لا يجوز تركه » .

١٢ — ترك البيضاوى الخوض فيما هو ظاهر معلوم ، وكأنه يرى أن هذه الأمور أصبحت معلومة بالضرورة ، فترك التعرض لها .

كما أنه ترك ذكر الأشياء المتفق عليها بين الأصوليين ، ولم يذكر من اختلافهم إلا ما هو ظاهر أو مشهور . أما غير ذلك فقد تركه تجنباً للإطالة .

١٣ — لم يقل الإتيان بآراء الحنفية عند ورود بعض الآيات التي فيها اختلاف في التقدير ، فإذا كان رأى الشافعية عبر بـ « نقول » وإن كان رأى الحنفية عبر بـ « يقول » ، فاستغنى بالضمير عن الظاهر اقتصاراً .

١٤ — ماجاء في المنهاج عن اللغات ، وما تناوله لها من تقسيات وتفريمات ، وما تعرض له من أبحاث لم يتعرض لها غيره من الأصوليين — كالاشتقاق — يدل على ضلوعه اللغوية ، وتمكنه من العربية .

١٥ — تطرق في بحث اللغات إلى ذكر ما يطوراً على الإنسان من عوامل نفسية ، وتركيبات فيسيولوجية ، تعترى الإنسان أثناء الكلام واللفظ ، ووضح إياها بأسلوب علمي دقيق .

١٦ — وقع في بعض نسخ المنهاج أشياء ليست من ألفاظ البيضاوى ، تنبه إليها بعض من قام بشرحها ، وزهوا عليها . ولم ينتبه إليها البعض فحملوها على أنها أخطاء وقع فيها البيضاوى .

كما أشار بعض الشراح إلى ألفاظ من المنهاج وزعموا أنها ركيكة العربية ، ومثل البيضاوى ، ولما له من ضلعة في العربية لا يفوته هذا . ربما كان هذا من وضع الحاقدين ، أو خطأ من الناسخ .

١٧ — أورد في المنهاج مذاهب وآراء لم ترد في الحصول ومختصراته ، الأمر الذي يدنع القول : بأنه اختصر الحاصل ، أو أنه اعتمد في منهاجه على الحصول ومختصراته فقط .

ويؤيدنا - هذا - في القول بأنه : اعتمد في تأليف منهاجه على ما راق له من الحاصل والمحصول وغيرهما من أمهات كتب الأصول ، فتعددت موارد منهاجه . وقد ميز البيضاوي ما فيها من غث وثمين ؛ فترك الغث ، ووزن المنهاج بكل ما حوته أمهات الأصول ، من كل ثمين .

ولا أكون مبالغاً - بعد هذه الدراسة - إن قلت : إن المنهاج موسوعة أصولية ، كتبت للخاصة ، بأحدث الطرق العلمية المعروفة الآن .

الخاتمة

دراسة أصولية مقارنة

تتناول فيها بالدراسة بعض التعاريف الأصوافية ، نوضح خلالها مكانة البيضاوى العلمية .

(١) تعريف أصول الفقه :

إن لفظ « أصول الفقه » قبل أن يطلق على هذا الفن المعروف : مركب إضافي ، يدل جزؤه على جزء معناه .

وبعد أن صار لقباً لهذا الفن ، صار مفرداً ، لا يدل جزؤه على جزء معناه .
ولبيان كل من المعنيين نقول :

١ - أولاً : بيان المعنى الإضافي :

لفظ أصول الفقه مركب من : مضاف ، ومضاف إليه ، وإضافة .

— فالمضاف لفظ « أصول » وهو جمع أصل ، وتعريفه بتعريف مفردة^(١) .

والأصل في اللغة : ما يبنى عليه غيره ، حسيماً كان أو عقلياً . كابتغاء المألوف

على علمه ، والدلول على دليله .

وفي عرف العلماء : بمعنى القاعدة . وهي القضية الكلية التي يعرف بها

أحكام جزئياتها .

وفي اصطلاح الأصوليين : بمعنى الدليل الإجمالي . وبمعنى الأمر المقيس عليه

غيره في الحكم . وبمعنى الحكم السابق المستصحب^(٢) .

(١) انظر : الإبهاج - للسبكي ١١/١ .

(٢) انظر : اللؤلؤ المنظوم - لأبي عليان ص ١٦٨ ، وعلم أصول الفقه لأبي النجاشي

ص ٧ ، ورسالة تحقيق مبادئ العلوم - للصالحى ص ٣٢ .

ويطلق في اصطلاح الفقهاء : على الدليل التفصيلي : كقولهم الأصل في وجوب الوضوء قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم^(١)) الآية .

— والمضاف إليه « الفقه » .

وهو في اللغة : يطلق على الفهم مطلقاً ، أو فهم الأشياء الدقيقة ، أو فهم غرض المتكلم^(٢) .

وفي اصطلاح الأصوليين هو : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية^(٣) .

— والإضافة : هي النسبة بين المضاف والمضاف إليه .

وإضافة اسم إلى معنى — كما هو الحال هنا — تفيد اختصاص المضاف إليه ، باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف^(٤) .

فالمراد بمعنى « أصول الفقه » الإضافي : أدلة الفقه من حيث هي أدلة . وهي شاملة للأدلة الإجمالية والتفصيلية . ولا تشمل مباحث الترجيح والاجتهاد بخلاف التعريف اللقبى ، فإنه لا يشمل الأدلة التفصيلية ، ويشمل مباحث الترجيح والاجتهاد^(٥) .

ولذلك اضطر الأصوليون إلى نقله من معناه الإضافي ، وجعله لقباً على الفن المشتمل على مباحث الأدلة الإجمالية ، ومباحث الترجيح ، ومباحث الاجتهاد .

٢ — ثانياً : بيان المعنى اللقبى .

وسمى باللقبى باعتبار أنه ملقب بهذا الاسم .

(١) سورة المائدة آية (٦) .

(٢) انظر . الإبهاج ١/١٥ .

(٣) انظر : التمهيد للأسنوى ص ٥ ، ومنية اللبيب لأبي عبد الله الأخرج ص ٣ .

(٤) انظر : اللؤلؤ المنظوم — لأبي عليان ص ١٦٨ .

(٥) انظر : حاشية الأزميرى على المرأة ١/٢٢ .

« وأصول الفقه » بمعناه اللقبى :

— قد يطلق على قواعد الفن ، أى مسأله السكايه التى يبحث فيها عن
أحوال موضوعه .

— وقد يطلق على إدراك هذه القواعد نفسها ، أى معرفتها والتصديق بها .
— وقد يطلق على ملسكة الاستحضار ، الحاصلة من مزاولة هذه القواعد
نفسها^(١) . والمعروف لهذه الفن ، له أن يختار فى تعريفه — أى معنى من هذه
المعاني الثلاثة ، ويعرفه به .

ولذلك فقد ذهب الأصويون فى تعريف « أصول الفقه » مذهبين :

١ — المذهب الأول : هو إطلاق « أصول الفقه » على قواعد الفن المعروفة .
وقد اختار هذا المذهب : الإمام الرازى ، فى المحصول . حيث عرفه بأنه :
« مجموع طرق الفقه الإجمالية ، وكيفية الاستدلال بها ، وكيفية الاستدلال بها » .
واختاره أيضاً الآمدى^(٢) : حيث قال : « هى ، أدلة الفقه ، وجهات دلالتها
على الأحكام الشرعية ، وكيفية حال الاستدلال بها ، من جهة الجملة لا من
جهة التفصيل .

واختاره أيضاً : ابن السبكي^(٣) ، حيث قال : « هو ، دلائل الفقه الإجمالية » .
وهو خطأ : لأنه غير شامل لمباحث الترجيح ، ومباحث الاجتهاد . لزعمه
أنها ليست من أصول الفقه .

فأحدث بذلك ما لم يسبق إليه ، وما ليس بمعتول . فالأصولى لا يسمى بذلك
إلا إذا كان عالماً بهما وخبيراً بأسرارهما^(٤) .

(١) انظر محاضرات فى تاريخ أصول الفقه — لأستاذنا الشيخ عبد القى ص ٨

(٢) انظر : الإحكام فى أصول الأحكام — للامدى ٤/١ .

(٣) انظر جمع الجوامع وشرحها ٣٢/١ ، ٣٣ .

(٤) انظر : محاضرات فى تاريخ أصول الفقه ص ٢٦ .

واختاره أيضاً الطوسي^(١) ، حيث قال : « هي أدلة الفقه ، وغيرهم . . »
٢ - المذهب الثاني : هو إطلاق « أصول الفقه » على إدراك قواعده ،
أو ملكة الاستحضار .

وقد اختاره ابن الحاجب في المختصر حيث قال : « هو العلم بالقواعد التي
يقوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية » .
واختاره أيضاً تاج الدين الأرموي في الحاصل ، ونقله عنه القاضي البيضاوي .
ولفظي « العلم والمعرفة » الواردان في التعاريف السابقة يطلقان على كل من
الإدراك والملسكة . ولا اعتبار لمن صرح بأنه لم يذهب أحد من الأصوليين
إلى تعريفه بالملسكة . لأنه كباقي العلوم في صحة تعريفه بذلك .

وقد اختلف صنيع الأصوليين ، حين تعرضوا لتعريف « أصول الفقه » :
فمنهم من عرفه أولاً بمعناه المركب أولاً ، ثم بمعناه اللقبى ثانياً . ومنهم من
اقتصر على تعريفه بالمعنى اللقبى فقط .

أما من عرفه بالمعنيين : فقد قصد التعرض لبيان معنى أجزائه ، لدلالة كل
من جزأيه على معنى المركب . وقد اتبع هذه الطريقة : الآمدي ، وابن الحاجب
والسكال ابن الهمام ، وابن المطهر الحلبي في تهذيب الأصول . والغزالي^(٢) .
والأزميري .

أما من عرفه بالمعنى اللقبى فقط : فقد ترك المعنى الإضافي ، لأنه بالنظر إلى
المعنى اللقبى قد أصبح مهملاً ، ولا يدل شيء من أجزائه على جزء هذا المعنى .
وقد نهج هذه الطريقة : القاضي البيضاوي ، وابن السبكي ، والطوسي ،
وصدر الشريعة ، وغيرهم .

(١) أنظر : عدة الأصول ، للطوسي ص ٣

(٢) الستصفي ٤/١

وكلا القصدین ناشيء عن وجهة معقولة سليمة ، وموافقه لقواعد
مقررة صحيحة.

ومن التعريفات التي أوردناها ، فلاحظ أن من الأصوليين من نظر إلى
فائدة أصول الفقه فعرّفه بنتحو ما عرفه به ابن الحاجب . ومنهم من نظر إلى
الموضوع بالذاتيات ، فعرّفه بنتحو ما عرفه به القاضي البيضاوي .
وسوف أقصر جهدي على شرح تعريف القاضي البيضاوي لأصول الفقه :
عرف البيضاوي « أصول الفقه » بأنه : « معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية
الاستفادة ، وحال المستفيد »^(١) .

فقوله « معرفة » كالجنس لسكونها تعريف لحقيقة اصطلاحية لا وجود لها في
الخارج ، وكما يراد بالعلم : إدراك النسبة ، ويسبق الجهل أو عدمه ، فكذلك
المعرفة^(٢) .

وقد عبر البيضاوي بلفظ المعرفة ، دون لفظ العلم ، لمناسبتها للمسائل الأصولية
إذ يكفي فيها الدليل الظني ، فيكون التصديق بها أعم من أن يكون
قطعياً أو ظنياً . بخلاف « العلم » فلا يطلق إلا على الدليل القطعي .
وقوله « دلائل » جمع دليل . والدليل في اللغة المرشد للشيء والكاشف
عن حقيقته . وفي الاصطلاح : ما يمكن بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري
سواء كان قطعياً أم ظنياً .

وبإضافته إلى « الفقه » أفاد العموم لأنه يجمع مضاف ، فيعم الأدلة المتفق
على حجيتها : كالكتاب والسنة والإجماع والقياس وما إليها ، والتصديق
بثبوت أحوالها ، سواء أكان ذلك التصديق على سبيل القطع أم على
سبيل الظن .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٢ .

(٢) انظر : بنية المحتاج ص ٦

وقد احترز بدلائل الفقه عن ثلاثة أشياء .

١ — معرفة غير الأدلة ، كمعرفة الفقه ونحوه .

٢ — معرفة أدلة غير الفقه ، كأدلة النحو والكلام .

٣ — معرفة بعض أدلة الفقه - كالباب الواحد من أصول الفقه .

وقوله « إجمالاً » مصدر يوصف به المذكر والمؤنث ، وهو حال من « دلائل » لأنه وصف لها في المعنى . وفيه إشارة إلى أن المعبر في حق الأصولى ، معرفة مجموع الأدلة من حيث الإجمال ، فاحتراز به عن علم الفقه ، وعلم الخلاف .

وقوله « وكيفية الاستفادة منها » معطوف على « دلائل الفقه » - أى ومعرفة كيفية استنباط الفقه من تلك الدلائل ، وذلك يرجع إلى معرفة شرائط الاستدلال ، فلا بد للأصولى من معرفة تعارض الأدلة ، ومعرفة الأسباب التى يترجح بها بعض الأدلة على بعض ، لأن المقصود من معرفة « أدلة الفقه » استنباط الأحكام منها ، ولا يمكن الاستنباط منها إلا بعد معرفة التعارض والترجيح .

وقوله « وحال المستفيد » معطوف على معرفة أيضا - أى ومعرفة حال المستفيد ، وهو طالب حكم الله تعالى ، فيدخل فيه المجتهد ، لأنه يستفيد الأحكام من الأدلة ، والمقلد فإنه يستفيدها من المجتهد^(١) .

وقد تضمن تعريف البيضاوى : مباحث الأدلة ، ومباحث التعارض

(١) انظر : نهاية السؤل ١/٨ - ١٣ ، والإبهاج ١/١٠ - ١٥ ، وبنية المحتاج ص ٧ ، ٨ ومناهج العقول ١/١٦ - ٢٢ ، ومحاضرات في تاريخ أصول الفقه لأستاذنا الشيخ عبد التنى عبد الخالق ص ٢١ - ٢٢ .

والترجيح ، ومباحث الإجهاد ، وقد دفع ما ورد عليه من اعتراضات ، فسلم حده في تعريف أصول الفقه .

(ب) تعريف الفقه :

اهتم الأصوليون بتعريف الفقه . لذكر لفظه في تعريف أصول الفقه ، فكان غممه متوقفا عليه .

ولأن بين كلمتي « الأصول » و « الفقه » غاية المناسبة والارتباط ، فكان من المناسب تعريف الفقه عقب تعريف « أصول الفقه » لإلتفات النفس إلى بيانه عند التعرض لبيان الأصول ، ولهذا التزموا بشرح حقيقة عقب تعريفهم « لأصول الفقه » .

والفقه له معنيان : أحدهما لغوي ، والآخر شرعي .

١ — أولا : المعنى اللغوي للفقه .

اختلف الأصوليون في معناه اللغوي .

فذهب الغزالي والآمدني ، ومن حذا حذوها : إلى أن معناه (العلم والفهم)^(١) ، سواء أ كان المفهوم دقيقا أم جليا ، وسواء أ كان غرضا المتكلم أم لا .

وذهب الإمام نجر الدين الرازي^(٢) ، إلى أنه : خاص بفهم غرض المتكلم من كلامه ، دقيقا كان الغرض أم جليا .

وذهب أبو إسحاق الشيرازي^(٣) ، إلى أنه : خاص بفهم الأشياء الدقيقة ، سواء أ كانت عرض المتكلم أم لا .

(١) انظر : المستصفي ٤/١ والإحكام ٤/١

(٢) انظر : المحصول من علم الأصول - تحقيق د طه جابر ٣/١

(٣) انظر : اللمع للشيرازي ص ٤

والقول الصحيح هو الأول ، وهو الذي أطبقت عليه معاجم اللغة ، وفي آيات القرآن ما يرد القولين الآخهين^(١) .

(ب) المعنى الشرعى للفقہ .

نقل العرف لفظ « الفقہ » من معناه اللغوى ، إلى علم الدين والشريعة ، لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلوم ، ثم قصره على علم الفروع منها خاصة .

وكان لاختلاف الأصوليون : فى أن « الفقہ » هل هو من باب الظن ؛ أم من باب القطع ، أن ذهبوا مذهبين :

١ - المذهب الأول : وعليه معظم المتقدمين ، وعلى رأسهم القاضى أبو بكر الباقلانى أن الفقہ من باب الظن .

٢ - المذهب الثانى : - وعليه فريق من المتأخرين ، وعلى رأسهم القاضى البيضاوى - أن الفقہ من باب القطع .

وقد انبنى هذا الخلاف على خلافهم فى صحة تعريف « الفقہ » بلفظ « العلم » سراداً مقه الإدراك الجازم المطابق للواقع ، كما هو اصطلاح جمهور الأصوليين .

ولهذا عرفه الجمهور : بأنه « العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية »^(٢) .

وعلى أنه من باب الظن ذهب الإمام أبى حنيفة - رضى الله عنه - ومن

(١) انظر : الإبهاج ١٥/١ ، ومحاضرات أستاذنا الشيخ عبدالغنى عبد الخالق ص ٣٤

(٢) انظر : منهاج الوصول ، لبيضاوى ص ٢ ، وجمع الجوامع وشرح ٤٢/١ و

٤٣ ، ومنية اللبيب فى شرح التهذيب ص ٣ والمستصطفى للغزالي ٤/١ ، والاولو المنظوم

لأبى عليان ص ١٩٩ ورسالة تحقيق مبادئ العلوم للصالحى ص ٥٢ .

صار على دربه - فمرفه بأنه : « معرفة النفس مالمها وما عليها » ، وقد زاد الأزميرى على هذا التعريف قيد « عملاً »^(١) .

شرح تعريف الجمهور - المختار عند البيضاوى - .

المراد « بالعلم » فى تعريف الجمهور جنس - أو كالجنس - يدخل فيه سائر العلوم ، وقد عرفه « بالعلم » ، ولم يعرفه « بالمعرفة » ، لأن الفقه ليس من باب الظنون ، فكان تعريفه بالعلم أولى .

والمراد « بالأحكام » الأحكام الشرعية ، وقد أتى بها فى التعريف ، ليخرج العلم بغيرها من الذوات والصفات الحقيقية والاعتبارية .

وأتى « بالشرعية » لإخراج ما عداها من الأحكام العقلية والحسية والتعريفية والوضعية .

وأتى « بالعملية » لإخراج الأحكام الشرعية النظرية الاعتقادية .

وأتى « بالمكتسب » لإخراج علم الله تعالى إذ هو غير مكتسب ، وكذا ما يلقى الله فى قلب الملائكة والأنبياء من الأحكام من غير اكتساب وعلما العلوم من الدين ضرورة .

والمكتسب مرفوع على أنه صفة للعلم ، ولا يصح جره على أنه صفة للأحكام لاختلافهما تذكيراً وتأنياً .

والمراد « من أداتها التفصيلية » لإخراج علم المقلد الحاصل من قول المجتهد ويخرج أيضاً ما إذا كان العلم بالأحكام الشرعية مكتسب من أدلة إجمالية .

ومعنى اكتساب العلم من الأدلة أنه ينظر فيها فيعلم منها الحكم^(٢) .

(١) انظر : التؤلؤ المنظوم ص ١٩٨ ، وحاشية الأزميرى على المرأة ٤٤/١

(٢) انظر : نهاية السؤل ، ومناهج العقول ٢٣/١ - ٢٨ ، والإبهاج ١٥/١ - ٢١

(ج) تعريف الأمر :

اتفق الأصوليون على أن اسم الأمر ، يفيد على طريق الحقيقة ، صيغة الأمر فقط - أي حقيقة في القول الخصوص^(١) .

واختلفوا في كونه حقيقة في غيره :

فذهب بعض أصحاب مالك والشافعي إلى أنه : حقيقة في الفعل أيضا^(٢) .

وذهب الجمهور إلى أنه : مجاز فيه^(٣) .

وذهب أبو الحسين البصرى إلى أنه : مشترك بين الشيء والصفة ، وبين

جملة الشأن والطرائق ، وبين القول الخصوص^(٤) .

والأمر يطلق على اللسانى مثل قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » وعلى النفسى :

مثل طلب الصلاة القائمة لنفس الأمر سبحانه .

وقد اختلفوا في كونه حقيقة فيهما أو في أحدهما :

ف قيل : إنه حقيقة في اللسانى فقط .

وقيل : إنه حقيقة في النفسانى فقط .

وذهب المحققون من الشافعية إلى أنه : مشترك لفظى بينهما^(٥)

(١) انظر : المتمد - لأبى الحسين البصرى ١ / ٤٥ .

(٢) أنظر : شرح التوضيح ١ / ١٥٠ .

(٣) انظر : الإحكام - للآمدى ٢ / ٢ ، وارشاد الفحول ص ٩١ ، وشرح جمع

الجوامع ١ / ٢٦٦ ، وأصول السرخسى ١ / ١١ ، ١٢ وعدة الأصول - للطوسى ص ٥٨

(٤) انظر : المتمد - لأبى الحسين البصرى ١ / ٤٥ ، وعدة الأصول - للطوسى

ص ٥٨ ، ٥٩ وشرح جمع الجوامع ١ / ٣٦٧

(٥) انظر : الإجماع ٢ / ٢ . ومنتهى السؤل - للآمدى ١ / ٢ . ونتيج الحصول

١ / ٧٤ من الزخيرة . والإحكام - لابن حزم الظاهرى ٣ / ٣٦٠ .

والأمر اللساني هو المقصود هنا : لأنه من الأدلة السمعية التي يبحث عن أحوالها في علم أصول الفقه. بخلاف الأمر النفسي فإنه نوع من الأحكام الشرعية. وقد تعرض بعض الأصوليين لتعريف الأمر النفسي هنا ، مع أنه ليس من موضوع أصول الفقه ، لقلية علم الكلام عليه وشدة الاهتمام به^(١).

وقد عرف الأصوليون : الأمر . بتعاريف كثيرة نختار منها تعريف الجمهور ونبين ما ورد عليه من قيود .

عرف الجمهور الأمر بنحو : القول الدال على طلب الفعل بالوضع . وقد زاد بعضهم على هذا التعريف بعض القيود :

(١) فالإمام نجر الدين الرازي ، قيده بكونه « جازما » فعرف الأمر بأنه : اللفظ الدال على طلب الفعل المانع من نقيضه .

والحق أن هذا التعيد إنما هو في مدلول صيغة الأمر ، على المذهب الراجح المختار ، لافي مدلول لفظ الأمر .

(ب) وجمهور المعتزلة ، وأبي إسحاق الشيرازي ، وابن الصباغ ، والسماعاني قيده بكونه على جهة العلو . فرفوه : بالقول الطالب للفعل على جهة العلو^(٢) .

وتابعهم في ذلك القاضي عبد الوهاب المالكي في إحدى قولييه .

(ج) وقيده أبو الحسين البصري ، بكونه على جهة الاستعلاء . فقال في تعريف الأمر : القول الطالب للفعل على جهة الاستعلاء .

وتبعه الآمدي وابن الحاجب ، وابن ملك والشوكاني^(٣) .

(د) وقيده القاضي عبد الوهاب ، في قول آخر له بكونه على جهتي العلو

(١) انظر : شرح جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ .

(٢) انظر : ارشاد الفحول ص ٩٢ ، ٩٤ ، وشرح جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ .

(٣) انظر : الإحكام - للآمدي ١ / ٨٠٢ . وشرح منار الأنوار لابن ملك ص ٢٤ .

وارشاد الفحول ص ٩٢ وشرح جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ . وشرح التوضيح ١ / ١٤٩ .

والاستعلاء . فقال إن الأمر هو : القول الطالب للفعل على جهة العلو
وجهة الاستعلاء .

(٥) واعتبر أبو علي وابنه أبو هاشم ، زيادة على العلو : إرادة الدلالة
باللفظ على الطلب . فإذا لم يرد به ذلك لا يكون أمراً ، لأنه يستعمل في
غير الطلب .

والواقع أن استعماله في غير الطلب مجازي ، بخلاف الطلب ، فلا حاجة إلى
اعتبار إرادته^(١) .

والحق إطلاق التعريف عن القيد ، بالعلو أو الاستعلاء ، أو بهما معاً .
فالطالب من الأدنى أو المساوي ، وإن لم يكن على جهة الاستعلاء أمر
حقيقة ، لقوله - حكاية لقول فرعون مخاطباً قومه - « ماذا تأمرون » .
فقد أطلق لفظ الأمر على طلب قومه منه ، وهم أدنى منه رتبة ، ولا استعلاء
منهم عليه ، كما هو بين ظاهر ، والأصل في الإطلاق الحقيقة^(٢) .

شرح تعريف الجمهور :

« فالقول » مشترك لفظي بين النفس واللسان غير أن وصفه بالدلالة يمين
اللسان ، وهو اللفظ المستعمل .

ويخرج به الكلام النفسي بجميع أنواعه ، لأنه نفس طلب للفعل ، الذي هو
مدلول الأمر اللفظي .

ويخرج الإشارة ، والكتابة ، والقرائن المفهمة ، فهي وإن دلت على طلب
الفعل ، إلا أنها ليست ألفاظاً .

(١) انظر: شرح جميع الجوامع ١ / ٣٧٠ . والإحكام - للامدي ٢ / ٦ ومنه

السؤل - للامدي ٢ / ٣ .

(٢) انظر : ارشاد الفحول ص ٩٣ .

ويخرج أيضاً اللفظ المهمل ، لأنه غير مستعمل ، ولا دلالة له و « الدال على طلب الفعل معناه الدال » على طلب تحصيل ماهية الفعل ، وإيجاد حقيقته في الخارج . فيخرج به .

١ - اللفظ المستعمل المفرد والمركب الناقص . وكل من الخبر والتمنى بالنظر إلى معناه المطابق ، والإنشاء غير الطبي لصيغ العقود ، وصيغ الحلول . فإن ذلك كله لا يدل شيء منه على الطلب .

٢ - والاستفهام ، فإنه لا يدل على طلب تحصيل ماهية المستفهم عنه ، وإنما يدل على طلب ذكر ماهيته .

٣ - والنهي ، فإنه يدل على ترك الفعل لا على طلب تحصيل ماهيته .

وذكر « الوضع » في التعريف لإخراج الخبر الذي يدل التزاما على طلب الفعل . والتمنى ، لأنه يدل بالمطابقة على ثبوت حالة نفسية يلزمها طلب بعض الأشياء المرغوبة .

فدلالة الخبر والتمنى على الطلب ، إنما هي دلالة الالتزامية .

اعتراض على التعريف :

اعتراض على التعريف : بأن النهي لا زال داخلاً فيه ، لأنه دال على طلب الكف عن الفعل . والكف فعل قلبي ، فيكون دالاً على طلب الفعل مثل الأمر .

والجواب : أن الحقيقة في ذلك هو : أن المدلول الأصلي لصيغة « لا تفعل »

- صيغة النهي - ، هو طلب عدم الفعل . غير أن عدمه لما استحال التكليف به

قال الأصوليون : إن التكليف بلازمه ، هو الكف عن الفعل .

فالنهي بالنسبة لمدلوله الأصلي ، ومعناه الوضعي الحقيقي ، خارج بقولنا طلب الفعل ، وبالنسبة لللازم هذا المدلول ، خارج « بالوضع » على قياس ما ذكرناه في التمني .

وعلى ذلك : فلا داعى للتكليف ، وتقييد « طلب الفعل » الوارد جزاء في تعريف الأمر بكونه غير كف مدلول عليه ، بغير كف ونحوه^(١) .

(٨) تعريف الإجماع :

الإجماع فى اللغة له معنيان :

١ — أولهما : العزم . قال تعالى : (فأجمعوا أمركم) أى : أعزموا عليه . وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر ، فلا صيام له » أى لم يعزم عليه .

٢ — ثانيهما : الاتفاق . ومنه قولهم : « أجمع النوم على كذا » أى اتفقوا عليه^(٢) .

وهو بالمعنى الأول ، يتصور من الواحد ، ومن المتعدد ، وبالمعنى الثانى ، لا يتصور إلا من متعدد : اثنين أو أكثر .

وأما فى اصطلاح الأصوليين ، فالمراد منه - عند الإطلاق - الإجماع العام ، دون الإجماع الخاص بأهل مصر من الأمصار : كإجماع أهل المدينة . أو الخاص بصنف من المجتهدين : كإجماع الخلفاء الراشدين ، أو أهل البيت .

وقد اختلف الأصوليون فى تعريفه ، تبعاً للاختلاف فى شروطه . وسأكتفى بذكر تعريف القاضى البيضاوى : شارحاله ، ومبيناً - أثناء شرحه - بعض التعاريف الأخرى التى خالفته ، مع بيان الحق منها .

(١) انظر : شرح جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ .

(٢) انظر : الإجماع ٢ / ٢٣٠ . ونهاية السؤل ٢ / ٢٣١ . والامع للشيرازى ص ٤٨ . وارشاد الفحول ص ٧١ . وحاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٣٥ .

عرف البيضاوي الإجماع بأنه : اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - على أمر من الأمور^(١) .

« فالاتفاق » هو : الاشتراك في الرأي، سواء أدل عليه المجتهدون بأقوالهم أم بأفعالهم جميعاً^(٢) . أم دلوا عليه بقول البعض ، وفعل البعض الآخر، أم دلوا عليه بقول البعض أو فعله ، مع سكوت البعض الآخر. كما في الإجماع السكوتي - عند من يراه حجة وإجماعاً - فيكون داخلًا في التعريف : لأنه يعتبر سكوت المجتهد ، دليلاً على اشتراكه مع الآخرين في رأيهم : عهد تحقق الشروط التي اشترطها في هذا النوع من الإجماع^(٣) .

ومن لا يراه إجماعاً ، يقول : إن السكوت لا يدل على الاشتراك في الرأي فلا اتفاق في هذا النوع عفته ، فيكون خارجاً من التعريف .
فالتعريف صحيح على كل من المذهبين .

و « أهل الحل والعقد » هم : المجتهدون ، كما عبر به ابن الحاجب وغيره .
وهو عام .

وقد احتز به عن اتفاق العوام وحدهم^(٤) ، وعن اتفاق بعض المجتهدين ولو كانوا الأكثر ، أو كانوا أهل المدينة ، أو غيرها من الأنصار ، أو كانوا الخلفاء الراشدين ، أو أهل البيت .

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٥٠

(٢) انظر : تنقيح الفصول للقرافي ص ١٠٨ من الزخيرة .

(٣) انظر : اللامع للشيرازي ص ٤٩ .

(٤) انظر : حاشية الدمياطي على شرح الورقات ص ٣٥ ، وشرح الورقات

أيضاً ص ٣٥ .

فإن ذلك كله ليس إجماعاً على الصحيح ، وإن وافق كل صنف منهم جميع العوام .

وقد شمل التعريف اتفاق المجتهدين مع مخالفة العوام لهم ، إذ لا عبرة بموافقتهم ولا بمخالفتهم ، حيث لا يعتمد برأيهم .

وخرج بقوله « من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - » اتفاق مجتهدي الأمام السابقة . فإنه وإن قيل : « إن إجماعهم حجة » ، نليس الكلام إلا في الإجماع الذي هو دليل شرعي يجب العمل به الآن . وذلك - وإن وجب العمل به فيما مضى ، على من مضى - قد انتسخ حكمه منذ مبعث النبي ^(١) - صلى الله عليه وسلم - .

واعلم أن صاحب جمع الجوامع قد زاد هنا قيداً ، وهو : أن يكون الاتفاق بمد وفاته - صلى الله عليه وسلم ^(٢) - ليخرج به اتفاقهم في حياته .

وقد اعترض الأسنوى على البيضاوي ^(٣) ، لعدم ذكره هذا القيد المخرج لهذه الصورة ، مستدلاً على أنها ليست من الإجماع ، بما قرره الإمام نغر الدين الرازي - في بحث النسخ - : « من أنه إن وافقهم - صلى الله عليه وسلم - فالحجة في قوله : وإن خالفهم فلا اعتبار لقولهم دونه » . وبه استدل الجلال المحلى في شرحه على جمع الجوامع .

ولم يذكر هذا القيد الكثير : كالغزالي ، والآمدي ، وابن الحاجب ، وصدر

(١) انظر : الإجماع ٢ / ٢٣٠ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٣١ . وارشاد الفحول ص ٧١ .

وشرح منار الأنوار ص ٢٥٤ . واللمع للشيرازي ص ٥٠ .

(٢) انظر : شرح جمع الجوامع ٢ / ١٧٩ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٢٣٢ .

الشريعة . وكأنهم يرون انمقاد الإجماع في زمنه - صلى الله عليه وسلم - إذا ما وافقهم ، لأن أدلة حجية الإجماع عامة لم تخصص بزمن ، ولأن الأمة إذا كانت معصومة بعد وفاته ، فبالأولى تكون معصومة في حياته .

والفرق بين محل الوفاق ومحل النقض ، هو : أنه لا يلزم من حجية قوله - صلى الله عليه وسلم - وحده ، عدم حجية إجماعهم معه على الحكم المراد من قوله ، لأن دلالة قوله على هذا الحكم ظنية ، ودلالة إجماعهم معه عليه قطعية : ترفع كل احتمال في دلالة القول .

وهذا لا ينافي عصمته - صلى الله عليه وسلم - عن الخطأ : فإنه مصيب قطعاً في الحكم سواء أ كان عن وحى ، أم عن اجتهاد : لتقرير الله تعالى عليه ، إن قلنا : إنه قد يخطئ فيه . ولكنا - مع هذا - نقول : إن قوله لا زال محتملاً لغير المراد ، كالكتاب . ولا يزول هذا الاحتمال ، إلا بالإجماع على الحكم المراد . فكان أقوى من الدلالة ، ووجب اعتباره حجة لذلك .

وبذلك يتبين أن هذه الصورة من المعرفة وداخلة فيه ، ولا اعتبار لهذا القيد . وقد زاد ابن الحاجب ، وابن السبكي ، وغيرهما في التعريف قيماً آخر . وهو : أن يكون الاتفاق في عصر ، أى : في زمان قل أو أكثر^(١) .

وهذا القيد كما لم يذكره البيضاوى ، لم يذكره حجة الإسلام الغزالي ، وقد اعترض عليه : بأن المراد من « الأمة » في التعريف ، إما جميع المسلمين في جميع العصور إلى يوم القيامة ، وإما : المسلمون في عصر ما . وعلى كل ، فالتعريف باطل : لأنه - على الأول - لا يصدق على شيء من الإجماعات التي نحتاج بها ، لأن كلا منها اتفاق من الموجودين في عصر . وإنما يصدق على

(١) انظر : شرح جمع الجوامع ٢ / ١٧٩ .

اتفاق الأمة في جميع العصور . وهذا لا يتحقق إلا بعد انتهاء الدنيا ، فلا يكون حجة لنا الآن ، لعدم علمنا به . والمقصود تعريف ما نحتاج به .

وعلى الثاني : يشمل التعريف اتفاق العوام في عصر على أمر إذا لم يوجد معهم مجتهد ، لأنه لم يذكر قيد « المجتهدين » مع أنه ليس بإجماع .
والذي يرد على تعريف البيضاوى ، إنما هو الاعتراض على المعنى الأول للفظ « الأمة » كما هو ظاهر (١) .

فزاد المتأخرون قولهم : « في عصر » لئلا يرد الاعتراض الأول ، وزادوا قيد « المجتهدين » ليندفع ما بعده .

لكن العضد الإيجي قد أجاب عن هذه الاعتراضات : بأن المراد من « الأمة » في تعريف الغزالي - المجتهدون في عصر ما ، لأنه المتبادر إلى فهم المشرعة ، كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ، وحسن تعريفه : بأن فيه محافظة على لفظ الحديث ، واقتباساً منه .

وقول البيضاوى في التعريف : « على أمر من الأمور » ، إطلاق في الجمع عليه . وكذا فعل ابن الحاجب ، وابن السبكي (٢) .

فشمّل التعريف الإجماع على أمر ديني ، والمراد به : ما يتوقف العلم به ، على دليل من الأدلة السمعية ، سواء أكان حكماً شرعياً ، أم غيره .

ويشمّل - أيضاً - الإجماع على أمر عقلي كوحداية الله تعالى ، مما قد يستقل العقل بإدراكه ، وإن ورد السمع به . أو على أمر لغوي ، كـ « كونه » الفاء -
للتعقيب . أو على أمر دنيوي كالرأى في الحرب ، أو تدبير الرعية .

(١) انظر : اللمع ص ٧١

(٢) انظر : شرح جمع الجوامع ٢ / ١٧٦ .

وعلى هذا ، فليس المراد من « الاجتهاد » في التعريف ، المعنى المصطلح عليه خاصة ، بل هو مفسر - بالنسبة لسكل فن - بما يناسبه . فالاعتبار في الإجماع في كل فن ، بأهل الاجتهاد في ذلك الفن ، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره .

وقيده صاحب التوضيح : بكونه حكماً شرعياً . وبين أنه أراد به « ما لا يفهم لولا خطاب الشرع » فشمّل العقائد السمعية أيضاً .

وقد قيده من شرط في حجية الإجماع ، انقراض عصر المجتهدين - ولذا يجب عليه أن يزيد في التعريف : « اتفاقاً مستمراً إلى انقراضهم » .

ومن يشترط فيه عدم خلاف سابق ، يريد « اتفاقاً لم يسبقه خلاف » . وهذه القيود موضع خلاف ، ولهذا لم يمتد بها البيضاوي في تعريفه .
وهكذا : نكون قد أنهينا الخاتمة .

وعلى الله قصد السبيل ، فهو نعم المولى ونعم النصير

تمت بحمد الله تعالى

مراجع البحث

- ١ - (١) القرآن الكريم .
ب - التفسير وعلومه :
- (٢) الإتحاف بتميز ما تتبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف .
تأليف : الشيخ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف المعروف بالصالحى الدمشقي .
المتوفى سنة (٨٩٤٣) .
مخطوط بمكتبة الأزهر رقم خصوصية ٢٦٦ عمومية ٤٢٦٦ تفسير .
- (٣) أثر الفراءات فى الدراسات النحوية .
تأليف : د عبد العال سالم على .
طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٩ هـ .
- (٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل .
للقاضى : عبد الله بن عمر البيضاوى . المتوفى سنة (٨٦٨٥) .
طبعة اسقانبول (٨١٢٩٦) .
- (٥) التفسير ورجاله .
تأليف : محمد الفاضل بن عاشور .
طبع مجمع البحوث الإسلامية سنة (١٣٩٠ هـ) .
- (٦) التفسير والمفسرون .
تأليف : محمد حسين الذهبي .
طبع مطبعة السعادة سنة (١٣٨١ هـ) .
- (٧) حاشية القونوى على تفسير البيضاوى .
تأليف : الحافظ إسماعيل بن محمد بن مصطفي القونوى، المتوفى سنة (٨١١٩٥) .
طبعة الآستانة سنة ١٢٨٦ هـ .

(٨) عفاية القاضي وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى .
تأليف : أحمد بن محمد بن عمر ، الملقب بشهاب الدين الخفاجى المصرى ،
المتوفى سنة (١٠٦٩ هـ) .

طبع القاهرة .

(٩) نواهد الأبتكار وشوارد الأفكار .

تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، المتوفى سنة (٩١١ هـ) .
مخطوطة بمكتبة الأزهر رقم (٧١) ١٠٧١ عام تفسير .

ج — الحديث :

(١٠) تخرىج أحاديث المنهاج

تأليف : عبد الرحيم بن الحسين العراقى ، المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) .
مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٢ مجاميع .

(١١) سبل السلام

تأليف : محمد بن إسماعيل الصنعمانى ، المتوفى سنة (١١٨٢ هـ) .
طبعة الحلبي .

(١٢) السراج المنير شرح الجامع الصغير

تأليف : على بن أحمد المزينى .

الطبعة الأولى سنة (١٣٠٤ هـ) .

(١٣) سنن الترمذى

تأليف : الإمام أبى عيسى محمد بن عيسى ، المتوفى حوالى نيف وسبعين
ومائتين .

تحقيق : أحمد شاكر ، طبعة مصطفى الحلبي .

(١٤) سنن أبي داود

تأليف : الإمام سليمان بن الأشعث ، المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) .

طبعة مصطفى الحلبي .

(١٥) سنن ابن ماجه

تأليف : الإمام محمد بن يزيد ، المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) .

بمحقق محمد فؤاد عبد الباقي . طبعة عيسى الحلبي .

(١٦) سنن النسائي

تأليف : الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، المتوفى سنة (٣٠٣ هـ) .

طبعة مصطفى الحلبي .

(١٧) صحيح البخاري

تأليف : عبد الله بن إسماعيل إبراهيم بن برذويه الجعفي البخاري ، المتوفى

سنة (٢٥٦ هـ) .

طبعة عيسى الحلبي .

(١٨) صحيح مسلم

تأليف : الإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، المتوفى سنة (٢٦١ هـ) .

بمحقق محمد فؤاد عبد الباقي . طبعة عيسى الحلبي .

(١٩) فتح الباري بشرح أحاديث البخاري

تأليف : الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

طبعة المطبعة الأميرية .

(٢٠) مسند أحمد

تأليف : الإمام أحمد بن حنبل الشيباني .

طبعة الميمنة سنة (١٣١٣ هـ) .

د — أصول الفقه :

(٢١) الإيهاج في شرح المهاج الأصولي

تأليف : تقي الدين السبكي ، وابنه تاج الدين ابن السبكي .

طبعة مطبعة التوفيق الأدبية .

(٢٢) الإحكام في أصول الأحكام

تأليف : سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ، المتوفى

سنة (٦٣١ هـ) .

طبعة صبيح سنة (١٣٤٧ هـ) .

(٢٣) الإحكام في أصول الأحكام

تأليف : محمد بن علي بن حزم الأندلسي الظاهري .

تحقيق : أحمد شاكر . طبعة مطبعة القاهرة .

(٢٤) إرشاد النحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول

تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٥ هـ) .

طبعة : مصطفى الحلبي سنة (١٣٥٦ هـ) .

(٢٥) أصول السرخسي

تأليف : أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، المتوفى سنة ٥٤٩٠ هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأنصاري . طبعة بيروت .

(٢٦) أصول الفقه

تأليف : محمد الخضري .

طبعة مطبعة الاستقامة الخامسة سنة (١٣٨٥ هـ) .

(٢٧) أصول الفقه الإصلاحي

تأليف : زكي الدين شعبان

طبعة دار التأليف الثالثة سنة (١٩٦٤ م) .

- (٢٨) أصول الفقه
تأليف : محمد أبو زهرة
طبعة دار الفسكو العربي
- (٢٩) أصول الفقه لغير الحنفية
تأليف : أسانذنا الشيخ عبد الغني عبد الخالق ، والدكتور إبراهيم
عبد الحميد ، والشيخ حسن وهدان ، والشيخ محمد خضري .
طبعة لجنة البيان العربي سنة (١٣٨٤ هـ) .
- (٣٠) أصول الفقه
تأليف : محمد زكريا البرديسي
طبعة دار النهضة الرابعة سنة (١٣٩١ هـ) .
- (٣١) أصول الفقه - تدوينه وتطوره .
تأليف : د يعقوب عبد الوهاب الباحثين .
طبعة البصرة سنة (١٩٧٠ م) .
- (٣٢) أصول الفقه .
تأليف : أسقاذنا الشيخ طه عبد الله العربي .
طبعة لجنة البيان العربي سنة (١٩٥٧ م) .
- (٣٣) أمنية اللبيب في شرح التهذيب .
تأليف : أي عبد الله عبد المطلب الأعرج الحسيني .
طبعة الهند سنة (١٣١٥ هـ) .
- (٣٤) الأوامر في نصوص التشريع الإسلامي ودلالاته على الأحكام .
تأليف : محمد سلام مدكور .
طبعة دار النهضة العربية سنة (١٣٨٧ هـ) .

(٣٥) بغية المحتاج لإيضاح شرح الأسنوى على مقدمة النهاج .

تأليف : يوسف موسى المرصفي .

طبعة مطبعة السعادة سنة (١٣٤٦ هـ) .

(٣٦) بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول .

تأليف : محمد حسين مخلوف .

طبعة مصطفى الحلبي الثانية سنة (١٣٨٦ هـ) .

(٣٧) تحقيق الجزء الأول من المحصول في علم الأصول - رسالة دكتوراه .

تحقيق : د طه جابر فياض .

طبعة سنة (١٣٩٢ هـ) .

(٣٨) تنقيح الفصول في علم الأصول .

تأليف : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الضهاجي القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ .

وهو المقدمة الثانية للجزء الأول من الزخيرة .

طبعة كلية الشريعة سنة (١٣٨١ هـ) .

(٣٩) تهذيب الأصول :

تأليف : أبي مفضول الحسن بن مطهر الحلبي .

طبع الهند سنة (١٣١٥ هـ) .

(٤٠) جمع الجوامع

تأليف : تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي .

مع شرح الجلال الحلبي ، وحاشية العلامة البناني ، وتقرير الشريفي .

طبعة مصطفى الحلبي .

(٤١) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل .

تأليف : محمد نجيب المطيعي .

طبع المطبعة السلفية سنة (١٣٤٣ هـ) مع شرح نهاية السؤل .

(٤٢) سلم الوصول لعلم الأصول

تأليف : عمر عبد الله .

طبعة مؤسسة المطبوعات الحديثة - النائية سنة (١٣٧٩ هـ)

(٤٣) شرح التلويح في كشف حقائق التفقيح

تأليف : سعد الدين مسعود بن عمر التفقازاني ، المتوفى سنة (١٧٩٢ هـ)

طبعة دار الكتب العربية الكبرى سنة ١٣٢٧ هـ

(٤٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول .

تأليف : الإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القوافي ، المتوفى سنة (١٦٨٤ هـ)

تحقيق : طه عبد الرؤوف . طبعة دار الفكر العربي سنة (١٩٧٣ م)

(٤٥) شرح التوضيح لمن التفقيح

تأليف : صدر الشريعة عهد الله بن مسعود النجار ، المتوفى سنة (١٧٤٧ هـ)

على هامش شرح التلويح ، طبعة دار الكتب العربية الكبرى

سنة (١٣٢٧ هـ)

(٤٦) شرح منار الأنوار في أصول الفقه .

تأليف : عبد اللطيف بن فرشته - الشهير بابن مالك .

مع شرح الشيخ زين الدين عهد الرحمن بن أبي بكر - المعروف بابن العيق

طبعة استانبول سنة (١٣١٤ هـ)

(٤٧) شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول

تأليف : برهان الدين عهد الله بن محمد الفوغاني ، المتوفى سنة (١٧٤٣ هـ)

مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٢٣٥٤٤ ب ح [٧٨] - [٢٠] م [أصول

و بمكتبة الأزهر [٢٤] ٩٥٧ أصول .

(٤٨) شرح الورقات

تأليف : جلال الدين المحلى

مع حاشية الدمياطى على شرح الورقات

طبعة المطبعة الخيرية سنة (١٣٢٦ هـ)

(٤٩) صفوة الأحكام فى أصول الأحكام .

تأليف : مصطفى خفاجى

طبعة دار نشر الثقافة الثالثة سنة (١٣٦٦ هـ)

(٥٠) عدة الأصول

تأليف : أبى جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى المتوفى سنة (٤٠٦ هـ)

طبعة فارس سنة ١٣١٨ هـ

(٥١) علم أصول الفقه

تأليف : عبد الوهاب خلاف

طبعة دار القلم المباشرة سنة ١٣٩٢ هـ

(٥٢) علم أصول الفقه

تأليف / محمد عبد الله أبو النجا

طبعة المطبعة الفاروقية الحديثة - الثانية سنة (١٩٥٠ م)

(٥٣) الكتاب والسنة

تأليف : محمد البنا

الطبعة الأولى سنة (١٩٦٦ م)

(٥٤) اللمع فى أصول الفقه

تأليف : أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى . المتوفى سنة (٤٧٦ هـ)

طبعة مصطفى الحلبي الثالثة (١٣٧٧ هـ)

- (٥٥) مباحث الحكم عند الأصوليين
تأليف : محمد سلام مذكور .
طبعة دار النهضة العربية الثانية سنة (١٣٨٤ هـ) .
- (٥٦) محاضرات أصول الفقه
طلبة الدراسات العليا - دبلوم الفقه المقارن .
تأليف : أستاذنا الشيخ عبد الغنى عبد الخالق .
- (٥٧) محاضرات في تاريخ أصول الفقه
طلبة الدراسات العليا - دبلوم أصول الفقه .
تأليف : أستاذنا الشيخ عبد الغنى عهد الخالق .
- (٥٨) مرآة الأصول شرح مرآة الوصول
تأليف : الفاضل الأزميرى :
طبعة استانبول سنة (١٣٠٣ هـ) .
- (٥٩) المعتمد في أصول الفقه
تأليف : أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصرى المعتزلى ، المتوفى
سنة (٤٣٦ هـ) .
طبعة دمشق سنة (١٣٨٤ هـ) .
- (٦٠) معراج المنهاج
تأليف : شمس الدين محمد بن يوسف الجزرى ، المتوفى سنة (٥٧١١ هـ) .
مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٣٣ - ١٧٦٦ أصول .
- (٦١) معراج الوصول في شرح منهاج الوصول
تأليف : مجد الدين محمد بن أبى بكر الأيسكى الشيرازى ، المتوفى سنة
(٦٩٧ هـ) .

- مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ٣٢ - ١٠٩٤ أصول .
و دار الـكتـب المـصرية تحت رقم ١٣٢ - ٥٠٠ أصول خ
وقد حققه الدكتور عبد المنعم محمد النجار .
- (٦٢) منهاج العقول شرح منهاج الوصول
تأليف : محمد بن الحسن البدخشي .
طبعة مطبعة صبيح .
- (٦٣) منتهى السؤل في الأصول . مختصر كتاب الإحكام
تأليف : سيف الدين أبي الحسن الآمدي .
طبعة صبيح .
- (٦٤) المنخول في تعليقات الأصول
تأليف : أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) .
تحقيق : محمد حسن هيتو . طبعة بيروت .
- (٦٥) منهاج الوصول إلى علم الأصول
تأليف : عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي ، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) .
طبعة صبيح .
- (٦٦) موقف الأصوليين من دلالة الكتاب والسنة على الأحكام الشرعية
محاضرات لطلبة الدراسات العليا - دبلوم السياسة الشرعية .
تأليف : أستاذنا الشيخ محمود شوكت العدوي .
- (٦٧) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول
تأليف : جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، المتوفى سنة (٥٧٧٢)
رجعت إلى الطبقات التالية :
طبعة المطبعة السلفية - مع سلم الوصول - سنة ١٣٤٣ هـ .

- طبعة مطبعة التوفيق الأدبية - مع الإبهاج - .
- طبعة مطبعة صبيح - مع مناهج العقول - .

٥ - الفقه :

- (٦٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد
- تأليف : ابن رشد بن الوليد محمد بن أحمد ، المتوفى سنة (٥٩٥ هـ) .
- طبعة السكليات الأزهرية سنة (١٣٨٦ هـ) .
- (٦٩) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول
- تأليف : عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي
- طبعة مكة المكرمة سنة (١٣٨٧ هـ) .
- (٧٠) الزخيرة
- تأليف : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي ، المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) .
- طبعة كلية الشريعة - الجزء الأول .
- (٧١) الغاية القصوى في دراية الفتوى
- تأليف : عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي ، المتوفى سنة (٥٦٨٥ هـ) .
- مخطوط مصور بمهد الخط طات العربية - عن مخطوط بدارالكتب المصرية
- ويقع في (١٩٦) ورقة كتبت سنة (٥٧١٠ هـ) تحت رقم ٢٢٩ فقه شافعي .
- (٧٢) فقه أهل العراق وحديثهم
- تأليف : محمد زاهد الكوثري ، المتوفى سنة (١٣٧١ هـ) .
- تحقيق : عبد الفتاح أبو غده . طبعة بيروت الأولى سنة (١٣٩٠ هـ) .
- (٧٣) الفقيه والمتفقه
- تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب .
- طبعة الرياض الثانية سنة (١٣٨٩ هـ)

(٧٤) المدخل لدراسة الفقه الإسلامى

تأليف : د محمد الحسينى حنفى .

طبعة دار النهضة العربية الأولى سنة (١٩٦٩ م) .

(٧٥) المدخل الفقهي العام

تأليف : مصطفى أحمد الزرقاء .

طبعة دمشق العاشرة سنة (١٩٦٨م).

و - التاريخ والسير :

(٧٦) أخبار الدول وآثار الأول

تأليف : أبي العباس أحمد يوسف بن أحمد الدمشقى - الشهرير بالقرمانى

المقوفى سنة (١٠١٩ هـ) .

طبعة حجر - بغداد سنة (١٢٨٢ هـ) .

(٧٧) الأدب العربى وتاريخه

تأليف : محمود مصطفى .

طبعة مصطفى الحامى الثانية سنة (١٣٥٦ هـ) .

(٧٨) إشارة التعمين إلى تراجم النجاة واللغويين

تأليف : أبى المحاسن عبد الباقي البيهقى الشافعى ، المقوفى سنة (٧٤٣ هـ)

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦١٢ تاريخ .

(٧٩) أصول التشريع الإسلامى

تأليف : على حسب الله .

طبعة دار المعارف بمصر الثالثة سنة (١٣٨٣ هـ) .

(٨٠) الأعلام قاموس تراجم

تأليف : خير الدين الزركلى .

طبعة مطبعة كوستا سوماس سنة (١٣٧٦ هـ) .

- (٨١) أعلام العرب في العلوم والفنون
تأليف : عبد الصاحب عمران الدجيلي .
طبعة العراق الثانية .
- (٨٢) أعيان العصر وأعوان النصر
تأليف : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، المتوفى سنة (٧٦٤ هـ) .
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٩١ .
ويوجد منه الأجزاء (٣ - ٤ - ٦ - ٧) .
ويوجد نسخة من الجزء الرابع تحت رقم ١٧٢٢ تاريخ .
- (٨٣) الإمام نجر الدين الرازي
تأليف : د علي محمد حسن العماري .
طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة (١٩٦٩ م) .
- (٨٤) البداية والنهاية في التاريخ
تأليف : عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ،
المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) .
طبع مطبعة السعادة الأولى سنة (١٣٥١ هـ) .
- (٨٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
تأليف : محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .
طبع مطبعة السعادة - الأولى سنة (١٣٤٨ هـ) .
- (٨٦) بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة (٩١١ هـ) .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
طبعة عيسى الحلبي سنة (١٣٨٤ هـ) .

(٨٧) تاج المعارف وتاريخ الخلائف

تأليف: محمد أبو السعادات بن محمد بن العباس بن محمد

مخطوط بدار السكتب المصرية رقم ٤٩٨ تاريخ تيمور

(٨٨) تاريخ الإسلام وطهقات المشاهير والأعلام

تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركاني الشهيد

بالدهي المقوف سنة (٨٤٨ هـ)

مخطوط بدار السكتب المصرية تحت رقم ١٤٥٢ تاريخ ٤٢٠ تاريخ

(٨٩) تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي

تأليف الشيخ: أحمد الاسكندري

طبع مطبعة السعادة - الأولى سنة (١٩١٢ م)

(٩٠) تاريخ أدب اللغة العربية

تأليف: محمد الحسيني الظواهري

طبع المطبعة الأهلية الكبرى بطنطا

(٩١) تاريخ الأدب في إيران من الفردوس إلى السعدى

تأليف: ادوار جرانفيل براون

تعريب: إبراهيم أمين الشواربي

طبع مطبعة السعادة سنة (١٣٧٣ هـ)

(٩٢) تاريخ آداب اللغة العربية

تأليف: جرجى زيدان - طبعة دار الهلال

مع مراجعة وتعليق الدكتور شوقي ضيف

(٩٣) تاريخ الأدب الفارسي

تأليف: د/ رضا زاده شفق

ترجمة محمود موسى هنداوى - طبعة دار الفكر العربي

(٩٤) تاريخ التشريع الإسلامي

تأليف : محمد الحضري

طبعة المكتبة التجارية — التاسعة سنة (١٣٩٠ هـ)

(٩٥) تاريخ التمدن الإسلامي

تأليف : جرجي زيدان

طبعة دار الهلال سنة (١٩٠٤ م)

(٩٦) تاريخ الدول الإسلامية بالجدول الرصمية

تأليف : أحمد زيني دحلان

طبعة المطبعة البهية سنة (١٣٠٦ هـ)

(٩٧) تاريخ الدول والملوك

تأليف : ابن القرات

مخطوط بدار السكتب المصرية تحت رقم ٢١١٠ تاريخ

(٩٨) تاريخ روض المناظر في علم الأوائل والأواخر

تأليف : محب الدين محمد بن الشحنة الحلبي - المتوفى سنة (٨١٥ هـ)

مخطوط بدار السكتب المصرية رقم ١٥١١ تاريخ تيمور

(٩٩) التاريخ والسير

تأليف : د حسين فوزي النجار

طبعة الثقافة والإرشاد القومي سنة (١٩٦٤ م)

(١٠٠) تاريخ الشعوب الإسلامية - الإمبراطورية الإسلامية وانحلالها -

تأليف : كارل بركلان

نقله إلى العربية : د فتيحة أمين فارس

طبعة بيروت الثالثة

(١٠١) تاريخ الفقه الإسلامى

تأليف : أستاذنا الشيخ محمد أنيس عبادة .
طبعة دار الطباعة المحمدية - الأولى .

(١٠٢) تاريخ المذاهب الإسلامية

تأليف : الشيخ محمد أبو زهرة
طبعة دار القسكر العربى

(١٠٣) تكملة المختصر فى أخبار البشر - أو تاريخ ابن الوردى .

تأليف : زين الدين عمر بن الوردى ، المتوفى سنة (٧٥١ هـ)
طبع المطبعة الوهبية سنة (١٢٨٥ هـ)

(١٠٤) تجريد الوافى بالوفيات

تأليف : أحمد شهاب الدين ابن على بن محمد بن محمد المسقلانى -
ابن حجر المسقلانى - المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

مخطوط مصور بدار الكتب المصرية رقم ١١٩٨٩ تاريخ

(١٠٥) تراجم رجال القرنين السادس والسابع

المعروف بالذيل على الروضتين

تأليف : شهاب الدين أبى محمد عبد الرحمن بن إسماعيل - المعروف
بأبى شامة ، المتوفى سنة (٦٦٥ هـ)
طبعة مكتب نشر الثقافة الإسلامية (١٣٦٦ هـ)

(١٠٦) المحقق البهية فى طبقات الشافعية

تأليف : عبد الله بن حجازى - الشهير بالشرقاوى
مخطوط مصور وارد من المدينة ، بدار الكتب تحت رقم ١٣٨١٥ م

(١٠٧) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية

تأليف: مصطفى عبد الرازق

(١٠٨) تهذيب التهذيب

تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

طبعة الهند

(١٠٩) الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعميون السير

تأليف: تاج الدين علي بن أنجب بن عبد الله - المعروف بالساعي .

المتوفى سنة (٦٧٤ هـ)

مخطوط بدار المكتب المصرية - الجزء التاسع ١١٥٤٧ تاريخ

(١١٠) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - المتوفى سنة (٩١١ هـ)

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة عيسى الحلبي - الأولى سنة ١٣٧٨ هـ

(١١١) الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة

تأليف: كمال الدين أبو الفضل عبد الرازق بن الفروض البغدادي

طبعة بغداد سنة (١٣٠١ هـ)

(١١٢) خلاصة تاريخ العرب

تهذيب ترجمة كتاب العالم سيديو

مطبعة محمد أفندي مصطفى - الأولى

(١١٣) خلاصة تهذيب السكالك في أسماء الرجال

تأليف: الخزرجي

تحقيق: محمود فايد

طبعة القاهرة

- (١١٤) الدرر السكامنة في أعيان المائة الثامنة
تأليف: شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٢هـ)
طبعة المدني بالقاهرة
- (١١٥) درة المجال في أسماء الرجال
تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد السكناسي - الشهير بابن القاضي -
المتوفى سنة (٩٦٠هـ)
تحقيق محمد الأحدي أبو الفور - طبعة تونس
- (١١٦) درة الأسلاك في دولة الأتراك
تأليف: بدر الدين أبي محمد الحسن بن عمر بن حبيب الدمشقي - المتوفى
سنة (٩٧٩هـ)
مخطوط بمعهد المخطوطات تحت رقم (٢٣٥)
- (١١٧) دول الإسلام
تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
طبعة حيدرآباد - الثانية
- (١١٨) الذيل على طبقات الحنابلة
تأليف: زين الدين عبد الرحمن ابن شهاب الدين أحمد البغدادي -
المتوفى سنة (٧٩٥هـ)
طبعة مطبعة السنة المحمدية سنة (١٣٧٢هـ)
- (١١٩) ذيل مرآة الزمان
تأليف: قطب الدين موسى بن محمد بن أحمد اليونيني البعلبكي -
المتوفى سنة (٩٧٦هـ)
طبعة المهذب الأولى سنة (١٣٧٤هـ)

(١٢٠) رسالة في طبقات قهواء السادة الحنفية

تأليف : محمد أمين بن حبيب بن أبي بكر بن خضر
مخطوط بدار السكتب المصرية — تحت رقم ١٦٦ تاريخ

(١٢١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات

تأليف : محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني
طبعة بيروت

(١٢٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول

تأليف : مصطفى بن عهد الله — الشهير بحاجي خليفة
مخطوط بدار السكتب المصرية — تحت رقم ٥٢ م تاريخ

(١٢٣) السلوك لمعرفة دول الملوك

تأليف : تقي الدين أحمد بن علي المقرزي

طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة (١٩٣٩ م)

(١٢٤) سير أعلام النبلاء

تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

مخطوط بدار السكتب المصرية — تحت رقم ١٢١٩٥ ح

(١٢٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب

تأليف : أبي الفرج عبد الحى بن العماد الحنبلي — المتوفى سنة (١٠٨٩ هـ)

طبعة مكتبة القدسي سنة (١٣٥١ هـ)

(١٢٦) الشيعة وفنون الإسلام

تأليف : السيد حسن الصدر

طبعة صيدا (لبنان) سنة (١٣٣١ هـ)

(١٢٧) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع

تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - المتوفى سنة (٥٩٠٢)
طبعة مكتبة القدس سنة (١٣٥٣ هـ)

(١٢٨) طبقات الشافعية الكبرى

تأليف: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي
طبعة عيسى الحلبي - الأولى سنة (١٩٧١ م)

(١٢٩) طبقات الشافعية

تأليف: جمال الدين عبد الرحيم الأسفوي - المتوفى سنة (٥٧٧٢ هـ)
طبعة بغداد سنة (١٣٩٠ هـ)

(١٣٠) طبقات الشافعية

تأليف: تقي الدين أحمد بن عمر - المعروف بابن قاضي شهبة الأسدي -
المتوفى سنة (٥٨٥١ هـ)

مخطوط مصور بدار الكتب المصرية - ميكروفيلم رقم ٥٦١

(١٣١) طبقات الشافعية

تأليف: أحمد بن محمد الأسدي - المتوفى سنة (١٠٦٦ هـ)
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٠ تيمور

(١٣٢) طبقات الشافعية

تأليف: أبو بكر بن هداية الله الحسيني - الملقب بالصف - المتوفى
سنة (١٠١٤ هـ)

طبعة بغداد سنة (١٣٥٦ هـ)

(١٣٣) طبقات المنسرين

تأليف: محمد بن علي بن أحمد الداودي - المتوفى سنة (٩٤٥ هـ)
طبع مكتبة وهبه

(١٣٤) طبقات المفسرين

تأليف: أحمد بن محمد الأودني ، المتوفى في القرن الحادي عشر الهجري .
مخطوط بدار الكتب المصرية - ميكروفيلم رقم ٢٢٩٣ .

(١٣٥) طبقات النحاة واللغويين

تأليف: تقي الدين أحمد بن محمد بن عمر - المعروف بابن قاضي شهبة
الأسدي .

مخطوط مصور عن المكتبة الظاهرية بدمشق .

موجود بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٩٨٨ خ .

(١٣٦) الطبقات الوسطى

تأليف: تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي ، المتوفى سنة (٥٧٧١) .
مخطوط بمكتبة الأزهر - الجزء الأول تحت رقم ١٢٢ - ٤٥٥٧ تاريخ .
وبعهد المخطوطات مصور تحت رقم ١١٢٧ عن حيدر آباد .

(١٣٧) المعبر في خبر من غير

تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق: د صلاح الدين المنجد . طبعة الكويت سنة (١٣٨٦ هـ) .

(١٣٨) عيون التواريخ

تأليف: محمد بن أحمد - المعروف بابن شاكر الكتبي ، المتوفى سنة
(٥٧٦٤ هـ) .

مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٣٧٦ .

(١٣٩) عيون الأنباء في طبقات الأطباء

تأليف: موفق الدين أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس بن أبي أصيبعة .

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٤١ تاريخ تيمور .

- (١٤٠) الفتح المبين في طبقات الأصوليين
تأليف : عبد الله مصطفى المراغي
طبعة عبد الحميد حنفي - القاهرة .
- (١٤١) الذكرو السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى
تأليف : محمد بن الحسن الحجوى النعمالى
طبعة الرباط سنة (١٣٤٠ هـ) .
- (١٤٢) فوات الوفيات
تأليف : محمد بن شاكر بن أحمد السكتي ، المتوفى سنة (٧٦٤ هـ) .
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . طبعة مكتبة النهضة المصرية .
- (١٤٣) الكافى فى معرفة علماء مذهب الشافعى
تأليف : شرف الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن على بن إسماعيل
الأنصارى الخزرجى ، المتوفى سنة (٧٧٥ هـ) .
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٠ م تاريخ .
- (١٤٤) اللباب فى تهذيب الأنساب
تأليف : عز الدين على بن محمد بن محمد بن الأمير الجزرى ، المتوفى سنة
(٦٣٠ هـ) . طبعة القدس سنة (١٣٥٧ هـ) .
- (١٤٥) مؤرخ المنول الكبير « رشيد الدين فضل الله الهمداني »
تأليف : د فؤاد عبد المطلبى الصياد .
طبعة دار الكتاب العربى - الأولى سنة (١٣٧٨ هـ) .
- (١٤٦) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامىة - الدولة العباسىة
تأليف : محمد الخضرى .
طبعة دار إحياء الكتب العربىة سنة (١٣٣٩ هـ) .

- (١٤٧) المختارات الفتحية في تاريخ التشريع وأصول الدين
تأليف : أحمد أبو الفتح .
طبعة النهضة الثالثة سنة (١٣٤٠ هـ) .
- (١٤٨) المختصر في أخبار البشر
تأليف : الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبي الفداء ، المتوفى سنة
(١٧٣٢ هـ)
طبعة المطبعة الحسينية .
- (١٤٩) المدارس الشرايية
تأليف : ناجي معروف .
طبعة بغداد الأولى سنة (١٣٨٥ هـ) .
- (١٥٠) مرآة الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث
تأليف : أبو محمد عبد الله بن سعد بن علي بن سليمان اليافعي ، المتوفى
سنة (١٧٦٨ هـ) .
طبعة بيروت .
- (١٥١) مرآة الزمان في تاريخ الأعيان
تأليف : شمس الدين يوسف بن قزاوغلي التركي - الشهير بسبط الجوزي ،
المتوفى سنة (١٦٥٤ هـ) .
طبعة الهند الأولى سنة (١٣٧٠ هـ)
- (١٥٢) معجم المؤلفين
تأليف : عمر رضا كحالة .
طبعة دمشق سنة (١٣٧٧ هـ) .
- (١٥٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار
تأليف : شمس الدين أبي عبد الله الذهبي ، المتوفى سنة (١٧٤٨ هـ) .
طبعة دار التأليف الأولى

(١٥٤) منتخب المختار

تأليف : محمد بن رافع السلامي ، المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) .

طبعة بغداد سنة (١٣٥٧ هـ) .

(١٥٥) المنهل الصافي والمستوفى بمد الوافي

تأليف : جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكي .

تحقيق : أحمد يوسف نجاتي . طبعة دار الكتب المصرية سنة (١٣٧٥ هـ) .

(١٥٦) نثر الجمان في تراجم الأعيان

تأليف : أحمد بن محمد بن علي المقرئ - المعروف بالفيومي ، المتوفى

في نيف وسبعين وسبعمائة .

مخطوط بدار الكتب رقم ١٧٤٦ تاريخ .

(١٥٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

تأليف : جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكي .

طبعة دار الكتب المصرية سنة (١٣٥٧ هـ) .

(١٥٨) نزهة الألباء في طبقات الأدباء

تأليف : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة دار النهضة .

(١٥٩) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي

تأليف : د علي حسن عبد القادر .

طبعة مطبعة العلوم سنة (١٣٦١ هـ) .

(١٦٠) النظم الإسلامية

تأليف : د حسن إبراهيم حسن ، د علي إبراهيم حسن .

طبعة النهضة المصرية الرابعة .

(١٦١) الوافي بالوفيات

تأليف : صلاح الدين خليل بن أبيك الصندي ، المتوفى سنة (٥٧٦٤هـ) .
مخطوط مصور عن نسخة الباب العالي باستانبول - بدار الكتب
المصرية تحت رقم ١٢١٩ .

(١٦٢) وفيات الأعيان وأبناء الزمان

تأليف : شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر - المعروف
بابن خلسكان ، المتوفى سنة (٥٦٨١هـ) .
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٢٥٢ تاريخ .
وطبعة عيسى الحلبي .

ز - مراجع أخرى :

(١٦٣) الإسلام والحضارة العربية

تأليف : محمد كرد علي .
طبعة دار الكتب المصرية سنة (١٩٣٤ م) .

(١٦٤) أطلس التاريخ الإسلامي

تأليف : هاري . و . هازارد .
ترجمة : أحمد زكي خورشيد . طبعة النهضة المصرية .

(١٦٥) امتحان الأذكياء - شرح لب الأبواب في علم الإعراب

تأليف : محمد بن بير علي ، الشهير ببركلي ، المتوفى سنة (٥٩٨١هـ) .
طبعة استانبول .

(١٦٦) تاج العروس من جواهر القاموس

تأليف : مرتضى الحسيني الزبيدي ، المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) .
طبع المطبعة الخيرية .

(١٦٧) تراث فارس

تأليف : نخبة من المستشرقين . طبعة عيسى الحلبي سنة (١٩٥٩ م) .

(١٦٨) جمهرة رسائل العرب في عصر العربية الزاهرة

تأليف : أحمد زكي صفوت :

طبعة مصطفى الحلبي الأولى سنة (١٣٥٦ هـ) .

(١٦٩) حاضر العالم الإسلامي

تأليف : لوثروب ستودارد الأمبريكي .

نقله إلى العربية : مجاج نويهص . طبعة عيسى الحلبي سنة (١٣٥٢ هـ) .

(١٧٠) الحركة الفكرية في مصر - في العصرين الأيوبي والملوكي الأول

تأليف : د عبد اللطيف حمزة .

طبعة دار الفكر العربي الثانية سنة (١٩٦٨ م) .

(١٧١) الحضارة الإسلامية

تأليف : خودا بخش « المؤرخ الهندي » .

ترجمة : د علي حسن الخربوطلي . طبعة دار الكتب الحديثة .

(١٧٢) الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة

تأليف : كمال الدين أبو الفضل عبد الرازق بن الفوض البغدادي .

طبعة بغداد سنة (١٣٠١ هـ) .

(١٧٣) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام

تأليف : أحمد أحمد بدوي . طبعة دار نهضة مصر .

(١٧٤) دائرة المعارف الإسلامية

تأليف : نخبة من المستشرقين .

نقلها إلى العربية : محمد ثابت الهمدي وآخرين .

طبعة وزارة المعارف ، وطبعة دار الشعب .

- (١٧٥) دائرة معارف القرن الرابع عشر
تأليف : محمد فريد وجدى .
طبع سنة (١٩٢٣ م) .
- (١٧٦) دائرة المعارف
تأليف : المعلم بطرس البستاني .
طبعة بيروت سنة (١٨٧٦ م) .
- (١٧٧) دراسات في حضارة الإسلام
تأليف : هاملتون جب .
ترجمة : د إحسان عباس وآخرين .
طبعة بيروت سنة (١٩٦٤ م) .
- (١٧٨) رسالة تحقيق مبادئ العلوم
تأليف : الشيخ على الصالحى المائىكى .
الطبعة الأولى سنة (١٣٢٥ هـ) .
- (١٧٩) طوابع الأنوار من مطالع الأنظار
تأليف : عبد الله بن عمرو البيضاوى .
طبع المطبعة الخيرية سنة (١٣٢٣ هـ) .
- (١٨٠) النيث المسجم فى شرح لامية المعجم
تأليف : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، المتوفى سنة (٧٦٤ هـ) .
طبع المطبعة الوطنية سنة (١٢٩٠ هـ) .
- (١٨١) الفرق بين الفرق
تأليف : عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى ، المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) .
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . طبعة صبيح

- (١٨٢) القاموس الإسلامى
وضع : أحمد عطية الله . طبعة النهضة المصرية سنة (١٣٨٣ هـ) .
- (١٨٣) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون
تأليف : مصطفى بن عبد الله - الشهير بحاجى خليفة .
طبعة استانبول الأولى سنة (١٣١٠ هـ) .
- (١٨٤) الكشكول
تأليف : محمد بهاء الدين العاملى . طبع المطبعة البهية سنة (١٣٠٢ هـ) .
- (١٨٥) كنز العلوم واللغة
تأليف : محمد فريد وجدى . طبع مطبعة الواعظ سنة (١٣٢٣ هـ) .
- (١٨٦) المزهرفى علوم اللغة وأنواعها
تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى . طبعة عيسى الحلبي .
- (١٨٧) مسامون ثوار
تأليف : محمد عمارة . طبعة دار الهلال سنة (١٩٧٢ م) .
- (١٨٨) معجم البلدان
تأليف : شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى ، المتوفى
سنة (٦٢٦ هـ) . طبع مطبعة السعادة الأولى .
- (١٨٩) معجم المطبوعات العربية والمعربة
تأليف : يوسف إلياس سر كيس .
طبع مطبعة سر كيس بمصر سنة (١٣٤٦ هـ) .
- (١٩٠) مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم
تأليف : أحمد بن مصطفى - الشهير بطاش كبرى زاده ، المتوفى سنة
(٩٦٨ هـ) . طبع مطبعة الاستقلال الكبرى .

- (١٩١) مقدمة ابن خلدون
تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المتوفى سنة (٨٠٨ هـ) .
طبع مطبعة القندم سنة (١٣٢٢ هـ) .
- (١٩٢) الملل والنحل
تأليف : أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني
المتوفى سنة (٥٤٨ هـ) . طبعة مصطفى الحلبي سنة (١٩٦٧ م) .
- (١٩٣) منهاج الصوفية
تأليف : حسن كامل المطاوي .
طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة (١٣٨٦ هـ) .
- (١٩٤) موضوعات العلوم وتعاريفها
تأليف : عبد الله بن عمر الهبيضاوي .
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٨٤) مجاميع .
و بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (٢٨) معارف عامة .
- (١٩٥) نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس
تأليف : العباس بن علي ابن نور الدين المسكي الحسيني الموسوي .
طبعة الوهبية سنة (١٢٩٣ هـ) .
- (١٩٦) هدية العارفين - في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
تأليف : إسماعيل باشا البغدادي . طبعة استانبول سنة (١٩٥٥ م) .
- (١٩٧) ينابيع الفكر الإسلامي وعوامل تطوره
تأليف : د محمد غلاب .
طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة (١٣٨٦ هـ) .

فهرس موضوعات الرسالة

صفحة	الموضوعات
٣	المقدمة
١١	التهميد
١٣	الفصل الأول : الحالة الإجتماعية في القرن السابع
٥١	الفصل الثاني : الحالة السياسية في القرن السابع
٨٢	الفصل الثالث : الحالة الفكرية في القرن السابع
١٣٣	الباب الأول : ترجمة القاضي ناصر الدين البيضاوي
١٣٣	الفصل الأول : التعريف بالقاضي ناصر الدين البيضاوي
١٣٣	المبحث الأول : نسبه وولادته
١٢٨	المبحث الثاني : نشأته وصفاته
١٤١	المبحث الثالث : رحلته وتأثير عصره فيه
١٤٦	الفصل الثاني : حياته القضائية والعملية
١٤٦	المبحث الأول : حياته القضائية
١٥٢	المبحث الثاني : حياته العملية
١٦٧	الفصل الثالث : وفاته - ورأى الناس فيه
١٦٧	المبحث الأول : وفاته
١٧٢	المبحث الثاني : رأى الناس فيه
١٧٥	الباب الثاني : في شيوخه ، وأقرانه ، وتلاميذه
١٧٥	الفصل الأول : شيوخ القاضي ناصر الدين البيضاوي
١٨١	الفصل الثاني : أقران القاضي ناصر الدين البيضاوي
١٨٥	الفصل الثالث : تلاميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي
١٨٩	الباب الثالث : مصنفات القاضي ناصر الدين ، وآثاره العملية
١٩٤	القسم الأول : مصنفات القاضي ناصر الدين على وجه العموم
	الفصل الأول : في الكلام على مصنفاته على وجه العموم ، مرتبة
١٩٦	حسب حروف المعجم
١٩٨	الفصل الثاني : في مصنفاته على وجه العموم مرتبة حسب الفنون
١٩٨	المبحث الأول : مصنفاته في فن « أصول الدين »
٢٠٩	المبحث الثاني : مصنفاته في فن « أصول الفقه »

صفحة	الموضوعات
٢١٥	المبحث الثالث : مصنفاته في فن « التاريخ »
٢١٩	المبحث الرابع : مصنفاته في فن « التصوف »
٢٢٠	المبحث الخامس : مصنفاته في فن « التفسير »
٢٢٥	المبحث السادس : مصنفاته في فن « الحديث »
٢٢٧	المبحث السابع : مصنفاته في فن « الفقه »
٢٤٨	المبحث الثامن : مصنفاته في فن « الفلك أو الهيئة »
٢٤٩	المبحث التاسع : مصنفاته في فن « الفنون العامة »
٢٥١	المبحث العاشر : مصنفاته في فن « المنطق »
٢٥٤	المبحث الحادى عشر : مصنفاته في فن « النحو »
٢٦١	الفصل الثالث : المصنفات التي نسبت إلى القاضى البيضاوى خطأ
٢٦٤	القسم الثانى : في كتاب المنهاج على وجه العموم
٢٦٥	تمهيد : في تاريخ علم أصول الفقه
٢٦٥	المبحث الأول : نشأة علم أصول الفقه ، ووضعه ، وتدوينه
٢٩٥	المبحث الثانى : طريقة التأليف بعد عصر الإمام الشافعى
٣١٥	المبحث الثالث : طريقة الإمام شجر الدين الرازى وللتأثرين بطريقته
٣٣١	الفصل الاول : كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول بوجه عام
٣٣٣	الفصل الثانى : في الشروح والحواشى
٣٣٤	المبحث الأول : شروح المنهاج
٣٥٨	المبحث الثانى : حواش على المنهاج
٣٦١	الفصل الثالث : الكتب التي خرجت أحاديث المنهاج
	الباب الرابع : آراء البيضاوى الأصولية على ضوء ما ورد في المنهاج ، مع
٣٦٣	الكلام عليه بالتفصيل
٥٧٢	الخاتمة
٥٩١	المراجع
٦٢٠	الفهرس

تصويب الأخطاء

الصواب	الخطأ	السطر	رقم الصفحة
لمز الدين بن عبد السلام	لمز الدين عبد السلام	٥	١٣
قسيان	قسيين	٣	١٨
والمحدثين	والمحدثن	١١	١٩
كالجواهر	كالجوهر	٢٠	١٩
ذوى الأرحام	ذو الأرحام	١٣	٢٣
دفع إلى تبديل	دفع تبديل	١	٣٦
في المذهب	في مذهب	٩	٣٨
فصار	فسار	٤	٤٨
الريبيين	الريفيون	١	٥٣
التوراني	القوراني	١٤	٦٦
تناسى	تناس	١٤	٧٣
استحجر	استحجرى	٥	٧٤
النزوى	النزوى	١١	٧٩
أو نقلهم	أن نقلهم	٢٠	٨٠
تعتبهم	تعتبهم	١٠	٨٤
في إيجاده	بإيجاده	٧	٩٤
الاعتداء بالآباء	الاعتداء بالآبار	١٤	٩٥
يعينهم	يعينوم	١٤	١٠٠
المتهمين	المهين	١٠	١٠٢
وربما	وبما	١٤	١٠٦
وتلاشى	وتلاش	١٨	١٠٨
الأقاليم	الأقا	٧	١١٥
ومعرفة	ومعرفة	١٣	١٢٣
عشرة	عشر	١٠	١٣٠
توضى	توضى	١٤	١٦٤
هذا	هذه	٩	١٩٩
وأعربت	وأعرت	١٠	٢١١
وعشرين	وعشرون	٨	٢١٥

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٢٤	٥	ق لانية	تآ ليه
٢٣٠	١	إلا اختصار	الاختصار
٢٣١	١٠	عند الا	عند الله
٢٣٦	١١	الحدي	الحديث
٢٤١	١٣	وأساد	وأشاد
٢٤١	١٤	وأشاد	وأساد
٢٥٩	١٦	حكهما	حكهما
٢٧٩	١١	النذر	النزر
٢٩٥	١٦	خلقى	خلق
٣١٢	١٨	والأصليين	والأصلين
٣٢١	١٧	طى	علا
٣٢٧	٢١	برد	برى
٣٣٨	٧	الشرقاوى	والشرقاوى
٣٤٢	١١	الخانكاه	الخانقاه
٣٦٣	٣	التفصيل	بالتفصيل
٣٦٤	٢٠٠١٨	يبالى	يمال
٣٧٢	١٨	تسبقت	تسبق
٣٧٣	١٢	خطاه	خطوه
٣٨٠	٤	أحدكا	إحدكا
٣٩١	٨	وللفظ	واللفظ
٣٩٥	١١	ارتفاقا	اتفاقا
٤١١	٤	ويجزىء	وتجزء
٤٢٠	١	النصين	النصان
٤٢٩	٩٤٨	تسكرار	تسكراراً
٤٥٨	١٠	الجمازات	المجازات
٤٦٠	٦	مجازا	مجاز
٤٦٥	٧	لما نمو	لما نمى
٤٦٨	٨	تسخها	نسخها
٤٧٣	٥	نسخ	نسخا

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٧٥	١٤	القاء	القائلين
٤٧٨	٦	ثلاثة	ثلاث
٤٨٥	٢١	حديثاً	حديث
٥٠٥	٩	للوجودون	الوجودين
٥٠٦	٢١	فاستدلال	فالاستدلال
٥٠٦	٢٤	الباقين	الباقون
٥٠٨	٦	محسانه	محاسنه
٥١٢	٢	أبو	أبي
٥٢١	٥	استقرينا	استقرينا
٥٢٨	٢١	آذان	أذان
٥٢٩	١	آذانها	أذانها
٥٣٠	١٧	بطلان	بطلان
٥٣٠	١٨	ممارضة	ممارضة
٥٤٠	١٩	مايضر	مايضر
٥٤٨	١	وجه	وجها
٥٥٦	١٠	أحدها	أحدها متأخر
٥٥٦	١٩	الدلتاين	الدليلين
٥٦٠	٩	مدراً	مدراً
٥٦١	١٣	ثبت	ثبتت
٥٦٥	٢٠	متأخر	متأخرأ
٥٦٩	١٩	نظر	نظراً
٥٧٤	٦	والمعروف لهذه	والمعرف لهذه
٥٧٦	٩	تصريف	تصريفه